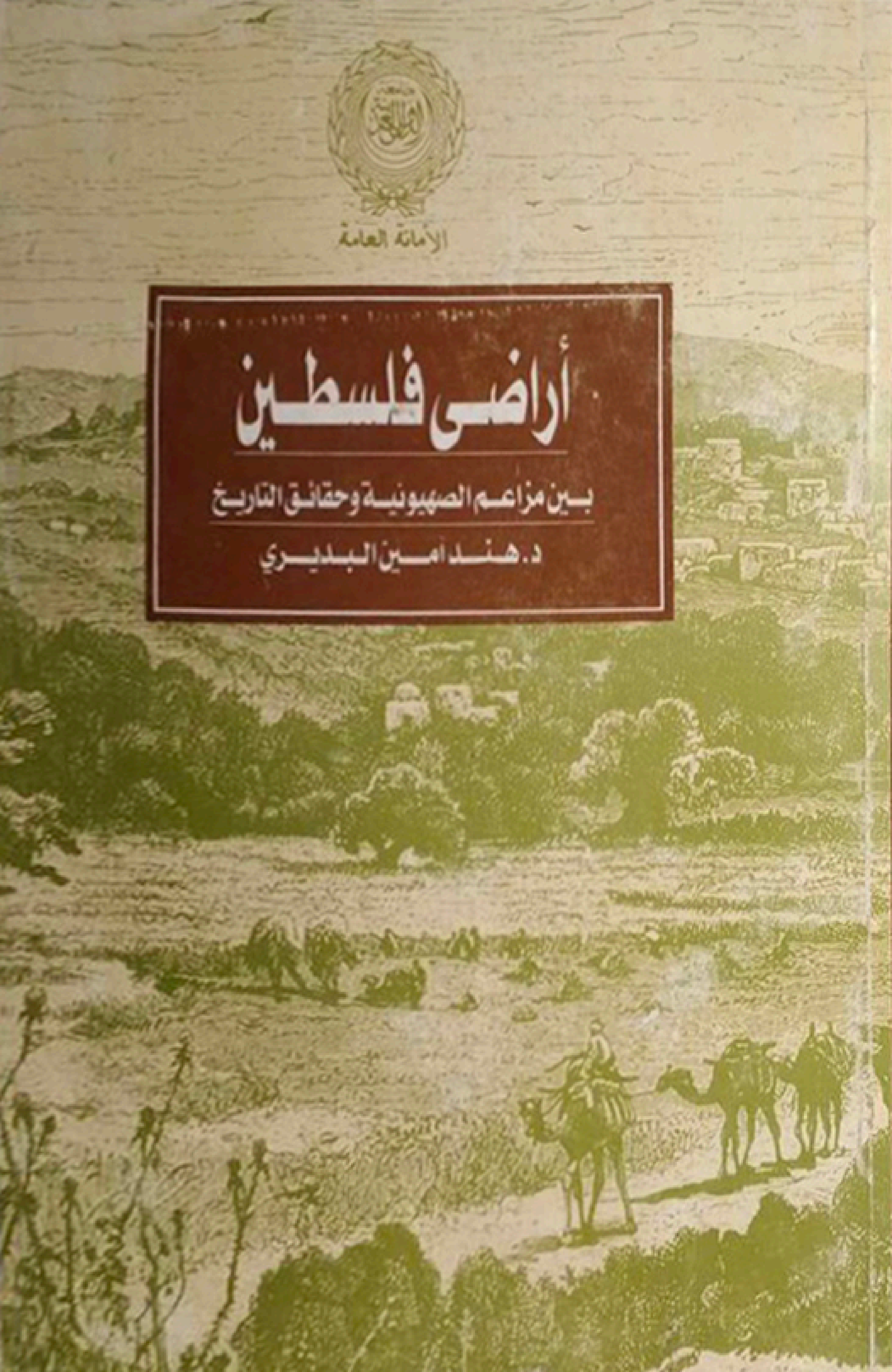


الأمانة العامة

أراضي فلسطين

بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ

د. هند امين البديري



الأمانة العامة

أراضي فلسطين

بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ

د. هند أمين البديري

دراسة وثائقية

طبعه منقحه

أراضــي فلسطــين

بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ

د. هند أمين البديري

إهـــــداء

إلـى روح والـدتـي الحـبـيـبـة

وإلـى أرواح جــمـــوع الـشــــهـــداء الابــــرار

لـــن تـــــذهـب الـدمـــاء هــــدراً

فما إسـتــحـــق الحـيــاة فـلـسـطـيـنــــى

إن ضـاعـت فـى الأرض حــقـــوق

الـشــــهـــداء

تقديم

خمسون عاما واسرائيل تسعى بلا هوادة الى ابتلاع فلسطين وطمس معالم هويتها العربية .. فالأرض هى هدف الصهيونية الأول ، وحولها تحاك المؤامرات منذ بداية الحركة الصهيونية التى خططت لغرس مستوطناتها الاستعمارية فى الأرض الفلسطينية العربية ، واستعانت فى تنفيذ مخططاتها بالقوى الاستعمارية الكبرى حتى صار الصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية فى الجوهر منه هو محور السلام والأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، ولن تعرف المنطقة الأمن والاستقرار الا اذا حل هذا الصراع علي أسس عادلة وشاملة تستند على قرارت الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ... ان فلسطين التى ارتوت أرضها بدماء العشرات بل مئات الآلاف من الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء فلسطين ، لايمكن أن تستكين لقوى الشر والدمار ، وشعلة النضال الفلسطينى ستظل عالية خفاقة ترفض الاستسلام وتقاوم الاحتلال وتتمسك بالأرض التى شهدت منذ فجر التاريخ وحتى اليوم صراعا مستمرا بين الحق والباطل ... بين شعب يناضل تحت قيادته الوطنية الصامدة من أجل نيل الاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، وبين المغتصب الاسرائيلى الذى يحتمى بشعارات وخرافات زائفة وبترسانة مدججة بأحدث الأسلحة بغية فرض ارادته على شعب لا يملك الا التصميم على المقاومة والكفاح المستمر حتى ينال حريته مهما طال الزمان .

لقد ناضل الشعب الفلسطينى نضالا شجاعا لم ينقطع دفاعا عن ارضه ، وقدم قوافل الشهداء ومازال يتمسك بارضه بكل اصرار وعناد رغم عنف الهجمة الصهيونية ودعمها اللا محدود من الخارج .

وطوال هذا الصراع المرير الذى خاضه الشعب الفلسطينى دفاعا عن ارضه وكيانه ، وقفت جامعة الدول العربية منذ نشأتها معه وبجانبه ، تدعمه بكل السبل وفى كل المحافل الاقليمية والدولية ، وبات العالم على دراية تامة بزيف وخطورة الاطماع الصهيونية ، وجامعة الدول العربية وهى تقدم اليوم فى الذكرى الخمسين لاغتصاب فلسطين وتشريد شعبها ، هذا الكتاب الذى بذلت فيه الدكتورة هند البديرى جهدا متميزا لاخراجه على اساس علمى امين ، ليكون وثيقة هامة تظهر حجم المؤامرة على فلسطين ارضا وشعبا ، وترد بشكل علمى مدروس على كافة الافتراءات ... تؤكد ان قوافل الشهداء والجرحى والمعتقلين من ابناء فلسطين الذين سقطوا دفاعا عن ارضهم ووطنهم ومقدساتهم الاسلامية والمسيحية ستبقى نبراسا خالدا على مدى الاجيال حتى تتحقق آمال وطموحات شعبنا العربى الفلسطينى فى اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

والله ولى التوفيق ،

الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد

الأمين العام لجامعة الدول العربية

مقدمة

باتت المسألة الفلسطينية تمثل قضية العرب المركزية طيلة قرن كامل؛ منذ أن بدأت تلوح في الأفق معالم خطر المشروع الاستعمارى ممثلا في أول تحرك عملى فاعل قبل نهاية القرن التاسع عشر. وما بين تلك البداية عام ١٨٩٧ وحتى الآن فقد أهدر العرب النصف الأول من هذا القرن بين جهل وغفلة، في حين لحق به نصف ذلك القرن الآخر بين عجز وشلل وفرقة.

ولعل مرد ذلك ما تمثله أرض فلسطين في التراث والفكر العربى والإسلامى - دينيا وتاريخيا - من أهمية خاصة لم تعد في حاجة إلى تكرار، إذ يكفى أن نعرف أنها كانت أولى القبلتين، كما تشكل القلب من الجسد وما يرتبط به من شرايين رئيسية لا عمل له بدونه. كما أنها تتوسط محور: المدينة. بغداد. دمشق. القاهرة حيث أركان الدنيا الأربعة؛ وجهاتها الأصلية والأصيلة قولاً وفعلاً.

ولهذا جسّدت هذه الأرض الطيبة «المشكلة» مأساة العرب وعزّهم في آن واحد. فحولها التفوا جميعا، وبسببها تفرقوا دائماً وأبداً. فكأنها كانت بحق التجسيد العملى للمنهج الجدلى بقوانينه العلمية، وإن لم يثمر بعد في حالتنا هذه في تحقيق قفزته المرجوة؛ وخلق طرفه الثالث الجديد الذى يعيد لهم حقهم وعزهم، ويرد عليهم كرامتهم.

ورغبة من العرب في جلد الذات وتشخيص العلل من وراء هذا العجز القائم صدرت الكثير والكثير من الدراسات والأعمال العلمية، راح كل منها يُشخص جانباً من جوانب المشكلة، أَوْ وجهاً من وجوهها وما أكثره، وخاصة في جانبها «الفوقى» دون أن يغوص في جذور المشكلة الحقيقية ويتعقب أبعادها.

من أجل ذلك كانت دراسة المؤلفة لهذا الجانب الهام من جوانب القضية ليلقى الضوء مبهراً على بيت الداء ومكمن العلة الحقيقية؛ ونعنى به مشكلة «الأرض». وهو ذلك الهم الذى شغل كل الدوائر الاستعمارية والصهيونية منذ ظهور المشروع الصهيونى بغرض إيجاد حلٍ له. ونعنى بذلك استزراع مهاجرين لامتلاك «أرض» فلسطين في مقابل «اقتلاع» ملاك وشعب من أراضيهم ووطنهم لدفعهم للهجرة والرحيل. فكأن الصراع كان بين تهجير واقتلاع غير مشروع لشعب؛ في مواجهة استزراع لمشردين في أرض لا يملكونها، وخلق وطن لهم. هُمْ لا يمتُّون إليه بأدنى سبب. ومن هنا كان السعى نحو اختلاق العديد من التبريرات و«القرارات» و«الأوامر» لفرض سياسة القوة والأمر الواقع؛ وإضفاء الطابع القانونى عليها. مستندين في ذلك إلى «شرعة» القوة، وشريعة الغاب.

ولعل أبرز ما واجه واضعوا هذه السياسات الإستعمارية من مصاعب؛ هو كيف يمكن دفع هؤلاء المستوطنين «الملاك» الجدد للعمل اليدوى؛ وبصفة أخص للعمل الزراعى، وهو الأمر الذى غابوا عنه – بعد طول احتراف للربا والاشتغال بالمال – ما يقرب من ألفى عام. ومن أجل ذلك تفتق الفكر الصهيونى عن خلق أنماط من الاستيطان والاستغلال الزراعى مدعوما بإمكانيات هائلة ومؤسسات تعليمية وبحثية وعلمية كانت هى الأساس الذى كان له أن يمهد الطريق لعمليات الاستزراع والمصادرة والاقتلاع ليحرض المهجرِّين الجدد على هذا اللون الجديد من العمل، الذى لم يتعودوه طيلة قرون طويلة خلت. لينجح في ربط ذلك المهاجر «بالوطن» – المسلوب – فيما سمى بحركة «الاستيطان والمستوطنات» وفي نفس الوقت يجعل منها قلاعاً وحصوناً مسلحة تفرض الأمر الواقع على أصحاب الأرض والوطن بل والعالم كله.

ولعل ذلك الأسلوب لم يكن كُلُّه جديداً أو غريباً تماماً على التراث والسلوك «الصهيونى» القديم. فالتاريخ يحدثنا كيف أن اليهود[1] بعد فرارهم من فلسطين على يد الامبراطور

(١) د. السيد عبد العزيز سالم، تاريخ العرب في عصر الجاهلية، النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١ ص ص ٣٩١ – ٣٩٥.

تيتيوس الرومانى عام ٧٠م – كجماعة مرت بفلسطين لفترة قليلة من الزمن – لجأوا إلى الجزيرة العربية في يثرب وغيرها من مدن، وبنوا لأنفسهم حصوناً وآكاماً يلجأون إليها وقت الحرب والإغارة لتتحصن فيها نساؤهم وأطفالهم وشيوخهم عند خروج الذكور للإغارة والعدوان. وقد فعلوا ذلك مع الرسول عليه السلام في العام الرابع للهجرة. فتحصنوا بالحصون، وقد أشار إلى ذلك القرآن الكريم في أكثر من موضع منها[٢] : «هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب لأول الحشر، ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم ما نعتهم حصونهم من الله» وقال تعالى في موضع آخر[٣] : «لا يقاتلونكم جميعا إلاَّ في قرى مُحصنة أو من وراء جدر، بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى ذلك بأنهم قوم لا يعقلون». ويدلل التاريخ بأن تلك المستوطنات كانت حصوناً مسلحة ذات طبيعة عدوانية نظراً لما تمتع به اليهود قديما من شهرة في صنع الأسلحة من دروع وسيوف وأقواس ورماح وتروس وغير ذلك. مما يؤكد أنها كانت قلاعاً مدججة بالسلاح[٤]، كما هو حال مستوطناتهم الجديدة المعاصرة تماماً، والتى سلكت هى الأخرى سبيل العدوان.

وهكذا نجحت تلك السياسة العدوانية المدعومة من أقوى الدول الاستعمارية– لالتقاء في الأهداف والمصالح – من تحقيق ذلك الهدف «الحلم». وفي نفس الوقت تم اقتلاع عرب فلسطين من الوطن والأرض وسلبوا حقوقهم إلى حد أنهم كادوا أن يُجرَّدوا فيه من حق الدفاع عن أنفسهم ورد العدوان الواقع عليهم. وانقلب بذلك الباطل حقا، والحق باطلا في ظل «شرعيات» دولية ومنظمات وتنظيمات عالمية متعاقبة.

ومن هنا تأتى الأهمية القصوى لدراسة كهذه تتعقب المشكلة «المأساة» من جذورها، وتكشف النقاب عن جوهر الخطط والأساليب، وطبيعة التواطؤ والتآمر بين أطراف عديدة

(٢) القرآن الكريم، سورة الحشر ٥٩، آية ٢

(٣) نفسه، الحشر، آية ١٤.

(٤) نفس المرجع السابق، ص ص ٤٠١، ٤٠٥

التفَّت مصالحها جميعاً. حقيقة أن الدراسة لهذه «المشكلة» قد تأخرت - من جانب الباحثين العرب كثيَراً - وهو الأمر الذى يثير العديد من التساؤلات ويؤكد على أن «الجريمة» هذه أخذت طابع المأساة الإغريقية القديمة.

ولقد قضت المؤلفة في دراسة قضيتها هذه فترة ربع القرن تفتش وتنقب في الأصول والمصادر لتعيد بعثها من جديد لتذكّر فلعل الذكرى قد تنفع حتى المؤمنين بعدالة قضيتهم وحقهم. رغم ما صادفت خلال عملها هذا من مصاعب وأهوال تفوق حد الاحتمال، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار كونها «امرأة»، نذرت نفسها لكشف النقاب عن هذه القضية دون أن تتلقى أى دعم علمى أو غيره من أى هيئة أو مؤسسة وهو أمر آخر قد يدعو إلى الالتفات. بل والأكثر غرابة أنها بعد أن فرغت من عملها هذا ووجهت بصمت «مريب» حيث لم تتحمس هيئة لنشر عملها العلمى والوطنى هذا. وكان ذلك هو الآخر مثار العديد من التساؤلات خاصة بعد أن نجحت أجهزة التأثير والإعلام الصهيونية في ترويج دعاياتها وأضاليلها وطمس الحقائق وتزييف الكثير من الأساطير التى لا تمت للواقع بأدنى صلة[5]. مما كاد أن يطول بعض أصحاب الحق أنفسهم ويهزُّ مُسلَّماتهم. كل ذلك وغيره ما أثار الأسى لدى الباحثة.

لولا أن هبأ لهذه الدراسة أن يتعرف عليها أحد الشرفاء من العاملين في حقل القضية الفلسطينية وهو السفير محمد صبيح فنفخ في العمل من روحه وقدر له أن يبعث حيًّا لينشر في «بيت العرب» وملاذهم ورمز أملهم فى وحدتهم، وهو حلم طالما كان يداعب خيال المؤلفة. خاصة وأنها لم تكن تبغى من وراء عملها كلّه إلا وجه الحق والحقيقة ولا تريد عنه جزاء ولا شكوراً.

(٥) كتب الفيلسوف الألمانى آرثر شوبنهاور (١٧٨٨-١٨٦٠): «إن اليهود أساتذة عظام في فن الكذب والاحتيال».

فشكرا لكل من ساهم في إخراج هذا الجهد العلمى والوطنى إلى حيز النور، ونأمل في أن يساهم في تعميق الوعى؛ والأهم إعادة إنتاج رأى عام عربى واعٍ مستنير بهذه القضية «المركزية» يساهم في إعادة الحق إلى نصابه حتى تهدأ بذلك روح الأحرار والثوار العرب وغيرهم في مراقدها. خاصة وأن كاتب هذا التقديم ربما كان له الفضل في توجيه المؤلفة لإعداد مثل هذه الدراسة العلمية عام «النصر والتحرير» - عام ١٩٧٣، لما كانت تمثله بالنسبة له ولجيله من هاجس كبير.

أما بالنسبة لمحتويات هذه الدراسة فأترك للقارئ الحكم عليها لشمولها كل إبعاد وجوانب المشكلة سواء من حيث الأرض وقوانينها وتطوراتها منذ العصر العثمانى وخلال الاحتلال - الانتداب - البريطانى الذى مكَّن للغزوة الصهيونية الشرسة من أن تتجذر في التراب العربى الفلسطينى بفضل الدعم الهائل الذى وفَّره لها؛ مادياً ومعنوياً وتشريعياً!!!. وكذلك رد الفعل العربى الفلسطينى على كل ذلك وما نتج عنه من حركة وطنية وسياسية ظلت تتشبث بحقها وأرضها وعرضها حتى الرمق الأخير. إلى جانب قضايا عديدة أخرى مُكملة لهذا الموضوع تناولتها المؤلفة بالدراسة. فإذا كانت المؤلفة قد وفقت فيما كتبت. فذاك حسبنا، والله من وراء القصد،

القاهرة - مدينة نصر في السبت ١٩٩٨/٣/٢١م.

د. عبد الخالق محمد لاشين

أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب

جامعة عين شمس

مقدمة المؤلفة

تعتبر القضية الفلسطينية واحدة من أبرز قضايا العصر بالغة التعقيد، التى نالت تشويها إعلاميا يوازى تعقيدها. وقد اضطلعت بذلك التشويه المؤسسات الصهيونية عبر وسائلها الإعلامية المتنوعة - المسموعة والمقروءة والمرئية - في ترويج الأكاذيب في شتى أصقاع الأرض بدأب وإصرار شديدين حتى كادت أن تصبح مسلمات تضلل أصحاب الحق ذاتهم.

وكانت «الأرض» هى المحور الذى دارت معها وحولها القضية الفلسطينية حيث شكلت بؤرة الصدام والصراع الصهيونى العربى الفلسطينى لمدة بلغت نصف القرن تماماً. وان كان الصراع على الأرض وحيازتها بهدف تفريغها واغتصابها من أصحابها في عملية اقتلاع كامل غير مسبوقه يرجع إلى ما يزيد عن قرن منذ أن بدأت تتضح ملامح التخطيط الصهيونى العملى الذى أرسى دعائمه تيودور هرتزل خلال أول مؤتمر صهيونى دولى عام ١٨٩٧.

وبرغم الأهمية البالغة التى تنطوى عليها قضية «الأرض» هذه، فإنها لم تكد تحظى بدراسة علمية مستقلة تسبر أغوارها من قبل الباحثين والدارسين العرب. وان لم يخل أى بحث عن فلسطين من الإشارة إلى أهميتها وتقديم بعض البيانات الهامة بشأنها.

ومن أجل ذلك وغيره نذرت المؤلفة نفسها للتصدى لهذه القضية مع ما اكتنف ذلك من مصاعب وأهوال، بدءً بصعوبة العثور على الوثائق الأصلية من مظانها والاضطرار للبحث عنها في مناطق وبلدان متعددة. أو لعدم السماح بالإطلاع على بعضها الآخر، الأمر الذى كان يستلزم بذل الكثير من الجهد والمعاناة. هذا فضلاً عن قيام المؤلفة بإعداد العديد من الجداول التركيبية التى احتاجت إلى جهود مضنية بغرض دعم الدراسة بأرقام وبيانات

بالغة الدقة والتعقيد في آن واحد. بهدف إنصاف شعب طال زمن الافتئات على حقوقه والافتراء عليه.

وقد سعت هذه الدراسة – قدر الجهد والامكان – الاعتماد على الوثائق والدراسات الموضوعية المتخصصة متقصية الحقائق متوخية الحذر، ملتزمة المنهج العلمى النقدى والموضوعى، كما حرصت على تدقيق أسماء المدن والقرى والنواحي والمعالم الجغرافية التى سعا اليهود إلى طمس معالم عروبتها وهويتها بإطلاق وترويج أسماء عبرية بديلة لها. كما حرصت المؤلفة على ابراز البيانات الخاصة بالعرب كوحدة واحدة دونما أدنى التفات إلى أى تصنيفات دينية أو عنصرية مدعاة الأمر الذى استلزم الكثير من الحرص والجهد معاً.

وتنبغى الاشارة كذلك إلى أن الدراسة قد وضعت نصب عينيها التصدى لأكذوبة كبرى أبتدعتها أجهزة الدعاية الصهيونية إلى حد أنها كادت أن تصبح معه بديهية، وأعنى بها فرضية – أو فرية – بيع عرب فلسطين أراضيهم لليهود. ولقد أثبتت هذه الدراسة بما لا يدع ثمة مجال لشك أن تلك الفرية لا تمت للحقيقة بأدنى سبب، فليس هناك من فلاح – عربى أو غير عربى – تشكل الأرض وريعها وعائداتها كل حياته وعرضه، يقبل أن يفرط في حبة رمل منها لأى سبب كان، لأن الأرض بالنسبة له هى الوطن والعرض وسر الوجود والحياة. كان ذلك في فلسطين وغير فلسطين في كل زمان ومكان.

وإذا كان قد حدث شئ من هذا وفي نطاق محدود للغاية أثبتت الدراسة ومن خلال مصادر يهودية وباعترافهم أن تلك النسبة لم تزد عن ٩ر٪ أى أقل من واحد بالمائة فقط من جملة الأراضي التى انتزعها اليهود في فلسطين من ملاكها العرب بيعاً. وهى كما نرى نسبة بالغة الضآلة لا تكاد تذكر أو تشكل ظاهرة ليقف عندها التاريخ.

في حين أن قضية انتقال الأرض إلى اليهود في فلسطين كظاهرة انما يثبتها ويؤكدها سلسلة الاجراءات الخاصة بالقمع والبطش والتنكيل والاقتلاع، وكذلك القرارات الاستثنائية

و«القوانين» العسكرية التى استصدرتها حكومة «الاستلاب» ونعنى بها حكومة الانتداب البريطانية التى التفت مصالحها بالمطامع الصهيونية خلال النصف الأول من القرن العشرين.

ويطيب للمؤلفة أن تقدم شكرها العميق للجامعة العربية وعلى رأسها الأمين العام معالى الدكتور عصمت عبد المجيد لتحمسه لنشر هذه الدراسه. وكذا لرؤساء الادارة الفنية بالجامعة الاستاذان محمد هندى ومحمد حجى والموظفين والعمال ، لتعاونهم الكبير.

مع بالغ الشكر والتقدير لسعادة السفير الفلسطينى الاستاذ محمد صبيح الذى كان من وراء خروج هذه الدراسة العلمية إلى النور واتاحتها للقراء والباحثين فله منى كل التقدير والامتنان.

وشكراً خاصاً للأصدقاء عبد القادر ياسين وزوجته لمعاونتهما الصادقة طوال ربع قرن.

ولا أنسى فضل الدكتورة ليلي الصباغ ودورها المفجر للطاقات فى المرحلة الثانوية.

ويطيب لى الشكر والاعتذار لولدى الحبيبين رامز وطارق عن المعاناة التى حملتهما اياها طوال رحلة البحث التى تمثل كل عمرهما.

وادين بعمرى لأمى الحبيبه العظيمه لأفضالها اللامحدوده عبر كل مراحل حياتى.

وتقدير خاص بغير حدود لزوجى ومعلمى الأستاذ الدكتور عبد الخالق لاشين استاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة عين شمس، لتوجيهاته منذ سنوات الدراسة العليا بالجامعة وطوال مسيرتى العلمية لرؤيته العلمية النقدية وحسّه الوطنى السديد ولكثير من المعاناة التى سببتها له أثناء هذه المسيرة. فإذا كنت قد وفقت فهذا مبتغاى والله من وراء القصد...

القاهرة، مدينة نصر في ٣١ مارس ١٩٩٨

دكتورة هند أمين البديري

الفصل الأول

تطور قوانين وتشريعات الحيازة والملكية الزراعية حتي ١٩٤٨

بعد الفتح الإسلامى لفلسطين سنة (٦٣٤م) رفض عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فكرة تقسيم الأرض[١]. كما رفض فكرة اقطاعها، خوفا على المجتمع من الانقسام[٢]، ورأى أن تبقى الأرض الزراعية بين أيدى أصحابها لأنهم أقدر على استثمارها.

وأصبحت المناطق التى تفتح سلماً ويعتنق أهلها الإسلام تبقى الأرض بيد أهلها ويفرض على أصحابها ضريبة العشر[٣] أما التى تفتح صلحاً ويبقى أهلها على دينهم فتفرض عليهم ضريبة الخراج وهى أكبر من سابقتها[٤].

وكانت تقسيمات الأرض تتم وفق اعتبارين اثنين الأول: وهو الأراضى والمبانى في المدن وضواحيها وتعتبر ملكاً لأصحابها؛ لهم فيها حقوق التصرف كاملة.

أما الثانى: فكان في الأراضى الزراعية التى تسمى «ديموس» وقد اعتبرت عند الفتح الإسلامى بإنها غنيمة حرب ومن ثم أصبحت ملكاً لجميع المسلمين، وقد بقيت بيد أصحابها مقابل تقديم بعض الخدمات والضرائب. وقد سميت هذه الأراضى

---

(١) نبيه عاقل، خلافة بنى أمية، سلسلة تاريخ العرب والإسلام، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥، ص٨.

(٢) علاء البكرى وحنان الريان، الأوضاع القانونية، لملكية الأراض في الضفة الغربية، القدس، جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٢، ص٣، وأيضا انظر:
عاقل المرجع السابق، ص ص ٤ – ٩.

(٣) محمد كرد على، غوطة دمشق، الطبعة الثانية، دمشق ١٩٥٢، ص ص ١٢٠ – ١٤٢.

(٤) دعييس المر، احكام الأرض المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية، مطبعة بيت القدس ١٩٢٣ القسم الأول، ص٢.

«بالأراضى الأميرية» أى التابعة للأمير ممثلا للدولة وهكذا نشأ على هذه الأرض حق مزدوج «حق الرقبة» ويعود على الجماعة الإسلامية ممثلاً بالأمير وحق الرقبة (يعنى الملكية التامة وإن يكن هذا الحق قد بقى نظرياً دائماً)، وحق اصحاب الأرض الذى تمثل في إبقاء حقوق الانتفاع والتصرف بالأرض بيد أصحابها الأصليين(٥) مقابل جُعل مالى.

أما الأراضى الزراعية التى هجرت أو قتل أصحابها أو ماتوا عند الفتح الإسلامى، فقد أصبحت ملكاً صرفاً للدولة؛ وقد قام الولاة باقطاعها بين القادة وغيرهم وفق مقتضى الحال.

وقد عمل بعض الولاة على وقف (حبس) ريع بعض القرى للاستفادة منها في تحسين شئون المدن، وفي إقامة الجوامع، والمدارس، وأعمال البر، واتسعت رقعة هذه الوقفيات، وحذت قطاعات مدنية كثيرة، حذو الولاة، وهكذا نشأت الأوقاف الخيرية. والذرية (لوقف الانتفاع بالريع بين الورثة) خوفاً من تبديد الأبناء. وأسبغت عليها فيما بعد سمات شرعية لمزيد من إضفاء الهيبة عليها وحمايتها من الاغتصاب والعدوان. وأن لم يعدم ذوى الذمم الضعيفة وسيلة للاعتداء على الأوقاف. وهكذا، بامكاننا **تمييز ستة أنواع للأراضى كانت سائدة في فلسطين أيام الفتح العربى وهى**(٦):

١- الأراضى الملك في المدن والضواحى.

٢- الأراضى الأميرية: وهى الأراضى الزراعية، للدولة حق الرقبة فيها وحق التصرف لأصحابها.

---

(٥) عبد الله حنا، القضية الزراعية، والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ - ١٩٢٠، القسم الأول، بيروت، دار الفارابى ١٩٧٥، ص٢٢.

(٦) دعيبس المر، السابق، القسم الأول، ص ص ٥٠، ٣٦ وانظر أيضا:

- حنا المرجع السابق، ص ٣.

٣- أراضى بيت المال: وهى التى هجرها أصحابها أو قتلوا أثناء الفتح.

٤- الأراضى الموات: وهى الأراضى الخالية، البعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان. ورقبتها لبيت المال ولكن أعطى حق تملكها لمن يحييها بعد أذن خاص من السلطات.

٥- الأراضى المحمية: وهى الأراضى المشاع (ذات الملكيةالجماعية) أو المتروكة (للرعى أو الأجران والأحراج وما إلى ذلك) وتعود رقبتها لبيت المال. في حين سمح بحق الانتفاع للجميع دون تمييز.

٦- ثم أراضى الأوقاف بشقيها الخيرى والذرى.

وعلى هذا النحو بإمكاننا أن نقول أن معظم الأراضى الزراعية في فلسطين كانت تابعة لفئة الأراضى الميرى أو تحت الملكية الجماعية (المشاع) ذات التوزيعات الدورية للأرض. وخاصة في جنوب فلسطين. والغالب أن هذا ظل حالها طيلة فترة العهد الإسلامى، وربما حتى حكم المماليك للبلاد في القرن الثالث عشر. وهو الأمر الذى دعم حقوق حائزى الأرض الزراعية في فلسطين طيلة العهود الإسلامية وساعد على استقرارهم(٧).

وحين استولى (السلطان سليم) (التى امتدت فترة حكمه من ١٥١٢ - ١٥٢٠) عام ١٥١٦ على سوريا وفلسطين بعد انتزاعها من أيدى مماليك مصر، اتبع نفس النظام السائد فيما يتعلق بالأراضى. كما ورثت الدولة العثمانية، حق الرقبة باعتبارها دولة اسلامية. وهو حق يعطى سلطة مطلقة في الأرض ولكنه بقى حقاً نظرياً أكثر منه عملياً في عهد الدولة العثمانية أيضا.

(٧) المراجع السابقة وانظر أيضا محمد كرد على خطط الشام، مكتبة النورى دمشق، أربع أجزاء الطبعة الثالثة ١٩٨٣، جـ ٤ ص ١٩٣.
- محمد يونس الحسينى، التطور الاجتماعى والاقتصادى في فلسطين العربية، يافا ١٩٤٦، ص ص ٤١ - ٥٥.

ولكن فيما بعد تبنت الدولة العثمانية نظام اقطاع (الاستغلال) لاعتبارات اقتصادية بحته (يحصل من خلالها المقطع على الضرائب المدفوعة من قرية ما أو قرى محددة يدفع منها جزء للدولة)، حيث كان ذلك يخلصها من أعباء المرتبات واجبة الدفع، لرجال جيشها، وموظفيها. في ذات الوقت الذى يلزمهم، بتقديم كافة احتياجاتها، من الجنود[8] (كبديل لما عرف بعد ذلك بالتجنيد الاجبارى) ومن الضرائب التى يجمعها هؤلاء المقطعون.

وفي محاكاة منها لما فعله المماليك، قامت الدولة العثمانية بتقسيم الأراضى إلى اقطاعات تتلاءم ورتبة المقطع اليه، وفق شرائح ثلاث:

- الاقطاع الامبراطورى ويسمى (خواص همايون) ويضم ممتلكات التاج يقوم السلطان بتوزيعه كيف يشاء.

- الاقطاع الخاص وينالة الوزراء (البيكلر بيكات، وبكوات السناجق) مقابل خدماتهم دون أن تدفع لهم أية مرتبات.

- التيمار والزعامات (رتب عسكرية) ويحصل عليها الفرسان كل بحسب رتبته، مقابل تقديم أعداد من المجندين تبعاً لنوع ومساحة الاقطاعية.

أما عامة الناس، فكانوا يحصلون على الأراضى من أصحاب «التيمارات» و«الزعامات»، مقابل مبلغ معين من المال يحصل بعدها هؤلاء على (براءات) سندات معترف بها من قبل السلطنة، واستمر الحال على هذا النحو حتى عام ١٨٣٩م. حتى بعد ظهور نظام الالتزام في الدولة العثمانية على نطاق واسع في القرن السابع عشر فقد أعطيت هذه الصلاحية أيضاً لكل من (الملتزمين)[9] و(المحصلين) حتى عام ١٨٤٧م، ثم استقل هؤلاء بهذه

(٨) لوتسكى تاريخ الأقطار العربية الحديثة، دار التقدم، موسكو ١٩٧١، ص ص ٩

- هاملتون جب وهارولد بون، المجتمع الإسلامى والغرب ، الجزء الثانى ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١، ص٥٥.

(٩) وهى وظيفة ظهرت في عهد سليمان القانونى ١٥٢٠ - ١٥٦٦ حيث يقوم هذا بتاجير اراضى السلطان. وقد اتسع هذا

الصلاحية وحدهم دون «الزعامات» و«التيمار» وحتى عام ١٨٥٨.

وتجدر الإشارة هنا أن هذه الاقطاعات لم تكن تعنى تمليك المقطع اليه هذه الأراضى، وإنما كان يفوض فقط في حق جباية الضرائب، والرسوم المختلفة، والتعهد بتقديم الجنود. أما الأراضى فلأصحابها الفلاحين كافة حقوق الانتفاع والتصرف التى ينظمها القانون. ولم يكن يحق للمقطع اليه طرد الفلاحين من أراضيهم أو تحويل ممتلكاتهم للغير.

ومع أن الاقطاع في الدولة العثمانية قد بدأ عسكرياً، إلا أن قطاعات مدنية كثيرة حصلت عليه، خاصة من الوجهاء وذوى النفوذ.

ومع الزمن تمكن المقطع اليهم، من الحصول على مزيد من الحقوق خاصة في عهد السلطان سليم الثالث الذى امتد حكمه من (١٧٨٩ – ١٨٠٧) فقد تم تحويل بعض أنواع الاقطاعات العسكرية، إلى ملكيات تامة تباع، أو تؤجر لآخرين، وذلك بسبب احتياجه الشديد للأموال لدعم جيشه.

النظام حتى شمل أراضى الدولة، والاقطاعات الامبراطورية وتحولت الوظيفة إلى تعهد الملتزم بدفع الضرائب والايجارات للدولة مقدما ثم تحصيلها من الفلاحين وكانت الفترة لهذه الوظيفة محددة بما لا يزيد عن سنتين الأمر الذى دفع هؤلاء إلى مضاعفة الأرقام المطلوبة لتحقيق هامش ربح كبير لتأمين أنفسهم مما أدى إلى اعتصار الفلاحين وإفقارهم ومن ثم لفقدانهم أراضيهم تسديداً لديونهم.

ومع أن هذا النظام الغي عدة مرات إلا أن وظيفة الملتزم امتدت حتى القرن العشرين. حيث كانت ضريبة العشور تؤجر لمن يعرض أعلى الاسعار. للمزيد انظر. جب وبون، سابق ص ٨٠ وايضا.

– ليلى الصباغ، المجتمع السورى في مطلع العهد العثمانى، دمشق منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٣، ص ٢٤.

– عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ – ١٩١٤، القاهرة دار المعارف، ص ٢٢٢.

– حنا القضية الزراعية، سابق، ص ١٠٥

– جابريل بير، دراسات في التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين، وعبد الحميد فهمى الجمال، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٦٢

– أحمد محمد الهوارى، الاصلاحات العثمانية ابتداء من عهد السلطان سليم الثالث حتى عهد السلطان عبد العزيز في ضوء المصادر التركية، القاهرة جامعة عين شمس، كلية الآداب قسم اللغات الشرقية، الفرع التركى، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٨١، ص١٣٢.

ومن هنا تسربت حقوق الملكية، والتصرف بالأراضى من الفلاحين، إلى متعهدى الضرائب من ضباط الجيش، الذين أقطعت لهم الأراضى على نحو ما ذكرنا، مع استمرار حق بقاء الفلاح على أرضه، ولكن بدون حقوق التصرف ليتحول إلى أجير على أرضه. وأصبح بإمكان هؤلاء الضباط إعطاء سندات تمليك لآخرين، دون أى رقابة، واستمر الأمر على هذا النحو حتى صدور قانون الأراضى عام ١٨٣٩.

وإلى جانب الأقطاعات الثلاث سابقة الذكر كان هناك الإقطاع الحكومى؛ والذى نجم عن منح الدولة لقطع كبيرة من الأراضي، للعشائر، والقبائل المنتشرة على طريق الحج، مقابل تعهد هولاء بتأمين الطرق وجباية الضرائب.

وقد تمكن شيوخ القبائل هؤلاء، من مضاعفة ثرواتهم، وبسط نفوذهم، على مناطق أوسع من تلك التى حصلوا عليها، مما كان يؤدى إلى صراعات مستمرة بين الأُسر.

ومع بداية القرن التاسع عشر، وتعاظم المد الإمبريالى الغربى، وازدهار التجارة من فلسطين وإليها، وخاصة المنتجات الحمضية، أصبحت الأراضى الزراعية منطقة جذب لفئات جديدة تمثلت بالتجار والاثرياء والملتزمين.

وقد تمكن هؤلاء، بسبب فساد الجهاز الإدارى في الدولة، واستشراء الفساد، من شراء أراضى الدولة نظير الرشاوى التى كانت تدفع للموظفين المسئولين(١٠). فعلى سبيل المثال لا الحصر تمكن الثرى اللبنانى سرسق من شراء ستون قرية في سهل مرج بن عامر في

---

(١٠) حول ما سبق انظر. جب وبون، سابق، ص ص ٥٥ – ٧٥ – أحمد محمد الهوارى، سابق ١٣٣ وانظر ايضا:
– مجلة الحقوق الجزء الثالث، السنة الثانية، يافا في ٢٥ ابريل ١٩٢٥ ص ٨٣ – لوتسكى، سابق ص ص ٢٨ – ٢٩.
– عوض الإدارة العثمانية، سابق ص ص ١٦٤، ٢٢٢ – ٢٢٤. – ليلى الصباغ، المجتمع السورى، السابق، ص ٢٤
– A. Granott, The Land system in Palestine, History and structure, Eyre and spotts woode London 1952 P. 54 - 58.
– الحسينى، سابق، ص ص ٨٠ – ٨٢.

فلسطين عام ١٨٦٩، وكان هذا السهل قد آل للدولة، عندما انتزعت ملكيته من قبيلة بنى صخر، تسديداً للديون المتراكمة عليها من الضرائب الكثيرة التى فرضتها عليهم الحكومة.

وبرغم أن انتاج السهل السنوى قدر بنحو ٢٠ ألف جنية ومساحته ٢٣٠ ألف دونم، فقد حصل عليه سرسق بمبلغ ١٨ ألف جنية، بعد أن دفع رشوة للوالى العثمانى، مقابل حصوله على السهل المشتمل على القرى المذكورة بالكامل(١١).

وبخلاف التجار، والاثرياء، والضباط، فقد حصل سلاطين الدولة العثمانية، على مساحات واسعة من الأراضى كممتلكات شخصية لهم، عبر قنوات خمس، **كانت أولاها مع بداية الفتح العثمانى**، وشكلت نحو خمس ممتلكات الدولة. **والثانية عن طريق تسجيل الفلاحين لأراضيهم باسم السلاطين**، طمعا في حمايتها من غزوات البدو. أو من سطو الاقطاعيين عليها. ومع مرور الزمن، أصبحت حقاً مكتسباً للسلاطين. وتمثلت **القناة الثالثة باستعادة السلطات، لبعض اقطاعات كُبار العسكريين لسبب أو لآخر. وكانت القناة الرابعة عن طريق شراء السلاطين للأراضى التى عرفت باسم «ممتلكات التاج» أو (الجفتلك). وأخيراً سجلت القناة الخامسة تلك الهجمة الشرسة التى قادها السلطان عبد الحميد (حكم بين ١٨٧٦ - ١٩٠٩) ومارس من خلالها أساليب غير مشروعة بهدف الحصول على الأراضى.** تعتبر أهمها أراضى غور بيسان التى تقدر مساحتها بـ (٥٠٠,٠٠٠) دونم سجلت باسمه وافردت لها إدارة سنية خاصة بها مهمتها استغلال الأراضى لمصلحة السلطان. وأن بقى أصحابها السابقون على أراضيهم يفلحونها ويدفعون ضرائبها دونى أى تغيير يذكر.

وبخلاف كل ماذكرنا فقد شاركت المؤسسات الدينية، سواء إسلامية، أو مسيحية، في

(١١) واسرة سرسق من أغنى الأسر اللبنانية عملت في شئون المال والأعمال وكان لهم بنكاً في لبنان، انظر:
- مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الاول، القسم الأول، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٣، ص ص ٥٠ - ٥١.

مركزة مساحات واسعة من الأراضى الزراعية بين أيديها، بسبب اقبال الفلاحين الكبير على وقف أراضيهم، بهدف حفظها من الاعتداءات المتكررة، أو نهب الاقطاعيين، أو تبديد الأبناء(١٢).

ويجدر بنا إلقاء الضوء على نظم تسجيل الأراضى في عهد الدولة العثمانية، لما له من أثر بالغ في اقتلاع عرب فلسطين من أراضيهم، فيما بعد حين ابتليت البلاد بالاحتلال البريطانى.

تسجيل الأراضـــي:

تمت أول عملية مسح منظم لأراضى (الروملى)(١٣) و (الاناضول) عام ١٨٣١ بهدف ضبط وحصر الضرائب وتدبير المجندين في كلتا الولايتين. وصاحب عملية المسح هذه موّجة استياء جماهيرى عام مصحوب بخوف شديد. في حين لم تنل باقى الولايات حظها من المسح.

لذا فقد بقيت عمليات التسجيل في هذه الولايات ومنها فلسطين تتسم بالفوضى خاصة فيما يتعلق بسندات التسجيل التى كان يمنحها (الزعامة) و (التيمار) على نحو ما ذكرنا قبل قليل التى انتقلت للملتزمين والمحصلين من التجار وشيوخ القرى، الذين عملوا على استغلال مناصبهم وتزوير الصكوك لدرجة لم تعد موثوق بصحتها ودقتها؛ الأمر الذى دفع الحكومة إلى تصحيح هذا الوضع، فحصرت هذه المهمة في شخص مأمور

---

(١٢) وحول ما ورد هنا انظر. المراجع السابقة والصفحات.

(١٣) وهى الأراضى الأوروبية التى كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية. وقد اعتبرت هذه الأراضى ملكاً للدولة منذ القرن السادس عشر باستثناء ما كان مخصصا منها للأوقاف، انظر: – جب وبون، سابق، ص ٥٥، وحول ما سبق انظر أيضا:

– الهوارى، سابق، ص ص ١٣٠ – ١٣١.

– Granott Ibid, P. 82.

– جابريل بير، سابق، ص ١٧٥.

– عوص، الإدارة العثمانية، سابق، ص ص ٢٣٧ – ٢٣٨ وانظر أيضا:

حنا، السابق ص ص ١٤٥ – ١٤٦.

الأراضى وحده ليطلع بهذا العبء. في نفس الوقت الذى عملت فيه على تشجيع الزراع على تسجيل ممتلكاتهم حفاظاً على حقوقهم من جانب ورغبتها في الحصول على أعلى عائد من رسوم التسجيل. ورصدت جوائز تشجيعية لمن يبلغ عن الأراضى المكتومة.

ولكن لم يكن ذلك كله ليصلح من حال الفوضى والفساد الذى استشرى بفوضى التسجيل. علاوة على أن تنفيذ التعليمات الصادرة كان يتم بشكل متقطع، تنقصه المهارة الإدارية، وتربكه الملكيات الجماعية. بالاضافة لارتفاع رسوم التسجيل، الذى كان وحده يكفى لاحجام الجماهير. هذا بخلاف أن اللجان المشكلة، لمسح الأرض كانت تغض الطرف، عن تلاعب شيوخ القرى، في تعيين الحدود، أو ضبط العلامات، أو أستغلال جهل الفلاحين وتسجيل أراضيهم بأسماء هؤلاء الشيوخ. مما ساهم في تسرب العديد من أراضى الفلاحين إلى أيدى هؤلاء ومن ثم تحولهم إلى اجراء على أراضيهم، دون أن يدروا.

ثم أن ارث الخوف من التجنيد الاجبارى، أو زيادة الضرائب المفروضه كان يدفع الكثيرين لتسجيل أراضيهم باسم أصحاب النفوذ والاقطاعيين الكبار. مقابل تأمين حمايتهم، خاصة وأن الفلاح لم يكن ليستشعر خطورة مثل هذا الأجراء. فالقانون (اقامة عشر سنوات متتاليات) والعرف والعادة كانت كفيلة بحفظ حقوقه على أراضيه وتوارثها جيلاً بعد جيل. فهو لم يفقد شيئاً. ففى كل الأحوال كان يدفع الضرائب وإن تكن في مثل هذه الحالة أقل. خاصة وأن عمليات جمع الضرائب ذاتها كانت تشكل ضغوطا رهيبة على الفلاحين(١٤).

وقد كانت هذه الفوضى الضارية، مع ازدياد شوكة الاقطاعيين، والملتزمين، وأصحاب

(١٤) كانت الفرقة العسكرية المسئولة عن جمع الضرائب والتى يصل عدد أفرادها نحو خمسين جندياً تحل في القرية لعدة أيام حتى تنجز مهمتها. يتحمل خلالها الفلاحون اقامتهم كاملة مما كان يثقل كواهلهم ويزيد معاناتهم، لذا فقد سجل العديد منهم أراضيهم باسماء المخاتير وشيوخ القرى. وفي هذه الحالة يقوم هؤلاء بدفع الضرائب لهذه الفرق، طبعاً بعد أن يجمعوها من الفلاحين.

النفوذ، وخوف الدولة من الانهيار، وراء إعادة النظر في النظم الزراعية في الدولة، وصدور «خط كلخانة» عام ١٨٣٩ . والذى عنى بالغاء الاقطاع. ونظام الالتزام (تعهد الضرائب)[١٥]. ولكن عوامل الضعف التى أخذت تستشرى في كيان الدولة. وفساد نظمها وقفا حائلاً دون تنفيذ هذه القوانين طوال فترة التنظيمات الأولى من ١٨٣٨ – ١٨٥٦).

وكان دخول الدولة العثمانية غمار (حرب القرم)، ضد روسيا من (١٨٥٣ وحتى ١٨٥٦) وبالاً عليها نتيجة القروض الأجنبية الضخمة، التى نجمت عن هذه الحرب، مما جعلها تقع في براثن الاستعمار الذى أصبح يتدخل منذ الآن فصاعداً في كل شئون الدولة. كما أملى على السلطان العثمانى برنامجاً جديداً للاصلاحات أفسح المجال واسعاً للتغلغل الأجنبى الذى استعبد الدولة وولاياتها مالياً[١٦].

في ظل هذه الظروف برز (خط همايون) عام ١٨٥٦ متسربلا بثوب فضفاض، حاكته له خيوط الرأسماليه، والاستعمار الأجنبى، فظهرت نصوص القانون، تخفى وراءها نواياه التسلطية وتسخره، لخدمة أهدافها ومصالحها. خاصة وأنه اعتبر التزاماً دولياً. لم يكن يملك معه السلطان، أى تغيير أو الغاء بدون موافقة الدول الأجنبية الموقعة على معاهدة باريس ١٨٥٦ التى انهت الحرب دعما للدولة العثمانية من خطر الانهيار التام[١٧] وابتلاع الدب الروسى لها.

وبرغم أن معظم بنوده جاءت مكررة لقانون ١٨٣٩ إلا أن القانون الجديد اعطى عديد من الامتيازات لرعايا الدول الاستعمارية، حتى بات المواطن العثمانى يتمنى لو كان

(١٥) ز. ى. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادى الحديث للشرق الأوسط، ١٩٧٣، دار الحقيقة، بيروت، ص ٤٥.
(١٦) لوتسكى، سابق، ص ص ١٥٠ – ١٥٢، ١٥٩.
(١٧) وفقاً لما ورد في المادة التاسعة من معاهدة الصلح في باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦، انظر:
- لوتسكى، السابق، ص ص ١٥٩ – ١٦٠.

أجنبياً[١٨].

كما ركز القانون، على المشاريع الاقتصادية بمختلف انواعها وفيما يتعلق بقوانين الأراضى، التى انبثقت عن «خط همايون» وصدرت عام (١٨٥٨) فسنحاول تسليط بعض الضوء عليها لأهميتها في بحثنا هذا.

قوانين الأراضي العثمانية لعام ١٨٥٨ :

حافظ القانون على نوعية الأراضى، بشرائحها الست، التى كانت سائدة وهى، **الأراضى الملك، الاميرية، الموقوفة، المتروكة، الموات، المشاع**. وسنتعرف بشكل مختصر على كل شريحة من هذه الشرائح[١٩].

١- **الأراضي الملك** : وهى ملك حر لصاحبها، يتصرف بها كيف يشاء وكانت هناك بعض الأسر المعروفة في فلسطين مثل اسرة الشوا، وعبد الهادى، والتاجى الفاروقى، والحسينى، والغصين، وبيدس، تمتلك مساحات واسعة قد تصل إلى نحو ١٠٠ ألف دونم. علماً بأن متوسط الملكية الفردية لم يكن كبيراً، ذلك أن عدد أفراد هذه الأسر كان كبيراً جداً. وغالباً ما كان يسجل الجميع أراضيهم باسم كبير العائلة[٢٠].

٢- **الأراضي الاميرية** : وهى الأراضى الزراعية التى ذكرنا أن حق الرقبة فيها للدولة في حين كانت حقوق التصرف بيد أصحابها ولم تكن الدولة تسمح بتغيير صنفها إلا بموافقتها ولا يحق لأصحابها، وقفها أو تحويلها لأراضى ملك، وتبقى خاضعة لضريبة العشر. وتشمل، الأراضى الزراعية، والمراعى، والغابات، والاجران. وكان

(١٨) هوارى، السابق، ص ٨ .٢.

(١٩) لوتسكى، السابق، ص ص ١٦٠ - ١٦١

(٢٠) المر، القسم الثانى، سابق، ص ص ١ - ٢. بالإمكان التعرف على أسماء أصحاب الممتلكات ومساحة أراضيهم ومناطقها عام ١٩١٩ من كتاب: Stien, The Land Question, in Palestine, 1917 - 1939 University of North Carolina Press, 1984. P. P. 223 - 225.

لصاحبها حق التصرف سواء باعارتها أو تأجيرها وفيما بعد توريثها طالما كانت تدفع ضريبة الأعشار عن المحاصيل[٢١].

وقد طرأ العديد من التغيرات، على أحكام انتقال الأراضى الاميرية بين الورثه وكان معظمها متشدداً، خوفاً من تفتت الملكية، إلى أن صدر قانون ١٨٥٨ وكان أكثر تساهلاً في حقوق الانتقال بين الورثه حتى أصبحت متماثلة مع الأراضى الملك في معظم أحوالها فيما عدا تغييرها إلى أراض غير زراعية. وبقى هذا القانون سائداً حتى عام ١٩١٢ حيث صدر قانون الإرث النظامى (وفق الشرع الإسلامى) الذى قسم أصحاب الانتقال إلى درجات ثمان حسب أولوية القرابة، وكان يطبق على الأراضى الملك، والأراضى الأميرية، وبقى سائداً حتى أثناء الانتداب البريطانى. وقد ساهم هذا القانون في تفتيت الملكية، (تقسيمها إلى قطع صغيرة بين الورثه) وتشتتها. (حيث كانت تبعد قطعها عن بعضها في أماكن متفرقة من القرية مما كان يعوق مباشرتها ورعايتها ويبدد جهد الفلاح).

وبقى حق حيازة الأرض الأميرية، مشروطاً بزراعتها، فإهمال الحائز لزراعتها ثلاث سنوات متتالية، دون عذر مقبول، يسقط حقه في حيازتها. وإن بقى هذا الشرط أيضا في الغالب نظرياً.

أما استمرار زراعة الأرض لمدة عشر سنوات متتاليات فقد كان شرطاً كافياً لإثبات حقوق الأفراد فوق هذه الأراضى حتى ولو لم تكن مسجلة.

وسمح للفلاحين بزراعة الأحراج، بشرط موافقة السلطات ولم تسمح القوانين، برهن الأرض الأميرية، إلا أن قانون ١٩١٢ أعطى الدائن حق اتخاذ كافة الضمانات لحفظ حقوقه[٢٢] سواء بتأجير أرض المدين، والحصول على ريعها، لفترة، وحتى استيفاء الدين،

---

(٢١) المصدر ذاته والصفحات.

(٢٢) طبقاً لقانون «الأموال غير المنقولة بصفة تامينات».

ثم تعود بعدها لصاحبها. أو ببيع جزء منها يكفى لسداد الديون فقط، والاحتفاظ بالباقى للمدين. أو اتخاذ كافة الإجراءات، التى تكفل تأمين سداد الدين، بشرط الاحتفاظ بقطعة أرض يكفى انتاجها معاش الفلاح خوفاً عليه من التشرد.

واستُثنت الرهنيات الخاصة بالبنك العثمانى[٢٣] وصيغ لها قانون خاص. **ألغى حق استعادة الراهن لأرضه أو عقاره متى سدد دينه.**

وستزول الدهشه، إذا علمنا أن البنك العثمانى أنشأته الدول الاستعمارية لخدمة أهدافها ومصالحها، ولكن ليس بأموالها.

جدير بالذكر أن هذا البنك قام على أكتاف الفلاحين حين أضافت الدولة العثمانية على ضريبة العشر قيمة نصف بالمئه من أجل البنك الزراعى العثمانى. وقد انبثقت عن هذا البنك عدة شركات فرعية حصلت على امتيازات[٢٤] في أراضى الدولة العثمانية، درت عليها أرباحاً طائلة.

---

(٢٣) البنك العثمانى تأسس عام ١٨٨٧ وهو أحد فروع البنك الانجليزى الذى تأسس عام ١٨٥٦ ثم تحول إلى بنك انجليزى فرنسى عام ١٨٦٣. ونلاحظ أن نشأة البنك الانجليزى جاءت متوافقة مع اشتداد وطأة الأزمة المالية العثمانية خلال وفي أعقاب حرب القرم وكذلك التغلغل الأوروبى في الدولة العثمانية واقتصادياتها وممتلكاتها. حول ما سبق انظر.

- المر، سابق، القسم الأول، ص ص ١-٢ وص٤٣ وص١٧١-١٧٣ والقسم الثانى ص ص ٢-٧.
- دوخان، حيازة الأراضى، النظام الاقتصادى في فلسطين، محرره سعيد حمادة، الجامعة الاميركية، بيروت ١٩٣٩، ص ص ١٠٠ - ١٠٧.
- جب وبون الجزء الثانى، سابق، ص ص ٥٩-٦٠.
- بير، سابق، ص ص ١٧٢ - ١٧٣.
- مجلة الحقوق، السابقة، جـ ٣، السنة الثالثة، مايو ١٩٢٦، يافا، ص ٢٤٦.
- محمد يونس الحسينى، السابق، ص ص ١١٣ - ١١٤.
- هرشلاغ، السابق، ص ٥٥.

(٢٤) كان امتياز السكك الحديدية واحداً من هذه الامتيازات التى كان لها دوراً بالغ الأهمية في استنزاف الدولة العثمانية، يعادل امتياز حفر قناة السويس لمصر. فقد حققت ألمانيا والتى كانت تطمح في معادلة النفوذ الانجليزى الفرنسى في الدولة العثمانية وولاياتها، مكاسب خيالية بسبب ضمان السلطان للحد الأدنى من الأرباح لامتداد السكة الحديد (الضمان بالكيلو مترات) حيث كان الفرق بين المبلغ الحقيقى المستلم والمبلغ المضمون للأرباح يسدد على حساب الخزينة مما نجم عنه نهب الدولة العثمانية نهباً ربوياً تراكمياً أدى إلى انهيارها. انظر: لوتسكى، السابق، والصفحات

وجدير بالملاحظة أن **ثمة قانون صدر عام ١٩١١ يتعلق، بمصادرة الأراضى الاميرية، للمنافع العامة. عُمم في كافة إدارات الحكومة في فلسطين، في نفس الوقت الذى كان فيه في سوريا ولبنان للبلديات فقط**[٢٥] !

مما يجعلنا نلقى بظلال الشك حول نوايا هذا القانون خاصة بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ وزيادة التغلغل البريطانى الصهيونى في الدولة العثمانية، وتبلور فكرة «الوطن القومى اليهودى» ووفود المهاجرين اليهود إلى فلسطين وقيام بعض المستوطنات الزراعية. خاصة بعد تعيين (جاويد بيك)، وزيراً للمالية في الدولة العثمانية وهو يهودى الأصل وكان نائبا (لسالونيكا) ثم صعود حزب الاتحاد والترقى لسدة الحكم عام ١٩١١ في الدولة العثمانية وتولى العديد من أعضائه اليهود الماسونيين مناصب رفيعة في الدولة.

وتتأكد شكوكنا لتصبح يقيناً إذا علمنا أن الإدارة العسكرية البريطانية أصدرت بعد احتلالها لفلسطين منشوراً في ٢٠ مايو ١٩١٩ تبنت فيه هذا القانون وأرجعته إلى قانون التصرف الصادر عام ١٨٧٨، لتعطى لنفسها طبقاً للقانون، حق استملاك (مصادرة) الأراضى للمنافع العامة، منع المواطن من خلاله من حق الاعتراض[٢٦].

٣- <u>الأراضي المتروكة</u>: والمتروكة هنا تعنى أنها تركت للانتفاع العام بها كالطرق والأحراج، والأجران، والمراعى، التى تستفيد بها جموع أهالى القرية وفق التعريف القانونى الوارد في المادة (١٢٧١) من القانون المدنى العثمانى. ومنع التصرف بهذه الأراضى بصورة قطعيه سواء من قبل الأفراد أو الجماعة. **واعتبر اى تصرف على هذه الأراضى بأى شكل من الاشكال لاغياً وباطلاً،** (المادتين ٩٣ - ٩٦ من قانون الأراضى) وعقوبته السجن، (المادة ٢٦٤ من قانون الجزاء). وخول الأهالى حق التصدى

(٢٥) المر، القسم الاول، السابق، ص ص ١٦٢ - ١٦٥.

(٢٦) المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة بفلسطين، تاريخ فلسطين السياسى تحت الإدارة البريطانية، ترجمة فاضل حسين، مطبعة الحرية بغداد ١٩٦٧.، ص ٥.

لأى نوع من التعديات أو التصرف على هذه الأراضى. وأباح القانون العثمانى للأهالى حق الانتفاع في الأحراج كمشاع دونما افراز (تخصيص حصص).

وكانت أسر فلسطينية عديدة تحوز أحراجاً وتزرع اقساماً منها ولديها صكوك تمليك مشاعية باسمها. والأحراج نوعان منها ما يتبع الأراضى الأميرية وهو الذى ذكرناه وآخر ويتبع فئه المشاع[٢٧].

٤- **الأراضى الموات:** وهى الأراضى الخالية من السكان البعيدة عن العمران تكون رقبتها للدولة، وأعطى القانون حق امتلاكها لمن استصلح أرضاً بوراً (المادة ١٧٢ من القانون المدنى العثمانى) والتصرف بها حسب نوع الموافقة التى حصل عليها.

ويكون الاستصلاح إما بزراعتها، أو بحفر أقنية فيها أو تحريجها، أو غير ذلك. وفي حالة استصلاحها دون إذن، فحق الشفاعة مكفول للمستصلح، مقابل دفع قيمتها الحقيقية.

ولم تكن مثل هذه الأراضى كثيرة في فلسطين فيما عدا صحراء النقب وبعض المستنقعات. وفيما عدا ذلك فأراضى فلسطين عامرة بسكانها وبساتينها عبر آلاف السنين.

ومثلت الأراضى الموات، مطمحاً صهيونياً بريطانياً، حيث نُظر اليها كحق مكتسب باعتبارها أراض تابعة للدولة[٢٨].

٥- **المشاع:** وترجع رقبته لبيت المال، أما حقوق التصرف فهى لمجموعة الحائزين[٢٩] وهذا النوع من الأراضى وقف عقبة كاداء في وجه الاحتلال البريطانى الذى أعيته الحيل

---

(٢٧) المر، القسم الأول ص ص ١٧٨ - ١٨١، وأنظر أيضا:
دوخان، حيازة الأراضى، السابق، ص ١٠٦.
(٢٨) المراجع ذاتها.
(٢٩) ليلى الصباغ، السابق، ص ٤٩.

فتفتق ذهنه عن القوانين المختلفه ليتخلص من هذا النوع من الأراضى ذى الملكية الجماعية لصعوبة تفتيته وانتزاع أراضيه. خاصة وأن أراضى الشاع واسعة الانتشار في فلسطين، تقدر بعض المصادر مساحتها بنحو (١٢) مليون دونم أو ما نسبته (٤ر٤٤٪) لمجموع مساحة أراضى فلسطين[٣٠].

وفي المشاع تكون الملكية للجماعة، حيث تكون القرية بأكملها مسجلة باسم العشيرة أو شيخ القرية وتوزع الأرض الزراعية دورياً بين أفراد القبيلة مرة كل سنتين ليقوموا بزراعتها. ولم يكن مسموحاً لأحد ببيع حصته من المشاع إلا بموافقة القرية جميعها. وكان هذا أمراً نادر الحدوث.

كما كانت هناك أحراج تابعة للمشاع ومخصصة لقرى معينه وهى غير أحراج الدولة وكذلك مراع صيفية وشتوية واجران.

ومن أهم مزايا المشاع حفظ الأرض كوحدة واحدة وعدم تسريبها للغرباء وتوفير مجتمع تسود فيه العدالة الإجتماعية والإقتصادية. وتوفير الأمن والحماية لأهالى القرية. وحمى هذا النظام الأرض من التفتت والتشتت الذى نجم عن نظام الارث في الأراضى الاميرية على نحو ما أسلفنا.

أما سلبيات هذا النظام فتكمن في عمليات التوزيع الدورية حيث يشعر الفلاح بأن جهده قد يذهب لغيره مما يفقده الرغبة في التطوير الذى يحتاج لجهد ووقت كبير يكون معه قد جاء أوان انتقال الأرض[٣١].

---

(٣٠) صلاح الدين البحيرى، فلسطين، ارض فلسطين والاردن، طبيعتها، وحيازتها، إستعمالها، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٧٤، ص ص ٨٥ – ٨٧.

(٣١) حول المشاع انظر:

المر، القسم الاول، سابق، ص ص ٣٢ – ٣٣ وايضا: Granott, Ibid, p.P. 213-248 وايضا: جابريل بير، تاريخ مصر الاجتماعى، السابق، ص ١٧٦.

٦- **الأوقاف**: تصبح الأرض أو العقارات بموجبها غير قابلة للانتقال وهي على نوعين:
الخيرى: حيث تصرف عائدات الأراضى الموقوفه على المستشفيات والمدارس والأسبلة والمساجد وغير ذلك من أعمال البر والخير والمنافع العامة.

والذُّرى [٣٢]: الذى يعود فيه ريع الأراضى أو العقارات الموقوفه أو الأرض وزراعتها وحق حيازتها للورثة جيلا بعد جيل حسب نوع الوصيه. وفي كلتا الحالتين تكون الرقبة لنظارة (وزارة) الأوقاف ولكن في النوع الثانى يدفع المنتفعون ضريبة خاصة للوقف[٣٣].

في البداية كان **الوقف** مقصوراً على أراضى الملك الصرف. ولكن سمح فيما بعد بوقف **الأراضى الاميرية** وهكذا فقد أصبح الوقف نوعان: **الوقف الصحيح**، وهو ما كان ملكاً صرفاً، **أو غير الصحيح أو الرسمي**: وهو ما أوقفه السلاطين من الأراضى الاميرية للأعمال الخيرية مع بقاء رقبتها وأعشارها لبيت المال. ومعظم الأراضى الموقوفه في فلسطين كانت من هذا النوع[٣٤].

وممتلكات الأوقاف إما تديرها وزارة الأوقاف مباشرة مثل الأوقاف الصحيحة، أما الملحقة (الرسمية) فتدار من قبل المتولّين عليها من قبلها وتحت اشرافها الوزارة.

كما كان هناك **أوقاف مستثناه**: وهى المستقله تماماً عن وزارة الأوقاف ولا علاقة لها بها.

أما الأوقاف **المربوطة بالكنائس**: (وهى المقصودة بالمادة ١٢٢ من قانون الأراضى) فهى مسجلة باسمها وتشبه الأوقاف الإسلامية في كل أحوالها. وهى لا تقع تحت دائرة

---

(٣٢) والوقف الذُّرى يكاد يشبه إلى حد كبير الوقف (الاهلى) في بلد كمصر. انظر لوتسكى، سابق ص ١٠ وانظر.
- المر، المصدر السابق، القسم الأول، ص ص ١٧ - ٢١.
(٣٣) لوتسكى، السابق، ص١٠.
(٣٤) المر، القسم الأول، السابق، ص ١٧ - ٢٠.

المحلول[٣٥]. وتجدر الاشارة إلى أن انتقال أراضى الوقف لم يكن مسموحاً به في البداية، كما كان الحال في الأراضى الاميرية. وتدرج الانتقال من كونه محصوراً بين ورثه مستأجرى أراضى الأوقاف سنة ١٨٦٨ حتى صدور قوانين ١٩١٠، ١٩١٣ لتجعل احكام انتقال أراضى الوقف متماثلة مع أحكام الانتقال في الأراضى الميرى[٣٦]. والتى تؤكد ما ذهبنا إليه من شكوك حول الدور الذى لعبته الدول الأجنبية في إصدار قوانين الدولة العثمانية بهدف تسهيل مهمة انشاء «المشروع الصهيونى» على أرض فلسطين.

ومن خلال ما تقدم استطعنا تكوين فكرة واضحة عن القوانين التى نظمت عمليات التملك والحيازة والانتقال للأراضى الزراعية. والتى برغم ما ظهر فيها من قصور وشبهات فإننا نستطيع أن نؤكد أن الفلاحين في العهد العثمانى قد تمتعوا بحقوقهم فوق أراضيهم جيلاً بعد جيل كما كان عليه الحال طيلة العهد الإسلامى برمته سواء كانوا يمتلكون مستندات رسمية أم لا. وكان يكفى فقط ثبوت بقاء الفلاح على أرضه وزراعتها عشر سنوات متتاليات لحفظ كافة حقوقه وورثته على أرضه.

ولكن ما تجدر ملاحظته أن رصد التحولات التى طرأت على القوانين في فترة أواخر العهد العثمانى شكلت الأرضية التى انطلقت منها الامبريالية البريطانية في تثبيت دعائم الاستيطان الصهيونى في فلسطين حتى قبل احتلالها لها عام ١٩١٧.

ولفهم هذه التحولات نحاول معرفة قوانين المؤسسات والشركات التى كان لها اثر عميق في تغير شكل الحيازة والملكية لما حصلت عليه هذه الشركات فيما بعد من امتيازات

(٣٥) المر ذاته، ص ص ٢٢ - ٢٣ وايضا:
- دوخان، حيازة الأراضى، سابق، ص ١٣.
- جابريل بير، السابق، ص ١٧٩.
(٣٦) المر، السابق، ص ١٨١.

واسعة جعلها تمسك بزمام اقتصاد فلسطين.

دعيت هذه **المؤسسات والشركات** (بالاشخاص الحكمية) وعاملها القانون كهيئات ذات (شخصية اعتبارية) وهي **نوعان**:

عمومية: وهي المؤسسات ذات النفع العام، سواء على مستوى الدولة العثمانية كلها أو احدي ولاياتها، أو اقضيتها أو بلدياتها.

خصوصية: وتشمل المؤسسات والجمعيات، والشركات الصناعية والزراعية، ذات الملكيات الأهلية والخاصة[٣٧].

وقد وضعت الدولة العثمانية العديد من القيود على هذه المؤسسات لخوفها مما قد تشكله من خطر بسبب قوتها وسعة ثرائها. **فمنعتها من التصرف بالأموال غير المنقولة** (المادة ٨ من قانون الأراضي) **كما حرمتها من حق امتلاك الأراضي ملكية خاصة خوفاً من اتساع رقعة ممتلكاتها لما لها من قدرات وامكانات مالية**

إلا أن الضغوط البريطانية على الدولة العثمانية أثمرت قانون (تصرف الاشخاص الحكمية) لعام ١٩١٠ الذى اعطى الشركات حق التملك والتصرف بالممتلكات غير المنقوله. وإن حدد القانون هذا الحق بالقدر اللازم فقط لهذه الشركات ولم يتركه على عواهنه، والزم الجهات المختصة بضرورة الرقابة الصارمة للوقوف على تنفيذ القانون، خوفاً من الانتهاكات المحتملة. كما ربط القانون هذا الحق بضرورة موافقة الحكومة على نظام وقانون الشركات الداخلى وإن استثنيت الشركات الزراعية ولكن اشترط أن تكون أسهمها اسمية لا يجوز انتقالها إلا بتسجيل هذا الانتقال بدفتر الشركة الخصوصى، في حين لو كانت لحامله يمكن انتقالها من شخص لآخر دون ذكر الأسم[٣٨] وهذا خوفاً من تسرب الأرض للأجانب. وإن لم تعدم

---

(٣٧) حول قوانين المؤسسات والشركات انظر:
– المر، القسم الأول، السابق، ص ص ٣٥ – ٣٦.
(٣٨) المر، القسم الأول، ذاته، ص ص ٥٦ – ٥٨.

هذه الشركات وسيلة للحصول على الأراضى عن طريق الرشاوى والطرق غير المشروعة التى كان يوفرها تفسخ الجهاز الإدارى العثمانى. كما منع القانون الشركات من امتلاك أراض في المراعى والأجران والمحاطب أو على حدود القرى والمزارع ولا بجوار القلاع أو المناطق العسكرية أو أراضى الجفالك (ممتلكات السلطان) الخاصة بالأهالى[٣٩]. وقد **تمكنت المؤسسات الصهيونية من استغلال بعض بنود هذا القانون والتحايل غير المشروع على بعضها الآخر لتجد لنفسها فرصة اقتناص أراض في فلسطين.**

تلك كانت القوانين الخاصة بالشركات التجارية والصناعية والزراعية أما **المؤسسات الخيرية** فقد اشترط القانون أن تكون من التبعية المحلية وأن تكون عقاراتها ذات عائد وألزامها بدفع الضرائب وبعدم جواز امتلاكها أراض داخل القرى ولا يحق لها التصرف بالمزارع والجفالك واستثنيت الأديرة من هذا الحظر وسمح لها بالتصرف في الأراضى المسجلة باسمها فقط[٤٠].

وهكذا لاحظنا كيف نجحت الضغوط البريطانية في تغيير بعض القوانين العثمانية لتفسح المجال أمام المؤسسات الصهيونية، التى كانت الدولة العثمانية حريصة فى عدم تمكينها من أراضي فلسطين. **وتوّجت هذه الضغوط عام ١٩١١ عندما منح الأجانب حق التملك والتصرف بالأراضى كالعثمانيين تماماً في جميع الأراضى العثمانية ما عدا منطقة الحجاز بلا قيد أو شرط سوى ما يتعلق بالشئون الإجرائية والإدارية[٤١].**

وفيما يتعلق بالوراثة فقد كان يحق للعثمانى أن يرث الأجنبى في حين لم يكن للأجنبى سوى حق ارث اجنبى فقط[٤٢]. إن رصد هذه التحولات منذ البدايات يفسر لنا ما آلت اليه

(٣٩) المصدر السابق والصفحات.
(٤٠) ذاته.
(٤١) المر، ذاته، القسم الثانى، ص ص ١٧ - ١٨.
(٤٢) ذاته والصفحات.

النهايات.

ثمة علاقة جدلية ربطت دائماً بين قوانين الأراضى الزراعية وقوانين الضرائب لما كان لهذه الأخيرة من أثر بالغ على الأراضى الزراعية سلباً وايجاباً. ولهذا نرى لزاماً علينا تفقد أحوالها ورصد التغيرات التى طرأت عليها ومن ثم تأثيراتها على الأراضى الزراعية والفلاح.

تعددت وتنوعت الضرائب التى فرضتها الدولة العثمانية على الفلاحين سواء أكانت رسمية، أم غير رسمية لتفى بمتطلبات السلطنة وحروبها.

وكان جمع الضرائب يتم في بداية عهد الدولة، على أيدى «الأمناء» جباة الضرائب مقابل مرتبات محددة. ثم تحول هذا النظام إلى نظام «الالتزام»(٤٣) حيث كان يتعهد أحدهم بدفع الضريبة المفروضه للدولة عن قرية ما ثم يقوم هو بجمعها من الفلاحين. وأخذ هذا النظام بالاتساع فشمل كل أراضى الخواص الامبراطورية؛ وأراضى الدولة؛ والأراضى الاميرية والاوقاف.

وكانت تتم عملية الالتزام بطرح مناطق محدده لجمع ضرائبها بالمزاد العلنى، يؤول بعدها الإلتزام للمزايد الأخير، الذى كان يعتصر الفلاحين ليحصل على أقصى قدر ممكن من المال لنفسه بعد تسديد الالتزام.

في القرن الثامن عشر كان نظام الالتزام مدى الحياة وقد كان ذلك أحسن حالاً من نظام الالتزام لفترات قصيرة. ذلك أنه في النظام الأول يفرض على الملتزم الحذر في علاقته مع الفلاحين في حين كان النظام الثانى يدفع الملتزمين إلى اعتصار الفلاحين لجنى أكبر قدر ممكن من المال في فترة الالتزام القصيرة. مما يعود على الفلاح بالظلم الفاحش والإفقار.

---

(٤٣) للمزيد حول الالتزام راجع كل من:
- محمد كرد على خطط الشام جـ ٤، ص ١٩٣.
- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية، سابق، ص ١٨٢.
- جب وبون، السابق، الجزء الثانى، ص ٨، وص ٦.
- حنا، السابق، ص ١٠٩.
- بير، السابق، ص ١٣٣، ص ١٦٢ - ١٦٣.

ظل هذا النظام سائداً في سوريا والعراق وفلسطين وقد ألغى ابراهيم باشا - حين تولى حكم بلاد الشام - هذا النظام كما سبق لأبيه محمد على أن ألغاه في مصر. لكن سرعان ما أثار ذلك حفيظة الملتزمين الذين وقفوا وراء التمرد عليه.

لقد نجم عن هذا النظام نشوء طبقة طفيلية من أشباه الاقطاعيين وأغنياء الفلاحين تعمل على امتصاص دماء الفلاحين.

وبرغم الغاء نظام الالتزام رسمياً (بخط كلخانه) عام ١٨٣٩ إلا أن صعوبة التطبيق من ناحية والصعوبات المالية من ناحية أخرى، أدت إلى إعادة هذا النظام عام ١٨٤٢. ثم الغى رسمياً مرة أخرى عام ١٨٥٦. ولكن فعليا بقى مستمراً حتى أن ضريبة العشور في فلسطين كانت تؤجر لمن يدفع أعلى سعر حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وقد وقف وراء هذا الاستمرار نفوذ العائلات القوية والغنية في فلسطين.

كانت أهم الضرائب المفروضه في العصر العثمانى، **(الاعشار) عن المحاصيل (والويركو) عن الممتلكات** ثم كانت هناك ضرائب عن المراعى والمواشى وغير ذلك الكثير والتى تعتبر مسؤولة عن تخلف الاقتصاد الفلاحى وإفقاره.

وعلى نحو ما نوهنا منذ قليل بتأثير الضرائب بالسلب والايجاب نرى أن الضرائب في العصر العثمانى كانت تأثيراتها سلبية للغاية ولكنها أبداً لم تصل لما حققته الضرائب في عهد الحكم البريطانى الظالم والتى كانت واحدة من أهم أسباب اقتلاع الفلاح من أرضه على نحو ما سنرى بعد قليل.

وهكذا وبعد أن تناولنا بالدراسة، القوانين والتشريعات العثمانية الخاصة بالأراضى، والضرائب، وامتيازات الأجانب، ورصدنا التطورات التى طرأت عليها، **وخلصنا إلى أن فترة المد الامبريالى الأجنبى والصهيونى في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، الذى شهد ضعف وتفسخ الدولة العثمانية كانت وراء بدايات التكوين الأولى لنواة «الوطن القومى اليهودى» المزمع اقامته على أرض فلسطين.**

ولنرسم صورة أكثر وضوحا لزرع هذا الكيان في فلسطيننا، **نلقى بأنوار كاشفة على أخطر الوسائل التى أرست دعائم هذا الكيان حيث يكفى لأى أمرئ ذو عين إذا اطلع عليها أن يعرف كيف سلبت فلسطين ومن كان وراء انتهابها.**

ونعني بها قوانين الأراض فى العهد البريطاني.

هذه الكلمة الساحرة (القوانين) التى رسخت في عقول البشر وتحمل كل المعانى السامية للحق والعدل والخير تحولت إلى أداة شيطانية على أيدى الامبريالية البريطانية التى كانت تتسربل دائماً وراء غلالة القوانين لتخفى وراءها شرور العالم بأسره حين سمحت لنفسها في اقتلاع شعب واغتصاب أرض أو وفق التعليق المأثور «منح من لا يملك أرضا لمن لا يستحق».

إذا استطاع النفوذ الأجنبى والبريطانى الصهيونى في تغيير بعض قوانين الدولة العثمانية بسبب ضعفها وعجزها في أواخر عهدها، **وهى التى كانت مواقفها غاية في الصرامة تجاه اليهود ومحاولاتهم طوال فترة حكمها. فإن احتلال بريطانيا لفلسطين، دشّن عهداً جديداً. فقد شكلت هذه المرحلة المنعطف الحقيقى للتغيرات الجذرية لقوانين الأراضى في فلسطين طبقا للتوجهات الصهيونية التى وقف وراءها حايم وايزمان والمنظمة الصهيونية وأفضت إلى حصول اليهود على وعد من بريطانيا على لسان وزير خارجيتها اللورد (بالفور) عام** ١٩١٧ في إقامة «وطن يهودى» في فلسطين والذى من أجله احتلت بريطانيا فلسطين قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى ليتغير منذ الآن فصاعداً وجه التاريخ في منطقة المشرق العربى وحتى الآن.

وقد حرصت الدوائر الصهيونية على مباشرة تطبيق نصوص التصريح بمجرد احتلال بريطانيا للقدس عام ١٩١٧ وقبل بسط نفوذها على كامل البلاد.

حيث أصدر الجنرال (ادموند أللنبى) - الذى قاد الحملة على فلسطين - قراراً بتأسيس حكم عسكرى يضمن الممتلكات العامة والاماكن المقدسة(٤٤)، وعين الجنرال (كلايتون) مديراً للإدارة العسكرية ثم خلفه السر (آرثر جرام مونى) الذى أصدر في يونيو ١٩١٨ أمراً باعادة افتتاح المحاكم التى أغلقت خلال الحرب، كما أنشأ محكمتان ابتدائيتان، في كل من القدس ويافا. وأعلنت الإدارة العسكرية أن القوانين ستبقى على ما كانت عليه، مع إجراء بعض التعديلات اللازمة لمراعاة حقوق الدولة، ومصلحة إدارة «الأرض المحتلة». وتبع هذا الإعلان صدور لائحة قوانين مختلفة ظلت سارية خلال عهد الإدارة المدنية.

وفيما يتعلق بالأراضى فقد أصدرت الإدارة العسكرية أمراً أغلقت بموجبه دوائر الطابو (تسجيل الأراضى) ابتداء من ١٨ نوفمبر. ومنعت أية تعاملات خاصة بالتصرف بالأموال غير المنقولة منذ ٢٤ ابريل ١٩١٨ وسمح بتاجيرها فقط بمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات. (طبقاً للمواد ٢.٣.٤ من المنشور الذى أصدره الجنرال مونى) الذى عاد ليؤكده مرة أخرى في ٣٠ ابريل ١٩١٩ ببطلان أى تعاملات والتهديد والوعيد للمخالفين. أما دعاوى إعادة وضع اليد فتعتبر مؤقته لحين الفصل في حقوق التصرف (المادة ٥) ومن أخطر مواد هذا المنشور ألغاء حق التقادم في اثبات الحق فوق الأرض والذى كان يدعمه القانون العثمانى باثبات زراعة الأرض لمدة عشر سنوات متتاليات ذلك أن (المادة ٦) من هذا المنشور اعتبرت أحكام مرور الزمان - التقادم - بحق الأموال غير المنقولة (المرفوعة) ضد إدارة «بلاد العدو المحتلة» منذ تاريخ الاحتلال لا تعتبر سارية المفعول حتى إشعار آخر. واعتبر هذا سارى المفعول على لوائى نابلس وعكا من أول أكتوبر ١٩١٨(٤٥).

---

(٤٤) A Survey of Palestine, by The British Government prepared in December 1945, and January 1946 for the Anglo - American Commison of Inquiry, vol. I. P. 15.

(٤٥) المر. السابق، ص ص ١٨٠ - ١٤٠.

وفي حين حظر القانون التصرف بالأموال غير المنقولة على المواطنين خول الإدارة العسكرية حقوق التصرف بانواعها، بيعاً وشراءً ورهنا، أو أى وجه آخر تراه[٤٦].

وتمثل زيارة البعثه الصهيونية لفلسطين برئاسة (حاييم وايزمان) عام ١٩١٨ نقطة تحول خطيرة في تاريخ التدخل الصهيونى المباشر في إدارة الحكم البريطانى في فلسطين أفصح عنه المؤتمر الذى عقدته اللجنه في يافا والذى تضمن برنامجه «خطة الحكومة المؤقتة في فلسطين»! كما عبرت البعثة عن قناعتها بان فلسطين «وطن قومي يهودى» وأن من حق الشعب اليهودى وحده تقرير شئونه. كما طرحت اسم «أرض اسرائيل» لتحل محل كلمة فلسطين. واعتمدت العلم الصهيونى شعاراً للدولة المرتقبة.

وبعث الوفد[٤٧] الذى تألفت منه البعثة - والذى يمثل المنظمة الصهيونية العالمية وفروعها في الولايات المتحدة وروسيا والطائفة اليهودية في فلسطين - بمذكرة على شكل مشروعات قرارات، إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح مؤرخة في ٢٣ فبراير ١٩١٩ يطالب من خلالها باصلاح نظام استئجار الأراضى، وإقامة المستوطنات اليهودية[٤٨].

كما طالبت المذكرة، الحكومة العسكرية البريطانية بتشكيل لجنة يُمثل فيها

---

(٤٦) المصدر ذاته والصفحات.

(٤٧) وكان يضم متخصصين في كافة أنواع العلوم علاوة على خبراء سياسين.

(٤٨) لعب ضابط مخابرات بريطانى (كولونيل ريتشارد ماينرتزهاجن) (Colonel Richard Meinertzhagen) دوراً بالغ الأهمية في دفع عجلة القضية الصهيونية لتعاطفه الشديد مع هذه القضية بداية والتى استغلها وايزمان أيما استغلال. فقد جعل هذا الضابط والذى عين ضمن الوفد البريطانى لمؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ يتبنى كل المطالب الصهيونية التى طرحتها اللجنة سواء من اعتراف دولى أو مسألة الحدود وضم منابع المياه وحق بناء «وطن قومى لليهود» وغير ذلك مما كان له كبير الآثر في تحقيق كل هذه المطالب ثم صدور صك الانتداب متضمناً المذكرة الصهيونية بكاملها أو صورة طبق الأصل لها. للمزيد حول هذا الضابط ودوره الذى بقى محجوباً حتى عام ١٩٦٠ عندما نشر تقاريره ومذكراته أنظر:

- حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين، دار المعارف ١٩٧٠، ص ص ٧ - ٤٣. وانظر ص ص ١٣٩ - ١٤٨ الوثيقة رقم ١٧.

المجلس اليهودى. وتُخول السلطات التالية :

١- «مسح جميع الأراضى، واعداد الأراضى التى تصلح لإقامة «المستعمرات» وللزراعة الرأسية الكثيفة، والاستخدام العام.

٢- اقتراح التدابير لتحديد وتسجيل وثائق ملكية الأراضى.

٣- اقتراح التدابير للاشراف على صفقات الأراضى لمنع المضاربة بها.

٤- اقتراح التدابير الخاصة، لاقامة المستعمرات والزراعة الرأسية الكثيفة، والاستخدام العام للأراضى بالشراء الاجبارى إذا لزم الأمر!!! بسعر عادل يرجع إلى ما قبل الحرب!!!، واصلاح جميع الأراضى الجدباء، غير الخاضعة لحيازة الأراضى التى لا تزرع بالقدر الكافى أو الأراضى التى لا يوجد لها ملاك قانونا، وأراضى الدولة!!.

٥- اقتراح اجراءات الضرائب واستئجار الأراضى.

٦- اقتراح التدابير التى تمكن المجلس اليهودى من الاستيلاء على جميع الأراضى التى تصلح للمستعمرات والزراعة الواسعة!!.

٧- وتصان مع اتخاذ هذه التدابير الحقوق المكتسبة للسكان الحاليين بطريقة عادلة»!!

على هذا النحو صاغت الصهيونية، السياسة كافة التدابير الواجب اتباعها وأملتها على الحكومة البريطانية في فلسطين لتقوم بتنفيذها، ولم تتوان الحكومة البريطانية عن التزاماتها تجاه الصهيونية بل نفذتها بمنتهى الدقة منذ اللحظات الأولى التى بدأت فيها حكم فلسطين مخالفة بذلك القانون الدولى فيما يتعلق بالتزامات الدولة المنتدبة وضرورة الحفاظ على الدولة المنتدب عليها. والفاحص المتمعن لبنود صك الانتداب يرى أنه التزم حرفياً ببرنامج اللجنة الصهيونية وبهذا تصبح بريطانيا ملزمة بتنفيذ ما ورد في هذه المذكرة. وهو ما أثبتت الأيام أن بريطانيا كانت أشد

حماساً في تنفيذه وأكثر منه.

وبرغم حماسها الشديد وحرصها على تنفيذ كل الرغبات الصهيونية فقد كانت إدارتها تتعرض دائما لانتقادات صهيونية حادة في كثير من المناسبات. فقد أثار سلوك الإدارة العسكرية حفيظة الصهيونيين بسبب إغلاق دوائر الطابو (تسجيل الأراضى). وتقديم قروض للمزارعين. وعبرت مذكرة الاعتراض التى رفعتها المنظمة الصهيونية - لوزارة الخارجية البريطانية - عن مخالفة الإدارة العسكرية لمهمتها الأساسية والتى تتمثل بالحفاظ على الوضع الراهن، ولهذا اعتبرت المذكرة اجراءات الإدارة هذه «ثورة على الوضع الراهن»[٤٩].

وحين أعدت الإدارة العسكرية مشروع قانون انتقال الأراضى لعام ١٩١٩ طالبت من خلاله بضرورة افتتاح دوائر تسجيل الأراضى مع بداية يونيو ١٩١٩ لأهميتها القصوى على الحياة الاقتصادية. وصيغ مشروع القانون هذا طبقاً للقانون العثمانى الخاص بتعاملات الممتلكات غير المنقولة الصادر عام ١٨٥٨ المتعلق بحقوق التصرف في الأراضى من إيجار، ورهن، ووقف، وغير ذلك من العقوبات المترتبة على المخالفين، وما إلى ذلك. وطرح للمناقشة أمام عدد من الخبراء والمتخصصين البريطانيين، كما عرض أيضا على وايزمان؛ غير أن هذا الأخير اعترض على حقوق التصرف بالممتلكات غير المنقولة، وخاصة فيما يتعلق بحرية الوقف، التى كان وايزمان يرى أنها مؤشر خطر لما قد يترتب عليه من زيادة مساحة الأراضى الموقوفه. التى قد تكون عقبه في طريق استيلاء الصهيونيين على الأراضى بما يصبح معه هذا المشروع ضد المصالح الصهيونية وبناء عليه أجلّت وزارة الحرب هذا القانون إلى حين يتم فرض الانتداب[٥٠].

---

(٤٩) بهجت صبرى، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤ - ١٩٢٠، القدس، ١٩٢٠، ص ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٥٠) المرجع ذاته والصفحات.

وبرغم سعي وزارة الخارجية البريطانية الاسراع بافتتاح (دوائر تسجيل الأراضى) وطرح فكرة للقضاء على المضاربات في عمليات بيع الممتلكات غير المنقولة عن طريق منع إعادة بيعها قبل فترة زمنية محددة، إلا أن الإدارة العسكرية وبرغم كل ما قامت به من خدمات للصهيونية على نحو ما مر بنا، بقيت من وجهة النظر الصهيونية عاجزة عن تحقيق مآربها وانجاز أهدافها ولهذا سعت الصهيونية إلى ضرورة إلغاء وجودها واستبدالها بإدارة مدنية استلم مقاليدها اليهودى البريطانى، هربرت صموئيل في يوليو ١٩٢٠.

وبرغم موافقة عصبة الامم على صك الانتداب وتوقيعه فى ٢٤ ابريل ١٩٢٢ إلا أنه لم يوضع موضع التنفيذ الا بعد عقد الصلح بين الدول المتحالفة وتركيا والجلاء عن أراضيها فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٣، وعليه فإن الفترة ما بين انتهاء الحكم العسكرى وقيام الانتداب وهى فترة تبلغ نحو ثلاث سنوات كانت **تفتقر إلى الشرعية طبقا للقانون الدولى.**

والسؤال الآن كيف من الممكن اسباغ أى شرعية على كل القوانين بالغة الخطورة التى استنتها الإدارة المدنية طيلة كل هذه الفترة غير الشرعية!! خاصة وأنها تناقض تماما التشريعات الملزمة للدولة المنتدبة بالحفاظ على حقوق المواطنين وممتلكاتهم وعدم نقلها للغير. ولعل أهم وأخطر ما قامت به حكومة صموئيل هو **تمكين الحركة الصهيونية من احكام قبضتها على الإدارة البريطانية في فلسطين. تلك الحكومة التى قامت بفرض مجموعة اجراءات بالغة الخطورة لتسهيل مهمة انشاء «الوطن القومى»،** كان ابرزها **عملية تحويل دائرة الزراعة إلى دائرة انجلو صهيونية، وتلك كانت واحدة من أهم الثمرات التى جنتها البعثة الصهيونية سابقة الذكر؛** حيث كانت هذه البعثة قد تقدمت ببيان مستفيض لدائرة الزراعة **تطالبها فيه بضرورة التعاون المرن مع المؤسسات**

اليهودية بما فيها الجامعة العبرية[٥١]، وذلك فيما يتعلق بالابحاث الزراعية، بهدف توحيد المساعى، وتخفيف العبء المالى عن كاهل حكومة فلسطين على اعتبار أن مختبرات هذه المؤسسات موجودة بالفعل، على أن تساهم الحكومة بدفع بعض المبالغ لقاء هذه الخدمات، وهكذا عقد اتفاق خاص، بين دائرة الزراعة والبعثة الصهيونية في يونيو ١٩٢٠، انيطت من خلاله مسؤولية إدارة العديد من فروع الدائرة بخبراء البعثة الصهيونيين، ليتم التعاون وثيقاً بين هذه الدائرة والوكالة اليهودية[٥٢] خاصة مع اقتراب موعد مشاركتها للحكومة البريطانية. وقد بدأت هذه الدائرة في ممارسة اعمالها الرسمية عام ١٩٢٢ وهى مسؤولية استشارية للحكومة البريطانية طبقاً للمادة الرابعة والسادسة من صك الانتداب[٥٣]. وسنعرف فيما بعد مدى خطورة الدور الذى لعبته هذه الدائرة.

منذ عام ١٩٢٠ عملت حكومة (صموئيل) المدنية بكل همة ونشاط على تنفيذ رغبات واقتراحات اللجنة الصهيونية. وكانت بداية أعمالها، افتتاح دوائر تسجيل الأراضى التى اسندت مهمة الاشراف عليها للصهيونى (نورمان بنتويتش) (Norman Bent-wich)[٥٤]. وسنت الحكومة في نفس العام **قانون المساحة**، الذى قام بنتويتش بتنفيذه[٥٥]، وقد عملت دائرة تسجيل الأراض باتساق تام مع دائرة الزراعة اللتان ما لبثتا أن تم ادماجهما معاً عام ١٩٢٢ ليصبحا من الآن فصاعداً دائرة

---

(٥١) وكانت هذه الجامعة تحت التأسيس ولكن مختبرات الزراعة كانت موجوة بالفعل ثم ضمت فيما بعد للجامعة حيث أصبحت تمثل كلية الزراعة بالجامعة، انظر: - جون هوب سمبسون، تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران. رفعه وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر من جلالته في اكتوبر ١٩٣٠، القدس مطبعة دار الايتام السورية، ص ص ١١٢ - ١١٣. كان هرتزل قد طالب السلطان عبد الحميد بالموافقة على إنشاء جامعة يهودية في القدس تفتح أبوابها للطلاب العثمانيين فى مايو عام ١٩٢٠ انظر الوثيقة رقم ١، الخولى سياسة الاستعمار، جـ٢ سابق ، ص٩٧.

(٥٢) سمبسون، السابق والصفحات.

(٥٣) المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، مصدر سابق، ص ص ٦-٧.

(٥٤) ابراهيم الجندى، فلسطين ابان عهد الانتداب البريطانى مجلة سيرنا، معهد العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة بالجزائر، العدد ٣، ١٩٨٠. -

(٥٥) دوخان حيازة الأراضى، النظام الاقتصادى، سابق، ص ١٢٥.

واحدة. أشرف عليها (بنتويتش)[٥٦]. وهكذا أصبحت كل شئون الأراضى الزراعية تحت قبضة الدوائر الصهيونية لتدير دفتها كيف تشاء. والتى سنرى كيف تمكنت بحق من تدعيم الاستيطان الزراعى في فلسطين بعد أن نقلت أهم وأخصب أراضى فلسطين الزراعية والاستراتيجية لتضعها تحت تصرف اليهود كما شكلت محاكم خاصة بالأراضى تقلد (بنتويتش) كافة شئونها وأصبح نائباً عاماً لها. وعهد إليه باعداد القوانين التى تتمحور حول تحقيق «المشروع الصهيونى».

ويعتبر قانون انتقال الأراضى لعام ١٩٢٠ - الذى اصدره (هربرت صموئيل) بدعوى مصلحة الحائزين الفعليين للأرض، وبدعوى عودة افتتاح دائرة تسجيل الأراض ولمنع مضاربات الأراضى، وانشاء مصرف تسليف[٥٧]، بأنه أول لبنة في حجر الأساس للكيان الصهيونى الذى تعهدت بريطانيا باقامته مستخدمة القانون كواجهة توارى خلفه سوءاتها.

وقد جاء قانون الأراضى لعام ١٩٢٠ لاغياً للقانون الذى سبق أن سنّته الإدارة العسكرية في ١٨ نوفمبر ١٩١٩ الذى اعترض عليه (حاييم وايزمان) من قبل، لأنه كان يبيح حرية التصرف بالممتلكات، بما فيها إنشاء وقفيات - ولهذا فإن القانون الجديد لم يسمح بوقف الأرض وحدّد معنى جديداً لمصطلح التصرف بالأرض الذى كان سائداً في القانون العثمانى لعام ١٨٥٨ والذى بنت الإدارة العسكرية قانونها عليه. فقصر كلمة التصرف على الايجار بمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، أو الرهن. ومنع التصرف بالممتلكات غير المنقولة بدون الحصول على موافقة كتابية من دوائر التسجيل بشرط تقديم كافة المستندات التى تثبت ملكية الناقل. وإلا اعتبر التصرف غير صحيح ويعاقب عليه القانون[٥٨].

(٥٦) P.R.O. 371/9003 palestine Report on palestine Administration, 1922.

(٥٧) المر، القسم الثانى، سابق، ص ص ١٣٠ - ١٣٢.

(٥٨) المر، ذاته والصفحات.

فإذا علمنا أن معظم فلاحى فلسطين لم تكن بين أيديهم مستندات تثبت حقوقهم فوق أراضيهم على نحو ما بينا من أسباب فيما تقدم وتأكيد القانون العثمانى على حقوق المواطنين كاملة في التصرف بأراضيهم إذا ثبت زراعتهم لها عشر سنوات متتاليات. أدركنا خطورة هذا القانون وخبثه، خاصة وأنه حدد للورثه فترة عام فقط من تاريخ وفاة مالك الأرض كمهلة. عليهم خلالها تسجيل أنصبتهم من الأرث في دائرة التسجيل وإلا بعدها تصادر الأرض[٥٩]. ولنا أن نتصور أن جهل معظم الفلاحين وعدم معرفتهم بالقوانين الجديدة التى كانت تنشر في الجريدة الرسمية (الوقائع) كان أمرا خطيرا.

وقد أعطى القانون الجديد صلاحيات واسعة للمندوب السامى سواء في تأسيس دور التسجيل في أى مكان، وبأى عدد لازم من الموظفين مع اعطاء سكرتيرها القضائى حق سن التشريعات بموافقة المندوب السامى وفق ما يراه ضرورياً لتحسين اداء هذه الدوائر[٦٠].

ومنذ ذلك الوقت فصاعداً ستشهد القوانين العثمانية عمليات تغيير جذرية لتقلبها رأساً على عقب.

ففي نفس العام الذى سن فيه قانون الأراضى، عدلت المادة السادسة منه وكانت تقيد شراء الأراضى وتقصرها على المقيمين فقط داخل فلسطين، لأن ذلك وقف حائلاً دون تحقيق رغبة اليهود غير المقيمين في فلسطين في الحصول على أراض فيها. وهكذا تم الغاء المادة السادسة بدعوى المصلحة العامة[٦١].

كما تم تعديل وإلغاء مواد -أخرى وجد أن من شأنها عرقلة حصول اليهود على أراض[٦٢]

---

(٥٩) ذاته.

(٦٠) المصدر السابق ذاته، ص ص ١٣٥- ١٣٧.

(٦١) ذاته، ص ص ١٤١ - ١٤٢.

(٦٢) للمزيد حول هذه القوانين راجع هند امين البديرى، تطور حيازة الأراض الزراعية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٣٩، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ لعام ١٩٨٤، رسالة ماجستير غير منشورة ص ص ١٣٠ - ١٣٥.

وأصدر (هربرت صموئيل) عام ١٩٢٠ قانوناً خاصاً بالأراضى المحلولة تفرض على الفلاحين الحائزين لمثل هذه الأرض ضرورة إعلام السلطات، خلال ثلاثة شهور. مع الوعيد باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة، وعقوبة السجن، والغرامة، ليس للمقصودين فقط من الحائزين، ولكن لشيوخ القرى والمخاتير، فيما إذا قصرّوا بابلاغ السلطات عن مثل هذه الحيازات لأنها اعتبرت هؤلاء معتدين على أراضى الدولة[٦٣].

ومارست دوائر التسجيل مهامها في مصادرة عديد من أراضى فلاحى عرب فلسطين ومن المراعى والأجران والغابات بدعوى التعدى أو عدم وجود ما يثبت ملكيتهم للأرض من صكوك أو حجج أو بسبب عجزهم عن الزراعة[٦٤].

وفي عام ١٩٢١ سن (صموئيل) قانون الأراضى الموات الذى منع أى شخص من استصلاح أو الأنتفاع بمثل هذا النوع من الأراضى والذى كان القانون العثمانى يعطى حق تملكها لمن يستصلحها. صحيح أنه اشترط الحصول على إذن السلطة ولكن حين لم يكن يحدث ذلك كان يعطيه ستة أشهر ليطلب تسجيلها. وله حق الشفاعة في حالة التأخر.. ثم أخيراً تصبح ملكا له إذا بقى فوقها عشر سنوات[٦٥].

أما هذا القانون فقد منع ذلك أصلاً واعطى فقط مهلة شهرين للمستصلحين السابقين لطلب مستندات تمليك. وعادة لم تكن تتم الموافقة عليها وغالباً ما كان المنتفعون لا يعلمون بأمر المهلة شيئاً وتصبح أراضيهم بعدها بحكم المصادرة. وليس لهم حق البقاء عليها.

وقد قامت حكومة (صموئيل) والحكومات التى تلتها بوضع اليد على عديد من هذه الأراضى حتى ارتفع جئير الفلاحين بالشكوى التى عبرت عنها

(٦٣) المر، القسم الثانى، السابق، ص ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٦٤) المر ذات المصدر والصفحات وانظر: حول ممارسات دوائر التسجيل ومصادرة أراضى العرب، المقطم القاهرة في ١٩٣٠/٦/١١، ص٣.

(٦٥) المر، القسم الثانى، ص ٣٧، ١٥٠.

الادعاءات الكثيرة المرفوعة ضد الحكومة للمطالبة بالأراضى المصادرة. والتى رفضت دوائر التسجيل التسليم بها(٦٦).

ولم يكد عام ١٩٢٢ يهل حتى صدر دستور فلسطين الذى أطلق يد المندوب السامى في أراضى فلسطين يهب ما يشاء لمن يشاء، أو يؤجر الأراضى العمومية، أو المناجم، أو مصادر المياه مع مراعاة القوانين السارية المفعول أو التى سيعمل بها فيما بعد تنفيذاً لأحكام صك الانتداب. كما منح صلاحية تحويل الأراضى الأميرية التى أصبحت أو ستصبح محلولة، لأراضى عمومية!! على أن تراعى حقوق أصحاب صكوك التسجيل. ولا أحد يعلم أية حقوق هذه التى يقصد القانون مراعاتها بعد كل هذا العبث والفوضى بقوانين البلاد. كما أعطى الدستور المندوب السامى حق تحويل أى أرض أميرية إلى أرض ملك!! ولم يضع شروطاً لمثل هذه التحويلات سوى هوى المندوب السامى الذى حدده الدستور بـ «إذا استصوب ذلك»(٦٧).

ومنح المندوب السامى مرة أخرى في عام ١٩٢٣ سلطات واسعة تتعلق بالأمن والنظام. نرى أن كل هذه القوانين وضعت لتخدم الهدف الرئيسى للدولة المنتدبه(٦٨) والذى حددته المادة الرابعة من صك الانتداب التى تلزم الدولة المنتدبه على فلسطين بالتعهد بثلاثة التزامات، أولها: إيجاد الظروف التى تضمن تأسيس الوطن القومى اليهودى. ثانيها: إيجاد الظروف التى تضمن إنشاء مؤسسات الحكم الذاتى. وثالثها، صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع السكان. فيما نصت المادة السادسة من صك الانتداب «على تسهيل الهجرة اليهودية والتعاون مع الوكالة أليهودية، لإسكان

(٦٦) تقرير اللجنة الملكية يوليو ١٩٣٧، ص ٣٢٤.

(٦٧) P.R.O. F.O. 371/ E 5082/1341/165.

(٦٨) ملحق رقم ٤، مرسوم دستور فلسطين المعدل لسنة ١٩٢٣، عادل حامد الجادر، أثر قوانين الانتداب البريطانى في إقامة الوطن القومى اليهودى في فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص٤٣.

اليهود في أرض فلسطين بما في ذلك الأراضى الأميرية، والأراضى البور غير المطلوبة في المنافع العامة».

وباعتبار أن صك الانتداب بنى على أساس وعد (بالفور)، والبرنامج الذى وضعته اللجنة الصهيونية. فقد تكاتفت الامبريالية الانجلو صهيونية على إرساء دعائم دولة يهودية في فلسطين من خلال سن قوانين تعمل على تحقيق هذه الغاية. ولما كانت هذه القوانين تصطدم بعقبات اثناء التنفيذ كان لابد من اجراء تعديلات على القديم منها أو سنّ قوانين جديدة تؤدى الغرض.

وفي كل الأحوال كانت تنتهك الشرائع والقوانين ويتم اغتيالها وبأبشع الصور باستغلال معان سامية لتخفى وراءها أهداف وضيعة.

ففي عام ١٩٢٥ سن **قانون باسم «استملاك الأراضي للجيش وقوة الطيران» وتعنى كلمة «استملاك» انتزاع الأراضى وقد اطلق هذا القانون يد القادة العسكريين في انتزاع ما يشاءون من أراضى عرب فلسطين تحت ستار احتياج الجيش لها مقابل تعويض لا يسمن ولا يغنى من جوع**[٦٩].

أعقب هذا القانون **قانون** استملاك **الأراضى عام** ١٩٢٦ ليحل كل المشاكل والعقبات، التى كانت تقف في وجه الاستيلاء على الأرض، مقابل تعويض مادى تافه. وفي كل الأحوال السابقة **لا يحق للمتضرر اللجوء للقضاء ولا استعادة ممتلكاته حتى لو أثبت ملكيته لها.** اللهم فقط أنه كان من الممكن في بعض الأحوال أن يطالب بمزيد من التعويض. وأن أوضحت السلطة أن مثل هذه الاحتجاجات لا طائل من ورائها[٧٠].

وقد أثارت **هذه القوانين الظالمة موجة احتجاج عارم بين جماهير الفلاحين المتضررين والذين رفعوا عرائض احتجاج للمندوب السامى ممهورة بمئات**

---

(٦٩) ملحق رقم ٢٤، الجادر السابق، ص ٤٧١.

(٧٠) منشورات اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين – الأرض الفلسطينية بين الشرعية والاغتصاب، دراسة تبين تطور الملكية الزراعية فى فلسطين من ١٨٥٦ وحتى ١٩٤٨، الكويت، ص ص ٨٩ – ٩٠.

التوقيعات[٧١].

ثم ما لبث أن عدل دستور ١٩٣٣ ليضيف إلى ما سبق إطلاق جديد ليد المندوب السامى والذى منح له سابقاً، في حق تحويل الأراضى الميرى إلى ملك صرف!!! وهو تأكيد لقانون سبق صدوره عام ١٩٢٢ مع مزيد من الصلاحيات والفرق هنا خاص بمعنى كلمة « صرف» التى تعنى أنها ستصبح ملكاً صرفاً للحكومة[٧٢]، لمزيد من حرية التصرف بشأنها لتسهيل تمريرها لليهود. على أن هناك ثمة أراض كانت حكومة الانتداب والدوائر الصهيونية تنظر إليها بشغف كبير ونعنى بها أراضى الأحراج. وكان معظم هذه الأراضى مسجلاً بأسماء عرب فلسطين يزرعون بعضها، وينتفعون بها في مختلف الأوجه وفق ما كان يسمح به القانون العثمانى. ولإيهام الآخرين بأن هذه الأحراج مناطق غير مأهولة فقد اطلق عليها اسم **قانون الغابات** ولم يكن في فلسطين مثل ما ينطبق على مفهوم هذه الكلمة من مساحات شاسعة ودون سكان.

وكان قانون الغابات والأحراج الصادر عام ١٩٢٠ باكورة أعمال دائرة الزراعة التى كانت مهتمة جداً بتحديد وزيادة مساحة الأراضى المصنفة تحت لواء (ممتلكات الدولة، أو بمعنى أصح الحكومة) لتصبح طليقة اليد فيها، وعينت لجنة خاصة عام ١٩٢١ لتحديد الغابات «وحفظها» أى مصادرتها ومنع اقتراب أى مواطن منها[٧٣].

ولما كان مثل هذا الأمر شبه مستحيل لحيازة الأهالى لهذه الأحراج وزراعتها فقد فشلت اللجنة فشلاً ذريعاً في مصادرة هذه الأحراج وكان لابد من سن قانون جديد ليعطى صلاحيات أوسع بحق المصادرة. وهكذا كان، حيث سن **قانون الغابات لعام ١٩٢٦**

(٧١) فلسطين، يافا، العدد ٨٩٥ - ٤١ سنة ١٩٢٢ - ص٤.

(٧٢) ملحق رقم ٣، دستور فلسطين المعدل، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.

(٧٣) المصادر السابق، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٣ وانظر أيضا: Granott, Ibid . P.P 114-115.

ليعطى للمندوب السامى حق انتزاع أراضي أى غابة وحفظها بوضعها تحت إشراف الحكومة وإدارتها. ويحظر على أصحابها حق استخدامها في الرعى أو الزراعة أو الاحتطاب وما إلى ذلك[٧٤]، مما أتاح الفرصة واسعة لمصادرة العديد من هذه الغابات على نحو ما سيمر بنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

وأسهم أيضاً قانون المدن لعام ١٩٢١ في اتاحة فرصة نزع ملكية أى أرض بدعوى تعبيد طرق أو توسيعها أو تخطيط المدن أو أى مرافق عامة ترى الحكومة انشاؤها [٧٥]. ولكن ما تم عملياً هو انتزاع أراض عرب فلسطين لإنشاء طرق للمستوطنات اليهودية أو مختلف المنشآت اللازمة لها. وقد تمكنت السلطات البريطانية من خلال هذا القانون، وقانون الطوارئ الذى سنته عام ١٩٣٦ من نسف البلدة القديمة في مدينة يافا مرتين خلال شهر واحد عام ١٩٣٦ مما أدى إلى تشريد عشرات المئات من الأسر العربية[٧٦]، دون اتخاذ أى اجراء يذكر من قبل الحكومة لايواء هؤلاء المشردين.

هذا بخلاف الأراضى التى منحتها حكومة فلسطين المدنية وحكومة الانتداب من أراض عربية كامتيازات لليهود كما سيمر بنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

رأينا كيف كانت السلطات البريطانية تسخر القوانين للاستيلاء على الأراضى. ولكن مصادرة أراضي المشاع ذات الملكية الجماعية كانت أمراً بالغ الصعوبة، لذا لزم التعامل معها بأسلوب مختلف، ومن أجل ذلك أسست دائرة التسوية عام

(٧٤) المراجع السابقه ذاتها.

(٧٥) ملحق رقم ٢٣، الجادر، سابق، ص ٤٣٩.

(٧٦) استفاد بنحاس روتنبرغ من هذه القوانين في مصادرة أراض ومصادر المياه فى فلسطين من خلال امتياز الكهرباء الممنوح له من السلطة البريطانية والذى سيرد ذكره في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

كما أن انشاء ميناء تل أبيب بما له من أهمية استراتيجية لليهود أفاد كثيرا من هذه القوانين انظر: نشرة رقم ٤ من نشرات الوكالة اليهودية عن قضيتى مينائى يافا وتل أبيب القدس ١٩٣٧.

١٩٢٧ وترأسها اليهودى (فردريك سالمون)، وصدر قانون التسوية عام ١٩٢٨(٧٧).
وكان هدفه ذو شقين: **الأول** وهو **تفتيت الملكيات الجماعية (المشاع)** والثانى البحث عن أراض يمكن مصادرتها لتصبح من ممتلكات الدولة.

وقد طرأت تعديلات متعددة على هذا القانون في أعوام ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤٢، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، و١٩٤٧(٧٨).

إلا أن **تعديل عام ١٩٤٤** يعتبر الأكثر أهمية **لشموليته وخطورته** وتبرز مواده الـ ٤٥ بما لا يدع مجالاً للشك، الاساليب المتنوعة التى جاهدت الإدارة البريطانية في اتباعها، لتسهيل مهمة انتقال الأراضى العربية لأيدى اليهود. ولايغرّن أحداً الدعاوى المبررة التى ادعت الإدارة بأنها تهدف اليها من وراء هذا القانون وهى «تبسيط الاجراءات وتسهيل انجازها في جميع أنحاء فلسطين»(المادة ٣)(٧٩).

والغى هذا القانون، القانون العثمانى الخاص بالافراز الذى بقى معمولاً به حتى تلك الفترة. ويعمل هذا القانون على تحديد المنطقة المراد (تسويتها) أى **تفتيت ملكيتها. حيث يتم تقسيم الأرض المشاع بين الأفراد**، ولما كانت الأرض موزعة بين أسر القرية حسب درجة خصوبتها لتصل أحياناً إلى ٤٢ قطعة أرض، متباينة الخصوبة للملكية الواحدة، لذا ففى حالة افراز الحصص، تصبح الحصة الفردية، بالغة الضآلة، وموزعة على أماكن متفرقة، حتى لتصبح معه الحصة الواحدة بضعة أمتار أو سنتيمترات في ذات القرية أو في القرية المجاورة(٨٠) الأمر الذى يجعلها بمفردها عديمة الفائدة، وغير ذى جدوى. **ولما**

---

(٧٧) ملحق رقم ٢٥ الجادر، سابق، ص ٤٧٣.

(٧٨) Palestine gazette, sup. 2 no. 977 P. 29. 11/12/1940 and no. 1166, 1/12/1942.
والوقائع الفلسطينية الأعداد ١٣١٨ في ١٩٤٤/٢/٧، ص١٨٥ والعدد ١٣٢٤ في ١٩٤٤/٣/١٦ ص ٤٩. والعدد ١٤٤٢ في ١٩٤٥/٩/٢٧ ص ص ٢٩٣ - ١٣٠٠ والعدد ١٥٩٧ ملحق ٢ في ١٩٤٧/٧/٢٤ ص ١٣٨٥ ومعظم التعديلات خاصة بزيادة الرسوم وفرض غرامات تأخير تسجيل.

(٧٩) الوقائع الفلسطينية العدد ١٣١١ في ١٩٤٤/١/١٦ ص ٢٤.

(٨٠) محمد عرابى نخلة، تطور المجتمع في فلسطين فى عهد الانتداب البريطانى ١٩٢٠-١٩٤٨، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٣، ص ١٦٨.

كانت أراضى المشاع واسعة الانتشار[٨١] في فلسطين أدركنا مدى خطورة هذا القانون، خاصة وأن المامور الذى كان يقوم بتنفيذ هذا القانون مُنح صلاحيات واسعة سواء في وضع اليد على أى أرض يدرجها الإعلان بانها مناطق تسوية وطرد أصحابها أما في حالة بقائهم عليها فله أن يفرض شروطاً خاصة للعناية بالأرض. وفي كلتا الحالتين يصبح صاحب الأرض وكأنه غريب عن أرضه ثم لا يلبث أن تحدد ملكيته ببضعة أمتار ليصبح معها أمر بقائه على أرضه قبض الريح.

ومنع القانون وقف الأرض المشاع منعاً باتاً خوفاً من عدم انتقالها كما منع التصرف بها بكل اشكاله، فيما عدا التاجير لمدة حددت بثلاث سنوات.

وأنيط بلجان خاصة، البحث عن أسماء أصحاب الحصص من الغائبين، أو القُصَّر، أو فاقدى الأهلية القانونية، ممن يحق لهم التسجيل، تمهيداً لمصادرة أراضيهم وتسجيلها باسم المندوب السامى.

وألغى القانون نوع الأراضي المعروف (بالموات) ومن ثم أصبحت الأراضى التى تندرج تحت هذه التسمية، تحت تصرف الحكومة وباسم المندوب السامى. الأمر الذى أدى إلى طرد عديد من الحائزين الذين صودرت أراضيهم.

في ذات الوقت أباح قانون تغيير الأرض من صنف إلى صنف الصادر في نفس العام (صدر قبله قانونان عنيا بتغيير الأرض الميرى إلى ملك، وملك صرف) بناء على طلب من مدير التسوية التلاعب في تغيير صنف أى أرض مسجلة مثل الأرض (الملك) أو(الموات) أو (الميرى) والتى حق رقبتها للدولة وحقوق التصرف لحائزها إلى (الميرى الصرف). وتعنى كلمة صرف هنا الغاء حقوق التصرف للحائز لتصبح أرضه من ممتلكات الحكومة بشكل مطلق لها فيها حرية

(٨١) تقدر بعض المراجع مساحة أراضى المشاع في فلسطين بنحو ١٢ مليون دونم أو نحو ٤٤٫٤٪ من مساحة أراضى فلسطين أنظر: صلاح الدين البحيرى سابق ، ص ص ٨٥ – ٨٧.

التصرف حيث يتم تسجيلها باسم المندوب السامى بعد تسويتها كأمانة، نيابة عن حكومة فلسطين، لمدة ست وثلاثين سنة، يحق له خلالها التصرف بها، أو منح قطع منها لمن يشاء وكيف يشاء (المادة ٢٧) أيضا حصل المندوب السامى وفق هذا القانون على مثل هذا الحق في الأراضى المتروكة (المادة ٢٧)، إلا إذا اثبتت طائفة أو هيئة حقوق امتلاكها لهذه الأراضى، في تلك الحالة تسجل بإسمها (المادة ٢٧). نوهنا سابقاً أن الأراضى المتروكة كان للأهالى حق الانتفاع بها وفق القانون العثمانى الذى كان حريصاً على بقائها للمصلحة العامة لذا أعطى الحائزين حق الدفاع عنها واعتبر أى تصرف بشأنها باطلاً ولاغياً. كما لم يكن أمر التسجيل ليعنى ضياع حقوق المنتفعين بها بحكم القانون والعرف والعادة. على نحو ما مر بنا.

ولهذا فإن هذا القانون «سئ السمعة» كان يعرف واضعوه مسبقاً أن عديد من هذه الأراضى كالمراعى، والأجران، والأحراج لم يكن مسجلاً، أما فيما إذا استطاع الأهالى اثبات حقوقهم، فلم يكن يعنى ذلك الكثير للحكومة التى وجدت لنفسها مخرجاً عندما أعطت مدير تسجيل الأراضى حق تغيير نوع الأرض المتروكة لنوع آخر إذا كانت مسجلة باسم مختار، أو مخاتير، (المادة ٢٨) وهكذا تصبح من حق الحكومة[٨٢].

وهكذا تلقى دراسة قانون التسوية أضواء كاشفة على حكومة الانتداب وعلى دائرة التسوية التى كان معظم موظفيها من اليهود، وعلى حيثيات القانون بالغة الخطورة، وعلى الحقوق الواسعة التى منحت للمندوب السامى أو لمأمورى التسوية التى كانت تخضع للأهواء والرغبات التى تدور كلها في فلك خلق «الوطن القومى اليهودى» على أشلاء الوطن الفلسطينى باسم القوانين والتشريعات.

---

(٨٢) حول قانون التسوية لعام ١٩٤٤ انظر: الوقائع الفلسطينية العدد ١٣١١ في ١٩٤٤/١/١٦، ص ص ٩ - ١٤.

قوانين حماية الحائزين

ارتبطت عمليات انتقال الأراضى لليهود – عبر السبل المختلفة التى اضطلعت بها القوانين سابقة الذكر – بعمليات اقتلاع وتهميش الفلاحين العرب سواء المالكين أو المستأجرين. وهو أمر طارئ على المجتمع الفلسطينى لم يرد له مثيلا من قبل إلا بشكل محدود للغاية على نحو مارأينا عندما تعرض بعض الفلاحين للطرد من الأراضى التى آلت لليهود اثناء العهد العثمانى. وخاصة بعد صدور قانون الرهن لعام ١٩١٢ سابق الذكر الذى سمح باتخاذ كافة اجراءات تأمين الدين للبنك العثمانى فقط بما فيها طرد الفلاح في حالة عدم قدرته على التسديد ومصادرة أرضه المرهونه[٨٣]. في حين اشترط القانون ضرورة ابقاء قطعة أرض يكفى إنتاجها معاش الفلاح خوفاً من التشريد وبضرورة رد الأرض لصاحبها بعد استيفاء الدين.

وفي عام ١٩٢٠ وفي عهد الإدارة المدنية برئاسة هربرت صموئيل سن قانون الأراضى الذى استمد من القانون العثمانى نص ضرورة ابقاء قطعة أرض للفلاح يكفى إنتاجها معاش الفلاح في حالة بيع أرضه المرهونة تسديداً لدين عليه، تركت لمحاكم خاصة مهمة الموافقة أو الرفض على تسديد الرهن في حالة اقتناعها بأن مساحة الأرض يكفى إنتاجها معاش الفلاح (المادة ٦ من قانون حماية الحائزين)، وقناعة المحكمة هنا أمر مرن لا يمكن الركون إليه خاصه وأنه غير بعيد عن الهوى.كما أن معظم الموظفين يهوداً. جدير بالذكر أن القانون في مصر حدد هذه المساحة بـ ٢٠ دونم كحد أدنى. وفي حالة وجود خلاف يرفع الأمر برمته للمندوب السامى لابداء الرأى (المادة ٨)[٨٤].

تم تعديل القانون عام ١٩٢١، وبقى شرط ضرورة الاحتفاظ بقطعة أرض تكفى معاش الحائز في حالة بيع الأرض المرهونة. وإن ظل هذا الشرط حبراً على ورق فقد كان يتم

---

(٨٣) المر، القسم الأول، سابق، ص ص ١٢٩ - ١٤٣ وانظر أيضا:
جابريل بير، تاريخ مصر الاجتماعى، سابق، ص ١٦٨.
(٨٤) المر، القسم الثانى، سابق، ص ص ١٣٠ - ١٤٠.

التملص منه بشتى الأساليب. وأسقط تعديل ١٩٢٩ شرط الاحتفاظ بقطعة الأرض مقابل أن يدفع المالك تعويضاً للحائز بشرط انذاره قبل طرده بعام كامل[٨٥].

ولم تأت تعديلات القانون في أعوام ١٩٢٧، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٧، ١٩٣٨ بأى جديد ذو أهمية سوى تحديد العمل بقانون ١٩٣٨ ثلاث سنوات أخرى وقد خولت بعض اللجان سلطات تمكنها من رد ادعاءات المستأجرين بحقوقهم بالبقاء بالأرض إذا اقتنعت بأن هؤلاء يمتلكون أو يحتفظون بقطعة أرض تكفى معاشهم في مكان آخر[٨٦]. وليس إذا ثبت ذلك مثلاً!! ولم يحرز الحائزون أى تقدم يذكر، وذهبت توصيات اللجان المختلفة التى استجلبت لدرس أحوال المزارعين مثل **(سمبسون)** و**(ستركلاند)** و**(جونسون وكروسبى)** بضرورة رفع الظلم عن الحائزين بعد أن كشفت مدى البؤس والشقاء والفقر المدقع، والديون الضخمة التى يرزح تحت كاهلها الحائزون. وطالبت بضرورة رفع هذا الحيف والجور الفادحين وبضرورة إبقاء قطعة أرض تؤمن لهم الحد الأدنى من المعيشة. ولكن صرخاتها كلها كانت قبض الريح. وبقى حال الحائزين يتدهور من سيئ إلى أسوأ وبرغم الثورة الكبرى التى تأججت في أربعة أركان فلسطين لمدة ثلاث سنوات منذ ١٩٣٦ وحتى ١٩٣٩، وأفرزت الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، ومن ثم قوانين انتقالات الأراضى لعام ١٩٤٠، فإن **قانون حماية المزارعين المعدل لعام ١٩٤١** قام بتعديل المادة ٢١ من قانون المزارعين لعام ١٩٣٩، حيث اضيفت إليها فقرة جديدة استثنت حائزى أملاك الحكومة «الأميرية» (ولنا تحفظ على هذا الادعاء سنقوم على ذكره في الفصل الثالث من هذه الدراسة)، «أو أى مزرعة قائمة عليها». وعلل القانون السبب بأن «هناك ما يزيد عن مليون

---

(٨٥) وثيقة رقم ٢٥٣، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الثالث، موسوعة القضية الفلسطينية مكتبة فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، ص ص١٧٥ - ١٧٧.

- تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت في شهر أغسطس ١٩٢٩، (برئاسة والتر شو) ص ص ١٥١ - ٥=٥٣.

- سمبسون، سابق، ص ص ١٣٠ - ٣٣.

(٨٦) Abacarius, Palcstine through the fog of propaganda, hutchin son and company ltd. London 1947 P.P. 132 - 133.

دونم، من هذه الأراضـى الأمـيرية التى يصـعب على الحكومـة أن تحـول دون (اسـتـيـلاء)- المعتدين عليها، بحقوق المزارعة أو حقوق الرعي. وما إلى ذلك بمقتضى القانون الأصلى (حقوق ملكية المواطنين لأراضيهم). هذه الحقوق التى تكتسب بعد التصرف بالأرض لمدة قصـيرة دون علم الحكومـة أو مـوافـقـتـهـا. الأمـر الذى يؤدى إلى عدم تعـمـيـر الأرض واستغلالها على أوفى وجه. كما أن له أهمية خاصة خلال الحرب ومن أجل تحريج أراضى الغابات»[٨٧]!!.

وتعلن الحكومة أن هدفها من وراء ذلك استثمار أراضيها بما يعود على الأهالى بالفائدة وترى أنه لا يمكن أن يتم ذلك إلا باستثناء الأراضى «الأميرية» حتى لا يطبق عليها قانون حماية المزارعين الذين اعتبرتهم معتدين على أراضى الدولة. وكعادتها وذراً للرماد في العيونّ أضافت «أنها ستنظر بعين الاعتبار للادعاءات التى تعتبرها معقولة» وترى فيما إذا كانت هذه الادعاءات قد تمت بحسن نية. هكذا وبمنتهى البساطة سحبت الحكومة حقوق عشرات الآلاف من حائزى أراضى الدولة واعتبرتهم معتدين على ممتلكاتها وهم الذين عاشوا مئات السنين فوق هذه الأراضى وظلوا يتوارثون حقوق الانتفاع جيلاً بعد جيل لمئات السنين. ليصبحوا بلا سند شرعى يحمى حقوق انتفاعهم ولينضموا إلى جيوش المقتلعين من أراضيهم.

وعلى هذا النحو فلم يعد **قانون حماية المزارعين** يشمل سوى أعداد قليلة من حائزى بعض أنواع الأراضى. هذا بفرض أنه يقدم أى فائدة، إلا أن الواقع اثبت أن هذا القانون فشل فشلاً ذريعاً وهو ما أكدته اللجنة الخاصة التى عينت لفض الخلافات ولدرس قضايا الحائزين عام ١٩٤٢.

وهكذا فإن قوانين حماية المزارعين أو ما يفترض أنها كذلك لم تخرج في مبناها عن تلك الاستراتيجية التى رسمت لتدعيم الاستيطان. ولكن دأبت السلطة البريطانية على التوارى

(٨٧) انظر نص القانون في الوقائع الفلسطينية، العدد ١١٣٨ في ١٩٤١/١١/٦، ص ١٢٤٧. وأيضا: Palestine gazett no. 865, sup. no. 1, 16/2/1939. P. P. 15-16.

خلف الأقنعة الزائفة والمسميات الجوفاء ذراً للرماد في العيون وللإيهام بأنها حامية للضعفاء والمقهورين.

ويؤكد هذه الحقيقة خبير الأراضى اليهودى (جرانوت) إذ يقول أن حكومة الانتداب لم تقدم أى خدمات حقيقية للحائزين، وأنها لم تكن تبغى نجدة الفلاح المظلوم كما تدعى. وأن كل القوانين التى ظهرت أصبحت من معوقات التطور في البلاد بشكل عام(٨٨). وشهد شاهد من أهلها.

وللحق فلم يكن العبث بالقوانين العثمانية وتسخيرها لانتزاع أراض عرب فلسطين واقتلاعهم منها لتمر بسلام وهدوء، بل كان نضال عرب فلسطين يهدر كالبركان عبر هبات وثورات متعاقبة على نحو ما سيتضح لنا في الفصل الخامس من هذه الدراسة. وتبقى ثورة عام ١٩٣٦ والتى استمرت ثلاث سنوات، هى الأعنف والاشمل.

وتركزت مطالب عرب فلسطين في تلك الفترة بضرورة الاستقلال التام، والحد من انتقال الأراضى، وضرورة ايقاف الهجرة اليهودية للبلاد، ولما كانت مساحة الانفجار أعنف وأوسع مما كانت تستطيع حكومة الانتداب كبح جماحه. فقد رأت أن تمتص النقمة الشعبية العارمة باللجوء إلى اسلوبها القديم، بتهدئه الخواطر. واستنجدت بملوك ورؤساء الدول العربية واعدة بحل المشكلة.

وعلى طريقتها المعتادة باستجلاب اللجان، بعد كل هبة أو ثورة، استقدمت اللجنة الملكية (بيل) عام ١٩٣٧. إلا أن الخطة التى اقترحتها هذه اللجنة والقاضية بالتقسيم، أججت نار الثورة، التى اشتعل فتيلها مرة أخرى، لتدخل دورها الثانى، الذى استمر حتى عام ١٩٣٩، وحصد معه آلاف الشهداء. كما استقدمت الحكومة لجنة فنية أخرى لدراسة الحقائق حول امكانية التقسيم، وقامت لجنة (وود هيد) (Woodhead) بأعمالها بالرغم من الظروف الصعبة مع اشتداد الثورة. وكانت مخولة برفض التقسيم إذا ثبت لها أن تنفيذه غير عملى،

---

(٨٨) للمزيد انظر: Granott. Ibid, p.p312-314

ومع أن بيان اللجنة – برغم تأييده لضرورة التفاهم بين العرب واليهود – أسقط مشروع التقسيم، إلا أن أوار الثورة لم يهدأ.

ولم يتوقف عرب فلسطين عن ثورتهم إلا قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية. ومع صدور الكتاب الأبيض بعد مؤتمر لندن لعام ١٩٣٩ والذى قضى بضرورة تحديد الهجرة اليهودية، وانتقال الأراضى. ولحساسية الظروف، لعبت الحكومة البريطانية دورها بحذر بالغ خاصة وأن نذر الحرب العالمية قد لاحت بالافق.

أخذ كتاب ماكدونالد الأبيض بتوصيات اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ والتى رأت ضرورة حظر انتقال الأراضى لليهود ولذا أوصى قانون الأراضى المعدل لعام ١٩٣٩ بتشجيع الاستيطان اليهودى مع عدم إلحاق الضرر بالآخرين (طبقاً للمادة السادسة من صك الانتداب). وبقصد التمويه أوصى بتقييد الأنتقال في بعض المناطق حتى لا تتسع طبقة من لا أرض لهم من العرب، كما نص القانون على ضرورة إبقاء قطعة أرض يكفى إنتاجها المزارعين العرب[٨٩]. (أنظر الخارطة رقم ١٢ في الملاحق)

في نفس الوقت **منح المندوب السامى صلاحيات واسعة في تحريم أو تنظيم أو تقييد حركة انتقال الأراضى !!! بين كل من العرب واليهود. أو الغاء أو إبطال أحكام صدرت بهذا الخصوص!!!** الأمر الذى أفقد القانون مصداقيته، ليصبح رهناً بتوجهات المندوب السامى.

ثم ما لبث أن صدر قانون أخر عام ١٩٤٠ سمى بقانون انتقالات الأراضى وأتى ملتزماً بحيثيات قانون ١٩٣٩.

---

(٨٩) انظر نص القانون في: ESCO Foundation, Palestine, A study of Jewish, Arab and British Polices, vol. II, 1964, P. 907.
Palestine gazett extraordinary no. 988 of 28/2/1940, sup. 2 P.P. 337 - 339.
وللمزيد حول قانون ١٩٣٩ انظر:
Palestine gazett, no. 862, 2/2/1939, P.P. 1 - 3.

قانون انتقالات الأراضي لعام ١٩٤٠ :

قسم هذا القانون فلسطين إلى ثلاث مناطق:

المنطقة (أ) وتشمل هضبة البلاد بكاملها بما فيها منطقتى غزة وبئر السبع وتضم قليلاً من المستوطنين اليهود. تبلغ مساحتها (١٦٫٤١٦٫٠٠٠) دونم، تمثل نسبة ٦٣٪ من مجموع مساحة فلسطين اليابسة، ويمثل الريفيون العرب نسبة ٩٩٪ لباقى سكان هذه المنطقة.

حظر انتقال الأراضى في هذه المنطقة لليهود إلا إذا كان تنفيذاً لأمر قضائى.

وكالعادة فلكل قانون ما يخرقه، حيث حظى **المندوب السامى مرة أخرى بحق الموافقة على انتقال أراضى أو رهنها في هذه المنطقة لغير عرب فلسطين (يعنى ليهود)** سواء كانت لأفراد، أو شركات، أو جمعيات وفق ما يرتأيه.

والمنطقة **الثانية** وفق هذا القانون يرمز لها بالمنطقة (ب) وتشمل سهل مرج بن عامر، والجليل الشرقى، والسهل الساحلى الممتد بين حيفا والطنطورا، وبين الحدود الجنوبية لقضاء الرملة، «وبئرطوفيا». جنوب النقب من قضاء بئر سبع. وتبلغ مساحتها (٨٫٢٦٧٫٣٦٠) دونماً وتمثل نسبة ٣٢٪ لباقى مساحة فلسطين اليابسة. ويبلغ عدد الريفيين العرب ٨٠٫٦٪ من مجموع السكان.

ويحظر القانون هنا أيضا انتقال الأراضى لغير العرب، أما الاستثناءات فتخضع لموافقة المندوب السامى، وموافقته الخطية. وله حق القبول، أو الرفض بمحض ارادته المطلقه، على النحو الممنوح في المنطقة (أ).

ولما ينقضى عام واحد على هذا القانون – وإثر اعتراض يهودى – حتى أصدر المندوب السامى البريطانى (هارولد مكمايكل) قراراً يسمح من خلاله بالسماح بانتقال الأراضى العامة في المنطقتين (أ ، ب) من العرب لغير العرب برغم الحظر الوارد في القانون. وذلك نتيجة استجابته لضغوط الوكالة اليهودية، التى كانت تسعى لتكثيف الاستيطان في هاتين المنطقتين. أما المنطقة الثالثة طبقاً للقانون المذكور فقد تركت حرة.

المنطقة الحرة وشملت القسم الأكبر من السهل الساحلى وخليج حيفا والجزء الواقع إلى جنوب يافا، بالإضافة إلى منطقة التخطيط في القدس ومساحتها (١٫٣٢٨٫٦٤٠) دونم وتمثل نسبة قدرها ٥٪ لباقى مساحة فلسطين اليابسة، وهى مناطق ذات كثافة يهودية، ويمثل العرب نسبة ٥٫٠٪ لمجموع السكان فيها. (أنظر الخارطة رقم ١٣ في الملاحق)

وتركت في هذه المنطقة عمليات الانتقال لتتم بحرية دون أى حظر أو تقييد[٩٠].

جدير بالملاحظة أن هذا القانون الأجوف، كثير الثغرات: لم يوضع إلا ليمتص النقمة الشعبية لثوار عرب فلسطين. دون أن يعنى حقيقة بتنفيذ الشعارات المرفوعة بحظر الانتقال على نحو ما اتضح لنا. وبالرغم من ذلك، فقد قابل اليهود هذا القانون بالرفض المطلق وبأعمال عنف بالغة الضراوة. **وطالبت الوكالة اليهودية حكومة الانتداب بالتوقف عن تهديد «الوطن القومى» بل والسعى لتكثيف الاستيطان اليهودى في المنطقتين (أ وب) وبالغاء قوانين الحظر لتأمين أراضى جديدة للمهاجرين اليهود. وجاء الرد البريطانى سريعاً على لسان (مكمايكل) عام ١٩٤١ كما أسلفنا بالسماح بانتقال الأراضى.** ليس هذا فحسب **بل أن الحكومة قامت بتعديل بعض مواد القانون؛ أو سنت قوانين جديدة لجعل عمليات تمرير الأراضى لليهود أكثر مرونة** وسهولة.

ففى عام ١٩٤٠ عدل قانون نزع الملكية ثم استبدل مرة أخرى عام ١٩٤٣ حيث غير اسمه وأصبح (استملاك الأراضى للصالح العام) والصالح العام هو كل ما يخدم الأهداف الصهيونية، ويعتبر هذا القانون بديلاً عن قانون (استملاك الأراضى للجيش والطيران) لعام

---

(٩٠) حول قانون انتقالات الأراضى راجع:
Palestine gazett. sup. no. 2. no. 988, of 28/2/1940 P.P. 337-339.
ESCO Foundation, Ibid, P.P. 933 - 934
A survey of Palestinc, Ibid. vol.I P.P. 265 - 268

١٩٢٥، وقانون (نزع الملكية) لعام ١٩٢٦ وتعتبر مواده الـ ٢٦ تجسيداً صارخاً لمدى الشطط الفاقع الذى مارسته حكومة الانتداب. **حيث يسرى فوق كل أنواع الأراضى، والغابات، والمنشآت، والمياه.** وترك مفهوم كلمة (الصالح العام) للمندوب السامى. ليحددها، ويكون في هذا **القانون انتزاع الأراضى باتاً لا رجعه فيه مهما كانت قوة الحجج أو البراهين!!** (المادة ٨) **يحصل بعدها المندوب السامى على شهادة تثبت ملكيته للأرض!! وبحضور طرف واحد!! (هو يعنى) وتصدر الشهادة قاطعة باته لا رجعه فيها ولا يجوز البحث في صحتها أو نقضها!! بما فيها أخطاء الاجراءات ذاتها!!! وتعتبر هذه الشهادة تفويضاً تاماً لمدير الأراضى للقيام بالاجراءات اللازمة في سجلات الأراضى** (المادة ١٩) **سواء فيما يتعلق بوجود أخطاء أو أى خلل. وتتم مصادرة الأراضى المطلوبة «للاستملاك» من قبل حائزيها بعد انتهاء المدة المعينة عن تاريخ الإعلان على أن لا تقل عن ستة أسابيع إلا إذا كانت الأرض مطلوبة فوراً. وفي حالة رفض شاغلى الأرض، الانصياع للأمر بالاخلاء، يحق للمندوب السامى وضع اليد بالقوة الجبرية.** ولم يعط القانون أصحاب الأرض أكثر من حق الاعتراض على قيمة التعويض. أما إذا كانت الأرض مطلوبة لإنشاء طريق أو توسيعه يسقط هذا الحق أيضا، إلا إذا كانت المساحة المنزوعة تعادل ربع المساحة التى يملكها. ومن عجائب الأمور، أن القانون فرض **على المواطن الذى انتزعت بعض أراضيه لإنشاء مرافق عامة** (طرق أو غير ذلك) **وأثرت هذه المنشآت على رفع قيمة أراضيه أن يدفع نفقات الانشاء!!!** بما لا يتجاوز ربع قيمة الزيادة في قيمة الأرض (المادة ٢)[٩١].

---

(٩١) الوقائع الفلسطينية العدد ١٢٦٨ في ٢٧ مايو ١٩٤٣ ص ص ٥٣٦ - ٥٤١.
وقد صادرت اسرائيل آلاف الدونمات بمقتضى هذا القانون من عرب فلسطين بعد عام ١٩٤٨ انظر:
- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، هيئة الموسوعة الفلسطينية، سابق، ص ص ٢١١-٢١٢.

نلاحظ هنا مدى عسف هذا القانون وظلمه، فكيف لفلاح أن يدفع هذه المبالغ مقابل ارتفاع سعر أرض يزرعها. وجنى مثل هذه الزيادة لا يتم إلا عن طريق البيع، وهكذا فرضت على الفلاحين مبالغ يدفعونها لا يملكون شيئاً منها ودفعتهم دفعاً للتخلص من أراضيهم!!! لتسديد هذه المبالغ.

لقد أعلنت حكومة الانتداب تحيزها الفاقع لليهود واستنت قوانين جائرة ظالمة لتخدم أهدافهم في نفس الوقت الذى كانت تزيد فيه الضغوط على شعب فلسطين بكم هائل من القوانين الظالمة لتحول حياتهم إلى جحيم لا يطاق وتوقعهم في براثن الديون وتستخدم قوتها الباطشة لتنفيذ هذه القوانين الظالمة وتقتلع عرب فلسطين من أراضيهم.

وقد أثار هذا القانون ردود فعل واسعة اضطرت السلطة معه الرد على الانتقادات الشديدة الموجهة إليها، عبر مذكرة تدافع فيها عن نفسها، منوهة أن مثل هذه القوانين متبعة في كل بلاد العالم. مذكرة بأن هذا القانون ما هو إلا استمرار لقانون ١٩٢٦ الخاص بنزع الملكية دون تغيير في الجوهر، بل على العكس فهى قامت هنا بوضع ضوابط لمنع سوء الاستخدام!!

وفيما يتعلق بالانتقادات الموجهة للصلاحيات الواسعة الممنوحة للمندوب السامى في تحديد الصالح العام أو «الغايات العامة» بررت بأن هذا الأمر عادة ما يكون متروكا للسلطة التنفيذية أو التشريعية في العديد من الدول. ورؤى تركه في يد المندوب السامى في فلسطين، متجاهلة التمييز والفرق الشاسع بين أن يخضع أمر البت في مثل هذا الأمر الخطير لسلطات وطنية متمثلة في هيئة. على أن يترك أمر البت في ذلك لشخص واحد أجنبى منحاز أصلاً وغير منزه عن رغبات والتزامات غير سوية وضد مصلحة الوطن والمواطنين العرب.

وقد عدل قانون «استملاك الأراضى» مرتان، واحدة عام ١٩٤٦ والأخرى عام ١٩٤٨ ولم

يكن هذا التعديل إلا لإضفاء مزيد من الظلم والبطش[٩٢].

ولم تقنع حكومة الانتداب بكل ما فعلت بل أنها مضت سادرة في غيها. وراحت تسن قوانين أكثر ظلماً.

قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥

وهو لا يختلف في جوهره عن سابقه، سوى في تحديد اللافته التى تتم المصادرة تحت ستارها. فإذا كانت في السابق تتم «للصالح العام» فهنا تتم لاحتياجات الجيش، أو الطيران، أو البحرية حسب مقتضى الحال. ويحظر القانون في هذه الحالة مرور أى شخص فوق الأراضى التى تمت مصادرتها لما يقتضيه الحال من أسرار عسكرية. و إذا كان المندوب السامى في القانون السابق هو صاحب حق المصادرة فهنا يملك هذا الحق كل القادة العسكريين علاوة على المندوب السامى. وزادت سطوة القانون واتساعه ليشمل ليس فقط الأراضى المطلوبة لاحتياجات الجيش، بل زاد عليها الأراضى التى تكون عرضة لمجرد الاشتباه بأن فيها مواد متفجرة. أو انطلق منها عيار نارى، أو شارك فرد أو أفراد من عليها بأى أعمال عنف. ويتم في مثل هذه الحالة تدمير السكن، واتلاف الزرع ومصادرة الأرض دون أدنى تعويض مع حق مصادرة الأموال المنقولة كلها أو بعضاً منها لكل من اشتبه في أنه ارتكب جرماً أو ساعد عليه.

وكان يكفى اعلان منطقة ما بانها محرمة، حتى لا يتمكن أى عربى من دخول أرضه أو مسكنه لأى سبب إلا إذا حصل على موافقة الحاكم العسكرى. أما إذا ما رفض العربى الانصياع لقرار الابعاد، عندئذ تعلن أرضه مبورة أى

(٩٢) حول ما تقدم انظر:

- الوقائع الفلسطينية السابق والصفحات والعدد ١٤٩٢ الملحق رقم ١ فى ١٩٤١/٥/١٤، ص ص ٢١١ - ٢١٢.
- محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، مكنب الاسعلامات الفلسطينى العربى، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٢٦٠.

أنها غير مزروعة وفي هذه الحالة تصبح دائرة الزراعة صاحبة الحق بمصادرتها وكأنها أرض غير مزروعة فعلاً[٩٣]. وهكذا ينتقل حق مصادرتها لجهة أخرى من خلال فرضيات لا تمت للواقع بصلة.

وقد أحتج القاضي اليهودى (برنارد جوزيف) حينئذ على هذا القانون الارهابى، ورأى أنه يخضع الناس للرعب الرسمى، وأعلن قائلاً «أنه لا حاجة إلى ارتكاب جريمة ما، بل أن قراراً يتخذ في بعض المكاتب يكفى ليدين الناس بإرتكاب جرائم لم يقترفوها» في اشارة واضحة لمدى استغلال ثغرات القانون الظالم للابرياء ومصادرة أراضيهم[٩٤].

ولم يكن هذا القاضى هو الوحيد الذى أدان هذا القانون. فالارهابى المعروف (اسحق شامير) ذاته، أعلن في اجتماع عقد في تل أبيب في فبراير ١٩٤٦ «أن هذا النظام لا سابقة له في البلدان المتحضرة، حتى في المانيا النازية لم توجد مثل هذه القوانين»[٩٥]، وفي عام ١٩٤٨ صدر قانون اطلق عليه اسم **قانون الاستيلاء على الأرض ساعة الطوارئ** وبموجبه اعطى للحاكم العسكرى حق مصادرة أى منطقة أو مكان واعلانها منطقة محرمة لا يحق لأحد دخولها أو الخروج منها إلا بإذن خطى. وقد ساهمت هذه القوانين بمصادرة أراضى عرب فلسطين وخاصة عام ١٩٤٨ حين أنشأت الهاجاناه والمنظمات الصهيونية، لجنة الأملاك العربية منذ مارس ١٩٤٨، وعين قيم عام على ممتلكات العرب، ونصبت المذابح المروعة لشعب فلسطين، بهدف اقتلاعه من أراضيه، على نحو ما حدث في دير ياسين وعند احتلال حيفا واللد والرملة وغيرها من المدن والقرى، وحين كان ينجو

---

(٩٣) حول قانون الطوارئ انظر:

- الوقائع الفلسطينية الملحق رقم ٢، العدد ١٤٤٢ في ١٩٤٥/٩/٢٧ ص ص ١٣٧٢ - ١٣٧٣.

(٩٤) رجاء جارودى، فلسطين أرض الرسالات الآلهية، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار التراث، القاهرة ١٩٨٦، ص ٥١٧.

(٩٥) إن القاضى برنارد، صار وزيراً للعدل فى إسرائيل، واسحق شامير صار نائباً عاماً في اسرائيل، وبرغم ادانتهم المعلنه لهذا القانون. إلا أنهم لم يتوانوا عن تطبيقه على عرب فلسطين المحتله وبقيت هذه القوانين سارية المفعول.انظر:
جارودى المرجع السابق والصفحات.

المواطنون بأنفسهم لمناطق أكثر أمناً، أثناء هذه المذابح، كان هؤلاء القيمون، يحتلون أراضيهم فوراً، ثم تصادر ممتلكاتهم، وتعلن مناطق محرمة لا يحق لأحد الدخول أو الخروج منها. وهكذا أعلنت عشرات القرى العربية مناطق محرمة على أصحابها وأنشئت دائرة (أملاك العرب) في نفس العام ١٩٤٨، بهدف مراقبة ما كانت تسيطر عليه القوات اليهودية من ممتلكات ثم عين قيم عام على أملاك الغائبين في يوليو ١٩٤٨. وما لبثت الحكومة الإسرائيلية أن أصدرت في ديسمبر من نفس العام، أول مجموعة أنظمة بشأن ممتلكات الغائبين والتى اتخذت أساساً لقانون أملاك الغائبين المتروكة لعام ١٩٥٠ والذى ينص على وضع أملاك العرب تحت الحراسة، ويحق للحارس أو القيِّم على هذه الأملاك بيعها لقاء ثمن تحدده السلطات الرسمية[٩٦].

وهكذا وبفعل هذه القوانين المجحفه، صودرت مساحات واسعة من منطقتى المثلث والجليل، وطرد سكانها الذين يشكلون أغلبية عربية. وحين اعترض أهالى بعض القرى، مثل قريتا إقرت وكفر بُرعم من قضائى عكا وصفد، وقدموا شكوى لمحكمة العدل العليا في القدس، دمرت القريتان ليلة عيد الميلاد عام ١٩٥١، علما بأن كل سكانها من المسيحيين الكاثوليك[٩٧].

ولما كانت السياسة البريطانية تهدف إلى تسهيل إقامة وطن قومى لليهود، فقد انتهجت أسلوبا فريداً لتحقيق هذه الغاية انتهكت من خلاله كل الأعراف والقوانين وقامت سياستها على دعامتين الأولى: قلبت من خلالها قوانين الأراضى العثمانى وأغتالت المصطلحات، والثانى: عبر سياسة افقار شعب فلسطين واعتصاره وتحويل أرضه من ينبوع للخير إلى طاقة جحيم بركانية تقذف عليه حمماً

(٩٦) وثيقة صهيونية، سابق، ص ٧.
ويتألف هذا القانون من ٣٢ مادة للمزيد انظر:
الموسوعة الفلسطينية، السابق، ص ٢٣٤.
(٩٧) وثيقة صهيونية السابق.

متواصلة تسلمه أحداها للأخرى دونما هوادة فمن تحويل أرضه من صنف إلى صنف إلى تفتيتها إلى بضعة أمتار إلى مصادراتها وانتزاعها إلى نسف بيته وسكنه وتدمير زرعه إلى ديون متراكمة لا تنتهى إلى كساد لمنتجاته إلى مصادرة أمواله إلى سجنه وغير ذلك الكثير.. وكانت اداتها في تحقيق هذه السياسة بخلاف ما ذكرنا من قلب قوانين الأراضى سياسة الاعتصار من خلال قوانين الضرائب التى تفننت بتعدد مسمياتها وإن تكن كلها وجه لعملة واحدة رديئه.

قوانين الضرائب فى فلسطين اثناء الحكم البريطاني

منذ بداية الحكم العسكرى وفي فبراير ١٩١٨، أصدر (اللفتنانت كولونيل باركر) (A.C.Parker)، نائب حاكم البلاد المحتلة أمراً **باستمرار' جباية الضرائب، التى كانت تتقاضاها الدولة العثمانية**، كما أمر بجمع المتأخرات منها عن أعوام ١٩١٣ - ١٩١٤، مما أثار حفيظة الأهالى، ودفع الإدارة إلى التراجع، وأعلن الجنرال (اللنبى) **أن الضرائب ستجنى عن مارس ١٩١٨**[٩٨].

ومنذ تولت الإدارة المدنية الحكم أصدرت في مايو ١٩٢٠ قانون ضريبة العشر المعدل، والتى زادت من قيمة ما كان يدفعه الفلاح[٩٩].

وفي عام ١٩٢٧ صدر قانون آخر خول المندوب السامى حق استبدال ضريبة العشر، بمبلغ يدفعه الملاك سنوياً طبقا لمتوسط اسعار الاعشار لأربع أو خمس سنوات ماضية تقوم بها لجنة خاصة لتحديدها، كما **يحق للمندوب السامى الغاء أى أمر صدر بمقتضى هذا القانون كلياً أو جزئياً. كما له اتخاذ كافة الاجراءات لجباية المبالغ المستحقة** ولما كانت الفترة التى صدر فيها القانون تمثل سنوات جدب فقد زادت الطين بلة على الفلاحين. ولم يطبق هذا القانون على كل فلسطين بل بقيت عديد من المناطق تدفع وفق

(٩٨) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٢٢ - ١٩٣٩، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٤، ص ص ٣٨-٣٩.

(٩٩) ملحق رقم ٢، الجادر، سابق، ص ص ٥٠٢ - ٥٠٣.

التثمين السنوى[١٠٠].

وفي عام ١٩٣٠ أعدت الحكومة مشروع قانون جديد لابدال نظام ضريبة الأرض (الويركو) القديمة والاعشار بضريبة ثابتة تعين بحسب قيمة الأرض، وكان هذا أمراً خطيراً للغاية. إلا أن هذا القانون لم يوضع موضع التنفيذ إلا عام ١٩٣٥[١٠١]، سن المندوب السامى قانون ضريبة الأملاك في القرى ومثله في المدن بنى على نفس الأساس. وهو ايجاد علاقة بين الضريبة والدخل الصافى، تحدد فيه الضريبة وفق انتاج كل دونم وفق شرائح الأرض المختلفة. وخول هذا القانون المندوب السامى فرض جباية الضرائب عبر لجان معينة ترفع تقديراتها للمندوب السامى للموافقة.

وبقى معمولاً بهذا القانون حتى عام ١٩٤١ حين صدر تعديل له ليصبح بموجبه على الفلاح الذى كان يدفع عشر المحصول، كإيجار عن الأرض أن يقدم الأعشار كمبالغ مالية متساوية مع ضريبة الأرض ولما كان القانون قد ربط سعر الأرض بقيمة الضريبة وفقاً لتثمين اللجان المختلفة فقد ارتفعت معدلات الضرائب ارتفاعاً جنونياً بسبب اقبال اليهود المحموم على شراء الأراضى مما أدى إلى ارتفاعها ارتفاعاً رهيباً. وهكذا أصبحت ضريبة الاعشار تفوق قدرات الفلاحين خاصة وأن السلطة قصرت عملية التثمين على مثمن رسمى يعتبر وحده المسؤول عن تثمين قيمة الضريبة ومُنح صلاحيات واسعة كانت مجال استغلال غير محدود.

كما اعتبرت هذه الضريبة بمثابة رهن أولى على الممتلكات من الأراضى تمنع الفلاح من حقوق التصرف. في ذات الوقت الذى كانت المبالغ المفروضة

(١٠٠) ملحق رقم ٢ السابق والصفحات.

(١٠١) مجلة الاقتصاديات العربية، العدد الثانى السنة الأولى في ١٩٣٥/١/١٥ ص٢٤.
- المقطم، ١٩٣٠/١١/١١ ص٢.

عليه كضرائب تتراكم كديون يعجز عن دفعها ويصبح لامفر من مصادرة أرضه لتسديد ديونه[١٠٢].

ولم تغير التعديلات التى طرأت على القانون في أعوام ١٩٤٢، ١٩٤٣، أى شئ فيما يتعلق بجوهره. في حين حدد تعديل عام ١٩٤٤، قيمة الفئة الضريبية، وفي تعديل ١٩٤٥ قلت صلاحيات المندوب السامى المتعلقة في تخفيض أو الغاء الضريبة. أما في تعديل ١٩٤٧، فقد حددت الفئة الضريبية عن الممتلكات القروية في الأراضى الزراعية بعد رفع قيمتها عن كل دونم تبعاً لصنف الأرض[١٠٣].

وفي عام ١٩٤٥ صدر **قانون استبدال الأعشار، الذى أكد على ضرورة دفع هذه الضريبة دونما ابطاء أو تأخير، وحدد عقوبة المتأخرين في السداد بإضافة ٢٠٪ من قيمة الضريبة** المستحقة. وأصبحت ضريبة الأعشار تحصل في ظل قانون ضريبة الممتلكات في القرى بقيمة متساوية مع ضريبة الأرض التى كلما تزايدت تصاعدت معها ضريبة العشر بنفس المقدار. **الأمر الذى أثقل كواهل الفلاحين الضعيفة بالديون المتراكمة، وكانت السلطات تُخير الفلاحين بين الدفع أو مصادرة الأراضى.وبالطبع كان الدفع أمراً مستحيلاً مما تحتَّم معه مصادرة العديد من أراضى عرب فلسطين**[١٠٤].

وبخلاف قوانين الضرائب المفروضة على الأرض وانتاجها، كان هناك **قانون ضريبة الحيوانات**، برغم أن هذه الضريبة كانت أيام العهد العثمانى، إلا أن الحقوق الواسعة التى تمتع الفلاحين من خلالها باستخدام المراعى، لم تجعلها عبئاً ثقيلاً على نحو ما آلت اليه

(١٠٢) مشروع قانون بتوصية وتعديل التشاريع التى تنص على فرض ضريبة الأملاك في القرى انظر:
- الوقائع الفلسطينية العدد ١١٣٤ في ١٩٤١/١٠/٩، ص ص ١١١٣- ١١٤٠.

(١٠٣) الوقائع العدد ١٣٣٨ في ٤٤/٦/١ ص ٤٠٦ - ٦٠٥ والعدد ١٣٢٤ ملحق رقم ١ في ١٩٤٤/٣/١٦ ونفس العدد ملحق رقم ٢ ص ص ٣٢٩. ٣٧٦ والعدد ١٣١٦ ملحق ٢ في ٤٤/٢/٣ ص ١٢٨ والعدد ١٤٣٩ في ١٩٤٥/٩/١٣، ص ١٢٣٩. والعدد ١٥٥٢ ملحق رقم ٢ في ١٩٤٧/١/٣٠، ص ص ١٨٢ - ١٨٣.

(١٠٤) الوقائع الفلسطينية العدد ١٤٣٩ فى ١٩٤٥/٩/١٣، ص١٢٣٩.

أيام الاحتلال البريطانى، حيث تضخمت أسعار الضريبة على رؤوس المواشى المختلفة حسب أنواعها منذ عام ١٩٣٠، كما ساهمت مصادرة المراعى باضافة أعباء كبيرة على كواهل الفلاحين، لتامين غذاء مواشيهم، التى كانت مكفولة شبه مجاناً، أيام الحكم العثمانى، كما تعرض الفلاحون إلى دفع غرامات باهظة إضافة للإذلال والمهانه فيما إذا حاولوا اخفاء بعض الرؤوس اثناء التعداد بدعوى خرق القوانين. وقد بلغ مقدار الضريبة التى يدفعها الفلاح عن العشر والاغنام عام ١٩٣٠ نحو ٣٨٪ من قيمة دخله السنوى الصافى[١٠٥]. وتم تعديل على هذا القانون عام ١٩٤٤ لا ليرفع الجور عنهم بل ليزيد معاناتهم. وساهم قانون الضرائب الخاص بالمجالس المحلية لعام ١٩٤٣ والمعدل عام ١٩٤٤- القاضى برفع معدلات الضرائب والعوائد والرسوم السنوية على الأراضى، حيث منحت المجالس القروية من قبل المندوب السامى صلاحية رفع القيمة الضريبية على الممتلكات سواء كانت أراضى مشغولة أو خالية. وعلى جميع المبانى. وضريبة شخصية على الأفراد وتحديد قيمتها - بزيادة الأعباء على الفلاحين برغم أنه أعفى الأرض الزراعية من ثلاثة أرباع الضريبة المفروضة على غيرها[١٠٦]. ولكن هذا الربع شكل عبئاً لا قبل للفلاحين به بالإضافة للضرائب المتنوعة التى كان يدفعها. خاصة وأن الصلاحيات الواسعة التى تمتعت بها هذه المجالس جعلت الأمر يفوق كل احتمال، فقد منحت حق

---

(١٠٥) سمبسون، السابق، ص ١٠٥

- الاقتصاديات العربية العدد ٢٣ السنة الأولى فى ١٩٣٥/١٢/١

- ابكاريوس، النظام المالى، النظام الاقتصادى حمادة، سابق ص ٦٩٦.

- جونسون وكروسبى، سابق ص ٦٢.

(١٠٦) Abacarius Palestine through the Fog, op. cit. P. P. 134-135

- A survey of Palestine, op. cit, Vol. I. P.P. 250-254.

- الوقائع الفلسطينية العدد ١٤٢٧ ملحق رقم ٢ في ١٩٤٥/٧/٢٨، ص ١٤٨. - والعدد، ١٣٨٠ ملحق رقم ١ في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٤ ص ١٨٩. - والدفاع، العدد ٣٨٧٧ في ٢/٨ والعدد. ٣٩١١ في ١٩٤٨/٣/١٨ ص ٢.

«التصرف بالأموال غير المنقولة» للفلاحين من بيع أو رهن أو امتلاك أو تاجير. ومنحت مزيد من الصلاحيات مرة أخرى في عامى ١٩٤٦ -١٩٤٧ أعطتها حق استيفاء ضرائب شخصية، عن كل ذكر بلغ السادسة عشرة من عمره فما فوق بما لا يزيد عن خمسة جنيهات بالسنة. وكان ذلك أمراً يفوق احتمال الأغنياء فما بالنا بالفقراء فإذا عرفنا أن دخل الفلاح السنوى لم يكن يزيد عن ثلاثين جنيها ومتوسط عدد أفراد الأسرة نحو ٦ أشخاص تقريباً كان لنا أن نتخيل ماذا تعنى الخمسة جنيهات عن كل فرد، بخلاف مجموعة الضرائب الأخرى التى كان ملزما بدفعها(١٠٧).

وقد ارتفعت قيمة الضرائب التى حُصلت عن الأراضى في عامى ١٩٤٦ و١٩٤٧ إلى ٥٠٪ من بدل الايجار المثمن، الذى كان يُحصل من المالكين سابقاً(١٠٨).

ولم تكن هذه خاتمة المطاف فقد كانت هناك ضرائب أخرى مثل **ضريبة الدخل علي الأرض الزراعية** التى حددها التعديل الذى تم على المادة الخامسة من القانون الأصلى، عام ١٩٤٣. لتصبح الضريبة شاملة صافى قيمة الايجار السنوى للأرض والمبانى التى عليها والأرباح، أو المكاسب التى تنجم عن الزراعة، وتربية الماشية أو تحسين المزروعات، أو التحريج، أو البستنة(١٠٩).

وربط **قانون رسوم تسجيل الأراضي لعام ١٩٣٩**، الضريبة بسعر السوق، على الأرض المباعة، أو المؤجرة، أو التى يتم تبادلها أو رهنها(١١٠).

في حين اهتم **قانون فئات التسجيل الصادر عام ١٩٣٩** والتعديلات التى طرأت

---

(١٠٧) المراجع السابقة. وانظر أيضا: Palestine gazette no. 987 sup. 2, 22/2/1940 P. 317.
- الوقائع العدد ١٣١٢ ملحق رقم ٢ في ١٩٤٤/١/١٣ ص٥٩ -٦٠. - الوقائع العدد ١٥٦٠ الملحق رقم ٢ في ١٩٤٦/٣/٦، ص ٤٤٥ -٤٤٦. - والعدد ١٣٥٢ ملحق رقم ١ في ١٩٤٧/٨/١٧، ص ٦٠.

(١٠٨) المراجع ذاتها وانظر: حول ضرائب ارباح الزراعة واسس تقديرها: فؤاد صالح سابا، مجموعة القوانين التجارية بفلسطين جـ١ ضريبة الدخل وقضاياها بدون تاريخ، ص ص ١٩-٢٠.

(١٠٩) الوقائع العدد ١٢٥٠ في ١٩٤٣/٢/١٥ ص ١٣٦.

(١١٠) Palestine gazette. sup. no.2, 26/11/1939 P.P. 1477-1484

عليه في عامى ١٩٤٠ و١٩٤٥ بتسجيل ما يراد تأجيره أو رهنه لتحديد القيمة الضريبية عليه بعد ربطها بسعر السوق لترفع من قيمة الضرائب المستوفاة عند التسجيل(١١١).

هذا بخلاف رسوم تسوية حقوق الملكية عام ١٩٤٦ الذى فرض رسوم مُبالغ في قيمتها عن تسجيل الأرض حين افرازها مما شكل عبئاً ضخماً على الفلاحين الذين دفعهم قانون التسوية لتفتيت ملكية أراضيهم المشاع. وإجبارهم على دفع رسوم باهظة تنوء عنها كواهلهم. ثم في النهاية تكون مساحة الأراضى التى يحصلون عليها كحصص فردية أصغر من أن يفى انتاجها بمعاشهم لتصبح معه الأرض في هذه الحالة عبئاً على صاحبها(١١٢).

وضاعف تعديل قانون ضرائب الغابات من القيمة الضريبية المفروضة على رُخص الرعى أو الاستفادة بنتاج الغابات من احتطاب أو زراعة(١١٣).

ولم تكن الضرائب المباشرة المتعلقة بالأرض أو انتاجها أو الرسوم المفروضة على كافة أشكال أنتقالها أو على الأفراد أو الحيوانات وكل ما يتعلق بها والضرائب المفروضة على مياه الشرب والرى، والطرق، والمعارف هى آخر ما في جعبه حكومة فلسطين البريطانية بل كان هناك ضرائب غير مباشرة فرضت على المواد الاستهلاكية الأساسية التى لا يمكن لفلاح أن يستغنى عنها كالسكر والشاى والدقيق والكبريت وغير ذلك، فقد كان هناك قانون الرسوم الجمركية الصادر عام ١٩٢٤ الذى أعطى المندوب السامى حق اضافة اى تعديل عليه. وقد أدى هذا القانون إلى زيادة المعدلات الضريبية على بعض هذه السلع نحو ٤٠٠٪ مما شكل عبئاً ضخماً على كاهل

---

(١١١) op, cit., sup. no. 2. 1008, 16/3/1940 P. 694

- الوقائع الفلسطينية العدد ١٤٣٧ ملحق رقم ١ في ١٩٤٥/٩/٦ ص ص ٢١٠ - ٢١١.

(١١٢) الوقائع العدد ١٤٣٧ ملحق رقم ١ في ١٩٤٦/٢/٥ ص٢.

- A survey of Palestine vol. I , Ibid., P. 242.

(١١٣) الوقائع العدد ١٣٢٤ ملحق رقم ٢ في ١٩٤٤/٣/١٦ ص ٣١٧.

الفلاح[١١٤].

أيضا لم تكن الضرائب المباشرة أو غير المباشرة آخر المطاف فقد ابتدعت حكومة الانتداب البريطانى ضرائب جماعية لكبح جماح هذا الشعب الثائر.

ففي عام ١٩٢٦ صدر قانون العقوبات الجماعية المشتركة وهو قانون ظالم أباح للحاكم أن يفرض غرامة مشتركة على سكان أى منطقة يحددها في حالة ما إذا وقعت خسارة، أو جرم، أو إتلاف للمزروعات أو المبانى، أو غير ذلك، أولاً بهدف كبح جماح ثورات عرب فلسطين، وثانياً لإفقارهم[١١٥].

وقد صدر تاكيد آخر على هذا القانون عام ١٩٢٩ بعد هبة البراق ليشمل فلسطين بكاملها وعدل مرة أخرى عام ١٩٤٤ ليزيد من بطشه. وقد ساهم هذا القانون بمصادرة عديد من أراضى عرب فلسطين بعد كل ثورة وهبّة وفرض غرامات باهظة على سكان القرى كانت تفوق كل احتمال[١١٦] سيوضحها فصلنا الرابع من هذه الدراسة.

ثم كانت هناك قوانين تبدو بواجهة براقة وأعلن أن هدفها هو حماية الفلاحين من براثن المرابين مثل قانون الربا الفاحش لعام ١٩٣٤ الذى لم يحقق أى نجاح يذكر[١١٧].

وكذلك كان قانون تأمين الديون الصادر عام ١٩٣٥ الذى منح المصارف والشركات حق اصدار قروض قصيرة الأجل، وقروض موسمية بضمان الحاصلات، ولكن هذا القانون أدى إلى إفلاس الفلاحين وسجنهم، لأن

---

(١١٤) الجادر، السابق، ص ٥٠٧ - ٥١١.

موسى البديرى، تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين، مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩-١٩٤٨، دار الكاتب، الأردن ١٩٧٩، ص ص ٩ - ١١.

بيان فؤاد سابا أمام اللجنة الملكية، وثيقة رقم ٢٥٧، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية جـ٣، ص٢٣٤.

(١١٥) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الأول منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(١١٦) ناحوم ليشنسكى (نداب) العلاقات الزراعية في بنيان الاقتصاد الفلسطينى قبل الحرب العالمية وحتى أواخر العشرينات، صامد الاقتصادى العدد ١٧ السنة الثالثة، بيروت ١٩٨٠.

- الوقائع الفلسطينية العدد ١٣١١ في ٦ يناير ١٩٤٤، ص ص ٢٤-٢٥ والعدد ١٣٢١ ملحق رقم ١ في ١٩٤٤/٣/٣ ص٢٧.

(١١٧) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق ص ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

منتجاتهم كثيراٍ ما كانت لا تجد أسواقها مفتوحة ذلك أن حكومة الانتداب كانت تستورد مثيلاتها قبيل فترة الحصاد بقليل مما كان يحكم على منتجات الفلاحين بالكساد ويوقعهم في براثن الدين ويدفع بهم إلى السجن بعد مصادرة أراضيهم. خاصة بعد قانون حبس المدين فى أعوام ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، برغم اشتراط امتناع المأمور لتنفيذ هذا الحكم(١١٨).

ثم صدر قانون الإفلاس (والمطبق علي التجار فقط) عام ١٩٣٥ ليشمل المزارعين أيضاً، مما كان له كبير الآثر في اعتبار العديد من الفلاحين الغارقين في ديونهم مفلسين فتصادر أراضيهم ويزجون في السجون(١١٩).

كما كان هناك ثمة قوانين أخرى ساهمت بإفقار شعب فلسطين ومصادرة أراضيه الزراعية مثل قانون شركات الرهن الموافق عليها، وقد عدل هذا القانون عام ١٩٤٠ ومرة أخرى عام ١٩٤١، وكان هذا القانون مع التعديلات التى طرأت عليه وراء اطلاق يد الشركات والمؤسسات في مصادرة أراضى عرب فلسطين المرهونة. وبرغم أفتراض القانون بيعها في مزاد علنى. فلم يكن هناك ما يمنع من أن تكون هذه الشركات وحدها في مزاد صورى، يكون فيه الثمن المعروض أقل من قيمة الدين المستحق على الأرض مضافاً إليه الفائدة والرسوم وفق قرار المحكمة، علماً بانه لا يمكن لبنك أو شركة أن يقبل تقديم ديون بدو ن غطاء رهنى يفوق قيمة الدين(١٢٠). وهكذا سمح هذا القانون أولاً بخرق القانون المنظم للبيع في المزاد وثانياً بخس قيمة الأرض وكان الأجدر تسميته بما يدل عليه وهى المصادرة القسرية للممتلكات غير المنقولة بأبخس الأثمان.

---

(١١٨) تقرير اللجنة الملكية، السابق والصفحات.

(١١٩) مجلة الاقتصاديات العربية، العدد ١٣ في ١٩٣٥/١١/٢٣ ص ٤.

(١٢٠) الوقائع، العدد ١١٣٤ ملحق رقم ١ في ١٩٤٠/١٠/٩ ص ١٢٣ وأيضا:

- الرابطة العربية، المجلد السابع، السنة الرابعة، القاهرة في ١٩٤٠/٢/٧ ص ١٨٥.

وكان هناك قانون قروض الحمضيات المتمتع «بكفالة الحكومة» في أعوام ١٩٤٤ و١٩٤٥[١٢١]، وقوانين الجمعيات التعاونية عام ١٩٤٤ وهذه القوانين المذكورة وضعت لخدمة اليهود[١٢٢] بشكل خاص كما سيتضح لنا في الفصل الرابع من هذه الدراسة. بالإضافة لقانون خاص بالإعفاءات الجمركية منذ عام ١٩٢٨ وكلها كانت تخدم المصالح اليهودية على النحو المؤكد في التقرير السنوى لحكومة الانتداب لعامى ١٩٢٥ و١٩٣٥ المقدم من الحكومة المنتدبه إلى مجلس عصبة الأمم، حيث كانت الاعفاءات الجمركية تتم على المواد الأولية للصناعات اليهودية أو في زيادة ضريبة الاستيراد بقصد الحماية للصناعة اليهودية[١٢٣].

وهكذا نخلص من دراسة القوانين السابقة سواء فيما يتعلق بالأراضى أو الضرائب أو غيرها، بأن القوى الامبريالية متمثلة في بريطانيا وحكومتها في فلسطين المحتلة ومن ورائها الصهيونية قد سخرت هذه القوانين بهدف إفقار شعب فلسطين وجعل أرضه عبئاً عليه ليسهل أمر اقتلاعه منها، وتحويلها لأيدى اليهود بهدف إنشاء «الوطن القومى اليهودى» على أشلائه.

ويكفى أى منصف أن يتفحص هذه القوانين حتى دون أن يدرس نتائجها على شعب فلسطين، ليدرك مدى الظلم الفادح الذى وقع على هذا الشعب الصامد وليفهم كيف أنتزعت أرضه وسرق وطنه، علما بأن هذه الترسانة الهائلة من «القوانين» الجائرة سيئة السمعة والتدابير الباطشة جميعا لم تفلح في النهاية سوى في انتزاع ما نسبته ٦ر٦٪ من جملة مساحة أراضى فلسطين (أو ما يعادل ٥ر١٩٪ من مساحة أراضى فلسطين الزراعية طبقاً لتقدير حجمها عام ١٩٤٥) حتى عام ١٩٤٨ وبعد إعلان التقسيم ومن ثم قيام الدولة العبرية بدعم عالمي. وهو الأمر الذى ظل يعكس مدى توحد وارتباط الفلاح الفلسطينى بأرضه ووطنه.

---

(١٢١) الوقائع العدد ١٣٥٢ ملحق رقم ١ في ١٩٤٤/٨/١٧، ص ص ٨٤ - ٨٥ وايضا: العدد ١٤٢٧ ملحق رقم ١ فى ١٩٤٥/٧/٢٨، ص ص ١٦٦ - ١٧١.

(١٢٢) الوقائع العدد ١٣٨٠، ملحق ١ فى ١٩٤٤/٢/٢٨، ص ١٩٧.

(١٢٣) الحسينى، التطور الاجتماعى، سابق، ص ص ١٢٦ - ١٢٣.

الفصل الثانى

الصهيونية ومشروع «الوطن القومى» النظرية والتطبيق *

★ «فلنمنح السيادة على جزء من الأرض يكفى الاحتياجات الحقيقية للأمة. وسوف نتكفل نحن بالباقى»

«هرتزل، ت - دولة اليهود»

****

★ لقد التحقنا بالعربة الاستعمارية لأنها كانت في تلك الحقبة ولا تزال حتى اليوم وفي المستقبل المنظور - هى عربة التاريخ

« الصهيونى موشه بيلنسون»

كان لتحول النظام الاقطاعى إلى رأسمالى، وتغير نمط الإنتاج الصناعى العالمى في القرن الماضى، دور بالغ الأهمية، في تهميش وضع اليهود التاريخى، الذى كان يقوم على الوساطة، والتجارة، والأعمال الحرفية، كأوجه نشاط تقليدية لليهود، وعجزهم عن التحول إلى البروليتاريا الجديدة، وبخاصة في أوربا الشرقية، التى طالما عانت كثيراً، من استغلال اليهود كمرابين، وتجار جشعين، وأصحاب حانات، لاسيما بولندا، التى قادت العديد من الهبات ضد اليهود. الأمر الذى أدى إلى تدهور أوضاع اليهود، بعنف وسادت البطالة بين الطبقة البرجوازية الصغيرة في أوربا الشرقية، دفعت بموجات كبيرة من المهاجرين، إلى أوربا الغربية، نظرا للازدهار الاقتصادى التى كانت تشهده في تلك الفترة، الأمر الذى أسهم مع غيره، في ظهور المشكلة اليهودية حيث كان اليهود على الجانب الآخر من أوربا آخذين في الاندماج مع المجتمعات الأوربية[١٢٤]، في ظل أوضاع اقتصادية

(١٢٤) شكلت نسبة التزاوج بين أفراد الجالية اليهودية والأوربيين نحو ٥٠٪ من عدد اليهود. وقد كان للأفكار التحررية التى سادت بعد الاستقلال الاميركى والثورة الفرنسية أثر كبير في إزالة الحواجز بين اليهود وغيرهم خاصة مع بروز تيار جديد بين اليهود في تحديث الدين اليهودى وتطهيره من محتواه العنصرى والقومي. للمزيد انظر: ناتان وانستوك، الصهيونية ضد اسرائيل جـ١، ص ١٥. وايضا تمار غوجانسكى، تطور الرأسمالية في فلسطين، ترجمة حنا ابراهيم، وزارة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧، ص ٤٥.

- تما رغو جانسكى، تطور الرأسمالية في فلسطين، ترجمة حنا ابراهيم، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية الطبعة الثانية ١٩٨٧،ص٤٥

حول أعمال الربا أنظر: ناتان وانستوك السابق، ص١٣ وحول الصراع الاستعمارى والمسألة الشرقية والاستثمارات المالية الضخمة فى الامبراطورية العثمانية، انظر نفس المرجع، ص ص ١٤٢-١٤٣.

جيدة. إلا أن هجرة اليهود من أوربا الشرقية كانت وبالاً عليهم لما سببته هذه الهجرة من ضغوط اقتصادية كان لها انعكاسات سلبية على المجتمعات الأوربية ضد اليهود لتعود معها فكرة «معاداة السامية» إلى الوجود والتى ستصبح من الآن فصاعداً دعامة هامة في دفع اليهود للتوجه «الصهيونى» فيما بعد كحل لمشكلة اقتصادية على نحو ما سنرى.

أما يهود غرب أوربا فقد أخذوا يبحثون عن حلول للخروج من المأزق الذى نجم عن هجرة أخوانهم في الدين، لذا فقد تكاتفت البرجوازية والرأسمالية اليهودية لإيجاد مسعى لإبعاد هؤلاء المهاجرين المنافسين عن الساحة، فعملت على تغليف أفكارها بشعارات براقة تنادى بالفكر القومى الذى يتخذ الدين قاعدة ينطلق منها. خاصة وأن تحول الاستعمار القديم إلى الامبريالية وخوض كبريات الدول الاستعمارية معارك ضارية للسيطرة على مناطق النفوذ في العالم، ونضال الشعوب ضد الاستعمار. أبرز فكرة القوميات التى كان زخمها كبيراً في القرن الماضى بين الأقليات والشعوب المستغله.

ولهذا فقد سعت البرجوازية الرأسمالية اليهودية إلى تحوير الفكر الدينى بما يتلاءم ورغباتها، وسخرته لخدمة أهدافها، لتضفى عليه قبولاً وانتشاراً لدفع اليهود إلى الهجرة إلى وطن خاص بهم يجد معه اليهودى فرصة العمل والاستثمارات المالية والخلاص من الاضطهاد. وحتى يصبح بالامكان تحقيق هذا الهدف كان لابد من اغراءات يقدمها اليهود للقوى الاستعمارية لتساهم في دعمهم في تحقيق مشروعهم هذا. وهذا الاغراء كان على شكل رشوة قدمها هؤلاء ليضعوا أنفسهم في خدمة الاستعمار وأهدافه وليكونوا رأس حربة له مقابل تامين حماية الغرب لهذا المشروع.

ولما كانت مصالح الدول الاستعمارية على رأس أولوياتها فقد تنافست الدول الاستعمارية في تبنى هذا المشروع وخاصة أن المكان الذى افترضته هذه الرأسمالية اليهودية كان يقع في قلب المشرق العربى. الذى كان ذا أهمية قصوى لقوى الاستعمار وخاصة البريطانى لأنه على طريق مستعمراتها في الشرق الأقصى ولأنه قرب قناة السويس - بعد حفرها - والتى كانت تشكل أهمية كبرى عنده ومصر التى كانت تطمع في احتلالها.

وجدير بالذكر أنه لم تكن هناك أية توجهات يهودية سياسية أو قومية لاستيطان فلسطين قبل القرن التاسع عشر.

ولم تشكل فلسطين في الفكر اليهودى سوى فكرة المعبد اليهودى الذى كان فيها يوما ما؛ فضلا عن عوامل اقتصادية كانت تشد اليهودى اليها كما في سواها في أي مكان من العالم[١٢٥].

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن فلسطين منفرده بحدودها المعروفة اليوم[١٢٦] لم تكن أبداً كياناً مستقلاً بل كانت دائما جزء لا يتجزأ من سوريا الطبيعية. أما حدودها السياسية فقد تم تحديدها فيما بعد مع مطلع القرن العشرين بمجموعة اتفاقات ومعاهدات توالت على فترات فيما بين ١٩٠٦ حيث الاتفاقية التى عقدتها بريطانيا مع الدولة العثمانية لترسم الحدود الجنوبية الفاصلة بين مصر وفلسطين. ومعاهدة ١٩٢٢ التى تم من خلالها ضم منابع المياه في

---

(١٢٥) تؤكد الوثيقة رقم ٧ هذا الطرح عن شبتاى زفى (١٦٢٦-١٦٧٦) الذى أعلن أنه النبى المنتظر ووجه نداء ليهود العالم لبناء المعبد في أورشليم ونوه لأهمية موقع فلسطين الجغرافى وما سيجنية اليهود من فوائد حين يقبضون على ناصية التجارة. وكذا تؤكد الوثيقة رقم ٩ التى يكرر فيها عالم الطبيعة جوزيف بريستلى الآراء السابقة عام ١٧٩٨. والوثيقة رقم ١٠ يطالب جيمس بيشنو عام ١٨٠٠ بضرورة مساندة بريطانيا لليهود واستخدام نفوذها لدى الباب العالى للسماح لليهود بالإقامة في فلسطين انظر: ملف وثائق فلسطين الجزء الأول من ٦٣٧ - ١٩٤٩، الهيئة العامة للاستعلامات، وزراة الأرشاد القومى ١٩٦٩ ص ص ٣٥-٤٣.

(١٢٦) والتى مساحتها نحو ٢٧ مليون دونم. كما كانت طوال فترة الانتداب البريطانى.

جنوب لبنان وضم «اصبع الجليل». مع ضم بحيرتى الحولة وطبريا باكملهما إلى فلسطين بدلاً من ابقاء نصفهما الآخر في سوريا. طبقاً لرغبة (اللجنة الصهيونية) برئاسة (وايزمن) في توجيهاتها المرفوعة إلى مؤتمر الصلح والتى بلورتها اتفاقية الحدود بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٢٢.(١٢٧)

وتعود أقدم الدعوات اليهودية لاسيتطان بعض الاماكن في الأراضى المقدسة (فلسطين) على أساس اقتصادى، إلى القرن السادس عشر، حين سعى (جوزيف ناس)(١٢٨) اليهودى للحصول على موافقة السلطان العثمانى بالسماح لمجموعة يهودية بجباية ضرائب المنطقة الواقعة قرب طبريا لمدة عشر سنوات عن طريق (الالتزام)، وكان له ما أراد، إلا أن سلوك هذه الجماعة المالى أثار حفيظة المواطنين، مما دعا السلطة العثمانية إلى طردهم وهذا ما تؤكده الوثائق الرسمية العثمانية(١٢٩).

كما منح السلطان العثمانى (ناس) هذا بعض حقوق السيادة في نفس المنطقة وسعى هو لإقامة مشروع لصناعة النسيج ليعمل به الحرفيون اليهود، إلا أنه باء بالفشل. ولا يمكن اعتبار هذه المشاريع محاولة لخلق كيان أو ما شابه. كما أن الصفة السياسية لا يمكن افتراض وجودها. كما لا يمكن اعتبار طرح نابليون عام ١٧٩٩ بفكرة عودة يهود افريقيا وآسيا إلى الأرض المقدسة في ندائه الموجه اليهم من غزة بهدف استمالتهم وللحصول على دعم مالى وبشرى منهم؛ مشروعا يعتد به خاصة وأنه لم يلقى أى اهتمام من قبلهم.

كما أن ظهور تيار أتخذ طابعاً أدبياً رومانتيكياً ظهر في العهد الڤيكتورى عبر عنه (جورج اليوت) كان انعكاساً لظروف اجتماعية واقتصادية، لا يمكن تصنيفه بظهور فكر

---

(١٢٧) انظر نص الاتفاقية والتعديلات عليها في: محمد محمود ابراهيم الديب، حدود فلسطين، دراسة تحليلية لوثائق الإنتداب، جامعة عين شمس ١٩٨٠، ص ص ١٦ - ٦٤.

(١٢٨) هو دون ناكسوس وهو يهودى من البرتغال. وللمزيد انظر ناتان وانستوك، سابق الذكر ج ١، ص ٥١.

(١٢٩) ذكر الفارس دارڤيو في مذكراته هذه المعلومة الخاصة بالدون، انظر ليلى الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس دارڤيو، المصادر، لبنان ١٩٩٦ ص ١٠٦.

قومى وإن تلقفه الساسة ورجال الدولة آنذاك، لأنه عبر تماماً عن مصالحهم الاستعمارية وطموحاتهم السياسية.

أن أقدم الدعوات لاستيطان يهودى لفلسطين أو جزء منها والتى عبرت عن أفكار البرجوازيين والرأسماليين جسَّدها الحاخام يهودا القالعى (Yehudah Alkalai)؛ ١٧٩٨ – ١٨٧٨. عندما سعا إلى اختلاق ايديولوجيات تعتمد على الفكر الدينى لتعطى ايحاء بأن اليهود كانوا أمة واحدة. وليصبح هدفاً قومياً يجذب فقراء اليهود، بالتلويح بالفوائد المالية الجمة التى بالإمكان تحقيقها عن طريق الاستعمار، الذى كان مطروحاً بقوة في تلك الفترة. فقد نشر (يهودا القالعى) كتاباً بعنوان «أسمعى يا اسرائيل» «Hear Israel»، دعا فيه إلى ضرورة القيام بمجهودات ذاتية للخلاص، ودعا إلى الهجرة الجماعية، وإلى اتحاد اليهود، واختيار قادتهم، وإلى تكوين ما أسماه «بالكيان اليهودى العالمى» (International Jewish Body) كما دعا إلى ضرورة شراء الأراضى عن طريق عقد قروض، وإنشاء صندوق ضرائب يهودى. وهو الذى تمخضت عنه فيما بعد المنظمة الصهيونية العالمية وصناديقها المالية[١٣٠].

لقد سعت بريطانيا، وبخاصة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى مساندة وتشجيع البروتستانت، وخطط المستعمرين الألمان في فلسطين، كما شجعت في نفس الوقت، الاستعمار اليهودى في تلك الفترة، بهدف اتخاذ مركز لها في المشرق العربى يكون اليهود فيه عملاء مخلصين لها في فلسطين على وجه الخصوص لأهمية موقعها الاستراتيجى سواء فيما يتعلق بقربها من قناة السويس أو كونها على طريق مستعمراتها للخليج العربى والشرق الأقصى[١٣١].

---

(١٣٠) محمود سعيد عبد الظاهر، الصهيونية سياسة العنف، زئيف جابوتنسكى وتلاميذه في السياسة الاسرائيلية، القاهرة، ١٩٧٨. ويهودا القالعى هذا ابن حاخام ولد في سراييفو عاصمة اقليم الصرب اليوغسلافى، المرجع ذاته ص ص ٢٠-٢١.

(١٣١) لوتسكى، سابق، ص ص ١٤٦، ١٥٧-١٥٨، وانظر أيضا:

- ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٠، ص ص ١٤٥ – ١٤٦.

لعب السر موسى مونتفيورى[١٣٢] (Sir Moses Montefiore) الشخصية البريطانية اليهودية دوراً بارزاً في خدمة قضية اليهود بسبب سعيه الدؤوب لتوطين اليهود في فلسطين، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد زار فلسطين سبع مرات بين ١٨٢٧ وحتى ١٨٧٤ حيث كان في سن التسعين.

وقد اثمرت جهود مونتفيورى هذا عندما نجح في دفع بريطانيا لتبنّى قضية كل اليهود في الدولة العثمانية بشكل عام. وتوطين اليهود في فلسطين بشكل خاص. والتى تبناها بالمرستون بحماس بالغ[١٣٣].

وتؤكد الرسائل المتعددة التى بعث بها اللورد(بالمرستون Palmerston) وزير الخارجية البريطانى إلى اللورد (بونسونبى Ponsonby) السفير البريطانى في الآستانه آنذاك بأن يقترح ويطالب السلطان العثمانى، **بضرورة السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، ملوحاً بما قد يجنيه السلطان من سعة ثرائهم ونفوذهم. إضافة لما سيشكله وجودهم في فلسطين كحاجز بشرى في وجه محمد على، عدو الدولة العثمانية، علاوة على حصول السلطان على تاييد يهود أوربا له في نزاعه ضد محمد على.**

وبدون الانتظار للموافقة وكسباً للوقت، استغلت بريطانيا انشغال الدولة

---

(١٣٢) عقد جماعة أحباء صهيون مؤتمراً في نوفمبر ١٨٨٤ في مدينة كاتر ويتز (Kattorwitz) حضره أربعة وثلاثون عضواً برئاسه (ليون بنسكر Leon Pinsker)، بمناسبة العيد المئوى للسر موسى مونتفيورى وقرر المؤتمر أن يسمى اتحاد الجمعيات التي كونت (اتحاد مونتفيورى، لترقية الزراعة بين اليهود)، وخاصة لمساعدة المستعمرات اليهودية في فلسطين لما كان لمونتفيورى هذا دور فى تشجيع الاستيطان الزراعى فى فلسطين. وأعلن بنسكر أن فلسطين هى المكان الوحيد المناسب لتحقيق هدفهم. كما اتفق على امداد المستعمرات بالمال، والعمل على الحصول على تصاريح إقامة في فلسطين بهدف أزالة أية عوائق تقف في وجه المستوطنات.

(١٣٣) حسن صبرى الخولى، الجزء الأول، سابق، ص١٤ وأيضا:

- مصطفى مراد الدباغ، الاستيطان اليهودى في ريف فلسطين فى العهدين العثمانى والبريطانى ١٨٥٤-١٩٤٨، مجلة دراسات عربية، العدد الخامس، السنة الحادية عشرة مارس ١٩٧٥ ص٣٠ وأيضا - ملف وثائق فلسطين، وزارة الارشاد القومى، الجزء الأول سابق، ص٤٥.

العثمانية في نزاعها مع محمد على، وقام اللورد (بالمرستون) بتأسيس أول قنصلية بريطانية في القدس، كان أحد أهم مهامها حماية اليهود المقيمين في القدس. واضفاء رعاية خاصة عليهم. وقام (بالمرستون)، يدفعه حماسه الشديد لقضية اليهود باعتبارهم ضماناً لأمن المواصلات الامبراطورية باعلان مسؤولية بريطانيا عن تحقيق مشروع اسكان لليهود في فلسطين في ١٧ فبراير ١٨٤١[(١٣٤)].

لم يكن (بالمرستون) وحده من وجد أن مصالح بريطانيا تقتضى تبنى قضية اليهود في فلسطين، فقد قدم عدد من المسؤولين البريطانيين جملة مشاريع لاسكان اليهود في فلسطين تحت حماية بريطانية عام ١٨٣٨ منهم (اللورد (شفتسبرى) ومن بعده (غولر) والقنصل البريطانى في فلسطين (وليام يونج) الذى طالب بالمرستون بضرورة أن تكون بريطانيا الحارس الطبيعى لليهود في فلسطين وأيضا نائب القنصل البريطانى (جيمس فن) وغيرهم[(١٣٥)].

ومع تغلغل النفوذ الأجنبى - بعد هزيمة محمد على - فى الدولة العثمانية وولاياتها العربية تنافست الدول الاستعمارية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا وروسيا القيصرية على تمهيد السبل للسيطرة على فلسطين عن طريق الحصول على امتيازات وشراء أراض وإقامة قنصليات ومؤسسات ثقافية وصحية وخدمات أخرى مغلفة بثوب دينى. وساهم في هذه المنافسة الرأسماليون اليهود المندمجون

---

(١٣٤) الخولى، الجزء الأول ص١٣، بخصوص الاهتمام البالغ الذى ابداه بالمرستون لتوطين اليهود في فلسطين انظر:
Webster, The foreign Policy of Palmerston, 1830-1841, London, Bell, 1951, Vol, II 762-763, المذكور في كتاب الخولى، السابق والصفحة
Not 1.

(١٣٥) وثيقة رقم ١١، رسالة القنصل إلى بالمرستون فى ١٤ مارس ١٨٣٩، ملف وثائق فلسطين وزارة الارشاد، الجزء الأول، سابق، ص ٤٥.
وكان لورد شفتسبرى وهو من الأوساط الحاكمة البريطانية قد توسط لدى السلطات البريطانية من أجل إقامة كيان يهودى يتمتع بحماية الدول الكبرى عام ١٨٣٨ انظر: ناتان وانستوك، القسم الأول ص ١٤٨.

في مجتمعاتهم تدفعهم أهداف اقتصادية وسياسية. وقد لعب هؤلاء دوراً بارزاً وهاماً. وقامت بريطانيا باجراء عملى لدراسة فرصة استيطان يهودى في فلسطين. فأرسلت لجنة فنية خاصة إلى فلسطين عام ١٨٧١، قضت ست سنوات فيها، مسحت خلالها أراضى فلسطين من (دان) في أقصى شمالها وحتى بئر السبع فى أقصى جنوبها [(١٣٦)].

وقد كان لتبنى قضية اليهود من قبل بريطانيا انعكاسات واضحة عند مفكرى اليهود[(١٣٧)] وبخاصة الرأسماليين والبرجوازيين لما يشكله أمر دفع اليهود بعيداً لاستيطان فلسطين، مصالح حيوية وجوهرية، لذا فقد أوعزوا لرجال الدين بقيمة تبنى مثل هذه الأفكار وطرحها على اليهود لدعوتهم إلى الهجرة إلى فلسطين واستعمارها متاثرين بالفكر الاستعمارى السائد[(١٣٨)].

وقد برز من بين هؤلاء (موسى هيس) (Moses Hess) اليهودى الألمانى (١٨١٢ - ١٨٧٥) كواحد من الذين نشروا هذه الأفكار، من خلال مولفاته (روما والقدس) الذى نشره عام ١٨٦٢، (ومشروع استعمار الأراضى المقدسة) المنشور عام ١٨٦٧. طرح من خلالهما فكرة استعمار مركزة للأراضى الفلسطينية، يسبقها اعداد نفسى، وعسكرى للمستوطنين «العائدين» إلى «أرض ابائهم»، حتى يمكنهم التصدى لأصحاب البلاد، الذين عبر عنهم «بالبدو الرحل». فقد كان يتوقع أن عملية الاستعمار هذه لن تتم بسهولة وأن اغتصاب أراضى الغير لابد وأن يجابه بأعمال عنف قد تستمر فترة

---

(١٣٦) المقتطف، الجزء الأول من السنة الثالثة، ١٨٧٨، ص ١٥٤
- لوتسكى، السابق، ص ص ٥٧-١٥٨.
- ناتان وانستوك ص١٣.
-داديانى الصهيونيه على حقيقتها ترجمة الياس شاهين، دار التقدم، موسكو ١٩٨٩ ص ص ٣-٤.
(١٣٧) سنشير هنا فقط إلى أبرز مفكرى الصهيونية وأدوارهم، بما يخدم موضوعنا فقط. وعلى الراغب فى الاستزادة حول الحركة وتطورها استشارة المصادر والمراجع المتخصصة الأخرى.
(١٣٨) ناتان وانستوك، جـ١ ، سابق، ص ص ٥٨-٥٩

طويلة. ثم يلى هذه المرحلة من الاستيطان إنشاء «وطن قومى لليهود» في فلسطين، بهدف حل مشاكل وتناقضات الجاليات اليهودية في أوربا. وقد تميزت كتابات هيس بالعنصرية ونادى بضرورة توفير الظروف القانونية التى سترعى العمل التأسيسى فيما يتعلق بالزراعة والصناعة والتجارة للمجتمعات اليهودية الشرقية لتحسين أوضاعهم وإحياء شعلة القومية[١٣٩].

وتؤكد رسالة مؤرخة في أول ديسمبر ١٨٦٥ إلى (دونر) الحاخام الأكبر لمدينة امستردام. الوعود التى حصل عليها هيس من رجال المال المرتبطين بالاستعمار الجزائرى عن تعاون هؤلاء «والنظر بعين العطف» لإنشاء مستعمرات يهودية في فلسطين وفي المناطق المجاورة لها خصوصاً القريبة من قناة السويس، حيث حصل مسيو (دى ليسبس) على مساحات واسعة من أراضى والى مصر[١٤٠]».

نلاحظ نفس التعبيرات (التى وردت في تصريح (بالفور) فيما بعد عام ١٩١٧)، وهذا المشروع هو ما عبر عنه فيما بعد مشروع تشمبرلين عام ١٩٠٢ لاستعمار يهودى لمنطقة العريش[١٤١].

ومما يلفت النظر أن هيس وجه مشروعه لليهود الشرقيين ذلك أن اليهود الغربيين كانوا سائرين في عملية اندماج في الأوساط التى عاشوا فيها لمئات السنين ولم يكن من الممكن دفعهم للهجرة إلى فلسطين. كما سعى هيس إلى جذب انتباه الاتحاد الاسرائيلى العالمى إلى مشروعاته.

(١٣٩) عبد الظاهر، الصهيونية، سياسة العنف، سابق، ص٢١ وايضا: - تيودور هرتسل، الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس، مراجعة ودراسة عادل حسن غنيم، الزهراء، القاهرة ١٩٩٤، من مقدمة وايزمان ص٢٥ وايضا داديانى، السابق ص٢٨-٢٩.

(١٤٠) ناتان وانستوك، السابق جـ١ ،ص٦٠.

(١٤١) ذاته والصفحة.

ومما ساهم في خلق هذا الزخم من الأفكار القومية عند اليهود بخلاف ظروفهم وأوضاعهم، بروز فكر قومى قوى بين الأقليات في الامبراطورية القيصرية الروسية وكذا بين الشعوب الأخرى التى كانت تعانى استغلال الدول الاستعمارية. وأهم من كل ذلك نجاحات الفكر القومى في كل من ألمانيا وإيطاليا بقيام الدولة القومية في كل منهما.

وبخلاف هيس أصدر الحاخام (زفاى هيرش كاليشر) (Rabi Zvi Hirsh Kal-isher) من مقاطعة بوزن في بولندا، كتاب (السعى إلى صهيون) عام ١٨٦١ (Search for Zion) طالب من خلاله بالاستيطان الزراعى في فلسطين، وإقامة مستوطنات زراعية فيها مؤكدا أن ايمان اليهودى لا يكتمل إلا إذا عاش في أرض اسرائيل، وقد اثمرت كتابات هيرش عندما تبنت جمعية الاليانس الفرنسية اليهودية أراءه وقامت بإنشاء أول مدرسة زراعية في يافا عام ١٨٧٠ وهى التى تدعى (مكفة اسرائيل)[١٤٢] كما ظهرت استجابة بريطانيا لهذه المطالب بارسال لجنتها الفنية لمسح أراضى فلسطين كما اسلفنا تمهيداً لإنشاء «الوطن القومى».

وجدير بالذكر أن زراعة الأرض، وفكرة العمل اليدوى كان طرحاً جديداً على الثقافة اليهودية القائمة على الأعمال التجارية واحتقار العمل اليدوى. وهذه تعتبر نقلة جديدة في الفكر اليهودى كان لها أثر بالغ في نجاح خططهم فيما بعد.

وطرح (لورنس اوليفنت) (Laurence Olephant) البريطانى عام ١٨٨٠ مشروعاً للاستيطان اليهودى، في منطقة واسعة ذات استقلال ذاتى، ضمن محمية بريطانية في

(١٤٢) المراجع السابقة، وانظر عبد الظاهر، السابق ص٢١.

-(ومكفة اسرائيل) تعنى «ينبوع اسرائيل أو أمل اسرائيل» عرفت في يافا باسم مدرسة (نيتر) نسبة إلى مديرها ومؤسسها اليهودى (نيتر)، انظر الدباغ، الاستيطان اليهودى في ريف فلسطين، سابق ص٣١.

منطقة سوريا الجنوبية وهى ما أطلق عليها اسم كتابه «أرض جلعاد مع نزهات في جبال لبنان». وطالب بإنشاء خط سكة حديد يربطها مع حيفا ودمشق ومصر[١٤٣].

حظى **مشروع اوليفنت بموافقة وزير الخارجية البريطانية** آنذاك اللورد (سولزبورى) (Salisbury)، ورئيس الوزراء البريطانى اليهودى (دزرائيلى) (Desraeli). **كما انعكست أفكار اوليفنت، برد عملى تبناه رجل المال والأعمال اليهودى ادموند روتشيلد** . الذى تعاون مع أحباء صهيون على تنفيذ الاستيطان الاقليمى في (الجولان) وتأسيس شركة سكة حديد. كما حصل على أراض في الجولان، وخلجاناً لرسو السفن، في عتليت والطنطورا وقيسارية وهذه الامتيازات **حصل عليها روتشيلد من الدولة العثمانية بضغط بريطانى**[١٤٤].

جدير بالذكر أن عمليات الاستيطان في فلسطين كانت بالنسبة (لروتشيلد) (ومونتفيورى) و(أوليفنت) عملاً استعمارياً يمكن من خلاله الحصول على أرباح وفوائد اقتصادية وسياسية بعضها فورى وبعضها طويل المدى[١٤٥].

أما (ناتان بيرمباوم) (Nathan Birmbaum) (١٨٦٤-١٩٢٧)[١٤٦] مخترع لفظ الصهيونية بمفهومها السياسى الحديث حيث استخدمها لأول مرة على هذا النحو عام ١٨٩٣ فقد اقترح **توطين اليهود في البلاد المجاورة للبلاد المقدسة قبل عامين من ظهور كتاب هرتزل«دولة اليهود»** ، وبرغم أن اليهود، ظلوا يذكرون تعبير « الوطن

---

(١٤٣) وثيقة صهيونية، الراية القطرية، سابق، ص٦

- و(يابيش جلعاد) (تل أبو خرز) هذه تقع جنوب شرق بيسان واسمها كنعانى قديم، انظر: الدباغ، بلادنا فلسطين، جـ١،ق١، ص٤٧٦.

(١٤٤)وثيقة صهيونية السابق، وايضا: الخولى، السابق ص٢٨.

(١٤٥) تمار غوجانسكى، سابق، ص٤٧.

(١٤٦)كاتب نمساوى يهودى ماركسى. انظر: حسن صبرى الخولى، السابق، ص٣١ وايضا ناتان وانستوك السابق، ص ص٦٧-٦٨.

التاريخى» و«أرض الميعاد» وما إلى ذلك إلا أن حدود هذا «الوطن» الذى جاء بالتوراة بقى مبهماً وغير واضح الدلالة ولا يتسم بالدقة فالصهيونيين الأوائل لا يفرقون بين لفظى سوريا وفلسطين.

كما أن الجماعات اليهودية التى هاجرت إلى فلسطين في القرن التاسع عشر أو كانت موجودة بها لا تنتمى بأى شكل من الأشكال إلى أى لون من ألوان الاستمرار الجغرافى ولكن إلى استمرار الرواية الدينية الخاصة بفكرة إعادة بناء «معبد اورشليم».

وجدير بلفت النظر أن الخرائط الخاصة بفلسطين ظلت لسنوات طويلة لا تشتمل على النقب[١٤٧]، مما يؤكد بوضوح مقدار التشوش والافتعال المتعلق بالمطالبات «الاقليمية لحدود الدولة اليهودية» للصهيونيين.

وإن بقى المفهوم الذى وجه اليهودى (روتشيلد) في المستوطنات التى أسسها في (المطلة) في أقصى الشمال و«بئر طوبيا» أو «بيرطوفيه» في الجنوب هو ذات المفهوم الذى تبنته الحركة الصهيونية لعشرات السنين بعد ذلك.

ومن المفكرين الذين كان لكتاباتهم أنعكاسات وآثار عند اليهود كان (ليون بنسكر) اليهودى الروسى (Leon Pinsker) الذى تمحورت افكاره في كتابه (التحرر الذاتى) الذى نشر عام ١٨٨٢ باللغة الألمانية، حول ضرورة الاعتماد على النفس، لتحقيق التحرر وأن ذلك لن يكون إلا في وجود أرض خاصة بهم، يستطيعون عليها ممارسة لغة وعادات مشتركة. حتى ذلك الحين لم يكن قد تم اختيار المكان الأفضل لإقامة هذا الكيان، عليه، (العالم الجديد) أمريكا، أم فلسطين أم غيرها. وإن تكن فلسطين قد جذبت بنسكر أكثر من غيرها. ودعا (بنسكر) إلى ضرورة حل دولى سياسى «لمشكلة اليهود» مقترحاً بضرورة

(١٤٧) يمكن الرجوع في هذا الصدد لخريطة كيرين هايسود في باليستاين دايرى. ف. هـ. كيش، نشر في لندن سنة ١٩٣٨ صفحة ٤٥٣ طبقاً لناتان وانستوك الصهيونية ضد اسرائيل، سابق الذكر جـ١ ،ص٨٢.

الحصول على إذن من الدولة العثمانية. وقد وجد (بنسكر) ضالته في (جمعية محبى صهيون) لنشر أفكاره. وقد هاجر عدد كبير من أعضاء هذه الجمعية وجمعية أخرى ترعاها هذه الجمعية[١٤٨] يتراوح بين (٢٠،٠٠٠) إلى (٣٠،٠٠٠) يهودى إلى فلسطين وقد اختير (بنسكر) رئيساً لأحد فروع هذه الجمعية.

في حين وضع (بنسكر) وغيره من المفكرين أفكاراً نظرية طارحين شعارات قومية وخطوطاً عريضة يمكن أن تستخدم في إنشاء كيان لليهود. نرى أن (تيودور هرتزل) (Theodor Hersl) (١٨٦٠ - ١٩٠٤) وضع **أهدافاً عملية ضمن أطر محددة عارضاً المشاكل التى من الممكن مصادفتها واضعاً لها الحلول في كتابه «دولة اليهود»** الذى نشر بالألمانية عام ١٨٨٦. ثم ذلك العمل الدؤوب والمتواصل لإنجاح مشروعه وبث الحياة فيه. **حدد هرتزل هدفه الأول**، وهو **ايجاد الأرض في أى مكان من** العالم، مهما كانت **صغيرة، لأنه كان واثقاً من أن اليهود، قادرون على مضاعفتها**، قائلاً «**فلنُمنح السيادة على جزء من الأرض يكفى للاحتياجات الحقيقية للأمة، وسوف نتكفل نحن بالباقى**[١٤٩]».

كما كان واثقاً من نجاح مخططه حين أكد بعد شرح لاسلوب «احتلال الأرض» «**بهذه الطريقة يمكن احتلال الأرض وإقامة الدولة، بإسلوب لم يعرفه التاريخ حتى الآن وبإمكانات نجاح لم يحدث مثلها من قبل**».

كان في خلفية هرتزل الفكرية ما يمكن أن **تساهم به هجرة اليهود من أوربا في التهدئة الطبقية لصالح الرأسماليين اليهود** والتى رأى أنها بالغة الضرورة

(١٤٨) هى جمعية بيلو التى قام بتكوينها جماعة من شباب الطلبة واسمها مستمد من عبارة توراتية تقول «يابيت يعقوب لنقم ولنرحل». انظر الخولى، السابق، ص٢٨ وناتان وانستوك، السابق، ص٦٢.
- الخولى، سياسة الاستعمار، المجلد الأول، سابق، ص ص ٢٦-٢٨.

(١٤٩) انظر كتاب هرتزل، الدولة اليهودية المترجم، سابق الذكر.

للصهيونية لأنها ستكون القوة الدافعة للحركة الصهيونية. كما أن تلك الهجرة قد نجم عنها نزعة «معاداة السامية» ولذا وظفها بشكل جيد في كتابه بهدف اثارة فقراء اليهود لتحقيق هذه الفكرة التوسعية عن طريق الهجرة ملوحاً بما يمكن أن يجنيه هؤلاء من فوائد جمه اقتصاديا وبأن «الأوائل الذين سيذهبون إلى هناك بعقيده وحماس وشجاعة سيحتلون أفضل المراكز» وموعزاً للحاخامات بضرورة العزف على وتر الدين «أننا سنخلق مركزاً للحاجات الدينية العميقة لشعبنا وسيفهمنا حاخاماتنا أولاً، وسوف يكونون معنا في هذا السبيل، سوف ندع كل إنسان يبحث عن خلاصه هناك بطريقته الخاصة».

وقد واجه مشروع هرتزل معارضة كثيرين منهم (أحباء صهيون) خاصة وأن كتاب حمل اسماً سياسياً «دولة اليهود» "Jewish State" لا دينياً «الدولة اليهودية» "Jewess State"، وقد رفض هؤلاء الانسياق وراء هذه المغامرة السياسية. كما راح أنصار «العودة إلى صهيون» يندون بالنزعة المادية الخسيسة لهذا المفكر الجامد. الذي أحل الشركة ذات المشارطة محل فكرة المركز الروحى. كما اعترض حاخامات أوربا وأمريكا على هذا المشروع[١٥٠].

إلا أن انعقاد مؤتمر بال عام ١٨٩٧ حسم هذا الجدل «واقيمت اسس الدولة اليهودية وفق تعبير هرتزل. وأصبحت الصهيونية منذ الان فصاعداً حركة سياسيا استعمارية ذات هدف وفكر قومى لا تشغلها الأفكار الدينية والتراث إلا بمقدار ما يخدم ذلك الاستيطان الامبريالى والعنصرى الذى ترمى اليه.

سعى هرتزل للحصول على موافقة دولية على «مشروعه» ادراكا منه بمدى

(١٥٠) وثيقة رقم ٢، رسالة هرتزل إلى تشمبرلين متضمنة مشروع هرتزل لتوطين اليهود في سيناء يوليو ١٩٠٢ في حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار، الجزء الثانى، سابق ص ص٩٨-٩٩.

أهمية مثل هذا الدعم. وحاول عبر القنوات الدبلوماسية، الحصول على أرض لليهود في فلسطين بموافقة السلطان العثمانى عبد الحميد، إلا أن السلطان كان على درجة من الذكاء والخبث وطول الباع في المساومات التى اعتادها عتاة اليهود فلم يحظ مشروع هرتزل معه إلا بالفشل الذريع.

وقد فشلت جهود هرتزل مع السلطان العثمانى ومع قيصر روسيا ومع البابا (ايمانويل) إلا أن هرتزل لم ييأس واستمرت مساعيه التى أصابت النجاح مع بريطانيا عندما توطدت أقدامها في المشرق العربى باحتلال مصر منذ ١٨٨٢ وربما رأى قطاع مؤثر من الساسة البريطانيين أن فكرة تبنى مشروع دولة لليهود أمر يخدم مصالحها تماماً، خاصة وأن هرتزل أعلن عام ١٩٠٢ بإن «هذه الدولة ستكون رأس حربة لأوربا وجزء من استحكاماتها كموقع أمامى للحضارة في مواجهة البربرية، كل هذا مقابل حماية وضمان أوربا لهذه الدولة[١٥١]».

وفي المفاوضات بين هرتزل وتشمبرلين التى بدأت سنة ١٨٩٨ حول اسكان اليهود في شبه جزيرة سيناء في دولة ذات استقلال ذاتى تحت حماية بريطانية، لم تكن فلسطين هدف أولى وربما طرحت سيناء لقربها من فلسطين وربما لاعتراض (تشمبرلين) في ذلك الوقت على فلسطين. وقد ذكر هرتزل في يومياته اعتراض (تشمبرلين) على استيطان اليهود لفلسطين وطرح أوغندا كبديل.

(١٥١) قال السلطان عبد الحميد لهرتزل بأنه لا يملك الأرض التى يريدها الأخير بل أنها ملك لشعبه. انظر نص رسالة السلطان والضغوط التى مارسها عليه الاتحاديين فيما بعد لمصادقته على اقامة وطن قومى لليهود في فلسطين ، محمد الفرا، سنوات بلا قرار مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨ ص ص ٣٤-٣٥. أنظر أيضا ما سجلة هرتزل في يومياته عن السلطان عبد الحميد ورفضه المطلق لمطالب هرتزل في: عادل غنيم، مقدمة كتاب الدولة اليهودية، سابق، ص١٤ وأنظر أيضا: وثيقة رقم ٣٩ ورقم ٣٠ برفض السلطان وقوله «بأنه لن يبيع قدماً واحداً وليحتفظ اليهود بملايينهم» . في ملف وثائق فلسطين وزارة الإرشاد الجزء الأول، سابق، ص ص ٨٥-٨٧ .

وبرغم اقتراح (هرتزل) اماكن أخرى غير فلسطين لتكون دولة لليهود فيها مثل الأرجنتين وأوغندا، إلا أن فلسطين بقيت كمطلب أول للصهيونية منذ أن تجذرت كحركة سياسية استعمارية[١٥٢].

في الواقع كان عقد أول مؤتمر صهيونى عام ١٨٩٧ **علامة فارقة في تحول الفكر اليهودى إلى صهيونى استعمارى**[١٥٣] وقد اكد هرتزل في خطابه «اليهود كشعب مستعمر» عام ١٨٩٩ «أن اليهود كانوا دائماً شعباً كلونيالياً» لأنهم أسهموا بقسط نشيط في استعمار مناطق خارج أوربا، ووصف هرتزل في **دعايته لاستعمار فلسطين** «العثمانية» **ميزاتها بالنسبة لاصحاب الصناعة والأموال اليهود** قائلاً «سيجدون **هناك مكاناً يصنعون فيه لأوربا، المواد الخام الآتية من مستودع آسيا الكبير».**

طرح هرتزل مشروعه في المؤتمر الصهيونى، وقد نص التعريف الذى استقر عليه رأى الجمعية العمومية للمؤتمر، على **أن الهدف الأساسى للصهيونية «هو توفير وطن للشعب اليهودى في فلسطين يضمنه القانون العام**. وأوصى المؤتمر **باتخاذ أربع اجراءات هامة وصولاً لتحقيق هذا الهدف»:**

أولاً- تشجيع الاستعمار في فلسطين بطريقه منظمة عن طريق توطين المزارعين والحرفيين والعمال اليهود.

(١٥٢)وثيقة رقم ٣ ووثيقة رقم ٤ ووثيقة رقم ٥، حسن صبرى الخولي، السابق، ص ص١٠٦-١٠٨.

(١٥٣) ارتبط هذا المؤتمر ببروتوكولات حكماء صهيون حيث عرضها هرتزل في هذا المؤتمر، وقد بلورت بروتوكولات حكماء صهيون البرنامج السياسى والاقتصادى والمالى لبسط السيادة اليهودية على العالم وهذه البروتوكولات تم الكشف عنها عام ١٩٠٢ من قبل العالم الروسى سرجى نيلوس. وهناك قولان في شأنها أحدهما يعزى إلى أن هرتزل هو مؤلفها وهى مجموعة محاضرات القاها بشكل سرى بين اليهود والثانى يرى أنها وضعت من قبل زعماء اليهود عبر العصور. وقد عرض هرتزل هذه البروتوكولات في المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧، وقد كان نشر هذه البروتوكولات أحد أسباب المذابح التى انتشرت في روسيا على نطاق واسع ضد اليهود في تلك الفترة لخطورة هذه البروتوكولات التى تقوم على تقويض الممالك والحكومات والاديان ونشر الفساد ليصبح العالم كله مملكة يهودية أنظر: وثيقة رقم ٣ و٤ و٥ في حسن صبرى الخولي، جـ١، ص ص٧٠-٧٢، ١٠٦ - ١٠٨.

ثانيا- تنظيم وتجميع العالم اليهودى كله (الهجرة) عن طريق الشركات المحلية والاتحادات العمالية في الحدود التى تسمح بها القوانين المعمول بها في البلاد التى تنشأ فيها.

ثالثا- تقوية الشعور اليهودى والضمير القومى لدى الشعب اليهودى.

رابعا- القيام بمساع **تمهيدية للحصول على اعتراف دولى بشرعية التوطن في فلسطين**[١٥٤].

إن التركيز على الهدف الاستعمارى في الفكر الصهيونى لفلسطين يوضحه وصف (مناحم او سيشكين (Ussishkin Menachem Mendel) (١٨٦٣ . ١٩٤١)[١٥٥] في مؤلفه «برنامجنا» المنشور عام ١٩٠٤ والذى كتبه بعد زيارتين لفلسطين قام بهما في عامى ١٨٩١و١٩٠٣. يحدد المؤلف هدف العمل الصهيونى **«بتأسيس دولة يهودية في أراضي اسرائيل» رأى طريقه تنفيذها «بضرورة احتلال أرض فلسطين أو معظمها على الأقل لتكون لشعب اسرائيل، فبدون حق ملكية الأرض لن تكون هناك أرض اسرائيل يهودية أبداً،** «لكن بما أننا أضعف من أن نحصل على الأرض بالاحتلال العسكرى» يقترح اوسيشكين شراء الأرض من الملاكين والفلاحين العرب. ولمعرفة اوسيشكين بواقع الحياة في فلسطين فقد نادى بضرورة **سلب تدريجى للأرض** ورأى أنها الاسلوب **الأمثل لاقتلاع عرب فلسطين منها**[١٥٦].

ورأى اوسيشكين ضرورة إقامة «مركز **سياسى واقتصادى كبير في فلسطين يكون في وسعه استيعاب قسم كبير من شعب اسرائيل»**. ونوه بأهمية **وجود**

---

(١٥٤) تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، السابق.

(١٥٥) هو أحد أقطاب الصهيونيين، روسى المولد والنشأة، أقام بعض الوقت في مدينة أودسا، وكانت مقراً لنشاط صهيونى ملحوظ.

(١٥٦) تارغوجانسكى، السابق، ص ٥٢.

المواد الخام فيها، ورخص قوة العمل اللازمة لتطوير الصناعة.

وطالب بمبادرة الحركة الصهيونية لإقامة مؤسسات تمويل تجتذب رساميل اليهود إلى فلسطين لتطوير الصناعة والتجارة كما أكد على أهمية الحصول على امتيازات لإقامة مصانع لتصنيع ثروات البحر الميت وإقامة موانئ، ومشاريع رى، وشق طرق[(١٥٧)] . ومن الواضح أن الأفكار الصهيونية والامبريالية الغربية، قد التقتا معا وبخاصة بريطانيا التى كانت أنظارها متجهة نحو فلسطين منذ بداية القرن التاسع عشر اثر احتلال فرنسا لمصر، فشكلت جمعية فلسطين في لندن عام ١٨٠٤ وتم تأسيس صندوق اكتشاف فلسطين عام ١٨٣٨. وفي بداية عام ١٨٣٩ تم إنشاء قنصلية بريطانية في القدس. كان ضمن تخصصاتها حماية اليهود في فلسطين. ومارست بريطانيا على الدولة العثمانية ضغوطا لتعيين حدود ولاية محمد على عام ١٨٤٠ بهدف ملء الفراغ الناجم عن هزيمة محمد على واندحاره من بلاد الشام، حيث تم عام ١٨٦٨ تأسيس صندوق لمسح سيناء والقيام بالأعمال الطبوغرافية الأخرى[(١٥٨)].

وبعد احتلال مصر عام ١٨٨٢، قامت السلطات البريطانية بين عام ١٨٨٣ - ١٨٨٤ بمسح وادى عربه، كما حرصت على ترسيم الحدود بين مصر والدولة العثمانية في جنوب فلسطين عام ١٩٠٦[(١٥٩)]، وكانت فكرة استخدام اليهود في استعمار فلسطين آخذه في الازدياد بين الساسة البريطانيين. والمنظرين اليهود. وخاصة بعد ازدياد حدة الصراع والتنافس بين بريطانيا وفرنسا حين انطلقت بريطانيا في تنفيذ

---

(١٥٧) ذاته.

(١٥٨) أسعد رزوق، الصهيونية وحقوق الإنسان العربى، الجزء الأول ص١٤٧ , ١٨١-١٩٠، عن كمال الخالدى، الأرض في الفكر الاجتماعى الصهيونى ١٩٤٨-١٩٧٣، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨٤، ص١٢.

(١٥٩) ذاته والصفحات.

مشروعها الاستعمارى الكبير الذى وضعه (سيسل رودس) وعرف باسم مشروع سكة حديد القاهرة - الكاب لتسيطر على قارة افريقيا من الشمال إلى الجنوب. في حين كانت فرنسا تسعى إلى تنفيذ مشروع آخر يصل مستعمراتها في غرب افريقيا بشرقها لتقطع الطريق على بريطانيا. إلا أن بروز **قوة استعمارية قوية متمثلة بألمانيا** واعتبارات أخرى عملت علي تهدئة الصراع بين فرنسا وبريطانيا، بلورها الاتفاق الودى عام ١٩٠٤.

وسعى كل طرف من القوتين المتصارعتين للبحث عن وسائل مختلفة لتأمين وحماية مصالحهما خاصة مع اصرار السلطان عبد الحميد الثانى على تنفيذ المشروع الألمانى في مد سكة حديد تصل شرق البحر المتوسط مع الخليج العربى ويتمم سكة حديد الحجاز الأمر الذى دفع بريطانيا إلى لجم هذه الخطط التى رأت فيها تهديداً لمصالحها.

ومع صعود حزب الاحرار وسقوط وزارة حزب المحافظين في بريطانيا عام ١٩٠٥ وتولى السير (هنرى كامبل بانرمان) (Sir Henry Campbel Bannerman) رئاسة الوزارة جرت مفاوضات بينه وبين زعماء حزب المحافظين ليترك لهم الشئون الخارجية مقابل اطلاق يده في الشئون الداخلية. ولذا فقد استمرت السياسة الخارجية على ما كانت عليه. **وسعى هؤلاء لتشكيل جبهة استعمارية موحدة من الدول ذات المصالح المشتركة في العالم القديم** (فرنسا وهولندا والبرتغال وإيطاليا واسبانيا) للجم الاستعمار الألمانى والتنسيق للتوسع الاستعمارى والمحافظة على بقائه. وانتهت هذه المساعى بتشكيل لجنة من كبار المتخصصين والعلماء في كافة التخصصات عقدت اجتماعا في لندن عام ١٩٠٧ وتحددت مهمتها فيما يلى[(١٦٠)]:

---

(١٦٠) أنظر مخطط بانرمان الاستعمارى فى:

- حسن صبرى الخولى، الجزء الأول، سابق، ص ص١١٢-١١٦

وانظر أيضا حول هذا المؤتمر:

-وثيقة رقم ٥٧، ملف وثائق فلسطين، وزارة الارشاد، سابق، ص١٥٣.

١- اقتراح الوسائل التى تمنع سقوط الامبراطوريات الاستعمارية الأوربية القائمةوقتذاك.

٢- العمل على إعاقة تقدم العالم غير الأوربى وتطوره؛ بحرمانه من التعليم والتنظيم والرفاهية، حتى يطمئن الاستعمار إلى وجوده فيه أطول مدة ممكنه.

وبعد الدراسة والبحث خلص المؤتمرون إلى خطة عمل وضعت في تقرير رُفع إلى وزارة الخارجية التى احالته بعد دراسته لوزارة المستعمرات. وكان تقريراً ختامياً يشرح كافة المعوقات والأخطار المحدقة وركز التقرير على خطورة منطقة البحر المتوسط باعتبارها همزة الوصل بين الشرق والغرب وخطورة وجود عالم عربى تربطه جميع المقومات الكافية لقيام كيان قوى تتوفر لديه الثروات الطبيعية والموارد البشرية. مما يشكل مصدر خطر حقيقى في حالة اتحاده وانتشار التعليم والتصنيع فيه؛ يؤدى إلى إنهيار الامبراطوريات الاستعمارية.

ورأى التقرير أن الحل بدعوة كافة الدول المعنية بوضع خطة عمل تفضى إلى محاربة اتحا د هذه الجماهير وارتباطها بكل الاشكال. والعمل على ابقائها مجزأة مفككة غارقة في الجهل والتناحر.

ورأى التقرير التوصيه «بالعمل على فصل الجزء الافريقى من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوى» واقترح إقامة حاجز بشرى قوى وغريب على الجسر البرى الذى يربط اسيا بأفريقيا، ويربطهما معاً بالبحر المتوسط بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

وهى إشارة واضحة لاسكان اليهود في فلسطين وتمزيق الوطن العربى. وحرى بالذكر أن هذه التوصيات بقيت كامنة منذ ١٩٠٧ وحتى عام ١٩١٤ لسبب أو لأخر.

في الواقع استغل الصهيونيون نشوب الحرب العالمية الأولى في عدة جبهات فحاولوا استمالة تركيا وعرضوا مساعدتها مالياً وسياسياً وعسكرياً. بإعتبارها صاحبة السيادة الشرعية على فلسطين وبالأمكان ظفرهم بفلسطين سواء انتصرت في الحرب أو خسرتها. في ذات الوقت كان (وايزمان) في بريطانيا يعمل على تقديم كافة أشكال الدعم الصهيونى لها لأنه كان يرى أن انتصار بريطانيا في الحرب يؤدى إلى ضم فلسطين مما يسهم في تحقيق المشروع الصهيونى. كما كان أحد غلاة الصهيونيين في مصر ويدعى (جابوتنسكى) يحاول استمالة بريطانيا بعرضه لتكوين فرقة عسكرية يهودية تساعد الحلفاء في المجهود الحربى[(١٦١)].

جدير بالذكر قيام لجنة (غالبا معظمها يهود) عام ١٩٠٣ من مصر تحت مظلة الحكم البريطانى تدرس احتمالات نجاح توطين اليهود في شبه جزيرة سيناء وإنشاء إدارة يهودية بالعريش بقيت هناك لمدة ثلاثة أشهر، وانتهت إلى أن الاقليم صالح للاستعمار على أن تكون العريش بداية المشروع مع اشتراط تمكين اليهود بجلب الماء العذب من نهر النيل، إلا أن اللورد (كرومر) Lord Cromer المعتمد البريطانى في مصر رفض فكرة ايصال الماء العذب إلى سيناء فأهمل المشروع.

كما طرح المسئول اليهودى البريطانى (هربرت صموئيل) عام ١٩١٥ فكرة «إعادة» دولة اسرائيل من خلال مذكرة بعث بها إلى الوزارة البريطانية[(١٦٢)]، إلا أن الوزارة أرجأت الموضوع في تلك الفترة المبكرة، ولم تحظ الصهيونية بأى حصة من مناطق

---

(١٦١) الخولى، جـ١، سابق، ص١١٩.

(١٦٢) وثيقة رقم ٥٩، ملف وثائق فلسطين، وزارة الارشاد القومى، سابق، ص ١٥٩.

النفوذ التى قسمت عام ١٩١٦ طبقاً لاتفاقية (سايكس- بيكو- سازونوف) بين كل من فرنسا وانجلترا وروسيا إلى أن اكتشف اللورد (لويد جورج) فوائد فكرة (هربرت صموئيل)، فحظيت بتأييده في ذات الوقت الذى كان فيه جناحا المنظمة الصهيونية العالمية، البريطانى الامريكى والألمانى العثمانى، يعملان كلاً على حدة نحو هدف واحد، هو الحصول على وعد يعطى فلسطين لليهود.

وفي حين لم تجدِ محاولة الحاح هيئة الاسكان الألمانية على الدولة العثمانية عام ١٩١٦، فقد ظفر الضغط الصهيونى على بريطانيا والمدعم بتأييد (لويد جورج)، في حصول اليهود على وعد بشكل تصريح مقدم من وزير خارجية بريطانيا اللورد (آرثر جيمس بالفور) حاملاً أسمه في ٢ نوفمبر ١٩١٧، أى بعد عام ونصف العام من اقتراح هربرت صموئيل تقريباً. وهذا البالفور كان بإمكانه أن يمنح اليهود أرضاً في بريطانيا وليس من حقه أن يمنح ما لا يملك كما أن اشارته «لشعب يهودى» في هذا التصريح وهو أمر لم يكن له وجود قانونى أو حقيقى، ذلك أن اليهود كانوا جزء من مجتمعاتهم في بلدان العالم ولم يكن لهم أبداً هذا الكيان طبقا لما ورد في التصريح بل هو باعتبار ما سيكون.

منحت بريطانيا اليهود من خلال هذا الوعد، حق إقامة «وطن قومى لليهود» في فلسطين، مناقضة بذلك نصوص اتفاقية «الحسين مكماهون» لعام ١٩١٥ القاضية باستقلال الولايات العربية واتحادها في مملكة واحدة، تتحالف مع بريطانيا تحت حكم شريف مكه مقابل تقديم العون والمشاركة في الحرب، ضد الدولة العثمانية. (انظر الخارطة رقم ٢ في الملاحق)

كما يتناقض وعد بالفور مع اتفاقية (سايكس- بيكو)، التى كانت تنص على تقسيم فلسطين إلى جزئين الأول وتديره حكومة دولية والثانى تديره بريطانيا. (انظر الخارطة رقم ٣)

وهكذا فقد كانت وعود الحرب العالمية الأولى لعبة دولية، استخدمتها الدول الاستعمارية لتخفى وراءها مخططاتها لتقسيم واستعمار تركة «الرجل المريض» تركيا. ولتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية عبر عنها ونستون تشرشل[١٦٣] في نفس الجلسة التى وافق فيها مجلس الوزراء البريطانى على وعد بالفور عام ١٩١٧، إذ قال «إن قيام الوطن القومى لليهود في فلسطين يخدم أهداف بريطانيا من حيث أنه يساعدها على مواجهة تناقض المصالح الحاد بينها وبين الغرب. وسوف يكون عازلاً يفصل بين العرب شرق سيناء والعرب غرب سيناء» (في إشارة لتفريق العرب عن بعضهم) «ثم إن هذا الوطن القومى لليهود، الذى سيكون بحاجة إلى الدفاع عن نفسه ضد الامتداد العربى الواسع، سوف يبقى دائما في احضان الغرب الذى يستطيع في أى وقت أن يستعمله كقاعدة للعمل ضد أى تهديد لمصالح الامبراطورية البريطانية في مصر من ناحية، والعراق من ناحية أخرى. لذلك فإن هذا الوطن « القومى اليهودى»، سوف يشغل ويمتص طاقاتهم اولاً بأول».

وهذه الافكار التى طرحها تشرشل ليست جديدة فقد طرحها (هرتزل) كما أسلفنا وأيضا صديق وسكرتير (هرتزل) (ماكس نورداو) في المؤتمر الصهيونى السابع عام ١٩٠٥ حين قال صراحة «أن بوسع الصهيونيين أن يأخذوا على عاتقهم مهمة النضال ضد حركة العرب التحررية الوطنية».

وتؤكد مذكرة الأركان العامة البريطانية المؤرخة في ٩ ديسمبر ١٩١٨ أفكار تشرشل سابقة الذكر إذ تشير المذكرة إلى «أن إنشاء دولة يهودية، حاجزة في

(١٦٣) كان تشرشل يشغل خلالها منصب وزير العتاد والتسليح منذ يوليه ١٩١٧. وفي ١٩١٨ أصبح يشغل وزارة الحرب ثم شغل مناصب وزارية مختلفة إلى أن شغل رئاسة الوزارة عام ١٩٤٠. (انظر الخارطتين أرقام ٤، ٥).

فلسطين، أمر مرغوب فيه بالنسبة لبريطانيا العظمى، من وجهة النظر الاستراتيجية[١٦٤]».

وهكذا وبعد أن القينا أضواء على جذور الفكر الصهيونى وعرضنا المشاريع المختلفة التى طرحت فكرة قيام دولة ولاحظنا أن (هرتزل) انفرد بينها باختيار الفكر العملى القابل للتطبيق. ومع أن هرتزل أكد في كتابه «دولة اليهود» على حيازة الأرض، إلا أن يومياته ترسى فكرة «احتلال الأرض» بالوسائل المختلفة. كما طرح فكرة الاستعمار. **ولكن استعمار هرتزل فاق كل أنواع الاستعمار القديم وتجاوزه فهو استعمار دائم لا فكاك منه. يقوم على أساس الاحلال والاستبدال. انتزاع الأرض واقتلاع الشعب وإقامة دولة يهودية فوق مساحة أراضى واسعة تمتد من النيل إلى الفرات وفق الخارطة التى تصورها لهذه الدولة والتى نشرت عام ١٩٠٤**[١٦٥] وقد رأى هرتزل أن أقدر من يقوم بأعباء هذه المهمة هى **مجموعة مؤسسات**. وضع في كتابه تصوراً **بالغ الدقة؛ لها كما** تعرض لأدق التفاصيل لعملية بناء الدولة «الحلم» وما يمكن أن يقابلها من مشاكل ووضع تصوراً لحلولها، ليضع أمام الحركة الصهيونية طريقا عمليا يمكنها من تنفيذ مخططاتها.

المؤسسات الصهيونية ودورها فى إرساء دعائم «الوطن القومي لليهود»

انبثق عن المؤتمر الصهيونى لعام ١٨٧٩ مجموعة مؤسسات متكاملة، ومتعاونة لتحقيق هدف معين. وهو استيطان فلسطين. من هذه المؤسسات (صندوق الائتمان اليهودى للمستعمرات) عام ١٨٩٨ (The Jewish Colonial Trust)(ولجنة الاستعمار) (The Colonization Commison) عام ١٨٩٨، و (الجمعية الزراعية

---

(١٦٤) انظر: داديانى، الصهيونية على حقيقتها، سابق، ص٥ نقلا عن:
The Strategic Importance of Syria to the British Emire General staff, war office, December,9,1918, FO. 371/4178, P.R.O.

(١٦٥) انظر الخارطة (رقم ٨) في ملاحق الدراسة.

اليهودية)، في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٠٠ و (صندوق رأس المال القومى اليهودى) عام ١٩٠١ (The Jweish National Fund) الذى ساهم في إقامة مدينة تل أبيب عام ١٩٠٩. (والبنك الانجليزى) عام ١٩٠٢ ومؤسسات أخرى انشئت في عامى ١٩٠٧ - ١٩٠٨ مثل (صندوق التعمير) و(شركة انماء الأراضى Palestine Land Development التى كانت تبتاع الأراضي (لصندوق رأس المال القومى اليهودى) كما كان المكتب الفلسطينى في (ثغر يافا)، يعمل على توسيع الرقعة الزراعية، لانشاء المستوطنات التعاونية في أخصب وأغنى مناطق فلسطين[١٦٦].

ولعبت هذه المؤسسات دوراً بالغ الأهمية في ترسيخ الاستيطان الزراعى في فلسطين في حركة التفاف واضح حول الحدود المرحلية «المؤقتة» «لدولة اسرائيل» من «دان» تل القاضى شمالاً وحتى خليج العقبة جنوباً.

الهجرة اليهودية

لقد كان هرتزل متردداً في المكان الذى سيهاجر إليه اليهود، وكان ينتظر أن يقوم العلماء الجغرافيون اليهود بتحديد المكان الأكثر ملائمة لذلك. ولم تطرح فكرة الاستيطان الصهيونى في فلسطين إلا في المؤتمر الرابع لجمعية «أحباء صهيون» المنعقد في أوربا عام

(١٦٦) وليم فهمى، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، القاهرة ١٩٧٤، ص ص١٧-٢٠.
- عبد الوهاب الكيالى، الكيبوتز، سلسلة دراسات فلسطينية (٤) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ١٩٦٩.
- النعمانى أحمد السيد، التركيب الاجتماعى للمجتمع الاسرائيلى واثره على النسق السياسى ١٩٤٨-١٩٧٥، جامعة القاهرة ١١٩٧٥ ص٢٣.
- عبد المالك خلف التميمى، الاستيطان الأجنبى فى الوطن العربى، عالم المعرفة .- ٧١-، الكويت، نوفمبر ١٩٨٣، ص١٤٨
- وثيقة صهيونية، الراية القطرية، سابق ص٦
- خليل أبو رجيلى، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، مركز الابحاث، بيروت ١٩٧٢.
-صابر موسى، نظام ملكية الأراضى في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٣٧، مجلة شئون فلسطينية العدد ١٠١، ابريل ١٩٨٠، بيروت، ص٤٥.

١٨٩٠، حيث قام أثرياء اليهود بتمويل أعضاء الجمعية لشراء الأراضى في فلسطين. ولم تحظ هذه الجمعية وفكرتها للاستيطان في فلسطين بتأييد كل يهود روسيا ولكن فقط الرأسمالية والبرجوازية اليهودية الباحثة عن مصالحها وعن استثمار أموالها من ناحية وفي إضعاف الحركة العمالية الناشئة في تلك الفترة والمناوئة لها من ناحية أخرى.

إلا أن الهجرة إلى فلسطين سبقت هذين التاريخين، وإن لم تتخذ، أى طابع رسمى، بل كانت هجرات فردية إما لاسباب دينية أو اقتصادية؛ أو هرباً من الاضطهاد في روسيا ورومانيا منذ أربعينيات القرن التاسع عشر أو غير ذلك.

وأصدرت الدولة العثمانية عام ١٨٨٢، قانوناً يعتبر دخول اليهود إلى فلسطين أمراً غير مشروع. وفي عام ١٨٨٨ أصدرت قانوناً آخر، يمنع هجرة اليهود على نطاق واسع للدولة العثمانية، واكتفت بالسماح لفترة ثلاثة أشهر للحج[١٦٧].

غير أنه بسبب فساد وتفسخ الجهاز الإدارى والوظيفى للدولة العثمانية لم تطبق القوانين، ولم يعدم اليهود وسيلة لتحقيق أغراضهم وخاصة من خلال الدعم البريطانى سواء بمنح جوازات بريطانية لليهود أو عن طريق رشاوى أو غير ذلك.

وقد نجم عن ذلك دخول أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين خاصة من الفترة الممتدة ما بين ١٨٨٢ وحتى ١٩٠٣، والتى شكلت موجة الهجرة الأولى، التى تراوح عدد أفرادها بين عشرين إلى ثلاثين ألف مهاجر، والتى أعقبت موجة الاضطهاد في عام ١٨٨١ في كل من روسيا ورومانيا وبولندا[١٦٨]

(١٦٧) المراجع السابقة ذاتها.
(١٦٨) ذاتها.

وتشكلت معظم هذه الموجة من المهاجرين من الطبقة الوسطى. وبرغم ارتفاع أعداد كبار السن في هذه الموجة إلا أن شبابها كان متحمساً لتأثره بالأفكار والآمال القومية التى كان زخمها قوياً في تلك الفترة.

وقام هؤلاء الشباب بالاعتماد على أنفسهم، تحدوهم الآمال الكبار في بناء «وطن قومى لجميع يهود العالم».

وشهد عام ١٩٠٤، بداية الموجة الثانية والتى استمرت حتى عام ١٩١٤، وبلغ عدد أفرادها بين ٣٥ - ٤٠ ألف مهاجر؛ انتمى معظمهم للفئات العمالية ليهود روسيا من بين الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية، وكانوا متحمسين لبناء مجتمع اشتراكى رافعين شعار «العمل الجسدى» و «دين العمل».

وقد استحدثت هذه الموجة نوعين جديدين للاستيطان الزراعى القائم على «المزرعة الاشتراكية» التى يسود فيها العمل الجماعى، مثل الكيبوتز، والموشاف ذى النمط التعاونى.

وتميزت هذه الموجة أيضا بالتعصب العرقى وسعت للتخلص من العمالة العربية في المستوطنات اليهودية، وإن استخدمت العمالة اليهودية اليمنية في تعصب شوفينى أيضاً حتى بين اليهود أنفسهم حيث تم عزل هؤلاء في أحياء خاصة بهم قرب المستوطنات[(١٦٩)].

وقامت هذه الموجة بالإعلان السافر عن عدائها للعرب وقامت بمحاولة مقاطعتهم اقتصادياً، وإن كان تطبيق هذا الأمر مستحيلاً في تلك الفترة.

---

(١٦٩) المراجع السابقة وايضا:

- الياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، دراسات فلسطينية ٦٦، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت ١٩٦٩ ص ص ١٦-١٧.

A sruvey of Palestine, Vol. I, Ibid P. 144.

وقد لعب متصرف القدس العثمانى (أحمد رشيد بك) دوراً في السماح للكثير من اليهود في تلك الفترة وخاصة بين ١٩٠٤ - ١٩٠٦ في دخول فلسطين إذ أنه كان يؤيد الهجرة علانية برغم قرارات الحظر. ثم استُبدل أحمد رشيد بآخر، كان أكثر التزاماً في تطبيق القوانين العثمانية.

إلا أن قيام الانقلاب العثمانى عام ١٩٠٨ - بمساعدة اليهود الذى كان معظمهم أعضاء في حزب تركيا الفتاة الذى اعتلى السلطة فيما بعد - أفسح المجال واسعاً لإدخال أعداد غفيرة من مهاجرى اليهود إلى فلسطين، فارتفع عددهم الإجمالى من ٢٤ ألفاً عام ١٨٨٢ إلى ٨٥ ألف عام ١٩١٤. غير أن قيام الحرب العالمية الأولى أدى إلى هجرة عكسية من فلسطين، انخفض معه العدد الإجمالى لليهود ما بين عامى ١٩١٦ وحتى ١٩١٨ إلى ٥٦ ألفاً فقط.

وبدأت تباشير الهجرة الثالثة مع بداية إحتلال بريطانيا لفلسطين وقد بلغ عدد أفراد هذه الموجة ٣٥ ألف مهاجر فيما بين ١٩١٩ - ١٩٢٣، حيث بلغت نسبة الزيادة في متوسط قدوم المهاجرين السنوى، وفي أربع سنوات فقط ما يقرب من تسعة أضعاف الزيادة السنوية، عما كان عليه الحال في الهجرة الثانية، وهو ما يؤكد مدى اسهام الحكومة البريطانية في دعم الاستيطان اليهودى في فلسطين.

وقبل أن نتتبع بالدراسة خطر الهجرة اليهودية في العهد البريطانى إلى فلسطين نرى أن نتوقف لنرى انعكاسات الهجرة اليهودية على فلسطين في العهد العثمانى[١٧٠].

---

(١٧٠) فهمى، الهجرة اليهودية، سابق، ص ص ٥٠-٥٣
- المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، سابق، ص ص ٦-٩
- المقطم في ٣/٢٥ و٥/١٠ و٧/٣ و٧/١٣ و٧/١٤ و٧/١٩ و٨/١٩ /١٩٢٧.

في الواقع كان يتبع الهجرة اليهودية إلى فلسطين عمليات انتزاع أراضى اصحابها وطردهم منها، مما كان يؤدى إلى موجات الاحتجاج والهبات الفلاحية وردود الأفعال العاتية بين كل فئات المجتمع. وقد قادت الصحف العربية حملات واسعة ضد الصهيونية وكبار الملاك اللبنانيين الذين باعوا أراضيهم مثل آل سرسق وغيرهم، خاصة بعد أن اشترت الجمعيات اليهودية مساحات يعتد بها من عائلة سرسق قرب طبريا. (سبق أن نوهنا في الفصل الأول عن الكيفية التى حصل بها سرسق على أراضى عرب فلسطين عن طريق الرشوة دونما وجه حق).

ومع اشتداد موجات الهجوم من المواطنين أذعنت الحكومة العثمانية لمطالب الجماهير وألغت الصفقات التى كانت قد عقدتها مع الصهيونيين حيث كانت تنوى بيع ٨٠٠ ألف دونم من منطقة بيسان لشركة الأصفر اليهودية. وهذه الأراضى تخص الفلاحين الفلسطينيين[١٧١] وكان السلطان عبد الحميد قد أغتصب حقوقهم فيها. وسجلها باسمه على نحو ما أوردنا في الفصل الأول من هذه الدراسة.

ذكرنا منذ قليل كيف أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد أخذت منحى جديداً مع احتلال بريطانيا لفلسطين وتبنيها سياسة دعم الاستيطان منذ عام ١٩٢٠، حتى وقبل اكتساب الحكم البريطانى أى شرعية دولية في فلسطين، سن قانون الهجرة، لفتح أبواب فلسطين لليهود، وقد عدل هذا القانون مرتان الأولى عام ١٩٢١، والثانية عام ١٩٢٥، ليعطى

---

(١٧١) أوضحت هذه الحقيقة أيضا برقيات الاحتجاج الممهورة بعشرات التوقيعات من الفلاحين الذين انتزع السلطان حقوقهم ونشرتها جريدة الكرمل عام ١٩١٢.

- المراجع السابقة وانظر:

وليم فهمى، موجات الهجرة إلى فلسطين، الاستعمار الاستيطانى، يسين وهلال، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧٥، ص ص ١٦٠-١٦٨

- وثيقة رقم ٢٦٥، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الثالث موسوعة القضية الفلسطينية، مكتبة فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات، ص٢٨٣.

- مذكرة الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم سابق، ص ص٢٧-٤١.

المزيد من حرية دخول اليهود، ويحدد فئات المهاجرين المرغوب باستقدامها، كما أعطى القانون للوكالة اليهودية حق استقدام العمال اليهود على كفالتها، أى أنه أطلق يدها. وفتح أبواب فلسطين على مصراعيها. حيث ترك الهجرة دون قيد أو شرط الأمر الذى سمح بدخول ٨٢ ألف مهاجر يهودى معظمهم من أوربا الشرقية ومن بولندا، أو الاتحاد السوفيتى، وشكل هؤلاء المهاجرون، الموجة الرابعة للهجرة، وبلغت نسبة الزيادة لمتوسط المهاجرين السنوى ٨ر١٣٣٪ عن متوسط المهاجرين للموجة الثالثة.

ولطالما خالفت حكومة فلسطين البريطانية، المتسربلة دائماً بالقوانين، نصوص صك الانتداب، وفقاً للمادة السادسة منه التى تلزم حكومة الانتداب بتسهيل الهجرة اليهودية المشروطة بقدرة استيعاب البلاد لهذه الهجرة. وعدم إلحاق الضرر بالسكان العرب أو وفق التعبير الذى صاغه صك الانتداب «غير اليهود» لكن في الواقع اضرت هذه الهجرات ضرراً بالغاً سواء بمواطنى فلسطين أو المستوطنين اليهود كما كانت فوق قدرات فلسطين الاستيعابية وكانت اللجان المتعاقبة التى زارت فلسطين لدرس أحوالها تطالب باستمرار بالحد من الهجرة بدءً بلجنة (كنج كرين) الامريكية عام ١٩١٩ وانتهاء (باللجنة الملكية) لعام ١٩٣٧.

وقد شهد عام ١٩٢٥ أعلى معدل هجرة يهودية مما فجر أزمة عام ١٩٢٦، حيث عمت مظاهرات العمال اليهود العاطلين عن العمل، شوارع البلاد، واحتلوا مبانى المؤسسات الصهيونية ذاتها يطالبون بالخبز والعمل، وبرغم الشكوك التى حامت حول تدبير الدوائر الصهيونية ذاتها لهذه الأزمة، لاستغلالها كوسيلة ضغط على الحكومة البريطانية للحصول منها على مزيد من الأراضى الزراعية. إلا أن الهجرة اليهودية واجهت في الواقع صعوبات جدية، أدت إلى ارتفاع معدل الهجرة المضادة حتى عام ١٩٢٥ أولا بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، وثانيا بسبب الهبات الفلسطينية في أعوام ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٤ بالإضافة لأعمال العنف

والاحتجاجات الفلسطينية المستمرة.

من ناحية أخرى أكدت أزمة ١٩٢٦ الخطر المحدق بالمستوطنات الزراعية، بسبب تفضيل معظم المستوطنين لحياة المدن حيث بلغت نسبة اليهود من سكان المدن ٨٣٪ وبلغ عددهم ١٣٣ ألفاً مقابل ٢٧ ألفاً للريفيين أو ما تشكل نسبته ١٧٪ فقط من عدد اليهود الإجمالى[١٧٢].

وهو الأمر الذى أثار قلقاً صهيونياً شديداً ذلك أن عملية ربط المستوطن بالأرض الزراعية كانت هدفاً استراتيجياً وسياسياً، بالغ الأهمية. صرفت معه المؤسسات معظم ميزانياتها لتحقيقه خاصة فى تأسيس البنية التحتية، لجذب المهاجرين للقطاع الزراعى بهدف تجذيرهم في أرض فلسطين.

وقد تم التنسيق بين **الدوائر الصهيونية وحكومة الانتداب البريطانية لفتح أبواب الهجرة مرة** أخرى وتشجيعها لذا فقد سنت الحكومة **قانون الهجرة لعام ١٩٣٩ ليفتح المزيد من الأبواب لتستوعب كافة أنواع المهاجرين، حتى المعاقين** منهم ليشكلوا مجموعات ضغط قوية على شعب فلسطين العربى ويدفعوه بعيداً عن أرضه. كما أعطى القانون **مزيداً من السلطات للوكالة اليهودية**، وقد حدث ذلك متزامناً مع تصاعد الأزمة الاقتصادية في أوربا، وصعود النازيين للحكم، واضطهاد اليهود، الذى **اثبتت الوثائق أنه تم بالتعاون معهم، بهدف دفع موجات أكبر من المهاجرين اليهود الألمان خاصة وأنهم لم يشكلوا أى نسبة تذكر في موجات الهجرة السابقة إلى فلسطين قبل الاضطهاد النازى. كما أنه ليس صدفة أن تزامن هذا مع فرض قيود مشددة اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية على دخول اليهود**

(١٧٢) المراجع السابقة وايضا:
- وثيقة صهيونية، الراية القطرية، ص٦.
- سمبسون، سابق ص١٦٩.

إليها تضامناً مع الصهيونية لتنفيذ مخططهم، و[قد كانت أكبر أعداد من المهاجرين اليهود تتجه إليها طيلة الفترات السابقة]. هذا من ناحية، وبدعوى الأزمة الاقتصادية من ناحية أخرى.

ولهذه الأسباب مجتمعة ارتفعت أعداد مهاجرى الموجة الخامسة فيما بين ١٩٣٢ - ١٩٣٨ إلى ٢١٧ ألف مهاجر، وهى أكبر موجة هجرة يهودية إلى فلسطين.

ونجم عن هذه الهجرة ضغوطاً هائلة، على كافة مرافق الحياة في فلسطين، ديموغرافياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً تضافرت فيها كل هذه العوامل لتفجر ثورة عام ١٩٣٦ التى تأججت في أربعة أركان فلسطين.

وجرياً علي العادة البريطانية المتبعة بعد كل هبة أو ثورة في فلسطين، استقدمت (اللجنة الملكية) لعام ١٩٣٧، لتدرس أوضاع البلاد، وتطرح الحلول المناسبة. والتى لخصتها اللجنة بضرورة تقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية يكون لها حق الاشراف التام على الهجرة[١٧٣].

ولما لم تحظى حلول اللجنة برضى العرب؛ فقد اندلعت الثورة مرة أخرى في انحاء فلسطين، مطالبة بوقف الهجرة وعدم انتقال الأراضى.

كان عدد المهاجرين الذين دخلوا فلسطين في الواقع أكبر بكثير من تلك الأرقام المعلنة والتى تدل على المهاجرين علناً. ذلك أن هناك أعداداً ضخمة من المهاجرين كانت تدخل

---

(١٧٣) المراجع السابقة ذاتها، وايضا:
- خلة، فلسطين والانتداب، سابق ص ص٥٠٩-٥١١
- تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ ص٣٨٢
- المقطم في ١٣/١٠/١٩٢٠ و١٦/٢/١٩٢٢ و٩/١١/١٩٣٠ و١٣/٥/١٩٣١ و٢٧/٣/١٩٣٧
- فلسطين، العدد ٧٨٧ - ٣٠ في ٢٣/٦/١٩٢٥، ص٥

سراً، عبر عدة أساليب كانت تساندهم فيها الوكالة اليهودية، ومؤسسة الهستدروت، وعصابات الهاجاناة، والكيبوتزات، في نفس الوقت الذى كانت حكومة الانتداب تغمض فيه عينيها عن هذه الهجرة غير الرسمية. برغم توصيات اللجان المتعاقبة بضرورة الحد من الهجرة(١٧٤).

وقدر عدد المهاجرين سراً ما بين ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بـ ٤٠٠ر٢٢ مهاجر، دخل معظمهم تحت جنح الظلام وبحماية قوات الشرطة البريطانية، التى كانت على تعاون تام مع قوات الهاجاناة(١٧٥).

وهكذا تعتبر حكومة فلسطين ضالعة في تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، سواء من خلال القوانين التى استنتها لهذا الهدف منذ عام ١٩٢٠، أو في غض الطرف أو في المشاركة في حماية المتسللين اليهود إلى البلاد، لدرجة أثارت تعليقات الصحف البريطانية عن مدى إذعان السلطات التام في فلسطين لليهود. ومما يؤكد دورها الضالع في هذا الأمر، البيان الذى ألقاه وزير مستعمراتها في مجلس العموم عام ١٩٣٧ والذى يقول فيه «لست أعتقد أن في وسع أى منصف أن يدعى أن بريطانيا العظمى لم تقم خلال السنوات العشرين بما تقتضيه التزاماتها من تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين». وقد نسى هذا الوزير أن يذكر التزامات بريطانيا الأخرى تجاه العرب وفق نصوص صك الانتداب ذاته.

استمر سيل المهاجرين اليهود إلى فلسطين، بل أن الفترة اللاحقة، ومنذ ١٩٣٩، شهدت نشاطا صهيونياً محموماً خاصة بعد صدور الكتاب الأبيض. إذ نشطت المنظمات الصهيونية المتخصصة بخدمة وتسهيل الهجرة، حتى بلغ مجموع المهاجرين

---

(١٧٤) المراجع السابقة ذاتها.
(١٧٥) ذات المراجع.

سراً ما بين ١٩٣٩ وحتى ١٥ مايو ١٩٤٨ نحو ٢٠٫٤٥٤ يهودى[١٧٦]. وأصبح مجموع عدد اليهود المتواجدين في فلسطين لنفس العام ٦٥٠ ألف يهودى. مقارنة بـ ٥٦ ألف يهودى لعام ١٩١٨ بمعنى تضاعف الرقم نحو أحد عشر مرة ونصف تقريبا أو نسبة زيادة سنوية ١١٦٪. ارتبط أستيطان اليهود لفلسطين بثنائية العلاقة الجدلية؛ قطعة أرض لبعض المستوطنين ثم مزيد من القطع لمزيد من المهاجرين ومزيد من المهاجرين للاستيلاء على مزيد من الأرض وهكذا دواليك منذ بدأ الاستيطان أى منذ أكثر من قرن ونصف من الزمان وحتى يومنا الحاضر إنه نهم أبدى لا يتوقف.

ولن يكون واضحاً كيف تم للصهيونيين ما أرادوا دون أن نسلط أضواء كاشفة على المؤسسات ودورها الهام في تنفيذ المهام الصعبة والتى يعود لها الفضل الأكبر في ارساء دعائم الاستيطان الزراعى اليهودى على أرض فلسطين.

المؤسسات اليهودية والصهيونية التي لعبت دوراً هاماً فى الاستيطان الزراعي فى فلسطين

تعتبر (الجمعية اليهودية للاستعمار) المعروفة اختصاراً باسم (البيكا) (BICA)، واحدة من أقدم المؤسسات التى كان لها دورٌ هامٌ في إرساء جذور الاستيطان الزراعى الأولى. لقد أنشأ هذه الجمعية، رجل المال والاعمال اليهودى البريطانى، البارون ادموند دى روتشيلد عام ١٨٨٣، وكانت ترمى سياسة هذه الجمعية إلى خلق طبقة من «الفلاحين اليهود» قادرة على الارتباط بالأرض عن طريق تمليكها الأراضى الزراعية بالمجان، أو بأسعار رمزية للغاية، لتكون بمثابة حافز فردى يبعث على البذل والعطاء، ويعطى مزيداً من الارتباط بالأرض. وقدم البارون منحاً سخية من الأموال لهذه الجمعية حتى بلغ

(١٧٦) المراجع السابقة ذاتها.

مجموع ما صرفته هذه الموسسة منذ إنشائها وحتى عام ١٩٤٥ نحو ١٥ مليون جنية فلسطينى وهو رقم ضخم بتقديرات تلك الفترة(١٧٧).

وعملت هذه الجمعية على إنشاء شركات رهن عقارى، وجمعيات تسويق انتاج زراعى، بهدف تخفيف الأعباء عن المزارعين اليهود، وتحسين مستواهم، كما اضطلعت بالعديد من المشروعات الهامة المتعددة صناعياً وزراعياً، فقامت بتجفيف المستنقعات، وتحسين أساليب الزراعة وإقامة مشاريع الرى وغير ذلك.

وعملت هذه المؤسسة في فترة لاحقة لتأسيسها على الاحتفاظ بحقوق الملكية للأراضى التابعة لها، باعتبار أن الملكية العامة للأراضى هى حق «للأمة اليهودية» ولا يجوز انتقالها إلا ليهود.

وقد تمكنت البيكا من زيادة استحوازها على الأراضى، من ٢٥ ألف دونم عام ١٨٨٢ إلى نحو ٥٢٠ ألف دونم عام ١٩٣٠ أى نحو عشرين ضعفاً خلال ٥٢ سنة، وإن سعت المؤسسة فيما بعد إلى منح أراضيها إلى المستوطنات التعاونية، والأفراد اليهود مما خفض حجم حيازتها الشخصية إلى نحو ٢٦٩ ألف دونم عام ١٩٣٥.

(الصندوق القومى اليهودى) (الكيرن كايمت) (Jewish National Fund)

تأسس هذا الصندوق عام ١٩٠١. وحددت مهمته آنذاك باستملاك الأرض في سوريا وفلسطين. إلا أنه وحتى عام ١٩٠٥ لم يتمكن من الحصول سوى على ١٨٤ دونم، مما أثار انتقادات حول جدوى إنشائه.

ولهذا فقد سعى الصندوق لزيادة رقعة حيازته بأى وسيلة فلجأ إلى (البنك البريطانى) ليقوم باستملاك (مصادرة) أراضى فلاحى عرب فلسطين التى عجزوا عن سداد ديونها

(١٧٧) حول البيكا انظر:

Granott, Ibid., P.P. 259-260, 274-275
A Survey of Palestine, 1946, Ibid, vol.I P. 375.

للبنك مما مكنه من حيازة نحو ٥١ ألف دونم خلال عام واحد هو عام ١٩٠٦ وتلا ذلك حيازات أخرى بنفس الأسلوب عن طريق هذا البنك. فحصل عام ١٩٠٨ على ٥٠٠ر٦ دونم قرب بحيرة طبريا. كما تمكن البنك ذاته من شراء مساحة قدرها ٥٠٠ر٩ دونم من أسرة سرسق اللبنانية، انتقل منها ٥ر٣ آلاف دونم تقريباً في تلك الفترة أما الباقى فلم يتم انتقاله لليهود إلا زمن الانتداب البريطانى.

وبرغم كل هذا فلم يكن في حوزة الصندوق أكثر من ٦٣٣ر١٦ دونم حتى عام ١٩١٩. وما كان الصندوق ليحصل عليها لولا الدور المشبوه الذى لعبه السمسار اليهودى (يوشع خانكين) مع الفلاحين العرب. وكانت الحكومة العثمانية قد طردت هذا السمسار من فلسطين للدور المشبوه الذى كان يقوم به في انتهاك القوانين العثمانية القاضية بحظر امتلاك اليهود للأراضي في فلسطين. ولم يرجع هذا السمسار إلى فلسطين إلا بعد هزيمة العثمانيين، واحتلال بريطانيا لفلسطين.

وقد تمكن الصندوق من زيادة مساحة أراضيه أيام الحكم البريطانى سواء بما استأجره من الحكومة البريطانية، أو شراء بعضها من (آل سرسق)، أو بالحصول على أراضى عرب فلسطين المرهونة من البنوك التى كانت تطرحها في المزاد لتسديد ديون الفلاحين، وبأساليب ملتوية ومشبوهة، كما تمكن الصندوق من وضع يده بالقوة ودون أى وجه حق، على العديد من أراضى عرب فلسطين يؤكد ذلك ارتفاع أعداد شكاوى المواطنين ضد تعديات الصندوق على أراضيهم، كما تؤكد المصادر، أن الصندوق تمكن من إضافة (٢٧٥) ألف دونم بشكل غير قانونى من عام ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٧، الأمر الذى جعل مساحة الأراضى التى بحوزته تصل إلى ٢٤١ر٩٢٨

دونم[١٧٨]. في حين تذكر بعض المصادر أن حيازات الصندوق بلغت حتى مايو عام ١٩٤٨ ما مقداره (٩٣٦) ألف دونم إلا أنها بلغت مع نهاية نفس العام (١٠٢٢ر٦٥٧ر١) دونماً في أفضل وأخصب مناطق فلسطين. من خلال النهب المنظم لأراضي عرب فلسطين أثناء حرب ١٩٤٨ والتى كان للهاجاناة دور ضالع فيه من خلال تطبيق قانون «مصادرة الأرض ساعة الطوارئ»، وغير ذلك من الأساليب الأخرى على نحو ما ذكرنا في الفصل السابق.

أما ما استطاع اليهود تسجيله من أراض فبلغ حتى عام ١٩٤٦ (٢٠٢ر٩٧٤) دونماً منها ٢٩١ر٨٤٦[١٧٩] دونماً باسم الصندوق القومي اليهودي. وقد لعب هذا الصندوق ، دوراً هاماً في تغيير نمط الاقتصاد الزراعي، وتطويره من خلال ارساء مفاهيم جديدة، في حجم الحيازة المؤجرة للفرد، وتنظيم العلاقة بين الصندوق والمستاجر، حيث جعل الأرض وقفاً أبدياً لليهود جميعاً كما أرئ قيماً ومفاهيم عنصرية بالغة التطرف. نصت عقود التأجير عليها، تمنع من استخدام العمالة العربية وتسترد الأرض من حائزها في حالة خرق هذا الشرط. كما نصت بنود العقد على ضرورة إبقاء الأرض وحدة كاملة دونما أى تقسيم؛ مع استبقاء حق تدخل الصندوق لتحديد مساحة الحد الأدنى لهذه الوحده تبعاً للظروف والمتغيرات خاصة مع اعتماد وسيلة الاستغلال الرأسى للأرض (تقليل المساحة وزيادة الإنتاج).

---

(١٧٨) حول الصندوق القومى اليهودى انظر:

Walter Lehn, the Jewish National Fund association with Uri Davis Kegon Paul international, London and New York 1988, P.P. 192, 199-212.

- ناتان وانستوك، الصهيونية ضد اسرائيل، القسم الثانى، سابق ص٢٢٣.

A Survey of Palestine, Ibid, Vol. I P. 376.

(١٧٩) وهو رقم مستقى من تقارير الصندوق القومى اليهودى انظر:

Walter Lehn, Ibid, P.P. 69-71.and Robert John, Sami Hadawi, The Palestine diary, vol I, 1914-1945, Palestine reserch Center Beirut, 1970, P.334.

- صبرى حريس، تاريخ الصهيونية جـ٢، ١٩١٨-١٩٣٩، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٦٨، ص٦٤.

وتعتبر قرارات الصندوق ملزمة وغير قابلة للنقاش، خاصة وأن الصندوق يمنح اليهود هذه الوحدات شبه مجانية مع تقديم كافة المساعدات اللازمة من إقامة مشاريع رى واستصلاح أراضى إلى حفر آبار، وإنشاء البنية التحتية للمستوطنات، إلى تطوير الإنتاج وتسويقه، وتسهيل كافة احتياجات المستوطنين والاستيطان.

كما كان هناك مؤسسات أخرى مثل: (**شركة تطوير الأراضى الفلسطينية**) "Palestine Land Development Company" التى تأسست عام ١٩٠٨. وتعتبر واحدة من المؤسسات الهامة التى أخذت على عاتقها عملية توسيع رقعة الأراضى الزراعية اليهودية. فكانت تحصل على الأراضى بالوسائل المختلفة لصندوق رأس المال القومى اليهودى، ولشركات أخرى، ومؤسسات يهودية، وتبقى الأرض في حيازتها لفترات قصيرة إلى أن توزع على المؤسسات أو الشركات أو الأفراد اليهود. أى أنها شركة تجارية وسيطة لاقتناء الأراضى وايصالها لليهود (ليس بهدف الربح) كما أنها ليست على نسق المؤسسات الكبيرة، مثل مؤسستى البيكا، والصندوق القومى اليهودى.

وقد سهل المسؤولون البريطانيون لهذه الشركة، الحصول على مساحات واسعة من أراضى فلسطين حيث تمكنت منذ نشأتها وحتى عام ١٩٣٥ من حيازة ٥١٢ر٩٧٩ دونماً غير امتياز الحولة الذى أطلق يدها عام ١٩٣٤ بمساحة قدرها (١٦٥) ألف دونم من مجموع سهل الحولة المقدر بـ (٣٣١ر٤٩٦) دونماً كان يسرى عليها اطلاق اليد في حالة إمكانية ذلك. هذا غير المساحة التى حصلت عليها في قضاء بئر السبع، والتى تبلغ (٣٥١ر٢٥) دونماً[١٨٠]. وهى على نحو ما ذكرنا كانت تنقل هذه المساحات تباعاً للمؤسسات اليهودية المختلفة.

---

(١٨٠) الدباغ بلادنا فلسطين جـ١، ق١، ص٢٣ وأيضا: أبو رجيلى، الزراعة اليهودية، السابق، ص١٧ وايضا:
Granott, Ibid, P.P. 276-278.

(الصندوق الفلسطيني التأسيسى) (الكيرن هايسود) "Palestine Foundation Fund" أنشئ عام ١٩٢٠، عقب انتهاء مؤتمر لندن الصهيونى. واكتمل بتأسيسه، بناء الجهاز المالى الصهيونى، للمساهمة في كل ما يتعلق بأمر إنشاء «الوطن القومى اليهودى»، وشراء الأراضى، يقوم على جمع الهبات، أو توجيه النداءات من أجل اكتتابات مالية، أو منح، أو غير ذلك، وكان الصندوق تابعاً للمنظمة الصهيونية العالمية حتى عام ١٩٢٩، وتحول عنها إلى الوكالة اليهودية في نفس العام.

ويعتبر أداتها الأولى في توفير وسائل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتثبيت دعائم الاستيطان اليهودى وتوفير الرعاية للمستوطنين. كما يعتبر الكيرن هايسود متمما للكارن كايمت ففى حين يحوز هذا الأرض يقوم الكيرن هايسود بتأمين تمويلها، عن طريق عقد قروض طويلة الأجل بهدف تأسيس وتطوير المستوطنات الزراعية عليها. كما تستخدم هذه القروض في تأسيس مبانى المزارع وتجهيزاتها، وشراء الحيوانات، وآليات الزراعة ومعداتها، وتمويل المستوطنين، في مراحل التأسيس الأولى للمستوطنات ولفترة تمتد ما بين سنة لثلاث سنوات، إلى أن تصل المزارع إلى مرحلة الإنتاج. وقد قامت هذه المؤسسة، بصرف مبالغ ضخمة على مشاريع الاستيطان[١٨١]، التى كان أمر تسديد المستوطنين لديونها معتبراً في حكم المستحيل، إذ أن عملية تسديد فوائد الديون كانت تعتبر أمراً لا قبل للمستوطنين به فما بالنا بالديون ذاتها. كما أن هذا المبلغ الضئيل كان يعتبر بمثابة

(١٨١) حول هذا الصندوق انظر:
- - خليل أبو رجيلى، الزراعة اليهودية في فلسطين، سابق ص٢٨
- نجيب صدقة، قضية فلسطين، دار الكتاب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٤٦، ص٣١٠.
Granott, loc cit., P. 276. and A Survey of Palestine Ibid, 377.
- رفعت، نمو وتطور الاستيطان الصهيونى، الاستعمار الاستيطانى الصهيونى في فلسطين، سابق، ص٢٨٢.

ايجار للمزرعة. وكان الكارن هايسود يقدم سلفياته للمستوطنين على شرط الإقامة في الأرض الزراعية والقيام بنفسه أو بمساعدة اسرته بالأعمال الزراعية وعدم استخدام عمال غير يهود إذا اقتضت الحاجة ذلك.

وهكذا يتضح لنا مدى إسهام المؤسسات الصهيونية في بناء مقومات البناء التحتى اللازم للدولة المرتقبة في عملية تكامل مع تقديم الخدمات في كافة المجالات المتعددة مع تركيز شديد على ترسيخ الاستيطان الزراعى وتعميق الصلة بين المستوطن والأرض باعتبار أنها جذور أساسية لإنشاء كيان مستقل مع ترسيخ الأفكار الخاصة بالتفوق العنصرى اليهودى وتطبيق نظرية العمل العبرى. ووقف الأراضى لتكون ملكاً لليهود فقط.

وبخلاف المؤسسات سابقة الذكر وجدت هناك مؤسسات أخرى كان لها دور هام للغاية في دعم الاستيطان وتكوين البنية التحتية للدولة المرتقبة مثل: (الاتحاد العام للعمال اليهود فى فلسطين) (الهستدروت) (General Federation of Jewish Labour- Histadruth) تأسس الاتحاد في أول ديسمبر ١٩٢٠ من العمال اليهود، العاملين في المزارع الجماعية والتعاونية، فلم يكن نقابة بالمعنى المحدد للكلمة، ذلك لأن مهمتة الرئيسية كانت خلق عمل يهودى، والتشجيع عليه، ومحاولة السيطرة والاشراف على كل مقدرات اليهود الاقتصادية والسياسية، والعسكرية، والتعاونية. ويعتبر الهستدروت أحد أهم أدوات خلق الاستيطان، وتنشيط الهجرة، واختيار المهاجرين من الشباب وتدريبهم على أعمال الزراعة والصناعة في أماكن تواجدهم بالخارج، وبث الأهداف الصهيونية بين الشبيبة، الذين يصبحون أعضاء في الهستدروت بمجرد وصولهم إلى فلسطين، ويقوم الاتحاد بايجاد فرص العمل لهؤلاء[١٨٢].

---

(١٨٢) حول الهستدروت انظر:

- فؤاد مرسى، الاقتصادى، السياسى الاسرائيلى، دار المستقبل العربى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ص٩٢-٩٦.

Muenzner G. Jewish Labour Economy in Palestine, London, Victor Collancy Ltd. 1946. P.P. 22-23, 48.

وامتد نشاط الهستدروت إلى كافة المجالات الاقتصادية، وأصبح يشكل العمود الفقرى للصهيونية، وشكل سنداً قوياً للإنتاج الزراعى والصناعى اليهودى، من خلال جمعياته التعاونية في شتى المجالات. وهو في هذا يسعى نحو تحقيق «الوطن القومى لليهود»، عن طريق وضع الأسس اللازمة لاقتصادٍ متين، ومزدهر، قادر على امتصاص أكبر عدد من المهاجرين، لخلق مجتمع يستطيع أن يحقق لليهود القادمين من كل بقاع الأرض بخلفيات اجتماعية متباينة وثقافات متعددة، قدراً كبيراً من التكيف والتواءم تمهيدا لتحويلهم إلى أعضاء في هيكل قومى واحد. قوى ومتماسك ذو فاعلية اقتصادية وسياسية أكيدة. ولكن إلى أى مدى كان نجاحه سؤال يجيب عليه المتخصصون.

وقد انضم للهستدروت جميع نقابات الحرف، وجميع أنواع جمعيات العمال التعاونية، التى تعنى باستيطان الأراضى الزراعية وأعمال الصناعة والتجارة والمقاولات، وتسليف الأموال، كما امتد الهستدروت ليشمل جميع مشاريع الاستيطان الزراعى الممتدة على مدى خمسة وعشرين عاماً، التى قامت بها الجمعية اليهودية للاستعمار «البيكا»، وهى ٤٦ مستوطنه، باتت تنفذ سياسة الاستيطان.

كما تولى الهستدروت، بناء العمال وابنائهم سياسياً، وتعليمهم، ومن أجل ذلك أنشأ شبكة من المدارس والمكتبات، وغرف المطالعة، في مراكز العمال. وأصدر جريدة يومية، ومجلة زراعية، والعديد من الكتب والنشرات، وقدم للمهاجرين كافة أنواع الخدمات والرعاية الطبية، والصحية.

وأنشأت المؤسسة محاكم خاصة بها، لفض النزاعات الناشئة بين أعضائها منها محاكم أولية، وثانوية، ومحكمة عليا للاستئناف. ومنعت أعضاءها من اللجوء إلى محاكم الأراضى في فلسطين. حتى غدت وكأنها دولة داخل دولة حتى

كان يطلق عليها اليهود اسم «مشروع دولة» أو «دولة على الطريق» "State on the way".

من كل ما تقدم يتضح لنا الدور الخطير الذي لعبته مؤسسة الهستدروت مما كان له كبير الأثر على المتغيرات السياسية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية وتغيير اشكال الحيازة والملكية وغير ذلك.

وفيما عدا المؤسسات الرئيسية المذكورة التي أصبحت بمثابة صفحة كل هذه ثمة وكالات وشركات خصوصية لعبت دوراً أصغر من سابقتها ولكن كان له تأثيراته الايجابية في بناء «الدولة اليهودية» نذكر منها:

- (الكومونولث الاميركية الصهيونية) وهي تقوم باقتناء الأراضي وبيعها لليهود[183].

- (وكالة بني بنيامين) التي ألفها بعض شباب اليهود خارج فلسطين، وكان لها أعضاء يقيمون في فلسطين وخارجها، وهي تقترض الأموال لتقتني بها الأراضي الزراعية في فلسطين، لتقوم بغرسها بالحمضيات، وتبيعها للمهاجرين بسعر التكلفة[184].

- (شركة المغارس الفلسطينية) أنشئت في مستوطنة (نتز موند)، وهي أيضاً تقوم بالحصول على الأراضي وغرسها بالبرتقال وبيعها جاهزة بعد طرح الثمار، وتختلف عن سابقتها، إذ أنها شركة تجارية محضة تقوم بأعمالها بهدف الربح ولكن بين اليهود فقط دون سواهم[185].

- (جمعية المكابيين) ويرأسها (نورمان بنتويتش) مدير دائرة الأراضي، وعملت

---

(183) [illegible] Committee, 18, Jan. 1928, P. 62

(184) سمسون، سابق ص٥٧

(185) ذاته وأيضاً [illegible]

الجمعية على إنشاء المستوطنات التى كان أولها قرب الرملة وتدعى (جرز) عام ١٩٢٣ افتتحها المندوب السامى (هربرت صموئيل) وحاكم القدس (رونالدستورز)[١٨٦].

- (شركة بزرا عيليا): وتقوم بتأسيس المستوطنات وبيعها لليهود.

ذلك كان هو الدور الهام الذى لعبته هذه المؤسسات في تكامل وترابط وثيق في عملية بناء الدعائم الأساسية التى قام عليها «الكيان الصهيونى». كما أن الرساميل الصهيونية قد لعبت دوراً بالغ الأهمية في إتاحة الفرصة للمؤسسات المذكورة بالقيام بدورها التى لولاها ما كان لهذا الكيان من قائمة[١٨٧].

كما نشطت شركات اقتناء وحيازة الأراضى بكافة الطرق ففى عام ١٩٤٠ نشرت الجريدة الرسمية خبر تسجيل ٤٣ شركة لهذا الغرض معظمها في تل أبيب وبرساميل تبدأ من ٤٢ ألف جنية، وتقوم بأعمال ضخمة في هذا المجال. وفي عام ١٩٤٣ نشرت الجريدة الرسمية أسماء العديد من الشركات الخصوصية بمقتضى قانون الشركات، وكانت رؤوس الأموال تبدأ من ١٠٠٠ جنية مقسمة على ١٠٠٠ سهم. وقد حظيت هذه الشركات بامتيازات متعددة على نحو ما أوضحنا في الفصل الأول من هذه الدراسة. وبلغ مجموع الشركات المسجلة في فلسطين حتى عام ١٩٤٥ (٥٢٣) شركة منها (٣٧٧) شركة يهودية. و(١١٤) شركة أجنبية. و(٣٢) شركة عربية. شغلت شركات الأراضى من الـ ٥٢٣ شركة (٦٥) شركة. منها ٦٢ لليهود واثنتان للعرب وواحدة للأجانب، في حين كان هناك ٧ شركات زراعية خمسة منها لليهود وواحدة عربية وأخرى أجنبية. كما كان هناك ٣ شركات للمياه وباقى الشركات كانت معظمها لليهود وتغطى قطاعات مختلفة كالتجارة والسكك الحديدية

---

(١٨٦) ذاته.

(١٨٧) فلسطين العدد ٨٧٣ - ١٩.

والسينما والمطاعم والسمسرة وغير ذلك[(١٨٨)].

وقد حظيت الشركات اليهودية بدعم بريطانى كبير حيث كانت تحصل على القروض من البنوك البريطانية.

كما كانت شخصيات يهودية تدير الشركات البريطانية لتوظفها لحسابها[(١٨٩)].

- (**رؤوس الأموال الصهيونية**): شكلت الرساميل حجر الأساس في تمكين الصهيونية من تحقيق حلمها. وقد وردت هذه الرساميل إما عن طريق الهبات والتبرعات، أو عن طريق الاستثمارات.

وقد قام ائمة الصهيونيين أمثال (وايزمان) و (الفرد موند) و (اسرائيل كوهين)، وغيرهم بحمّلات اعلامية مكثفة في انحاء أوربا وامريكا تمكنوا خلالها من جمع أموال ضخمة بهدف إقامة «الوطن الحلم».

أما ما كان عن طريق الاستثمارات المالية فقد قام بها الاثرياء اليهود في فلسطين، خاصة بعد أن استطاعت حكومة الانتداب عبر قانون الشركات أن تفتح أبواب فلسطين على مصراعيها، لعمليات النهب الرأسمالى المنظم. فقد وصل عدد البنوك التى تعمل في فلسطين ١٠٦ بنكاً حتى عام ١٩٣٥ منها ثلاثة وتسعون بنكاً يهودياً مسجلاً بموجب قانون الشركات، وكانت معظم هذه الاستثمارات توجه نحو القطاع الزراعى، وزيادة رقعة الأراضى الزراعية، وهذه البنوك بعضها تجارى، أو بنوك رهن عقارى، أو بنوكاً عقارية، أو جمعيات تعاونية للتسليف وأكبر هذه البنوك وأهمها (الانجليزى الفلسطينى) (أنجلو بالستيان) (Anglo Palestine Company) والذى عرف فيما بعد باسم

---

(١٨٨) الرابطة العربية، السنة الرابعة، المجلد السابع عشر الجزء ١٨١، القاهرة في ١٩٤٠/٢/١٤ ص٢ وانظر أيضا: الوقائع الفلسطينية العدد ١٢٦٧ في ١٩٤٣/٥/٢٠ ص٥٢٩ والعدد ١٢٧١ في ١٩٤٣/٦/١٠ ص ص٥٩٨ - ٦٠٠. أنظر أسماء الشركات المنشورة في هذين العددين.وأنظر أيضا عارف العارف المفصل فى تاريخ القدس جـ١ ص ص٤٧٤ - ٥٧٥.

(١٨٩) وانستوك الصهيونية ضد اسرائيل ص ٢٣١.

(Leumi-Ie-Israel) وكان له دور بالغ الأهمية في التنمية الزراعية.

كما قام بنك **(كريدى لوينه)** بدور هام في نفس المجال بالإضافة لمصارف ومؤسسات مالية مثل (مصارف العمال) و (الفلاحين) أسستها كل من الوكالة اليهودية والهستدروت ساهمت في توسيع الرقعة الزراعية وتحسين أنتاجها. واستصلاح الأراضى، ومشاريع الرى، ونشر الميكنة الحديثة اللازمة للزراعة وغير ذلك[١٩٠].

وهكذا نجحت **الصهيونية في انجاز ثلاثة محاور أساسية شكلت الدعامات الحقيقية لإنشاء «دولة يهودية» وهى: الحصول على أراضى، واستقدام القوة البشرية عن طريق المهاجرين، ثم إقامة البنية التحتية**، التى دعمتها الرساميل اليهودية. والحصول على **اعتراف دولى، يعطى شرعية** لقيام هذا الكيان غير الشرعى.

بعد أن تتبعنا بالدراسة «الوطن القومى اليهودى» منذ كان مجرد فكرة وأطروحات نظرية إلى أن اتخذ مساراً عملياً ونهجاً مدروساً أرسى **فكرة المؤسسات التى قامت بدور بالغ الأهمية في ترجمة الحلم إلى حقيقة.**

نرى أن نتتبع بالدراسة **الركيزة الأساسية التى تبنتها الصهيونية لإقامة كيانها عليها ونعنى به الاستيطان الزراعى هذه الفكرة الجهنمية لإرساء كيان ذى جذور قوية** فلا شئ يربط الإنسان بالأرض كالزراعة، وسنحاول أن نجيب على التساؤل المستمر كيف ومتى تمكنت الامبريالية الصهيونية من استلاب جزء من أرض فلسطين لإقامة كيان لها عليه. ثم نلقى بأضواء كاشفة متتبعين خطاها منذ البداية.

---

(١٩٠) حول هذه المؤسسات انظر:

جورج حكيم ومحمد يونس الحسينى، النظام النقدى والصرافى، النظام الاقتصادى، حمادة سابق، ص ٦٣٨-٦٧٠

- رفعت، نمو وتطور الاستيطان، الاستعمار الاستيطانى، سابق ص ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

- G. Muenzencr Jewish Labour, Ibid, P. 28.

- اوبرين لى، المنظمات اليهودية الامركية ونشاطاتها في دعم اسرائيل ترجمة مجموعة من الاساتذة باشراف محمود زايد، نيقوسيا ١٩٨٦ ص ص ١٥٧ - ١٥٨.

الاستيطان اليهودي فى فلسطين:

ترجع بداياته الأولى لعام ١٨٣١ حين حاول حاييم موسى مونتفيورى أن يستأجر أرض مساحتها ٥٠ فداناً أو ما يعادل ٢٠٫٠٠٠ دونم من خلال طلب تقدم به إلى ابر باشا الذى كان قد احتل فلسطين وبلاد الشام عبر توسعات محمد على حاكم مصر، إ محمد على ذاته أرسل رداً بالرفض لمتسلم القدس مبرراً رفضه بمعارضة أهل اا بسكن اليهود فيها، ثم جاهد مونتفيورى فيما بعد ليحصل على هذه الموافقة من الس العثمانى، وحصل على قطعة أرض قريبة من القدس، أقيم فيما بعد عليها حياً عرف با وقد زار فلسطين عدة مرات ونادى بتشجيع الاستيطان اليهودى فيها ونشر الن الزراعى بين بنى قومه، ودعا اليهود إلى الهجرة اليها باعتبار أن فلسطين بلداً زراعياً العطاء[191].

وقد كان هذا طرحاً جديداً على الثقافة اليهودية القائمة على فكرة احتقار العمل الي

ثم أنه كان أول من اقتنى أرضاً زراعية في فلسطين وهى عبارة عن بستان للبر مساحتة ٢٫٦٠٠ دونم، انشئت عليه أول مدرسة زراعية يهودية عام ١٨٧٠، اطلق عليه «مكفة اسرائيل»[192] بمعنى «أمل اسرائيل».

ثم بعد موجة الاضطهاد التى تعرض لها اليهود في روسيا بسبب القلاقل

(١٩١) ابراهيم الجندى، الأرض والفلاح، آفاق عربية، ص ٣٢ نقلاً عن موسى حبيب، الوطن اليهودى وعلاقته بالأرض ا دار دحلة، القاهرة ١٩٤٧.

(١٩٢) الدباغ، الاستيطان اليهودى فى ريف فلسطين في العهدين العثمانى والبريطانى، سابق، ص ص ٣٠-٣١.
كانت تعتبر هذه المدرسة من أكبر وأهم المدارس الزراعية فقد كانت تقوم بتدريس وتدريب المستوطنين على الزراعة كما كا: بدراسات هامة لأنواع التربة فى فلسطين. ويتلقى الطلبة علومهم باللغة العبرية لترسيخ الفكر القومى لمدة ثلاث سنوات، تُجرى فى المدرسة التجارب الزراعية على نطاق واسع لامتلاك المدرسة لمختبر زراعى حديث يقوم بدراسة أنواع التربة ومـ واستصلاحها وكذا أنواع الأسمدة المختلفة، كما تهتم بتربية الطيور الداجنة وخلايا النحل.. انظر:
- الاقتصاديات العربية، العدد ١٦ في ١٩٣٥/٨/١٥ ص٣١ وأيضا:
- خليل أبو رجيلى، الزراعة اليهودية، السابق، ص ٩
- برون، الزراعة، النظام الاقتصادى، حمادة، سابق، ص ص ٢٣٩ - ٢٥١.

أثاروها، تزايد عدد المهاجرين إلى فلسطين منذ ١٨٨٢ وحتى ١٩٠٣، وأخذ هؤلاء يستقرون في ريف فلسطين، حيث أنشأوا أول مستوطنة زراعية يهودية أقيمت فوق حقول قرية (ملبس) الفلسطينية قرب (يافا)، ودعيت باسم (بتاح تكفا) بمعنى «باب الرجاء». قاد فلاحوها العرب أو ل تمرد فلاحى ضد اليهود بسبب اقتلاعهم من أراضيهم.

هذا إضافة لما قدمه نائب القنصل البريطانى جيمس فن وزوجته عام ١٨٣٩ اللذان كانا يقدمان دعماً هائلاً لتجميع اليهود المهاجرين فرادى إلى فلسطين وتوفير فرص عمل لهم في مزارعه في القدس وضواحيها.

ومن هنا كانت بداية الاستيطان الزراعى اليهودى والذى سبقته أعمال مسح منظمة، قامت بها بعثة فنية بريطانية، أشرنا إليها سابقا - في عام ١٨٧١، قامت بعمليات مسح شاملة غطت خلالها مساحة قدرها ٥٠٠ر١٢ مليون دونم من «دان» في أقصى الشمال حتى «بئر السبع» في أقصى الجنوب، وهى المنطقة التى كان اليهود يتطلعون للسيطرة عليها، لإقامة دولتهم وقد درست البعثة مصادر المياه المختلفة - من ينابيع وآبار وصهاريج - الموزعة في كافة أنحاء فلسطين، كما درست التربة ودرجات خصوبتها، وأحراجها، وأشجارها، ومعاصرها، وكهوفها، وآثارها وحتى قبورها. وقد قدمت دراستها في ٤٥ محفظة.

وفي عام ١٩٠٧ نشر (آرثر روبين)[١٩٣] (١٨٧٦ - ١٩٤٣) كتابا بعنوان (تنظيم البستنة في أرض اسرائيل)، اقترح فيه إقامة مزارع ليهود الطبقة الوسطى من خلال توظيف الأموال لأقتناء الأرض على أقساط لاستثمارها في الزراعة، وعندما تصبح جاهزة يأتى

(١٩٣) زعيم صهيوني، ومنظم لحركة الاستيطان الزراعى في فلسطين، انضم للمنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٠٥، ثم أصبح مديراً لمكتب فلسطين في يافا عام ١٩٠٨. كان مكلفا بالاشراف على دائرة الأراضى في فلسطين حتى عام ١٩٢٥. حيث عين محاضرا في الجامعة العبرية عند افتتاحها لعلم الاجتماع اليهودى. وقد لعب روبين دورا بارزا في تدعيم الاستيطان الزراعى اليهودى في فلسطين خلال إدارته لدائرة الأراضى بها. لأن اختياره للإشراف عليها لم يكن محض صدفة

المستثمرون اليهود لسكناها واستغلالها، وقد أقيمت عدة مستوطنات بهذا الأسلوب[١٩٤].

وفي عام ١٩٠٨ افتتح الهستدروت المكتب الفلسطينى في يافا بإدارة دكتور (روبي
كما أنشئت عام ١٩٠٧ منظمة (هاشومير) (Hachomer) بمعنى الحارس والتى كا
بمثابة نواة القوة العسكرية اليهودية انبثق عنها منظمة تدعى (أڤودا) (Avoda) بمع
العمل فيما بين ١٩٠٩ و١٩١٠ مهمتها استقبال المهاجرين الجدد[١٩٥].

أما **عمليات الاستيطان الزراعي** فقد كان يحكمها العديد من الأمور، ح
روعى في اختيار مواقعها خصوبة الأرض، وقربها من مصادر المياه، ثم موقع
الاستراتيجى الذى يتحكم في المنافذ؛ كالسواحل والموانى أو يحيط بالبحيرات
المرتفعات وغير ذلك. كما روعى كذلك وجودها ضمن التخطيط الجغرافى المرد
لحدود الوطن المزمع إنشاؤه في الفترة المعنية.

وبالامكان تمييز مراحل ثلاث للاستيطان الزراعى اليهودى[١٩٦] سنح
التعرف على ملامحها، وخصائص كل مرحلة منها، لنعرف كيف تم غرس هذا الكيان
جسم فلسطين المنكوبة.

المرحلة الأولى امتدت من ١٨٧٠ – ١٩٠٠

المرحلة الثانية امتدت من ١٩٠٠ – ١٩١٤

والمرحلة الثالثة التى امتدت من ١٩١٤ – ١٩٤٨

المرحلة الأولى من ١٨٧٠ – ١٩٠٠

نلاحظ أن أهم خصائص هذه المرحلة هو عدم تبلور خطط العمل اليهودى المنظم، و

---

(١٩٤) ثمار غوجانسكى، تطور الرأسمالية في فلسطين، سابق ص ٥٩.

(١٩٥) ناتان وانستوك الجزء الأول، سابق ص ١١٨.

(١٩٦) أبو رجيلى، الزراعة اليهودية فى فلسطين، سابق، ص ١٧.

فقد تعثرت تجربة «الرواد» الزراعية، الناجم عن نقص الخبرات الزراعية، والجهل بالأسلوب الزراعى بما يتلاءم وطبيعة التربة والمناخ في فلسطين ولولا دعم البارون (دى روتشيلد) ومساعداته المالية الضخمة لفشلت هذه التجربة فشلاً ذرياً. كما أنه ساهم في إنشاء تسع عشر مستوطنه زراعية غطت مساحة قدرها (١٠٧٫٠٠٠) دونم في أكثر مناطق فلسطين خصوبة وهى السهل الساحلى[١٩٧].

تميزت هذه الفترة بالحيازات الكبيرة نسبياً وكانت تعتمد أسلوب الاستغلال الفردى على نمط المزرعة العربية وكان روتشيلد يسعى إلى تمليك المهاجر قطعة أرض زراعية كحافز فردى لبث روح العمل والتفانى، لتحقيق مستوى اقتصادى مرتفع، ولخلق نوع من العلاقة المتينة الروابط بين المهاجر والأرض.

وكان البارون يطرد الفلاحين العرب من أراضيهم بعد الحصول عليها وكثيراً ما كان المستوطنون يعيدون هؤلاء الفلاحين كعمال مأجورين للعمل في مزارعهم[١٩٨]

وتعتبر مؤسسة البيكا، أقدم المؤسسات الزراعية في تلك الفترة.

المرحلة الثانية من ١٩٠٠ - ١٩١٤

كان لمؤتمر بال الصهيونى عام ١٨٩٧ أبلغ الأثر في بلورة الفكر الصهيونى الذى ميز تلك المرحلة ليضع الأطر الأساسية لتنظيم عملية الاستيطان في فلسطين من خلال مؤسسات اقتصادية ودينية وسياسية تتمحور جميعها حول هدف واحد هو العمل على خلق «الكيان اليهودى» بتدعيم الاستيطان وخاصة الزراعى باعتباره أنجح السبل لغرس المستوطن بالأرض وربطه بها، وبإعتبار أنه الدعامة التى تبنى على هيكلها الدولة.

وقد عملت هذه المؤسسات كل حسب تخصصها، فكان «صندوق الائتمان اليهودى

(١٩٧) عبد الوهاب الكيالى، الكيبوتز، سابق، ص ١٤.
- الدباغ، الاستيطان اليهودى في ريف فلسطين، سابق، ص ٣٣ وأيضا:.Granott, Ibid, p. 372
(١٩٨) أبو رجيلى، السابق، ص ١٧.

للمستعمرات» « Jewish Colonial Trust» ولجنة الاستعمار « Colonial Commision» اللتين أنشئتا عام ١٨٩٨ و«الصندوق القومى اليهودى» « Jewish National Fund» الذى أنشئ عام ١٩٠١. وإسهاما من البارون دى روتشيلد لتدعيم دور المؤسسات، قدم مستوطناته التسع عشرة هدية منه لمؤسسة البيكا التى استمر يساندها ويدعمها مادياً ومعنوياً[١٩٩].

وفي الواقع قامت هذه المؤسسات بالدور الأساسى في عملية تمويل واقتناء الأرض الزراعية، وزرع المستوطنين اليهود عليها. وحملت هجرات اليهود الروس إلى فلسطين العديد من **الأفكار الاشتراكية المتقدمة** في مجال الاستغلال الزراعى للأرض. وفي نفس الوقت وفي **مفارقة تاريخية عجيبة حاملة لواء العنصرية الكريهة**، مطالبة بالاستقلال الاقتصادى اليهودى، ومقاطعة الاقتصاد والعمل العربى وتم انشاء شبكة من المستوطنات فوق المنطقة المراد إقامة الدولة عليها طبقاً للحدود المرسومة لتلك الفترة، وبرزت المستوطنات التعاونية والاشتراكية التى انشئت لتتناسب مع الطرح الصهيونى الجديد[٢٠٠].

وأقيمت أول مستوطنة تعاونية «الموشاف» تدعى (كنريث) في منطقة طبريا ومساحتها ٢ر٦٥٠ دونم. وأقيمت بالقرب منها أيضا أول مستوطنه جماعية «كيبوتز» وتدعى دجانيا أ عام ١٩١٠ ثم تبعتها مستوطنات أخرى[٢٠١].

وللحق فقد كانت هذه المستوطنات نقطة تحول هامة في الفكر الزراعى الصهيونى، ذلك أنها اضطلعت بعدة مهام في آن، وكانت ضرورة بالغة لإقامة أسس الدولة المنوى إنشاؤها.

---

(١٩٩) ذاته.

(٢٠٠) فهمى، الهجرة اليهودية، السابق، ص ٣٢ -٤٣ وأيضا:
فهمى موجات الهجرة الفلسطينية، الاستعمار الاستيطانى، يسين وهلال سابق، ص ص ١٥٤ - ١٥٧.
- أبو رجيلى السابق والصفحة.

(٢٠١) وثيقة صهيونية، الراية القطرية، ص ٦ وايضا:
الكيالى، الكيبوتز، السابق، ص ١٤.

كما عبرت المستوطنات الزراعية اليهودية عن التداخل والتمازج التام مع السياسة الصهيونية، فهى اداة ا لسياسة وطوع بنانها وتبنت أفكارها، فمستوطنات الكيبوتز هى تجسيد لهذا الفكر (حيث تسود الملكية الجماعية للأرض والإنتاج والأدوات) لتسخر ذلك كله في خدمة الهدف السياسى ذلك أن هذه المستوطنات الزراعية أقيمت أصلاً لأهداف دفاعية، لذا فهى تنتشر حول الحدود المرحلية «للوطن القومى» وأراضيها ليست ذات خصوبة كبيرة. وتقوم المؤسسات بتقديم كافة أشكال الدعم لإبقاء هذه المستوطنات في القيام بدروها[٢٠٢].

كما تعبر مستوطنات العمال والمسماه «موشافيم أوفديم»[٢٠٣] عن ربط المستوطن بالأرض خاصة وأن هذه المستوطنات هى في الأصل للعمال الذين يمارسون أعمالاً غير زراعية أساساً. أما الزراعة فتكون في قطعة أرض صغيرة جداً يقوم العامل برعايتها إلى جانب عمله الأساسى.

كما كان لهذه المستوطنات دور أمنى حيث يتم اختيار موقعها تبعا للاعتبارات الأمنية والاستراتيجية لتتمكن من قيامها بمهامها العسكرية، في حين كان هدف «الموشافيم أوليم» المستوطنات الخاصة بصغار الملاك من المهاجرين الجدد، تنفيذ برنامج استيطانى واسع النطاق لاستيعاب المهاجرين الجدد كما هى لتدعيم ركيزة «الدولة» البشرية ويعتبر (الموشاف) وحدة اقتصادية لا يمكن تقسيمها؛ يشترك أفراده جميعا في عملية الإنتاج؛

(٢٠٢) وثيقة صهيونية، الراية القطرية، سابق، ص٦

- ابراهيم العابد، القرى التعاونية في اسرائيل، دراسات فلسطينية رقم ٢٦، مركز الابحاث الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٦٨، ص ص ٦٣-٩٣ وأيضا:

- على الدين هلال، النشاط الاستيطانى والكيبوتز، المجتمع الاسرائيلى، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مركز الاهرام الاستراتيجى، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٢٢.

(٢٠٣) يعتبر هذا النمط الأكثر شيوعا فى النمط التعاونى ويتكون «الموشافيم اوفديم» من جمعيات منظمة لها هدف مشترك تحصر ضمن حدودها مصدر عيشها وعمل أفرادها ويعتمد على النشاط الصناعى، للتفاصيل حول حجم الحيازة انظر: Granott, Ibid., P. 264-268

ويتدرب أعضاؤه على العمل والقتال في آن. ويعتبر أعضاؤه عمالا، يُفصلون في سن المعاش لتعيين عناصر شابه قادرة على العمل والقتال[٢٠٤]

وحتى في «الموشافيم شيتوفيم» وهو مستوطنات الطبقة الوسطى التى تأسست منذ العشرينات. وتميزت نظم الزراعة فيها ببعض الحرية فقد خضعت لتنظيمات سياسية وإن تكن ليست بمثل صرامة سابقيها من المستوطنات الأخرى ذات السياسة العنصرية. وبرغم كل ذلك لم تحرز هذه المستوطنات النجاح المرتجى، لعدة أسباب موضوعية، أولها وأهمها أن الاقتصاد اليهودى لم يكن قادراً بعد على الاكتفاء الذاتى لكونه لا يزال في مراحل نموه الأولى، كما أن أعداد اليهود ذاتهم كانت لاتزال تشكل أقلية ضئيلة بالنسبة للسكان العرب.

المرحلة الثالثة ١٩١٤ - ١٩٤٨

تميزت هذه المرحلة بمساندة قوى الاحتلال البريطانى للصهيونية ثم تلاها فيما بعد الدعم الأمريكى الذى تميز بالسعى الحثيث لتحقيق وإقامة دولة يهودية مستقلة.

ولم تشهد المزارع التعاونية والاشتراكية نمواً يذكر قبل الحرب العالمية الثانية كما لم تتعد نسبة العاملين في المزارع التعاونية والجماعية حتى ذلك التاريخ أكثر من ٥٪ من مجموع اليهود العاملين بالزراعة ولذا تعتبر هذه المرحلة امتداداً لسابقتها[٢٠٥]؛ وإن تكن حملت بذور التغيير الجذرى لنظم استغلال الأرض الناجم عن ازدياد الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية الذى أصبح معه الاستغلال الرأسى للأرض أمراً لا مناص منه ليلبى الإحتياج الضرورى لاستيعاب المهاجرين ويتوافق مع الأيديولوجية الصهيونية الرامية إلى تكوين رصيد بشرى يمكن من خلاله تكوين دولة. وهذا الرصيد البشرى سيحتاج إلى المزيد من الأرض في علاقة جدلية لا تنتهى.

---

(٢٠٤) المراجع السابقة ذاتها.

(٢٠٥) الكيالى، الكيبوتز، السابق، ص ص ٣٩١ - ٤٠.

لقد شكل الاستيطان الزراعى اليهودى في فلسطين حجر الزاوية في إقامة كيان يهودى ودولة مستقبلية وقاعدة إقليمية «لليشوف» (تنظيم سياسى صهيونى للمقيمين في فلسطين يعتبر الدعامة البشرية للدولة المنوى إنشاؤها، اسهمت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية في تدعيم اليشوف منذ أواخر القرن التاسع عشر)[٢٠٦] وقد ساهم في تنامى المستوطنات الزراعية منذ أواخر العهد العثمانى، التغلغل الأنجلو صهيونى في الدولة العثمانية حتى بلغ عدد هذه المستوطنات ٤٤ مستوطنه. ارتفعت بعد الاحتلال البريطانى لفلسطين فوصلت عام ١٩٣٩ إلى ١٨٦ مستوطنه أى بنسبة زيادة قدرها ٣٢٢٪ ثم إلى ٣٠٠ مستوطنة عام ١٩٤٨[٢٠٧].

ولقد وُظِّفت العديد من هذه المستوطنات لتؤدى أدوارها في إقامة وتدعيم بنيان الدولة وفق المراحل المختلفة. وكان يتم اختيار أماكن إنشائها تبعا لهذه المراحل فالعامل الاقتصادى كان يحكم هذه الاختيارات من البداية مع التركيز على خصوبة التربة حتى أن عدد المستوطنات الساحلية شهدت قفزات كبيرة. ففى عام ١٨٨٢ لم تزد عن خمس مستوطنات إلاَّ أنها بلغت ١٠ عام ١٨٩٠ ثم ١٢ عام ١٩٠٠ وتضاعفت عام ١٩١٤ فبلغت ٢٤ وقد ارتبط ارتفاع اعداد المستوطنات في تلك الفترة بإزدياد ضعف الدولة العثمانية وتزايد النفوذ الأنجلو صهيونى في تلك الفترة.

إلا أن القفزات أخذت تتسع بشراسة بعد احتلال فلسطين ففى عام ١٩٢٢ زاد عدد المستوطنات ليصبح ٣٩ مستوطنه قفزت عام ١٩٢٧ إلى ٧٢ مستوطنه وفي عام ١٩٣١ إلى ٨٨ مستوطنه بلغت عام ١٩٣٦ (١٦٣) مستوطنه وفي عام ١٩٣٨ (١٨٦) مستوطنه هذا في

---

(٢٠٦) لم يكن هناك قبل هذه الفترة أى تنظيمات سياسية لليهود المقيمين في فلسطين وكانت أهم أهداف اليشوف، الاستقلال الاقتصادى، والبناء الداخلى ومع بداية الحكم البريطانى لفلسطين كان لزاماً على اليشوف ايجاد شكل سياسى أكثر تطوراً يكون قادراً على حماية الأوضاع الاقتصادية القائمة لليهود. تم انتخاب أول مجلس من اليشوف مما عرف بـ «كينست اسرائيل» (برلمان) Jewish Assembly في ١٩٢٠/١٠/٧ وكان يمثل عشرين حزبا سياسيا ويتكون من ٣١٤ عضوا، وعشرين ألفاً من الناخبين.

(٢٠٧) وثيقة صهيونية، الراية القطرية، سابق، ص ٦-٧.

السهل الساحلى.

أما في سهل مرج بن عامر، وغور الأردن، فقد بنيت أول مستوطنه هناك عام ١٩٠٠ ارتفعت إلى ست مستوطنات عام ١٩١٤ ثم إلى ١٥ مستوطنه عام ١٩٢٢ وإلى ١٧ مستوطنه عام ١٩٢٧ ولم تزد عن ٣٠ مستوطنه حتى عام ١٩٣٩.

أما في منطقة الجليل الأعلى والأسفل فلم يكن حتى عام ١٨٨٢ سوى مستوطنه واحدة أصبحت ثلاث مستوطنات عام ١٨٩٠ و٧ عام ١٩٠٠، وارتفعت إلى ١٢ عام ١٩١٤، وإلى ١٧ عام ١٩٢٢ وإلى ١٥ عام ١٩٢٧ ثم إلى ٢٦ عام ١٩٣٩:

في حين أن المناطق الجبلية لم تحظ باهتمام يذكر ففى عام ١٩٠٠ بنيت مستوطنتان في تلك المناطق نمت إلى ٤ عام ١٩٢٢ وإلى ٦ عام ١٩٢٧ ثم إلى ٩ عام ١٩٣٦ وإلى ١٠ عام ١٩٣٩[(٢٠٨)].

وعلى نحو ما تقدم نرى أن السهل الساحلى شكل أكبر منطقة استقطاب يهودى منذ ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٣٩، إذ شكلت مستوطنات السهل الساحلى نسبة قدرها ٧٤٪ لباقى المستوطنات. تلتها في الأهمية مستوطنات السهول الداخلية في حين لم تشكل مستوطنات المرتفعات سوى ٥ر٣٪. وعندما تعرضت المستوطنات لهجمات الثوار العرب المستميتة أثناء ثورة ١٩٣٦ تغيرت أولويات الأهتمام بالأراضى الخصبة، وأصبح من الضرورى، وضع القيمة الاستراتيجية على قائمة الأوليات، لاعتبارات أمنية.

في حين أن تجربة هبة ١٩٢٠ العربية كانت قد أرست مفاهيم جديدة بعد تدمير مستوطنة تل حىٍّ في عدم ترك مستوطنات منفردة. ومنذ ذلك التاريخ سادت فكرة التمركز

---

(٢٠٨) وثيقة صهيونية السابق، وانظر أيضا:

- جداول رقم ٤ عن عدد المستوطنات وفق نوعيها في - هند البديرى، تطور حيازة الملكية، رسالة ماجستير غير منشورة ص ٤١٥ وأيضا:

ESCO Foundation For Palestine Inc. Ibid, P. P. 686 -687.

والانتشار بإقامة شبكة مستوطنات متقاربة على شكل تجمعات وشريط ممتد بين الشاطئ، والسهل، والجبل، وروعى أمر الارتباط الأمنى للاستيطان، بمشاريع التنمية، في المناطق الحدودية وأخذ في الاعتبار أهمية قرب المستوطنات على طول الخط الحديدى، بين يافا والقدس، وقد بلغ عددها عام ١٩١٨ عدد ١٦ مستوطنه. أما على طول الخط الحديدى للعوجا، فأقيمت أربع مستوطنات، ثم ازداد انتشار المستوطنات حول خطوط المواصلات، من تل أبيب، إلى حيفا، إلى مستوطنة بتاح تكفا، ثم كفارسابا، قليقليه، طولكرم، سبسطيه، جنين، ومنها إلى حيفا، طوال فترة الحكم البريطانى، واطلق على تلك المنطقة، التى كانت على شكل حرف « N الانجليزى» الـ « Ṅ » الاستيطانية. والتى اعتبرت قاعدة إقليمية لليشوف اليهودى[٢٠٩].

ولم تكن تجربة تل حىٍّ وثورة ١٩٣٦ العربية الفلسطينية فقط وراء تبنى سياسات استراتيجية جديدة لليهود. فقد دفع الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ (الذى وضعته لجنة شو التى استقدمتها الحكومة البريطانية إلى فلسطين لدراسة الأسباب المباشرة لهبة ١٩٢٩). والذى لوَّحت الحكومة البريطانية من خلاله لغلاة اليهود بأنه لم يعد بمقدورها تحقيق آمالهم، وإهمال التزاماتها، تجاه العرب سكان البلاد وأصحابها الحقيقيين. كما أعلنت أن على الطرفين تفهم طبيعة التزام حكومة فلسطين المزدوج تجاه العرب واليهود معاً. وهو الأمر الذى دفع بالمنظمة الصهيونية للاسراع في عمليات الاستيطان وإقامة مراكز جديدة بهدف توسيع الحدود الجغرافية «للوطن القومى»، حتى تكون جاهزة في حالة تقسيم فلسطين. لذا فقد تم إنشاء ٧٩ مستوطنة جديدة فيما بين ١٩٣١ - ١٩٣٦ كما أنشئت ٤٩ مستوطنة أخرى ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩[٢١٠]. أى أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى. لم يكن بناء المستوطنات هو الرد الوحيد على السياسة البريطانية بعد جنوح الأخيرة نحو التوفيق

---

(٢٠٩) وثيقة صهيونية، الراية القطرية.

(٢١٠) وثائق خطيرة، تقرير سرى وضعه ديفيد بن جوريون، مجلة المصور العدد ١١٦٢ في ١٩٤٧/١/١٧، ص ص ٩-١٠.

- صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، لجنة القاهرة للتأليف، مطبعة دار التأليف، ١٩٤٦، ص ٥٩.

- أريك سيلفر، بيجن، سيرة حياته، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، ٧٨٧، ص ص ٦٧-٦٨.

منذ خريف ١٩٣٨ وهو جنوح لم ينجم عن رغبة فى الحياد ولكن كنتيجة حتمية للثورة العارمة التى اشتعل أوارها لمدة ثلاث سنوات (استقدمت خلالها لجنة وود هيد، ثم اللجنة الملكية عام ١٩٣٧، التى دعت إلى التقسيم. وبعد اصدار الحكومة للكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ الذى طالبت من خلاله بتحديد الهجرة وحصر انتقال الأراضى في بعض المناطق على نحو ما مّر بنا في الفصل الأول من هذه الدراسة).

ولكن أضيف إليها كذلك أعمال عنف بالغ ضد السلطة، قادتها عصابات (شتيرن) (والهاجاناة) وأيضا تغيير جوهرى في الاستراتيجية التى تبناها اليهود للرد على الكتاب الأبيض وتقييداته تمثلت بفكرة احتلال الأرض بالقوة «وزيادة عدد المهاجرين». والتى قامت على تولى الوكالة اليهودية لرعاية الهجرة السرية، في حركة عصيان ضد السلطة البريطانية. وعلى نشر المستوطنات دون موافقة السلطة في المراكز الحيوية، سواء ما كان منها مستوطنات (السور والبرج) أو ما يطلق عليه اسم (حوما ومجدال)، العسكرية والتى كانت تقوم بإنشائها تحت جنح الظلام أو المستوطنات العادية أو مستوطنات البحارة. وكانت تشتبك فى صدام مسلح مع القوات البريطانيه فيما لو حاولت الأخيرة ازالة هذه المستوطنات. حيث قررت الوكالة نشر مستوطنات يهودية للبحارة وصيادى الأسماك على امتداد الشواطئ، هدفها الحقيقى تهريب المهاجرين خلسة، فيما دعى «بعملية غزو البحر[٢١١]».

كما اقتضت هذه الاستراتيجية، العمل على خلق «حيفا يهودية» بواسطة ايجاد مستوطنات في المواقع الهامة حول حيفا، خاصة وأن عدد العرب في حيفا كان يمثل ٥٠٪ من السكان. وفكرة التمركز والانتشار مع احتلال الأرض بالقوة دعت إلى التوغل جنوباً وفق الاستراتيجية الجديدة في إقامة مستوطنات خلف حدود مستوطنة (بير طوبيا) شمال

(٢١١) وثيقة صهيونية، الراية القطرية ذاته.

غزة وإلى النقب جنوباً[٢١٢].

وإن واجهت خطة التوغل جنوباً بعض المشاكل، لعدم وجود بنية تحتية كافية اقتضت بناء مستوطنات ثلاث في النقب عام ١٩٤٣ لجمع المعلومات، واستخدامها في عملية للزراعة والتطوير خاصة وأن هذه المنطقة كانت معدة لاستيطان الجنود المسرحين من الجيش البريطانى، بهدف قيام هؤلاء بتدريب كوادر عسكرية لعشرات الآلوف من اليهود، بعيداً عن عيون السلطة، ليس هذا فحسب ما قام بفعله هؤلاء ولكنهم عملوا على تهريب وتخزين الأسلحة بكميات كبيرة وبأنواع مختلفة ومتعددة[٢١٣].

ومع طرح مشروعات تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية لم يقتنع بها هؤلاء، شرع اليهود في عام ١٩٤٦ وعلى وجه السرعة بإنشاء ١١ مستوطنة في النقب، تحت اسم «عملية النقب» لفرض سياسة الأمر الواقع. ولتحقيق ذلك كانت الفرق المسلحة اليهودية المكونة من عدة آلاف تقوم بشن هجوم على المناطق المستهدفة، واقتلاع البدو منها، ثم إقامة المستوطنات، باغماض عين كاملة من السلطات البريطانية التى لم يكن يحرك حضور قوتها للموقع ساكناً. وقد أنشأت الهاجاناة، بعد تمديد أنابيب المياه للمنطقة، ثلاث مستوطنات هناك عام ١٩٤٧ حتى أصبح مجموع عدد المستوطنات ١٨ مستوطنة على الحدود المصرية. بلغ عدد سكانها بين ٨٠٠ – ١٠٠٠ يهودى، كما رسمت الخطة الصهيونية ضرورة مضاعفة عدد المستوطنات من ٢٤٠ مستوطنه إلى ٤٨٠ مستوطنه. تم إنشاء ١٤٠ مستوطنه في الفترة ما بين ١٩٣٩ – ١٩٤٧ من مستوطنات التوغل، كان قد أنشئ منها ٧٤ مستوطنه فيما بين ١٩٤٣ – ١٩٤٧، وقد أنشئ ٦٠ كيبوتزاً فيما بين مايو ١٩٤٠ ومايو ١٩٤٨، وحوالى ٢٠

(٢١٢) ذاته.

(٢١٣) وثيقة صهيونية وأيضاً

- اورى ديفس وآخر، المجتمع البدوى فى النقب واقتصادياته، سلسلة صامد الاقتصادى، دار الكرمل، عمان وبيروت ١٩٨٥، ص ص ٢٠-٢١.

- الرابطة العربية، العدد ٤٠٣ في ١٩٤٤/٧/٨ نقلاً عن تقرير خبير امريكى.

موشافاً، وكان العديد من الكيبوتزات قد تم انشاؤها في حوض الحولة الأعلى وفي شمال ووسط فلسطين وفي الجنوب وتعتبر هذه المرحلة مرحلة بناء مستوطنات «القلاع والحصون» العسكرية.

لقد كانت العصابات الصهيونية (كالبالماخ) تستولى على الأراضى بالقوة وتعدها كمستوطنات عسكرية ثم تحولها فيما بعد إلى مستوطنات مدنية.

وحرّى بالذكر أن التحولات التى طرأت على الخطط الصهيونية واستراتيجيتها والتى فرضها الواقع لاستشراف المستقبل لم تقم عشوائياً بل سبقتها دراسة وتخطيط رسما بدقة حركة السير وحددا أدوار اللاعبين.

فإقامة حرس السواحل في جنوب حيفا ارتبط بتسهيل مهمة مهندس المياه، لدراسة إمكانية تنفيذ مشروع رى النقب الذى خطط له كل من روبين - ولابلاس مهندس الرى اليهودى، وبناء عليه تم إنشاء مستوطنه (نيجفا) في يوليو ١٩٣٩ شمال غزة وتم استغلال مصادر المياه هناك حيث بوشر بإنشاء أحدى عشر مستوطنه تم بناؤها خلال أربعة أشهر فقط[٢١٤].

ولما أصبح الاعتبار الاستراتيجى والأمنى يسبق الاعتبار الاقتصادى الذى كان سائداً قبل عام ١٩٣٩، تولت العصابات الصهيونية أمر تنفيذ سياسة وضع اليد، وفرض الأمر الواقع، حيث كان يتم استلاب الأرض بالقوة ويقتلع أصحابها، وتبنى

(٢١٤) حول كل ما ذكر انظر:
- حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، الرواية الاسرائيلية الرسمية،
- أورى ديفيس، المجتمع البدوى، السابق، والصفحات
- الاهرام العدد ٢١٧٩٠ السنة ٧١ في ٢ نوفمبر ١٩٤٥ والعدد ٢٢٠٧٧ السنة ٧٢ في ٨ أكتوبر ١٩٤٦ والعدد ٢٢١٨ السنة ٧٣ في ١٩٤٧/٢/٩ والمقطم العدد ١٧٩٧١ في ١٩٤٧/٢/٨، ص١
- مدحت جابر، بعض جوانب جغرافية العمران في فلسطين وتأثرها بالاستيطان اليهودى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٥، ص٦. وايضا وثيقة صهيونية، السابقة.

على انقاضها المستوطنات اليهودية بسرعة بالغة، حتى لا يكون هناك مجال لعودة الأرض للعرب مرة أخرى. وكانت تلك العصابات والجماعات السرية لا تتردد في الاشتباك المسلح مع القوات البريطانية فيما إذا حاولت رفع التعدى أو إيقافه.

كما ربط الكيبوتز(٢١٥) نفسه بتنفيذ المهام التالية:

١- ارسال المبعوثين إلى الحركات الطلائعية (اليهودية) بالمنفى لتدريبهم وتوعيتهم.

٢- تنظيم الهجرة السرية.

٣- القيادة والتوجيه في قوات الهاجاناة.

كما غير الصندوق القومى من اهتماماته ليشارك في الاستراتيجية الجديدة. إذ أنه أصبح يشارك في عمليات استصلاح الأراضى في المناطق الصخرية في الجليل - بعد أن كانت اهتماماته مكرسة لحيازة الأراضى فقط - وذلك بهدف دق وتد أساس في المنطقة تمهيداً لانتشار استيطانى متكامل ومتواصل مع باقى المستوطنات(٢١٦).

وقد أصبح الارتباط بين «الاستيطان والأمن» والذى يعبر عنه بمصطلح «استراتيجية استيطانية» أمر لا جدال فيه. وحرى بالذكر أن قوات (الهاجاناه السرية)، كانت الوحيدة التى مارست عملية تخطيط المستوطنات وإنشائها كوسيلة من وسائل الدعم والانتشار العسكرى في تلك الفترة لتحقيق هدف التواصل الإقليمى والاقتصادى، داخل الحدود المرحلية وما جاورها(٢١٧).

---

(٢١٥) تذكر مصادر يهودية أن عدد الكيبوتزات بلغ ١٧٦ مستوطنة يقطن فيها ٢٨٫١٢٦ يهودى حتى نهاية ١٩٤٧ وكان هؤلاء منظمين سياسياً للمزيد انظر:

- أحمد خليفة، مترجم، حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية ترجمة عن العبرية، مؤسسه الدراسات الفلسطينية ١٩٨٤، ص ٢٥.

(٢١٦) وثيقة صهيونية، السابق.

(٢١٧) ذاته.

وعلى هذا النحو ثم استلاب الاف الدونمات من عرب فلسطين، كما اقتلع الآلاف من أراضيهم، كما تصاعدت أعمال العنف اليهودية كرد فعل على السياسة البريطانية. خاصة مع تغير نمط السياسة الدولية بعد دخول الولايات المتحدة الحرب[٢١٨]، ودعوتها لتبنى قضية الصهيونية. وبعد تغير الاسلوب الصهيونى لتحويل «مشروع الوطن القومى» إلى حقيقة، منذ عقد مؤتمر بلتمور ١٩٤٢، الذى بلورت قراراته ضرورة الاعلان عن الهدف النهائى، وهو إقامة الدولة اليهودية صراحة، ودون مواربة، مما يعتبر منعطفا هاماً في تطور الاسلوب الصهيونى الذى يعتمد على سياسة الخطوة، خطوة، تبعاً للظروف، والمناخ العام، أو ما يمكن تسميته، بالتخطيط المرحلى.

بقى أن نؤكد، أنه وبالرغم من كل المحاولات سواء اليهودية الصهيونية أو البريطانية، عبر الحكومات المتعاقبة في فلسطين، فإن مجموع ما استطاع أن يحوزه اليهود من أراض في فلسطين حتى عام ١٩٤٨، لا يتجاوز ٦ر٦٪ من مجموع مساحة فلسطين. و٦ر١٩٪ من مساحة الأراضى الزراعية، مما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك مدى صمود شعب فلسطين العربى وتشبثه بتراب وطنه ودفاعه المستميت عنه. وبطلان كافة المزاعم الصيهونية بدعوى شراء الأرض. وهذا ما ستؤكده وثائقنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة التى ستعالج هذه الممارسات والتى أدت إلى تسرب بعض أراضى عرب فلسطين.

---

(٢١٨) كان لامريكا اهتماماً سابقاً في فلسطين، ففى عام ١٩١٩، وضع الساسة الامريكان خططاً ترمى إلى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، وتكون حصنا امريكياً في المشرق العربى لأسباب ومصالح أمريكية بدأت تتصاعد منذ ذلك التاريخ إلى أن بلغت ذراها مع كيان الدولة العبرية وحتى اليوم.

الفصل الثالث

حكومة الاحتلال البريطانية ودورها في انتزاع أراضي عرب فلسطين

«إن ضم فلسطين لممتلكات التاج سوف يزيده لمعاناً»
من توصيات مؤتمر كامبل بانرمان ١٩٠٧
التى أوصت بضرورة إقامة حاجز بشرى قوى وغريب
قرب قناة السويس لدعم الاستعمار الأوربى

أوضحت أوضحت دراسة الفصلين السابقين، كيف تلاقت مصالح القوى الاستعمارية، الامبريالية، وعلى رأسها بريطانيا، مع الصهيونية ومشروعها الاستيطانى في فلسطين والذى دفعها حماسها اليه لتبنى العديد من المشروعات في محاولة دءوبة منها لتحويل «الحلم إلى حقيقة» تتبعنا بعضها في الفصول السابقة وسنحاول هنا تتبع باقى خطواتها التنفيذية في محاولة منا لمعرفة إلى أى مدى نجحت هذه المساعى.

بداية نحاول القاء الضوء على مسرح الأحداث الدامية ونقصد بها فلسطين لنتعرف سريعاً على نواحيها وتقسيماتها الإدارية.

تشكل فلسطين جزءً طبيعياً متمماً لسورية الطبيعية والتى كانت تقسم إدارياً في العهد العثمانى، إلى أربع ولايات، مراكزها، حلب، دمشق، طرابلس وصيدا. ثم أصبحت عكا، ولاية خامسة في نهاية القرن الثامن عشر، ثم نابلس كذلك. أما القدس فقد جعلت سنجقاً خاصاً[(٢١٩)].

وكان التقسيم الإدارى في فلسطين، يضم أربعة أقضية هى يافا، غزة، بئر السبع، خليل الرحمن. وكان يتبع مركز اللواء والأقضية المذكورة (١١) ناحية و(٣٨٤) قرية ومزرعة[(٢٢٠)]

(٢١٩) لوتسكى تاريخ الأقطار العربية الحديثة، دار التقدم، موسكو ١٩٧١، ص ص ٧، ٢٦ أيضا انظر:ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٠، ص ص ٢٣١- ٢٤٥. انظر خارطة التقسم الإدارى لولاية سوريا عام ١٩١٤.

(٢٢٠)ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، سابق ص ص ٢٤٥ -٢٤٦.

وكانت القدس متصرفية مستقلة[٢٢١].

وفيما يتعلق بالسكان فقد بلغ عدد هؤلاء في كل من سناجق القدس وعكا ونابلس عام ١٨٥٠ – ١٨٥١ نحو ٣٤٠ ألف نسمة، كان عدد اليهود بينهم ثلاثة عشر ألف يهودى بنسبة تبلغ ٣ر٨٪ فقط. قدم معظمهم من روسيا لأهداف دينية وبقوا في فلسطين موزعين على سناجقها المختلفة وقد أصبح مجموع عدد سكان فلسطين في هذه السناجق عام ١٨٦٠ (٣٦٩) ألف نسمة أما اليهود فقد بقى عددهم كما هو وقد انخفضت نسبتهم قليلا لباقى السكان فأصبحت ٣ر٥٪. وفي عام ١٩٠٠ كان عدد السكان قد ارتفع إلى ٥٨٦ ألف نسمة كان منهم (٢٣ر٦٦٢) من اليهود بنسبة قدرها ٤٪ لباقى السكان، ارتفعت عام ١٩١٤ فبلغت ٣ر٥٪.[٢٢٢] ولم تزد بحال عن ٦٪ حتى نهاية الحكم العثمانى واحتلال فلسطين من قبل بريطانيا عام ١٩١٧. والجدول رقم (١) يوضح عدد سكان فلسطين في سناجق كل من القدس وعكا ونابلس في أعوام ١٨٧٧ و١٩١٤[٢٢٣].

الجدول رقم (١)

	السنة ٧٨/١٨٧٧	مجموع عدد السكان	عدد اليهود	نسبتهم للمجموع	السنة ١٥/١٩١٤	مجموع عدد السكان	عدد اليهود	نسبتهم للمجموع
القدس		٢٣٢ر٦٤٥	٦ر٥٢٩			٣٦٦ر٧٤٢	٢٥ر٥١٣	٦ر٩٪
عكا		٧٩ر٦٧٥	٧ر٠٣٣			١٦٥ر٣١٥	١٣ر٠٢٢	٧ر٨٪
نابلس		١٢٨ر٥٣٠	٠ر٣٨٠			١٩٠ر٠٨٦	٠ر٢١٩	١ر١٪
المجموع		٤٤٠ر٨٥٠	١٣ر٩٤٢	٣ر١٪		٧٢٢ر١٤٣	٣٨ر٧٥٤	٥ر٣٪

(٢٢١) ذات المرجع والصفحات.

(٢٢٢) للمزيد حول الإحصاءات العثمانية والتقديرات المختلفة للخبراء انظر: Justin Maccarthey, The Population of Palestine, Population History and statistics of the late Ottoman Period and the mandate, Colombia Universty Press, New Yourk. Oxford 1990. P. P. 17 - 20.

(٢٢٣) جدول مستخرج من ثلاثة جداول منفصلة للسكان حسب الدين وللسنوات من ١٨٧٧ وحتى عام ١٩١٤ وعن السناجق طبقاً للمصدر فسنجق القدس يتكون من غزة وخليل الرحمن. وسنجق عكا يتضمن: عكا، حيفا، صفد، الناصرة وطبريا. وسنجق نابلس ويتضمن: بنى صعب، جماعين، وجنين.

أما أثناء العهد البريطاني فقد قسمت فلسطين إدارياً إلى ستة مناطق عرفت كل واحدة باسم (لواء) (مقاطعة) ويقسم اللواء إلى أقسام تعرف بالقضاء ويعرف رئيس الأول باسم حاكم اللواء، ورئيس الثانية باسم قائمقام، ويشمل كل قضاء عدة قرى ينوب في كل منها (نائب عام) عن القائمقام يدعى (المختار) وهو أحد أفراد القرية.

وهكذا فالتقسيم الإدارى لفلسطين كان على النحو التالى :

١- **لواء الجليل**: وعاصمته الناصرة، ويتكون من أقضية عكا، وبيسان، وصفد، وطبريا، والناصرة.

٢- **لواء حيفا**: ويضم قضاء حيفا.

٣- **لواء نابلس**: كان يعرف باسم (لواء السامرة) يتألف من أقضية نابلس، وجنين، وطولكرم.

٤- **لواء القدس**: ويتكون من أقضية القدس، والخليل ورام الله.

٥- **لواء غـــزة**: ويضم قضائى غزة وبئر السبع.

وجدير بالذكر أنه قبل العام ١٩٠٦ لم تكن هناك حدود سياسية لفلسطين إذ أنها كما ذكرنا كانت جزء لا يتجزء من بلاد الشام. إلا أن هذا قد تغير بعد ترسيم الحدود في القسم الجنوبى من فلسطين في العام المذكور والذى تم بضغط بريطانى بينها (باعتبار أنها تحتل مصر) وبين الدولة العثمانية (باعتبار أن فلسطين أحدى ولاياتها). كما تم ترسيم الحدود الشمالية عام ١٩٢٢ بين بريطانيا (باعتبارها تحتل فلسطين) وفرنسا (المنتدبه على سوريا)[٢٢٤] وبناء عليه أصبحت مساحة فلسطين السياسية (٢٧٫٠٢٣ر٢٧)

---

(٢٢٤) حول تقسيمات الحدود انظر: محمد محمود ابراهيم الديب، حدود فلسطين، سابق.

دونماً أو (٢٧،٠٢٧) كيلو متراً مربعاً. بما فيها المسطحات المائية، التى تغطى مساحة قدرها (٧٠٤،٠٠٠) دونماً منها (٥٢٥،٠٠٠) دونما للبحر الميت، والباقى موزع بين بحيرة طبريا بمساحة قدرها (١٦٥،٠٠٠) دونم وبحيرة الحولة بمساحة قدرها (١٤،٠٠٠) دونم.

وفيما يتعلق بمساحة الأراضى الزراعية، فقد اختلف تقديره من فترة لأخرى، تبعاً للتطورات المختلفة، سواء فيما يتعلق بأعمال المسح، أو في تحسين أساليب الزراعة وأدوات الإنتاج وتوفر مياه الرى واستصلاح الأراضى وغير ذلك. (انظر الخريطة رقم ١٦).

إلا أن أول تقدير للمساحة الزراعية والقابلة للرى كان عام ١٨٩٥ بـ (٤،٧٠٠،٠٠٠) دونم. وفي عام ١٩٣٠ قدرت بـ (٦،٥٤٤،٠٠٠) دونم طبقاً لتقدير الخبير البريطانى (جون هوب سمبسون) (بدون تقدير لمساحة الأراضى الزراعية في منطقة بئر السبع).

وفي عام ١٩٤٥ قدرت المساحة الزراعية والقابلة للزراعة بنحو (٩،٢٠٥،٥٣٨) دونماً أو بنحو ٣٥٪ من مجموع المساحة اليابسة في فلسطين. كان منها في أيدى المواطنين العرب الفلسطينيين (٧،٧٩٧،١٢٩) دونم لنفس العام، أو ما نسبته ٨٤،٧٪. ومع الحكومة (٢٣١،٦٦٤) بنسبة ٢،٥٪[(٢٢٥)]. والباقى مع اليهود بنسبة قدرها ١٢،٥٪.

وقدرت اللجنة الإنجلو أميركية عام ١٩٤٦ مساحة الأراضى الزراعية بعشرة ملايين دونم أو ٣٨٪ من مجموع مساحة الأراضى اليابسة. في حين قدرتها مراجع أخرى بنحو (١٠،٥٠٠،٠٠٠) دونم[(٢٢٦)].

وفيما يتعلق بطبيعة فلسطين وطبوغرافيتها، فهى ذات تقسيمات أربع هى:

---

(٢٢٥) Village statics,1945, by sami Hadawi, p. L.o. Rescarch Center, Lebano,1970, p. 19.

(٢٢٦) للمزيد حول تقديرات الأراضى الزراعية والقابلة للزراعة أنظر:

- خليل أبو جبلى الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام اسرائيل، شئون فلسطينية، العدد ١١ يوليو، مركز الأبحاث الفلسطينية بيروت ١٩٧٢، ص ١٣٦.

١- المنطقة الساحلية، وتشمل السهل الساحلى الممتد من رأس الناقورة إلى رفح، والمنطقة الجبلية بما فيها من سهول تتخللها، والغور وما فيه من وادى عربة ومنطقة بئر السبع، وأشهر سهول فلسطين مرج بنى عامر واسمه الكنعانى القديم «يزرعيل»[(٢٢٧)] نسبة إلى بلدة «يزرعيل – زرعين»، ودعاه اليونانيون باسم سهل «ازدرالون Esdraelon»، وعرفه الرومان بسهل «اللجون» في حين أطلقَ عليه اليهود اسم «جزريل أويزرعيل Emek Jezreel». وتقدر مساحة السهل بنحو ٤١٥ ألف دونم، ويعتبر من أخصب مناطق فلسطين، له شكل مثلث تمتد رؤوسه من الشمال الغربى لحيفا والشمال الشرقى للناصرة، وجنين جنوباً.

٢- منطقة الغور، وتقع شرق فلسطين، تحيط بها سوريا وشرقى الأردن، ويخترقها نهر الأردن مع بحيراته، والغور هو قسم من الإنهدام العظيم الذى يبدأ في جبال طوروس في آسيا إلى أن ينتهى في بحيرة فكتوريا بأواسط أفريقيا، ويصل انخفاضه في فلسطين إلى (١٣٠٠) قدم تحت سطح البحر عند شاطئ البحر الميت الذى ينخفض قاعه إلى (١٣١٠) قدما أخرى. ولذا يعتبر غور الأردن أكثر المناطق انخفاضاً عن سطح البحر. ويبلغ طوله ١٦٠ كم، وتتفجر في سفوح التلال المحيطة بالغور عدة ينابيع للمياه العذبة. وهو حار جداً بسبب انخفاضه عن سطح البحر، كما يعتبر من الأماكن

---

(٢٢٧) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين ج٣، ق٢، في الديار النابلسية، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٧١، ص ص ٢٤ – ٢٦.

فيما يتعلق بالتقسيمات الإدارية والجغرافية والاسماء العربية والعبرية بتوسع انظر:

- Village statistics 1945.
- الدباغ بلادنا فلسطين، الجزء الأول – القسم الأول ص ص ٢٧ – ١٤٢.
- سمبسون، سابق، ص ص ٢٣ – ٣٥، ١٢٣ – ١٢٤.
- جونسون وكروسبى، تقرير اللجنة التى عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية والتدابير التى اتخذتها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة عام ١٩٣٥، ص ١٢٨.
- قسطنطين خمار، موسوعة فلسطين الجغرافية، سلسلة كتب فلسطين ص ص٦٩ – ٧٠ و ص ١٣١.

الزراعية الخصبة جداً بفلسطين. وتبلغ مساحة **حوض الحولة** في منطقة الغور بـ (٨٠٠ر٩٤٢) دونم. ويخترقه نهر الأردن الذى ينبع من جبل الشيخ، وينتهى في الجزء الشمالى من الغور المعروف باسم سهل الحولة بعد أن يتفرع إلى سته فروع. وتبلغ مساحة **سهل الحولة** (٣٣١ر٤٩٦) دونماً ، ويقع في أقصى الشمال من فلسطين ويمتد من بحيرة طبريا باتجاه الشمال. ومساحة البحيرة (١٦٢ر٤١) دونماً ومياهها عذبه كما أن أراضى السهل بالغة الخصوبة. ويستمر نهر الأردن في سيره بعد بحيرة الحولة مؤلفا عدة شلالات حتى يكوّن ما يشبه الدلتا عند بحيرة طبريا التى تنخفض إلى ٢١٢ متراً عن سطح البحر ويوجد حولها بعض الينابيع الكبريتية الساخنة. ثم يضيق الغور جنوبى البحيرة ويأخذ بالإتساع حتى يصل إلى ١٣ ميلا، مقابل بيسان ثم يضيق مرة أخرى باتجاه نابلس ثم ما يلبث أن يتسع حتى يصل أقصى مدى اتساع له مقابل أريحا. وتبلغ مساحة الوادى على وجه التقريب نحو (٥٤٤ر٧) دونماً.

٣- **منطقة بئر السبع**، وهى في القسم الجنوبى من فلسطين وتبلغ مساحتها نحو (٠٠٠ر٢٠٠ر٣) دونم منها (٠٠٠ر٦٤٠ر١) دونم صالحة للزراعة، يقوم بزراعتها السكان شبه المتحضرين، وفي الجنوب يزرعها البدو المتنقلين انتجاعاً للماء والكلأ. والمنطقة ذات مياه قليلة والزراعة غير مستقرة الحال.

٤- **الصحراء الفلسطينية**، وهى ذات شكل مثلثى، وتتكون من مجموعة سلاسل جبلية

- برون، الزراعة، النظام الاقتصادى لمحررة حمادة، السابق ص ص ١٤٠ - ١٤١.
- هولكنس، السكان، المصدر السابق ص ٣٠.
- حمادة، ثروة البلاد الطبيعية، المصدر السابق ص ٥٦.
- عبد الرؤوف عبد الرازق (مأمور البنك العربى الزراعى بالقدس) مجلة الاقتصاديات العربية، السنة الأولى، العدد ١٤ في ١٩٣٥/٧/١٥ ص ١٣.
- Granott, op.cit. p.276.
- Report, 1928, P. P 61,- 62.
- تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق، ص ٣٣٤.

تشكل نحو ٧٩٪ من مساحة الصحراء، وتبلغ نحو (٣٧٧ر٩) دونم وتسكنها القبائل البدوية غير المستقرة.

أما عن مواطنى فلسطين العرب فقد بلغ عددهم وفق احصاء ١٩٢٢ (٣٨٨ر٦٧٣) نسمة من عدد السكان أو ما نسبته ٩ر٨٨ في حين بلغ عدد اليهود لنفس العام (٧٩٤ر٨٣) نسمة أو بنحو ١ر١١٪ لباقى السكان. وفي عام ١٩٤٨ أصبح عدد العرب ٠٠٠ر٤١٥ر١ أو ما نسبته ٥ر٦٨ لباقى السكان في حين بلغ عدد اليهود ٠٠٠ر٦٥٠ بنسبة ٥ر٣١٪ أى نحو ثلث السكان تقريباً. وفي حين أن نسبتهم لم تكن تزيد عن ٥ر٣٪ عام ١٨٦٠ نراها وقد ارتفعت إلى ٣ر٥٪ عام ١٩١٤، ولم تزد بحال عن ٦٪ حتى عام ١٩١٨[٢٢٨]. ثم هذه القفزة المروعة في عهد الحكم البريطانى.

وكانت هذه الهجرة اليهودية إلى فلسطين قد تنامت مع رعاية بريطانيا للمشروع اليهودى منذ البدايات الأولى التى ترجع إلى ١٨٣٩ على نحو ما ذكرنا والتى وقف وراءها نائب القنصل البريطانى جيمس فن وزوجته سواء عن طريق منح جوازات سفر بريطانية لليهود للسماح لهم بالدخول والإقامة في فلسطين للتهرب من الحظر المفروض عليهم طبقاً للقوانين العثمانية، أو بتقديم كافة الخدمات، ورعاية مصالحهم[٢٢٩].

خاصة وأن عديد من اليهود القادمين إلى فلسطين لأسباب دينية وجدوا أنفسهم

---

(٢٢٨) فيما يتعلق بعدد السكان للفترة العثمانية انظر:
- Justin Maccarthey, loc, cit.
– A survey of Palestine Vol. I op . cit. p.p. 83, 144-, 687.

وعن التعداد في فترة الحكم البريطانى انظر:
– مذكرة عصبة التحرر الوطنى مقدمة للأمم المتحدة، سابق، ص ٣٦.
- Jewish case, the Jewish Agencey for Palestine op. cit., p p. 578 - 579.
- Village statistics, 1945, op. cit. p. 13.
– يوسف عبد الله صايغ، الاقتصاد الاسرائيلى، معهد الدراسات، العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٣ - ١٩٦٤، ص ٤٧.
- Aref El Aref, op. cit. p.p. 18 - 182.

من هامش ٢٢٩ – وحتى ٢٣٢ راجع ما كتبناه حول ذلك في الفصل الثانى من هذه الدراسة وانظر:

مقطوعين عن مصادر دعمهم الخارجية أثناء وبعد حرب القرم عام ١٨٥٣. فساهم فن وزوجته في ايجاد فرص عمل للكثير منهم سواء في مزرعته في (الطالبية) (Talbieh) خارج أسوار القدس. أو في (أرطاس) (Artas) قرب بيت لحم(٢٣٠).

ومع المزيد من الراغبين في الالتحاق بالعمل لديه، كان يقوم بالحصول على قطعة أرض جديدة لتزرع بالكروم(٢٣١).

وكان لتعهد بالمرستون عام ١٨٤١ عن مسؤولية بريطانيا عن تحقيق مشروع اسكان لليهود في فلسطين باعتباره ضماناً لأمن المواصلات الامبراطورية، كبير الأثر في أن تصبح بريطانيا رسمياً من الآن فصاعدا راعية وحامية لليهود الأجانب الراغبين في الإقامة في مناطق الدولة العثمانية وبخاصة فلسطين(٢٣٢).

كما قدمت البعثة الفنية التى أرسلتها بريطانيا لمسح أراضى فلسطين خدمات خطيرة للإستيطان اليهودى في فلسطين بعد أن قام فنيوها بمسح أراضى فلسطين وكل ما يتعلق بتربتها وخصوبتها ومصادر المياه فيها وقضت ستة سنوات كاملة باحثة ممحصة في كل دقائق وخصوصيات وطبيعة فلسطين. الأمر الذى ساهم كثيراً في تحديد الأهداف أمام **الصهيونية التى ركزت على اقتناص أهم وأفضل الأراضى في فلسطين، خصوبة واستراتيجية، وقرباً من مصادر المياه فيها. وهو ما أولته**

- الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين، الجزء الأول، سابق، ص١٣ وانظر أيضا:
- Alfred, E, Lieber, Aestricher J.M. and Sinai, Jerusalem, prepared under the auspices of American Acadimic Association for peace in the middle east. New York, p.p. 35 - 37.
- Granott, op, cit, p. 253.
- الجندى، الأرض والفلاح، آفاق عربية، سابق ص٣٢.

بريطانيا اهتماماً خاصاً أثناء اتفاقيات ترسيم الحدود[٢٣٣] وكان اهتمام بريطانيا بتحقيق المشروع الصهيونى في تلك الفترة مرتبطاً بمدى قناعتها بما يحققه لها من خدمة لمصالحها. أما خلال الحرب العالمية الأولى فقد تميزت السياسة الخارجية البريطانية بالتناقض والانتهازية، والوعود الجوفاء. ففى عام ١٩١٥ أسفرت محادثات حسين مكماهون عن تعهد بريطانيا بإنشاء دولة عربية، واعدة بالحرية والاستقلال والوحدة لهذه الدولة بما فيها فلسطين في نفس الوقت الذى كان يتم فيه تسديد الخنجر من الخلف لتقطيع أوصال العالم العربى فيما عرف في اتفاقية سايكس - بيكو - سازنوف. لاقتسام تركة الرجل المريض (تركيا) عام ١٩١٦. والذى ما لبث أن الحق في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ بتصريحها الشهير على لسان وزير خارجيتها اللورد (بالفور) موجهاً إياه للورد روتشيلد يعده بأن تنظر «بريطانيا بعين العطف» إلى إقامة «وطن قومى للشعب اليهودى»، وأنها سوف تبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية (وقد اعتبرت بريطانيا تنفيذ الوعد بأنه أحد نتائج الحرب العالمية الأولى[٢٣٤]. ومالبث أن أتبعته باحتلال فلسطين في ديسمبر ١٩١٧ أى بعد شهر واحد فقط من تصريح (بالفور).

---

(٢٣٣) نبع اهتمام بريطانيا في تحقيق «المشروع اليهودى» فى تلك الفترة من قناعتها التامة بمدى جدواه فيما يتعلق بمصالحها الخاصة صحيح إنه لا يمكن إغفال دور ملوك المال والأعمال اليهود فى دفع بريطانيا بهذا الاتجاه إلا أن مصلحة بريطانيا كانت أولاً. وما يؤكد ذلك موقفها الحازم في رفض محاولات اليهود للمسارعة بإنشاء مستوطنات على الحدود المصرية الفلسطينية بعد ترسيم الحدود فيما بين ١٩٠٨ - ١٩١٢. وذلك خوفا على مصالحها. للمزيد انظر:

- المقتطف، الجزء الأول من السنة الثالثة عام ١٩٧٨، ص ١٥٤.
- الدباغ، الاستيطان اليهودى في ريف فلسطين، دراسات عربية، سابق ص ٣٠.
- لوتسكى، سابق، ص ص ١٥٨ - ١٥٩.
- فهمى، الاستعمار الاستيطانى، سابق ص ١٨٩.

(٢٣٤) حول تصريح بالفور انظر وثيقة رقم ٨ ووثيقة رقم ٩ ووثيقة رقم ١١ في حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية، المجلد الثانى، سابق ص ص ١١٠. ١١١. ١١٦. ١٢١. ١٢٢.

حيث بادرت إدارتها العسكرية عام ١٩١٨ بإغلاق دوائر (الطابو) التسجيل طبقاً لإقتراح (وايزمان).[٢٣٥] مما قاد إلى فوضى ضاربة استغلها اليهود في اغتصاب أراضى الفلاحين. ويؤكد هذه الحقيقة ارتفاع عدد قضايا التعدى على الأراضى المقدمة من عرب فلسطين بمجرد إعادة افتتاح دوائر التسجيل. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤكد رد المنظمة الصهيونية عند إعلان الحكومة عزمها على افتتاح دوائر التسجيل لتوزيع القروض على الفلاحين ليصير رهن أراضيهم مقابل القروض. كما ورد في مذكرة الاعتراض المقدمة من المنظمة الصهيونية المذكورة عام ١٩١٩ ما يلى «إن افتتاح هذه الدوائر لن تستفيد منه غالبية المستوطنات اليهودية لأنها لا تملك أى وثائق قانونية تثبت ملكيتها للأراضى التى تسيطر عليها»[٢٣٦] فكيف إذا يستقيم هذا المنطق مع ما عرف عن حرص اليهود على تسجيل أى قطعة أرض يحصلون عليها أنى أمكنهم ذلك. وهو ما يؤكد ما ذهبنا اليه من مصادرة واعتداء على أراضى عرب فلسطين في فترة الفوضى هذه.

ولقد نجحت مساعى (وايزمان) مع لجنته التى زارت فلسطين عام ١٩١٨ بالتأثير على قرارات مؤتمر الصلح من خلال علاقته بأحد أعضاء الوفد البريطانى للمؤتمر والذى لعب دوراً بالغ الخطورة والذى تمخض عن اتفاقية الحدود، بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٢٢ بضم منابع نهر الأردن والليطانى في

---

(٢٣٥) لعب أحد ضباط الإدارة العسكرية البريطانية وهو الكولنيل ريتشاردماينرتزهاجن Colonel Rechard Meinert-zhagen دوراً بالغ الخطورة وكان من مساعدى الجنرال اللنبى فى حملة فلسطين. وهو ضابط مخابرات وقد شغل منصب رئيس القسم السياسى فى فلسطين وسوريا منذ ١٩١٩ كما كان عضواً في الوفد البريطانى لمؤتمر صلح باريس عام ١٩١٩. وكان ذو ميول صهيونية صارخة ولعب دوراً خطراً في تطويع نظام الانتداب البريطانى لمصلحة الصهيونية، ظل دوره في الظل حتى نشر مذكراته وتقاريره عام ١٩٦٠. للمزيد حول دور هذا الضابط انظر:

حسن صبرى الخولى، المجلد رقم ٢، سابق، ص ص ٧ وما تلاها .

(٢٣٦) انظر مذكرة الاعتراض الصهيونى فى:

- بهجت صبرى، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤ - ١٩٢٠، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٢، ص ١٨٨.

أصبع الجليل وضم بحيرة الحولة وطبريا باكملهما إلى فلسطين بدلاً من إبقاء قسم منهما مع سورية، كما تم ضم قرية المطلة إلى الحدود الفلسطينية[٢٣٧].

تجدر الإشارة إلى وجود تيار قوى معاد لبريطانيا ولليهود في فلسطين منذ بداية الاحتلال البريطانى لفلسطين تؤكده توصيات لجنة (كنج كرين)[٢٣٨] الأمريكية التى زارت فلسطين عام ١٩١٩ لاستطلاع رأى السكان في الحكم الذى يريدونه لبلادهم. وأفضت توصياتها إلى: ضرورة إبقاء وحدة بلاد الشام سوريا، ولبنان وفلسطين وأن السكان لا يرحبون بالانتداب البريطانى ويفضلون المعونه الأمريكية بالذات[٢٣٩]. كما طالبت بضرورة الحد من الهجرة اليهودية والمطامع الصهيونية في فلسطين. «لما لمسته اللجنة من الشعور المعادى من كل بلاد

(٢٣٧) ذلك أنه بعد أن تم اتفاق دوڤيل بين كل من بريطانيا وفرنسا جلا على اثره الجيش البريطانى عن سوريا ولبنان حتى الخط الممتد من رأس الناقورة إلى بحيرة الحولة. وفى شمال خط دوڤيل بقيت مستوطنة المطلة، والمزارع الجماعية الجديدة، داخل المنطقة التى يسيطر عليها الفرنسيون ظاهرياً. حيث كان الصهيونين هم الذين يشرفون عليها عملياً حيث بقوا في مواقعهم وطلبوا حماية الجيش البريطانى للمستوطنات الثلاث التى انشئت فيما بين ١٩١٦ - ١٩١٨ في أقصى شمال فلسطين إلا أن طلبهم رفض وبإنتظار انهاء مفاوضات سان ريمو عام ١٩٢٠ طلب البريطانيون أن يضموا إلى أرض «الوطن اليهودى» منطقة الجليل الأعلى وأيدوا التوجه الصهيونى نحو توطين اليهود في تلك المنطقة واستغلال مياه الليطانى ونهر الأردن واليرموك وضم أصبع الجليل. في تلك الفترة حدثت هبَّة ١٩٢٠ وهاجم الثوار العرب المستوطنات اليهودية وسقطت مستوطنة (تل حى) واخليت (كفر جلعادى) والمطلة من سكانها. وقد ضم أصبع الجليل بعد تسوية مسألة الانتداب في سان ريمو وعاد اليهود إلى مستوطناتهم. أنظر وثيقة صهيونية، الراية، سابق ص ٦.

(٢٣٨) اتسمت هذه اللجنة بالنزاهة، وخرجت توصياتها منصفة للعرب، الأمر الذى دفع الصهيونيين للضغط من أجل عدم إذاعة تقريرها في حينه، فظل ثلاث سنوات مختفيا إلى أن سمح رئيس الولايات المتحدة الامريكية بإذاعته في ديسمبر ١٩٢٢. كما اهتمت اللجنة بالمشكلة الصهيونية وأفردت لها فصلاً ضافياً، انظر: - ناتان وانستوك، سابق جـ ١، ص ١٦٨. وانظر وثيقة رقم ١٩، حسن صبرى الخولى، المجلد الثانى، السابق، ص ١٥٢.

(٢٣٩) لعل ذلك يرجع إلى ما أشيع عن الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في نهاية الحرب الأولى وموقف رئيسها ولسن المؤيد لحق تقرير المصير آنذاك، فالنقطة الثانية عشرة من النقاط الأربع عشرة تنص على تخويل الشعوب التى تتألف منها الدولة العثمانية والتى لا تمت بصلة إلى العنصر التركى حق تقرير المصير. فضلا عن أنها لم يكن لها بعد ثمة وجود استعمارى في الوطن العربى، مما أكسبها هذا القدر من التعاطف آنذاك... وهو الموقف الذى تغير كثيرا فيما بعد على الجانبين. للمزيد حول الموقف الامريكى راجع تقارير وليم ييل William Yale عن فلسطين بصفته مندوباً لوزارة الخارجية الأميريكية لدراسة الموقف السياسى في المشرق العربى عام ١٩١٧ في حسن صبرى الخولى الجزء الثانى، سابق، ص ص ٤٧ - ٩٤.

الشام بشكل قاطع. موضحة ما نجم عن الهجرة اليهودية من ضغوط اقتصادية واجتماعية تشكل اعتداء سافراً على حقوق شعب فلسطين. وأن المشروع الصهيونى لا يمكن تنفيذه، إلا بالقوة المسلحة، الأمر الذى يضر، ضرراً فادحا بحقوق شعب فلسطين، في حين أن دعوى اليهود بحق لهم فيها منذ ألفى عام لا يجب الاكتراث به أو الوقوف عنده، وحذرت اللجنة مؤتمر الصلح «بأن لا يتجاهل شعور الشعب العربى ويستخف به».

وصدق حدس اللجنة وما لمسته من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى نجمت عن الهجرة واقتناص الأرض. وهو الذى أدى إلى هبة عامى ١٩٢٠ و١٩٢١ التى كانت وراء استدعاء الحكومة للجنة هايكرافت لبحث المشكلة ووضع الحلول[٢٤٠]. وأكدت اللجنة مرة أخرى ما ذهبت إليه لجنة كنج كرين من «أن الصهيونيين سائرون نحو جعل فلسطين «وطن يهودى» طبقاً لما أدلى به «مسؤول صهيونى كبير». وابرزت اللجنة مدى ضيق العرب ونفورهم من سيطرة الصهيونيين على مقدرات الحكم في فلسطين وقيام حكومة يهودية داخل الحكومة البريطانية، وأفاضت اللجنة بممارسات اليهود المستفزة للعرب وهو الأمر الذى أدى في النهاية لهذه الاضطرابات وكعادتها لجأت الحكومة البريطانية في فلسطين بعد هاتين الهبتين لامتصاص النقمة الشعبية، فأصدر ونستون تشرشل بياناً عرف رسمياً **بالكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢**[٢٤١] وهو تجسيد صارخ لسياسة التناقض التى ميزت بريطانيا والتى انكرت من خلاله أنها تنوى تحويل فلسطين إلى «دولة يهودية» كما أن «انجلترا انجليزية» واعتبرت أن ذلك أمل غير قابل للتحقيق، وأن كل ما هنالك أن يعيش الشعبين معاً في سلام. **ودافع الكتاب عن اللجنة الصهيونية وبانها لا تنوى**

(٢٤٠) وثيقة رقم ٢٠ ووثيقة رقم ٢٧، حسن صبرى الخولى، الجزء الثانى، سابق، ص ص ١٦٨، ١٩٠ - ١٩٣. انظر أيضاً ملحق رقم (٣) من أوراق محب الدين الخطيب عن لجنة التحقيقات في - خيرية قاسمية، الحكومة العربية فى دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠، مكتبة الدراسات التاريخية، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ص ٢٧٧.

(٢٤١) وثيقة رقم ٢٨، الكتاب الأبيض الصادر عن ونستون تشرشل يونيو ١٩٢٢، حسن صبرى الخولى، الجزء الثانى، سابق، ص ص ١٩٦ - ٢٠١.

إدارة البلاد، وإنما يتعلق عملها بإدارة شئون اليهود.

في ذات الوقت الذى أعلن فيه أن «وعد بالفور» قابل للتنفيذ. وأن وجود الشعب اليهودى في فلسطين هو حق وليس منة. ثم أعطى مزيداً من الوعود لليهود بترقية «الوطن القومى» وزيادة عدد المهاجرين، وأعلن عن رغبة بريطانيا بمنح الحكم الذاتى في فلسطين، والذى بدأ بالغاء الإدارة العسكرية وإحلال المدنية بدلاً منها. وهكذا جاء الكتاب الأبيض تتويجاً للتناقضات التى مارستها بريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى.

وبرغم أن الكتاب الأبيض، أثار حفيظة اليهود، إلا أنهم قبلوه على مضض ، أملاً بما سيحققه الانتداب، ولما شاعت روح العداء بين بعض البريطانيين ضد الصهيونيين في تلك الفترة، نشطت الدوائر الصهيونية بشكل موسع لترسم صك الانتداب بما يتفق مع أهدافها. وبالفعل فقد طبعت صك الانتداب بالطابع الصهيونى الخالص وأتت بنوده متماثلة مع توصياتها تماماً.

فمادتة الأولى منحت الدولة المنتدبه سلطات تامة في التشريع الذى يتحقق من خلال وعد بالفور «بإقامة وطن قومى لليهود».

وتؤكد مادته الثانية على ضرورة وضع فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية مناسبة لإقامة «الوطن القومى».

وأعطت المادة الرابعة (للوكالة اليهودية) حق اسداء المشورة لإدارة فلسطين، والتعاون معها من أجل تحقيق «الوطن القومى». والحفاظ على مصالح السكان اليهود، وتسهيل الهجرة، بشرط عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع «الفئات الأخرى»!!.

وحفاظاً على الحدود التى جاهدت البعثة لضم منابع أنهار البلاد إليها الزمت المادة الخامسة من صك الانتداب حكومة فلسطين بعدم التنازل عن أى جزء من أراضى فلسطين لأى دولة أجنبية وحفظ حدودها.

وأوكلت المادة السادسة من صك الانتداب، أمر حشد اليهود في الأراضى الأميرية، والأراضى الموات (غير المطلوبة في المقاصد العمومية) إلى كل من الوكالة اليهودية وحكومة الانتداب، علماً بان قانون الانتدابات الذى أقره مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ والذى أقره ميثاق عصبة الأمم، تؤكد المادة الثامنة والعشرين منه «بإن غاية الانتداب هى تقدم ورفاهية سكان البلاد المنتدب عليها».

وقد وافق مجلس عصبة الأمم على مشروع انتداب فلسطين في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ بالرغم من أنّ عقد الصلح بين الدول المتحالفة وتركيا لم يكن قد تم حتى ذلك الوقت، وبانتظار دخول معاهدة لوزان حيز التنفيذ الذى تم فعلا في سبتمبر ١٩٢٣، وأيضا بالرغم من توصيات لجنة كنج كرين سابقة الذكر والتى لم يضع لها المجلس أى اعتبار.

وعلى هذا النحو أيد مجلس «عصبة الأمم» السياسة البريطانية التى سارت على طريق دعم «المشروع اليهودى». وقد حظيت « الوكالة اليهودية» في فلسطين باعتراف دولى، أدرجه صك الانتداب في مادته الرابعة والسادسة على نحو ماتبين لنا منذ قليل . وقد مارست هذه الوكالة مهام أعمالها الرسمية عام ١٩٢٢ في إدارة شئون البلاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والدينية وزيادة الهجرة، وكل ما يخدم إقامة «مشروع الدولة»[٢٤٢]. وقد تضخمت

(٢٤٢) حول صك الانتداب انظر: ملحق رقم ٢ وثيقة صك الانتداب، في محمد عزة دروزه، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها جـ١، سابق، ص ص ٢٦٣ - ٢٧٠ وراجع الوثيقة رقم ١٠٠ ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول، ص ٣٦٥ وانظر أيضا: - المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤ - ٢٥.

وتشعبت هيئاتها، حتى غدت دولة داخل الدولة.

كما أدى الاتفاق الذى عقد عام ١٩٢٠ بين دائرة الزراعة ودائرة (الطابو) تسجيل الأراضى من جهة، ومحطة التجارب الزراعية اليهودية التابعة للجامعة العبرية[٢٤٣] (التى كانت تحت التأسيس) واللجنة الصهيونية من جهة أخرى. إلى تحويلها إلى دائرة انجلو صهيونية **وهو الأمر الذى يعتبر واحداً من أبرز انجازات الحكومة المدنية لخدمة الاستيطان الزراعى الصهيونى والاستيلاء على أراضى عرب** فلسطين. وقد تم هذا الاتفاق طبقا لتوصيات اللجنة الصهيونية سابقة الذكر، تدعمه الوكالة اليهودية.

وباشرت هذه الدائرة مهام أعمالها ذات التوجه الصهيونى منذ ١٩٢٠ حيث سن قانون

- يذكر جفريز وهو صحفى بريطانى عاش في فلسطين فترة الحكم البريطانى حيث كان مراسلا لصحيفة الديلى ميل في لندن أن بعض وزراء المستعمرات صهيونيين وأن البعض الآخر كان ضالعا في علاقاته معهم، ويصف الصهيونيين بأنهم أصبحوا سادة الموقف، ويصف انقياد بريطانيا وراءهم بأنه انقياد أعمى ومجنون، ويذكر جفريز بأن المادة الثانية من صك الانتداب بأنها تكرار لوعد بالفور الذى هو من تأليف الصهيونيين سواء منهم الأوروبيون أو الاميركيون، كما يشير إلى محتوى صك الانتداب على أنه هو بعينه البيان المشترك الذى صدر عن عدد من الجمعيات الصهيونية الاميركية في ١٩١٩/٢/٢ الموجه إلى مؤتمر السلم عام ١٩١٩ ويعقد مقارنات بين مواد الانتداب وهذا البيان. لمزيد من التفاصيل انظر جفريز اليكم الحقيقة جـ٢، ص ص ٢٣٣-٢٣٥ والجزء الرابع مرجع سبق ذكره ص ص ٢٣، ١٧٨ - ١٨٧. وحول البعثة الصهيونية وضغوطها الشديدة انظر: الوثائق التى قدمها O.S. Edwards, Palestine land of broken promise, 1946, p.p 39 - 41 وانظر أيضا: صبرى الحولى، مصدر سابق، المجلد الثانى ص ١٤٦ - ١٩٨.

(٢٤٣) وقد كان انشاء الجامعة العبرية أحدى المجازات البعثة الصهيونية عام ١٩١٨ لعب فيها الكولنيل ريتشارد ماينرتزهاجن دوراً رئيسياً في تذليل العقبات أمام اللجنة لمعارضة السلطات العسكرية لحضور اللجنة.
وكانت أول خطوة لتأسيس الجامعة هو استيلاء اليهود على مبنى يسمى Gray Hill House على جبل سكوبس في القدس والخطوة الثانية إقامة مبنى كبير للمكتبة العامة للجامعة لتودع فيها المجموعات الضخمة الموجودة آنذاك في المكتبة القومية اليهودية في بيت المقدس.
وضع حجر الأساس لمبانى الجامعة في حفل رسمى يوم ٢٤ يوليو ١٩١٨ قبل أن تنتهى الحرب العالمية الأولى وحتى أثناء وجود البعثة الصهيونية.
وكانت هناك محطة للتجارب الزراعية تحولت فيما بعد لكلية زراعة افتتحت الجامعة رسميا أول ابريل عام ١٩٢٥ رأس الحفل جيمس بالفور وحاييم وايزمان وغيرهم. جدير بالذكر أن الجامعة العبرية لم تقبل طلاباً بادئ الأمر ولكن كانت تحشد الباحثين لينقطعوا للبحوث العلمية حتى يصبحوا اساتذة متمكنين من تخصصاتهم.
حسن صبرى الخولى، المجلد الثانى، سابق، ص ص ٢٥ - ٢٩ انظر: وثيقة رقم ١٩ ص ٣٦.

المساحة، لتخطيط الحدود، ومسح الأراضى الأميرية والأشراف عليها، وزيادة حشد السكان فيها، ثم قامت بتعيين لجنتين آخرتيين للبحث عن الأراضى الخالية (الموات) (والمحلولة) وتعيين حدودهما.

وقد تم دمج هاتين الدائرتين لتصبحا دائرة واحدة عام ١٩٢٢ تحت رئاسة مندوب الأراضى، اليهودى الصهيونى نورمان بنتوتيش وكان معظم أعضائها من اليهود.[٢٤٤]

وأصبح من حق الدائرة مباشرة كل الأعمال المتعلقة بالأموال غير المنقولة، وتسجيل الأراضى، أو نزع الملكية، وغير ذلك. وأفردت مكتباً خاصا للاشراف على أراضى بيسان (الجفالك) التى سنأتى على ذكرها بعد قليل.

وعملت هذه الدائرة بمنتهى الهمة والنشاط، ففى عام واحد هو عام ١٩٢٢ أنجزت (٥١١٧) معاملة تسجيل نقل ملكية تغطى مساحة قدرها (٢٩٩ر٧٤) دونما[٢٤٥]. خاصة وأن هذه الفترة شهدت نشاطاً واسعاً في نقل ملكيات جفالك بيسان. ونظرت في ادعاءات (قضايا) الأراضى الموات المرفوعة من قبل المتضررين. وأخطر ما قامت به هو إعادة تقسيم الأراضى المشاع. التى عين لها المندوب السامى لجنة خاصة لدرس نظام ملكية المشاع أبيح لأعضائها، دخول أى أرض لإجراء عمليات المسح، وكان كل من يعرقل أعمالها يتعرض للعقاب .

---

(٢٤٤) مونتاكيو برون، الزراعة، مرجع سابق، ص ٢٣٩ - ٢٥٢

- المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، سابق، ص ٥.

- وانظر أيضا: دوخان، حيازة الأراضى، سابق، ص ١٢٥.

- دعيبس المر، القسم الثانى، مصدر سابق، ص ص ١٣٠ - ١٣٢.

B.R. O. 371/9003, Palestine, Report on Palestine Adminstration. 1922 -

- جون هوب سمبسون، سابق ص ص ١١٢ - ١١٣.

(٢٤٥) B.R. O. 371/9003, Palestine, Report on Palestine Adminstration. 1922

وكانت حكومة فلسطين البريطانية تدفع الإعانات للمختبرات اليهودية نظير الأبحاث، والخدمات العلمية، التى تقدم لها طبقاً للاتفاق المذكور على حساب دافعى الضرائب العرب، برغم عدم استفادة هؤلاء من هذه الخدمات، حيث كانت هذه الدائرة كثيرا ما تمتنع عبر مؤسساتها البحثية عن تقديم الأغراس من مشاتلها، بقصد عدم منافسة المشاتل اليهودية. وتؤكد توصيات جون هوب سمبسون للدائرة بضرورة بيع الأغراس وبإثمان زهيدة للعرب، مدى تقصير الحكومة تجاه عرب فلسطين!

كما لم تقدم الدوائر البحثية الحكومية التابعة لدائرة الأراضى، خدمات تذكر للفلاحين العرب. حتى أن مشروع إقامة مدرسة زراعية مشتركة بين العرب واليهود، بأموال الثرى اليهودى خضورى، طبقا لرغبته في وصية له. مُنيت بالفشل بسبب رفض المسؤولين الصهيونيين الفكرة من أساسها على اعتبار أن مثل هذا المشروع يقتضى استخدام اللغة العربية، وهذا أمر مرفوض شكلاً وموضوعاً لتعارضه مع مبادئ الصهيونية العنصرية القائمة على ضرورة استخدام اللغة العبرية كلغة وحيدة، مما دفع الحكومة لإنشاء مدرستين منفصلتين.

كما كانت الحكومة تمتثل لمعارضات الوكالة اليهودية لإجراء اى تطوير لإساليب الزراعة العربية. خوفا من تقدم ونهضة عرب فلسطين.

وكان لهذه الدائرة دور كبير في تنفيذ مجموعة القوانين والاجراءات التى استنها هربرت صموئيل عام ١٩٢٠، وأولها رفع أيدى أهالى يافا عن أراضيهم الواقعة جنوبها والتى تزيد مساحتها عن ٤٠ الف دونم، وتسليمها لمستوطنى عيون قارة (ريشون ليزيون) علماً بأن العديد من المواطنين العرب كانوا يحتفظون بسندات الملكية، كما كان لدى آخرين وثائق حقوق تصرفهم بالأراضى لفترات طويلة[٢٤٦].

(٢٤٦) الوثيقة رقم ١٠، وثائق وأوراق القضية الفلسطينية جـ١، ص ٣٤٥.

إلا أن المندوب السامى تجاهل كل ذلك، وتجاهل الاحتجاج العام الذى أبدته الجماهير المتظلمة بمصادرة حقوقها، وأيضاً دعوى الإحتجاج التى رفضتها الجمعية الإسلامية بنابلس ضد تسليم أراضى عرب يافا إلى الصهيونيين المقدم في ١٩٢٠/٢/١٥. وقام بالتصديق على عملية المنح هذه.

ويعتبر نهب أراضى (الجفالك) في بيسان من أصحابها عرب فلسطين، بدعوى أنها من ممتلكات السلطان إجحافاً خطيراً أقدمت عليه حكومة صموئيل ضد شعب فلسطين وحقوقه من خلال «اتفاقية» غور المدورة[٢٤٧] التى عقدت عام ١٩٢١.

وكلمة «اتفاقية» في الواقع كلمة مفرغة من محتواها. فالاتفاق عادة يكون بين طرفين فأكثر. أما هنا فهو أحادى الطرف. أى الحكومة وحدها في الميزان. وحرى بنا القاء بعض الضوء على هذه «الاتفاقية»!!

ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة بأن أراضى الجفتلك هى أراض خاصة بعرب فلسطين قام السلطان العثمانى عبد الحميد أثناء فترة حكمة بالاستيلاء عليها وسجلها باسمه ويقيت حقوق الانتفاع لأصحابها العرب. وأفرد لها دائرة خاصة اطلق عليها اسم (الإدارة السنية). أوكل إليها مهمة استغلال هذه الأراضى لمصلحته. وبعد خلعه عام ١٩٠٩، أحيلت ملكية هذه الأراضى للخزانة العامة، وكنا قد بيَّنا وضعها القانونى وأحقيَّة شعب فلسطين فيها.

وكان من هذه الجفالك اثنين في فلسطين تبلغ مساحتهما معاً (١٧٩ر٤٩٥) دونما. أحدهما ويقع في منطقة أريحا ويدعى (بجفتلك أريحا) ومساحته (٤٠٨ر١١٣) دونم والثانى

(٢٤٧) المدورة: تعنى الأراضى التى (دورت) للسلطان أى أصبحت من ممتلكاته.

ويقع في منطقة بيسان ويسمى (**بجفتلك بيسان**) **وهو الأكبر والأهم، وتبلغ مساحته** (٣٨١ر٧٧١) **دونم منها** (١١١ر٧٢٠) **دونم مروية** و(١٢٣ر٣٣٤) دونم غير مروية و(١٤٦ر٧١٧) دونم طرق وسكك حديد وما إلى ذلك.

وأثبتت اللجنة التى مسحت المنطقة أن ممتلكات الجفتلك (٣٣٩) دونماً في حين أن الباقى يتشكل من أراضى المشاع والغابات[٢٤٨].

وكانت الحكومة العسكرية قد **اعتبرت عام ١٩١٩ أن هذه الأراضى من ممتلكاتها. في حين باشرت الحكومة المدنية أولى اجراءاتها بشأن هذه الأراضى عام ١٩٢١** عندما قامت دائرة الزراعة الإنجلو صهيونية بتقديم هذه الإتفاقية المثيرة للجدل التى عقدتها فيما بينها من جهة وبين بعض الأفراد باعتبارهم ممثلين عن باقى أصحاب هذه الأراضى دونما تفويض قانونى من قبل الآخرين. وأطلق على هذه الإتفاقية اسم «**اتفاقية**» **غور المدورة**[٢٤٩]. والأدق أن يطلق عليها أسم «الإتفاقية القسرية».

نصت الإتفاقية على إخراج المواطنين العرب من أراضيهم التى زرعوها لمئات السنين!! واعطاء من يثبت ملكيته للأرض، بدلاً منها! (المادة ١)، وحددت مساحة ١٥٠ دونم لكل عائلة كحد أدنى (المادة ٨) ومنعت المادة (١٦) اجراء أى تصرف بالأرض قبل دفع بدل التسجيل بالكامل، واستثنى منه ما يرجع للحكومة ذاتها بسبب الرهن أو غيره. ثم تنازلت عن شرط دفع كامل البدل في عملية التصرف عام ١٩٢٨. وذيلته بشرط أن توافق الحكومة على الأشخاص المنوى نقل الأرض اليهم، إذا اعتقدت أنهم يسعون لتعمير الأرض بصورة أفضل!! وهو تلميح صريح لتسهيل نقل الأراضى إلى اليهود[٢٥٠].

---

(٢٤٨) حول هذه الإتفاقية راجع: المصادر السابقة وأيضا: Report of 1922, op. cit.

(٢٤٩) سمبسون سابق، ص ص ٨٧و ١٢٤، ١٢٥، ٢٤٥، ٢٤٦ وانظر أيضا: Granott, the land system, op. cit, p. 107

- تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق، ص ٣٤٥.

(٢٥٠) المصادر السابقة والصفحات.

يبرز لنا نص القانون بوضوح مدى عدم التكافؤ بين الطرفين المتعاقدين، فالحكومة بسلطاتها وهيآتها ونفوذها في كفة وبعض الأفراد العرب الذين لا يتسمون بأى صفة رسمية يقومون بتمثيل قطاعات عريضة من أصحاب الأراضى دون أدنى تفويض منهم في الكفة الأخرى. مما يجعل كفة الحكومة، وكأنها وحدها في الميزان، الأمر الذى أضفى على «الإتفاقية» طابع المشروعية تحت مسمى «اتفاقية». ولا أدل على ذلك مما جاء في تبرير الحكومة، لسبب عقد هذه «الإتفاقية»، من «أن **الدافع إليها هو سوء الأحوال** والأوضاع التى تسود المنطقة، وسكانها الذين يتسمون بقلة الذكاء والجهل»!! مما يجعل اقناعهم بتحسين أحوالهم غير ممكن[٢٥١]. كيف إذا تجرى الحكومة «اتفاقية معهم»!! ثم تذكر «أن مساحات واسعة من أراضيهم بوراً، وأراضيهم مشاع تنقل من واحد إلى آخر، وأنهم «يأوون الأشقياء ويسلبون الماشية، بالإضافة لفقدان الأمن في منطقتهم»، لذا فحرصاً على مصلحة وأمن السكان رأت الحكومة أن تعطى المزارعين القادرين على تقديم اثباتات بأن الأراضى تخصهم، قطعة أرض بديلة غير أراضيهم على أن يدفعوا بدل التسجيل[٢٥٢]. وكان هذا البدل في الواقع يماثل ثمن قطعة أرض جديدة، إذ كان البدل عن كل دونم ١٥٠ قرشا أى ٢٢٥ جنيها عن الـ ١٥٠ دونم. فإذا ما عرفنا أن دخل الفلاح السنوى لا يزيد عن بضعة وثلاثين جنيهاً أدركنا مدى الحيف والظلم الفادح الذى سيق إليه أصحاب أراضى الجفالك. هذا بخلاف الضرر الناجم عن انتقال الفلاح من أرضه ذات الخصوبة الأكبر إلى أراضى أقل خصوبة. ليس هذا فحسب بل مدى الضرر النفسى والروحى الذى يلاقيه أى فلاح فيما إذا أقتلع من جذوره في أرض أبائه وأجداده. بالإضافة إلى أن معظم الفلاحين لم يتمكنوا من إثبات حقوقهم فوق أراضيهم مع ما عرفناه عن فوضى التسجيل في العهد العثمانى، وكيف أن العرف والعادة وإثبات بقائه على أرضه يزرعها لعشر سنوات متتاليات كان كافيا لإثبات حقوقه، وكيف أن الكثير من الفلاحين كان لا يمتلك صكوك ملكية.

---

(٢٥١) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين لعام ١٩٣٧، سابق، ص ٣٤٥.
(٢٥٢) المصدر ذاته والصفحات.

ولهذا فقد حققت هذه «الإتفاقية» مبتغاها في مصادرة مساحات واسعة من أراضى الجفالك، برغم أن معظم هذه الأراضى كانت تخضع للكيات المشاع والغابات. **وهكذا تم الاستيلاء على هذه الأراضى بالقوة ودون وجه حق.**

يتضح ذلك من تضخم عدد المتضررين من المقتلعين من أراضيهم الذين رفعوا دعاوى ضد الحكومة[٢٥٣] وكانت أعمال السمسرة والأساليب الملتوية قد نشطت في تلك الفترة لتسريب أراضى عرب فلسطين لليهود بعد انتزاعها من أصحابها العرب.

وفي تقرير لحكومة فلسطين لعام ١٩٢٥ يذكر كيف أن **الوكالات اليهودية قد حصلت على (٦٥) ألف دونم**[٢٥٤]. **وأن جمعية البيكا حصلت على أراضى قرية سيرين المقدرة بنحو (٨) آلاف دونم عام ١٩٣٣**[٢٥٥].

كما لعب السماسرة دوراً بالغ السوء في نقل مساحات من الأراضى لليهود بدعوى شرائها لانفسهم، ثم نقلها فيما بعد لليهود على نحو ما تم للمساحة التى خصصتها الحكومة «لعرب صقر» والتى تقدر مساحتها بسته آلاف دونم تمكنت جمعية البيكا من شرائها بسعر جنية واحد للدونم[٢٥٦].

وعلى نحو ما تم أيضا بقرية كفر مصر حيث اشترى السمسار عبد الله مخلص أراض بسعر ٨٠ قرشاً للدونم ثم قام ببيعها بعد ذلك لليهود[٢٥٧].

وقد تمكن السماسرة من نقل ما مساحته ٥٠ ألف دونم من أراضى بيسان لليهود. هذا

---

(٢٥٣) اللجنة الملكية لفلسطين لعام ١٩٣٧، سابق، ص ص ٣٤٣ - ٣٤٦ وأنظر أيضا: - تقرير عام ١٩٢٢ P.R.O. F.O. 361/19003.

(٢٥٤) جريدة فلسطين، يافا، العدد ٧٩٦ - ٣٩ فى ١٩٢٥/٧/٢٨، ص١.

(٢٥٥) الجامعة الإسلامية، العدد ٤٢٦ في ١٩٣٣/١/٦، ص٥.

(٢٥٦) الجامعة الإسلامية العدد ٤٣٩ في ١٩٣٣/٢/٢١. ص٥.

(٢٥٧) فلسطين، يافا العدد ٧٨٥ - ٢٨ في ١٩٢٥/٦/١٦، ص٥.

برغم قرارات منع البيع المشروطة بتسديد الأقساط والتى لم تكن ذات جدوى. ذلك أنه كان يكفى وجود المشترى الذى يسدد الأقساط مرة واحدة لتصبح الأرض ملكاً له. خاصة وأن الفلاحين وجدوا أنفسهم متورطين بديون للحكومة لا قبل لهم بها. بعد اجبارهم على دفع بدل التسجيل الذى كان يفوق قدراتهم[٢٥٨]. إضافة لانعكاسات مصادرة مياه الرى التى جعلت عملية الزراعة أمراً مستحيلاً مما وضع المزارع العربى في مأزق لا فكاك منه بعد أن جعل الأرض عبئا على صاحبها.

وقد واكب عملية نهب الأراضى **إقامة المستوطنات في منطقة بيسان حيث تم إنشاء (٦) مستوطنات في قضاء بيسان ما بين ١٩٢١ - ١٩٢٢، و(١١) مستوطنه أخرى عام حتى عام ١٩٣٩**[٢٥٩].

وإذا كان قد تم تسريب أراضى منطقة بيسان عبر «الإتفاقية» المشبوهة، **فقد كانت قوانين نزع الملكية هى الوسيلة الثانية في حالة عجز القوانين العادية عن تسريب الأراضى.**

ففى عام ١٩٢٥ قامت الحكومة البريطانية بإنتزاع ومصادرة أراضى قرية الباجور المقدرة بنحو عشرة آلاف دونم. من صاحبها يوسف الخورى الذى أقام دعوى ضد الحكومة تم رفضها من قبل محكمة الأراضى[٢٦٠] حين أصدرت حكمها المتقدم، لتصبح الحكومة هى المالك «الشرعى» لها بدعوى احتياجها للمنافع العامة.

وصدرت قرارات أخرى مماثلة عام ١٩٢٦ حين صودرت أراضى قرى (عين حارود) بدعوى إنشاء محطة سكة حديد. وبيت (صفافه) (وشرفات) لتشييد مبان لحكومة

---

(٢٥٨) سمبسون، سابق، ص ١٢٦ وانظر: المقطم فى ١٩٣٠/٦/٢٢.

(٢٥٩) الدباغ، بلادنا فلسطين الجزء الأول، القسم الأول، ص ص ١٩١ - ١٩٢.

(٢٦٠) جريدة فلسطين، العدد ٧٩٠ - ٣٣ في ٣/١٣ وفي ١٩٢٥/٧/٧.

الانتداب[٢٦١] وأخرى من منطقة قيسون بحيفا وأراض قرب مستوطنة المطلة لإنشاء حجر صحى للحيوانات. وأراض في منطقة عراق المنشية، قرب غزة لبناء نقطة بوليس، وأراض أخرى لإنشاء طريق (تل أبيب) الشمالية[٢٦٢].

وفي عام ١٩٢٨ تم انتزاع قطعة أرض من أراضى سلوان بقضاء القدس لبناء دار للمندوب السامى، باعتباره مشروعاً عموميا، وفي عام ١٩٣٣، انتزعت أراضى قرية (الأشرفية)[٢٦٣].

وصودرت كذلك أراضى كل من الكبارة وعتليت وبرة قيسارية، وهى قطع واسعة المساحة قريبة من الساحل وتقع بين حيفا ويافا، ادعت الحكومة، أنها تعود إلى فئة الأراضى الموات. وتقدر مساحتها بـ ٣٩ ألف دونم، قامت الحكومة **بمنح ٣٥ ألف دونم منها لجمعية البيكا**[٢٦٤].

كما انتزعت أراض من صفد لإقامة سوق تجارى لليهود على اعتبار أنه مشروع عمومى. ومساحة من الأرض في حيفا، لإقامة مدرسة يهودية، وقطعة أرض أخرى من أراضى قرية (الطيرة) من قضاء طولكرم لشركة (حيرود) اليهودية، على اعتبار أنها على الطريق المؤدى للمستوطنة بدعوى أنها «للمصلحة العمومية»[٢٦٥]. صحيح أن قرارات نزع الملكية للصالح العام تمارس في كل الدول ولكن يكون فعلا للصالح العام ولكن ما تم في فلسطين لم يكن سوى للصالح اليهودى فقط ولهدف واحد هو إنشاء بنية تحتية «للدولة العبرية القادمة». كما قامت الدائرة عام ١٩٢٥ بمسح المنطقة الساحلية الممتدة بين غزة

---

(٢٦١) جريدة فلسطين، العدد ٩٢٥ - ٧ في ١٩٢٦/١١/١٢، ص٣.

(٢٦٢) جريدة فلسطين، المرجع ذاته.

(٢٦٣) السياسة الأسبوعية العدد ١٠٣ فى ١٩٢٨/٢/٢٥، ص٩ وأيضا الجامعة الإسلامية العدد ٤١١ في ١٩٣٣/١١/١٩، ص٤.

(٢٦٤) سمبسون، سابق، ص ٢٠٣ وأيضا تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، ص٣٤٧.

(٢٦٥) أمر أصدره السير ستيورات ديفس، مؤرخ في ١٩٣٠/٨/١٥ انظر: الجادر، سابق، ص ٢١٠ - ٢١١.

وحيفا والسهل الساحلى حتى الجنوب، وجول اللد ويافا ومنطقة امتياز الكبارا، وفي المناطق المحيطة بيافا، وتل أبيب غطت مساحة قدرها (٢٢٠ر٧٤٥ر٤) دونم. وكلفت مبالغ طائلة، وقدم الطيران العسكرى الملكى البريطانى خدمات جليلة للسلطات البلدية والمحلية في عمليات المسح[٢٦٦]. في أهم المناطق الخصبة والاستراتيچية، وهو ما يوضح مدى اهتمام دائرة الزراعة الانجلو صهيونية للسعى بكل طاقتها لتأمين أكبر قدر ممكن من الأراضى لتمريرها لليهود في هذه المنطقة. مع التوسع الرأسى في الزراعة لزيادة القدرة على استيعاب أكبر قدر ممكن من المهاجرين[٢٦٧] ولما كانت الأراضى المشاع تقف عقبة كاداء في وجه السلطات البريطانية ومن ورائها الصهيونيين فقد سعت إلى تفتيتها من خلال قوانين خاصة سميت **بقوانين التسوية:**

قوانين التسوية:

تم فى عام ١٩٢٧ مسح أراضي فلسطين بالكامل ما عدا منطقة بئر السبع[٢٦٨]، وفي عام ١٩٢٨ سنت الحكومة قانوناً لتفتيت المشاع إلا أنها ادعت أنه لتسوية حقوق ملكية الأراضى بدعوى وضع حد لفوضى التسجيل، التى تسببت في العديد من النزاعات مع الحكومة[٢٦٩]. وكنا قد عالجنا هذا القانون بالدراسة في الفصل الأول، وأفردت له دائرة خاصة تهتم بشئون التسوية، عين لها المندوب السامى المستر (كوهين الحسيد) كمساعد مأمور لإجراء أعمال التسوية التى تمت في منطقة الخضيرة والمنطقة الواقعة بينها وبين البحر في قضاء حيفا، وأراضى وادى الحوارث، وكذا في عتيل وزيتا، وهى من الأراضى المشاع، في قضاء طولكرم، وخربة الشركس، وغابة الشركس وكثير من

---

(٢٦٦) وايضا Report, Palestin and Trans Jordan1925

تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ١٩٣٧، ص ٣٥٥.

(٢٦٧) المصادر ذاتها والصفحة.

(٢٦٨) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ١٩٣٧، ص ٣٥٥.

(٢٦٩) دوحان، حيازة الأراضى، النظام الاقتصادى، محرره سعيد حمادة، انظر قائمة المراجع، ص ص ١٢٦ - ١٢٧.

مناطق أخرى عديدة، وكانت لهذا المأمور اليهودى سلطات واسعة[270].

وقامت الحكومة عام ١٩٣٢ بعمليات مسح تم جمع المعلومات فيها من الفلاحين ذاتهم فيما يتعلق بمساحة الأراضى الزراعية، إلى جانب تصنيفاتها الزراعية، وبلغت هذه المساحة، وفق تلك التقديرات (٤٫٨٧٩٫٣٧١) دونماً من المساحة الكلية لفلسطين بما فيها منقطة بئر السبع[271].

كما قامت الهيئة عام ١٩٣٤ بتقييم أراضي ٩٧٠ قرية من أجل دفع ضريبة القرى على الأراضى الأميرية في الأقضية المختلفة من ضمنها الأراضى المزروعة بالمحاصيل المروية وغير المروية والاشجار المثمرة والغابات والأحراج. وكان موضوع الضريبة هو الهدف المعلن. أما الأهداف بعيدة المدى فقد كانت مصادرة ما يمكن مصادرته من أراضى العرب حتى بلغ مجموع القضايا التى رفعها العرب بشأن مصادرة أراضيهم عام ١٩٣٤ (٢٥٫٠٠٩) دعوى بلغت مساحتها الإجمالية (٣٥٥٫٧٣٢) دونماً منها (١١٫٢٣٠) دونما في الأراضى المشاع. تم تسوية (٢٢٫٥٤٦) دونما منها (٢٢٫٥٣٧) دونماً في الأراضى المفرزه و٩ دونمات فقط في الأراضى المشاع[272]. وهكذا يكون الفرق بين مساحة الأراضى التى تمت تسويتها والأراضى التى هدد أصحابها بالاقتلاع (٣٣٣٫١٨٦) دونما ظلت متنازع عليها. الأمر الذى يوضح مدى الظلم الفاقع الذى وقع على أهل فلسطين وتعريضهم للقلق الرهيب لفقدانهم القدرة على اثبات حقوقهم. وجدير بلفت الإنتباه إلى أن مجموع ما تمكن اليهود من تسجيله من أراض لنفس العام لم يزد عن (٦٢٫١١٤) دونما[273]. وفي عام ١٩٣٦ كان (١٨٫١٥٤) دونما[274].

---

(٢٧٠) الجادر سابق، ص ٢١٧ - ٢١٩، وأيضا: Granott, op.cit,p.108

(٢٧١) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، ص ٢٩٢. قدم السيد لويس فرنش وهو أحد موظفى حكومة الهند للجنة تقريرين شاملين عن التوسع الزراعى وتسوية الأراضى.

(٢٧٢) Report, 1934, p.p. 45 - 46

(٢٧٣) Loc, cit

(٢٧٤) Stein, The Land Question in Palestine, 1917 - 1939, p.p 226

وقامت دائرة الأراضى بمسح الأراضى في فلسطين عام ١٩٣٦[٢٧٥]ولم تكتمل باقى أعمال المسح بسبب نشوب الثورة الفلسطينية الكبرى في نفس العام. جدير بالذكر أن أعمال التسوية تركزت في المناطق الساحلية والسهول الخصبة والاستراتيجية في حركة التفاف حول الحدود المرحلية «للوطن القومى» المزمع إنشاؤه[٢٧٦]. وكمحصلة لكل ما سبق فقد تمكنت الدائرة من مسح (١٢٠ر٥٩٥ر٢) دونم منذ عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٣٦ تم تسوية (٨٧٧ر٤٩١ر١) دونم منها..

ثمة أرقام تحمل دلالات يجدر تناولها ففى ما بين ١٩٢٧ و١٩٣٥ بلغت مساحة الأراضى التى صودرت من العرب الذين رفعوا قضايا بشأن استردادها (٢٨٨ر٨٥٨ر١) دونماً. تم تسوية وفرز ما مساحته (٦٣١ر٣٦٤ر١) دونم في الاستقصاء التمهيدى[٢٧٧]. أى بقيت مساحة قدرها ٢٨٨ر٨٥٨ دونم متنازع عليها دون فرز أو تسوية بما يعنى احتلالها من قبل الآخرين وتشريد أصحابها. تبين لنا من خلال الأرقام أن مساحة الأراضى التى شملتها ادعاءات العرب، واسعة جداً تظهر لنا بشكل أو بآخر أن أصحابها لم يقوموا ببيعها وإنما انتزعت منهم انتزاعا. فما هو المبرر ليرفع مواطن دعوى ليسترد حقوقه لو أن أحداً لم يقم باغتصاب أرضه بالفعل!!!.

أما الرقم الخاص بما تم فرزه وتسويته فهو لا يعنى بالضرورة أن أصحاب الأراضى

---

(٢٧٥) Report on Palestine and Trans Jordan, for the year 1935, P. 50

(٢٧٦) النتائج مستقاه من جدول مركب من التقارير السابقة ولمزيد من التفاصيل عن عدد القرى وأماكن تواجدها، انظر رسالة ماجستير للباحثة غير منشورة ص ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٢٧٧) انظر الجدول، رسالة ماجستير غير منشورة السابقة، ص ١٨٥ أخذاً عن Report on Palestine and Trans Jordan for the year 1935, p. 50.

Report on Palestine and Trans Jordan for the year 1938. p. 78.

وأيضا أنظر:

دوخان، حيازة الأراضى، سابق، ص ص ١٣٢ - ١٣٤، بالإمكان تتبع كل سنة على حده خلال الفترة انظر: البديرى ماجستير غير منشورة ص ١٨٥.

قد استردوا حقوقهم كما قد يتوقع البعض. ذلك أن مساحة كبيرة من هذه الأراضى لم يكن أصحابها بقادرين على اثبات ممتلكاتهم لعدم وجود مستندات قانونية لديهم لأسباب أوضحناها في الفصل الأول.

ولهذا فقد تم اغتصاب أراضى العديد منهم بعد تشريدهم من قبل واضعى اليد على أراضيهم.

جدير بالملاحظة تلك السرعة التى تمكنت خلالها الدائرة من تسوية هذه المساحة الضخمة في فترة لم تتجاوز السبع سنوات ونصف السنة.

وسنتتبع فيما يلى ممارسات دائرة التسوية خاصة بعد ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ والتى تمخض عنها تغير ظاهرى في السياسة البريطانية من خلال الكتاب الأبيض وقانون انتقالات الأراضى لعام ١٩٣٩.

ففى الفترة اللاحقة ومنذ عام ١٩٤٠ جرت أكبر عمليات مسح للأراضى وكأن بريطانيا كانت في حالة سباق مع الزمن لتتمكن من نقل أكبر كم ممكن من الأراضى لليهود بعد انتزاعها من العرب أو الاحتفاظ بها ريثما تسنح الفرصة لتسريبها خوفاً من تأجج نيران ثورة أخرى وقبل موعد الرحيل البريطانى.

وقد بلغ مجموع عدد القرى التى أعلنت كمناطق تسوية منذ عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٧ (٢٦٦) قرية* موزعة بين عكا وحيفا ويافا والرملة وغزة وصفد(٢٧٨).

وتجدر ملاحظة اهمال دائرة المساحة في مسح المناطق التى بقيت بيد العرب عام ١٩٤٨، أما فيما يتعلق بأسماء الأقضية التى بقى معظمها مع العرب والوارد ذكرها

(*) من المؤكد أن عدداً كبيراً إن لم يكن معظم هذه القرى كان قد تم تقييم ضرائبها عام ١٩٣٤ أو دخلت في عداد مسح عام ١٩٣٦.

(٢٧٨) Palestine gazett, sup. 2, no. 977, p p. 2,9,11,12, 1940, and 1166, 1/12 /1942, p.257.

هنا فمعظم القرى التى تم مسحها كانت على الحدود الفاصلة، أو قريبة جداً من حد
«الوطن القومى» وفق التقسيم الذى سعى اليهود لتحقيقه في تلك الفترة.

ويعتبر صدور تعديل قانون التسوية عام ١٩٤٤ الأكثر شمولاً وخطورة من كل التعدي
السابقة منذ ١٩٣٩ واللاحقة وحتى عام ١٩٤٧، خاصة وأن مواده الـ ٤٥ تبرز بما لا
مجالاً للشك الأساليب غير السوية التى لجأت إليها حكومة فلسطين البريطانية، لتس
مهمة انتقال الأراضى لليهود، برغم تواريها خلف الواجهة التى بررت فيها هذا التع
وهو تبسيط الاجراءات وتسهيل انجازها على جميع أنحاء فلسطين (المادة٣)[٢٧٩].

وتقوم عمليات التسوية بتقسيم الأرض بين الأفراد، حيث تفرز الحصص في الم
الجماعية والتى عادة ما تكون مشتملة على عدة قطع من الأراضى في الملكية الوا
موزعة على عديد من المناطق في أنحاء القرية، قد يصل عددها إلى ٤٢ قطعة تمتل
أسرة موسعة يتناوبون زراعتها دون تجزيئ. ولكن عندما يتم توزيعها إلى حصص م
بين أفراد الأسره (القبيلة) تصبح الحصص بالغة الضآلة كما أنها تكون موزعة على
المناطق المتفرقة لتصبح الحصة الواحدة بضعة أمتار أو حتى سنتمترات ع
الجدوى[٢٨٠].

ولتنفيذ عملية التسوية، كانت تحدد المنطقة المراد تسويتها، بداية ثم ينشر اعلان تم
قبل مباشرة العمل (مادة ٤) ويعين المندوب السامى مأمورى التسوية ومساعديهم (
٥٥) للقيام بتنفيذ هذه المهام مع إعطائهم صلاحية معاقبة كل من ادرج اسمه على ج
الادعاءات، وتأخر في تحديد الأرض التى يدعى حيازتها على نفقته الخاصة[٢٨١]. وت

(٢٧٩) الوقائع الفلسطينية الأعداد ١٣١٨ فى ١٩٤٤/٢/٢٧ والعدد ١٤٤٢ فى ١٩٤٥/٩/٢٧ ص ٢٩٣ - ٣٠٠ و ١٥٩٧ ملحق ٢ فى ١٩٤٧/٧/٢٤، ص ١٣٨٥، ومعظم التعديلات خاصة بزيادة الرسوم وفرض غرامات تأخير تسجيل.
أيضا: - الوقائع الفلسطينية العدد ١٣١١ في ١٩٤٤/٦/١٦، ص ٢٤٢.

(٢٨٠) المصادر السابقة ذاتها.

(٢٨١) ذات المصادر.

على المتأخرين عن ابراز الصكوك والمستندات غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً، تكون مستحقة الدفع، (المادة ٦)[٢٨٢].

والأخطر من ذلك تلك الصلاحية القضائية التى منحت للمامور بوضع اليد على أية أرض يدرجها الاعلان، دون الالتفات لحقوق الأشخاص المدعين بحقوق فيها!!! أما في حالة بقاء المدعى بحقه في الأرض فيفرض المامور شروطاً خاصة للعناية بالأراضى، أو باستعمالها وفق قناعته هو بعدالة هذه الشروط ومعقوليتها!! (المادة ٨) الأمر الذى أفسح المجال واسعاً أمام استغلال القانون حسب الأهواء الشخصية[٢٨٣].

كما مُنح المأمور حق ابقاء الأرض خالية جميعها أو قسم منها إلى حين صدور أمر آخر!!!. أو ريثما يفصل قانوناً بشأنها لتصبح الأرض عندئذ قابلة للتسجيل، (المادة ١٤)[٢٨٤]

نلاحظ هنا، أن مصادرة أراضى الحائزين واقتلاعهم منها أصبح أمراً في غاية اليسر والسهولة من خلال تطبيق هذا البند من هذا القانون المتعسف. في نفس الوقت منع أي مواطن من تسجيل أرضه، إذا كانت تقع ضمن دائرة التسوية، في أى مكان أو منطقة سواء قدم أصحاب الأراضى ادعاءات بحقوقهم فيها أم لا،(المادة ١٤)[٢٨٥].

وهكذا نلاحظ كيف يتلاعب القانون بمصالح المواطنين وحقوقهم فيوقفها أو يؤجلها، أو يصادرها.

---

(٢٨٢) المصادر السابقة والصفحات.

(٢٨٣) الوقائع الفلسطينية، العدد ٣١١ في ١٩٤٤/١/١٦، ص ص ٩ - ١١.

(٢٨٤) المصدر ذاته والصفحات.

(٢٨٥) الوقائع الفلسطينية العدد ٣١١ في ١٩٤٤/١/٦، ص ص ٩ - ١١.

جدير بالذكر أنه وبرغم كل ماذكرنا فإن دائرة التسوية لم تتمكن من تسوية وتسجيل سوى ٢٠٪ فقط من أراضى فلسطين حتى عام ١٩٤٨، بما في ذلك أراضى الدولة، والمؤسسات والأفراد المواطنين العرب أو الوافدين اليهود. وبقيت نسبة ٨٠٪[٢٨٦] من مساحة فلسطين من غير تسوية، وكلها كانت مع كثير من تلك التى سويت في أيدى العرب وفق أنواع الحيازة المختلفة وعلى رأسها المشاع واسع الانتشار وباقى أنواع الأراضى الاميرية.

من اللافت للنظر أن أعمال التسوية تركزت في معظمها في المناطق التى تم احتلالها عام ١٩٤٨ في ذات الوقت الذى تم عمداً أهمال باقى المناطق والأقضية من أى أعمال مسح أو تسوية.

ومن أسف أنه تم نهب كل الوثائق والمستندات والخرائط والمعدات الموجودة في دائرة التسوية في أوائل عام ١٩٤٨ من قبل اليهود أثر هجوم ضخم عليها من قبلهم[٢٨٧].

لم تكن قوانين التسوية بالغة الخطورة وحدها مسؤولة عن تسهيل مهمة انتقال أراضى عرب فلسطين فقد عرفت حكومة الانتداب كيف تستصدر المزيد من القوانين التى تدعم ذات الهدف المتعلق باستلاب الأرض واقتلاع أصحابها فبعد أن فتت قانون التسوية أراضى المشاع إلى حصص بالغة الضآلة. يبرز قانون آخر هو قانون الحد الأدنى لمساحة الأرض القابلة للتسجيل الصادر عام ١٩٣٩[٢٨٨]، ليصبح سيفاً مُسلطاً على رقاب

---

(٢٨٦) يذكر خبير الأراضى اليهودى جرانوت أن ٢ مليون دونم من أراضى منطقتى بئر السبع وغزة كانت فى حوزة (٢٨٥) مالكا فمط انظر: Granott, op, cit, p. 39 وقد يصح ذلك باعتبار أنها مسجلة بأسماء رؤساء القبائل.

(٢٨٧) تذكر مصادر تلك الفترة مدى التفوق التقنى والتقدم الذى كانت علية دائرة التسوية ومدى تفردها في مجالها كما تذكر أن المنهوبات التى تضمنت معداتها الثمينة وأجهزتها المتطورة ووثائقها وخرائطها ملأت العديد من الشاحنات الكبيرة تحت سمع وبصر السلطات البريطانية التى لم تحرك ساكناً للمزيد انظر:

- جريدة الدفاع العدد ٣٨٦٧ في ٢٧ يناير ص٢ والعدد ٣٨٦٩ في ٢٩ يناير عام ١٩٤٨ ص٢ وايضاً:
- جريدة النضال، دمشق العدد ١١٨٧٨، السنة الثانية في ٢٠ يناير ١٩٤٨ ص١.

(٢٨٨) Palestine gazette, 3 sup. 2,no.906, 20/7/939, p. 587.

أصحاب الأراضى. ذلك أن تحديد المساحة لقطعة الأرض المفرزة المراد تسجيلها بما يتراوح ما بين ربع دونم ودونم واحد على أن يكون اتساع القطعة ما بين ٥ر٢ – ٥ متر. وفقاً لنوع الأرض الزراعية، لتكون قابلة للتسجيل عمل على استبعاد الكثيرين من ذوى الحصص الصغيرة ليصبحوا غير مشمولين بهذا القانون ثم كان لابد وأن تضم قطع الأراضى الصغيرة لأحد الملاك المجاورين وفي حالة وجود أكثر من راغب كان يتم الإختيار عن طريق الاقتراع. أما في حالة عدم وجود راغب يلزم المأمور أحد الملاك المجاورين بضم الأرض الصغيرة لملكيته مع ضرورة دفع تعويض لصاحب الأرض تبعاً للقيمة المحددة من قبل المأمور. وتسجل الأرض في جداول الحقوق في حالة التخلف عن الدفع. أو يتم تسجيلها في جداول التقسيم كحالة نزاع على الأرض لمصلحة الشخص صاحب التعويض[٢٨٩]. ومن الملاحظ أن القانون تم تطبيقه في المناطق ذات الأهمية المرحلية «للوطن القومى» المزمع انشاؤه خاصة فيما بين عامى ١٩٣٩ – ١٩٤٠. وقد ساهم هذا القانون في تشريد العديد من الأسر، إذ طالما ساهم نظام المشاع في حماية أفراد القبائل من التشرد أما وقد أصبحت حصص الأراضى المفرزة بالغة الضآلة فلم تعد ذات جدوى مما دفع الكثيرين للتخلص من حصصهم. وقد لعب بعضهم سماسرة السوء دوراً غير أخلاقى

(٢٨٩) انظر الجدول المركب للباحثه في رسالة دكتوراه، تطور حيازة الأراضى الزراعية سابق، ص ٢٧ مادته مستقاه من الجريدة . الرسمية البريطانية في فلسطين:

- Palestine gazett, 3 sup. 2 no. 906,20/7/1939, p. 587.
- op. cit, no. 982, 24/1/1940, p.p. 217, 218.
- op. cit, no. 1008, 16/3/1940,p.p. 692 - 693.
- op. cit, no. 1028, 1/7/1940, p.p. 871 - 873.
- op. cit, no. 1054, 31/10/1940, p.p. 1461 - 1463.
- op. cit, no. 1034, 1/8/1940, p.p.1062 - 1065, 1180.
- op. cit, no. 1028, no. 1034 and no. 1054.
- op. cit, no. 1057, p.p. 1595 - 1598.

تم تطبيق هذا القانون بشكل واسع في عامى ١٩٣٩ و١٩٤٠ ثم تضاءلت القرى والمناطق التى طبق فيها في الأعوام اللاحقة وحتى عام ١٩٤٧.

عندما قاموا بتمرير بعض الأراضى لليهود بعد شرائها من أصحابها على اعتبار أنها لهم.

جدير بالذكر أن مناطق جنوب فلسطين بقيت بعيدة عن عمليات تفتيت المشاع فحتى عام ١٩٤٥ لم تكن الدولة قد وضعت يدها سوى على ٧٥٩ر٦٥ دونماً من أراضى النقب منها (٨٤٥) دونماً اعتبرتها مؤجرة للعرب، و(١٩٩ر٦٤) دونماً مؤجرة لليهود[٢٩٠]. وهى بمجملها لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من أراضى النقب والتى اعتبرتها الحكومة أنها من ممتلكاتها كافتراض فقط دون اثبات أو تسجيل في حين أنها كانت ملك أصحابها العرب من البدو الذين أقاموا عليها عبر القرون. والذين أخذوا يتعرضون لتعديات اليهود على أراضيهم بين الحين والآخر[٢٩١]. ولكن بقيت حقوق البدو في هذه المنطقة دون نفى أو اثبات من جانب السلطات. يؤكد هذه الحقيقة رد حكومة الإنتداب على الوكالة اليهودية حين طالبتها بتمكينها من وضع يدها على أراض في النقب تتراوح مساحتها ما بين ٧٥ – ١٠٠ ألف دونم. فأعلنت الحكومة بأنها تشك في إمكانية توفير أرض بمثل هذا الحجم[٢٩٢].

وبخلاف مناطق الجنوب فقد حققت قوانين هدم المشاع بعض أهدافها إذ تمكنت دائرة التسوية فرز مساحة قدرها ٦٣١ر٣٦٤ر١ دونم من أراضى المشاع فيما بين ١٩٣٢ و١٩٣٧ كما تم فعلياً فرز قطع عديدة من أراضى المشاع في بعض أقضية فلسطين المختلفة في الفترة اللاحقة[٢٩٣]. ومن أسف أننا لم نعثر في مصادرنا على مساحة هذه القطع وإن يكن عددها يعكس اتساع عدد المتضررين خاصة وأن التوزيع الدورى لأراضى المشاع كان يعنى أن العشرات ينتفعون بها ويتناوبون زراعتها. مما يؤكد مدى الضرر الفادح الذى وقع

---

(٢٩٠) اورى ديفيس، المجتمع البدوى في النقب واقتصادياته، سلسلة صامد الاقتصادى، دار الكرمل، عمان ١٩٨٥، ص ١٣ – ١٥.

(٢٩١) محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، سابق، ص ٣٠٩.

(٢٩٢)اورى ديفيس، المجتمع البدوى، المصدر السابق والصفحات.

(٢٩٣) بالامكان متابعة الجدول المركب لإعلانات قبول الاقراز في الأرض المشاع ما بين ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٧ في أقضية فلسطين المختلفة مادته مستقاه من الوقائع اليومية فيما فين الفترتين فى رسالة دكتوراه للباحثه غير منشورة ص ٢٨.

على حائزى المشاع بعد تقسيم الأراضى لحصص بالغة الضآلة والتى وقف لها قانون الحد الأدنى للتسجيل بالمرصاد لتصبح عبئاً على أصحابها يسعون للتخلص منها خاصة إذا ما عرفنا مدى المعاناة الناجمة عن فرض قانون التسوية **لتنظيم جداول الادعاءات** بهدف معرفة ماهية النزاع وعدد المتنازعين على الحقوق الخاصة بالأراضى إذ فرض على الحائزين تسوير أراضيهم على نفقتهم الخاصة. وتقديم مستندات اثبات حيازة وتغريم المتأخرين عن التنفيذ عن البندين السابقين. في ذات الوقت أعطى المأمور حق وضع يده على أى أرض تدرج بإغلان التسوية ومصادرتها حتى وأن ثبت حق الأفراد. وقد يسمح للمتضرر صاحب الأرض باستخدام أرضه لفترة محددة مقابل شروط تخضع لعدالة المأمور ليحددها!! والذى قد يمنعه منعاً باتاً من استخدام أرضه التى تترك خالية إلى أن يفصل فيها قانونياً على نحو ما مر بنا سابقاً.

والفصل القانونى هذا اسم مفرغ من محتواه خاصة بعد أن تم سحب حقوق الأفراد مسبقاً، وفق قانون التسوية الذى يلزم الأفراد بعدم تسجيل أراضيهم أو التصرف بها بأى وجه من الوجوه بمجرد إعلان التسوية بالمنطقة. وهكذا أصبحت حقوق شعب فلسطين كريشة في مهب الريح بعد أن تركت للمأمور كل هذه الصلاحيات الواسعة والتى شردت العديد من أبناء الشعب العربى الفلسطينى وأضاعت حقوتهم. وقد بلغ مجموع عدد القرى التى أدرجت فيها قوائم ادعاءات رفعها المتضررين العرب ممن اغتصبت حقوقهم أثناء تسوية أراضى المشاع في ما بين ١٩٣٩ و١٩٤٨ (١٣٧) قرية انتشرت معظمها في إطار الحدود المرحلية لمشروع «الوطن القومى». وصاحبها العديد من الصراعات الدامية[٢٩٤].

وفي إطار المحاولات الدؤوبة لحكومة الانتداب في تتبع أى نوع من أنواع الأراضى لتقوم

(٢٩٤) انظر الجدول المركب رقم ٨ جمعت الباحثة مادته من الوقائع الفلسطينية فى ما بين ١٩٣٩ - ١٩٤٨ في رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٣٢.

بمصادرتها أو وضع اليد عليها، كانت عمليات **حصر الإرث** واحدة من الأساليب التى تمكنت السلطات من خلالها من تسهيل نقل بعض مساحات من الأراضى لليهود. اعتمدت هذه الطريقة علىٰ قيام ورثة اليهودى المغتصب أرضاً ليست من حقه، بنشر إعلان في الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» بالإدعاء بحقوقهم في هذه الأرض المغتصبة. وفي حالة عدم تقدم أى معترض **خلال عشرة أيام** يكون للمحكمة حق اتخاذ قرارها بأحقية الورثة في هذه الأرض المغتصبة وفقاً لقناعتها!! هكذا وبكل بساطة تسقط حقوق المواطنين في أراضيهم. ولا يمكن إغفال أن معظم المسؤولين والقضاة في محاكم الأراضى ودائرة التسوية كانوا يهوداً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن فترة الإنذار المحددة بعشرة أيام، تلقى بظلال شك كثيفة حول نوايا القانون، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار ضيق الفترة وجهل الفلاحين بالقراءة والكتابة. وحتى إذا لم يكن ذلك، فثمن الجريدة ذاته كان أمراً غير مقدور عليه. وإذا ما وضع في الاعتبار أن ٩٠٪ من إعلانات حصر الإرث كانت ليهود وانحصرت في مناطق القدس وتل أبيب ويافا وحيفا[٢٩٥]. لأدركنا مبلغ الضرر الفادح الذى وقع على أصحاب الأراضى العرب وأدركنا مدى الحيف البريطانى ودور الحكومة الشائن في تسريب أراضى عرب فلسطين.

وهناك أيضا قضية **القيود التالفة** وهى واحدة من مجموعة اجراءات وأساليب لجأت إليها السلطات البريطانية لتحقيق الهدف الأساسى في تمرير الأرض لليهود.

ففى بداية عام ١٩٤٤ نُشر قانون رقم (٣) لسجلات الأراضى القاضى بوضع أحكام **تتعلق بالسجلات التى قد تصبح عديمة النفع أو القيود التالفة، أو القيود غير المفرزة بغرض تجديدها**. واستغرقت عملية تجديد هذه القيود من ١٩٤٤ وحتى عام

(٢٩٥) رصدت الباحثة إعلانات حصر الإرث فوجدتها تركزت فيما بين ١٩٤٣ - ١٩٤٧ فى المناطق المذكورة وكان ٩٠٪ منها ليهود و١٪ لبريطانيين و٩٪ لعرب للمزيد انظر، رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٣٠، والمادة مستقاه من الوقائع الفلسطينية خلال الفترة.

١٩٤٧ وانحصرت في بعض أقضية فلسطين ذات الأهمية الخاصة لليهود وخاصة قضاء القدس إذ أنها غطت العديد من قراه.

واعتمدت هذه التجديدات على تخمينات المسؤولين بإعادة الحقوق لأصحابها[٢٩٦]!! فكان ذلك مجالاً خصباً للوقوع في الأخطاء المقصودة غالباً. وحرمان العديد من حقوقهم. وتؤكد الإعلانات المنشورة في الجريدة الرسمية الفلسطينية هذه الحقائق إذ تطالب الإعلانات بضرورة مراجعة المتضررين، سواء بحق الحيازة أو الملكية أو الانتفاع عن طريق تقديم ادعاء خطى لدائرة التسجيل خلال (١٤) يوماً من تاريخ نشر الإعلان، وبلغ عدد القيود التى اعتبرت تالفة (١٢٥٣) قيداً على مدى أربع سنوات تشمل كل أنواع التصرف بالأرض، شكلت معاملات الهبة، النسبة الأكبر، حيث بلغ عدد الواهبين (١٤٣١) واهباً منهم (٧٣٣) يهوداً أى بنسبه قدرها ٥١٪. قاموا بوهب أراضيهم إلى (٨٨٧) موهوباً سواء كان بشخصه العادى أو الاعتبارى مثل مؤسسات (شركة تحسين الأراضى)، أو (الشركة الأنجلو فلسطينية)، و(الكارن هايسود)، و(شركة جنوب أفريقيا)، وكل هذه الشركات يهودية، مما يلقى الكثير من ظلال الشك حول قضية القيود التالفة وقصتها المختلقة، والتى ساهمت في ضياع حقوق كثير من المواطنين العرب التى تدل كثرة الدعاوى المرفوعة من قبلهم لاسترجاع حقوقهم. على مدى الحيف والضرر الذى لحق بهم.

كما شهدت محكمة تل أبيب ويافا عمليات اتلاف سجلات أراضى قدرت بالآلاف ولم يمنح أصحابها أكثر من شهر للاعتراض، لتبدأ عمليات التلاعب.

أن المتفحص لأرقام المساحات التى صودرت من أراضى عرب فلسطين – عبر كل نوع من الأنواع والأساليب التى لجأت إليها الحكومات البريطانية المتعاقبة في فلسطين –

(٢٩٦) بلغت المساحة التى شملتها القيود التالفة (٦٣١ر١٠) دونماً. وبلغ حجم القطع (٩) دونم في المتوسط وهذه الأرقام حصيلة جدول مركب وضعته الباحثه واستقت مادته من الوقائع الفلسطينية في الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٣ - ١٩٤٧، التفصيلات في رسالة دكتوراه غير منشورة، سابقة الذكر، ص. ٣١.

سيجدها بمفردها ضئيلة للغاية خاصة إذا ما قورنت بمساحة فلسطين الإجمالية، إلا أن نظرة أعمق للأمور توضح المصاعب الجمة التى واجهتها هذه السلطات طوال حكمها في استلاب أراضى عرب فلسطين عبر قوانينها الظالمة. ذلك أن فلسطين كانت آهلة بسكانها العرب في أربعة أركانها يزرعون أرضها ويرتبطون بها ارتباطاً أبدياً وتمتد فيها جذور آبائهم وأجدادهم عبر كل العصور، كما كان صمودهم أكبر من أن تفيه الكلمات حقه ولهذا فإن مجموع ما استطاعت هذه السلطات اغتصابه وانتزاعه وتمريره لليهود لم يتجاوز بحال نسبة ٦ر٦٪ من مجموع مساحة فلسطين الإجمالية وحتى عام ١٩٤٨. **إلا أن خطورة الأمر نبعت من أن هذه النسبة الصغيرة كانت في افضل وجود مناطق فلسطين، موقعاً وخصوبة، كما أنها شكلت النواة التى قام عليها المشروع اليهودى والأرضية التى استند إليها. والذى ما كان له أن يقوم بأى شكل من الأشكال لولا مساندة الولايات المتحدة الاميركية لاحقا وفرض مشروع التقسيم.**

وبخلاف القوانين والإجراءات المختلفة التى اضطلعت بها السلطات البريطانية والتى تتبعناها خلال كل ما تقدم نرى لزاماً علينا أن نتوقف لنتتبع ما تعرضت إليه أراضى الأوقاف الإسلامية والمسيحية في فلسطين من اعتداء عليها من قبل السلطات البريطانية مع ضرورة التعريف بهذا النوع من الأراضى في فلسطين

الأوقاف الإسلامية:

تعتبر الأوقاف الإسلامية من أكبر المؤسسات في فلسطين انضوت تحت لوائها مساحات واسعة من الأراضى والمنشآت بلغت نحو سدس مساحة فلسطين[(٢٩٧)].

(٢٩٧) لمزيد من التفاصيل حول منشأ الوقف وأحواله انظر، محمد كرد على، خطط الشام، الجزئين ٥ ٦ مكتبة النورى، الطبعة الثالثة ١٩٨٣، صفحات ٨٩ - ١١٨.
دعيبس المر، احكام الأراضى المنفصلة، سابق، القسم الأول، ص ص ١٧٨ - ١٨١.

وقد تعرض الوقف لطمس الحقائق حوله منذ سرق اليهود كل وثائق دور التسجيل ومحكمة القدس عام ١٩٤٨. وتعتبر الأرقام المعطاة سواء من المصادر البريطانية أو الصهيونية مجافية للحقيقة والمنطق. ففى حين يذكر إرييه أفنيرى أن مساحة الأوقاف تتراوح بين ٧٥٠ - ٠٠٠ر١٠٠ دونم[٢٩٨]، نرى أن خبير الأراضى اليهودى جرانوت يذكر أن مساحتها نحو نصف مليون دونم[٢٩٩]. في حين تقدم الحكومة البريطانية عبر تقارير خبرائها رقم ١٠٠ ألف دونم كمساحة لأراضى الوقف[٣٠٠]. لكن من الثابت وجود العديد من الأوقاف المعروفة بمساحتها الكبيرة فمثلاً تقدر مساحة وقف روبين وحده بنحو (٦٠٠ر١٦١) دونم ووقف سيدنا على بنحو (٠٠٠ر٢٨) دونم، ووقف الرضوان بنحو (٠٠٠ر٥٠) دونم[٣٠١] أى أن هذه الأوقاف وحدها تبلغ (٦٠٠ر٢٣٩) دونم. كما تشكل أوقاف أخرى مساحات تبلغ مئات الالاف من الدونمات تعتبر أوقاف الحرمين الشريفين أكبرها. وكذا أوقاف المسجد الأقصى، والحرم الإبراهيمى في الخليل، وكذا أوقاف باسم الأنبياء موسى وأبراهيم وزكريا ويحيى عليهم السلام[٣٠٢].

وتذكر الوثائق البالغ عددها (١٥٧٠) وثيقة تتكون من حجج أوقاف المسلمين في فلسطين والتى يرجع تاريخها إلى أكثر من ٥٠٠ سنة أن هذه الحجج تشمل الأوقاف المنتشرة في القدس وغزة ونابلس وصفد وعجلون[٣٠٣].

---

(٢٩٨) إرييه ل. أفنيري، دعوى نزع الملكية، سابق، ص ٦٧.

(٢٩٩) Granott, land system, op cit, p.p. 140 - 153. ويذكر غرانوت أن المستر بارون (Mr. Baron) الذى عين كوزير مالية عام ١٩٢٠ وجد في أرشيفات هيئة الأوقاف في القدس نسخة مسجلة بعناية تتعلق بقوائم ممتلكات الوقف في فلسطين.

(٣٠٠) يذكر سمبسون أن أراضى الوقف الصحيح تبلغ نحو ١٠٠ ألف دونم وإن كان يعتقد أنها أقل من ذلك، للمزيد انظر سمبسون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٣٠١) غسان كنفانى، فلسطين العدد ٦، ملحق مجلة المحرر العدد ٤٦٢ في ١٩٦٥/١/٤، ص ٥.

(٣٠٢) من خلال وثائق عمرها أكثر من ٥٠٠ عام على نحو ما تذكر جريدة العرب الصادرة فى لندن بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢ وهذه وثائق كانت اسرائيل قد سرقتها من محكمة القدس، طبقا للجريدة.

(٣٠٣) المرجع السابق، ويبدو أن هذه الوثائق هى التى أشار إليها جرانوت على لسان الوزير بارون التى نوهنا عنها في الهامش السابق.

كما وجدت أوقاف باسماء بعض المماليك وسلاطينهم مثل قايتباى وبرقوق وقنصوة الغورى سواء في القدس أو غزة، خصص جزء منها للصرف على المؤسسات التعليمية والخيرية والمساجد وغير ذلك[٣٠٤].

كما تعتبر أوقاف غزة من الأوقاف الكبيرة وأشهرها وقف آل رضوان، ووقف باشا بن مكى. وقد أوقف السلاطين لهم أو بإذنهم ما يزيد عن مائة قرية[٣٠٥].

وتعتبر معظم أوقاف فلسطين من نوع الوقف غير الصحيح وتدعى بالوقف الرسمى[٣٠٦].

ولم تتورع السلطات البريطانية عن التعدى على أراضى الوقف من خلال قوانين نزع الملكية، فصادرت **قرية جبلين وتوابعها**، وقرية كوكب في قضاء الناصرة[٣٠٧] والمعروف أنها وقف لآل الجزامى، وسجلت هذه الأراضى باسم جمعية البيكا الصهيونية عام ١٩٢٩، وتقدر مساحتها بنحو (١٠٠) **الف دونم**، مما دفع دائرة الأوقاف لإقامة دعوى لعدم مشروعية هذا التعدى في المحكمة الشرعية بدمشق، ونالت حكماً قطعياً لصالحها. وبرغم ذلك ومن خلال الرشاوى تمكن اليهود من المراوغة وتم تسجيلها باسم أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسى كتموية بدلاً من وكيل البيكا[٣٠٨]. كما استولت السلطات البريطانية على ما يزيد عن (٤٥٠٠) **دونم**[٣٠٩] **من أراضى بركة رمضان** في قضاء طولكرم وهى مملوكة لوقف خليل الرحمن ومن أراضى الوقف الصحيح[٣١٠]. وأدت الإنتهاكات البريطانية

---

(٣٠٤) جريدة العرب، في ١٩٩٢/٢/٢٢، السابق ص ٥.

(٣٠٥) المرجع السابق أيضا: دعيبس المر، القسم الأول، مصدر سابق، ص ص ٢٠ – ٢١.

(٣٠٦) المصدر ذاته.

(٣٠٧) القبس فى ١٥ ابريل ١٩٢٩.

(٣٠٨) أعلن الخواجة زمبارك المقيم في حوران أن أمر تسجيل أراضى الوقف لاسم البيكا تم بناء على قرار من المندوب السامى. وقد تمكن الخواجة من اثبات صحة تنفيذ قرار المندوب السامى بجمع التوقيعات من الأهالى، مما يؤكد دور حكومة فلسطين البريطانية في تسريب أراضى الأوقاف. مما دفع بالجريدة لاستنهاض همم علماء الإسلام بالدفاع عن الحقوق العربية المستباحة انظر:
– جريدة القبس في ١٥ أبريل ١٩٢٩ ص ١.

(٣٠٩) القبس المرجع السابق ص١ وأيضا – صابر موسى، نظام ملكية الأراضى، شئون فلسطينية ص ٥٩.

(٣١٠) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، ص ٣٤٠، وأيضا انظر صابر موسى، السابق ص٥٩.

إلى تمادى اليهود في محاكاة أفعالها فانتزعوا أراضى وقف أبى مدين المتصلة بحائط البراق الشريف والذى كان واحداً من اسباب هبة البراق الشهيرة عام ١٩٢٩[٣١١].

كما اعتدت السلطات البريطانية على وقف آل الخطيب، لإقامة مكتبة الجامعة العبرية مستندة إلى قانون نزع الملكية بهدف بناء فندق على جزء من هذا الوقف[٣١٢].

واعتدى اليهود على مساحات من أراضى وقف أخت الملك العادل في حطين. وحجة هذه الوقفية موجودة في إدارة الوقف ومنسوخة على جلد غزال[٣١٣].

هذا بخلاف ما تم من اعتداء الحكومة على مساحات من أراضى الأوقاف المندرسة (وهى أوقاف قديمة جداً، لم يعد يعرف واقفوها ولا لماذا أوقفت) التى كانت الحكومة العثمانية قد وضعت يدها عليها بموجب فتوى من المشيخة الإسلامية وكان ريعها ينفق على المدارس الإسلامية ولها دائرة خاصة بها[٣١٤]. ولكن بعد الاحتلال البريطانى لفلسطين وضعت السلطات البريطانية يدها عليها وضم ريعها إلى دائرة المعارف، سلم قسم منها للمجلس الإسلامى الأعلى، ما عدا أوقاف يافا، وهى ذات مساحة كبيرة وعائداتها ضخمة، وكانت الحكومة قد ادعت بملكيتها لهذه الأوقاف مما أثار النزاع والخلاف بين المنتفعين بهذه الأوقاف وبين الحكومة ولم توافق السلطة إلا على تسليم الجانب الغربى منها، وهى العقارات المتصلة بمقبرة يافا. وقد تسربت هذه الأراضى فيما بعد لليهود لأهمية هذه المناطق لمدينة تل أبيب «اليهودية» وميناؤها القريب من يافا[٣١٥]. ومن أسف أننا لم نعثر في وثائقنا على ما يفيد حجم مساحة هذه الأوقاف التى تم تسريبها.

---

(٣١١) صابر موسى، السابق، ص ٥٩.

(٣١٢) السياسة الاسبوعية، العدد ١٥٤ في ١٩٢٩/٢/١٦.

(٣١٣) المقطم في ١٩٣٢/٩/٢.

(٣١٤) كامل محمود خله، فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٢٢ - ١٩٣٩، سابق، ص ٤٨٣.

(٣١٥) المقطم فى ٥/١٠ وفي ١٩٢٣/٨/١٠ ص٨. وفي ١٩٢٥/٤/٨ ص٨. وفي ١٩٣١/٥/١٨ ص٧.

وكان الجيش البريطانى قد استولى على الأراضى التابعة لوقف روبين، كما استمرت اعتداءات اليهود على أوقاف المسلمين منذ عام ١٩٤٨ فصاعداً[٣١٦].

إضافة لكل ما ذكرنا فقد تعرضت أوقاف بعض الأسر الغنية التى كانت تملك مساحات واسعة من أراضى الأوقاف الملحقة* للعدوان عليها من قبل اليهود بمساعدة الحكومة مثل وقف آل الخطيب وغيرها[٣١٧].

الأوقاف المسيحية :

وعلى نحو مشابه لم تسلم الأوقاف المسيحية من اعتداء السلطات البريطانية التى لجأت إلى وسائل مختلفة لتحقيق نفس الغاية وهى تسهيل نقل ممتلكات أوقاف الكنائس لليهود وكانت وسيلتها إلى ذلك تعيين لجنتين فيما بين ١٩٢١ و١٩٢٦ بدعوى احصاء ممتلكات الكنائس، وتصفية ديون البطريركية الارثوذكسية[٣١٨]. واستطاعت عبر هذه اللجان الاستيلاء على مساحات لا يستهان بها من أراضى البطريركية وعرضها على شركة (انماء الأراضى الصهيونية) منها (٢٢) ألف دونم من أوقاف أخوية القبر المقدس. وبلغ مجموع ما

(٣١٦) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق ١٩٨٤ ص ١٨٠.
- وفيما يتعلق بانتزاع أراضى روبين انظر: الدفاع، العدد ٣٩١١ فى ١٨ مارس ١٩٤٨ ص ٢،

(٣١٧) Granott, op. cit. p.p. 153 - 155

* والأوقاف الملحقة هى التى تدار من قبل مشرف الوقف (المتولى) تحت اشراف نظارة الأوقاف وبسبب النزاعات المستمرة بين المشرفين على الوقف والمنتفعين به لم يتم تسجيل هذه الأراضى في دوائر تسجيل الأراضى، وبقيت هذه الأوقاف تحت اشراف المتولى أثناء الانتداب وكان عليه أن يقدم كشفاً سنوياً بالحساب للجنة الوقف المحلى. جدير بالذكر أن العديد من هؤلاء الوكلاء كانوا يصعون يدهم على هذه الأوقاف أو يتصرفون بايراداتها على أهوائهم. وهناك بعض الأسر التى أفادت من هذه الأوضاع. وللعلم تغطى مساحة أوقاف الأسر الغنية نحو ٤٠٪ من مجموع مساحة الوقف الصحيح فى فلسطين. للمزيد انظر .
- Granott, op. cit. p.p. 153 - 155 وانظر أيضا: الجندى، مجلة آفاق عربية، سابق، ص٢٧.

(٣١٨) يعتبر الارثوذكس من أقدم الطوائف المسيحية في فلسطين وتعود بإصولها إلى قبائل الغساسنة العربية. كما تعتبر الكنيسة الارثوذكسية من أوسع الكنائس ثراء إذ أنها تمتلك مساحات واسعة من الأراضى الزراعية الخصبة بجوار القدس وغيرها من المناطق وحققت مع الكنيسة الكاثولوكية نجاحاً على الصعيدين المالى والسياسى. للمزيد انظر: - Granott, op. cit. p.p. 157 -161

- اميل العورى، فلسطين عبر ستين عاما، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٢، ص ١٣.

حصل عليه اليهود من خلال هذه التسهيلات نحو (١٢٠) ألف دونم من أراضي الكنائس والشركات[٣١٩].

جدير بالذكر أن اللجنة المعينة عام ١٩٢١ من قبل الحكومة قد تم تعيينها دون موافقة الملّة والتي اعترضت بشدة على هذا التعيين مبرزة مدى الظلم والحيف الذي لحق بها بسبب وضع اللجنة يدها على ممتلكات البطريركية وطرحها مساحات واسعة من هذه الأوقاف للبيع مما اعتبرته الملّه مخالفاً لقانون الأوقاف. ولتصريحات الحكومة التي كانت قد أعلنت حمايتها للأراضي المقدسة التابعة للمؤسسات الدينية وأيضاً مخالفاً للقانون الأساسي الملّي الذي يحرم بيع الأوقاف. كما أعلنت الملّه عبر عريضة احتجاجها هذه، أن طرح قطع كبيرة من الأراضي غير المجزءة للبيع يلقى بظلال الشك المريب حول النوايا في نقل هذه القطع للشركات اليهودية حيث لا يمكن أن يكون بمقدور الأفراد الحصول عليها. كما اعترضت الملّه على تأخر الحكومة في تشكيل المجلس المختلط الذي يملك وحده الصلاحية في الفصل في مثل هذه الشئون. كما أرسل المحتجون عريضة احتجاج مماثلة لوزير المستعمرات في لندن[٣٢٠].

وكانت مخاوف الملّه في محلها حيث اثبت واقع الحال ذلك حين عرضت هذه اللجنة ممتلكات الكنيسة الواسعة من الأراضي على شركة «انماء الأراضي الصهيونية» لشرائها.

---

(٣١٩) تضمن تقرير لجنة ١٩٢١ قائة بمتلكات الكنيسة بلغت ١٨٧٣ دكاناً و٨٠ منزلاً مؤجرة باسم البطريركية، ومساحات واسعه من الأراضي القيمة بالقدس ويافا وعيرها من المدن وكان اليهود قد اشتروا بعض القطع من هذه الأراضي والتي تعود لفئة الجفتلك بأبخس الأسعار أنظر. - Granott, Loc, cit,

(٣٢٠) حول اللجنتين وردود الفعل البطريركية انظر:

سعدى سبيسو اسرائيل حمايه وحماية، حلب ١٩٥٦، الطبعة الثانية ص ٦٧. وأيضا انظر: - الجادر مرجع سابق، ص ٢١٣، وانظر - فلسطين العدد ٧٨٦ - ٢٢ في ١٩٢٦/٥/٢١ ص٤

المعطم في ١٦/ ١. وفي ١٣/ ١٠. وفي ١٩٢١/١٠/٢٤

المقطم في ١٨/ ١١/ ١٩٢ وفي ٣/٢٩ و٦/٢٢ و٧/١٣ و٨/٧ و١١/١٣ و١٩٢١/١٢/١٤. وفي ٨/٢ و٨/٦ و٨/٨ و١٩٢٢/٨/٢٤ وفي ٩/٣ و٩/٧ و١٩٢٢/٩/٨

وتفضلت الحكومة البريطانية باصدار بيان يشرح وجهة نظرها «السديدة» بأن هذا يتم لمصلحة الكنيسة الأرثوذكسية وفائدة المسيحيين ولم يقصد به اكراه البطريركية على بيع ممتلكاتها لجمعية صهيونية!!!

لقد كان لطرح العديد من أراضى أوقاف الكنائس للبيع اضافة لـ ٢٢ ألف دونم من أوقاف اخوة (القبر المقدس) وانتقالها لليهود، أثر بالغ السوء عند المواطنين الفلسطينيين من المسيحيين الارثوذكس الذين اشتكوا مرّ الشكوى من هاتين اللجنتين، ومن الأساليب الملتوية التى بيعت من خلالها هذه الأوقاف ومن الرشاوى التى كانت تدفع للوسطاء وضياع أثمانها وعدم تسديد ديون البطريركية. وقد ساهم البطريرك «داميانوس» في تبديد ثروة الكنيسة الارثوذكسية. مما شكل عبئاً ضخماً وقع على كاهل أبناء الملّه(٣٢١).

وكانت قد ثارت مشكلات حادة بين الكنيسة الغربية الفرنسية والاكليروس الارثوذكسي عام ١٩٢٠ على ملكية بستان (جشيمانى) وطالب الفاتيكان الحكومة البويطانية بالتدخل لحل هذه المشكلة بالإضافة لمشكلة أخرى تتعلق بمنطقة أخرى من القدس تدعى (علية صهيون) وقادت الصحف الإيطالية حملة عنيفة ضد السياسة الصهيونية في فلسطين وضد الحكومة البريطانية التى وعدت بعض الماليين اليهود بمنحهم (علية صهيون) علماً بأن مشكلة علية صهيون هذه قد وردت في المادة (٣) من صك الإنتداب وبتوكيل حكومة الإنتداب بهذه المهمة.

كما اتهمت الصحف الحكومة البريطانية واعتبرت أن تركها لمشكلة (علية صهيون) للجنة دينية للبت بأمرها يعتبر ظلماً بحق شعب فلسطين كما أرسل البابا مذكرة في ٢٨ يونيو ١٩٢٢ إلى عصبة الأمم المتحدة يشرح وجهة نظر روما في مسألة الإنتداب ويطالب باحترام حقوق المسيحيين في فلسطين والعدول عن فكرة إعادة مملكة إسرائيل عدولاً

---

(٣٢١) المرجع السابق والصفحات.

مطلقاً. واعتبر رغبة بريطانيا في ترك مسألة (علية صهيون) للجنة دينية أمراً تعسفياً[٣٢٢].

كما قامت مشاكل أخرى خاصة بالممتلكات التابعة لراهبات بطريركية (سنت جوزيف) في نابلس ذات التبعية الفرنسية، وأخرى خاصة بالكنيسة الشرقية الروسية ذات الممتلكات الكبيرة وأحقية الحكومة السوفيتية بامتلاكها لها . من أسف أننا لم نعثر في مصادرنا على ما يدل على مساحة هذه الممتلكات وتم تشكيل لجنة خاصة بالأراضي المقدسة، وإقامة محاكم خاصة تنظر في امتيازات الأجانب يكون معظم موظفيها من البريطانيين[٣٢٣].

وهكذا نلاحظ كيف أن مجموعة مشاكل كلها تتعلق بمتعلقات الكنائس قد ثارت مع بداية الحكم البريطاني لفلسطين في سعى دؤوب من السلطة بهدف فرض السيطرة على أراضى هذه المؤسسات الدينية تمهيداً لنقلها لليهود[٣٢٤].

ولم تنفك هذه السلطة من توجيه أبصارها نحو ممتلكات الكنائس الأجنبية في فلسطين، إذ ما لبثت أن أصدرت عام ١٩٣٩ **في بداية الحرب العالمية الثانية، قانون الاتجار مع العدو** تمكنت من خلاله وخاصة بعد انتصار الحلفاء من مصادرة آلاف الدونمات وعدد من المستعمرات والأحياء والمستشفيات والمدارس والمصانع **خاصة الألمانية**. تقدر قيمتها بملايين الجنيهات. وقد عرضت هذه الممتلكات بالمزاد، التى قام اليهود بالمبادرة بالحصول عليها تحت ستار مطالبة بريطانيا وحليفاتها لألمانيا بضرورة دفع تعويضات لليهود عن الاضطهاد النازى!! وبالفعل سلمت مستعمرة (سارونا) الألمانية ذات الأراضى الخصبة قرب يافا لليهود، كما استولت الجمعيات اليهودية على عزبة (جوليوس شترايخر)

(٣٢٢) المرجع السابق والصفحات.

(٣٢٣) حول الأراضى المقدسة التابعة للكنائس انظر الرسائل المتبادلة بين حكومة فلسطين ووزارة المستعمرات البريطانية: P. R. O. F. O. 371,11/12/13 Dated of 1/3/1924, 17 - 18/3/1924, 26/3/1924 and 25/4/1924, E 2406/2406/65.

وأيضا: P. R. O. F. O. 371/1010/11/12/13 E 2504/65 Dated 21/3/1924

(٣٢٤) المصادر ذاتها.

وهى مجهزة بأحدث الآلات الزراعية[٣٢٥]. كما سجل حاكم لواء القدس، باعتباره القيِّم على ممتلكات الإرسالية الكنيسة الروسية، قطعة أرض باسمه بقرار من محكمة القدس المركزية ورفضت الدعوى المقدمة من الورثة الروس بأحقيتهم بالأرض[٣٢٦]. وكانت الحكومة البريطانية ترفض باستمرار تحويل الممتلكات الروسية للحكومة السوفيتية، ولم تسوى هذه القضية إلا عام ١٩٤٩ بعد أن اقنعت الحكومة البريطانية الحكومة السوفيتية بعدم احقيتها بهذه الممتلكات وبضرورة تحويل هذه الممتلكات الزراعية لليهود[٣٢٧]

ويبرز جدول مركب أعدته الباحثة أن معظم ممتلكات الأراضى التى تمت مصادرتها من قبل حكومة فلسطين البريطانية لأراضى الأجانب كان يملكها صندوق الهيكلين المركزى الألمانى، والذى كان يدار بالنيابة من قبل أفراد ألمان كما كانت هناك ممتلكات أخرى لأفراد ومؤسسات أجنبية. لم نتمكن من معرفة مساحتها بدقة ولكن يوضح الجدول أنها مساحات يعتد بها[٣٢٨] وبرغم أن السلطات البريطانية قامت بالغاء بعض أوامر المصادرة الخاصة بممتلكات الأجانب إلا أنه بقى منها في حوزتها ما نسبته ٤٠٪ منها[٣٢٩].

وإذا كانت حكومة فلسطين البريطانية لم تصادر كل ممتلكات الكنيسة الارثوذكسية إلا

---

(٣٢٥) يعتبر هذا الرجل عدو اليهود رقم (١) وقد حوكم في محكمه نور مسرح التشهير. مصر الاهرام العدد ٢١٨١٥ في ١٩٤٥/٢/٣ ص١.

(٣٢٦) وهؤلاء هم ورثة الدوق سيرج الكسندر فيتش ابن الكسندر الثانى قيصر روسيا انظر: الوقائع الفلسطينية العدد ١٢٤٤ في ١٩٤٣/١/١٤ ص ص ٢٩ - ٣٠.

(٣٢٧) برزت هذه القضية منذ عام ١٩٤ وصدر حكم فيها فى ٧/ ١٩٤٢/١ وحاولت السفارة السوفيتية بالقاهرة متابعة ممتلكاتها فى فلسطين للمزيد انظر

- يوميات دبلوماسى فى بلاد العرب. ترجمه حلال الماشطه كتاب الاهالى رقم ٢٣ القاهرة ١٩٩ ص ص ٢٧٥ ٢٨٤

وانظر ايضا:

- الكفاح، العدد. (٢٣٢٧) من ١٩٤٩/١/١ دمشق السنة العاشرة وتذكر الجريدة ان التسوية تمت مقابل دفع خمس ملايين دولار ثمنا للأراضى مقابل تقديم سلاح ودعم روسى لليهود

(٣٢٨) استقت الباحثة ماده هذا الجدول المركب من الوقائع الفلسطينية خلال الفترة من ١٩٤٤ حتى عام ١٩٤٧ للمزيد حول ارقام أعداد الجريدة الرسمية انظر الملحق رقم ٦ فى تطور حيازة الأراضى الزراعية. رسالة الدكتوراة للباحثة غير منشورة.

(٣٢٩) الملحق رقم ٥ وهو جدول مركب ايضا مادته مستقاه من الوقائع بنفس الفترة السابقه انظر المرجع السابق

أن الدور الذى لعبته ساهم في النهاية في احالة هذه الممتلكات إلى اليهود.

ومن نفس المنطلق ولنفس الأسباب التى اعتدت حكومة فلسطين البريطانية فيها على أراضى الأوقاف ادعت هذه الحكومة بامتلاكها لأراضي عرب فلسطين فيما **عرف باراضى الدولة**، ويبقى هنا أن نلفت الانتباه لحقيقة هامة وخطيرة وهى أن السلطة العسكرية البريطانية التى حلت بفلسطين أعطت لنفسها الحقوق التى كانت تملكها الدولة العثمانية وهى الدولة الإسلامية لعالم إسلامى. وأخص هنا بالذكر حق رقبة الأراضى الزراعية والتى أعطت فيه الدولة العثمانية لنفسها هذا الحق من أجل تنظيم الشئون المالية والضرائبية وليس بهدف مصادرة أراضى عرب فلسطين*. إلا أن ذلك كان أمراً خطيراً جداً لدولة كبريطانيا التى جاءت إلى فلسطين بأهداف استعمارية ولإقامة «وطن قومى لليهود». وهذا الأمر يفسر التجاوزات الحادة التى مارستها من اساءة استخدام هذا الحق وراحت تعطى مالا تملك لمن لا يستحق لتمكن الصهيونيين من إقامة «دولتهم» منفذة ذلك بكل ما تملك من قوة وبطش ازاء شعب أعزل.

أراضى الدولة (الدومين) أو ما يعرف بالأراضي العمومية:

ويطلق أيضاً على هذه الأراضي أحياناً الأراضي الأميرية. والأراضي الأميرية هى الأراضى الزراعية التى كانت ملكاً لأصحابها عند الفتح العثمانى ولكنها طبقاً للتقاليد الإسلامية وباعتبار الدولة العثمانية إسلامية **فقد الحقت هذه الأراضي ببيت المال بهدف تنظيم شئونها المالية مع ابقاء الأرض بيد أصحابها** وكان في ذلك لها حق الرقبة الذى

* وكنا قد نوهنا فى الفصل الأول عن أن ملكية الرقبة كانت من الحقوق الموروثة للدولة العثمانية نظرياً طبقا للعرف الاسلامى ولكن في الواقع كانت ملكيتها الفعلية (طبقا لحق الانتفاع) قد بقيت بيد أصحابها الأصليين وهم الملاك والفلاحين والزراع العرب والتى استقرت طبقا للعرف والعادة طيلة الحكم العثمانى كما كان عليه الحال فى معظم البلدان الزراعية التى خضعت للحكم العثمانى فى العالم العربى ومنها مصر التى استقرت فيها حقوق الملكية الفردية على امتداد القرن التاسع عشر بكامله بدءً من محمد على وخلفائه وحتى تسعينات القرن ١٩.

بقى طوال فترة حكمها حقاً نظرياً[٣٣٠]. أما حقوق المنتفعين من أصحاب الأراض فقد ازدادت اتساعاً لتشمل كل أنواع التصرف بالأرض رهناً وتاجيراً وبيعاً وتوريثاً كما سعت الدولة العثمانية جاهدة لتثبت حقوق الأفراد فوق أراضيهم بحثهم على تسجيلها في دوائر تسجيل الأراض (الطابو) لضمان حصولها على الضرائب.مما أعطى أصحاب الأراض الحقيقيون إحساساً بالأمان طوال هذه القرون فيما يتعلق بأراضيهم وممتلكاتهم التى كان يحفظها القانون والعرف والعادة.

وكان حق الرقبة التى تمتعت به الدولة العثمانية نظرياً في أغلب الأحوال إلا أنه كان يطبق في بعض الأحوال النادرة خاصة عند اهمال حائز الأرض في زراعتها لمدة ثلاث سنوات متتاليات أو وفاة صاحبها دون وريث شرعى. أو تغيير ماهية الأرض الزراعية لغير الزراعة وهو أمر كانت لا تتهاون فيه أبداً بهدف ضمان حصولها على الضرائب الزراعية المختلفة. والأرض الأميرية هذه شملت كافة تصنيفات الأراض الزراعية من مشاع وموات ومتروك وغابات. فيما عدا الوقف الذى كان يتبع المؤسسات الدينية.

واعتبرت السلطات البريطانية منذ احتلال بريطانيا لفلسطين أن ممتلكات الدولة العثمانية قد آلت إليها وأدرج الحكم العسكرى عام ١٩١٩ قائمة بعدد من الأراض تنوي الحكومة وضع اليد عليها كما صرحت الحكومة العسكرية البريطانية عام ١٩١٩ بأن الأراضي المسجلة باسم السلطان العثمانى عبد الحميد (الجفالك) والأراضي غير المسكونة والأراضى الأميرية غير المزروعة، والأراضي المحلولة والممتلكات غير المنقولة التى صودرت من قبل الحكومة العثمانية وفاء للديون المترتبا

(٣٣٠) يعنى حق الرقبة كافة أشكال وصور حق التصرف في الأراض بيعاً ورهناً وهبة وتأجيرا وتوريثاً ووقفاً ووصية وغير ذلك وهو غير حق الانتفاع لواضع اليد.

عليها. والأراضي التى تم الاستيلاء عليها نيابة عن الحكومة العثمانية[٣٣١]، وتلك التى كانت مرهونه واستحق سداد دينها عام ١٩١٩ كلها تعتبر ممتلكات دولة[٣٣٢]. أى أنها تبنت فرضية مؤداها أن كل الأراضي ملكاً للحكومة إلا إذا ثبت عكس ذلك[٣٣٣]، وأعطت الحكومة البريطانية في فلسطين عام ١٩٢٢ تعريفاً للأراضي التابعة لها «بأنها تلك الأراضي الخاضعة لحكومة فلسطين طبقاً للاتفاقات والمعاهدات وماجاء بعدها وكل الأراضى التى تم الحصول عليها للخدمات العامة، أو غير ذلك» (المادة ١٢ من دستور الأراضى لعام ١٩٢٢). ومنها أراضى السلطان عبد الحميد والتى لم تمنح لأحد. والخالية من الزراعة والموات والمتروك[٣٣٤]. وعلى هذا النحو أطلق هذا الدستور يد المندوب السامى في التصرف بالأراضى يهب ما يشاء لمن يشاء أو بالأحرى من لايملك لمن لا يستحق.

وأضافت الحكومة عام ١٩٣٠ قائمة أخرى لممتلكاتها وهى الأراضى الرملية الساحلية، ومناطق الصحراء في بئر السبع، والأراضى التى لا تتوفر فيها موارد المياه الواقعة في طريق القدس، الخليل، والبحر الميت، وبعض الأراض المحاذية للهضاب والغابات[٣٣٥]. كما صدر عام ١٩٣٣ دستور فلسطين المعدل الذى خول المندوب السامى حق تحويل الأراضى الميرى إلى ملك فى أى مكان وفق رأيه ومشورته[٣٣٦]. وهو لعمرى قانون بالغ الخطورة خاصة وأن معظم أراضى فلسطين الزراعية تنضوى تحت لواء الميرى فإذا ما

---

(٣٣١)موسى دوخان، حيازة الأراضى، النظام الاقتصادى، حمادة، مصدر سابق ص ١٠٩.

(٣٣٢) ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠. وأيضا انظر:
Hadawi, Village statistics 1945 op, cit, p. 2 :وأيضاً Granott, op, cit , p. 107

(٣٣٣) دوخان، حيازة الأراضى، النظام الاقتصادى، سابق، ص ١٠٣.

(٣٣٤) للمزيد انظر: Hadawi, Loc. cit وايضا انظر: P.R.O. F.O. 371/,E 5082/343/165. The Palestine order in council.

(٣٣٥) Granott, op, cit p.p. 94 - 97.

(٣٣٦) دوخان، حيازة الأراضي، النظام الاقتصادى، السابق ص ١٠٣.

عرفنا كيف كان يتهرب أصحاب الأراضى من تسجيل الأراضي بأسمائهم على نحو ما مر بنا وأن معظمهم لا يمتلك مستندات رسمية تؤكد ملكيته للأراضى التى كفل الحق العام والقانون العثمانى والعرف والعادة له هذا الحق اتضح لنا مدى سوء القصد من وراء هذه القوانين الخبيثة.

ولكن تبقى حقيقة أن بريطانيا وفرضياتها بمصادرة أراضى عرب فلسطين بقيت أمراً عسير التطبيق ذلك أن أراضى فلسطين لم تكن خالية بل كانت عامرة بسكانها يزرعونها. ولهذا فبرغم كل القوانين الباطشة والمحاولات المستميته وصنوف القوانين التى ليس لها مثيل وكل أنواع العسف الذى لاقاه عرب فلسطين فلم تتمكن هذه السلطات سوى من ٦ر١٩٪ من مجموع أراضى فلسطين الزراعية[٣٣٧] أوبنسبة ٦ر٦٪ لمجموع مساحة فلسطين. وهو ما يعكس صعوبة تنفيذ القوانين خاصة على أراضى الملكية الجماعية (المشاع)، ومدى الصمود العربى على أرض فلسطين.

وفيما يتعلق بحجم ومساحة الأراضى التى تمكنت حكومة فلسطين البريطانية من مصادرتها والادعاء بملكيتها تعرضت الأرقام المقدمة للتباين الشديد من لجنة لأخرى.

ففى حين ذكرت اللجنة التى عينت عام ١٩٢٠ وكلفت بجمع معلومات عن ممتلكات الدولة بأن مساحة هذه الأراضى هو (٠٠٠ر٨٥٠) دونم مضافا إليها (٠٠٠ر٢٥٠) دونم أراضى حدائق وبساتين[٣٣٨].

وقد اعتبر تقدير هذه اللجنة غير دقيق لأنه اعتمد على التخمين. نرى أن أول تقرير لحكومة فلسطين عام ١٩٢٠ بأنها تملك (٨٠٥ر٩٤٤) دونم إضافة للأراضى الموات[٣٣٩].

---

(٣٣٧) مساحة الأراضى الزراعية المستخرج منها النسبة طبقا لإحصاء ١٩٤٥ تبلغ ٥٣٨ر٢٠٥ر٩ دونم.

(٣٣٨) Granott, op, cit p.p. 97 - 99.

(٣٣٩) سمبسون، الذيل رقم ١٢، مصدر سابق ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

وفي عام ١٩٣٠ نظم الحبير البريطانى سمبسون لائحة تتضمن جميع الأراضى التى ادعت الحكومة بملكيتها لها. وأصحابها الأصليين عليها قدرت مساحتها بـ (١٫٠٤٩٫٥٨١) دونماً موزعة على ٤٧ موقعاً[٣٤٠]. إلا أن خبير الأراضى جرانوت رد على سمبسون موضحاً بأن أراضى «الدولة» تقدر بـ (٩٢٤٫٤١٥) دونماً منها (٤٦٨٫٢٦٧) دونماً أو ٥٠٫٧٪ منها مزروعاً و(٢٩٥٫١٧٨) دونماً أو ما نسبته ٣١٫٩٪ قابلة للزراعة. و(١٦٠٫٩٧٠) دونماً أو ما نسبته ١٧٫٤٪ غير قابلة للزراعة[٣٤١].

وفي عام ١٩٣١ أورد لويس فرنش وهو أول مدير إدارة في حكومة فلسطين في تقرير له أن قائمة أراضى «الدولة» تحتوى على أكثر من ٤٧ موقعاً تقدر مساحتها بـ (٩٨٩٫٨٠٢) دونما منها (٣٨١٫٧٧١) دونماً تعود لأراضى الجفتلك في سمخ، وبيسان، وعور الفراعة. الا أن المساعى الجادة لحكومة فلسطين البريطانية مكنتها حتى عام ١٩٣٦ ومن خلال أعمال المساحة على الأراضى الزراعية من أن تضع يدها على ما مساحته (١٫٠٣٦٫٠٠٠)[٣٤٢] وكان من الممكن أن يزيد هذا الرقم لولا انفجار ثورة ١٩٣٦ التى عطلت أعمال المساحة

ونشرت اللجنة الملكية في تقريرها عام ١٩٣٧ قائمة بممتلكات «الدولة». كما قدمتها لها الحكومة مشيرة إلى انه لا يمكن الاعتماد تماماً على هذه الأرقام لأنها تفتقر إلى الدقة ولا يمكن اعطاء أرقام دقيقة إلا بعد انتهاء أعمال المساحة في كل أنحاء فلسطين. وكان البيان المقدم من الحكومة إلى اللجنة فيما تدعيه من «ممتلكات» على النحو التالى[٣٤٣].

---

(٣٤٠) سمبسون ...

(٣٤١) Granott, op, cit p p 99 100.

(٣٤٢) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق، ص ٣٢٣ وما تلاها. وانظر أيضا دوخان، حيازة الأراضى، سابق، ص ص ١١١ ١١٢.

(٣٤٣) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق، ص ٣٢٣ وما تلاها.

الجدول رقم (٢)

«أراضى الدولة»	المساحة
- الأراضى التى شملتها اتفاقية غور المدورة المخصصة للعرب مطروحاً منها المساحات المشتراه.	٢٣٢ر٤٤٩
- المساحات التى بيد العرب مع حقوق توارثها.	١٥٦ر٣٠٣
- المساحات التى بيد العرب عن طريق الاستئجار وغير ذلك.	١٤٣ر٦٤٥
(١) مجموع مساحات الأراضى التى مع العرب	٥٣٢ر٣٩٧
- المساحات التى كانت بيد اليهود.	١٧٥ر٥٤٥
- المساحات التى كانت المباحثات جارية بشأنها مع المؤسسات اليهودية.	٢٩ر٢٩٠
(٢) مجموع المساحات التى مع اليهود	٢٠٤ر٨٣٥
- المساحات المؤجره لآخرين	٢ر٢٥٨
- المساحات التى تملكها وتشغلها بما في ذلك الطرق وغير ذلك.	٨١ر٧٠٠
(٣) المجموع	٨٣ر٩٣٨
- المساحات التى تمت تسويتها وأصبحت باسم الحكومة.	١٧٤ر٢٩٥
- مساحات ادعت الحكومة بملكيتها ولم تتم تسويتها.	٦٧ر٣٢٨
(٤) المجموع	٢١٤ر٦٢٣
(٥) كثبان رملية ادعت بملكيتها أثناء اجراء عمليات تسوية الأراضى.	٢٢٧ر٦٨٤
الإجمالى	١ر٢٦٣ر٤٩٧

(٣٤٤) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، سابق ص ٣٢٣ وما تلاها.

إن نظرة فاحصة للأرقام المقدمة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك مدى الظلم والعدوان الذى تعرض له شعب فلسطين العربى من هذه الهجمة الشرسة لاقتناص أراضيه فنحو نصف مليون دونم من الأراضى التى لم يتمكن أصحابها من اثبات حقوقهم عليها صودرت دون أن تتمكن الحكومة من تسجيلها بسبب وجود نزاع قانونى بين أصحابها من جهة والحكومة من جهة أخرى كما أن تفحص باقى البنود تؤكد ملكية العرب لهذه الأراضى بما فيها تلك التى منحت وأجرت ليهود حيث أن القوانين المختلفة من نزع ملكية وتغيير صنف إلى صنف وغير ذلك كانت كفيلة بمصادرتها على نحو ما مر بنا.

أما تلك التى تمكنت من تسجيلها فلم يزد عن (١٧٤ر٢٩٥) دونم من أصل (١ر٢٦٣ر٤٩٧) دونم[٣٤٥] أى بنسبة لاتزيد عن ٧ر١٣٪ وإذا ماأخذنا في الاعتبار المساحة التى قدرت كممتلكات دولة في بداية الحكم البريطانى والتى تم تزد عن ١٠٠ ألف دونم أدركنا مدى ما قامت به السلطات البريطانية ودائرة الأراضى من عمليات نهب منظم لأراضى عرب فلسطين خاصة وأن «أراضى الدولة» هذه كانت مطلبا ملحاً للوكالة اليهودية و«الشعب اليهودى» وبأن اليهود عموماً ينظرون إلى هذه الأراضى نظرة «اشتياق» طبقاً لتعبير خبير الأراضى سمبسون[٣٤٦].

وهذا صحيح ذلك أن اليهود ينظرون إلى «أراضى الدولة» باعتبارها حقاً مطلقاً لهم طبقاً لما ورد في المادة السادسة من صك الانتداب التى تطالب بتمكين اليهود «من الأراضى الخالية المقاصد التى لا يسكنها أحد». ولهذا لم تتوقف الوكالة اليهودية عن ممارسة مختلف الضغوط على الحكومة البريطانية في فلسطين بهدف تمكينها منها بشتى الطرق. والتى استجابت لها تلك الحكومة متجاهلة التزامها المزدوج تجاه عرب فلسطين أيضاً. وبأمكاننا تتبع توزيع «أراضى الدولة» التى ادعت بها الحكومة موزعة على أقضية فلسطين المختلفة عام ١٩٤٥ من خلال الجدول رقم (٣).

---

(٣٤٥) من احصاء جرى عام ١٩٤٥ لامداد لجنة المعلومات الاميركية بالمعلومات ذكر أن (٥٤٦ر١٥٤) دونم تعتبر من «ممتلكات الدولة» أما باقى الرقم فلم تتمكن من اثبات ملكيتها له باعتبار أن منطقة نابلس كانت لاتزال تحت التسوية انظر: Granott, op, cit p.102

(٣٤٦) سمبسون، سابق، ص ص ٨٤، ٨٨، ١٢٦.

الجدول رقم (٣)[٧٤٣]

أراضي الدولة المدعاة موزعة على أقضية فلسطين كما كانت في بداية عام ١٩٤٥

القضاء	أراضي في استخدامات عامة		أراضي مؤسسات حكومية		أراضي مؤجرة			أراضي غير مؤجرة	المجموع
	طرق وأنهار	سكك حديد	هيئة الغابات	مؤسسات أخرى	أراضي الجفتلك	أراضي أخرى	ليهود		
	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	المساحة بالدونم
عكا	١ر٤٩٢	٩٢	--	٥	--	--	٢ر٠١٤	١ر٥٣٥	٥ر١٣٨
صفد	٥ر٩١٦	--	١ر٨٤٩	٩٩	--	١٥ر٠٢٠	٤٠ر٧٥٦	١ر٥٩١	٦٥ر٢٣١
طبريا	٢ر١٩٢	٦٨	١ر٩٥٩	١ر٢٩٢	٤٧٤	--	٣٧٨	١٦٥	٦ر٥٢٨
بيسان	٧ر١٣٢	٧٧٢	٢ر٦٢٤	٧ر٤٠٦	١٢ر٥٣٤	--	١ر١٩٣	٤٨ر٧٧٩	٨٠ر٤٤
الناصرة	٧ر٧٣٠	٤١٠	١١ر١٨٠	٢ر٤٤١	٤٣٨	--	--	١٣ر١١٠	٣٥ر٣٩
حيفا	٥ر٤٥٢	٢ر١٤٦	٤٥ر٤٠٥	٥ر٠٧٦	٢ر١٠٧	--	٣٥ر٨٠٥	١٣ر٣٠٢	١٠٩ر٢٩٣
جنين	٢٣٧	٦١	١٤٢ر٢٦٠	١٧٥	٢١ر٠٣٨	--	--	--	١٦٣ر٧٧١
طولكرم	١٠ر٦٧٣	١ر١٢٧	٣ر٦٩٩	١ر٠٥٥	٥١٢	--	٥ر٦٤٨	٥ر٢١٩	٢٧ر٩٣٣
نابلس	١ر٦٦٥	--	٦٠ر١٤٨	٢٦٤	٢١	٢ر٨٧١	--	١١٩ر٦٦٥	١٨٤ر٦٣٤
رام الله	--	--	١ر٠١٠	٢٩٢	--	--	--	--	١ر٣٠٢
أريحا	١ر٦٢٠	--	١ر٣٨٣	٥٢٤	٢ر٤٦٥	٣١ر٩٨٥	١٤ر٩٨١	٦٢ر٢٢٨	١١٥ر١٨٦
القدس	٣٠٠	--	٢٠ر٧٠٣	٦٠٠	--	--	--	١١ر٨٣٥	٣٣ر٤٣٨
يافا	٥ر٩٤٠	٥٣٧	--	١ر٤٢٦	--	١٥٧	٧ر٠٧٨	٠ر٩٦٢	١٦ر١٠٠
الرملة	٨.٢٥٨	١ر٧٩٤	١١	٩ر٤٦٣	١٠٩	٢١ر٦٧٥	١ر٤٥١	١٦ر٧٩٩	٥٩ر٥٦٠
الخليل	١٢٠	--	٢٦ر٩٨٦	٥٧٣	٤ر٩٣٥	٣٨ر٩٤٠	--	--	٧١ر٥٥٤
غزة	٢٤ر٥٨٨	٢.١٤٦	٤٣ر٤٣١	١ر٨٥٣	٤٠ر٩٤١	٧٥٥	--	٢٤ر٩٥٦	١٣٨ر٦٧٠
بئر السبع	--	--	--	٧١٥	--	٨٤٥	٦٤ر١٩٩	--	٦٥ر٧٥٩
المجموع	٨٣ر٣١٥	٩ر١٥٣	٣٦٢ر٦٤٨	٣٣ر٢٥٩	٨٥ر٥٧٤	١١٢ر٢٤٨	١٧٣ر٥٠٣	٣٢٠ر١٤٦	١ر١٧٩ر٨٤٦
أراضي تمت تسويتها	٨٣ر٣١٥	٩ر١٥٣	١١١ر٥٤١	٣٠ر٩٢٣	٦٦ر٦٩٩	٦٨ر٣٩٦	٧٨ر٦٦١	١٨٩ر٩٣٤	٦٣٨ر٦٢٢
أراضي لم تتم تسويتها بعد		--	٢٥١ر١٠٧	٢ر٣٦٦	١٨ر٨٧٥	٤٣ر٨٥٢	٩٤ر٨٤٢	١٣٠ر٢١٢	٥٤١ر٢٢٤

(٣٤٧) Granott, op. cit, p. 102.

وقد حرصت السلطات البريطانية في فلسطين على تسريب هذه الأراضي لليهود عبر اساليب مختلفة. كان تأجير الأراضي احداها ففي عام ١٩٢٢ قامت الحكومة بتأجير (١٠٠ر١) دونم من أراضي الحكومة قرب عكا لمستوطنين يهود لمدة ١١ سنة[٣٤٨]. كما عملت الترتيبات اللازمة لتوطين اليهود في منطقة (تل عراض) في قضاء الخليل. وبلغ مجموع ما أجّرته الحكومة لليهود حتى عام ١٩٣٧ (٥٤٥ر١٧٥) دونم إضافة لـ (٢٩٠ر٢٩) دونم وضع اليهود يدهم عليها برغم أن المباحثات كانت لاتزال جارية بشأنها في تلك الفترة ليصبح مجموع ما كان مع اليهود لعام ١٩٣٧ هو (٨٣٥ر٢٠٤) دونم[٣٤٩] وحتى عام ١٩٣٩ بلغ مجموع ما أجرته الحكومة لليهود من أراضي (٠١٧ر٤٦٧) دونم[٣٥٠] في حين أنه بعد صدور قانون انتقالات الأراضي عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٧ لم يزد مجموع ما أُجر لليهود عن (٣٢٤ر٥١) دونم[٣٥١]. مع العلم بأن المندوب السامي (هارولد مكمايكل) عمل على خرق الحظر الخاص بانتقال الأراضي بين العرب واليهود في المنطقتين أ و ب واستثنى الأراضي العامة ليسمح بنقلها لليهود وذلك استجابة لضغوط الوكالة اليهودية على نحو ما مر بنا في الفصل الأول من هذه الدراسة.

والجدولين رقم (٤ و ٥) يوضحان مساحة الأراضي المؤجرة أولا حتى عام ١٩٣٩ وثانيا حتى عام ١٩٤٧.

---

(٣٤٨) Report, 1922

(٣٤٩) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين لعام ١٩٣٧ ص ٣٢٣ وانظر أيضا: - دوخان، النظام الاقتصادي، سابق، ص ص ١١١ - ١١٢.

(٣٥٠) انظر مصادر الجدول رقم ٣.

(٣٥١) انظر مصادر الجدول رقم ٤.

الجدول رقم (٤) [(٣٥٢)]

الأراضى المؤجرة لليهود من قبل الحكومة حتى عام ١٩٣٩ بما فيها الأراضى التى ادعت الحكومة بأنها تمتلكها سواء كانت من الأوقاف أو غير ذلك

المؤسسة المؤجر لها	فترة الإيجار		فترة غير محددة	مجموع المساحة بالدونم
	٤٩-٥٠ سنة المساحة بالدونم	٥١-١٠٠ سنة المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	
شركة فلسطين للبوتاس	-	٨٥ر٧١٧	٤١ر١٦٢	١٢٦ر٨٧٩
شركة تحسين الأراضى (امتياز الحولة)	-	٢ر٠٨٦	١٦٥ر٠٠٠	١٦٧ر٠٨٦
البيكا PICA	٣٣٧	٣٤ر٥٧٤	-	٣٤ر٩١١
الصندوق القومى اليهودى	٦٣٠	٨ر٩٨٠	-	٩.٦١٠
الاليانس الإسرائيلى العالمى	-	-	٢ر٤٨٧	٢ر٤٨٧
بلدية تل أبيب	١٠٢	٧٢	-	١٧٤
المجالس المحلية	١ر٥٦٠	-	-	١ر٥٦٠
مستوطنات زراعية وتعدين وأفراد	١٩٧٦	١ر٣٨٨	-	٣ر٣٦٤
مستوطنة بتاح تكفا	-	١٠٠ر٠٠٠	-	١٠٠ر٠٠٠
مستوطنة ريشون ليزيون	-	-	٢١ر٠٠٠	٢١ر٠٠٠
المجموع	٤ر٦٠٥	٢٣٢ر٨١٧	٢٢٩ر٦٤٩	٤٦٧ر٠٧١

(٣٥٢) جدول مركب من عدة مصادر أنظر P.R.O. F O.371, 101 E/6916/65, 5 Dec.1924 وأيضا:
Granott, op. cit., P.P. 110 - 113.

- جريدة فلسطين العدد ٨٣٦ - ٧٩ في ١٩٢٥/١٢/١٥ ص١.
- القبس في ١٩٢٩/٤/١٥.
- سمبسون تقرير عن الهجرة، سابق ص ٥٩، ص ٢٣٠.
- دوخان، حيازة الأراضى، من كتاب النظام الاقتصادى لمحرره سعيد حماده، مرجع سبق ذكره، ص ١١١-١١٢. للمزيد حول تفاصيل مصادرة وتأجير هذه الأراضى أنظر، هند البديرى، ماجستير غير منشور سابق، ص ٥٣٠ - ٥٣٨ وهذه ليست الأراضى المؤجرة كلها فهناك أسماء مناطق غير مذكورة المساحة. هذا بخلاف الأراضى الممنوحة والامتيازات.

الجدول رقم (٥) [٣٥٣]

الأراضي المؤجرة من قبل الحكومة في فلسطين فيما بين ١٩٤١ - ١٩٤٧

السنة	عدد قطع الأراضي	مساحتها بالدونم		مدة التأجير		نسبة حصة الحكومة في هذه الأراضي		
		متر	دونم	موسم زراعي واحد عدد القطع	ايجارات طويلة عدد القطع	حصة كاملة	غيركاملة	غير مذكورة
١٩٤١	٤٠٠+٧ قطع لم تذكر مساحتها	٩٨	٢٠٫٨١٨	٤٠٦	قطعة لمدة٤٦ سنة	٢٥٠	٤٩	١٠٨
١٩٤٢	١٣٨	٦١	١٣٫٦١٣	١١٢	٢٦ قطعة دون تحديد	١١١	٧	٢٠
١٩٤٣	٢٨	٤٨٧	٢٫٧٢٤	٢٥	٣ قطع ٣ سنوات	٩	٢	١٧
١٩٤٤	٢٦	١٠	٣٫٣٦٣	٢٣	٣ قطع ٣ سنوات	١٨	-	٨
١٩٤٥	٣٠+٨ قطع لم تحدد مساحتها	٥٠٨	٢٫٨٩٥	٧	٣١ قطعة ما بين خمس لثلاث سنوات	١٣	١	٢٤
١٩٤٦	٦	-	٥٫٦٠٠	٦	-	١	-	٥
١٩٤٧	٦	١٦٥	٢٫٣١٠	٦	-	١	-	٥
المجموع	٦٤٩	٣٢٩	٥١٫٣٢٤	٥٨٥	٦٤	٤٠٣	٥٩	١٨٧٥

---

(٣٥٣) جدول مركب، استقت الباحثة مادته من الوقائع الفلسطينية ما بين ١٩٤١ - ١٩٤٧ وسأكتفي بالإشارة لأرقام الأعداد والسنوات دون الإشارة للتواريخ والصفحات منعاً للإطالة.: الوقائع الأعداد: ١١٣، ١١٤، ١١٢٢، ١١٢٥، ١١٢٧، ١١٢٩، ١١٣٢، ١١٤٢، ١١٤٨ سنة ١٩٤١.
Palestine gazette no.1163,1217,1218,1224,1227,1230/1942
والأعداد: ١٢٤٩، ١٢٥٢ لعام ١٩٤٢ والأعداد ١٢٧٠، ١٢٧٢ لعام ١٩٤٣.
والأعداد١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٥، ١٣٢٧، ١٣٢٩-١٣٣١، ١٣٣٥، ١١٤٣، ١٣١٤، ١٣١٦، ١٣١٨، ١٣١٩ لعام ١٩٤٤.
والأعداد ١٢٣٩، ١٣٨٢، ١٣٨٤، ١٣٩٦، ١٤١٠، ١٤١٩، ١٤٢٦، ١٤٣، ١٤٣٢، ١٤٣٥، ١٤٣٩، ١٤٤٤-١٤٤٦، ١٤٥٣ لعام ١٩٤٥ والأعداد ١٤٥٦، ١٤٥٩، ١٤٦١، ١٥٠٥، ١٥٢٧، ١٥٢٩، ١٥٤٢، ١٥٤٤ لعام ١٩٤٦. والأعداد ١٥٧٥، ١٥٧٩، ١٥٨٦، لعام ١٩٤٧.

وتؤكد دراستنا لأسماء المواقع المعلن عن تأجيرها قربها من المستوطنات اليهودية أما إذا ما تعمقنا قليلاً في تفاصيل هذه الإيجارات لوجدنا أن مجموع المساحات المؤجرة للعرب فعلياً من قبل الحكومة كانت قليلة للغاية خاصة لأنها أدعت بأن حائزى الأراضى الأميرية اغتصبوا هذه الأراضى مع العلم بأنهم عاشوا فوق ترابها مئات السنين وأعطاهم القانون العثمانى حقوقاً واسعة عليها حتى بدون أى مستندات.. أما الحكومة فقد اقتلعت هؤلاء الحائزين وطردتهم لأنها اعتبرتهم معتدين على أراض خاصة بها أما من لم تتمكن من طرده فقد وافقت على بقائه على الأرض بصفته مستأجراً لها. وعلى هذا النحو يصبح مجموع الأراضى المؤجرة لليهود سواء كان من ممتلكات الدولة أو غير ذلك قبل وبعد عام ١٩٣٩ (٣٩٥ر٥١٨) دونم.

ومن خلال رصد الباحثه للاعلانات الرسمية الصادرة عن حكومة فلسطين لتأجير الأراضى منذ ١٩٤١ وحتى عام ١٩٤٧ والموضحة بالجدول رقم ٤ توصلت الباحثة إلى أن المساحة التى يقدمها الجدول لا تتسم بالدقة ذلك أن هناك نحو ١٥ قطعة من مجموع (٦٤٩) قطعة أرض لم تحدد مساحتها. ولكن يتضح لنا أن ٣٨٪ من الأراضى المؤجرة حصة الحكومة فيها لم تكتمل أو أنها غير مذكورة. كما أن وجود (١٧٨) قطعة أرض ليس للحكومة فيها أى حصة يدعم حقيقة انتزاعها من أصحابها بواسطة وضع اليد، والتى كانت موضع نزاع قانونى من أصحابها المتضررين. كما تكشف مواقع الأرض المعلن عن تأجيرها أنها كانت دائماً مواقع جديدة غير مكررة، ولم يسبق تأجيرها، بمعنى أن القطع المؤجرة لموسم واحد وعددها (٥٨٥) قطعة هى غالباً ما كان يعاد تأجيرها لنفس المستأجر الذى يكون يهودياً في معظم الأحوال. وتؤكد دراستنا لأسماء المواقع المعلن عن تأجيرها قربها من المستوطنات اليهودية. وإذا ما تعمقنا قليلاً في تفاصيل هذه الايجارات لوجدنا أن مجموع المساحات المؤجرة للعرب فعلياً من قبل الحكومة كان قليلاً للغاية ذلك أنها أدعت بأن حائزى الأراضى الأميرية هم مغتصبون لهذه الأراضى مع أن الواقع ينفى هذه المقولة نفياً تاماً فهم أصحاب هذه الأراضى الحقيقيون لالاف السنين. إلا أن الحكومة البريطانية والتى لا تنتمى لهذه الأرض بأى شكل من الاشكال ظلت سادرة في غيِّها، وقامت بطرد هؤلاء الحائزين الذين اعتبرتهم معتدين على أراض خاصة بها!! أما من لم تتمكن من طرده

فقد اعتبرته مستأجراً لهذه الأرض.

وجدير بالذكر مدى ضآلة ما تمكنت الحكومة من تأجيره منذ ١٩٤١ وحتى ١٩٤٧ إذا ما قورنت بالمساحة المؤجرة حتى عام ١٩٣٩. الأمر الذى يعكس المصاعب الجمة التى واجهتها الحكومة في انتزاع اراض عرب فلسطين. وبخلاف الأرض التى تمكنت حكومة فلسطين البريطانية من نقلها لليهود عن طريق التأجير كان هناك ثمة أراض حكومية قامت بنقلها اليهم عن طريق البيع والتى يوضحها الجدول رقم ٦.

الجدول رقم (٦) (٣٥٤)

الأراضى المباعة من قبل حكومة فلسطين فيما بين ١٩٤١ - ١٩٤٧

السنة	عدد القطع المعلن عنها	المساحة		نوع الأرض
		متر	دونم	
١٩٤١	٤٨	٧٩٩	١٥،٩١٩	٢٩ قطعة محلول، ٢ وقف حصة الحكومة غير مكتملة فى ٣٣ قطعة من مجموع القطع، ثمان قطع بيعت تسديد رهون.
١٩٤٢	١٨٨	٦٤٨	٤،٠٣٢	٥ قطع منها محلول وفى أربع قطع حصة الحكومة غير مكتملة.
١٩٤٣	٦	٩٨١	١.٥٦٧	٣ قطع وقف، ١ قطعة أميرى، ٢ ممتلكات حكومة.
١٩٤٤	١٦	٧٣٦	٢٦١	١١ قطعة محلول، ٥ أميرى.
١٩٤٥	٧	٤٢٨	١٤٥	٧ قطع ممتلكات حكومة
١٩٤٦	٦٩	٨٠٧	٩٧٣	٦٧ قطعة محلول، ٢ قطعة ممتلكات حكومة.
١٩٤٧	١	٩٨١	٤٦	١ قطعة أميرى.
المجموع	٣٣٥	٣٨٠	٢٢.٩٤٨	

(٣٥٤) جدول مركب المادة مستقاة من الوقائع الفلسطينية من ١٩٤١ - ١٩٤٧ سأكتفى بالإشارة لأرقام الأعداد والسنوات لعدم الإطالة. الوقائع الفلسطينية الأعداد ١١٢٥ ملحق ٢و١١٣٧، ١١٤٦ لعام ١٩٤١.
Palestine gazttee no. 1136,1220/1942, and no. 1261,1266,1271/1943.
والوقائع الفلسطينية الأعداد ١٢٥٢/١٩٤٣، ١٣١٤، ١٣١٦، ١٣١٨، ١٣٢٥، ١٣٣٣، ١٣٣٧، ١٣٤٣العام ١٩٤٤. والأعداد ١٣٨٧، ١٤٠٧، ١٤٣٥، ١٤٣٩العام ١٩٤٥ والأعداد ١٥٣٠، ١٥٤٠ لعام ١٩٤٦ والعدد ١٥٥٧ لعام ١٩٤٧. والمقطم المصرية العدد ١٧٥٩١ فى ١٣/١٠، ١٩٤٥ ص٢.

تتيح لنا دراسة نوع الأراضى في الجدول ملاحظة كيف كانت تبيع الحكومة الأوقاف ومنها وقف خليل الرحمن والأوقاف السلطانية (الجفالك) والمفروض أن أراضى الوقف لا تباع. وذكر مصدر حكومى أن خمسة آلاف دونم من أراضى الجفالك في بيسان حصلت عليها مؤسسة الصندوق القومى اليهودى «الكارن كايمت» من الحكومة[٣٥٥].

في حين لم يحصل العرب من هذه الأراضى سوى على ١٣٠٠ دونم أجرتها الحكومة للمزارعين في وادى الأردن قرب أريحا[٣٥٦].

وقد ثار جدل كبير بشأن أراضى الجفالك حيث قام ورثة السلطان برفع دعاوى قامت بها شركتان بريطانيتين في محاولة لاسترداد هذه الأراضى من حكومة فلسطين لصالح الورثة في كل من فلسطين وسوريا والعراق وقد استمرت فترة طويلة، فصل فيها في النهاية لصالح الحكومة التى استولت على خمسة عشر ألف دونم من أخصب الأراضى في فلسطين[٣٥٧].

ومن خلال دراسة الجدول نلاحظ أيضا أن معظم قطع الأراضى المباعة كانت ترجع لفئة المحلول التى لا يحق للدولة مصادرتها، أو تحويلها لآخرين لأنها كانت بحوزة عرب فلسطين لأجيال عديدة متعاقبة، وكان لهم فيها حق الشفعة قانوناً مقابل حق التسجيل. ولكن الحكومة اعتبرت هذه الأراضى حقاً مكتسباً لها لذا طردت أصحابها، العرب وصادرتها وقامت ببيعها لليهود، ضاربة بكل الأعراف والقوانين والشرائع عرض الحائط. أما

---

(٣٥٥) محمد على الطاهر، سابق، ص ٢٦٢.

(٣٥٦) المرجع السابق.

(٣٥٧) للمزيد حول ملابسات هذا الموضوع والقضية التى دامت ٢٥ عاماً انظر:

- الأهرام العدد ٢١٧١٤ في ٨/٦ والعدد ٢١٧٥٥ في ٩/٢٣ والعدد ٢١٨١٦ في ١٩٤٥/١٢/٤. والعدد ٢١٨٥٥ فى ١٩٤٦/١/١٨، والمقطم العدد ١٨٠٤٧ في ١٩٤٧/٤/٧. وأخبار العالم (سابقاً أخبار الحرب والعالم) العدد ١٠٦ في ١٩٤٦/٢/٦ ص١٤ وانظر أيضاً:

محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، سابق، ص ص ٢٦٢، ٣٠٥.

الأراضى المرهونة فقد كانت ترجع لأجانب من دول المحور وقد صودرت أراضيهم وتم بيعها لليهود باعتبار أنها من ممتلكات الأعداء على سبيل التعويض لليهود عن مذابح النازى في ألمانيا!!!

كما اتبعت الحكومة أسلوباً آخر لمصادرة أراضى عرب فلسطين حين أدخلت الأراضى الزراعية في نطاق البلديات وخاصة اليهودية الأمر الذى ساهم في اخراج هذه الأراضى من المنطقة أ و ب المحظور فيها انتقال الأراضى إلى المنطقة المباح فيها الانتقال. هذا فضلاً عن رفع القيمة الضرائبية عليها(٣٥٨).

كما كان لتوجه الحكومة إلى أحراج فلسطين مجالاً خصباً لاطلاق اليد في عملية النهب المنظم لأراضى عرب فلسطين على نحو ما سنرى من خلال تطبيق قوانين خاصة **بالغابات**(٣٥٩)، وكلمة غابات لا تحمل المدلول المعروف للكلمة فما يوجد في فلسطين هو أشبه ما يكون بالأحراج (وهى غابات صغيرة) كانت في العهد العثمانى مقسمة إلى أربعة أقسام هى **غابات الدولة، غابات الوقف، الغابات المشاعية (البلطه لق) والغابات المملوكة ملكية خاصة**. وقد ألغت قوانين ١٩٢٦ و١٩٢٨ التى استنتها الحكومة البريطانية القوانين العثمانية الخاصة بالغابات. والغابات في فلسطين تحوزها في الواقع قرى معينة أو يقوم الأفراد بزراعتها واستخدامها للرعى والاحتطاب(٣٦٠).

---

(٣٥٨) انظر الفصل الأول المتعلق بالقوانين وانظر ايضاً: - تقرير سعيد حمادة ورجاء الحسينى المقدم لجامعة الدول العربية فى ١٩٤٥/٢/١٣ سابق، ص ص ٦٧ - ٦٨.

(٣٥٩) اشتهرت سلسلة جبال الكرمل بأنها من مناطق الأحراج الطبيعية. وكذلك فى المنطقة الواقعة بين نهر المقطع ووادى الملك من القسم الغربى من جبال الناصرة مكسوة بأشجار البلوط الكثيفة، كما كانت تلال الشاغور والجبال الواقعة شرقى الرامة تؤلف غابات عظيمة فيما مضى إلا أن كثرة استخدام السكان لأخشابها على مدى القرن الماضى قلل من حجمها، كما أن الجبال التى تبدأ من سهول عكا إلى الناصرة شرقى جبل الطوراجتزت أحراجها الكثيفة أثناء الحرب العالمية الأولى، كما توجد الكثير من أحراج البلوط الطبيعية في جبال الخليل الغربية. انظر: - الحسينى، التطور الاقتصادى في فلسطين، سابق، ص ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٣٦٠) الحسينى، المصدر السابق، ص ص١٠٣ - ١٠٤ .

وانظر أيضا: A Survey of Palestine vol. I. P.P. 424-425 وأيضا: تقرير اللجنة الملكية الفلسطينية يوليو ١٩٣٧، سابق. ص ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

ويعود اهتمام حكومة فلسطين البريطانية بالغابات لعام ١٩٢٠ حين أصدرت قانون الغابات والأحراج كبداية لنشاطها في مصادرة الأراضى وعينت لجنة خاصة لهذا الأمر عام ١٩٢١ توصلت إلى أن مصادرة الغابات واعلانها محفوظة يكون أسهل في مناطق التلال منه في مناطق القدس واللد ونابلس وحيفا وغزة والخليل[٣٦١]، حيث يصبح من الصعوبة بمكان مصادرة هذه الغابات. إلا أن الواقع أثبت أن حكومة فلسطين البريطانية ما كانت هذه الصعوبات لتقف حائلاً دونها لذا سُنَّ قانون خاص بالغابات عام ١٩٢٦ منح المندوب السامى صلاحيات واسعة في مصادرة أراضى الغابات **وحيث تم فعلياً مصّادرة العديد من الأحراج الآهلة بالسكان الذين طردوا من أراضيهم لتعلن غابات «محفوظة»** وهب هؤلاء ليخوضوا صراعات مريرة مع الحكومة بسبب الجور الذى لحق بهم وبتشريدهم خاصة وأن قانون الغابات كان ينص على طرد الحائزين لأراضى الغابات دونما أى تعويض وإن كان يترك لهم حق مقاضاة الحكومة واثبات حقوقهم. والتى كثيراً ما كانت تمتد لفترات طويلة جداً تكون نهايتها غالبا لغير صالحهم.

وقد بلغت مساحة (١٢٠) منطقة صودرت وأعلنت كغابات محفوظة عام ١٩٢٦ فقط نحو (٢٨٨ر٥١٧) دونم وقد كانت الظروف الصعبة والقاسية لهؤلاء المشردين مثار انتقاد اللجنة الملكية التى زارت فلسطين عام ١٩٣٧ على سلوك الحكومة تجاه هؤلاء وعن عدم تعويضهم بأراض بديلة أو فرص عمل أخرى أو أى شئ[٣٦٢]. وكانت ردود الأفعال العنيفة هذه قد دفعت بالحكومة عام ١٩٣٥ لاستدعاء خبير خاص لدراسة هذه المشكلة كما أفردت دائرة

---

(٣٦١) Granott, op. cit. p.p 114-118 وتعنى كلمة محفوظة أنه لا يسمح بالدخول إليها أو استثمارها بأى شكل كان بدعوى حمايتها.

(٣٦٢) تقرير اللجنة الملكية، السابق، ص ص ٣٦٣ - ٣٦٤. ويذكر الحسينى أن هؤلاء المتضررين يشكلون طبقة خاصة مختلفة عن مزارعى السهول بسبب حرصهم الشديد على المحافظة على الأحراج لتصل لورثتهم صالحة سليمة قادرة على الإنتاج، انظر الحسينى، المصدر السابق، والصفحات. وانظر أيضاً:

Granott, op. cit. P.P. 114 - 118 وانظر الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

خاصة بالغابات في نفس العام[٣٦٣]. وعن مساحة الغابات فقد اختلفت التقديرات بشأنها لعدم توافر مسح شامل لفلسطين بكاملها. وقد قدرت هذه المساحة عام ١٩٣٧ بـ (١٤٠,٠٠٠ر١) دونم اعتبرت اللجنة الملكية أن منها نحو (١٧ر٥٠٠) دونم بالإمكان اعتبارها أراضى غابات «محفوظة». أى التى تمكنت الحكومة من مصادرتها ثم أغلقتها بدعوى الحفاظ عليها[٣٦٤].

وتشير تقديرات عامى ١٩٤٣/١٩٤٤ بأن مساحة الغابات هو (١ر١٢٩ر٥٦٤) دونم منها (٢٩ر٧٣٥) دونم مساحة مزروعة تديرها هيئة الغابات[٣٦٥]. إذ تم تسجيلها، إما إذا لم يفصل قانوناً بالنزاع حول ملكيتها فتعتبر من ممتلكات الدولة.

وفيما يتعلق بالغابات «المحفوظة» فالرقم الرسمى لعام ١٩٤٥ قدرها بـ (٩٥٨ر٧٥٢) دونما في حين أن التقدير الرسمى لعام ١٩٤٦ أتى أقل من سابقة إذ قدر بـ (٨٤٤ر١٩٣) دونماً وقد يكون مرد هذا الانخفاض للطريقة التى تم بها حساب المساحة بحيث لم تضم الأراضى المسّوره (استعداداً لتشجيرها) للرقم المذكور[٣٦٦].

والجدول رقم (٧) يوضح عدد الغابات التى صودرت من أصحابها العرب وأعلنت غابات محفوظة منذ ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٣٩[٣٦٧].

---

(٣٦٣) كانت إدارة الغابات تابعة لدائرة الزراعة منذ عام ١٩٢٠ إلا أن موظفيها لم يكونوا على درجة كافية من الخبرة. وقد وضعت مشاريع متعددة لمسح الغابات وتطويرها وزيادة انتاجها للمزيد انظر: - تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، ص ص ٣٦٠ - ٣٦٤.

(٣٦٤) تقرير اللجنة الملكية، سابق، ص ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٣٦٥) A Survey of Palestine vol. I P.P. 341, 429 - 430 وأنظر أيضاً Granott, op. cit. p. 169.
ويذكر جرانوت أن مساحات مختلفة من أراضى هذه الغابات كانت مخصصة للزراعة، انظر: Granott, op, cit. p. 117

(٣٦٦) فيما يتعلق بعام ١٩٤٥ انظر: A Survey of Palestine vol I P. 341 وفيما يتعلق بعام ١٩٤٦ انظر: B.R.O./CO/814/40s, 381, p.2 ويذكر هداوى أن مساحة الغابات هى (٨٥٤ر٣٤٨)
انظر: Hadawi land ownership op. cit, p.15

(٣٦٧) Granott, op. cit., P. 116

الغابات التى اعلنتها الحكومة كغابات محفوظة وعددها ومساحتها من ١٩٢٥ - ١٩٣٩

السنة	الإضافات السنوية والغابات المحفوظة في نهاية كل عام (نهاية مارس)				المساحة الإجمالية للغابات المحفوظة	
	عددالغابات في		المساحة بالدونم في			
	القسم الشمالى	القسم الجنوبى	القسم الشمالى	القسم الجنوبى	العدد الإجمالى للغابات	المساحة الإجمالية للغابات
١٩٢٥-١٩٢٦	٧٣	٤٧	٤٦٧ر٩١٨	٤٩ر٣٧٠	١٢٠	٥١٧ر٢٨٨
١٩٢٦-١٩٢٧	٤١	٥	٩٣ر١٩٦	٣٣ر٥٥٨	١٦٦	٦٤٤ر٠٤٢
١٩٢٧-١٩٢٨	٥	٢٢	٣ر٩١٨	٩ر٠٥٠	١٩٣	٦٥٧ر٠١٠
١٩٢٨-١٩٢٩	٥	–	٢١ر٢٦٢	–	١٩٨	٦٧٨ر٢٧٢
١٩٢٩-١٩٣	٣	١	٧٥٠	٥٣٤	٢٠٢	٦٧٩ر٥٥٦
١٩٣٠-١٩٣٢	٣	–	٢ر٥٣١	–	٢٠٥	٦٨٢ر٠٨٧
١٩٣٢-١٩٣٣	٧	٨	٤ر٣٥٨	٢ر٨٩٠	٢٢٠	٦٨٩ر٣٣٥
١٩٣٣-١٩٣٤	١٤	–	٤ر٤٣٢	–	٢٣٤	٦٩٣ر٧٦٧
١٩٣٤-١٩٣٥	٥	١	٥ر٤٨١	٩٠٦	٢٤٠	٧٠٢ر٠٤٥
١٩٣٥-١٩٣٦	٣٢	٤	٣٢ر٧١٠	٤ر٣٢٠	٢٧٦	٧٣٩ر٠٨٤
١٩٣٦-١٩٣٧	١	–	٨٤	–	٢٧٧	٧٣٩ر١٦٨
١٩٣٧-١٩٣٨	٣	١	٤ر٠٦٨	١٦٦	٢٨١	٧٤٣ر٤٠٢
١٩٣٨-١٩٣٩	١	–	١ر٠٧٢	–	٢٧٨	٧٤١ر٥٠٤

كما يبين الجدول رقم (٨) عدد الغابات المحفوظة ومساحتها وتوزيعها على أقضية فلسطين المختلفة[٣٦٨].

الجدول رقم (٨)

توزيع الغابات التى اعلنتها الحكومة «محفوظة» ومساحتها وعددها موزعة على كل أقضية فلسطين المختلفة عام ١٩٤٥

القضاء	عدد الغابات التى حفظت	مساحتها الإجمالية بالدونم
حيفا	٩٦	١٣١٫٧٥٢
عكا	٢١	١٠٠٫٠٧٣
الناصرة	٣٨	٨٥٫٥٦٢
طبريا	٢٦	١٨٫٢٣١
نابلس	١٣	٦٤٫٢٦٦
حنين	٣٤	١٧٥٫٣٧١
طولكرم	١٤	٩٫١٨٤
صفد	١٩	٤١٫٥٧٤
بيسان	١	١٫٠٧٢
القدس	٩	٩٫٣٨٤
بيت لحم	٣	٣٫٩٤٧
رام الله	٣	١٫٣٠٠
اريحا	١	٣٫٥٠٠
الرملة	١٨	١٢٫٦٨٦
الخليل	١٨	٤٤٫٩٠١
غزة	٧	٥٧٫٠٧٤
بئر السبع	١	١٠٠٫٠٠٠
المجموع	٣٨٥	٨٥٩٫٨٧٧

(٣٦٨) Granott, op. cit , P. 117

من خلال الجداول لاحظنا كيف تمكنت حكومة فلسطين البريطانية من مصادرة أراضي عرب فلسطين ففي حين كان ما استولت عليه حتى عام ١٩٢٢ من أراضي الغابات لايزيد على (٣٢٦٢) دونم نراها وقد ضاعفت هذه المساحة عدة أضعاف حتى بلغت (٨٧٧رر٨٥٩) دونما حتى عام ١٩٤٥(٣٦٩).

وبالرغم من أن العديد من أصحاب الأراضي تمكن من اثبات حقه في هذه الأراضي إلا أن عسف السلطات حال دون استعادتهم لحقوقهم على نحو ما حدث (٧٧) حائزاً غطت مساحة أراضيهم المفتلحة التي صودرت مساحة قدرها (٢٧٥٩) دونم في غابات متعددة يقع معظمها حول المستوطنات اليهودية لأهداف لا تخفى على ذي عين.

كما تسربت لليهود أراض غابات عديدة عن طريق الاغتصاب كما حدث عام ١٩٤٥ حين أغتصب اليهود أراض من غابة كفر صور وطردوا أصحابها وعددهم (٧٤٠) نسمة كما اغتصبوا أراضي من غابة جيوس ومن غابة الطيبة القبلية ومن غابة الطيبة الشمالية ومن غابة العبابشة ومن غابة مسكة ويوضح الجدول رقم ٩ هذه الأراضي التي تم انتقالها لليهود في قضاء طولكرم(٣٧٠).

---

(٣٦٩) حول التفاصيل الخاصة بأسماء الغابات وأسماء مدعى الملكية وعددهم ٧٧ مدعى انظر الأمر الرسمي المنشور في الوقائع الفلسطينية، العدد ١٢٣٩ في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٢ في الملحق رقم ٨ من كتاب صالح مسعود بويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨.

(٣٧٠) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، جـ١، ق١، سابق، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٦.

الجدول رقم (٩)

أراضي الغابات التى تسربت لليهود في قضاء طولكرم ١٩٤٥

اسم الغابة في قضاء طولكرم	مجموع مساحتها بالدونم	ما تسرب منها لليهود بالدونم
غابة الطيبة القبلية	١٥٢٨	٤٠٤
الغابة الشمالية	٢٠٦٢	١٤٤٧
غابة كفر صور	١٩٫٦٦٦	١٠٣٨٤
غابة العبابشة	٢٤٤٢	١٫٥٨٨
غابة مسكن	٥٨٨٢	٢٧١
غابة جيوس	٢٤٤٢	١٥٨٨
المجموع	٣٤٠٢٢	١٥٫٦٨٢

كما صودرت عديد من الأراض الزراعية في العديد من الغابات من أيدى حائزيها كما حدث لحائزى أحراج شفا عمرو وكانت مسجلة بأسمائهم أو مثل عشيرة عرب الصبيح في قضاء الناصرة، وعرب أبو فهيد في القدس. ومن عرب أحراج فراضية التى انتزعت منهم (٤٧٫٧٣٥) دونم وأيضا (١٣٫٦٧٤) دونم ضمن قرية بيت جان أو من مزارعى غابة عقابة في قضاء نابلس بنحو (١١٧٠) دونم وحوالى (٣٫٣٦٦) دونم من أحراج قرية البقيعة ونحو (٤٫٧٠٢) دونم من أحراج قرية كمانه في الجليل الأعلى[٣٧١] وغير ذلك الكثير .. وآلت معظم هذه الأراض المصادرة من الأحراج إلى اليهود وبالذات تلك التى كانت قريبة من المستوطنات اليهودية بإحدى طريقتين إما عن طريق التأجير لمدة (٩٩) عاماً أو عن طريق

(٣٧١) للمزيد أنظر: الدباغ السابق، حـ١، ق١، ص ص٢٣٤ – ٢٣٦. وأيضا محمد سلامة النحال، سياسة الانتداب البريطانى حول أراضى فلسطين العربية منشورات فلسطين المحتلة، بيروت ١٩٨١، ص ٦٧.

الهبات الممنوحة[٣٧٢].

وهكذا انتهكت قوانين السلطات البريطانية حقوق المواطنين الفلسطينيين الثابتة في أراضيهم المزروعة في هذه الأحراج وشردت آلاف الأسر. ولم يكن هذا آخر ما في جعبتها بل لجأت لوسائل أكثر التواء وجعلتها تحمل سفاحاً اسم القانون لتعطيها شرعية صورية فاستنت **قانون تحويل الأرض من صنف إلى صنف آخر** ليقوم بما لم تتمكن القوانين الأخرى من انتزاعه خاصة للأراضى القريبة من المستوطنات اليهودية وبامكاننا تتبع الجدول رقم ١٠ ليبين لنا الأراضى التى تم تحويلها من صنف إلى آخر منذ ١٩٤٠ – ١٩٤٧[٣٧٣] وليؤكد بما لا يدع مجالاً للشك هذا التحيز الفاقع الذى مارسته السلطات البريطانية من أساليب غير مشروعة لتحويل أراضى عرب فلسطين لليهود.

---

(٣٧٢) وقد استولت الحكومة على ٢٠٠ ألف دونم من أراضى طوباس وبئر السبع بحجة تحريجها رغم أن أحداً قط لم ير أى أثر لهذا التحريج فى هذه المناطق. أما غابة جيوس التى صودرت فقد تم تأجيرها لليهود لمدة ٩٩ عاماً بأجر اسمى قدره قرشاً واحداً فى السنة انظر: محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، مكتب الاستعلامات الفلسطينى العربى، سابق، ص ص ٨٠، ٢٨٤ – ٣٠٨.
وتؤكد النشرة الرسمية للوكالة اليهودية أن الحكومة منحت اليهود قطع أراض عديدة انظر: الرابطة العربية، العدد ٦٠١ السنة ١٢ فى ١٩٤٧/٢/٦، ص١٩.

(٣٧٣) جدول مركب استخدمت فيه الباحثة المراسيم الـ ٢٣ الصادرة باسم «مرسوم دستور فلسطين» من عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٧ التى عثرنا عليها في مصادرنا، وقد لا تكون هى الوحيدة برغم إطلاعنا على الوقائع الفلسطينية لجميع سنوات البحث إلا أنه قد تكون هناك ملاحق أخرى لم تتح لنا فرصة الإطلاع عليها. ومنعاً للتطويل من ذكر المصادر – سأكتفى بالإشارة للسنوات والأعداد دون ذكر الشهور والأيام والصفحات:
- الوقائع الفلسطينية الأعداد ١١٥٢ – ١٩٤٠/١١٥٦.
- Palestine gazette 3 sup. 2 no 1035/1940 and sup. no.2. no. 1159/1942.
- الوقائع العدد ١١٨٠ ملحق رقم ٢ لعام ١٩٤٢. الوقائع العدد ٣١٤١ ملحق رقم ٢ لعام ١٩٤٢. والعدد ١٤٣٠ ملحق رقم ٢ لعام ١٩٤٥. والعدد ١٥١٩، ١٥٣٣، ١٥٦٠ لعام ١٩٤٦، والملحق رقم ٢ الاعداد ١٥٥٥، ١٥٩٦، ١٦٠٦، ١٦١١، ١٦٢٨، ١٦٢٩ لعام ١٩٤٧، تجدر الإشارة إلى أن العدد الواحد يشمل أكثر من مرسوم.

الجدول رقم (١٠) [(٣٧٤)]
الأراضى التى تم تحويلها من صنف إلى صنف من ١٩٤٠ - ١٩٤٧

السنة	المنطقة	من محلول لميرى متر دونم	من ميرى للملك متر	من ميرى للملك دونم	من متروك لميرى متر	من متروك لميرى دونم	عدد القطع التى تتكون منها الأرض	تفاصيل
١٩٤٠	القدس	-	-		دون ذكر المساحة		٥	لاحتياج معبد يهودى إليها
١٩٤١	المجدل	-	-		٠١٦	١	٣	لإنشاء طريق عام
١٩٤١	بيت دجن	-	-		٦٠٥	٣٨	١	بيادر وأجران دون ذكر سبب التحويل
١٩٤١	خان يونس	-	-		٨١٠	٢	١	لاستخدامها كطريق
١٩٤٢	القدس	-	٩٤٥	٣	-		٦	لاستخدامها للأغراض الكنسية
١٩٤٤	القدس	-	٠٣	٢	-		-	دون ابداء الأسباب
١٩٤٥	غزة	-	٤٣٤	١٧١٠	-		٥٩	دون ابداء الأسباب
١٩٤٦	رحوبوت	٣ قطع	-		-		٣	دون ابداء الأسباب
١٩٤٦	بئر السبع	-	١١٢	١١٧٤	-		-	دون ابداء الأسباب
١٩٤٦	حيفا	-	١٣٧	٢	٣١١	٥	٣	لانشاء طريق لمستوطنة من ميرى إلى ملك
								دون ذكر عدد القطع
١٩٤٦	حيفا	قطعتين	-		-		٢	دون ذكر المساحة ودون ابداء الأسباب
١٩٤٧	أريحا	-	٠٠٠	٢٠	-		-	لاستخدامها كمقبرة
١٩٤٧	يافا	-	-		٤٣٣	٢	١	لتنظيم مدينة هرتزليا
١٩٤٧	يافا	-	-		٢٣٥	١٢	-	عبارة عن أجران دون ابداء الاسباب
١٩٤٧	طبريا	-	٤٢٥	٤	-		١	دون ذكر الأسباب
١٩٤٧	لفتا	-	٤٠٠	٣٥	-		١	دون ذكر الأسباب ،
١٩٤٧	رامات غان	-	-		١٤٢		٥	لمشروع تنظيم رامات غان
١٩٤٧	حيفا	-	-		٠٥٠	٨	-	لمشروع التقسيم
١٩٤٧	لفتا	-	٠٠٠	٢١٢	-		-	دون ذكر الأسباب
١٩٤٧	دير ياسين	-	٠٠٠	٤٣٦٦	-		٧	دون ذكر الأسباب
١٩٤٧	عيمق زفولون	-			٢٩٨	١٧	١	لمشروع التقسيم
المجموع	٢١	-	٧٩٦ر	٧ر٤٩٦	٩٩٠	٨٧	٩٩	

(٣٧٤) جدول مركب جمعت الباحثة مادته من الجريدة الرسمية للحكومة البريطانية فى فلسطين خلال الفترة:
- Palestine gazette, sup.2.no. 100/1939 and no. 976,

نلاحظ فيما يتعلق بالتبريرات المقدمة من جانب الحكومة لأسباب تحويل الأرض من صنف لاخر أن ٦١٪ منها بقى دون ابداء الأسباب في حين أن الباقى كانت مبرراته واضحة وهى لمصلحة المستوطنات اليهودية.

وفي حين كانت القوانين السابقة تعجز عن مصادرة الأراضى كانت تلجأ كوسيلة أخيرة لقوانين **نزع الملكية أو قانون الدفاع**. حيث يتم تحويل الأراضى المصادرة إما للمستوطنات اليهودية مباشرة أو لبلديات يافا أو تل أبيب التى كان يرأسها يهودياً أو أن يقوم المندوب السامى الذى انيط به أمر هذه الأراضي ليقوم بمنحها أو تأجيرها لليهود أو للشركات أو للمؤسسات اليهودية.

ودراسة الجدول رقم (١١) تتيح لنا معرفة الأسباب الكامنة وراء مصادرات الأراضى ففى عام ١٩٤٠ – ١٩٤١ كانت الحكومة تسعى لإنشاء المزيد من مخافر الشرطة والبوليس خوفاً وتحسباً من اندلاع ثورة جديدة بعد هدوء ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩. في حين كانت سمات الفترة اللاحقة ذات طابع انشائى وخاصّة فيما يتعلق بالبنية التحتية بالغة الأهمية للمستوطنات كانشاء الطرق وسكك الحديد والمطارات وغير ذلك. والجدول رقم (١١) يؤكد ما ذهبنا إليه[٣٧٥].

979,987,1008,1012,1017,1019,1028,1030,1032,1035,1037,1040,1040,1043,1049,1054,1057,1064/1940, and no. 1176,1188/1942, and no. 1313,1316,1320,1325,1328,1313,1331,1335,1337,1341,1342/1944. And no. 1661/1948.

وأيضا أنظر الوقائع الفلسطينية الاعداد:

- ١١١٢ - ١١١٦، ١١٢١. ١١٣٥. ١١٤١. ١١٤٨. ١١٥٢. ١١٥٦ لعام ١٩٤١ والاعداد: ١٤٢٦. ١٤٢٩. ١٤٣٥. ١٤٣٧. ١٤٤٢. ١٤٤٤. ١٤٥١. ١٤٥٣. ١٤٤٦. ١٤٤٧. ١٤٥٦. ١٤٥٨. ١٤٦٠. ١٤٦١. ١٤٦٣ لعام ١٩٤٥ والأعداد: ١٥٠٤. ١٥٠٨. ١٥٠٩. ١٥٢١. ١٥٢٤. ١٥٢٨. ١٥٣٣. ١٥٣٧. ١٥٣٩ - ١٩٤٢، ١٥٤٤ لعام ١٩٤٦. والأعداد: ١٥٤٧. ١٥٥٠. ١٥٥٢. ١٥٥٤-١٥٦٠. ١٥٦٥. ١٥٦٢. ١٥٦٧. ١٥٧١-١٥٧٢. ١٥٧٤، ١٥٧٧. ١٥٧٩. ١٥٨٢. ١٥٨٥. ١٥٨٦. ١٥٩٦. ١٥٩٧. ١٦٠٢-١٦٠٣. ١٦٠٥-١٦٠٦. ١٩٠٩. ١٦١٣. ١٦١٧. ١٦١٩. ١٦٢٢. ١٦٢٤. ١٦٢٨. ١٦٢٩. ١٦٣١. ١٦٣٣. ١٦٣٥ لعام ١٩٤٧. والأعداد ١٦٣٨. ١٦٤٠. ١٦٤٣. ١٦٥١. ١٦٥٣. ١٦٥٩. ١٦٦٠ لعام ١٩٤٨.

الجدول رقم (١١)

الأراضي التي تمت مصادرتها وفق قانوني نزع الملكية وقانون الدفاع ١٩٣٩ - ١٩٤٨

السنة	عدد الإعلانات	السبب المعلن لتبرير المصادرة	تبعاً لقانون	مساحة الأراضي المصادرة متر دونم	عدد الحصص	الجهة التي حازت الأراضي
١٩٤٠/٣٩	٤٨	منهم ٤٣ مركز بوليس وشرطة حراسة	قانون	–	–	حكومة فلسطين
		٤ حديقة وملعب ومطافئ وبريد	نزع الملكية	–	–	حكومة فلسطين
		١- طريق لمستوطنة هرتسليا	للصالح العام	–	–	حكومة فلسطين
١٩٤١	١٢	٥ منهم مراكز بوليس وشرطة	قانون	–	–	حكومة فلسطين
		٣- طرق لمستوطنات يهودية	نزع الملكية	–	–	مستوطنات يهودية
		١- أرض للحفظ للسكة الحديد في مستوطنة رحوبوت	للصالح العام	–	–	مستوطنات يهودية
		٣- لتوسيع كل من مطار اللد، ومحطة الإذاعة في	قانون	–	–	حكومة فلسطين
		البيرة. وإنشاء محطة تربية سمك	نزع الملكية	–	–	
١٩٤٢	٢	قطعتا أرض في القدس دون ابداء الأسباب	للصالح العام	–		حكومة فلسطين
		سوق عام لحي ماهن اليهودي بالقدس		–	–	حكومة فلسطين
١٩٤٣		لا يوجد	–	–	–	–
١٩٤٤	١٢	٤- مراكز بوليس	استملاك	٩,٩٢٩	٦	حكومة فلسطين
		٢- لإنشاء طريق لمستوطنة هرتسليا - تل أبيب	الأراضي	٥,٩٢٩	٥	حكومة فلسطين
		٥- ملعب بوليس. مخازن غلال، وسكة حديد	للغايات العامة	٦١,٤٧٣	٤	حكومة فلسطين
		١- قطعتا أرض بالقدس مذكور مساحة إحداهما	نظام	٢٩٠,٠٠٠	٢	حكومة فلسطين
		١- قطعة أرض في قرية اليهودية + مجموعة أراضي	الدفاع	٥٢٩,٥٥٩	٨٤	حكومة فلسطين
		في عكا دون ذكر المساحة				
١٩٤٥	٤٠	٣٢- منهم في حيفا وعكا ونابلس وطولكرم وسارونا	استملاك	٤٧٨,٩٧٥	١٣٩	حكومة فلسطين
		وبتاح تكفا وشخونات هابو عاليم والرملة	الأراضي			
		٨- في اللد والرملة وصفد والقدس	نظام الدفاع	٥٧٣٥,٢٥١	٣٨٨	حكومة فلسطين
١٩٤٦	٤٢	٤٠ في نتانيا ورامات جن وحيفا ونهاريا وعيمق	استملاك الأراضي	١٣٩٠,٣١٧	١٧٠	حكومة فلسطين
		زوفولون				
		١- في قرية كرم اللوز	استملاك الأراضي	٥٤٤		شركة البوتاس
		١- مجموعة قطع أراضي لمصلحة الدفاع	نظام الدفاع	–		حكومة فلسطين
١٩٤٧	١٠٣	في بتاح تكفا، وسارونا، وتل أبيب ونحلات	استملاك			مستوطنات يهودية
		يتزحاق،ورحوبوت، ويافا وحيفا وسلمة وغيرها	الأراضي	٤٤٧١,٥٧٩	٣٦٦	وشركة كهرباء القدس
١٩٤٨	٧	في اليهودية وعتليت ويافا والرملة واللد وطبريا	استملاك الأراضي	١٩٦٤,١٦٣	٢٨	حكومة فلسطين
المجموع	٢٦٦			١٤,٩٣٧,٧١٩	١٩٩٢	

وقد تبع عمليات مصادرة هذه الأراضى البالغة نحو خمسة عشر ألف دونم إنشاء البنية التحتية للمستوطنات والتى اتبعت بعمليات توسيع لها حين صودرت بعد ذلك قطع الأراضى المجاورة لها والتى ألحقت لحق بالمواطنين العرب بالغ الضرر حيث كانت تتم عمليات انتزاع الأرض من أصحابها من خلال قوانين نزع الملكية في غضون عدة أيام هى المهلة التى يمنحها المندوب السامى لأخلاء الأرض، الأمر الذى لم يكن يتمكن معه هؤلاء المنكوبون حتى من جنى محاصيلهم وثمرة عرقهم وكدحهم الشهور الطوال. وإذا كان قانون نزع الملكية يمنح هذه الأيام القليلة فإن **قانون الدفاع** كان لا يعطى أى مهلة حيث يقوم حاكم المنطقة أو وكيله بمنع صاحب الأرض من الاقتراب منها أو من ممارسة أى حق من الحقوق على الأرض في نفس اللحظة التى يتم فيها وضع اليد على الأرض ودون أدنى تعويض!!!

وكان المقتلعون وفق هذه القوانين لا يحق لهم التقاضى بشأن حقوقهم المشروعة بالأرض حتى لو كانت لديهم كافة المستندات والوثائق التى تثبت حقوقهم. وكان كل ما يستطيع مقتلعوا أراضى نزع الملكية واستملاك الأرض فعله هو التقاضى حول مبلغ التعويض فقط. أما الطعن فيما إذا كانت المصادرة قد تمت بالفعل للصالح العام أم لا فكانت بلا جدوى بسبب تأخر القضايا في أروقة المحاكم حيث تكون عمليات الإنشاء قد تمت على الأرض المصادرة لتثبت أمراً واقعا وليصبح أمر اعادتها غير ذى جدوى. ناهيك عن عدم أحقية اثبات أى حقوق على الأرض. وقد أوضح الجدول رقم (١١) أنه قد تمت مصادرة نحو (٢٦٥ر٦) دونم عبر قانون الدفاع خلال الفترة من ١٩٣٩ وحتى ١٩٤٨ لتشكل نسبة ٤٢٪ لمجموع المساحة المصادرة في حين كانت عدد القطع المصادرة (٤٧٢) قطعة بنسبة ٣٩,٦٪ لباقى عدد القطع مما يعنى مزيد من المعاناة والظلم وتشريد مئات الفلاحين دون أدنى مهلة لترتيب الأوضاع.

وفي حين أن مساحة ما تمت مصادرته عبر قانونى نزع الملكية والاستملاك بلغت (٦٧٣ر٨) دونم بنسبة قدرها ٥٨٪ لباقى المساحة وعدد قطع قدره ٧٢١ قطعة بنسبة قدرها

٤ر٦٠٪ لباقى عدد القطع التى كان يقطنها آلاف المزارعين كما أن الأرقام هنا ليست دقيقة ذلك أنه غابت عنا أربع سنوات لم تعرف مساحة الأرض التى صودرت خلالها ولا عدد القطع ولكن تبقى حقيقة واحدة هى تعريض آلاف الأسر للجوع والتشرد وعدم حصول أكثر من نصف هؤلاء على أدنى تعويض(٣٧٦).

وبالرغم من إعادة بعض قطع الأراضى التى صودرت وخاصة تلك التى كانت من خلال قانون الدفاع فإن مساحة ما أعيد كان (٢٥٨ر١) دونم فقط تقريباً كما أنها لم تكن من الأراضى المذكورة في الجدول رقم (١١). لا من حيث أسماء المناطق أو حجمها أو عدد قطعها، أو أرقام الأوامر الصادرة بها(٣٧٧) وقد تكون من تلك السنوات الأربع التى غابت عنا.

ولم يقف انحياز السلطات البريطانية عند حد انتزاع أراض عرب فلسطين وتحويلها لليهود وتشريد أصحابها بل أنها جاوزت هذا كله حين جندت قواتها ومصفحاتها وصلف ضباطها، وسنابك خيولهم لاقتلاع الحائزين المتشبثين بتراب أراضيهم منتظرين الفصل في القضايا التى رفعوها لاثبات حقوقهم في أراضيهم والتى لم يبت بأمرها بعد، ضاربة عرض الحائط باحترام القوانين التى استنتها بذاتها لتخوض معارك ضارية غير متكافئة مع أصحاب الأراضي العزّل الذين كانوا يتشبثون بتراب وطنهم، لتقدمها بعد ذلك لليهود لقمة سائغة.

---

(٣٧٦) كان قد تم اقتلاع الحائزين فى كل من بيت أولا، ونوبا وخاراس فى قضاء الخليل وصودرت أراضيهم البالغة مساحتها ١٣٧ دونما وتم تسجيلها باسم المندوب السامى، وحاول المعتقلون أستعادة أراضيهم في محاولات مستميتة وقدموا العديد من العرائض والاحتجاجات دون جدوى انظر:

- محمد على الطاهر، أواق مجموعة، مرجع سبق ذكرة، ص ٣٢٥.

(٣٧٧) توصلت الباحثة لهذه النتيجة من خلال متابعة اعلانات رفع اليد منذ ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٨ من الجريدة الرسمية الفلسطينية الأعداد: ٤٣٠ لعام ١٩٤٥، ١٥٠٩- ١٥١١، ١٥١٨، ١٥٣٣العام ١٩٤٦ والعدد ١٥٧٤، ١٥٨٥، ١٥٩٧، ١٦٠٣ لعام ١٩٤٧، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٦٣٨ - ١٦٤٥، ١٦٥٥، ١٦٥٩ لعام ١٩٤٧.

-Palestine gazette, sup. 2. no. 166/1947, and 1640, 1651,1653, 1661/1948.

ففى عام ١٩٢٦ قام اليهود بحرث أراضى عشائر الغورانه بحيفا المتنازع على ملكيتها والتى لم يكن قد بت بشأنها قانونياً. وعندما هب المواطنون للدفاع عن أراضيهم اعتقل البوليس البريطانى ٦٠ من مشايخ العشائر المذكورة وحكم على ٤٣ منهم بالسجن وأحيل ٣ منهم للمحكمة المركزية وشرَّد البوليس فعلياً ٥٠٠ من سكان القرية[٣٧٨].

كما اغتصبت شركة انماء الأراضى قطعتى أرض ملك (حبيب نصير) قرب يافا عام (١٩٢٦) متنازع عليها ولم يفصل بها قانونياً بعد [٣٧٩].

كما اعتدت الجمعية الاستيطانية اليهودية (البيكا) عام ١٩٣٠ (المنتمية إلى البارون روتشيلد الحائز على امتياز الشريط الساحلى قرب حيفا المسمى بالرمال القيصرية) على الأراضى التى تملكها القبائل البدوية والتى كانت تدفع عنها الويركو لعشرات الأجيال. برغم أن الأرض متنازع على ملكيتها ولم يتم الفصل فيها بعد. وقد تجاوز البوليس البريطانى حدود سلطاته فسمح لليهود بحرثها. الأمر الذى أدى إلى نشوب معارك دامية بين أصحاب الأرض والمعتدين اليهود والبوليس البريطانى الذى اعتقل العديد من العرب واودعهم السجن وأجلى عرب الرمل بالقوة الجبرية عن أراضيهم الخصبة تحت أسنه حراب البوليس البريطانى[٣٨٠].

وفاق حماس البوليس البريطانى كل تصور حين استخدم خمس دبابات مملوءة بالجند والذخيرة لاقتلاع المزراعين من **قرية شطة البالغة مساحتها ١٦ ألف دونم** من أراضيهم عام ١٩٣١[٣٨١] وهى متنازع عليها ولم يفصل قانونياً بها بعد. وثار الرأى العام العربى لهذه المأساة خاصة وأن أوضاع المقتلعين من وادى الحوارث البائسة لازالت ماثلة في الاذهان. فتوالت صرخات الاستغاثة من كل مكان لوضع حد فاصل لمثل هذه

(٣٧٨) فلسطين العدد ٨٥٣ - ٩٦ في ١٩٢٦/٢/٢٣.

(٣٧٩)المرجع السابق ذاته.

(٣٨٠) المقطم في ١٩٣٠/٢/١١، ص٥.

(٣٨١) وثيقة رقم ٢٥٢، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية جـ٣، ص٣ والمقطم فى ١٩٣١/٦/٢٥.

الاعتداءات الصارخة(٣٨٢) ولكن دون جدوى.

كما اغتصب الصهيونيون عام ١٩٣٣ مراعى الصفصافة الكبيرة التى يملكها الأهالى منذ القدم وهى أراض متنازع على ملكيتها ولم يفصل فيها قانونياً بعد(٣٨٣).

وأدعى اليهود بملكية ٥٠٠ دونم من أراضى المراعى في قرية باقا الغربية بزعم عدم الفصل في دعوى النزاع عليها. وتم الاستيلاء عليها بالقوة(٣٨٤).

والجدول رقم (١٢) يبين الأراضى التى اغتصبت من أصحابها بمساعدة البوليس البريطانى لتسهيل مهمة حيازتها من قبل اليهود، قبل صدور أحكام قضائية بشأنها.

(٣٨٢) المقطم فى ١٩٣١/٨/٦، ص٨.
(٣٨٣) الجامعة الإسلامية العدد ٣٦٩ فى ١٩٣٣/٩/٢. ص٨.
(٣٨٤) الجامعة الإسلامية، مجهولة العدد والتاريخ.

الجدول رقم (١٢) [٣٨٥]

الأراضى التى ساهمت قوات السلطات البريطانية بإقتلاع أصحابها قبل صدور أحكام قضائية نهائية بشأنها

المنطقة	مساحة الأراضى بالدونم	وضع الأرض	أصحاب الأرض	الجهة التى آلت إليها الأراضى
أراضى عشائر الغوارنة بحيفا		مختلف عليها قانونياً	٥٠٠ من عرب الغوارنة	اغتصبها اليهود
أراضى المراعى في قرية باقا الغربية	٥٠٠	مختلف عليها قانونياً	أهالى باقا الغربية	اغتصبها اليهود
عرب التنفيعات «حيفا»	٣ ٠٠	مختلف عليها قانونياً	عشيرة عرب النفيعات	أفراد يهود
أراضى الخيفا	٥٠٠	اغتصبها اليهود بمساعدة البوليس	عشيرة الصقر وعرسان	أفراد يهود
أراضى محلول «الناصرة»	٣ ٠٠٠	اغتصبها اليهود بمساعدة البوليس	أهالى القرية	كارن كايمت
أراضى الحمراء «نابلس»	٢٠٠	اغتصبها اليهود بمساعدة اليهود	عشيرة الصفا	كارل كايمت
أرض سولم «الناصرة»	٩٠٠	اغتصبت من قبل الحكومة	من عشيرة العزازمة	أفراد يهود
قرب قرية قاقون «طولكرم»	٤ ٠٨٠	اغتصبت من قبل الحكومة	أهالى القرية	للمسرحين اليهود في الجيش البريطانى
قرب رامات جان وهرتسليا «طولكرم»*	١٠٠ ٠٠٠	اغتصبت من قبل الحكومة	أهالى القرية وعرب الشيخ كشك	الحكومة البريطانية
قرب قرية قاقون «طولكرم»	٢٤٠	اغتصبت من قبل الحكومة	سكان القرية	للمسرحين اليهود في الجيش البريطانى
فى صفد قرب الحدود السورية	٥٠٠	اغتصبها اليهود بمساعدة الحكومة	سكان القرية	لأفراد يهود
بجوار قرية ينه «عزة»**	٣ ٢٨١	اغتصبتها الحكومة	سكان القرية	للمسرحين اليهود في الجيش البريطانى
شركة همانوفا اليهودية	٠٦٠	الحكومة بمساعدة البوليس	سكان القرية	شركة همانوفا
شركة همانوفا اليهودية	٢ ٠٥٨	من أراضى الجفتلك «الحكومة»	سكان القرية	شركة همانوفا
المجموع	١١٨,٣١٩			

(٣٨٥) جدول مركب مادته مستقاه من عدة مصادر:

- الرابطة العربية، السنة الحادية عشرة، العدد ٥٧٦، القاهرة في ١٥ مارس ١٩٤٧ ص١٢
- الاهرام العدد (٢٢١٩) فى ١٩٤٦/١١/٢٨، ص٥.
- المقطم في العدد ١٧٦٤٢ فى ١٩٤٥/٢/١٤، ص٥.
- الظاهر، أوراق مجموعة، مرجع سابق، صفحات: ٨٠، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٦٠ ٣١، ٣١٦، ٣٢٥، ويذكر الظاهر أن عرب العبيد قد تم طردهم بالكامل من أراضيهم الواقعة قرب معمل شيمن بحيفا برغم أن قرار المحكمة لم يشمل سوى ١٠ دونم فقط. ولكن اليهود وبمساعدة البوليس أجبروا الأهالى بالقوة على المغادرة بعد هدم بيوتهم.

وبالإضافة لما ذكر فإن هناك ١٧ ألف دونم تابعة لعرب أبو كشك وكان يستغلها الوف الأسر بالزراعة، وقد صودرت من أصحابها بالقوة وبمساندة الحكومة البريطانية(٣٨٧).

وبخلاف القوانين المختلفة والاجراءات المتعددة سابقة الذكر فقد ساهمت الحكومة بقواتها وأسلحتها في اقتلاع الاف الفلاحين من قراهم ومصادرة العديد من الأراضى أو تسهيل تمريرها لليهود على نحو ما حدث في قرية كفر زياد التابعة لقضاء طولكرم عام ١٩٢٥(٣٨٨). كما صدر أمر بإجلاء عرب الزيادنة من الأراضى التى يفلحونها قرب طولكرم وقام البوليس البريطانى بهدم بيوت الفلاحين في هذه القرى وطردهم وسط عويل النساء وبكاء الأطفال وكانت مأساة أخرى إلى جانب العديد من المآسي التى شاركت الحكومة في صنعها(٣٨٩).

واخرج بنفس الكيفية مزارعى الزبيدات من أعمال حيفا بعد معركة حامية قتل وجرح فيها العديد من العرب عام ١٩٣٥(٣٩٠).

كما أصدر البوليس أيضا أمراً بوجوب اخلاء أراض أبى قنديل عام ١٩٣٠ أو تسليمها لليهود، ووقعت أعمال عنف بالغة بين البوليس والمزارعين اقتيد فيها اعداد غفيرة من العرب إلى السجن(٣٩١).

- جريدة فلسطين في ١٩٤٧/٥/١٦.
- الجامعة الإسلامية مجهولة العدد والتاريخ.

* تقع معظم هذه الأراضى على ضفاف نهر العوجا ومنها نحو ٢٧ ألف دونم تابعة لأراضى الوقف الإسلامى.

** يذكر الطاهر، أن الناطق بلسان الوكالة اليهودية اتهم الهيئات اليهودية بتقاعسها عن طرد العرب - انظر الطاهر، أوراق مجموعة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢. كما يذكر أن المؤسسات اليهودية والحكومة البريطانية منحت الجنود المسرحين من الجيش البريطانى ٣٠ ألف دونم.

(٣٨٧) جريدة فلسطين، في ١٩٤٧/٥/١٦.

(٣٨٨) فلسطين، العدد ٧٩٨ - ٤١ في ١٩٢٥/٨/٤، ص٢. - فلسطين، العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ في ١٩٣٠/٩/٢١، ص٤. - فلسطين، العدد ٧٧٧ - ٢٠ في ١٩٢٥/٥/١٩.

(٣٨٩) المقطم في ٨ و١٩٣٣/١٠، ص٨.

(٣٩٠) المقطم في ١٩٣٥/٢/٣

(٣٩١) فلسطين العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ في ١٩٣٠/٩/٢١، ص٤.

وقام خانكين سمسار الشركات اليهودية المعروف بالاستيلاء على معظم الأراضى الخصبة في قرية كفر سابا العربية مستخدماً أساليب العنف والقوة في عملياته التى تمكن خلالها وبحماية البوليس البريطانى من احتلال نحو (٥٠٠٠) دونم[٣٩٢].

كما ساهمت القوانين البريطانية بتقديم صلاحيات غير محدودة للحكام والاداريين حين تركت حق استخدام (قانون منع الجرائم) وغيره من القوانين دون أن تكون لهؤلاء أية مؤهلات قضائية. كما جعلت احكامهم نهائية ومجردة من حق الاستئناف إلى المحاكم النظامية[٣٩٣] الأمر الذى أدى إلى استخدام هذا القانون كسوط الهب به الحكام الإداريون ظهور الفلاحين التعساء وترك المجال واسعاً لكل صنوف العسف والاضطهاد. ويعتبر ما تم مع عرب النّفيعات حين وضعوا تحت قانون منع الجرائم واحداً من عديد من الامثلة التى استخدم فيها القانون لإجلائهم[٣٩٤] عن أراضيهم، لأهميتها باعتبارها مجاورة لمستوطنة الخضيره اليهودية.

وقد مارس يهود الخضيره عمليات تعدٍ مستمرة ضد عرب النفيعات يحميهم الضابط اليهودى كوهين الذى ذاق عرب النفيعات على يديه صنوف القهر والتعذيب.

وتعترف مصادر الوكالة اليهودية بأن حكومة فلسطين البريطانية منحت اليهود مساحة قدرها (٢١١ر٨٠٠) دونم موزعة على المناطق المختلفة موضحة بالجدول رقم (١٣)[٣٩٥] وإن كنا نؤكد أن الرقم الحقيقى أكبر من ذلك بكثير، على نحو ما سنبين في جدول لاحق (رقم ١٤).

---

(٣٩٢) الاقتصاديات العربية والتشريع، السنة الثانية، العدد ٢٥ فى ١٩٣٦/٢/٩، ص٤.
(٣٩٣) وثيقة رقم ٢٦١، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ج٣، ص٢٦٢.
(٣٩٤) نفس المصدر والصفحة.
(٣٩٥) وقد ورد ناتج جمع الأرقام في المصدر (١٨١ر٠٠٠) وهو ما يخالف حقيقة جمع الأرقام المقدمة مفصلاً وقد صححنا الرقم ولزم التنويه انظر: الرابطة العربية، السنة الثانية عشرة، العدد ٦٠١ فى ١٩٤٧/١٢/٦ ص١٩.

الجدول رقم (١٣) [٣٩٦]

المساحات التى سهلت حكومة فلسطين البريطانية تمريرها لليهود باعتراف الوكالة اليهودية

المنطقة	المساحة بالدونم
في شمال البحر الميت	٢٠ ٥٠٠
في جنوب البحر الميت	٦٤ ٢٠٠
في الحولة	٤١ ٢٠٠
في قيسارية	٣٠ ٤٠٠
في عتليت	٣٤ ٠٠٠
في مستوطنة نيتر	٢ ٥٠٠
في أماكن مختلفة	١٩ ٠٠٠
المجموع	٢١١ ٨٠٠

كنا قد أثبتنا في هذا الفصل أن ما أجرته حكومة فلسطين فقط لليهود بلغ ٥٠٠ر٠٠٠ دونم، ومن كل ما تقدم استطعنا معرفة ودراسة إدعاءات حكومة فلسطين البريطانية بأحقيتها في أراضى فلسطين والأساليب والطرق التى طبقتها عن طريق القوانين التى أستنتها في مصادرة أراض عرب فلسطين كما تابعنا بعض الأساليب التى اتبعتها في تمرير هذه الأراضى لليهود من عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٤٨. قمنا بدراستها من خلال الوثائق البريطانية ذاتها ، ونلاحظ هنا كيف تتناقض أرقام الوكالة اليهودية مع الحقيقة والتى تتناقض مع هذه المعطيات تماماً ذلك أن الحكومة البريطانية نقلت أراض مساحتها ٥٠٠ ألف دونم عن طريق التأجير فقط والتى أوضحها الجدول رقم (٣) سابق الذكر إضافة

---

(٣٩٦) المرجع السابق والصفحات.

للأراضى التى تم تأجيرها فيما بين ١٩٤١ - ١٩٤٧ من قبل الحكومة لليهود والتى أوضحها الجدول رقم (٤) السابق. وعلى هذا النحو نرى كيف كانت هذه السلطات المنحازة تماماً لليهود تقوم بتمرير أراضى عرب فلسطين. والتى سنحاول تتبع كافة أساليبها المختلفة التى كانت الامتيازات احدى أهم سبلها وكنا قد أرجأنا دراستها لأنها تشكل بذاتها وحدة كاملة كما كان لها بالغ الخطورة ليس فقط في مصادرة أراضى عرب فلسطين وإنما في سلب كافة شرايين البلاد المائية والاقتصادية التى لا تقوم لأى كيان قائمة من غيرها ووضعها بيد اليهود.

الامتيازات

ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة **قانون المدن** الذى استنته الإدارة المدنية البريطانية عام ١٩٢١ والذى أجاز للجنة المركزية لتخطيط المدن نزع ملكية الأراضى والمبانى التى يحتاجها أى مشروع بعد استشارة اللجنة المحلية (المادة ٢٢ من القانون) لكل أو لبعض الأراض (مادة ٢٣- أ) كما يجرى نزع الملكية وفقاً لأى مشروع معمول به حينئذ، بشأن نزع ملكية الأراضى «للمنفعة العامة» ولا يقتضى ذلك منح شهادة موافقة من المندوب السامى (مادة ٢٣-ب) ويحق للسلطة المخولة بنزع ملكية أى أرض مشمولة في مشروع التنظيم وضرورته لإنشاء، أو تحويل، أو توسيع أى طريق أو شارع مشمول في المشروع بدون دفع أى تعويض عنها على أن لا تزيد المساحة المراد انتزاعها عن ربع المساحة الإجمالية للأرض.

في الواقع لا يمكن إغفال الأهداف البعيدة التى استن من أجلها هذا القانون، لخدمة المصالح الصهيونية الحيوية في فلسطين بشكل عام وفي يافا بشكل خاص، سواء فيما يتعلق «بامتياز الكهرباء» أو فيما يخص ميناء تل أبيب المنوى إنشاؤه قرب ميناء يافا وما كان يمثله هذا الميناء من أهمية استراتيجية ضخمة تضمن منفذاً هاماً على البحر، خاصة وأن منطقة تل أبيب شهدت نشاطاً عمرانياً واسعاً بعد اضطرابات عام ١٩٢١ لترسيخ

أقدام «الكيان المشروع» خوفاً من أن تعصف به الاضطرابات والثورات قبل أن يقوم.

ومما لاشك فيه أن قانون المدن أصبح مستنداً قانونياً في يد الإدارة البريطانية بالإضافة للصلاحيات التى خولت للمندوب السامى من خلال قانون الأراضى لعام ١٩٢٠ و١٩٢١. وبناء عليه قام هربرت صموئيل، المندوب السامى لفلسطين بمنح اليهودى الصهيونى بنحاس روتنبرغ في ١٢ سبتمبر عام ١٩٢١، امتيازاً لتوليد الطاقة الكهربائية في قضاء يافا، ووقع معه عقداً مُنح من خلاله امتيازاً مطلقاً لمدة اثنين وثلاثين عاماً، لاستعمال مياه نهر العوجا بفلسطين لتوليد الكهرباء، وتوريدها، ولاستخدام المياه للرى، كما منح روتنبرغ بناء على طلب منه، للمندوب السامى، وعلى نفقته الخاصة، حق انتزاع مطحنة الجريشة، وكل ملك أرض، أو أبنية، أو حقوق ارتفاق، يحتاج إليها إنشاء سد الهدرة، أو بناء قناة، أو محطة توليد الكهرباء، في الجريشة أو بالقرب منها، وبناء محطة الدقيق، والمبانى، والمكاتب والمستودعات الخ. أو إنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وغير ذلك مما يحتاج إليه المشروع مع دفع تعويض عادل. وإن لم يوافق صاحب الحق على التعويض، تنزع ملكيته طبقاً لقانون نزع الملكية[٣٩٧].

ثم صدر قانون آخر في ٥ مارس ١٩٢٦ منح شركة الكهرباء الفلسطينية مزيداً من التوسعات والصلاحيات حيث أتاح القانون للشركة، حق وضع يدها على مياه نهر الأردن وأحواضه شاملاً نهر اليرموك وجميع روافده وحياضه الكائنة تحت اشراف المندوب السامى والتى تقرر أو يقرر استعمالها لفلسطين أو شرق الأردن أو الاثنين معاً بموجب اتفاق آخر لتوليد الكهرباء وتوزيعها في منطقة الامتياز وإنشاء محطات كهربائية أو أحواض لها إذا اقتضى الأمر ذلك، وترى الشركة ضرورة

(٣٩٧) ملحق رفم ٢٣، وملحق رقم ٣٩، الجادر، سابق، ص ٤٣٩، وص ص ٥٢٦ - ٥٢٩
وانظر أيضاً:
- وثيقة رقم ٣٨ فى المجلد الثانى لحسن صبرى الخولى، ص ١٠١ والمجلد الأول ص ٥٥.
- انظر أيضاً: مونتاكيو برون، الزراعة، النظام الاقتصادى، محرره حمادة، مصدر سابق، ص ١٤٤ - ١٤٩.

انشائها خلال فترة الامتياز الممنوحة لها وهى لمدة سبعين سنة كأمتياز مطلق باستعمال المياه وللشركة حق توليد الطاقة وتوزيعها واجراء أى أعمال ضرورية من أجل المشروع على شرط أن لا تتعارض مع الامتيازات التالية[٣٩٨]:

١- الامتياز المؤرخ في ١٢ سبتمبر ١٩٢١ الممنوح لبنحاس روتنبرغ لاستعمال مياه نهر العوجا والمخول لشركة يافا الكهربائية والمعروف (بامتياز العوجا).

٢- الامتياز الذى منحته الحكومة العثمانية عام ١٩١٤ لعمر بيهم وميشيل سرسق بشأن أراضى الحولة، أو أى امتيازات تتم بدلاً من الامتيازين المذكورين[٣٩٩].

وخول هذا الامتياز شركة كهرباء فلسطين، حق تحويل واستخدام مياه نهر اليرموك وروافده إما إلى القنال أو القنالات المذكورة في المادة الثامنة، أو إلى بحيرة طبريا بواسطة خزان وقنال يبتدىء بالقرب من الحّمه وينتهى في القنال أو القنالات المذكورة سابقاً أو بحيرة طبريا وأن تستخدم مياة اليرموك وروافده عند الاقتضاء تنفيذاً لنصوص هذا الامتياز[٤٠٠].

ولم يكتفى المندوب السامى باطلاق يد الشركة في مياه وأراض فلسطين بل أنه أطلق يدها أيضا في نهب عرب فلسطين حين ترك لها حرية تحديد الأرباح وفق ما تراه. كما

---

(٣٩٨) الملحق رقم ٣٩ والملحق رقم ٤٠، الجادر سابق، ص ص ٥٢٦ - ٥٣٣ وأيضا:
- مونتاكيو برون، الزراعة، سابق، ص ص ١٤٤ - ١٤٩.
- كانت الحكومة العسكرية البريطانية قد منحت هذا الامتياز سرياً لبنحاس روتنبرغ واعلن رسمياً عام ١٩٢١ ونشرت الجريدة الرسمية عام ١٩٢٧ قانون هذا المشروع مؤكدة فيه قانون ١٩٢١ الذى ينص على حقوق نزع الملكية لمصلحة المشروع كما اضيفت فقرة جديدة اتاحت فرصة نشوء امتيازات جديدة في نهر الأردن واليرموك وروافده وأحواضه للمزيد انظر أيضا:
- فلسطين، العدد ٨٠٤ - ٤٧ في ١٩٢٥/٨/٢٥ ص١ والمقطم فى ٩/٢٩ وفي ١٩٢٦/١١/٢٦، ص٢ وص٥. والمقطم في ١٩٢٧/١٠/٢٥، ص٨.
وانظر أيضا:
- جفريز، فلسطين اليكم الحقيقة، الجزء الثالث، ص٤٤ والجزء الرابع ص ص ٢٧ - ٣٥.
(٣٩٩) المصادر ذاتها.
(٤٠٠) المراجع السابقة ذاتها.

أعفاها وأعفى كافة احتياجاتها ومستلزماتها المستوردة من الضرائب والرسوم الجمركية[٤٠١].

وبالفعل فقد تمكن روتنبرغ هذا من توسيع أعماله وتحقيق أرباح خيالية من عائدات استهلاك الكهرباء بالاسعار المرتفعة التى كان يتقاضاها عبر أساليب استغلالية وملتوية[٤٠٢].

وقد بلغت أرباحه عام ١٩٣١ (١٤٠) ألف جنيه ارتفعت عام ١٩٣٦ إلى (٢١٧) ألف جنية[٤٠٣] تضخمت لتصبح خمسة مليون جنية عام ١٩٣٩[٤٠٤].

كما عهدت الحكومة إليه بمشروعات أخرى مثل حفر ترعة تصل ما بين نهر المقطع شمالى حيفا وحتى بيسان ومنها إلى البحر الميت لتوليد الطاقة بفعل قوة المياه المتدفقه من البحر والتى قدرت بأنها كافية لإنارة فلسطين بكاملها. ومشاريع أخرى منها تقطير مياه البحر لجعلها صالحة للرى. وقدرت تكاليف هذه المشاريع بـ (١٢) مليون جنية[٤٠٥] وسواء نفذت هذه المشاريع أم لم تنفذ فدلالاتها واضحة ففى حين كان يسعى روتنبرغ لتدبير مبلغ (٢) مليون جنية قبل تنفيذ مشروعه الأول نراه يقدم على تنفيذ مشاريع بهذا المبلغ الضخم فكيف تأتى له ذلك في تلك الفترة الوجيزة!!!

وقد أثار هذا الامتياز حفيظة المواطنين العرب كما أثار ضجة كبرى وردود أفعال عنيفة في فلسطين كما شغل الرأى العام في عديد من الدول بسبب صفاقة بريطانيا، التى أقدمت على هذا الفعل الخطير وسمحت لنفسها بأن تضع مقدرات وطن محتل بين يدى رجل

---

(٤٠١) أمر أصدره المندوب السامى، انظر الجادر، مرجع سابق، ص ٢١١.

(٤٠٢) بعد إضاءة مدينه حيفا لمدة ١٥ يوماً عاد ليطفئها ويمارس ضغوطاً على البلدية لزيادة أسعار أنوار الشوارع وطالبها بدفع ٦٠٠ جنية فلسطينى شهرياً علاوة على الزامها بدفع ثمن الأسلاك والأدوات الأخرى اللازمة لإنارة الشوارع. انظر المقطم في ١٩٢٥/٨/٢٦ ص٨.

(٤٠٣) جفريز، سابق الجزء الثالث، ص ٤٤.

(٤٠٤) الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية الجزء الأول، سابق، ص٥٥.

(٤٠٥) المقطم في ١٩٢٦/٥/٢٣، ص٥

صهيونى لا تملك هى وفق كل الشرائع الدولية أى حق في تبديدها[٤٠٦]، ليس هذا فحسب بل أنها أعطت هذا الصهيونى سبيئ السمعة صلاحيات بلا حدود ووضعت شعباً ووطناً تحت رحمته.

وقد اعتبر هذا الامتياز نصراً كاسحاً للصهيونية على النحو الذى توقعه منظرها هرتزل. طبقاً للتنسيق الذى قام به كل من تشرشل وهربرت صموئيل باعتبار أن هذه الامتيازات ذات أهمية بالغة في اتاحة الفرص لإقامة المشاريع العمرانية الواسعة القادرة على امتصاص الأعداد الضخمة من المهاجرين اليهود الذين سيشكلون البنية البشرية التى سيقوم على أكتافها «الوطن الحلم». هذا بخلاف ما ستؤمنه هذه الامتيازات من قوة اقتصادية كبرى تدعم البنية التحتية لهذا« المشروع»[٤٠٧].

وبالرغم من عدم مشروعية هذه الامتيازات بسبب عدم المصادقة على صك الانتداب حتى تلك الفترة وبرغم أن الامتياز منح علنياً عام ١٩٢١ فإن الشركة بدأت أعمالها عام ١٩٢٠ وقامت بانتزاع ممتلكات عرب فلسطين من الأراضي في منطقة الجريشة وعلى ضفاف نهر اليرموك عند مدخله من أراضى (سمخ) لمصلحة المشروع. ولم تجدى كل محاولاتهم في استعادة حقوقهم[٤٠٨].

كما انتزعت الأراضى الواقعة عند ملتقى وادى أبو لجَّة بنهر العوجا، ويتاح تكفا بدعوى

(٤٠٦) وفق الشرائع الدولية لم تكن بريطانيا التى احتلت فلسطين في أواخر عام ١٩١٧ لها الحق بالتصرف في ممتلكات وأراضى شعب محتل. كما أن الانتداب والذى صودق عليه دوليا عام ١٩٢٢ كان يلزمها بالحفاظ على أراضى وممتلكات البلد المنتدبه عليه إلى أن يتسلم هو زمام أمره.

(٤٠٧) نصوص المناقشات التى دارت في مجلس النواب البريطانى، انظر:
- المقطم في ١٩٢١/٤/٦ ص٢ وفي ٧/١٥ وفي ١٩٢٢/٧/١٦ وأيضا:
- أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية، ص ص ٧٣ - ٧٤.
- جريدة فلسطين العدد ٦٢٨ - ٧٠ في ١٩٢٣/١١/٩.

(٤٠٨) جريدة فلسطين العدد العدد ٦٢٨ - ١٩٢٣/٧٠ والعدد ٦٣١ - ٧٣ في ١٩٢٣/١١/٢٠.
- المقطم في ٤ وفى ٥/٢٣ وفي ٤/١٧ وفي ١٩٢٣/٦/١

الصالح العام وقدمت هذه الأراضى لشركة كهرباء فلسطين[٤٠٩].

وقد بلغ مجموع ما استولت عليه هذه الشركة من هذا الامتياز (١٨) ألف دونم من أراضى عرب فلسطين منها ستة آلاف دونم في جسر المجامع، هذا **بخلاف الأضرار الجمة التى لحقت بالزراعة والرى بسبب هذا المشروع الذى حرم الرى في مساحات واسعة من الأراضى** ومنع الفلاحين من استخدام المياه في مناطق متعددة لضمان القوة اللازمة لتوليد الكهرباء[٤١٠].

في نفس الوقت الذى كانت تفدم. فيه مياه الرى للمستوطنات اليهودية، مثل مستوطنة ملبس التى لم يكن يروى من أراضيها أكثر من ثلاثة آلاف دونم ثم أصبحت ثلاثين ألف دونم مروية بعد امتياز (روتنبرغ) الأمر الذى أضر بقرية الشيخ مؤنس العربية ضرراً بالغاً[٤١١]. خاصة بعد أن قامت الحكومة البريطانية بمصادرة أراض متعددة في قرية الشيخ مؤنس، والمسعودية، والجماسين طبقا لقانون المدن والحقت هذه الأراضى بتل أبيب علما بأن هذه الأراضى كلها زراعية وبساتين مثمرة ولا يجوز الحاقها بالمدن، ليس هذا فحسب بل أن الأراضى مفصولة طبيعياً عن تل أبيب بنهر العوجا[٤١٢].

وقد شهد مشروع (روتنبرغ) معارضة شعبية ورسمية ضخمة من عرب فلسطين لما يشكله من خطورة جسيمة على مستقبل البلاد. وفي هذا الصدد رفعت بلدية يافا احتجاجات شديدة اللهجة إلى الحكومة التى ما كان منها إلا أن أنذرت البلدية باسقاط

---

(٤٠٩) أمر أصدره المندوب السامى عام ١٩٢٦ انظر، الجادر سابق، ص٢١١.

(٤١٠) المقطم فى ٩/٢٩ وفى ١٩٢٦/١١/٦ ص٢ وص٥

- الجادر السابق، ص ٢٠٨ وانظر أيضا:
- مونتاكيو برون، الزراعة، سابق، ص ص ١٤٤-١٤٩ ويذكر برون أن الرى منع لمسافة ١٨ كم على ضفاف نهر الأردن.

(٤١١) حاهد مستوطنى ملبس اليهود لزيادة مساحة أراضيهم المروية أيام الحكم العثمانى ولكن مشروع روتنبرغ أتاح لهم مضاعفتها عشرة مرات انظر

- فلسطين العدد ٨٠٤ - ٤٧ فى ١٩٢٥/٨/٢٥ ص١.

(٤١٢) الاقتصاديات العربية والتشريع، العدد ٢٥، السنة الثانية فى ١٩٣٦/٢/٢٩، ص٤.

حقوقها في حالة عدم اتفاقها مع (روتنبرغ). ورفع أرباب الحرف ووجوه المجتمع من الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا في ١٩٢٣/١٠/١٨ احتجاجا وطالبوا برفض مشروع (روتنبرغ) وطرح الثقة بالمجلس البلدى في يافا وانتخاب مجلس جديد بدلاً منه ووقعٌ الاحتجاج مئات المواطنين دون جدوى[٤١٣].

وقد تفرعت عن قضية روتنبرغ قضية أخرى شغلت الرأى العام في عدد من الدول وتتعلق **بامتياز انارة القدس**، وإنشاء الترام الكهربائى وجر المياه إلى القدس. والقيام بأعمال الرى وأعمار أراضى وادى الأردن وتزويد مدينة يافا بالماء والنور. وكان مهندساً يونانياً يدعى **(يوربيدس مافروماتس) قد حصل على هذا الامتياز من الدولة العثمانية**، إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون تنفيذ المشروع الذى كان من حقه طبقاً لنصوص معاهدة الصلح التى قررت بسريان مفعول الامتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانية لرعايا الدول المتحالفة أو المحايدة. إلا أن حكومة فلسطين البريطانية قامت بعرقلة امتياز مافروماتس لما رأته من تعارضه الشديد مع امتياز (روتنبرغ) عن طريق عرقلة حصول (مافروماتس) على قرض من أحد المصارف[٤١٤]. وأكد (تشرشل) هذه الحقيقة عندما أعلن أن المتعاقدين غير الصهيونيين لن يحصلوا أبداً على القروض اللازمة لتنفيذ هذه الأعمال بسبب افتقارهم للدوافع شبه الدينية!! الأمر الذى دفع بمصرف (بييريه) بسحب وعوده الخاصة بتمويل (مافروماتس)، ليس هذا فحسب بل أن طرقاً ملتوية أخرى

---

(٤١٣) جريدة فلسطين العدد ٦٣١ - ٧٣ فى ١٩٢٣/١١/٢٠ ص١

-- المقطم في ٤ وفى ٤/١٧ وفي ٥/٢٣ وفى ١٩٢٣/٦/١.

(٤١٤) أدى تجاهل حقوق مافروماتس إلى رفع الأخير الأمر إلى محكمة العدل الدولية، كما طالبت اليونان بتعويض مواطنها بمبلغ (٢١٧,٠٠٠) جنيها وبرغم مماطلات مكتب المستعمرات البريطانى إلا أن مافروماتس حصل في النهاية على حقه في مشروع إنارة القدس الذى اعتبرته المحكمة صحيحا عام ١٩٢٥. وقد احدث قرار المحكمة أصداء واسعة النطاق باعتباره طعنه موجهة للسياسة البريطانية وتحيزها الصارخ برغم أن قرار المحكمة لم يكن عادلاً تماماً إذ أن الضغوط البريطانية نجحت في أن لا يفقد روتنبرغ امتيازه للمزيد انظر:

- جفريز، الجزء الرابع، ص ٣٥-٤٦ وأيضا فلسطين في ١٩٢٤/٧/١١ والمقطم في ١٩٢٥/٤/١٢ وفي ١/٣٠ وفي ٣/٣٠ وفي ٦/١٨/وفي ١٩٢٦/٧/١٨.

مورست للوقوف بوجه حصول عرب وأجانب آخرين على هذا الامتياز برغم أفضلية العروض المقدمة بما يحقق الصالح العام. وتم تفضيل واختيار (روتنبرغ) الصهيونى.

وقد أبدى الخبير البريطانى (سمبسون) أسفه لهذه النتيجة، كما أن اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ اعتبرت أن مثل هذه الأمور لم تكن على ما يرام!!.

أمتياز الحولة :

لم يقف تحيز حكومة فلسطين البريطانية للصهيونيين عند حد، ذلك أنها قامت بمنح امتياز تجفيف أراضى الحولة من أعمال صفد - لشركة انماء الأراضى المحدودة P.L.D.C. التى سبق أن تعرضنا لها في الفصل الأول[٤١٥]، وقد لجأت السلطات البريطانية إلى استخدام اساليب المراوغة حتى تتمكن من سحب الامتياز من اصحابه العرب القدامى (عمربيهم)، (وميشيل سرسق) وشركتهما السورية العثمانية الزراعية المحدودة، ذلك لأن الشركة واجهت صعوبات من أجل تجفيف البحيرة والمستنقعات حيث كان مقرراً أن تقوم الشركة بعملية تعميق مجرى نهر الأردن من مخرج البحيرة إلى نقطة واقعة على مسافة ثلاثة كيلو مترات جنوباً، وذلك بغية استنزاف ماء البحيرة قليلة العمق. فأوعزت السلطات البريطانية للشركة السورية العثمانية صاحبة الامتياز بأن أربعة من كبار الماليين الانجليز سينشئون أربعة مزارع في أراضى الحولة الغنية، وسيؤلفون شركة رأسمالها (٤٥٠) ألف جنية يتقاسم أسهمها العرب والانجليز معا، وأن المشروع حصل على موافقة وزارة المستعمرات. إلا أن ما كان يدور وراء الكواليس كان أمراً مختلفاً تماما عن هذا. حيث مورست مختلف الضغوط لاقناع اصحاب الامتياز، بالتنازل عنه لشركة (تطوير الأراضى الفلسطينية المحدودة)، وهى شركة صهيونية. وبالفعل حصلت هذه الشركة على الامتياز[٤١٦]. الذى أطلق يدها في منطقة الحولة البالغة مساحتها (٤٩٦٫٣٣١) دونم[٤١٧] ،

(٤١٥) راجع ما كتبناه تفصيلا حول هذا الموضوع فى الفصل الأول.

(٤١٦) جريدة فلسطين، في ٣/٦ وفى ١٦/١٠/١٩٢٥ العددين ٧٥٩ - ٢ و٨١٦ - ٥٩.

(٤١٧) انظر نص القانون، الجادر، سبق ذكره ص ٥٤٣ - ٥٤٥. وانظر Granott, op. cit., P. 276

بما فيها البحيرة والمستنقعات والسهول المحيطة بها. ذلك أن نص الامتياز، لم يحدد مساحته وإنما أشار إلى خارطة مودعة لدى حاكم اللواء الشمالى تظهر مساحة الامتياز باللون الأحمر على الخارطة اشترت الشركة منهم (٥٦٫٩٤٠)[٤١٨] دونم بسعر رمزى كما حصلت على مساحة قدرها ١٦٥ ألف دونم[٤١٩] كمنحة من الحكومة.

وقد أثار هذا الموضوع ردود فعل واسعة من جانب أصحاب الأراضى الأصليين، الأمر الذى أجبر الحكومة على اللجوء إلى تخفيف آثاره بمحاولة اضفاء صفة شرعية على الامتياز الذى منحته فقامت باستصدار قانون عرف بقانون امتياز الحولة عام ١٩٣٨، حاولت من خلاله اقناع العرب بأنها ستمنحهم أرضا يسكنون بها، إلا أننا نستطيع أن نتبين الدوافع الكامنة خلف لجوء السلطات البريطانية إلى هذا الحل، ذلك أن بعض الفلاحين العرب استطاعوا اثبات حقوقهم القانونية بأراضى الامتياز الأمر الذى لم تتمكن معه السلطات من طرد الأهالى من مساحة قدرها (١٩٣و٩) دونما وأعلنت السلطة بأنها احتفظت بمساحة قدرها (١٥٫٧٧١) دونما تقريبا[٤٢٠] لم تتمكن قانونا من منحها للشركة التى حصلت على الامتياز لانها كما تقول: «إن الامتياز المذكور يتضمن بعض الأحكام بشأن منطقة تبلغ مساحتها ١٠ ألاف دونم تركى يقال أن المزارعين احيوها. وهى لا تود الاعتراف بهذه الحقيقة وتلجأ إلى الاساليب الملتوية لتحقيق مآربها بتفريغ منطقة الحولة

---

(٤١٨). Esco Foundation, Vol II, op. cit., P.691 ويذكر المصدر ان هذه المساحة موزعة على النحو التالى ١٨٫٥٦٨ دونم كانت مساحة مزروعة و٢١٤٥٣ دونم مستنقعات و١٦٩١٩ دونم من البحيرة وأن الوكالة اليهودية دفعت ثمن هذه الأراضى ١٩٢٫٠٠٠ جنيه أى أن ثمن الدونم بلغ نحو ٣ جنيهات و٣٧ مل ومن المحتمل أن يكون سماسرة السوء قد لعبوا دوراً مشبوها فى انتقال هذه الأراضى لليهود أذ تذكر جريدة الجامعة الإسلامية أن السمسار «الخارج» كماتسميه الجريدة المدعو محمد عبد الله من قرية الخيام شوهد مع معتمد جمعية البيكا بصفد، الادون تريفون يجرون اتصالات مع ال فرنسيس اصحاب قرية دفنة فى الحولة ولا يعرف إلى ماذا انتهت المفاوضات. وكان هذا السمسار قد تعرض لتبروء قومه ورجال وشيوخ بنى عامل منه بسبب علاقاته المشبوهة مع الصهيونيين انظر: الجامعة الإسلامية، فى ١٩٣٣/١٢/١٩ العدد ٤٣٧ ص٧

(٤١٩) الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، ق١، سابق ص ٢٣

(٤٢٠) انظر نص قانون الامتياز في الملحق رقم ٤٢ و٤٣، الجادر، مصدر سبق دكره ص ٥٤٣ و٥٤٧ وأيضا المصدر نفسه ص ٢٥ - ٢٥١، وراجع حول هذه القانون المصل الأول من هذه الدراسة

بكاملها [٤٢١] من سكانها وأهلها العرب الذين يبلغ عددهم ١٠ ألاف مواطن وقد ورد في صياغة القانون ما مفاده طرد السكان الأصليين من منطقة الامتياز فورا بقصد تمكين الحاصلين على الامتياز من وضع يدهم على منطقة الامتياز[٤٢٢]. ويثور التساؤل هنا كيف يتم حشر عشرة ألاف مواطن في مساحة قدرها (١٥ر٧٧٢) دونم التى قرر المندوب السامى الاحتفاظ بها لاستخدامها لعدة أمور أيضا وليس للعرب فقط إذ أن نص القانون يذكر «منفعة جميع أو بعض المزارعين أو الأشخاص المتصرفين في الوقت الحاضر، في قسم أو أقسام من منطقة الامتيان، ونقلهم إليها بقصد تمكين اصحاب الامتياز من وضع يدهم على المناطق الأخرى الخالية فوراً وبدون عائق[٤٢٣]» هى ذى ارادة المندوب السامى والسلطات البريطانية في تقنين الظلم والقهر. ومصائر ومستقبل آلاف المطرودين من أراضيهم وفي حين حرصت السلطات البريطانية الحرص كله على تحديد واضح وصريح للأراضى التى منحتها للشركة اليهودية وحصنتها تحصينا قانونيا صارما فنرى أن العبارات التى صيغت بها مواد القانون والتى تتعلق بالقدر الضئيل الذى احتفظت به لمواجهة المزارعين العرب ومطالبهم وحقوقهم قد صيغت في عبارات مبهمة وغامضة هذا بالاضافة إلى أنها احتفظت بحق استخدام جزء منها على ضآلتها لأية أغراض أخرى. الأمر الذى يؤكد مدى انحياز السلطات البريطانية للجانب اليهودى.

وقد تعرض الفلاحون المطرودين من الأراضى لكافة أنواع العنت والقهر ليس من قبل الشركة اليهودية صاحبة الامتياز فقط بل ان القوات البريطانية شاركت هؤلاء بطرد

(٤٢١) وقد اعطت السلطات البريطانية فى نص القانون مساحة الأراضى التى تمكن الفلاحون العرب من اثبات حقوقهم فيها بالدونم التركى على انها عشرة ألاف دونم تركى وهو اقل من الدونم النظامى علما بأنها اعتمدت بعد اسطر قليلة فى القانون ذاته الدونم النظامى كما يلاحظ الالفاظ والتعابير غير الدقيقة في نص القانون ليسهل التلاعب بها ، انظر نص القانون، الجادر، الملحق رقم ٤٢ مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٣-٥٤٤.

(٤٢٢) موسى، نظام ملكية الأراضى، شئون فلسطينية مصدر سبق دكره، ص٥٨ -٦٠.

(٤٢٣) الجادر، المصدر السابق، الملحق رقم ٤٢ ص ٥٤٣ - ٥٤٤ ويذكر القانون أن لأصحاب الامتياز وحدهم حق وضع يدهم على المطقة ولا يجوز لأى شخص آخر أن يشغل أو يزرع أو يمارس أى حق أو عادة في منطقة الامتياز إلا باذن خطى من اصحاب الامتياز والمخالف يتعرض لعقوبة السجن لستة أشهر أو غرامة قدرها خمسون جنيها أو كلتا العقوبتين معا.

الفلاحين ونسف القرى العربية وازالة معالمها، وقد اقام اليهود على انقاضها (٥٦) مستوطنة يهودية[٤٢٤].

كما قامت حكومة الانتداب عام ١٩٣٧ بمنح شركة تطوير الأراضى حقوقا مطلقة باصطياد السمك من البحيرة التى حددها القانون بالمياه المشمولة بالامتياز والتى تقدر مساحتها بـ (١٤ر٠٢٤) دونم بدون دفع بدل ايجار واكتفت الحكومة بفرض ٥٠٠ مل فقط أى نصف جنيه فلسطينى فقط تدفع سنويا كبدل رخصة[٤٢٥]. ولا تخفى القيمة الاقتصادية الكبرى لهذا الامتياز الذى أعطى الشركة فرصة ضخمة لجنى الأرباح من صيد الأسماك. هذا بالإضافة لتحكمها في معظم البحيرة.

كما استطاعت هذه الشركة الحصول على مساحة (٢٥ر٣٥١) دونم في منطقة بئر السبع[٤٢٦] من خلال التسهيلات التى منحتها اياها الحكومة هناك.

لم تكن الامتيازات السابقة كل ما في جعبة الحكومة وفق مخططها الجهنمى في وضع كافة مقدرات فلسطين الاقتصادية في يد اليهود لخدمة مشروع «الوطن القومى اليهودى»، بل أنها قامت أيضا بمنحهم امتيازاً آخر.

امتياز البحر الميت

تنبع أهمية هذا الامتيان، من الثروات الضخمة القابعة في مياه البحر الميت والتى

---

(٤٢٤) رفعت، نمو وتطور الاستيطان الصهيونى من الناحية الاقتصادية، الاستعمارالاستيطانى مرجع سبق ذكره ص٢٠٢.

(٤٢٥) منح رخصة صيد السمك المندوب السامى ارثر غرينفل واكهوب، انظر الجادر مصدر سبق. الملحق رقم ٤٣ ص ٥٤٦-٥٤٧، كما قامت الحكومة البريطانية في فلسطين بمنح امتيازات أخرى لليهود حيث منحتهم امتياز حمامات طبريا المعدنية عام ١٩٢٥ الذى شغل الرأى العام فى حينه، وكانت الحكومة العثمانية قد منحت هذا الامتياز لبعض أهالى بيروت، إلا ان حكومة الانتداب أنكرت وجود مثل هذا الامتياز وحاولت الغاءه واقام اصحاب الامتياز دعاوى ضد الحكومة لم تسفر عن شئ وحصلت شركة يهودية على امتياز حمامات طبريا عام ١٩٢٨ ولمدة ثلاثين عاماً وشمل كافة الينابيع التى طهرت والتى قد تظهر فيما بعد في تلك المنطقة: انظر: جريدة فلسطين العددين ٧٨١-٢٤ و٧٨٦-٢٩ عام ١٩٢٥ وأيضاالسياسة الأسبوعية العدد ٩٩ في ٢٨ يناير ١٩٢٨. كما تم منح امتياز التعدين لرجلين يهوديين في منطقة العقبة على البحر الأحمر. انظر: المقطم في ١٩٣٠/٢/١٢ ص٢.

(٤٢٦) Granott, op. cit., P.276

أصبحت زمام السيطرة عليها في يد الصهيونيين، بعد أن منحت الحكومة البريطانية هذا الامتياز لشركة البوتاس اليهودية. وقدر الخبراء ثروة البحر الميت في ذلك الوقت بـ ١٤ مليار جنيه استرليني قيمة الثروات الهائلة من الاملاح المعدنية الذائبة في مياه البحر والتى تشكل أهمية قصوى لمستقبل الصناعة في فلسطين وغيرها من الدول[٤٢٧].

وكانت حكومة الانتداب قد أعلنت عام ١٩٢٥ أنها مستعدة لقبول طلبات لاستخراج أملاح البحر الميت على شكل امتياز. إلا أن الإعلان لم يكن أكثر من ذرا للرماد في العيون. فبرغم تقدم العديد من الطلبات الهامة البريطانية والفرنسية، الا أنها اهملت برغم تقدمها عام ١٩٢٥ واستطاع الصهيونيون الحصول على هذا الامتياز عام ١٩٢٧، وتم توقيع عقد الامتياز مع شركة البوتاس في كانون ثان/يناير ١٩٣٠ ومنحت الحكومة الشركة (٧٥) ألف دونم مجانا وباعتها بسعر رمزى(٦٤) ألف دونم أخرى[٤٢٨] وحصلت الشركة على حقوق واسعة من خلال الصلاحيات الضخمة التى منحها اياها الامتياز في البحر الميت والأراضى المجاورة، وحق انتزاع الملكية للأراضى التى يحتاجها المشروع في حالة عدم الوصول لاتفاق مع اصحابها. هذا بالإضافة للتنازلات المالية الضخمة التى منحت للشركة حيث بلغت قيمة الايجار السنوى الذى ستدفعه الشركة مقدار جنيه واحد فقط يدفع على قسطين[٤٢٩] !! وبهذا قامت الحكومة البريطانية بوضع اهم مصادر ثروة البلاد بين ايدى

---

(٤٢٧) المقطم في ١٩٢٥/٤/١٢ وفي ١/٣٠ وفي ٣/٣٠ وفي ٦/١٨ وفي ١٩٢٦/٧/١٨.

(٤٢٨) تقدمت شركة هومر البريطانية التى كانت تجرى تنقيبات فى المنطقة منذ دخول الجيش البريطانى في فلسطين عام ٩١٩١٨ إلا ان طلبها رفض. كما تقدم مهندسان فرنسيان هما كارشى وغانديون بتاريخ ١٩٢٥/٢/١٩، وكان مشروعهما موضع اهتمام اكاديمية العلوم فى باريس ورفضت هذه الطلبات برغم أسبقية تقدمها. وقد أثار منح الامتياز للصهيونيين مناقشات حادة جرت في مجلس النواب البريطانى التى كانت تدور حول أحقية بريطانيا في الحصول على مثل هذا الامتياز لاهميته البالغة من الناحية المادية. إلا أن اورمسبى جور وأصبح اسمه لورد هارلش وهو (وزير المستعمرات) نفى هذه الأهمية وادعى بأن المشروع محض مجازفة. ومن ثم تم منح الموافقة على هذا الامتياز لليهوديين نوفى لسكى وطولوخ عام ١٩٢٧، حول ذلك انظر - المقطم الاعداد نفسها وانظر ايضا. جريدة فلسطين في ١٩٢٥/٥/٨ العدد ٧٧٤ - ١٧ وانظر ايضا جفريز، المصدر نفسه الجزء الرابع ص ٥٤ وانظر ايضا السياسة الاسبوعية ١٩٢٧/١١/٥ وانظر ايضا الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية، الجزء الأول. مصدر سبق ذكره، ص٥٠٧ وانظر ايضا، الجادر، مصدر سبق ذكره ص ٢٠١ وانظر ايضا المقطم في ١٩٢٦/٢/١٩ ص٣ وفي ١٩٢٧/١٢/٢.

(٤٢٩) المقطم في ١٩٢٨/٣/١.

الصهيونيين، مستمرة في تأكيدها ليس على تحيزها الصارخ فقط لصالح الصهيونين بل إلى المغالاة والشطط في هذا التحيز. واستطاعت هذه الشركة أن تبسط نفوذها ليس فقط على منطقة الامتياز فحسب بل توسعت توسعا كبيراً، حتى وصلت إلى منطقة بئر السبع الواقعة على مياه البحر الميت من جهة الغرب كما أسست في جنوب شرق نهر الأردن ثكنات واسعة تعج بالشباب اليهود بعيدا عن أى رقابة عسكرية، واستطاعت الشركة أن تحرز نحو ٢٣ مليون دولار كأرباح من البوتاسيوم وحده عام ١٩٣٩[٤٣٠].

وقد توالى هذا السخاء من جانب من لا يملك لمن لا يستحق **باستيلاء السلطات** البريطانية على **أراضى عتليت في السهل الساحلى عام ١٩٢١** وقامت بمنحها **كامتياز سرى للجمعية الاقتصادية اليهودية التابعة للسر (الفرد موند*) الصهيونى لاستخراج الملح**[٤٣١]، وقد أصبحت جمعية البيكا هى الحائز الرسمى وبشكل معلن فيما بعد كما ورد في تقرير سمبسون[٤٣٢] **كما حصلت الجمعية ذاتها على امتياز تجفيف منطقة الكبارة بشكل سرى عام ١٩٢١ ولمدة ٢٠٠ سنة!!** مقابل ايجار رمزى. وقد أشير للـ ١٧٠ أسرة عربية التى كانت تقوم بزراعة هذه المنطقة على أنه من «**الممكن التعامل معهم كأنهم كم مهمل لا قيمة له**». ومن الممكن اخراجهم من هذه الأراضى بتهديد من الحكومة والقوات المسلحة. وقد شهدت عمليات

---

(٤٣٠) اثار هذا المشروع ردود فعل كثيرة في بريطانيا وفلسطين، ففى بريطانيا تساءل النواب في مجلس النواب البريطانى عن تأثير منح هذا الامتياز على العلاقات البريطانية العربية، فى نفس الوقت الذى اعترض فيه العرب اعتراضا شديدا على منح هذا الامتياز.

* والفريد موند هو وزير يهودى بلا وزارة فى الوزارة البريطانية.

(٤٣١) كانت الشركة تبيع الملح بسعر ٢٦٥ قرشا للطن وبرغم اقتناع الحكومة بأن هذا السعر فاحش خاصة وان احد العرب تقدم لطلب الامتياز على أن يبيع الطن بسعر ٢١ قروش للطن إلا أن الحكومة لم تعر طلبه التفاتا وقدمت اللجنة التنفيذية العربية احتجاجا على تسليم هذا الامتياز لليهود وطالبت باعادة طرحه بالمزاد على ان يمنح لمن يقدم شروطا واسعارا تكون اكثر تلائما مع الصالح العام. إلا ان ذلك كله كان بلا جدوى انظر: جريدة فلسطين فى ١٩٢٥/٩/٢٩ ص٤ العدد ٨١٤-٥٧.

(٤٣٢) سمبسون مصدر سبق ذكره ص٥٩.

اقتلاعهم اعمال عنف حادة ومقاومة عنيفة من السكان[٤٣٣]. وتبلغ مساحة امتياز الكبارة (١٧٠ر٥) دونماً، وقد حصلت الجمعية على حق اعمار المنطقة المجاورة لقيصرية، علاوة على ما كانت تملكه جمعية البيكا من مساحة قدرها (٣٠٠ر٢) دونم بجوار منطقة الامتيان، وقد استمر الجدال حول هذا الامتياز ثلاث سنوات مارست الصهيونية والسلطات البريطانية خلالها مختلف الضغوط على سكان هذه المنطقة واجبارهم على قبول مساحة قدرها ٣٥٠٠ دونماً من ٣٩ ألف دونم هي مجموع مساحة الأراضي المطلوبة[٤٣٤] وبخلاف الامتيازات سابقة الذكر، حصلت شركة (**أنابيب البترول عبر الصحراء العربية) وهي فرع من شركة (البترول العربية الاميركية) عام ١٩٤٦ على حقوق واسعة في انشاء وإدارة خط أنابيب البترول، كما منحت حق استخدام مياه الأنهار والبحيرات الموجودة في فلسطين لتغطية كافة احتياجاتها، مع مراعاة ابقاء قدر معقول من المياة لاحتياجات الأهالي**[٤٣٥]!!!

كما حظيت **شركات البترول الأميركية على امتيازات أخرى هامة منها شركة (بترول العراق) التي حصلت على امتياز مدته سبعون عاماً**. وقد بلغت قيمة رؤوس الأموال الأميركية المستثمرة في فلسطين في أواخر عهد الانتداب نحو ١٥٠ مليون دولار[٤٣٦].

وقامت السلطات البريطانية بانشاء ميناء خاص للبترول في حيفا عام ١٩٣٦ على

---

(٤٣٣) برغم نفى رونالد ستورز (وهو السكرتير الشرقى فى دار المعتمد البريطانى اللورد كتشنر فى القاهرة) حدوث اعمال شغب اثناء الاقتلاع إلا أنه دكر ان الا ماعات الثلاثة عشر التى عقدت ليست إلا وجهات نظر تافهه كما وعد هذه الأسر المقتلعة باهتمام الحكومة التى ستمنحهم ارضا مساحتها ٣٠٠ دونم بدلا من اراضيهم ا انظر., P.R.O., F.O, 371/10106 E. 10916/65, 5, Dec., 1924, Memorial Submitted to League of Nations by Palestine Arab Executive, by, Ronald Storrs, 15 p.12.

(٤٣٤) سمبسون مصدر سبق ذكره ص ٥٩ وص ٢٠٣.

(٤٣٥) مذكرة عصبة التحرر مقدمه للأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ص ٤٦-٤٩.

(٤٣٦) المصدر ذاته الصفحات

حساب المكلف الفلسطيني ودون أي عوائد تذكر من هذه الشركات لحكومة فلسطين[٤٣٧] أو للشعب الفلسطيني

وساهمت الاحتكارات المالية البريطانية أيضا في نهب موارد فلسطين إذ حصلت هي الأخرى على حق احتكار وسائل النقل، والتجارة الخارجية التي حصلت عليها شركة (ستيل اخوان)[٤٣٨]، وشركة (UK.C.C) وبلغت قيمة الأموال البريطانية المستثمرة في فلسطين في أواخر عهد الانتداب نحو ١٠٠ مليون جنية فلسطيني، استثمر معظمها في شركات الامتياز والباقي في الصناعات اليهودية[٤٣٩].

وبرغم الأسماء البريطانية والأميركية لهذه الشركات إلا أنها في الواقع كانت تابعة لمجموعة كون – ليب وشركاهما الصهيونيين[٤٤٠].

وهكذا منحت السلطات البريطانية أربع امتيازات لشركات يهودية أطلقت يدها في السيطرة على الأراضي والمياه والثروات المعدنية والكثير غير ذلك كما فتحت الأبواب أمام الشركات العالمية المملوكة في أغلبها أيضا لليهود لاستثمار أموالها في فلسطين دون التقيد بدفع أية عوائد ضريبية مقابل هذه الاستثمارات الضخمة وذلك بسبب كونها مسجلة خارج فلسطين الأمر الذي يجعلها خارج نطاق المساءلة وهو أمر يدعو للدهشة والريبة فكيف يسمح لهذه الشركات بانتزاع حقوق ملكية المواطنين من الأراضي والمياه التي تحتاجها لمشاريعها

---

(٤٣٧) المصدر ذاته والصفحات.

(٤٣٨) صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٩-٤٠.

(٤٣٩) مذكرة عصبة التحرر، السابق والصفحات.

(٤٤٠) يعتبر كون – ليب المالك الحقيقي (للجنة اليهودية الاميركية) التي تبنت الدفاع عن حقوق اليهود في العالم أجمع، وتحت هذا الستار كانت تتم عمليات الاستثمارات المالية لمؤسسته للمزيد انظر:

- يوري ايفانوف، احذروا الصهيونية، سابق. وانظر ما ذكره الاهرام عن الثرى الفرنسي اليهودي ليب كراوس في الاهرام ١٩٠٩/٧/١٠ على نحو ما أورده د. يونان لبيب رزق في ديوان الحياة المعاصرة الاهرام ٢٤ يوليو ١٩٩٧ ص٧.

إضافة لحقوق انشاء بوليس خاص بها(٤٤١) كل هذا وغيره دون أدنى عائد لعرب فلسطين وشعبها الذى كانت تمثله حكومة الانتداب ومن المفترض أنها تسعى لتحقيق رفاهيته وهى التى فرطت في كامل حقوقه دون أى وجه حق. هذا بخلاف قوانين الضرائب والتى كانت ذات تأثير ضخم على الشعب الفلسطينى وقد أرجأنا دراستها للفصل الرابع لتأثيرها على التحول الاجتماعي والسياسى في فلسطين.

والآن وبعد كل ما ذكرنا في الفصول السابقه وفي هذا الفصل بالذات حيث تتبعنا معاً الخطوات العملية التى لجأت إليها السلطات البريطانية في فلسطين في مصادرة أراضى عرب فلسطين عبر الوسائل المتنوعة والمختلفة لعبت ببعضها على أوتار القوانين واختلقت قوانين استثنائية في بعضها الآخر أو لفّت من ورائها حينا ثالثاً ومنحت امتيازا لا حدود لها لليهود لتمكينهم من إقامة «مشروعهم الحلم» على انقاض فلس متيحه لهم البناء التحتى اللازم لإقامة هذا «الوطن الحلم» وهكذا؛ فلربما يمكن تمكنا من حصر بعض ما استطاعت الحكومة البريطانية من فرض سيطرته أراض أو سهلت نقلها إلى اليهود عبر الوسائل المتنوعة سابقة الذكر والجـ
(١٤)(٤٤٢) يبين المساحات التى تم تسهيل تمريرها لليهود والتى نحمّل السل

---

(٤٤١) مذكرة عصبة التحرر الوطنى مقدمة للامم المتحدة، ص ص ٤٦-٤٧.

(٤٤٢) وهو جدول مركب اعتمدت فيه الباحثه على الوثائق المختلفه التى تم تبتها أثناء البحث نذكر منها:

. 377.9003/ P.R.O. S/381 C.C. 814 P.R.O F.O. Palestine Report on Palestine ad-
ation, 1922, 371,9003, and Report of 1922 37/110/12 E 4970/4300/65.
ɔ Foundation Vol.II op. cit , P. 691
estine Department of Forest Annual report 1946 op. cit.
estine Gazette, 1939 - 1947.

- تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، ص ٣٤٧.
- وثائق وأوراق القضية الفلسطينية جـ١ وثيقة رقم ١٠ ص ٣٤٥
- سعدى بسيسو، سابق، ص ٦٧
- الجادر، سابق، ص ٢١٣، ٢٠٨، ٢٠١.
- الوقائع اليومية الجريدة الرسمية من ١٩٣٩ - ١٩٤٧
- صابر موسى، مصدر سابق، ص٥٩

البريطانية مسؤولية شبه كاملة عما ألحقته بفلسطين وبأهلها من نكبات وكوارث.

- سمبسون، سابق ص ٢٠٣
- مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين سابق، جـ١ ، ق١ ، ص ٢٣.
- حفريز ، مصدر سابق، جـ٤ ص٥٤
- سياسة الاستعمار والصهيونية، سابق جـ١ ص ٥٠٧
- الجامعة الإسلامية في ٥ .٧ ٨ .١٩٣٣/٢/١٧ وفي ١٩٣٣/١١/١٩
- القبس فى ١٩٢٩/٤/١٥
- المقطم في ١٩٢٥/٤/٨ وفي ١٩٣١/٥/١٨ وفى ١٩٢٠/٣/١٥.
- جريدة فلسطين في ١٩٢٥/٣/١٣ وفى ١٩٢٦/١١/١٢ وفي ١٩٢٨/٢/٢٥.
- السياسة الاسبوعية فى ١٩٢٨/٢/٢٥ وفي ١٩٢٧/١١/٥.

الجدول رقم (١٤)

حيازة اليهود للأراضي في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى عام ١٩٤٨[٤٤٣] وتسهيلات حكومة فلسطين البريطانية منذ بداية حكمها

المساحة بالدونم	تاريخ انتقالها	الكيفية التى تم بواسطتها الانتقال	الجهة التى آلت إليها
٢٤٥ر٥٨١	حتى عام ١٩١٤	تم الحصول على معظمها بطرق غير مشروعة أثناء العهد العثمانى	مستوطنات وأفراد
١٧٥ر٠١٩	مايس ١٩٢٠/١٧	فترة إغلاق دوائر التسجيل أثناء الحكم العسكرى البريطانى	مستوطنات وأفراد
٤ ر ٠	١٩٢٠	من خلال وضع اليد على أراضى جنوب يافا	إلى مستوطنى عيون قارة (ريشون ليزيون)
٣٨١ر	١٩٢١	أراضى بيسان بعضها حفالك من حلال اتفاقية غور المدوره	
٣٩ر٠٠٠	١٩٢١	أراضى عتليت والكيارة وقيصرية انتزعتها الحكومة	شركة أنماء الأراضى الصهيونية
١٨ر٠٠	١٩٢١	امتيار روتنبرغ لتوليد الكهرباء منحته الحكومة	منحتها الحكومة لليهود كامتياز
١٠ر ٠٠	١٩٢٠	أراضى الياجور انتزعتها الحكومة من صاحبها يوسف الخورى	لجمعية البيكا
١٠٠ر٠٠٠	١٩٢٩	قريتى جبثين وكوكب وتوابعها، وقف الجزامى انتزعتها الحكومة	شركة كهرباء فلسطين اليهودية
١٢٠ ر٠٠	١٩٢١	من أوقاف الكنائس والشركات بحجة تسديد ديون البطريكية وتعين لجان خاصة	أجرتها الحكومة لليهود
			ادعت الحكومة بملكيتها وسلمتها للبيكا
٨ر ٠	١٩٣٣	أراضى سيرين	للبيكا
١٦٥ر٠٠٠	١٩٣٤	امتياز الحولة دفع اليهود ثمناً رمزيا لنحو (٥٧) ألف دونماً منه	لشركة إنماء الأراضى الصهيونية
١٣٩ر ٠٠	١٩٣٤	امتياز البحر الميت	لشركة البوتاس
٤ر٥٠٠	١٩٤٥	بركة رمضان (وقف خليل الرحمن) قضاء القدس انتزعتها الحكومة	شركة انماء الأراضى
٢٥ر٣٥١	-	في منطقة بئر السبع بوضع اليد من قبل الحكومة	شركة البوتاس اليهودية
		مشاع زيتا وعتيل والطيبة بوضع اليد من قبل الحكومة	سلمت لليهود
٢٢ر٩٤٨	١٩٤٠-١٩٤٧	باعته الحكومة خلال الفترة	مؤسسات وأفراد يهود
١٥ر ٠	١٩٤٠-١٩٤٧	أراضى انتزعت الحكومة ملكيتها	حولت أجزاء منها لليهود
٨ر٠٠٠	١٩٤٠-١٩٤٧	أراضى تم تحويلها من صنف لآخر لتصبح باسم المندوب السامى	معظمها حول لليهود
١١٧ر٨١٩	حتى عام ١٩٤٧	أراضى صودرت قبل صدور أحكام بشأنها وقدمت لليهود	
١ر٦٣٤ر٢١٨	حتى عام ١٩٤٧	المجموع	

(٤٤٣) جدول مركب وضعته الباحثه فيما يخص السنوات حتى عام ١٩٣٩ راجع البديرى، رسالة ماجستير غير منشورة سبق ذكرها، ص٥٥٣ أما عن السنوات من ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٨ فمستقاه من الفصلين الأول والثانى، من هذه الدراسة، جمعت المادة من الوثائق الفلسطينية لهذه الجداول المركبة التى أعدتها الباحثة.

وتشكل هذه المساحة نسبة قدرها ٦٫٠٤٦٪ لمجموع مساحة فلسطين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حكومة فلسطين البريطانية قد قامت بتأجير مساحة قدرها ٥١٨٫٣٩٥ دونماً من أراضى فلسطين الزراعية لليهود منذ بداية حكمها وحتى عام ١٩٤٧. ومنعاً للالتباس لم نشأ ايرادها ضمن الجدول لما قد يكون فيها من تداخل مع الأرقام السابقة كما قد تكون متداخلة مع الامتيازات أو تحويل صنف لآخر أو الهبة أو غير ذلك. ولكن تبقى الحقيقة المؤكدة أن مجموع ما أجر لليهود هو نحو نصف مليون دونم وكذا المساحة التى سهلت الحكومة البريطانية انتقالها لليهود والتى بلغت نحو مليون ونصف مليون دونم من أفضل أراضى فلسطين خصوبة وأهمها استراتيجية والتى شكلت النواة الأساسية التى اقيمت عليها دعامة «الوطن القومى اليهودى» من خلال مجموعة الاجراءات ومن ثم القوانين التى تبنتها بريطانيا منذ عام ١٨٣٨ وحتى عام ١٩٤٨ أى أنها استمرت نحو ما يزيد على قرن من الزمان.

ولربما يثور هنا التسأول: وماذا عن الأراضى المباعة من الفلسطينيين والتى مافتئ اليهود يروجون لها عبر كل وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية.

في الواقع ومن خلال الوثائق والبراهين التى قمنا بدراستها طوال فصولنا فقد تأكد بما لا يدع مجالاً للشك مسؤولية بريطانيا الكاملة عن تحويل ما نسبته نحو ٦٪ من مساحة فلسطين لليهود بشكل مباشر عبر القوانين المختلفة والاجراءات المتعددة سابقة الذكر ومن المعروف ووفق المصادر الصهيونية ذاتها أن كل ما تمكن اليهود من وضع اليد عليه من أراضى فلسطين وحتى عام ١٩٤٨ لم يزد عن ٦٫٦٪ أى أن هناك ٠٫٦٪ تحولت لليهود ولكن بطرق غير مباشرة حيث ساهمت سياسة الحكومة التى اتبعتها من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية الخانقة على عرب فلسطين التى مر بنا بعضها من خلال تتبع قوانين الضرائب والتى سنحاول التعمق في معرفة آثارها في الفصل التالى، لنعرف كيف أدت هذه الممارسات إلى إفلاس عرب فلسطين ومصادرة أراضيهم. وبإمكاننا تصنيف الفئات التى ساهمت بنقل أراضى عرب فلسطين في باقى النسبة الضئيلة التى حازها اليهود من

فلسطين وحتى عام ١٩٤٨ لتصبح الصورة مكتملة.

تعتبر فئة كبار الملاك الغائبون ومعظمهم سوريون ولبنانيون هى المسؤولة عن تحويل مساحات بالغة الخصوبة لليهود، سنحاول فيما يلى القاء الضوء على هذا الاسهام.

الأراضي التي ساهم كبار الملاك غير الفلسطينين فى نقلها لليهود

أدى اتساع المد الامبريالى العالمى مع بداية القرن التاسع عشر إلى نمو العلاقات السلعية النقدية التى تأثرت بها فلسطين كغيرها من الدول خاصة لما تميزت به من مكانه دينية وتاريخية دفع بالارساليات الأجنبية إليها تحت ستار دينى الأمر الذى أدى إلى ازدهار التجارة منها واليها. وشكل محصول البرتقال وبعض المنتجات الزراعية الأخرى محور هذه التجارة.

وجّه هذا الازدهار قرون استشعار الرأسمالية البرجوازية نحو حيازة الأرض الزراعية كسلعة تجارية رابحة فاندفعت جهات متعددة للصراع على حيازتها، كانت الدولة العثمانية ذاتها واحدة من هذه الأطراف خاصة بعد أن أخذت عوامل التفسخ والانهيار تنخر عظامها فطفقت تبحث عن موارد تدعم خزائنها الخاوية. يوازيها في ذلك كبار المسؤولين يدعمهم فساد جهازها الإدارى والوظيفى فراحت تستغل قوانين الأراضى (المحلولة) (وهى التى تهمل زراعتها لمدة ثلاث سنوات) كما حدث عندما **انتزعت أراضى قبيلة بنى صخر**(٤٤٤) أو قوانين الضرائب لتستند إليهما في مصادرة أراضى عرب فلسطين على نحو ما حدث عندما **انتزعت مساحات واسعة** من **أراضى سهل مرج بن عامر**(*) بسبب الديون التى تراكمت على قرى المرج البالغة ستون قرية(٤٤٥) وهى الأراضى الأميرية التى

---

(٤٤٤) Granotte, op,cit., P.58

(*) ورد ذكر هذا المرج فى أول هذا الفصل ويعتبر هذا السهل (سله خبز) فلسطين كما يعتبر من أجمل سهول العالم.

(٤٤٥) يؤكد محمد كرد علي وهو صاحب اطلاع واسع على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى أواخر عهد الدولة العثمانية أن أهل مرج بن عامر أخرجوا من ديارهم بسبب عجزهم عن دفع الأموال الأميرية، انظر أيضاً :

- عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٤٠ - ١٩٢٠ القسم الأول، دار الفارابى، بيروت ١٩٧٥، ص١٠٠ وص ص ١٤٥-١٤٦.

للمزيد حول أسماء القرى وحول حصص الشركاء انظر: - مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الأوص، ص

لها فيها حق الرقبة والتى كنا قد أوضحنا ماذا كان يعنيه هذا الحق نظريا. ونظير رشوة تقاضاها الوالى تمكن أحد رجال المال والأعمال اللبنانيين وهو (الخواجة سرسق) صاحب البنوك والمصرفى اللبنانى وأحد أبرز أسرة السراسقة المعروفة، من شراء قرى المرج دفعة واحدة والتى وافق عليها الوالى نزولاً عند رغبة المشترى الذى أصر على ذلك. وحصل عليها عام ١٨٦٩. كما باعت الحكومة قرى أخرى عام ١٨٧٢. وقد ساهم هذا التفسخ في انتقال مساحات مختلفة لليهود في عدة مناطق أخرى.

وجدير بالذكر أن (سرسق) دفع ٨ قروش للدونم الواحد في سهل مرج بن عامر علماً بأن إنتاج السهل السنوى كان يصل إلى نحو ٢٠ ألف جنية هذا بخلاف الأرباح التى كان يجنيها من المعاملات المالية التى كان يمارسها مع أهالى المرج من إقراض بالربا الفاحش إلى جمع الضرائب وغير ذلك. وقد بقى هذا السهل في حوزة سرسق وشركاه نحو خمسين عاماً[٤٤٦]. وللأهمية البالغة لهذه الأراضى بالغة الخصوبة والممتدة في عرض فلسطين من عكا وحيفا على الساحل غرباً والناصرة فى الشمال الشرقى وجنين جنوباً وهو يتربع في أربعة أقضية هى حيفا وعكا والناصرة وبيسان قرب نهر الأردن وكانت عيون الصهيونيين ترنو إلى هذا السهل وتوجه اهتماما بالغاً للحصول على أراضيه الخصبة ذات الموقع الاستراتيجى. انظر الخريطة رقم (١١) في ملاحق الدراسة وقد اشتروا خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٢١ و١٩٢٥ اثنين وعشرين قرية من هذا السهل تبلغ مساحتها ٢٣٠ **ألف دونم** بلغ مجموع ثمنها (٧٢٦ر٠٠٠) جنيها أى ثلاثة جنيهات للدونم الواحد. فكانت صفقة رابحة للسيد(سرسق) وشركاه.. **برغم أنه لا يملك أن يبيع الأرضى**

ص.٥٠-٥١. - كانت الحكومة قد استولت على مساحات أخرى من عرب فلسطين على نحو ما حدث في قضاء طبريا حين تمكن اليهود من إنشاء مستوطنات في الأراضى الأميرية بعد دفعهم رشوة لمتصرف قضاء طبريا شاكر أرطغرل: انظر: - عوض، الإدارة العثمانية، سابق، ص٢٣٧، وانظر:- الجندى الأرض والفلاح (نقلا عن جريدة الكرمل) العدد ٢٦٨ في ١٩١٢/٩٣ سابق، ص٢٩.

(٤٤٦) الدباغ، بلادنا فلسطين جـ١ ق١، سابق، ص ص.٥٠ - ٥١. كانت بعض الأسر الغنية التى تسعى للربح من وراء الأراضى تبقيها لفترة طويلة مثل سرسق. أو قصيرة كالأرض التى حازها المصريون فى بيسان وغور الفراعة والتى لم تبق فى ايديهم أكثر من ثمان سنوات انظر: Granotte, op,cit., P.126

اذ ليس له سوى حق الانتفاع وليس حق الرقبة الذى تملكه الدولة (كما أن الفلاحين العرب هم أصحاب هذه الأراضى خلال فترة انتقال الحيازة (لسرسق وشركاه) أن **الصهيونيين اعتبروا أن هذه الأراضى ملكاً صرفاً لهم وهو ما كان ليحق للبائع ولا المشترى إطلاقا**.ولم يتمكن اليهود من استلام هذه الأراضى إلا على أسنة الحراب الصهيونية والبوليس البريطانى بعد أن رفض أصحاب الأراضى الفعليين مغادرتها إلا على جثثهم التى تناثرت أشلاءها على تراب الوطن الذى ضمخته دماؤهم الزكية[٤٤٧].

وبلغ عدد الأسر التى **اقتلعت من أراضى هذا السهل (١٧٤٦) أسرة بلغ عدد** أفرادها (٨٧٣٠) شخصا[٤٤٨]. وهذه الأرقام لم تشمل كل الذين اقتلعوا، ذلك أن هناك العديد ممن لم تسجل أسماءهم لسبب أو لأخر على نحو ما يذكر الخبير البريطانى (سمبسون) الذى عارض اجراءات الاقتلاع والذى اعتبره متنافياً مع بنود صك الانتداب ومادته السادسة بصفة خاصة التى تؤكد على ضرورة الحفاظ على مصالح الأهالى[٤٤٩].

وتعرض البدو القاطنين في المناطق المجاورة لنفس المصير الذى تعرض له المواطنين في السهل، **حين منعوا منعاً باتاً من ممارسة رعى مواشيهم في سهل مرج بن عامر بعد أن أصبح محظوراً اقترابهم من هذه المناطق**[٤٥٠].

وعمل اليهود على التوسع فيما يجاور السهل من مناطق **فقاموا بالاعتداء على أراضى مراعى ثلاث قرى هى (الحكر، وجديدة، والمنشية)** وقاموا بحراثتها بدعوى

---

(٤٤٧) جريدة اليرموك العدد ٢٥ فى ١٩٢٤/١١/٣ ص٢ وايضا العدد ٧٥٨-١ فى ١٩٢٥/٣/٣، ص١.

(٤٤٨) تقرير لجنة التحقيق لعام ١٩٢٩ سابق، ص ١٥٥. يذكر Stein أن عدد الأسر الموجودة فى السهل كانت ٦٨٨ أسرة إضافة لـ ٣٨ أسرة أخرى انظر: Stein, the land Question, op, cit., P. 56

(٤٤٩) تخوف العديد من الأهالى من تسجيل اسمائهم خوفاً من التجنيد، انظر سمبسون، سابق، ص٧٥ وانظر ايضا: - خيرية قاسمية، عونى عبد الهادى، أوراق خاصة، سابق، ص٢٢٩.

(٤٥٠) تقرير لجنة ١٩٢٩، سابق، ص١٥٦.

أن هذه الأراضى تقع ضمن ما اشتروه من آل سرسق[٤٥١].

وقد استولى اليهود على معظم أراضى سهل مرج بن عامر وعلى السهل الواقع بين حيفا وعكا وهو سهل أصغر في مساحته من سهل مرج بن عامر[٤٥٢] وهكذا أصبح مجموع ما تمكن اليهود من احتلاله نحو ٤٠٠ **ألف دونم من أراضى مرج بن عامر وما حوله**[٤٥٣]**.أما سهل وادى الحوارث** الذى انتقل لليهود ايضاً فله قصة أخرى.

وادي الحوارث وكارثة انتقاله لليهود

ترجع مشكلة وادى الحوارث[٤٥٤] للعهد العثمانى عندما قام أحد شيوخ القبيلة الذين سجل الأهالى أراضيهم باسمه – طبقا للعرف السائد في تلك الفترة على نحو ما أسلفنا – ببيع الوادى لأسرة (التيان) اللبنانية التى رهنت الوادى لبعض الفرنسيين الذين قاموا بدورهم برهنه ليهود فرنسيين[٤٥٥].

---

(٤٥١) وقرية المنشية الواقعة فى لواء عكا كانت ملك لآل الشمعة والقوتلى من دمشق وكانت شركة رأس المال القومى اليهودى قد اتفقت مع هاتين الاسرتين على شرائها عام ١٩٢٦ ودفعت عربونا قدره خمسة آلاف جنية وانقضت الفترة المعينة للفراغ. ولم تدفع الشركة بقية المبلغ فرفعت الاسرتين دعوى على الشركة التى قيل أنها لم تكن قادرة على الدفع فتركت العربون وبقيت القرية لأصحابها وإن تكن عملية البيع قد تمت لاحقاً انظر: – جريدة فلسطين، العدد ٩٠٣ – ٤٩ في ١٩٢٦/٨/٢٧ ص٥ وانظر: – خلة، فلسطين والانتداب، مرجع سابق، ص ٤٩٤.

(٤٥٢) الوثيقة رقم ١٧١، بيان اللجنة التنفيذية المصرية في الرد على الكتاب الأبيض الانجليزى الصادر في اكتوبر ١٩٣٠، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية جـ٢، ص٢١٨ وانظر ايضا: Stein, The Land Question, op. cit., P. 56.

(٤٥٣) الدباغ بلادنا فلسطين، جـ١، ق٢، ص٢٣.

ويورد الاقتصادى الفلسطينى يوسف صايغ في مذكرة أعدها للهيئة العربية العليا عام ١٩٤٦ أن مساحة الأراضى التى استولى عليها اليهود فى مرج بن عامر هى ٢٤٠ ألف دونم ونحن نرى أن وثيقته لا تعبر بدقة عن الأرقام المحولة لليهود. على نحو ما سيتبين لنا بعد قليل عند تزوير عقد بيع أراضى القبانى. انظر: مذكرة صايغ في: Village statistics, 1945, op. cit., P. 95

(٤٥٤) يقع هذا السهل فى قضائى طولكرم وحيفا حيث يمتد قسمه الشمالى بين قيسارية في قضاء حيفا وقسمه الجنوبى يقع على نهر الفالق فى قضاء طولكرم. وعرف باسم سهل الاسكندرونة أما تسميته هذه فكانت نسبة لقبيلة الحارثية التى نزلته في أواخر القرن الحادى عشر الهجرى وسكنت ضفة واديه الجنوبى قبل مصبه فى البحر في حين سكنت قبيلة النفيعات قسمه الشمالى. وسكانه بدو مستقرين يمارسون أعمال الزراعة والرعى بلغ عددهم في احصاء عام ١٩٤٥ (١٣٣٠) نسمة يطلق عليه اليهود اسم «عميق حيفر» بمعنى وادى الحفرة (Emeq Hefer)انظر: مصطفى مراد الدباغ، جـ٣، ق٢، ص٣٤. انظر الخريطة رقم (١١).

(٤٥٥) الدباغ، بلادنا فلسطين، جـ١ ،ق١، سابق، ص٢٣٦. وتقرير لجنة التحقيق لعام ١٩٢٩، سابق ص١٥٦. وكان أمير عشيرة الحوارث قد رهن هذا الوادى مقابل خمسة آلاف ليرة ذهب.

وعندما تقدم أحد الورثة اليهود للمطالبة بحقوقه، صدر حكم المحكمة بفساد عقد الرهن وعرض الوادى في المزاد واشترته جمعية رأس المال القومى اليهودى بمبلغ ٤١ ألف جنية.

وسجلت الأرض باسم الجمعية في ٢٧ مايو ١٩٢٩[٤٥٦]. وأخطر سكان الوادى العرب بضرورة اخلاء الأرض. ونظراً لعدم وجود اماكن أخرى تباطأت الحكومة في تنفيذ الإخلاء[٤٥٧]، إلا أن الضغوط الصهيونية المستمرة أثمرت بموافقة المندوب السامى البريطانى أرثر واكهوب عام ١٩٣٢ على تمكين الجمعية من الأراضى. ولما رفض أبناء القبيلة مغادرة أراضيهم وخاصة تلك التى حكمت لهم بها محكمة اجرا نابلس استنجد اليهود بالحكومة التى هبت قواتها فحطمت محاريثهم وأضرمت فيها وفي خيامهم النيران واقتلعت اكواخهم وهب المواطنون للدفاع عن أراضيهم فحصدتهم النيران فاستشهد العديد وتمددت النساء على الأرض لمنع السيارات من الدخول فلم تأبه السلطات بهن وقامت بالمرور فوق اجسادهن فمزقتهن إربا أربا وعجنت بجثثهن الأرض، واعتقل العديد من شباب الحوارث وخرج الباقون على وجهوهم يهيمون[٤٥٨].

---

(٤٥٦) تقرير لجنة التحقيق عام ١٩٢٩، سابق ص ١٥٦.

(٤٥٧) اقترحت الحكومة بسبب تأزم موقفها خططاً لتأجير أراضى واقعة فى بيسان تابعة لمؤسسة رأس المال القومى اليهودى لمدة سنة ونصف رفضها الأهالى كما رفض أهالى القسم الجنوبى نقلهم لأراض ذات خصوبة قليلة ولا توجد بها أى مراع علماً بأن لأهالى الوادى الاف الرؤوس من الماشية انظر:

- تقرير لجنة التحقيق السابق ص ١٥٧.
- كانت محكمة مركزية نابلس قد حكمت للعرب بـ ٥٠٠ دونم في دعوى مرفوعة من قبلهم وأمرت باعادة المزارعين إليها إلا أن الصهيونيين رفضوا ذلك كما امتنعوا عن تسليمهم كافة متعلقاتهم، انظر: المقطم فى ٣/١٣ وفي ٣/٢٠ وفي ٨ و١١/١٠/١٩٣٠.
- المقطم فى ١٩٣١/٤/٢٤ وفى ١٩٣٢/١/١٤ ص٣ وفي ٢٨ وفي ٦/٢٢ وفى ٧/٥ و١٩٣٣/٩/٨.
- جريدة فلسطين العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ في ١٩٣٠/٩/٢١ ص٤.
- اليرموك العدد ٢٥ص٢.

(٤٥٨) احرقت ١١٨خيمة وحطم وحرق ٢٦٠ محراثا واتلفت مؤن الأهالى من زيت وسمن وأرز وغيره وتركت مواشيهم التى لا تقل عن ٨٠٠ رأس فى العراء هم وأهل الوادى الذين تم تشريدهم فخرجوا على وجوههم يهمون انظر وصف اميلى نيوتن في كتابها - خمسون عاماً في فلسطين، سابق، ص١٥١ وانظر أيضا الدباغ جـ٣، ق٢، سابق، ٣٤٤، وانظر ايضا

- قاسمية، عونى عبد الهادى، أوراق خاصة، سابق، ص٢٢٩ وايضاً: الجامعة الإسلامية العدد ٤٤٩ في ١٩٣٤/١/٢، ص٥
- الصراط المستيقيم العدد ٨١٧ في ١٩٣٤/١/٨ ص١.

وبسبب تأزم موقف الحكومة نتيجة لهذه الأعمال الوحشية اضطرت لنشر بلاغ رسمى تدافع به عن نفسها لتبرر عدوانها على السكان العرب مدعية بأنها تدافع عن حقوق أصحاب الأرض الجدد وتقوم بتمكينهم من أراضيهم. **وهكذا انتقل إلى اليهود (٣٢ ألف) دونم**[٤٥٩] من أراضى وادى الحوارث البالغة مساحتها ٤٠ ألف دونم وبشكل مشابه لما حدث في وادى الحوارث تمكن الصهيونيون من الحصول على أراضى **وادى القبانى بمساحة قدرها ١٨ ألف دونم**[٤٦٠]. وكان (آل القبانى) قد حصلوا على السهل أيام الحكم العثمانى بنفس الأساليب السابق ذكرها مع (سرسق) حيث اشترى شفيق زنتوت، وهو من بيروت، هذا الوادى عام ١٩٢٩ من آل القبانى، ولإخلال المشترى ببعض شروط العقد، أصبح العقد لاغياً لم يعد معه آل القبانى ملزمين بهذا البيع. ولما كان شفيق زنتوت قد اتفق مع (الادون خانكين) السمسار اليهودى وكيل شركة الصندوق القومى اليهودى[٤٦١] على بيع هذا الوادى له من خلال عقد بينهما دفع بموجبه (خانكين) سبعة آلاف جنية من أصل الثمن. كما تعهد زنتوت للشركة بدفع غرامة مالية كبيرة في حالة عدم تمكنه من تسجيل هذه الأراضى باسم الشركة في فترة محددة رهن لأجلها قهوة كبيرة من ممتلكاته في ساحة البرج في بيروت كتأمين للعقد (وكانت تساوى خمسة عشر ألف جنيها في ذلك الوقت). ولكن زنتوت هذا توفى قبل أن يتم مسعاه ولخوف خانكين من عدم تمكنه من استلام الأرض ضغط على الورثة مطالباً بالمبلغ السابق دفعه وبالغرامة.

ولم يتمكن خانكين من اقناع سوى بعض الورثة الذين انقسموا إلى فريقين مؤيد ومعارض برغم دعوة خانكين بالتساهل في بعض شروط العقد لاتمام الصفقة وبلغت حصة

---

(٤٥٩) الوثيقة رقم ١٧١، بيان اللجنة التنفيذية العربية في الرد على الكتاب الأبيض الانجليزى عام ١٩٣٠، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الثانى ص ٢١٨.

- المقطم فى ١١/٢٥ و١٩٣١/١١/٣٠.

(٤٦٠) الدباغ، جـ١ ق١، سابق، ص٢٣ في حين يذكر صايغ أن مساحة وادى الحوارث ٥٠٠ر١٣١ وفي القبانى ٥٠٠ر١٠.

- مذكرة يوسف صايغ: انظر Village statistics, 1945, op. cit., P.95

(٤٦١) المصدر ذاته.

الموافقين ٢٥٠٠ دونم. وعند اجراء عملية نقل الملكية في دائرة (إجرا طولكرم) اعترض أحد أفراد أسرة القبانى على البيع مدعياً شراء حصص هؤلاء الورثة على المشاع بين الورثة. إلا أن دائرة اجرا القدس لعبت دوراً مشبوهاً في اتمام هذه الصفقة عندما أبلغت دائرة إجرا طولكرم بعدم الالتفات للاعتراض المقدم والمضى قدماً في معاملات البيع. الأمر الذى دفع صاحب الاعتراض (مختار القبانى) لاعتبار ذلك تجنياً عليه وتطرفا من وكيل مدير الأراضى في القدس اليهودى (الأدون دونان) لصالح شركة صندوق المال اليهودى. فتقدم بشكواه للمندوب السامى موضحاً عدالة قضيته وصحة طعنه من الوجهة القانونية، ولكن دون جدوى فلم ينصفه المندوب السامى!! وتم بالفعل انتقال الأراضى للشركة بثمن بخس[٤٦٢].

جدير بالذكر أن الأدون خانكين عند اتفاقه مع زنتوت قام باجراء تزوير في الخارطة حين قام بتخفيض مساحة الأرض **إلى عشرة آلاف دونم** حتى لا يشعر أصحابها بالغبن الفاحش الذى وقع عليهم من جراء هذا البيع الذى حدد له مبلغ ١٨ ألف جنية أى بمعدل جنية واحد للدونم علماً أن سعر الدونم في تلك الفترة لم يكن يقل عن أربعة جنيهات في الأراضى الرديئة بينما يصل إلى عشرة في الأراضى الخصبة المتماثلة مع أراضى الوادى، وبرغم مطالبة اللجنة التنفيذية العربية للحكومة لتحول دون اتمام هذه الصفقة خاصة وأن الطعن قانونى لا تشوبه شائبه. إلا أن صراخها كان رجع صدى، إذ كيف يكون ذلك والحكومة ودوائر التسجيل كلها كانت تقوم بأدوار مشبوهة خاصة وأن رؤوساء دوائر التسجيل صهيونيون يسيرون الأمور فيها على هواهم.

من اللافت للنظر أن الحالات الثلاث في مرج بن عامر وفي وادى الحوارث والقبانى كانت أصابع الإتهام تشير إلى دور حكومة الانتداب المشبوه في تمكين اليهود من هذه الإراضى بالقوة المسلحة، صحيح أن كبار الملاك في الحالات

(٤٦٢) المراجع السابقه ذاتها.

الثلاث قد اشتروا مبدئيا ولكن بواسطة حقوق الإنتفاع فقط بالرشاوى وبالأساليب الملتوية ذلك أن هذه الممتلكات أميرية وحق الرقبة فيها للدولة. وبرغم ما شاب عمليات نقل هذه الأراضى في كل من وادى الحوارث والقبانى من مخالفات اثناء العهد البريطانى إلا أن الحكومة وقفت موقفاً منحازاً للجانب اليهودى دونما أى اعتبار للمخالفات القانونية ضاربة عرض الحائط بمصير آلاف الأسر التى اقتلعت من أراضيها ليهيموا على وجوههم في القفار.

كما شارك كبار ملاك لبنانين آخرين في بيع أراضى الفلسطينين على نحو ما حدث حين باع الأمير (أحمد شهاب) شقيق (خالد شهاب) رئيس الوزارة اللبنانية في ذلك الوقت في بيع (١٣٠٠) دونم بواسطة شقيقه الأمير خالد، في أراضى (الناعمة) في منطقة الحولة إلى جمعية صهيونية وتقاضى مبلغ ستة آلاف جنية على أن يتقاضى الباقى بعد شهرين وكان شقيق رئيس الوزارة قد تقاضى مبلغ ٣٠٠ ليرة عثمانية ذهب كرشوة مقابل اتمام هذه الصفقة، وتصديقه على الافراز كونه شريك في هذه الأرض[٤٦٣] كما باعت ذات الأسرة ١١٠٠ دونم أخرى لليهود[٤٦٤].

وباع الأمير سعيد الجزائرى من دمشق أراض له واقعة على حدود فلسطين تقدر مساحتها بـ ٣٧٠٠ دونم لليهود بمبلغ كبير[٤٦٥].

وباع آل اليوسف السوريون، أراضى البطيحة التى قاموا بتأجيرها لمدة ثلاث سنوات بعد أن تورطوا في ديون تزيد عن قيمة الإيجار وتقع البطيحة على الحدود السورية الفلسطينية تتميز بخصوبتها الشديدة ويغنى بحيرة طبريا المجاورة لها بالأسماك[٤٦٦].

---

(٤٦٣) الصراط المستقيم العدد ١٩٩٦ في ١٩٣٣/٧/١٣ ص١.

(٤٦٤) غنيم القوى الاجتماعية، سابق ص ص ١١٢ - ١١٣.

(٤٦٥) المقطم فى ١٩٢٥/٤/١١ وأيضا: Village statistics, op.cit., P. 27

(٤٦٦) الصراط المستقيم العدد السابق وانظر

- الاقتصاديات العربية العدد ١٣ السنة الأولى فى ١٩٣٥/٧/١، ص٢٧، ويذكر المصدر أن عرب التلاوية يسكنون البطيحة وأن مساحتها ٣٠٠ ألف دونم.

وفي سبيل انقاذ أراضى البطيحة تكونت شركة زراعية لهذا الغرض قامت بطرح خمسون ألف سهم منها عشرون ألف لفلسطين وثلاثون ألف لسوريا تمكنت الشركة من ضم ١٣ ألف سهم من حصة فلسطين واتفقت من (آل اليوسف) ودائنيهم أن يكتتبوا لقاء حصصهم في الأرض وديونهم باسهم المشروع لتتمكن الشركة من بدء مشروعها إلا أن (آل يوسف) أخلوا بالشركة وباعوا الأراضى للصهيونيين الذين انتقلت إليهم ستة عشر قرية جميعها واقعة في هضبة الجولان عام ١٩٣٤[٤٦٧].

ومن دمشق أيضا باع آل العمرى قريتى إجليل، والحرم، التابعة ليافا، مساحتها ستة عشر ألف دونم لليهود وقامت قوات الحكومة البريطانية بتنفيذ أمر اجلاء الأرض من مواطنيها من أجل تسليمها لليهود[٤٦٨].

وتولت أسرة (الماردينى) السورية بيع مساحة من أراضى صفد لليهود[٧٦٩] كما باعت أسرة المملوك من صور في لبنان قريتين في قضاء عكا لليهود[٤٧٠]، وأيضا باعت أسرة الأحدب اللبنانية أراض لها في فلسطين[٤٧١].

جدير بالذكر نشاط وكالات بيع الأراضى الصهيونية التى امتد إلى خارج فلسطين لترويج عمليات نقل الأراضى تمكن من خلالها يهود مصر من شراء أراض قيمة وممتازة في منطقة سمخ وبيسان في فلسطين بهدف بيعها والاتجار فيها[٤٧٢]. وهو ما حدث في لبنان وسوريا أيضا ومما تقدم نلاحظ أن هؤلاء الاثرياء الذين لم تكن لتربطهم بالأرض أية صلة قد ساهموا بتقديم مساحات يعتد بها من أخصب أراضى فلسطين وأهمها

---

(٤٦٧) ويذكر المصدر أن عقد البيع تضمن كل ما في هذه القرى من أبنية ومنابع مياه وآبار وأحواض وأشجار وانهار والعقد مؤرخ في ١٩٣٤/٣/١٦ ، انظر الاقتصاديات العربية، العدد ١٣ السنة الأولى في ١٩٣٥/٧/١ ص٢٧.

(٤٦٨) خلة، فلسطين والانتداب البريطانى، سابق، ص ص ٤٩٣-٤٩٤.

(٤٦٩) المرجع ذاته والصفحات.

(٤٧٠) غنيم، القوى الاجتماعية، سابق ص ص ١١٢-١١٣.

(٤٧١) الصراط المستقيم، العدد ١٩٩٦، في ١٩٣٨/٧/١٣، ص١.

(٤٧٢) حول النشاط الصهيونى فى فلسطين، انظر: عواطف عبد الرحمن، الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ - ١٩٥٤، دراسة تحليلية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ملحق رقم ٤، ص ١٦١ — ١٦٢.

استراتيجية ودون أن يحق لهم ذلك فهم قد امتلكوا حق الانتفاع في أرض كان أصحابها منذ آلاف السنين يحرثونها ويزرعونها ويؤدون ما عليها من ضرائب أدت ظروف موضوعية كنا قد درسناها لتخرج من تحت سيطرتهم ولتسجل أحياناً بإسماء شيوخ القبائل أو أحد الوجهاء أو تنتزعها الحكومة لديون على القرى تبيع حقوق الانتفاع لهؤلاء التجار ليصبح بعدها أصحاب الحق والأرض ريشة في مهب الريح عند تحويل حقوق الانتفاع والملكية الكاملة لليهود وليقتلعوا وتجتث جذورهم من أراضيهم لينضموا لعشرات الآلاف من المهمشين أمثالهم ولتغتصب هويتهم ولتغتال مواطنتهم وانتماءاتهم.

بلغت مساحة الأراضى التى ساهم كبار الملاك بتحويلها لليهود ٦٢٥ر٠٠٠ دونم طبقاً لما أوردته الوكالة اليهودية موزعة على النحو التالى ٤٠٠ر٠٠٠ دونم في مرج بن عامر و١٦٥ ألف دونم في أراضى الحولة و٣٢ ألف دونم في وادى الحوارث و٢٨ ألف دونم في أقضية الناصرة، وصفد وعكا وبيسان وجنين وطولكرم[٤٧٣]. وتشكل هذه المساحة نسبة قدرها نحو ٢ر٣٪ لمجموع مساحة فلسطين إلا أنها تشكل نحو ٧٨ر٦٪ لمجموع مساحة الأراضى الزراعية وفق تقديرات عام ١٩٤٥. و٣٤ر٦٪ لمجموع ما حازه اليهود في فلسطين وهى نسبه كبيرة دعمت الوجود اليهودى في فلسطين. (انظر الخارطة رقم ١٤)

وإذا كان هذا ما تمكن كبار الملاك التجار الغائبين من نقله لليهود فما هو اسهام كبار الملاك الفلسطينين في كارثة فلسطين سؤال تردد كثيراً وسيظل يتردد.

الأراضي التي تم انتقالها لليهود بواسطة كبار الملاك الفلسطينيين

برغم الواقع المرير على النفس من أن يكون مواطناً فلسطينياً واحداً قد شارك في هذه

(٤٧٣) الدباغ، بلادنا فلسطين، جـ١، ق١، سابق، ص ص٢٢-٢٣. وقد أورد الاقتصادى الفلسطينى يوسف صايغ في مذكرة أعدها للهيئة العربية العليا، لتقدمها إلى اللجنة الانجلو اميركية في ٢٥ فبراير شباط ١٩٤٦ أسماء كبار الملاك الغائبين من لنانين وسوريين وآخرين ممن باعوا أراضيهم لليهود بمساحة قدرها ٤٤٧ر٣٥٠) دونم. إلا أننا نختلف مع ما ذهب إليه صايغ فقد تبين لنا منذ قليل كيف تمت عملية تزوير مساحة وادى القبانى لتخفض حجمها من ١٨ ألف دونم إلى (١٠ر٣٥٠) دونم والتى قد تنسحب على غيرها هذا بخلاف مبيعات بعض الأسر كالقوتلى والشمعة والأحدب وغيرهم دون أن نعرف مساحات ما نقل هولاء مما يجعل الرقم يفوق تقدير صايغ ونرى أن الرقم المقدم من الوكالة ينسجم مع رؤيتنا للموقف. انظر الجدول المقدم من صايغ فى: Village statistics, 1945, op, cit , P.95

الجريمة النكراء فإنه للأسف واقع.

فمما لا شك فيه أن هناك قلة قليلة من عرب فلسطين سواء من بين كبار ملاك أو غيرهم قد شاركوا ولو بقدر بالغ الضآلة في هذه الجريمة وأعانوا عليها. البعض بسبب الجهل وعدم الوعى بحقيقة المؤامرة ككل والبعض الآخر ربما بسبب اللامبالاه والتصرف غير المسؤول والبعض بسبب ضعف النفس والرغبة في الاثراء الحرام وعدم الانتماء. كما كانت هناك أسباب قهرية أخرى. على أن بعضاً من كبار ملاك فلسطين قد سعى إلى تحسين وتحديث الزراعة ولعدم وجود سيولة نقدية لديهم فقد لجأوا إلى بيع قسم من أراضيهم لاستخدام أثمانها في عملية التحسين. وإن كانت محاولتهم تلك قد ساهمت ولو بقدر في خدمة «الوطن القومى» واستثمرتها أبواق الدعاية والإعلام الجهنمية الصهيونية والغربية.

وقد لعبت وسائل الإعلام الصهيونية دوراً بالغ الخطورة في تقديم قوائم باسماء الأسر الفلسطينية المختلفة ومقدار مبيعاتها من الأراضى ووضعتها في بؤرة الضوء وبالغت في تضخيمها وأختزلت قضية فلسطين برمتها وهمشت دور بريطانيا وتعهداتها والتزاماتها غير المسبوقة في تدمير الاقتصاد الفلسطينى وقلب قوانين الأرض رأسا على عقب لتوظفها في خدمة إنشاء الوطن القومى على حساب انتزاع أراضى عرب فلسطين واقتلاع أصحابها منها حتى كادت هذه الجزئية أن تبتلع القضية ولتصبح على كل لسان حتى كاد بعض العرب أنفسهم أن يقع تحت تأثير هذه الفرية الظالمة البعيدة عن الحق. بعد الأرض عن السماء.

إن نظرة أعمق للأمور تزيل كل هذا الضباب الكثيف فالأرقام التى قدمها الصهيونيون ذاتهم عن مساحة الأراضى التى حصلوا عليها من كبار الملاك الفلسطينيين تثبت أن مجموع ما تمكن اليهود من الحصول عليه هو ٢٦١ر٠٠٠ دونم[٤٧٤]. وهذه المساحة تشكل نسبة قدرها ٩٧ر٠٠٪ أى أقل من ١٪ من مجموع مساحة فلسطين وبنسبة قدرها ٧ر٢٪

(٤٧٤) وثيقة رقم ١٠٢ ورقم ٢٥٢ من ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، جـ٣، ص ٣٨٥ و٦٣١. وأيضا من أحصاء الوكالة اليهودية المطبوع ص ٤٣٥ أنظر: الدباغ، بلادنا فلسطين، جـ١، ق١، ص٢٢ وأيضا
احسان نرار عطية، مصادرة الأراضى في المناطق المحتلة، ١٩٦٧، ١٩٨٠، جمعية الدراسات العربية بالقدس ١٩٨٠، ص ص ١١-١٢.

لمجموع مساحة الأرضى الزراعية (وفق تقديرات عام ١٩٤٥) وبنسبة قدرها ١٤ر٤٦٪ من مجموع ما حازه اليهود حتى عام ١٩٤٨.

وإذا كان هذا ما ساهم به كبار الملاك الغائبين والفلسطينيين فما هو دور الفلاحين في هذا الإسهام أو بالأحرى أراض **الفلاحين التى تم انتقالها عن طريق البنوك والشركات** لقد تم إنتقال معظم هذه الأراضى بسبب القروض الزراعية والرهون تلك المشكلة التى أخذت في الظهور بعد إغلاق السلطة البريطانية للمصرف الزراعى العثمانى عام ١٩٢٠ بالاتفاق مع الوكالة اليهودية، الذى كان يقرض الفلاحين بفائدة معقولة. ولكن بعد إغلاقه وما تبعه من مجموعة اجراءات لجأت اليها السلطات البريطانية سواء في زيادة الضرائب أو منع تصدير المنتجات الزراعية أو استيراد الحاصيل المماثلة لطرحها بالاسواق قبل نضوج المحاصيل في فلسطين أدى إلى كوارث متلاحقة طحنت الفلاح ودفعته إلى براثن المرابين اليهود المتربصين فوضعته بين فكى الكماشة، اجراءات الحكومة من ناحية والمرابين من ناحية أخرى دفعته دفعاً للإفلاس وعدم القدرة على سداد الديون والتى كانت أرضه المرهونه ثمناً لها فتم انتزاعها منه واقتلاعه منها ليقذف ليس على هامش المجتمع غير المنتج بل على هامش الوطن ذاته. وفيما يلى نقدم جدولاً مركباً على سبيل المثال لا الحصر تمكنت الباحثة من جمع مادته لفترة تقع بين ١٩٢٢ - ١٩٢٦ أى لفترة امتدت نحو أربع سنوات وثلاثة أشهر تقريباً ولكنها كافية لتقدم لنا صورة قريبة للحقائق الدامغة التى كانت وراء فقدان عرب فلسطين لأراضيهم وتسلط الضوء على بشاعة الجرم الذى اقترفته بريطانيا بحق شعب فلسطين بلا جدال والتى يوضحها الجدول رقم (١٥)[٤٧٥].

(٤٧٥) جريدة فلسطين فى ١٩٢٣/١٢/٦ العدد ٣٦٥ - ٧٧
» » « ١٩٢٣/١٢/ ٧ « ٦٣٦ - ٧٨
» » « ١٩٢٤/٢/ ١ « ٦٥٠ - ٩٢
» » « ١٩٢٣/٢/١٢ « ٦٣٧ - ٧٩
» » « ١٩٢٤/٤/ ٨ « ٦٦٩ - ١١
» » « ١٩٢٤/٤/٢٢ « غير واضح أربع اعلانات فى نفس العدد
» » « ١٩٢٤/٤/٢٥ « ٩٧٤ - ١٩
» » « ١٩٢٤/٥/٢ « ٦٧٥ - ١٧ ثلاث اعلانات في نفس العدد
» » « ١٩٢٤/٦/٢٤ « ٦٨٩ - ٣١
» » « ١٩٢٦/١/١٥ « ٨٤٢ - ٨٥ ثلاث اعلانات في نفس العدد
» » « ١٩٢٦/٥/١٨ « ٨٧٥ - ٢١.

الجدول رقم (١٥) [٤٧٦]

بعض الأراضى الأميرية والمشاع التى صودرت وفاء لرهون فى الفترة من ١٩٢٢-١٩٢٦

المنطقة	اسم صاحب الأرض	المساحة بالدونم متر دونم	أصل الدين بدون الفائدة المترتبة على القرض حنية مصرى	عدد قطع الأراضى المرهونة أو الحصص لقروض زراعية	تاريخ الرهن	تاريخ سداد الرهن واعلان البيع في الجريدة
دائرة احرا غزة	سعيد الشوا	٩٧	١٤٠	رهن لقرض زراعى (١٠) قطع أرض	-	١٩٢٢/٢/٢٦
دائرة اجرا غزة	سعيد وفهمى الحسينى	٢٠٤٤	-	رهن (٢١) قطعة أرض	-	٧ و١٩٢٣/١٢/١١
دائرة السامرة	عبد المجيد عبد الحميد	٧	٢٠	رهن لقطعة أرض واحدة	١٩٢٢/١/١٢	٢/١ و١٩٢٤/٤/٢٢
دائرة نابلس	زكى بن سليم عايش رأخوته	٢	٤٠	رهن قطعتين أرض	١٩٢٢/١/٢	١٩٢٤/٢/٢٢
دائرة اجرا نابلس	ابراهيم عبد النور	٣٦	١٥٠	رهن (١٤) قطعة أرض	٢٣/١٢/١٧	١٩٢٤/٤/٢٢
دائرة السامرة	محمد وأحمد بن عبد الله مصطفى	٢	٥٦	رهن لقطعة أرض واحدة	٢٢/٢/١٢	١٩٢٤/٤/٢٢
دائرة نابلس	عرير وعزت عبد الهادى	٤٥٩	١٨٧	رهن (٢٩) قطعة أرض	٢٣/٩/١٩	١٩٢٤/٤/٢٢
دائرة نابلس	فياض عبد الرحمن عبد الهادى	٣٣٦	٢٠٠	رهن (٤٠) قطعة أرض	٢٣/٩/١٩	١٩٢٤/٤/٢٥
دائرة يافا	جورجى دحلان	١٩٤	٢	رهن (٤) قطع أرض	٢٣/٤/١٤	١٩٢٤/٥/٢
دائرة يافا	على أحمد عبد الفتاح	أرض غير محددة	غير محدد	رهن (٤) قطع أرض	٢٤/٤/١٤	١٩٢٤/٥/٢
دائرة نابلس	إمليرى بن محمود واسرته (٦)					
دائرة نابلس	أفراد	٦	٤٠	رهن قطعتين أرض	٢٣/١٢/١٢	١٩٢٤/٦/٢٤
دائرة نابلس ١	نارس المسعود	٣٤	٤ ٦	رهن (٤) قطع لقرض زراعى	١٩٢٣/٩/١١	١٩٢٤/٥/٢
دائرة يافا	سعيد وعمر وموسى وعبد الرؤوف وأحمد أولاد عيسى البيطار	٣٧,٠٠٠	٢٣,٣٢٥	رهن لقرض زراعى (٤٥) قطعة أرض مشاع بموجب صك لإدارة بلاد العدو المحتلة	١٩٢٠	بيعت سنة ١٩٢٥
دائرة يافا	ابراهيم ادهم أبو الهدى	٥٢,٥	٢٩	رهن لقرض زراعى لقطعة أرض واحدة	١٩٢٢/٨/٢٣	١٩٢٥/٥/١٢
دائرة يافا	حوا الصيداوى وأحمد بن عرفه البيطار	٥٦,٥	٣٣٩	رهن لقرض زراعى لإدارة بلاد العدو المحتلة	١٩١٩/٩/٢٢	بيعت سنة ١٩٢٥
دائرة عزة	٤ بيارات و٤ دور فى أبو كبير					
	محمد وطالب الريس	٢٥٩	٢٥٩	قرض زراعى (١٤) قطعة أرض	١٩١٩/٩/٢٢	١٩٢٦/٥/٢١
دائرة يافا	حنا والكسندر واوريليا وانطون ولبيب الشامى	بيارة	٢٢٤	قرض زراعى	-	-
دائرة يافا	ورثة نجيب الحاج	بيارة	١٨٤,٥	قرشان رهن زراعى (٤٠) حصة	-	١٩٢٦/٥/٢٨
دائرة عزة	سعيد الحسينى	٣ ٧٨	٣٥١	قرض زراعى (٥٢) قطعة أرض	-	١٩٢٦/٥/١٨
المجموع	المجموع	٥٣,٢٨٤	٢٧,٢٢٦			

(٤٧٦) جريدة فلسطين في ١٩٢٣/١٢/٦ العدد ٣٦٥-٧٧ .
حتى نوفمبر عام ١٩٢٧ كان التعامل يتم بالجنية المصرى فى فلسطين ثم منذ ذلك التاريخ أصبحت العملة الفلسطينية هى الجنية الفلسطينى والذى كان موازيا للجنية الاسترلينى

في الواقع يعكس الجدول السابق فقط نموذجاً مصغراً لممارسات حكومة الانتداب، فاعداد جريدة فلسطين العشرة والممتدة بين أواخر ١٩٢٢ وحتى أواسط ١٩٢٦، لا تصلح لأن تعطى أرقاما تغطى الفترة بكاملها ولكنها كافية لتوضح الصورة القاتمة لمصادرات الأراضى الزراعية المرهونة مقابل قروض زراعية تم بيعها بأبخس الأثمان وشرد أصحابها في العراء دونما اعتبار لظروفهم الاجتماعية، أو التقيد بقانون حماية المزارعين، والذى وضعته السلطة ذاتها والذى يكفل ضرورة ابقاء قطعة أرض يكفى انتاجها الفلاح عند بيع اراضيه.

يجدر التنويه هنا بأن كبر المساحة المخصصة للفرد لا تعكس بالضرورة ثراء الأسرة أو الفرد ذلك أن المساحة غالبا ما تكون لعديد من أفراد الأسرة (العشيرة) ومسجلة باسم كبيرهم أو شيخهم.

وفي نفس الوقت الذى كانت فيه كل من المصارف والمرابين ينتهزون فرصة عجز الفلاح عن سداد ديونه كانت المؤسسات الصهيونية ترصد بعيون مفتوحة حركة إفلاس مالكى الأرض العرب لتنقض عليها.

ويؤكد مصدر صهيونى، الدور الذى لعبته مؤسسة إنماء الأراضى الصهيونية في هذا المجال فقد تمكنت من انتزاع نحو ٥٠٠ ألف دونم من أراضى عرب فلسطين المرهونة من خلال الإقراض الربوى حتى عام ١٩٣٦ كان بعضها موزعاً على النحو التالى:(١٧ر٤٩٦) دونم في منطقة بيسان و(١١ر٩٧٨) دونم في منطقة سهل مرج بن عامر وعلى (١٧ر١٢٠) دونم في منقطة النقب وعلى (٤ر١٣٩) دونم على شواطئ طبريا، كما حصلت على بعض المساحات في حيفا وفي القدس[٤٧٧]. كما يؤكد المصدر الصهيونى أن عمليات انتزاع أراضى الفلاحين صحبها أعمال عنف وإجراءات متمادية كانت وراء ثورة ١٩٣٦. وذلك بسبب تشبث الفلاحين الشديد بالأرض وعدم

---

(٤٧٧) Report of the Excutives Zionist Organization Ibid 1937, P. 315

الرضوخ لأوامر الإخلاء[٤٧٨].

وإذا كان هناك ثمة دور للمؤسسات الدينية سواء منها الإسلامية أو المسيحية في تسرب بعض أراضى وقفياتها فمرجع ذلك بشكل أساسى لضعفها وقلة حيلتها لأنعدام السلطة بين أيديها فى تلك الفترة من ناحية، وللضغوط التى كانت تمارسها عليها حكومة الاحتلال البريطانى من ناحية آخرى.

وعلى هذا النحو لم يتمكن **المجلس الاسلامى الأعلى** بطبيعة تكوينه ومحدودية السلطات التى يملكها، من التصدى للأعتداءات المتكررة على أراضى الأوقاف الإسلامية، ذلك أن المجلس لم يمنح أى سلطة حقيقية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو حتى استشارية، فى أى شأن من شئون الأمة، خلا الشئون الدينية للمسلمين، على النحو الذى أرادته سلطة الاحتلال البريطانى التى هدفت من وراء تأسيسه إمتصاص نقمة الشعب الفلسطينى وشغله عن قضاياه الأساسية.

ولأنه لا توجد مسؤولية حيث لا توجد سلطة فبالتالى لا يمكن محاسبة المجلس على ما لم يكن بقدراته. ولكن تلام بعض الوجاهات التقليدية التى أنساقت خلف بريق السلطة الزائفة ، ذلك أن خطها السياسى أتسم بعدم وضوح الرؤية والتخبط الذى لازم تحركاتها من خلال الصراع على السلطة، الأمر الذى ساهم بشكل أو بآخر فى تشتيت أولويات الأمة وشغلها بتوافة الأمور.[٤٧٩]

ومع كل ذلك فأن المجلس الاسلامى الأعلى لم يأل جهداً قدر طاقاته وإمكاناته المتواضعة فى استعادة بعض أراضى الاوقاف التى تم انتزاعها منه.

---

(٤٧٨) Loc. cit

(٤٧٩) حول ما ذكرنا راجع: الوثائق رقم ١٠٧، ١١٩، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، - ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية جـ١، ص ص ٤١٧، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٩٩.

- والوثيقة رقم ٢٦٥، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، جـ٣، ص٢٧٦
- خليل السكاكينى، كذا أنا يادنيا، سلسلة احياء التراث الثقافى الفلسطينى،٨، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين،

ولم تكن قيادات المؤسسات المسيحية بأفضل حال مما هى عليه في المؤسسات الإسلامية. فقد اتسمت مواقفها بالضعف والتخبط والتخاذل خاصة عندما عينت لجنة تصفية ممتلكات البطريركية الاردثوذكسية ما بين عامى ١٩٢١ - ١٩٢٥ والتى لعب فيها البطريرك داميانوس دوراً لا أخلاقياً في تبديد أموال الكنيسة.

أما فلاحو فلسطين فقد قاوموا بعزيمة وصلابة لاتلين عمليات انتزاع أراضيهم. وكل ما أخذ منهم، تم عنوة عبر الأساليب الملتوية والقوانين الغاشمة والضغوط الاقتصادية الطاحنة التى دفعتهم إلى حافة اليأس والافلاس(٤٨٠) والتى صودرت بسببها أراضيهم(٤٨١) على نحو ما مر بنا.

وفى هذه الأراضى التى تمت مصادرتها من الفلاحين والتى اقتلعوا منها عنوة تم توطين اليهود بدلاً منهم فيها في عملية احلال واستبدال وفق عمليات توزيع استراتيجى تتطابق مع نظرية التمركز والانتشار الصهيونى في الحدود المرحلية لتلك الفترة.

حيث تم توطين اليهود حتى عام ١٩٣٥ في ١٨٦ قرية في فلسطين موزعة على أقضية فلسطين على النحو المبين في الجدول رقم (١٦)(٤٨٢).

الأمانة العامة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ١٦٤ وما بعدها.
- يوسف أيوب حداد، السكاكينى، حياته ومواقفه وآثاره، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ص ٥٨ - ٦٦
- توما، فلسطين، عبر ستون عاماً، مرجع سابق، ص ص ٤٢-٦٠، ١١٣
- الملحق رقم ١٩ ورقم ٢٠، خلّة، فلسطين والانتداب البريطانى، سابق، ص ص٤٧-٥٤، ص١٦٠-١٦١، ٢٥٢-٢٧٠، ٣٤٠-٣٩٥ -٥٣١.
- قاسمية، عونى عبد الهادى، أوراق خاصة، سابق، ص ص ٨٤ - ٢٣٢
-جريدة فلسطين، العدد ٨٣٦ - ٧٩
- المقطم في ١٥، ١٨. ١٩٣٠/٢/٢٠ و١٩٢٣/٥/١١.

(٤٨٠) يؤكد هذه الحقيقة الخبير البريطانى سمبسون وايضا للمزيد حول الممارسات والاساليب الملتوية التى مورست ضد الفلاحين وتعرضهم للافلاس انظر
Walter lehn, Jewish National fund, op,cit. P.P. 63-64

(٤٨١) تفصيلات هذه الأرضى انظر
Granott, op, cit., P 100
Report of Palestine and Trans Jordan, 1935, P. 44.

(٤٨٢) op. cit p. 51.

الجدول رقم (١٦)

الاقضية التى تم توطين اليهود فيها في فلسطين حتى عام ١٩٣٥

القضاء	عدد القرى	القضاء	عدد القرى
يافا	٤٢	الرملة	٤٦
غزة	٣٦	حيفا	١٤
طولكرم	٢٣	جنين	٢
صفد	٢	القدس	١
أريحا	١		

وكثير من هذه الأراضى التى استوطنها اليهود تؤكد المصادر عدم مشروعيتها وبأن الاستيطان تم عنوة ومن خلال وضع اليد دون أى وجه حق فقد كان النزاع مستمراً حول ملكية العديد من هذه الأراضى في ٣٨ قرية موزعة على النحو المبين في الجدول رقم (١٧)[٤٨٣] وعلى نحو ما بينا في غير هذا المكان.

الجدول رقم (١٧)

القرى التى تم توطين اليهود فيها عنوة من خلال وضع اليد

القضاء	عدد القرى	القضاء	عدد القرى
يافا	٢	حيفا	٤
الرملة	٩	غزة	١٢
طولكرم	٩	جنين	١
صفد	١		

---
(٤٨٣) Loc. cit

حرى بلفت النظر إلى أن تراجع عمليات انتقال الأراضى بعد ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ لا يعود بشكل كبير لقانون انتقالات الأراضى الذى حظر انتقال الأرضى في معظم المناطق فقد حدث تجاوزات كثيرة ذكرت في موضعها ولكن يرجع السبب الحقيقى في تقديرنا لاستنفاذ حكومة فلسطين البريطانية كل الوسائل الملتوية في مصادرة الأراضى والتى أصبح موقفها بسببها بالغ الحرج خاصة بعد الثورة الفلسطينية الكبرى. الذى أدى إلى أزدياد العداء الصهيونى المعلن عليها.

وفي ذات الوقت الذى تناقصت فيه مبيعات الأرض من العرب لليهود، كانت عمليات البيع تتزايد بين اليهود وبعضهم غالباً بهدف الاثراء والربح، ففى عام ١٩٤٠ كان نصف مشتروات الأرض من يهود ليهود، وفي العام ١٩٤١ بلغت هذه النسبة الثلثين ثم ارتفعت أكثر عام ١٩٤٢ حتى وصلت إلى ثلاثة أرباع عام ١٩٤٣، كما حدث تجاوزات من قبل اليهود الذين باعوا أراض للعرب بهدف الربح مخالفين القوانين الصارمة التى كانت تفرضها مؤسساتهم والجدول رقم (١٨) يوضح ذلك.

الجدول رقم (١٨)(٤٨٤)

مبيعات الأراض منذ ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٣

السنة	إجمال مشتروات الأراض بالدونم	مجموع ما باعه العرب بالدونم	النسبة للمجموع	إجمالى مبيعات الأرض بالدونم	ما باعه اليهود للعرب	النسبة للمجموع
١٩٤٠	٤٩٫٧٣٥	٢٣٫٤١٠	٪٤٧	٢٧٫٢٥١	١٦١	٪٠٠٦
١٩٤١	٤٢٫٦٨١	١٥٫٨٣١	٪٣٧	٢٨٫١٤٨	٧٩٧	٪٠٢٫٨
١٩٤٢	٦٢٫٥٨٢	١٩٫٦٥٥	٪٣١٫٤	٤٣٫٧٧١	١٫١٧٦	٪٠٢٫٦
١٩٤٣	٤٨٫٠٥٢	١٣٫٤٩٣	٪٢٨	٣٥٫٣٦١	٧٠٢	٪١٫٩
المجموع	٢٠٣٫٠٥٠	٧٢٫١٧٢	٪٣٥٫٥	١٣٤٫٥٣١	٢٨٣٦	٪٢

(٤٨٤) جدول مركب من جدولين أنظر Esco foundation, vol. 2, op. cit., P.P. 941 - 942

ويشير الجدول إلى ضآلة ما تم شراؤه من الأراض في هذه السنوات من قبل العرب فالفارق بين ما باعه العرب وما اشتروه هو (٣٣٥ر٦٩) دونم هى كل ما انتقل لأيدى اليهود أما الباقى وهو (٧١٥ر١٣٣) دونم فهى أراضى كانت بيد اليهود واعيد بيعها فيما بينهم بهدف الربح وحتى تلك التى باعها اليهود للعرب كانت بهدف تحقيق مزيد من الأرباح، وتعكس عمليات الشراء العربية محاولات عربية لاسترداد الأرض من خلال مؤسسات سنأتى على ذكرها في فصل لاحق أما الأفراد فقد عمل الكثير من الوطنيين الفلسطينيين على شراء ما استطاعوا من أراضي صغار الفلاحين المضطرين للبيع لحمايتها من اليهود يؤكد هذه الحقيقة ارتفاع عدد الملاك العقاريين العرب في تلك الفترة[٤٨٥] كما تعكس قلة المساحة التى انتقلت اختيارياً لليهود هذه الحقيقة وتؤكدها.

يبقى أن نذكر الدور الذى لعبه سماسرة السوء وشيوخ القرى في عمليات نقل أراضى عرب فلسطين لتصبح الصورة واضحة لمساهمة كل الأطراف التى شاركت في كارثة فلسطين وتدعيم إقامة «وطن قومى يهودى» في فلسطين.

تمثل دور هؤلاء في الإنحطاط الخلقى الذى وصم سلوكهم فهم قد استغلوا جهل الفلاحين وأميتهم في تزوير العقود أو باستغلال ظروف الفلاحين البائسة وديونهم الكبيرة وممارسة ضغوط نفسية مستمرة لإقناعهم ببيع أراضيهم. وقد نشط هؤلاء كثيراً بعد تفتيت أراضى المشاع ومن أهم منجزاتهم مبيعات مساحات بلغت نحو (٥٠٠ر٢٤) دونم[٤٨٦].

---

(٤٨٥) Report of Palestine, 1935, op. cit , P.44

- الجامعة الإسلامية العدد ٣٦٩، في ١٩٣٣/٩/٢٧ ص٧
- من مقابلة شخصية سابقة مع الاستاذ حسن الكرمى ورسالة شخصية مرسلة من لندن بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥.
- مقابلة شخصية مع الاستاذ عزة دروزه في دمشق في ١٩٧٧/٧/٨.

(٤٨٦) وهذه المساحات موزعة على النحو التالى: ٧٠٠ دونم من قرية أم خالد، ٣٥٠٠ دونم من قرية مسكة، ٦٠٠٠ دونم من قرى طولكرم ومن قلنسوة ٤٥٠٠ دونم ومن الطيرة ٢٠٠٠ دونم وكفر عبوش ١٥٠٠ دونم أنظر: - جريدة فلسطين العدد ٧٧٧-٢٠ فى ١٩٢٥/٥/١٩ ص٥

- وجريدة فلسطين، العدد ٧٩٩-٤٢ فى ١٩٢٥/٨/٧ ص١
- وجريدة فلسطين العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ في ١٩٣٣/٩/٢١ ص٤

كنا قد تعرضنا لدورهم في أراض (بيسان) حين درسنا اتفاقية (غور المدورة)، كما تمكنوا من اتمام صفقة في أراضى (اموازين) عام ١٩٣٣ التابعة لقريتى (المالحة وعين كارم) بمساحة قدرها سبعة وخمسون دونماً[٤٨٧].

وامتد نشاطهم لمناطق بئر السبع حيث تمكنوا من نقل ما مساحته ٥٠٠ر١٦ دونم لليهود حتى عام ١٩٣٣[٤٨٨].

وسهل هؤلاء السماسرة بيع أربعة آلاف دونم من قرية (جبوّل) من أعمال (طبريا) بسعر جنية واحد للدونم[٤٨٩] عام ١٩٣٣.

كما سهلوا اقتناص ثمانية آلاف دونم من أراضى (كفر صور) الرملية الواقعة على شاطئ البحر الأحمر ولم تكن مزروعة لاحدى الشركات الصهيونية مقابل جنية واحد للدونم[٤٩٠] عام ١٩٣٤.

وقام عديد من هؤلاء السماسرة بمحاولات تعدى على ممتلكات الغير وبيعها مستغلين مناصبهم[٤٩١].

وفيما يتعلق بأراضى المشاع فقد كان السماسرة يخدعون أصحاب الأراضى ويشترون الحصص بالغة الضآلة والتى كانت لا تزيد في حالات كثيرة عن بضعة أمتار واحدة تلو الأخرى على أنها لهم إلى أن يصبح مجموعها يزيد على نصف الحصة

وقد لعب السمسار سيئ السمعة عبد اللطيف أبو هنطش دوراً فى بيع أراضى المشاع في هذه القرى بالإضافة لمشاع قرية قاقون انظر: جريدة فلسطين العدد ٧٩٨ - ٤١ في ١٩٢٥/٨/٤. وفلسطين الاعداد السابقة.

- حول أساليب السماسرة انظر: تقرير سعيد حمادة ورجاء الحسينى المقدم لمجلس الجامعة العربية في ١٩٤٠/١٢/٣، المشروع الإنشائى العربى، السابق، ص٩٧.

(٤٨٧) الجامعة الإسلامية، العدد ٤٢٤ فى ١٩٣٣/١٢/٤ ص٥

(٤٨٨) الجامعة الإسلامية، العدد ٣٦٩ فى ١٩٣٣/٩/٢٧ ص٧

- الجامعة الإسلامية، العدد ٤٢٦ فى ١٩٣٣/١٢/٦. من السماسرة الذين شاركوا في نقل هذه الأراضى يوسف أبو عيشة وعبد العظيم الغصين.

(٤٨٩) الجامعة الإسلامية، العدد ٣٧٧، في ١٩٣٣/١٠/٦ ص٧

- الجامعة الإسلامية، العدد ٤٣٥ في ١٩٣٣/٢/٣ ص١٠

(٤٩٠) الجامعة الإسلامية، العدد ٤٤٩ فى ١٩٣٤/١/٢

(٤٩١) الجامعة الإسلامية، العدد ٤٢٦ فى ١٩٣٣/١٢/٦ ص ٧.

فيبيعونها لليهود الذين كانوا يتشبثون بكامل الحصة ليحصلوا عليها.

كما لجأ بعضهم للتوارى خلف عمليات إفلاس وهمى يتفق عليها مع اليهود فبعد أن يشترى السمسار مساحات معينه من الأراضى، يقوم اليهود بمصادرة تلك الأراضى بدعوى عدم تسديد ديونه الوهمية لهم(٤٩٢).

كما تصرف العديد من رؤساء العشائر بأراضى العشيرة دون الرجوع إلى أصحابها الحقيقيون كما لو أنها كانت ممتلكات شخصية مستغلين تسجيل الأراضى بأسمهم.

جدير بالذكر إن السماسرة لم يكونوا فلسطينيين فقط بل كان الكثير منهم لبنانيون وسوريون كما كان معظمهم من الأغنياء(٤٩٣).

وتبقى لنا وقفه نرى من خلالها أبعاد السياسة البريطانية الصهيونية ومخططاتها الجهنمية التى نفذت في فلسطين منذ بداية الاحتلال البريطانى الرامية لانتزاع أراضى عرب فلسطين واقتلاعهم منها لتجهيز قاعدة أساسية لغرس «الوطن القومى اليهودى» لم تتورع خلالها الحكومة البريطانية والمؤسسات الصهيونية التى كانت من ورائها من انتهاكات لكل الشرائع والقوانين بطريقة ربما لم يعرف التاريخ مثيلاً لها في العصر الحديث. مصاحباً لها ضغوط مالية ليس لها حد وقوة باطشة لا تعرف الرحمة.

ولكن وبرغم كل هذه المحاولات سواء ما كان منها طوال فترة الحكم البريطانى أو المحاولات المستميتة في العهد العثمانى من قبل بريطانيا متمثلة في قنصليتها في القدس

---

(٤٩٢) حول اساليب السماسرة الخادعة ومحاولة عرب فلسطين حماية أراضيهم ذكر الاستاذ حسن سعيد الكرمى في رسالة شخصية من لندن بتاريخ ١٥/١/١٩٨٧ يقول أنه كان قد اشترى كافة حصص أقربائه في قطعة أرض للأسرة وكان شقيق له قد باع حصته اثر ضائقة مالية لسمسار فانتقلت أرضه لليهود إلا أن الاستاذ حسن تمكن من استراداداها إثر دعوى قضائية رفعها بحق الشفعة باعتباره امتلك معظم الحصص. وأن كثيراً من معارفة واصدقائه فعل مثله بشراء الحصص الصغيرة لحماية الممتلكات من التسرب لليهود.

وللمزيد حول اسباب البيع وأساليب السماسرة انظر: تقرير سعيد حمادة ورجاء الحسينى المقدم لمجلس الجامعة العربية في ٣/١٢/١٩٤٠، المشروع الإنشائى العربى، سابق ص ٩٧ وانظر أيضا: محمد نمر الخطيب من اثر النكبة، سابق، ص ١١٠.

(٤٩٣) عادل غنيم، القوى الاجتماعية في فلسطين، مرجع سابق، ص ١١٨.

- الجامعة الإسلامية، العدد ٤٣٥ فى ٢/١/١٩٣٤.

والتى استمرت ما يزيد عن قرن من الزمان نستطيع القول أن كل هذه الجهود البريطانية الخارقة لم تمكن اليهود سوى من مصادرة وانتزاع مساحة قدرها ٦ر١٩٪ من مساحة أراضى فلسطين الزراعية و٦و٦٪ لمجموع مساحة فلسطين في حين أن ما انتقل إليهم اختياريا لم يشكل سوى مساحة بالغة الضآلة. الأمر الذى يؤكد وبعنف بطلان الأراجيف التى ما فتئت تروّجها الصهيونية بأنها اشترت فلسطين بأموالها.

فبخلاف الحقيقة المجردة وهى أن الأوطان لا تباع ولا تشترى فإن كل ما حازه اليهود من أراضى في فلسطين طوال ما يزيد عن قرن من الزمان لا يصلح إطلاقاً لإقامة دولة يهودية على انقاض فلسطين.

ولكن نرى لزاماً علينا ابراز الحقيقة الصارخة والتى تتعارض تماماً مع الادعاءات الصهيونية والأراجيف والحقائق المغتالة على أيدى الصهيونيين، فإننا قد تمكننا من خلال الوثائق البريطانية والصهيونية ذاتها تقديم صورة مختلفة تماما ومتناقضة مع هذه الادعاءات. هذا فضلاً عما استطاعت حكومة فلسطين البريطانية أن تنتزع حيازته من أراضى الغابات والأحراج واقتلاع مواطنيها منها وتقدر مساحها بـ (٨٩٤ر٦٢٠) دونم ما بين غابات مزروعة ومحفوظة ومغلقة تم تحويل بعضها لحيازة اليهود أثناء الحكم البريطانى ثم أصبحت صيداً سهلاً بعد رحيل بريطانيا عن فلسطين وقيام «الدولة العبرية».

ولمزيد من الايضاح نرى أن نقدم تفصيلا أوسع عن انتقال الأراضى والأطراف التى شاركت فيه والمقدار الذى ساهمت به كل منها.

فيما يتعلق في العهد العثمانى هناك تقديران عن مساحة الأراضى التى تم انتقالها لليهود الأول بريطانى ويقدر هذه المساحة بـ (٦٥٠ر٠٠٠) [٤٩٤] دونم والثانى يهودى ويحددها بـ (٤٢٠ر٠٠٠)[٤٩٥] دونم.

---

(٤٩٤) Village statistics, 1945, op, cit., P. 25

(٤٩٥) Granott, op, cit., P. 277

وفي تقديرنا فإن رقم السلطات البريطانية مبالغ فيه عمداً رغبة في أن تنوء بنفسها بعيداً عن مواطن الشبهات التى غلَّفت دورها في بداية احتلالها لفلسطين عام ١٩١٧ عندما تم اغلاق دوائر الطابو (تسجيل الأراضى) بناء على طلب من وايزمن الصهيونى على نحو ما بينا في غير مكان. ونحن نرى أن الفارق بين الرقمين قد تم فعلاً نهبه في فترة أغلاق دور التسجيل في بداية الحكم البريطانى.

ويؤكد ما ذهبنا إليه الرقم الذى قدمه خبير الأراضى اليهودى جرانوات إذ يذكر أن مجموع ما استطاع اليهود السيطرة عليه من أراضى منذ عام ١٨٧٨ - ١٩١٤ لم يزد عن (٥٨١ر٢٤٥) دونم[٤٩٦]. ٥ر٣٧٪ من هذه النسبة ذكر الخبير أنها من مصادر مختلفة لم يحددها وهو ما نعتقد أنه تم الحصول عليه بطرق غير مشروعة سواء عن طريق الرشاوى لكبار المسؤولين الأتراك أو بواسطة وضع اليد وانتزاع أراضى عرب فلسطين دون وجه حق وهو الأمر الذى كان وراء تفجُّر النضال الفلاحى المرير عام ١٨٨٧.

وهكذا فإن هذه النسبة مع ما انتقل عن طريق كبار ملاك لبنانيين وسوريين تشكل مساحة قدرها ٥ر٦٢٪ من مجموع ما انتقل لليهود حتى عام ١٩١٤ بالإضافة لما تم نهبه وهو نحو (٥٠٠ر١٧٤) دونم ما بين ١٩١٤ و١٩٢٠ وهو الفارق ما بين الرقمين المقدمين من الخبير ذاته الأول وهو (٥٨١ر٢٤٥) دونم لعام ١٩١٤ والثانى (٦٠٠ر٤٢٠) دونم لعام ١٩٢٠ وهذا الرقم (٥٠٠ر١٧٤) دونم مع نسبه الـ ٣٧٪ التى لم تحدد مصادرها مع النقل من كبار ملاك لبنانيين تشكل نسبة قدرها ٧٨٪ فإذا ما اضفنا إليها نسبة الـ ١٢٪ المأخوذة عنوة من الفلاحين يصبح ٩٠٪ من مجموع ما حازه اليهود من أراض في فلسطين في العهد

---

(٤٩٦) من الثابت أن اليهود اشتروا من هذا الرقم ٠٠٠ر٧٠ دونم قرب طبريا عام ١٨٨٦ من أسرة سرسق وتوينى ومدّور. وهى اسر ثرية لبنانية تقيم في بيروت أما كبار الملاك الفلسطينيين فقد باعوا ٧٠٠ دونم. انظر رشيد الخالدى، مقاومة الفلسطينيين للصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى من كتاب القاء اللوم على الضحايا، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة ٧٩٥، القاهرة ١٩٩١، ص٢٣١.

أما جرانوت فيذكر مصدر هذه الأراض طبقا لملاكها السابقين مفصلاً فيقول أنه تم الحصول على ما نسبته ١.ر٢٥٪ من كبار ملاك غير مقيمين لبنانيين وسوريين و٤ر٢٥٪ من كبار ملاك مقيمين و٥ر١٢٪ من الفلاحين وما نسبته ٣٧٪ ذكر أنها من مصادر مختلفة لم يحددها

العثمانى تم بأساليب ملتوية وغير مشروعة.

كما تجدر ملاحظة اتساع المساحة التى تمكنوا من انتزاعها خلال ٦ سنوات فقط ما بين ١٩١٤ و١٩٢٠ وهى فترة فوضى الحرب العالمية الأولى التى تم استغلالها بأبشع الصور من قبل اليهود الذين سعوا جاهدين للاستيلاء على أراضى عرب فلسطين تساندهم بريطانيا وإدارتها العسكرية ومن ثم المدنية فيما بعد. يؤكد صدق ما ذهبنا إليه بالإضافة لكل ما تقدم أمران أولهما ارتفاع عدد قضايا التعدى على الأرض التى رفعها المواطنون العرب بمجرد إعادة افتتاح دوائر الطابو (التسجيل).

والثانى فحوى رسالة الاعتراض التى قدمتها المنظمة الصهيونية بخصوص إعادة افتتاح دوائر الطابو لاقراض الفلاحين برهن أراضيهم. والتى رأت المنظمة الصهيونية عدم جدواها بالنسبة لليهود الذين لن يكونوا قادرين على الاستفادة من هذه الخدمة لأن اليهود طبقاً لما جاء في مذكرة الاعتراض **لا يمتلكون أى وثائق قانونية تثبت ملكيتهم للأرض**[٤٩٧]. ولرغبة المنظمة بابقاء الدوائر مغلقة لتتاح فرص أكبر بالاستيلاء على أراضى عرب فلسطين على نحو ما أوضحنا في بداية هذا الفصل.

وفيما يتعلق بمساحة الأراضى التى حازها اليهود أثناء الحكم البريطانى وحتى عام ١٩٤٨ فهناك تضارب بين مصدر وآخر في تحديد هذه المساحة، فقد ذكر مصدر عربى استند إلى سجلات مصلحة التسوية بأن هذه المساحة قدرها (٦٤٤ر٤٩١ر١) دونما[٤٩٨] أى بنسبة قدرها ٦ر٥٪ لمجموع مساحة فلسطين. أما في المصادر البريطانية الرسمية فتعطى رقم (٣٠٠ر٧٣١ر١)[٤٩٩] دونم في حين يذكر اليهود ذاتهم أرقاما تتراوح بين

(٤٩٧) من رسالة اعتراض قدمتها المنظمة الصهيونية للحكومة البريطانية بشأن إعادة افتتاح دوائر الطابو. انظر نص الوثيقة فى كتاب:
بهجت صبرى، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤ - ١٩٢٠، سابق، ص١٨٨.

(٤٩٨) عارف العارف ويذكر المؤلف: أن هذه الأرقام مقتبسة من تقرير سامى هداوى وقت مراجعتها من خبير آخر. انظر: العارف، النكبة، مرجع سابق، مرجع سابق، جـ٤، ص ص ٩٢٣-٩٢٦.

(٤٩٩) A Survey of Palestine Vol. 1, op. cit., P. 376.

(٧٦٥,٠٠٠ر١)[٥٠٠] دونم أو (٨٢٠,٠٠٠ر١)[٥٠١] دونم أو (١,٨٥٠,٠٠٠)[٥٠٢] دونم أو (٨٠٧,٠٠٠ر١) دونم الذى قدمته الوكالة اليهودية مما يجعلنا أكثر ميلا لقبول هذا الرقم الذى قدمته الوكالة اليهودية وفق إحصائها عام ١٩٤٧[٧] وقدمته موزعا على النحو التالى كما في الجدول رقم (١٩).

الجدول رقم (١٩)

مساحة الأراضى التى حازها اليهود حتى عام ١٩٤٧

مساحة الأراض بالدونم	نسبتها المئوية للأراض الرراعية	نستها المئوية للمساحة الإجمالية	كيفية حيازتها
٤٢٠,٦٠٠	٤ر٥٦٪	١ر٥٥٪	فترة الحكم العثمانى وبداية الحكم العسكرى البريطانى
١٧٥,٠٠٠	١ر٩٠٪	٠ر٦٤٪	أجرتها حكومة فلسطين لليهود
٣٢٥,٠٠٠	٣ر٥٣٪	١ر٢٠٪	منحتها الحكومة للوكالة اليهودية
٦٢٥,٠٠٠	٦ر٦٨٪	٢ر٣١٪	مشتراه من كبار ملاك غائبين غير فلسطينيين
٢٦١,٤٠٠	٢ر٨٣٪	٠ر٩٦٪	مشتراه من كبار ملاك فلسطينيين
٨٠٧,٠٠٠ر١	١٩ر٦٪	٦ر٦٪	المجموع

تبرز دراسة الجدول أن مجموع ما أدعى اليهود «بملكيته» ولنا تحفظ على هذه الكلمة سنذكره بعد قليل لا يزيد عن ٦ر٦٪ من مجموع مساحة فلسطين أو ما نسبته ١٩ر٦٪ من مجموع مساحة الأراض الزراعية وفق تقديرها لعام١٩٤٥.

(٥٠٠) The Jewish case, op. cit., P. 340.

(٥٠١) نشرات المكتب العربى، النشرة الثانية، سابق ص ١٤٧ أخذاً عن الوكالة اليهودية.

(٥٠٢) Granott, The Land system, op. cit., P. 278.

(٥٠٣) احسان نزار عطية، مصادرة الأراض في المناطق المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٨٠، جمعية الدراسات العربية القدس ١٩٨٠ - ص ١١-١٢.

وحتى لو أفترضنا جدلاً أنهم حازوا الرقم الأعلى الذى قدمه خبير الأراض «جرانوت» وهو ١,٨٥٠,٠٠٠ دونم وباعترافهم فإن ما تمكنوا من تسجيله حتى عام ١٩٤٦ لم يزد عن (٢٠٢ر٩٧٤)(٥٠٤) دونم أى بنسبة ٦ر٥٢٪ لمجموع ما حازوا أو بنسبة قدرها ٦ر٣٪ **لإجمالى مساحة أراض فلسطين. وبنسبة قدرها ٥ر١٠٪ لمساحة الأراضى الزراعية.**

أى أن المجموع الباقى من المساحة هو ٤ر٩٦٪ من مساحة أراضى فلسطين الإجمالى أو بنسبة ٥ر٨٩٪ للأراضى الزراعية بقيت حقا مطلقاً للعرب. إضافة أصلاً لما حازه اليهود لأن حيازتهم له كانت دون وجه حق وعن طريق الاغتصاب وحتى عام ١٩٤٨.

أما فيما يتعلق بتحفظنا الذى ورد منذ قليل فهو فيما يتعلق بالتناقض الصارخ في ادعاءت اليهود أنفسهم من خلال الأرقام التى قدموها فكيف تعترف الوكالة اليهودية أنها حصلت على (٥٠٠,٠٠٠) دونم من حكومة فلسطين على سبيل التأجير أو المنح كأمتيازات ثم تعلن المصادر اليهودية مرة أخرى أن هذه الأراض مملوكة ملكية تامة من قبلها فكيف يتأتى ذلك وأين المصداقية في هذا الادعاء؟!!.

وإذا كانت حكومة فلسطين البريطانية خلال فترة حكمها التى دامت نحو ثلث قرن قد مكنت اليهود من حيازة ٨ر٥٪ من مساحة فلسطين. برغم الجهود المضنية والضخمة التى بذلتها لتمرير الأرض عبر القوانين المتعددة ومجموعة الاجراءات التى استنزفت جهداً خارقاً. بذلته الحكومة بكل الرضا في سبيل إنشاء هذا «الوطن القومى الحلم»(٥٠٥)..

فإن دخول أطراف أخرى حلبة الصراع والملابسات المتعددة التى أحاطت بالقضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية والتى سندرسها بشئ من التفصيل في الفصل

---

(٥٠٤) Walter lehn, the Jewish National fund, op. cit., P. P. 68 - 71.

(٥٠٥) أنظر الخريطة رقم (١٤) فى ملاحق هذه الدراسة التى توضح حيازة الأراض لكل من العرب واليهود في أقضية فلسطين عام ١٩٤٤.

الرابع من هذه الدراسة أدت إلى تغييرات جذرية في ملكية الأراضى في فلسطين بعد أن أحيلت القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة التى مارس الصهيونيون ضغوطاً شديدة عليها منذ بداية تكوينها ثم جنوا ثمرات هذه الضغوط عندما صدر قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الذى منح اليهود الذين لم تزيد نسبتهم عن ٣٢٪ من عدد سكان فلسطين ولم تزد نسبة حيازتهم لأرض فلسطين عن ٦ر٦٪ من مساحتها الإجمالية منحهم هذا التقسيم الظالم دون أدنى حق ٥٦٪ من مساحة فلسطين هكذا بمنتهى البساطة ليس هذا فحسب بل مكنهم من سهول فلسطين الخمسة التى تبلغ مساحتها خمسة مليون دونم وتعتبر من أخصب أراضى فلسطين بخلاف موقعها الاستراتيجى الهام. وطرحت خطة التقسيم توزيعاً لحيازة الأراضى بين العرب واليهود على أن تبقى القدس دولية على النحو الموضح في الجدول رقم (٢٠) بما فيها المساحة المائية.

الجدول رقم (٢٠)(٥٠٦)

توزيع حيازة الأراضى بين الدولتين العربية واليهودية والقدس الدولية بما فيها المساحة المائية وفق قرار التقسيم

المناطق	المساحة بالدونمات	النسبة المئوية لمساحة فلسطين الكلية
الدولة العربية	١١ر٥٨٩ر٨٧٠	٤٢ر٨٨٪
الدولة اليهودية	١٥ر٢٦١ر٦٤٩	٥٦ر٤٧٪
منطقة القدس الدولية	١٧٥ر٥٠٤	٠ز٨٥٪
	٢٧ر٠٢٧ر٠٢٣	١٠٠٪

(٥٠٦) عارف العارف النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧-١٩٥٢ الجزء الأول، منشورات المكتبة العصريه للطباعة والنشر، صيدا بيروت ١٩٥٦ جـ١، ص ص ٢٦-٢٧. وانظر أيضا:

- يعقوب الخورى، وكيل إدارة فلسطين، أملاك العرب وأموالهم المجمدة في فلسطين المحتلة، الامانة العامة، إدارة فلسطين، الجامعة العربية، دار الهنا للطباعة والنشر بدون تاريخ، ص ص ٢٩ - ٣١.

- انظر أيضا: Sami Hadawi, land oner ship in Palestine, op. cit., P.P. 18-19.

وفيما يخص توزيع حيازة الأراضى بين الأطراف المختلفة من عرب ويهود والقدس الدولية بدون المساحة المائية فيوضحها الجدول رقم (٢١)[٥٠٧]

الجدول رقم (٢١)

توزيع حيازة الأراضى بين العرب واليهود والحكومة في حالة التقسيم

المناطق	عرب	يهود	طوائف أخرى	الحكومة	المجموع
الدولة العربية	٨ر٨٤٨ر٢٩٠	٩٥ر٥٤٣	٨٣ر٤٥٤	٢ر٣٦٢ر٥٨٣	١١ر٣٨٩ر٨٧٠
الدولة اليهودية	٣ر٥٧٧ر٨٢٥	١ر٣٨٣ر٨٥٨	٥٠ر٠٩٠	٩ر٧٤٥ر٨٧٦	١٤ر٧٥٧ر٦٤٩
منطقة القدس الدولية	١٤٨ر٦٥٩	١٢ر٢٩٨	٨ر٥٠٦	٦ر٠٤١	١٧٥ر٥٠٤
المجمـــــــــوع	١٢ر٥٧٤ر٧٧٤	١ر٤٩١ر٦٩٩	١٤٢ر٠٥٠	١٢ر١١٤ر٥٠٠	٢٦ر٣٢٣ر٠٢٣

كما قسم المشروع المدن والقرى بين العرب واليهود كما لو أنه كان يقسم كعكة ميلاد الدولة اليهودية دون أى اعتبار تاريخى أو إنسانى. والجدول رقم (٢٢)[٥٠٨] يوضح ذلك:

(٥٠٧) نفس المصادر والصفحات.

(٥٠٨) الوثيقة رقم ٢٠٠، ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد، الجزء الأول، ص٨٤١-٨٤٢. ويذكر المستر مانتجهام بولر عضو مجلس العموم البريطانى بخصوص هذا المشروع أنه في حين أن (٣٠١) ألف عربى يوجدون في المنطقة اليهودية التى يقطنها (٤٥١) ألف يهودى فإن ما نسبتة ٦٨٪ من مزارع الموالح عربية. وفي حين سيكون نصيب الدولة اليهودية ٦٣٪ من الدخل القومى سيكون ١٢٪ فقط في الجانب العربى مما يشير بوضوح إلى عدم عدالة التوزيع. أنظر حول توزيع المدن والقرى أيضا: Hadawi, The Land owner ship , op. cit., P.19.

الجدول رقم (٢٢)

توزيع المدن والقرى بين الدولتين العربية واليهودية في حالة التقسيم

	عربية		يهودية		مختلطة		ألمانية		المجموع	
	مدن	قرى	مدن	قرى	مدن	قرى	مدن	قرى	مدن	قرى
الدولة العربية	١٦	٥٥٢	١	٢٢	-	-	-	-	١٧	٥٧٤
الدولة اليهودية	١	٢٧٢	١٤	١٨٣	٣	-١	١	٣	١٩	٤٥٨
منطقة القدس الدولية	٣	١٧	-	٢	١		-	-	٤	١٩
المجموع	٢٠	٨٤١	١٥	٢٠٧	٤	١	١	٣	٤٠	١٠٥١

شكلت هذه التقسيمات المبينة في الجداول السابقة صعوبة جمة في التنفيذ مما دعا الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة تأليف لجنة مكونة من خمسة أعضاء سميت باللجنة الخماسية لدرس هذه المشكلة وتقديم توصياتها[٥٠٩].

وأوكل إليها مهمة استلام وإدارة المناطق التى يتم الجلاء عنها من قبل الدولة المنتدبة بصفة مؤقتة، واتخاذ تدابير إقامة الحدود بين الدولتين وغير ذلك الكثير حددته النقاط الخمس عشرة كخطوات تمهيدية للاستقلال تحت إشراف هذه اللجنة[٥١٠].

لقد شهدت الفترة التى أعقبت قرار التقسيم في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٧ والنهاية الفعلية للوصاية البريطانية في ١٥ مايو ١٩٤٨. هجمة شرسة قادتها القوات

(٥٠٩) الوثيقة رقم ٥٩، حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية الجزء ٢، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٩.

(٥١٠) الوثيقة رقم ٥٩، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حسن صبرى الخولى، المرجع السابق، ص ٤١٩-٤٢٣.

الإرهابية اليهودية جيدة التنظيم والتدريب والتسليح تساندها قوات الجيش البريطانى، بإحتلال مساحات واسعة من الأراضى في مناطق مختلفة في فلسطين ضاربين عرض الحائط بكل توصيات الجمعية العامة وتقسيمات المناطق كما وردت في قرار التقسيم على النحو المبين في الجداول أرقام ٢١، ٢٢، ٢٣، متخطين حدود الدولة اليهودية لانتزاع الأراضى من المنطقة المخصصة للدولة العربية. ففى ٢٦ يناير ١٩٤٨ ارتكب اليهود جريمة آثمة بقرية عرب أبو سويرح، وفي بيارات بدر موسى، وعبد القادر، في يافا فنسفوا المنازل وموتورات الرى وقتلوا المواطنين، والمواشى حيث كانوا يشنون هجومهم على هذه المناطق في جنح الظلام، وقد تكررت حوادث الاعتداء في القرى والمدن وبشكل مكثف في يافا وحيفا، والرملة، واللد، وطولكرم، وكثير غيرها تحميهم القوات البريطانية[٥١١].

وتعددت أساليب اقتناص الأرض ففى تل أبيب أنذرت بلدية تل أبيب بعض أصحاب الأراض بضرورة دفع ضريبة قدرها ثلاثة جنيهات عن كل دونم – في حين كانت هذه الضريبة في كل مكان لا تزيد عن ١٨ ملاً للدونم الواحد – وإلا بيعت أراضيهم تسديداً لثمن الضريبة، ولما كانت الأوضاع الاقتصادية للفلاحين لا تسمح إطلاقاً بدفع مثل هذه الضريبة الباهظة فقد عرضت العديد من الأراضى للبيع تسديداً للضرائب[٥١٢].

أما السلطات فقد سعت إلى تمرير الأراض لليهود عن طريق بيع أراض ومنشات ذات أهمية بالغة كانت بحوزتها لليهود، مثل مطار عاقر بالرملة ومنشاته وأراضيه الواسعة، علما بأن السلطة البريطانية كانت قد انتزعت هذه الأراضى من أصحابها العرب مقابل ثمن بخس دفعته لهم، بعد أن شردتهم. وكان لبيع المطار ردود فعل واسعة عند عرب فلسطين الذين طالبوا بشرائه واعترضوا على هذا

(٥١١) الدفاع، يافا، العدد ٣٨٦٦ في ١٩٤٨/١/٢٦، ص١ وص٤.

(٥١٢) الدفاع، يافا، العدد ٣٨٥٨ في ١٩٤٨/١/١، ص٢

الانحياز السافر، وشن المناضلون العرب هجوماً كبيراً بعد تسليم المطار للهاجاناه في ٢٤ مارس ١٩٤٨. لم يسفر عن شئ سوى الضحايا وبقى المطار بأيدى اليهود[٥١٣].

كما ساهمت مرة أخرى قوات الانتداب بنقل أراضي الأوقاف في قرية الجماسين في مارس ١٩٤٨ عندما منحتها لبلدية تل أبيب لإقامة حدائق!! مما أثار حفيظة المجلس الإسلامى الأعلى الذى رفع شكوى للمندوب السامى[٥١٤].

هذا وبرغم إعلان حكومة الانتداب بأن أى تدخل عسكرى يحدث قبل ١٥ مايو يعتبر اعتداء عليها تقابله بالقوة وأنها ستظل مسؤولة عن فلسطين وأمنها حتى ذاك التاريخ!!!

لكن ما حدث بالفعل كان **نقيض هذا التصريح فاخذت تنسحب من الأحياء والمدن العربية لتفسح المجال أمام اليهود لاحتلال هذه المناطق على نحو ما فعلت في حيفا وطبريا، وهب المواطنون للدفاع عن مدنهم** ودارت معارك طاحنة بين العرب واليهود الذين كانت تساندهم وتساعدهم قوات الجيش البريطانى وبعد صمود خمسة أشهر **سقطت حيفا في ٢٢ ابريل ١٩٤٨ وأعقبتها يافا في ٢٨ أبريل**[٥١٥]. **أى قبل الموعد المحدد للانسحاب وهو ١٥ مايو فأين مسؤولية بريطانيا إذاً؟..**

كما إنسحب البريطانيون قبل الموعد **المحدد من مدينة صفد في ١٩٤٨/٤/١٦**

---

(٥١٣) الدفاع يافا، العدد ٣٨٧٥ فى ٢/٥ ص٢ والعدد ٣٨٨١ فى ٢/١٢ ص٣، والعدد ٣٩٠٦ فى ٣/١٢ ص٢، والعدد ٣٩٠٩ في ٣/١٦ ص٢ والعدد ٣٩١٠ في ٣/١٧ ص٤ والعدد ٣٩١١ في ٣/١٨ عام ١٩٤٨ ص٢. كانت أراض المطار قد انتزعت من أصحابها من قرى عاقر وشحمه، منذ بضعة سنوات خلت قبل بيع الحكومة المطار لليهود.

(٥١٤) محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، مرجع سق ذكره، ص٢٩٨.

(٥١٥) فلسطين، كتاب لم يعرف اسم مؤلفه ولا تاريخ نشره بسبب نقص صفحاته (موجود في معهد الدراسات العربية التابع للجامعة العربية مصنف تحت رقم ٩٥٦/٩٥، ص ص١٢ – ١٣ وانظر ايضاً: محمد نمر الخطيب، من أثر النكبة، المطبعة العمومية بدمشق ١٩٥١، ص ٣٣٠. ٣٣٩-٣٤١.

وهجم اليهود هجوماً مكثفاً بالأسلحة الأتوماتيكية وقاذفات الهون وكان قد انسحب أمر الحامية الأردنية من جيش الانقاذ تاركاً الأهالى لتواجه الأهوال، فخرجوا تحت وابل القصف هائمين على وجوههم[٥١٦].

وفي ١٧ أبريل أصدر مجلس الأمن قراراً بوقف جميع الأعمال العسكرية في فلسطين وفي ٢٣ أبريل قرر إقامة لجنة هدنة لفلسطين مكونة من ممثلين من أعضاء مجلس الأمن. كما قدمت الولايات المتحدة مشروعاً للأمم المتحدة بوضع فلسطين تحت وصايتها في ٢٠ أبريل ١٩٤٨ تضمن بنداً يتعلق بتخويل الحاكم صلاحية وضع التشريعات الخاصة لضمان حرية انتقال الأراضي بيعا وشراء واستغلالاً دون مساس بأى فريق من السكان[٥١٧]!!!. كما انسحب البريطانيون من عكا يوم ٢٥ أبريل لتواجه هجوما شرساً من قبل اليهود الذين قاموا بذبح الأطفال والرجال وهتكوا أعراض الفتيات والنساء وسرقوا الأموال والمنقولات[٥١٨].

وأعتمد اليهود خطة حدوة الحصان لاقتلاع وطرد عرب فلسطين وهى تعتمد على إجراء حصار من جميع جوانب منطقة ما مع ترك ثغرة صغيرة تسمح بإفلات الطالبين للنجاة، حيث كانت تفتح النيران ليلاً والناس نيام ودون سابق إنذار وتنطلق المدافع بكثافة عالية من جميع الجهات ما عدا هذه الثغرة الأمر الذى كان يلقى الرعب والهلع في قلوب الأهالى الذين كانوا يتركون كل عزيز ونفيس بعد أن تحصد النيران أعداد غفيرة منهم لينطلقوا تائهين مشردين بين جريح ومريض وعاجز.. وقد اتبعت هذه الخطة في العديد من قرى

(٥١٦) محمد فيصل عبد المنعم، فلسطين والغزو الصهيونى، مكتبة القاهرة الحربية، ١٩٧٠، ص ص ٢٧٩-٢٨١.

(٥١٧) الوثيقة رقم ٦٣، حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية جـ٢، مصدر سابق، ص ص ٤٤٩-٤٥٠ - جون رودى، حركيات استلاب الأراضي من كتاب تهويد فلسطين، سابق، ص ص ١٥٠-١٥١.

(٥١٨) للمزيد حول الفظائع التى أرتكبت وحول اغتصاب تلميذات المدارس والنساء المسنات أنظر:

- روز مارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٠، ص ص ٩٤، ١٠٤-١٠٥، ١١٣، ١١٤.

فلسطين وتعتبر مذبحة دير ياسين تطبيقاً عملياً لهذه الخطة الجهنمية التى دفعت بالآلاف لمغادرة أراضيهم وبيوتهم(٥١٩) حفاة عراة في صورة ترسم كل معانى البؤس المرير لواقع الأهوال القارعة مندفعين نحو المجهول الذى أصبح فيما بعد واقعاً أشد بؤساً ومرارة.

وهكذا وقبل أن ينصرم عهد الانتداب أدى الإنسحاب البريطانى غير المتوقع، والترتيبات السرية التى كانت تعقدها السلطات مع اليهود بالإنسحاب ليلاً من تمكين اليهود من العديد من المدن والقرى في فلسطين(٥٢٠). وإعلان قيام «دولة إسرائيل» مستقلة بالحدود التى أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ولكن استطاع اليهود احتلال أجزاء كبيرة وهامة من أراضي الدولة العربية زيادة على ما نص عليه قرار التقسيم. إذ أصبحوا يسيطرون على ٨٤٪ من مدينة القدس والمناطق الممتدة منها باتجاه البحر الأبيض وعلى العديد من المدن والقرى العربية المنوه عنها(٥٢١) منذ قليل زيادة عن قرار التقسيم.

ووفق رأى البعض بانه بالإمكان تلخيص نتائج حرب ١٩٤٨ «بأن الحركة الصهيونية قد نجحت عبر العنف المنظم في إنهاء حالة التشتت وانعدام الجنسية التى عاشها اليهود وتوريث هذه الحالة لعرب فلسطين(٥٢٢). والتشبيه هنا مع الفارق بين أصحاب حق ومدعى حق.

وبعد انسحاب القوات البريطانية وفي فترة حرب ١٩٤٨ التى خاضتها جيوش الإنقاذ العربية، بالإضافة لشعب فلسطين وقواته التى كان ينقصها جميعاً التدريب الجيد ونقص

---

(٥١٩) محمد فيصل عبد المنعم، السابق والصفحات أيضا، - جون رودى، السابق والصفحات.

(٥٢٠) أملاك العرب وأموالهم المجمدة، مصدر سابق، ص ص ٢٩-٣٠ وانظر أيضا:

Henry Cattan, Palestine, the Road to peace, Long man 1971, P.P. 20-21.

(٥٢١) المصادر السابقة والصفحات وانظر أيضا:

الوثيقة رقم ٦٥ من خطاب الياهو اينشتين وهو وقتذاك الياهو ايلات وكان ممثل الوكالة اليهودية في واشنطن من خطاب وجهه الرئيس الأمريكى ووزير الخارجية. - انظر: الخولى، الجزء الثانى، سابق، ص ٤٥٣، وأيضا الوثيقة ٦٦، المصدر السابق، ص ص ٤٥٤ - ٤٥٧.

(٥٢٢) روز مارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون، سابق، ص ١١٥.

السلاح وعدم التنسيق وثغرات أخرى ضخمة جداً، حدثت العديد من الأمور فبرغم إصدار مجلس الأمن قراراً بفرض الهدنة في جميع أنحاء فلسطين دون قيد أو شرط في ١٩٤٨/٧/١٥[٥٢٣]، إلا أن اليهود انتهكوا هذه الهدنة عدة مرات وارتكبوا العديد من المخالفات فاعتدوا على العديد من القرى مما دفع وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت إلى رفع تقرير مؤقت إلى سكريتر الأمم المتحدة يفضح أعمال اليهود «وأرتكابهم للمخالفات الخطيرة» كما وصفها التقرير ذاكراً اعتداءهم على ثلاث قرى عربية هى «عين غزال، وجبع، وأجزم» الواقعة جنوب حيفا. كما طالب بإعادة بنائها على حساب السلطة البريطانية. وقد نجم عن هذه الكارثة طرد وتشريد أربعة آلاف مواطن عربى من أراضيهم بالقوة بخلاف ما قتل منهم والذى يربو عددهم عن ثلاثمائة شخص أثناء دفاعهم عن أراضيهم. وكانت قريتان قد دمرتا بالكامل مما اعتبره التقرير «منتهى الفظاعة وخرقاً صارخاً للهدنة»[٥٢٤].

وكانت قرى عديدة أخرى قد دمرت واقتلع أصحابها منها كما اعتدى اليهود أيضا أثناء الهدنة على المناطق المحايدة المجاورة لمنطقة الصليب الأحمر[٥٢٥].

وتكررت أنتهاكات الهدنة من قبل اليهود والاعتداء على الأراضي العربية وبالذات في أوقات الحصاد بهدف اتلاف المحصولات والحاق الأضرار الفادحة بالعرب[٥٢٦] وقد بلغ عدد القرى التى تم تدميرها ومحيت من الوجود أثناد العهد البريطانى من ١٩١٨ وحتى

(٥٢٣) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثالث، القسم الثانى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٢٤، ٣٣٩.

(٥٢٤) تقرير مؤقت مرفوع إلى سكريتر الأمم المتحدة من وسيط الأمم المتحدة لفلسطين في ١٨ سبتمبر ١٩٤٨ جامعة الدول العربية، الهيئة السياسية، ص ص ٦٦-٦٨ وأنظر أيضا: المقطم في١٩٤٨/٩/١٥ العدد ١٨٤٩٤ ص٢. وانظر لمزيد من التفاصيل الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الأول، القسم الثانى ص ٣٦٠-٣٦١ وايضا للتفاصيل أنظر التل: كارثة فلسطين، مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس، الجزء الأول، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩ ص ص ٢٨٤ - ٢٨٨.

(٥٢٥) تقرير موقت المصدر السابق، ص ٥٦.

(٥٢٦) من خلال انتهاكات الهدنة تمكن اليهود من احتلال التلال المشرفة على طريق اللطرون رام الله واستولوا على بعض القرى وطردوا أهلها كما استولوا على منطقة النقب أنظر: الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثالث، القسم الثانى، ص ص ٣٢٤، ٣٣٩. وأنظر أيضا عبد الله التل، كارثة فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩ - ٢٩١.

١٩٤٨ (٦١) قرية[٥٢٧].

ولم تكن الأراضي التى انتزعت من عرب فلسطين أثناء عام ١٩٤٨ هى خاتمة المطاف فقد تمت ملابسات أخرى أدت إلى ضياع المزيد من الأراضي، منها الصفقات السرية[٥٢٨] لبعض الدول العربية ومنها ما تم في أروقة رودس ومؤتمرات الهدنة [٥٢٩].

هذا فضلا عن عمليات خرق الهدنة المتكررة وبناء مستوطنات يهودية على طول خطوط الهدنة، واقتناص مساحات إضافية أثناء تخطيط الحدود. برغم وجود مراقبين دوليين!!!. والجدول رقم (٢٣) يوضح الفرق بين ما كان بحيازة اليهود حتى عام ١٩٤٨ وما استطاعوا حيازته بعد اتفاقات الهدنة[٥٣٠].

(٥٢٧) للمزيد حول أسماء هذه القرى راجع الدباغ الاستيطان اليهودى في ريف فلسطين في العهدين العثمانى والبريطانى ١٨٥٤ - ١٩٤٨ ، مجلة دراسات عربية السنة ١١، العدد الخامس بيروت ١٩٧٥ ص ٤١.

(٥٢٨) احتل اليهود قرية (أم الرشراش) ايلات فيما بعد دون قتال بسبب انسحاب الجيش الأردنى كما أجرى الملك عبد الله مباحثات سرية مع اليهود في مدينة الشونة الاردنية حصل اليهود من خلالها على مساحات واسعة من الأراض راجع الوثائق السرية في الفصل الرابع عشر من مذكرات عبد الله التل، كارثة فلسطين، المصدر السابق، ص ٤٣٧-٥٦٧.

ولمزيد من الايضاح أنظر الخرائط: أرقام (٢٣ و٢٦) في ملاحق هذه الدراسة التى توضح مدى ما سيطر عليه اليهود من أراض حتى عام ١٩٤٩..

(٥٢٩) عارف العارف، النكبة، مرجع سبق ذكره الجزء الرابع ص ٩٢٠ - ٩٢٦ وأيضا أنظر:

أملاك العرب وأموالهم المجمدة، الجامعة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ - ٣٠.

(٥٣٠) جدول مركب ــ أنظر: عارف العارف، النكبة، مرجع سبق ذكره الجزء الرابع ص ٩٢٣-٩٢٦. وهذه الأرقام مقتبسة من سجلات مصلحة التسوية من تقرير سامى هداوى وتمت مراجعتها من خبير اخر من نفس المصلحة طبقاً للمصدر.

الجدول رقم (٢٣)

الأراضي التى كانت بحيازة اليهود قبل ١٩٤٨ وما استطاعوا إضافته حتى اتفاقات الهدنة

القضاء	مساحة القضاء الإجمالية بالدونم	ما كان بحوزه اليهود قبل ١٩٤٨	نسبة حيازة اليهود للقضاء	مجموع ما أصبح بحوزه اليهود بعد ١٩٤٨ بالدونم	نسبة الزيادة المئوية	نسبة ما يحوزه اليهود بالنسبة للقضاء
عكا	٧٩٩ر٦٦٣	٢٤ر٩٩٧	٣٪	٧٩٩ر٦٦٣	٩٩٪	١٠٠٪
بيسان	٦٣٧ر٠٨٧	١٢٤ر٧٥٥	٣٣ر٩٪	٣٦٧ر٠٨٧	٦٦٪	١٠٠٪
الناصرة	٤٩٧ر٥٣٣	١٣٧ر٣٨٢	٢٧ر٦٪	٤٩٧ر٥٣٣	٧٢٪	١٠٠٪
صفد	٦٩٦ر١٣١	١٢١ر٤٨٨	١٧ر٥٪	٦٩٦ر١٣١	٥٧ر٤٪	١٠٠٪
طبريا	٤٤٠ر٩٦٩	١٦٧ر٤٠٦	٣٧ر٩٪	٤٤٠ر٩٦٩	٦٢٪	١٠٠٪
حيفا	١ر٠٣١ر٧٥٥	٣٦٤ر٢٧٦	٣٥ر٣٪	١ر٠٣١ر٧٥٥	٦٤ر٦٪	١٠٠٪
يافا	٣٣٥ر٣٦٦	١٢٩ر٤٣٩	٣٨ر٦٪	٣٣٥ر٣٦٦	٦١ر٤٪	١٠٠٪
اللد والرملة	٨٧٠ر١٩٢	١٢٢ر١٥٩	١٤٪	٧٧٤ر١٩٢	٨٤ر٩٪	٨٨ر٩٪
جنين	٨٤٨ر٩٩٩	٤ر٢٥١	٠٠٥٪	٢٥٨ر٩٩١	٩٨٪	٣٠ر٥٪
نابلس	١ر٥٩١ر٧١٨	١٥	٠٠٠٠٩٤٪	٢٦ر٧١٨	٩٩ر٩٪	٠١٦٪
طولكرم	٨٣١ر٥٨٣	١٤١ر٣٦١	١٦ر٩٪	٥٠٦ر٥٨٣	٦٥ر٦٪	٦٠ر٩٪
رام الله	٦٨٦ر٥٦٤	١٤٦	٠٠٠٢٪	٥ر٥٦٤	٩٧٪	٠٢٨٪
القدس	٥٥٨ر٦٤٨	٢٩ر٥٢٧	٠٥٪	٢٥١ر٦٤٧	٨٨٪	٤٥٪
أريحا	٣٤٠ر٦٢٣	-	-	-	٠٪	٠٪
بيت لحم	٦٥٣ر١٥٧	٣ر٨١٩	٠٠٥٪	٨٠ر١٥٧	٩٥٪	١٢٪
الخليل	٢.١٧٦ر٧٨٦	٦ر١٣٢*	٠٠٢٪	١ر١٠٧ر٧٨٦	٩٩ر٤٪	٥٠ر٨٪
غزة **	١ر١١١ر٥٠١	٤٩ر٢٦٠	٠٤٪	٨١١ر٥٠١	٩٣ر٩٪	٧٣٪
بئر السبع	١٢ر٥٧٧ر٠٠٠	٦٥ر٢٣١	٠٠٥٪	١٢ر٤٧٧ر٠٠٠	٩٩ر٤٪	٩٩ر٢٪
المجموع	٢٦ر٤٠٥ر٢٦٦	١ر٤٩١ر٦٤٤	٠٥ر٦٪	٢٠ر٤٦٨ر٦٤٣	١٣ر٧٪	٧٧ر٥٪

* وهذا الرقم ورد عند الدباغ ٦٥٨١ دونماً أنظر الدباغ بلادنا فلسطين الجزء الخامس، القسم الثانى ص ٣٠١ ، ٣١٢.

** أرقام غزة وبئر السبع تقريبية لعدم العثور على الخارطة التى تبين حدود الهدنة انظر عارف العارف المرجع ذاته ص٩٢٦.

وهكذا ومن كل ما تقدم أتضح لنا كيف تم اقتلاع عرب فلسطين، وكيف تمت مصادرة أراضيهم بعد أن أعطى مشروع التقسيم اليهود حق إقامة دولتهم فوق ٥٦٪ من أراضي فلسطين كما كانت قد سهلت حكومة فلسطين البريطانية إحتلال اليهود لما يزيد عن ٥ر١ مليون دونم وتعتبر هى المسئوولة الأولى عن ترسيخ الاستيطان اليهودى في فلسطين كما أدى انسحابها قبل الموعد من فلسطين والترتيبات التى كانت تتبعها لتمكين اليهود من أراضي فلسطين وتسليمهم المنشآت والأسلحة إلى تدعيم قيام «دولة إسرائيل». والتى ساهمت بقيامها أيضا الخطط الإرهابية والمذابح التى أقامتها العصابات الصهيونية لعرب فلسطين، ومصادرة الأرض ساعة الطوارئ..

وهكذا تضافرت وتشابكت كل العوامل التى درسناها لتقلب الأوضاع رأسا على عقب ولتصبح الأكثرية الفلسطينية في وطنها أقلية ولتصبح ٨٠٪ من أراضيها وأراضى أجدادها التى كانت حتى الأمس القريب كلها عربية، يهودية ولتبرز قضية الصراع العربى الصهيونى كإحدى القضايا بالغة التعقيد في القرن العشرين لتصبح مشكلة بلا حل، وأرضاً خصبة تنمو عليها مزيد من الصراعات المريرة والدامية وتجذب أطرافاً أخرى إلى دائرة الصراع الذى لا يزال مستمراً حتى الآن.

وهكذا تكشفت حقائق الدور البريطانى لكل ذى عين منذ ١٨٣٩ سواء بدور قنصليتها في القدس. و تعهدات بالمرستون عام ١٨٤١ بالتزام بريطانيا بتحقيق مشروع اسكان لليهود في فلسطين باعتباره يخدم مصالح بريطانيا. أو الدور الذى لعبته اللجنة الفنية عام ١٩٠٦ في تحديد أهم مناطق فلسطين سواء في موارد المياه أو الخصوبة أو الاستراتيجية لتتحدد «تخوم الدولة اليهودية».

ثم تبنى بريطانيا الرسمى لتحقيق إقامة «الوطن القومى» من خلال تصريح بالفور عام ١٩١٧ ومباشرة احتلال بريطانيا لفلسطين بعد شهر من التصريح والخضوع البريطانى المطلق للجنة الصهيونية ورئيسها وايزمان الذى بلوره صك الانتداب

وفرض الوكالة اليهودية واتفاقات ترسيم الحدود وضم منابع المياه والبحيرات والسماح بالهجرة اليهودية.

مروراً باغلاق دوائر تسجيل الأراضي عام ١٩١٩ واغلاق البنك العثمانى وممارسة الضغوط الاقتصادية المختلفة على عرب فلسطين. وعمليه انضواء دائرة الزراعة ودائرة تسجيل الأراضي تحت الجناح الصهيونى عام ١٩٢٠، وقلب قوانين الأراضى العثمانى رأسا على عقب لتوظيفها في خدمة «الوطن القومى اليهودى» سواء فيما يتعلق بقوانين نزع الملكية وقانون الدفاع وقانون المدن وأعمال التسوية وجداول الحقوق والادعاءات وحصر الأرث والقيود التالفة ونهب أراضى الأوقاف والجفالك والغابات وتحويل صنف الأرض وتفتيت المشاع وقانون الحد الأدنى للتسجيل ومصادرة أراضي العرب قبل صدور أحكام قضائية بشانها وغيره الكثير مما احتوته هذه الدراسة الموثقة.

وكأن كل ذلك لم يكن كافياً حيث أقدمت الحكومة على أعمال بالغة الخطورة حين صادرت أهم شرايين المياه والموارد المائية والمعدنية ووضعتها بين أيدى اليهود على شكل امتيازات متنوعة لتؤمن لهم البنية التحتية اللازمة لقيام «الوطن القومى».

هذا بخلاف قوانين الضرائب والرسوم الجمركية التى ساهمت في إفقار الفلاحين ودفعهم في أحضان المرابين لتنتزع أراضيهم المرهونة في خطط جهنمية احكمت حلقاتها حول فلسطين وشعبها وضعت لتجعل الأرض عبئاً على أصحابها ليسهل اقتلاعهم منها.

ليس هذا فحسب بل اطلقت الحكومة يد الاحتكارات المالية اليهودية المتوارية خلف أقنعة أجنبية في نهب فلسطين. واستغلال مسمى « المصلحة العامة» بما يخدم مصالح اليهود ومستوطناتهم.

وهكذا تصبح بريطانيا مسؤولة مسؤولية مباشرة عن انتزاع ٤٦٠ر٦٪ من مجموع ما انتقل لليهود من أراضى عرب فلسطين البالغة ٦ر٦٪ عبر الوسائل المختلفة التى درسناها مفصلاً سواء مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة.

وبالرغم من ذلك ما كان لهذا الكيان أن يقوم على مثل هذه النسبة لو لم تدعمه الأمم المتحدة تقف من خلفها الامبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وضغوطها اللاأخلاقية على الأمم المتحدة الذى تمخض عنها مشروع التقسيم الظالم الذى أعطى ما يزيد عن نصف مساحة فلسطين في أهم مناطقها لليهود الذين لم يشكلوا حتى ذلك الوقت برغم اسراب المهاجرين اليهود من شتى انحاء العالم أكثر من ثلث السكان وما كان بحوزتهم أكثر من ٦ر٦٪ من مساحة أراضى فلسطين هكذا وبمنتهى البساطة وانعدام الضمائر تقرر مصائر الشعوب !!!

الفصل الرابع

العلاقات الإنتاجية فى فلسطين وانعكاساتها على المجتمع الفلسطينى

على الرغم من أن المجتمع الفلسطيني يتميز إلى حد ليس بقليل بتكوينه العشائرى إلا أنه في نفس الوقت يضم شرائح سكانية متعدده تشكلت أساساً من الطبقة الوسطى وتشمل المهنيين والموظفين من الأفندية ثم التجار وأصحاب المحلات ثم يليهم البدو والعمال والفلاحين.

أ- المهنيون والأفندية

وتقف شريحتهم على رأس السلم الاجتماعى وهى ذات تأثير قوى لا يتواءم وحجمها الذى لا يزيد عن ١٥٪ من مجموع السكان وتفصلها عنهم فجوة اقتصادية واجتماعية لا يمكن تخطيها. وبرغم أن الأفندية يعيشون في المدن أساساً إلا أنهم من ملاك الأراضى بشكل عام ويحصلون على دخولهم من الأراضى الزراعية، ومن الإيجارات ومن أرباح قروضهم للفلاحين، ومكاسبهم من الزراعة.

وكثيراً ما ساهمت هذه الشريحة باستغلال الفلاحين واعتصارهم[٥٣١] وتحويل العديد منهم إلى مستأجرين على ممتلكاتهم، بعد فقدان أراضيهم بسبب عجزهم عن سداد ديونهم

(٥٣١) حول المجتمع الفلسطينى انظر دراسة: ـ نبيل أيوب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربى الفلسطينى، سابق، ص ص ١٠٣-١٠٧.
- وأيضا الحسينى، التطور الاجتماعى والاقتصادى في فلسطين، سابق.
- رونى جباى، دراسة سياسية للنزاع بين العرب واليهود ، أربع أقسام، المخابرات العامة القسم الأول، ص ص ٤-٥.
- ناتان وانستوك، الصهيونية ضد اسرائيل، القسم الثانى، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وأيضا:
- تمار غوجانسكى، تطور الرأسمالية في فلسطين، سابق انظر شرائح البرجوازية وتصنيفاتها ص ص ٢٠٥-٢٠٦.

في العهد العثمانى إضافة لعوامل أخرى ذكرناها سابقاً.

كما تميزت هذه الشريحة بكونها متعلمة ومثقفة تضم بين فئاتها الأطباء والمحامين ورجال الصحافة وتمتعت هذه الشريحة بنفوذ قوى طوال العهد العثمانى والبريطانى خاصة بعد استيعابها للقطاع التجارى الحديث وتوجيهه لخدمة مصالحها والتى بسببها ربما هادنت الحكم ضماناً لاستمرار نجاحها المادى[٥٣٢].

وقد شهدت المدن تزايداً مضطرداً في عدد سكانها ففي حين كان عدد سكان المدن الكبرى مثل القدس، أريحا، يافا، حيفا، غزه، الخليل، نابلس، الناصرة وصفد عام ١٨٦٠ نحو (٨٠٫٢٥٠) نسمة أصبح عام ١٨٨٠ (١٠٩٫٥٠٠) نسمة[٥٣٣]. وبلغ عدد هؤلاء عام ١٩٢٢ (١٩٤) ألف نسمة[٥٣٤]. ثم أصبح عام ١٩٣٦ (٢٩٨) ألفاً[٥٣٥] ارتفع عام ١٩٤٤ ليصبح (٤١٠) آلاف نسمة[٥٣٦].

ب - **التجار وأصحاب المحلات** ومن هم على شاكلتهم ، وليس لهؤلاء سمات عامة مشتركة مثل باقى الفئات[٥٣٧].

جـ - **البدو** : لايحمل بدو فلسطين فى الواقع مواصفات البدو والرحل ، فمعظمهم قد عرف الاستقرار إلى حد بعيد كما مارسوا أعمال الزراعة بالإضافة للرعى ، وانتشروا فى كافة أنحاء فلسطين وخاصة فى وادى بيسان والأردن والسهل الساحلى[٥٣٨]. وللبدو عادات

---

(٥٣٢) المراجع السابقة ذاتها والصفحات.

(٥٣٣) Justin Maccarthy, The Population of Palestine op. cit., P. 15.

كنا قد تتبعنا تطور عدد السكان في العهد العثمانى في الفصل السابق من هذه الدراسة وحتى بداية عهد الانتداب.

(٥٣٤) بدران، سابق، ص ١٢٧.

(٥٣٥) ناتان وانستوك، الصهيونية ضد اسرائيل، القسم الثانى، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٥٣٦) بدران السابق، ص ١٢٧.

(٥٣٧) روتى جباى، السابق، والصفحات.

(٥٣٨) كان بدو بيسان يسكنون الخيام ويشتغلون بزراعة الأرض علماً بأن نظرة البدو للزراعة تتسم بالازدراء فعادة ما كانت تترك مهام الزراعة للنساء والأطفال وأحيانا كان الرجال يشاركون بها وتنتقل هذه العشائر فى الصيف للجهات الجبلية، وفي الشتا

وتقاليد ونظم خاصة بهم . وكان البدو فقراء كالفلاحين ، فأراضيهم لم تكن خصبة كما أنها تعتمد بشكل أساسى على مياه الأمطار ، وكانت السنوات الجافة تحمل لهم الكثير من الكوارث والمآسي . ولاقى بدو فلسطين الكثير من الظلم والاضطهاد على أيدى السلطات البريطانية[٥٣٩].

وخاصة ابان الثورات والهبات ، فكانت تحرق خيامهم ومتاعهم ويطرودن من أراضيهم التى كان يتم انتزاعها منهم سواء اثناء الحكم البريطانى لفلسطين أو بعد احتلال اليهود لها[٥٤٠].

وعرف عن بدو فلسطين ارتباطهم الشديد بالأرض مثلهم مثل الفلاحين حيث كانت تلاقى عمليات اقتلاعهم مقاومة بالغة الشدة كما واجه استيطان اليهود لأراضيهم صعوبات جمة[٥٤١].

د - **الفلاحون:** يشكل هؤلاء قاعدة الهرم السكانى، فقد قدرت نسبتهم في بداية الحكم البريطانى بنحو ٨٠٪ في حين قدر عددهم طبقا لاحصاء ١٩٢٢ بـ (٤٧٨ر٠٠٠) أرتفع عام ١٩٤٤ إلى ٨٠٠ ألف قروى أو بنسبة قدرها ٦٦٪ لباقى السكان أو بنسبة ٧٠٪ لمجموع المواطنين العرب فى فلسطين. ويعتبر ارتباط الفلاح بالأرض ارتباطاً نابعاً من معنى الوجود

يتجهون لضفاف الأردن وفى برية القدس كان البدو يقومون بأعمال الرعى والزراعة برغم صغر مساحة الأراض هناك وكانوا يزرعون القمح والشعير والبقول وقليل من الأشجار.

أنظر - مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين جـ ٥ ، ص٢ ، مصدر سابق، ص ص ٣١٨ - ٣٢٠، جـ ٦ ص ٢، سابق، ص ٤٩١، وأيضا أورى ديفيس، المجتمع البدوى في النقب سابق، ص ص ١٧ - ١٨ .

(٥٣٩) عن مالاقاه البدو من ظلم أنظر: الدباغ، السابق الأجزاء جـ ٥ ، ص ٢ وجـ ٦ ، ص ٢ السابقين والصفحات وأيضا:

- مذكرة عصبة التحرر الوطنى للأمم المتحدة، سابق، ص ٦٣ وقد استمرت عمليات طرد البدو على أيدى اليهود منذ عام ١٩٤٨ وما تلاه كما اقتلعت السلطات البريطانية ٥٠٠ أسرة من بدو بئر السبع عام ١٩٤٨ من أراضيهم واحتلتها أنظر:

- الدفاع، العدد ٣٩٣٣ فى ١٩٤٨/٤/١٣ السنة ١٤ ص ١ وأنظر:

- الكفاح الجديد، العدد ٦ - ٢٣٩٨ في ١٩٤٩/١١/١٥ دمشق، ص ٥.

(٥٤٠) المراجع السابقة والصفحات.

(٥٤١) المقطم، العدد ١٨٣٦٨ في ١٩٤٨/٤/١٩، السنة ١٤ ص ١ وأنظر:

- فلسطين، ملحق المحرر، العدد ٤٦٢ وفلسطين العدد ٦، في ١٩٦٥/١٢/١٤.

ذاته تعضده العلاقات الأسرية الحميمة، والارتباط الشديد بالقرية والعشيرة من خلال صلات عميقة يترتب عليها مسئوليات وحقوق مشتركة، يلتزم بها الجميع وفق عادات وتقاليد راسخة[٥٤٢]. وإلى جانب الزراعة فكثيراً ما كان يمارس الفلاح أعمالا أخرى كتربية الحيوانات وبعض الصناعات الخفيفة كصناعة الحصر والسلال والخزف وأعمال المحاجر والمبانى وأحياناً الصيد[٥٤٣].

هـ - **العمال**: تنامت هذه الفئة مع ازدياد أعداد المقتلعين من أراضيهم الذين كانوا ينزحون للمدن بحثاً عن لقمة العيش ثم أنضموا إلى صفوف العمال غير المهرة وساهم فى اتساع حجم هذه الفئة اتساع أعمال المعسكرات الحربية البريطانية ونهوض الصناعة وازدهارها خاصة اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية[٥٤٤] وتركزت هذه الفئة بشكل أساسى فى مدينة حيفا وبلغ عدد هذه الفئة حوالى ١٠٠,٠٠٠ عامل عربى وبلغ عدد العمال اليهود المرتبطين بالهستدروت ١٥٤.٤٣٣ عاملاً عام ١٩٤٦[٥٤٥]. وقد اشتد ساعد العمال العرب عندما نهضت الحركة النقابية التى أصبح لها وزن غير قليل فيما بعد.

المستوطنون اليهود في فلسطين:

شكل هؤلاء نمطاً فريداً وغريباً ، غير متجانس فى تركيبه الطبقى أو الثقافى أو

---

(٥٤٢) حول العلاقات الفلاحية الحميمة والأوضاع الاجتماعية من خلال دراسة متميزة لمخيمات اللاجئين انظر:
- روز مارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون، مرجع سابق، ص ص ٧ - ٢٧، وأيضا:
- هند البديرى، ماجستير غير منشورة، سابق، ص ص ٢٢٢ - ٢٥٧.

(٥٤٣) رونى جباى، السابق والصفحات وأيضا.
A survey of Palestine Vol. I op, cit., P. 144.

(٥٤٤) للمزيد حول العمال أنظر:
- عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية، منظمة التحرير، بيروت، ١٩٨٠ وأنظر.
- أسعد صقر، الحركة العمالية في فلسطين منذ عهد الانتداب البريطانى وحتى عام ١٩٨٠، دار الجرمق للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨١ ص ص ١٢٥، ١٢٨.

(٥٤٥) عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطينى قبل عام ١٩٤٨، سلسلة دراسات فلسطينية، رقم ١٠٢، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٥، ص ص ١٩٤ - ١٩٧.

الاجتماعى ، نتيجة لموجات من الهجرة المتعاقبة تشمل أجناساً شتى من مختلف بقاع الأرض تحمل تراثا موروثاً لعادات وتقاليد وحضارات وثقافات مجتمعاتهم المتباينه، لذا فلم يكن هناك ما يجمع هذه الشراذم اجتماعيا أو ثقافياً أو سياسياً أو حتى دينياً سواء فى العادات والتقاليد، وأسلوب التفكير أو اللغة أو الشكل أو الملبس أو المظهر الخارجى مما جعلهم شرائح مليئة بالتناقضات والانقسامات . ولما كانت المؤسسات الصهيونية على وعى بهذا التناقض فقد أخذت على عاتقها منذ البداية ايجاد لغة مشتركة فأهتمت بمناهج التعليم وفرضت اللغة العبرية[٥٤٦] إجبارياً على الجميع وقامت ببث وترويج الايديولوجية الصهيونية، وإذكاء الروح الوطنية والدينية عبر المؤسسات المختلفة، داخل وخارج فلسطين والتى كانت تشرف على برامج صارمة لتهيئة المستوطن المهاجر حتى قبل قدومه إلى فلسطين من خلال ندوات ومحاضرات وتدريبات شاقة لخلق أرضية مشتركة بين هذا الخليط المتنافر ، والذى لازال يحمل فوارقاً طبقية وتناقضات حادة حتى الآن. وبالإمكان تتبع تطور عدد السكان الذى يشمل الشرائح المختلفة فى الجدول رقم(١)[٥٤٧] .

---

(٥٤٦) يورى ايفانوف، احذروا الصهيونية، سابق، ص ١٧٥.

(٥٤٧) جدول مركب أنظر: يوسف عبد الله صايغ ، الاقتصاد الإسرائيلى، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٣-١٩٦٤، ص ٤٧. ويذكر المؤلف أن عدد البدو لعام ١٩٤٤ بلغ ٦٧ ألفا وكنا ذكرنا فى الفصل الثالث من هذه الدراسة أن عدد بدو قضاء بئر السبع كان نحو ٩٤٫٤٣٠ بدويا أنظر : Aref El Aref, op. cit. P.P. 180 - 182.

وقامت الباحثة بجمع أعداد البدو لكل قضاء على حدة فكان العدد الإجمالى ١١٠٫٨٧٠ بدويا معتمدة على المادة الموجودة فى كتاب الدباغ ، بلادنا فلسطين الأجزاء حـ١ ، ق٢ ، ص ص ٣٣٠ - ٣٣١ وحـ٦ ، ق ٢ ، ص ص ١٤٣ - ١٦٢ ، ٣٥٨ - ٤٠٣ ، ٤٨٠ - ٥٠٨ ، وحـ ٨ ، ق ٢ ، ص ص ٤٣٤ - ٥٢٤ ، ص ٥٢٧ - ٥٧٩ .

الجدول رقم (١)

تطور عدد السكان في فلسطين ما بين ١٩٢٢ - ١٩٤٨

السنة وفق إحصاء ديسمبر	السكان بما فيهم نحو ٦٦٫٥٥٣ من البدو					نسبة الزيادة المئوية في عدد السكان
	العرب	النسبة	اليهود	النسبة	المجموع	
*١٩٢٢	٦٧٣,٣٨٨	٪ ٨٩	٨٣,٧٩٤	٪ ١١	٧٥٧,١٨٢	--
**١٩٣١	٨٦١٫١٨١	٪٨٣	١٧٤٫٦٤٠	٪١٦٫٨	١٫٠٣٥٫٨٢١	٪١٣٦
١٩٣٩	١,٠٥٦,٢٤١	٪ ٧٠,٣	٤٤٥,٤٥٧	٪ ٢٩,٧	١,٥٠١,٦٩٨	٪ ١٩٨
١٩٤٠	١,٠٨٠,٩٩٥	٪ ٧٠	٤٦٣,٥٣٥	٪ ٣٠	١,٥٤٤,٥٣٠	٪ ١٠٢,٨
١٩٤١	١,١١١,٣٩٨	٪ ٧٠	٤٧٤,١٠٢	٪ ٣٠	١,٥٨٥,٥٠٠	٪ ١٠٢,٦
١٩٤٢	١,١٣٥,٥٩٧	٪ ٧٠	٤٨٤,٤٠٨	٪ ٣٠	١,٦٢٠,٠٠٥	٪ ١٠٢
١٩٤٣	١,١٧٣,٦٥٩	٪ ٧٠	٥٠٢,٩١٢	٪ ٣٠	١,٦٧٦,٥٧١	٪ ١٠٣
١٩٤٤	١,٢١٠,٩٢٢	٪ ٦٩,٦	٥٢٨,٧٠٢	٪ ٣٠,٤	١,٧٣٩,٦٢٤	٪ ١٠٣
***١٩٤٥	١,٢١١,٠٠٠	٦٨,٦	٥٥٤,٠٠٠	٪ ٣١,٤	١,٧٦٥,٠٠٠	٪ ١٠١
١٩٤٦	١,٣٢٨,٠٠	٦٨,٦	٦٠٨,٠٠٠	٪ ٣١,٤	١,٩٣٦,٠٠٠	٪ ١٠٩,٧
مايو١٩٤٨	١,٤١٥,٠٠٠	٦٨,٥	٦٥٠,٠٠٠	٪ ٣١,٥	٢,٠٦٥,٠٠٠	٪ ١٠٦,٦

* إحصاء عام ١٩٢٢ أنظر: A survey of Palestine, vol. I, Ibid. P. 149.

** إحصاء عام ١٩٣١ انظر: Census of Palestine, E. MILS. 1931, summery For Palestine.

*** إحصاء عام ١٩٤٥ أنظر : Village statistics, 1945, Ibid. P. 13.

وعدد العرب فيما بينهم البدو مع ملاحظة أن أرقام ١٩٤٨ في الجدول هي أرقام تقديرية كما ذكر صايغ.

للمزيد أنظر توزيع السكان حسب الأقضية لعام ١٩٣١ في فلسطين في الخريطة رقم (١٥) في ملاحق هذه الدراسة.

مما لاشك فيه أن تدفق موجات الهجرة اليهودية الذى شهدته فلسطين قد أثر تأثيرا ضخماً على النمو السكانى ، ففى حين لم يزد عدد اليهود المقدر عام ١٩١٨ عن ٥٦ ألف يهودى يمثلون نحو ٨٪ من عدد سكان فلسطين(٥٤٨). نراه وقد تضخم بشكل مروع خلال ثلاثين عاما ليبلغ عام ١٩٤٨ نحو ٦٥٠ ألف يهودى أو بنسبة ٣١٫٤٪ لسكان فلسطين مما يعادل. نحو ثلث السكان أى أنهم تضاعفوا نحو اثنى عشر مرة تقريبا فى حين أن سكان فلسطين لم يتضاعفوا نتيجة الزيادة الطبيعية سوى مرتين . الأمر الذى أدى ليس إلى إحداث خلل فى التركيب الديموغرافى فقط ، وإنما إلى تغيرات جوهرية اقتصادياً واجتماعياً. وقد شغل القطاع القروى العربى فى فلسطين النسبة الأكبر فى النسيج السكانى بإعتبار أن فلسطين ظلت بلداً زراعياً بالدرجة الأولى والجدول التالى رقم (٢) يوضح تطور هذا القطاع(٥٤٩).

الجدول رقم (٢)

تطور القطاعين الحضرى والريفى العربى فى فلسطين من ١٩٢٢ وحتى ١٩٤٤

القطاع	١٩٢٢	النسبة المئوية	١٩٣١	النسبة المئوية	١٩٤٤	المجموع
حضرى	١٩٥٫٠٠٠	٢٩٪	٢٥٩٫٠٠٠	٣٠٪	٤١١٫٠٠٠	٣٤٪
ريفى	٤٧٨٫٠٠٠	٧١٪	٦٠٢٫٠٠٠	٧٠٪	٨٠٠٫٠٠٠	٦٦٪
المجموع	٦٧٣٫٠٠٠	١٠٠٪	٨٦١٫٠٠٠	١٠٠٪	١٫٢١١٫٠٠٠	١٠٠٪

(٥٤٨) A Survey of Palestine, vol.I , Ibid., P. 144.

(٥٤٩) op.cit P. 697.

تجدر الإشارة إلى أن عدد القرويين العرب في بداية الحكم البريطانى لفلسطين شكل نحو ٨٠٪ من عدد السكان الإجمالى.

وفي عام ١٩٤٨ بلغ عدد القرويين العرب وفق تقديرات الحكومة نحو ١٤٦.٥١٠ أسرة أو نحو ٨٧٩.٠٦٠ قروي . تعتمد في معاشها على زراعة أرض مساحتها ٤.٢٣٧.٥١٠[٥٥٠] دونماً . بخلاف الأراضي التي كان يزرعها البدو جزئيا أو كليا في منطقة بئر السبع والمقدرة بنحو ٢٫٣٦٦٫٢٧٠[٥٥١] دونم.

أما فيما يتعلق بتوزيع **ملكية الأراضي بين صغار ومتوسطي وكبار الملاك في فلسطين** فمن خلال أرقام عام ١٩١٩ فقد قدرت مساحة الممتلكات الكبيرة للملاك غير الفلسطينيين بـ (٣١٦ر٣٧٢) دونم وقد قدرت ممتلكات كبار الملاك الفلسطينيين المقيمين بـ (٢٨١ر٤١٨) دونم وغير المقيمين بـ (٨١٧ر٨١) دونم، وعلى هذا النحو فإن الممتلكات الكبيرة في فلسطين لم تشكل سوى ٢ر١١٪ لباقي مساحة الأراضي الزراعية[٥٥٢] (وفق تقديرات عام ١٩٣٥). مما يؤكد عدم انتشار الملكيات الكبيرة في فلسطين مع ملاحظة أن الملكية الواحدة كانت لعدد كبير من أفراد الأسرة الموسعة. وتم تصنيف المالك الكبير لمن يمتلك ١٠٠٠ دونم فما فوق طبقاً لمعطيات لجنة جونسون وكروسبي. وفي عام ١٩٣٦ بلغ عدد الملاك الكبار في فلسطين ١٥٠ مالكاً امتلكوا (١٢٤ر٨٩٥) دونم بمتوسط مساحة الملكية (٤ر٩٦٧ر٥) دونم[٥٥٣]. وعدد الملاك في هذه الأرقام لا يعكس بالضرورة عدد الأفراد المالكين أو حجم الملكية الفردية ذلك أن معظم هؤلاء المالكين كانت الأراضي المسجلة

---

(٥٥٠) مذكرة عصبة التحرر الوطني مقدمة للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

(٥٥١) Jewish case, the Jewish Agency for Palestine, Ibid., P. P. 578 - 579.

وقد ورد هذا الرقم في إحصاءات القرى على أنه ٢ مليون دونم أنظر: - Village statistics, 1945, Ibid P. 83.

(٥٥٢) انظر اعداد واسماء أصحاب الممتلكات وأماكن تواجدها ومساحة الأراضي مفصلا في Stien, The Land Question, Ibid, P. 223-225

وقد أورد المؤلف أرقامه بالدونم التركي وهو يساوي ٣ر٩١٩ من الدونم النظامي الذي يساوي ١٠٠٠م٢. وقامت الباحثة بتحويل أرقام الجدول، انظر رسالة ماجستير غير منشورة ص ٢٢٢.

(٥٥٣) عنان العامري أخذاً عن Supplement to survey of Palestine Vol.III. P. 199. ولم نعثر في مصادرنا على هذا الجزء.

- للمزيد حول توزيع الملكية على كبار ومتوسطي وصغار الملاك مفصلا انظر: هند البديري في رسالة ماجستير غير منشورة.

بأسمائهم تعود لأفراد الحامولة التى كان يبلغ عدد أفرادها بضعة آلاف مثل أسرة البرغوثى أو أسرة عبد الهادى البالغة نحو ٦٠٠ شخص وكثير غيرهم(٥٥٤). وأن كان يعكس أيضا غنى الأسرة وحيازتها لمساحات واسعة بصورة ما.

جدير بالذكر أن هذا الاحصاء شمل أراضى الأوقاف والمؤسسات اليهودية وممتلكات اللبنانيين والسوريين الأمر الذى رفع نسبة معدلات الملكيات الكبيرة بشكل يفوق الواقع الحقيقى.

اما فئة متوسطى الملاك فبمقدورنا اعتبار هذه الفئة لمن يملك ١٠٠ دونم فما فوق وحتى ١٠٠٠ دونم، وفق معطيات جونسون وكروسبى لعام ١٩٣٠ ذلك أن الحد الأدنى للملكية التى يستطيع إنتاجها أن يوفر للمالك الحد الأدنى من احتياجات المعيشة تقدر بـ ٧٥ دونماً(٥٥٥).

ومن خلال احصاء ١٩٣٢ و١٩٣٦ يتضح أن أعداد أصحاب الملكية المتوسطة تتشابه مع أعداد أصحاب الملكية الكبيرة من حيث قلة عددهم وأن الملكيات غالبا ما تعود لأسر موسعة. وأن كان هذا لا يعنى بالضرورة انعدام وجود أسر تنتمى لفئة كبار الملاك ومتوسطيها.

وفيما يتعلق بالملكية الزراعية الصغيرةفالاحصاءات الدقيقة لم تتناول هذه الشريحة إلا في فترات متأخرة. إلا أن خبير الأراضي (اوهاجن) الذى عاش في فلسطين ردحاً من الزمن يذكر أن ٢٠٪ من أراضى منطقة الجليل كانت في حوزة صغار الملاك عام

(٥٥٤) حول هذه الأسر انظر، بدران، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٥٥٥) جونسون وكروسبى، مصدر سابق، ص ٣١.

وحول توزيع هذه المساحات في المناطق المختلفة ومزيد من التفاصيل انظر: Granott, Ibid, P.P. 190-193

١٩٠٧ و٥٠٪ من منطقة ساحل يافا في حين كان الباقى في حوزة كبار الملاك[٥٥٦]. أى أن ٧٠٪ من الأراضى الزراعية كانت في حيازة صغار الملاك.

وأوردت المصادر التركية أن عدد الأسر التى تمارس الزراعة في السناجق الثلاث، القدس، نابلس وعكا، كان عام ١٩٠٩ (١٦ر٩١٠) أسرة يقومون بزراعة (٧٨٥ر٠٠٠) دونم أى أن متوسط ما كانت تحوزه الأسرة كان في المتوسط ٤٦ دونم وكانت الغالبية العظمى من الفلاحين متمركزة في سنجق القدس ونابلس، حيث وصلت نسبتهم إلى ٦٧٪ في سنجق القدس و٦٣٪ في سنجق نابلس[٥٥٧].

إلا أن لجنة جونسون وكروسبى أوضحت الكثير فيما يتعلق بالملكيات الزراعية والنمط الزراعى السائد عام ١٩٣٠ من خلال دراسة أجرتها على ١٠٤ قرية موزعة في عدة مناطق في فلسطين. وتؤكد الدراسة ارتفاع نسبة ملكيات الأراضى التى يزرعها الفلاحون ذاتهم إذ تبلغ ٦٨ر٢٪ لباقى الممتلكات ونسبة الملكيات الكبيرة لملاك فلسطينيين أو غائبين تبلغ ٣١ر٨٪ يديرها المستأجرون[٥٥٨].

ومن دراسة لحائزى الممتلكات الصغيرة يتضح أنه كلما تضاءل عدد الدونمات المملوكة ،تفع عدد الملاك الصغار[٥٥٩].

وهكذا ثبت لنا من خلال هذه الدراسة اتساع قاعدة صغار الملاك في فلسطين. أما عن **متوسط الملكية للأسرة** فقد كان طبقاً لاحصاء ١٩٣٠ نحو (٥٦) دونماً وفي احصاء

(٥٥٦). Granott, Ibid, P. P. 38 - 39.

(٥٥٧) Loc, cit.,

(٥٥٨) للمزيد حول هذه الدراسة والجداول انظر، البديرى رسالة ماجستير غير منشورة، سابق، ص ص ٢٣٣-٢٣٥ مستمدة من:

- تقرير لجنة جونسون وكروسبى، لدرس حالة المزارعين المالية والاقتصادية ١٩٣٠، ص ص ٣٠-٣١.

(٥٥٩) انظر تفاصيل هذه الدراسة فى البديرى، رسالة ماجستير، سابق، ص ص ٢٣٦-٢٤٤ أخذاً عن كل من:

- جونسون وكروسبى السابق والصفحات.

- Granott, op, cit., P.P. 179-189.

- العامرى، السابق، ص ص ٦٤ - ٦٥.

١٩٣٢ كان (٤٦٫٥) دونماً وفي احصاء ١٩٣٦ كان (٤٥) دونماً وهذا الانخفاض ناتج في تقديرنا في استمرار مصادرة أراضى عرب فلسطين تسديداً لرهيناتهم بسبب تضخم ديونهم على نحو ما سنرى بعد قليل وعلى نحو ما مر بنا في الفصل السابق.

أما ما كانت تحتاجه الأسرة فعلياً من مساحة أرض يكفى انتاجها احتياج أسرة متواضعة تتكون من ستة أفراد تقريبا تبعاً لنوع الزراعة نتابع الجدول رقم (٣)[٥٦٠] الذى يبين الحد الأدنى لقطعة الأرض الضرورية وعدد الأسر العربية التى كانت تكفيها الأراضى الزراعية فى فلسطين في تلك الفترة.

الجدول رقم (٣)

معدل ماتحتاج إليه الأسرة من الدونمات وفق نوع الزراعة

نوع الزراعة	الدونمات المزروعة	معدل ما تحتاجه الأسرة من الدونمات	عدد العائلات المستفيدة
حمضيات	١٠١٫٩٠٠	١٠	١٫١٩٠
موز	١٫٦٠١	١٠	١٦١
مزارع	٧٥٥٫٨٥١	٧٠	١٠٫٧٨٧
حبوب تدفع الضريبة	٢٫٧٣٧٫٩٣٧	١٦٥	١٦٫٥٩٣
حبوب لا تدفع الضريبة	٦٣٠٫٢١٤	٤٠٠	١٫٥٧٧
المجموع	٤٫٢٢٧٫٥١٢	متوسط ما تحتاجه الأسرة ١٣١	٣٩٫٣٠٨

ولابد من الإشارة هنا إلى أن معظم الأراضى الزراعية التى بقيت بيد العرب كانت فى الداخل بعيدة عن الأمطار وهى أراض ذات تربة قليلة الجودة خاصة بعد أن صودرت أهم

(٥٦٠) مذكرة عصبة التحرر الوطنى، المصدر السابق، ص ص ٣٦ - ٣٩ وأنظر أيضا:
- الحسينى، التطور الاجتماعى والاقتصادى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥. والأرقام هنا مستبعد منها منطقة بئر السبع.

أنهار البلاد وأصبحت في يد اليهود. تنتشر معظم هذه الأراضي على سفوح التلال والهضاب والصحارى. بعد أن انتزعت معظم الأراضى الزراعية الخصبة من أيدى العرب .

ويكشف الجدول عن مأساة حقيقية لقرويي فلسطين الذين لم تكن الأراضي الزراعية لتكفى سوى ٢٦،٨ ٪ منهم فقط . وقد بلغ عدد الأسر التى اقتلعت من أراضيها وفق مصادر الحكومة بنحو (٢٠) ألف أسرة أو ١٢٠ ألف عربى على نحو ما مر بنا فى الفصل الثالث إذ كان متوسط حيازة الأسرة من الأرض لمن بقى منهم لايزيد عن ٤ر٣٣[٥٦١] دونم وهو بالتأكيد دون الحد الأدنى الكافى لمعيشة الفلاح ، خاصة وأنه أتضح لنا فيما سبق أن معظم حيازات الأراضي الزراعية العربية تنتمى لفئة الحيازات الصغيرة وأن ٩٩ ٪ من فلاحى فلسطين لاترقى متوسط حيازاتهم للحد الأدنى الكافى لمعاش الأسرة. وتؤكد ذلك دراسة أجريت عام ١٩٤٦ قرب نهاية فترة دراستنا لقرية بير زيت فى قضاء القدس ظهر من خلالها أن معدل مساحة الأرض التى يكفى إنتاجها لأسرة واحدة يجب أن لايقل بالمتوسط عن ١١٢ دونم كما أظهرت الدراسة أن مساحة أراضي القرية البالغة ٧٠٢٧٠ دونم لاتكفى سوى ٦٥ أسرة من مجموع أسرها البالغ ١٨٠ أسرة . أى أن هناك ١١٥ أسرة[٥٦٢] أو مانسبته نحو ٦٤ ٪ من عدد الأسر المقدر بـ ٦٩٠ قروى يزاحمون ٣٩٠ قروى فى حياتهم ومعاشهم أو بمعنى آخر يعيشون عالة عليهم فى تلك القرية مما يؤكد الكثافة السكانية الكبيرة للقرى العربية وعدم كفاية الأرض الزراعية للسكان هذا علماً بأن هذه القرية تعتبر أفضل بكثير من عديد من قرى فلسطين المنتشرة فوق المناطق الجبلية أو

---

(٥٦١) يذكر عونى عبد الهادى أن ٣٠.٤ ٪ من الفلاحين العرب بلا أرض و ٣٥ ٪ يملك ٥ دونم و ٤٠ ٪ منهم يحوز فى المتوسط ٣٣ دونم . انظر خيرية قاسمية ، الصراع العربى الإسرائيلى فى خرائط ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩ ، ص ٦٣ ويلاحظ هنا أن مجموع النسب يزيد عن ١٠٠ ٪ إذ يبلغ ١٠٥.٤ ٪ مما يدل على وجود خطأ فى إحدى النسب ونعتقد أنه فى الرقم ٤٠٪ إذ قد يكون ٣٤،٦٪ فى تقديرنا.

– حقائق أوردها تقرير الحكومة المقدم إلى لجنة التحقيقات الأنجلو أمريكية للمزيد أنظر . مذكرة عصبة التحرر مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٩ – ٤١ .

(٥٦٢) مذكرة عصبة التحرر ، المصدر السابق والصفحات .

الصخرية. الأمر الذى يعكس بوضوح مدى الضرر الفادح الذى أصاب عرب فلسطين من احتلال وأغتصاب أراضيهم من قبل اليهود.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن احتلال الجيش البريطانى لمساحات يعتد بها من الأراضي الزراعية العربية[٥٦٣]. بالإضافة للقوانين والأساليب المختلفة التى مرت بنا فى الفصل السابق ساهم فى انقاص المساحة المزروعة من الأراضي العربية التى لم تعد أصلا تكفى حائزيها .

أما بالنسبة لجميع أنحاء فلسطين بما فيها منطقة بئر السبع فيمكننا أن نقدر أن الأراضي الزراعية فى فلسطين وحتى عام ١٩٤٨ لم تكن تكفى سوى ٣٦٫٣ ٪ من سكانها أو ما يمثل نحو ٣٥٩.٨٦٧ قروى من أصل ٩٩٠٫٥٠٠ قروى[٥٦٤] أى أن ٦٣٫٦ ٪ من قروى فلسطين قد أصبحوا بلا أرض أو حيازة[٥٦٥]. كنتيجة حتمية للسياسة البريطانية الغاشمة في فلسطين.

وتجدر الإشارة هنا بأن نسب مساحات الأراضي الزراعية سواء ما بقى فى حوزة

---

(٥٦٣) أنظر: A Survey of Palestine, vol. I, Ibid, P.P. 293-294

ونعتقد أن ما احتله الجيش البريطانى يوازى نحو عشرة آلاف دونم باعتبار أنه الفارق بين الرقم المعطى فى المصدر المذكور على أنه أراض عربية زراعية وأراض مزروعة بالفعل .

(٥٦٤) استعانت الباحثة فى هذا التقدير مستخدمة النسبة التى أشارت إليها عصبة التحرر فيما يخص نسبة عدد القرويين لباقى سكان فلسطين بأنه ٧٠ ٪ ووفق معطيات صايغ التقديرية بشأن عدد سكان فلسطين عام ١٩٤٨ هو ١.٤١٥.٠٠٠ نسمة وعلى أساس أن متوسط ما تحتاجه الأسرة كحد أدنى هو ١٣٠ دونم وبإعتبار أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو ٦ أفراد.

(٥٦٥) أوردت المصادر نسب مختلفة لتقدير اعداد من أصبحوا بلا أرض ففى تقرير عرض على اللجنة الاقتصادية لمجلس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ذكر أن ٤٠ ٪ من فلاحى فلسطين قد أصبحوا بلا أرض وأن الأراضي الباقية لاتكفى أكثر من نصف احتياجات الفلاحين ، للمزيد أنظر :

- المشروع الإنشائى العربى ، قانونه ، تقاريره ، مطبعة بيت المقدس، القدس ١٩٤٦، ص ١٥ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

- كما ذكرت نشرة المكتب العربى أن أراضي فلسطين الزراعية عام ١٩٤٦ لم تعد تكفى سوى ٤٣ ٪ من سكانها القرويين وتختلف هذه النسبة من مكان لآخر ففى لواء حيفا لاتكفى سوى ٢٧ ٪ من قرويى المنطقة وفى لواء نابلس ٣٩ ٪ وفى لواء القدس ٣٢ ٪ منهم وفي لواء اللد ٧٠ ٪ منهم . وفى لواء غزة ٦٦ ٪ منهم وفى قضاء بئر السبع ٩٤٪ منهم . انظر : - نشرات المكتب العربى ، النشرة الثانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٨ - ١٤٩.

العرب أو ما استولى عليه اليهود، لاتعكس واقعاً حقيقياً من حيث القدرة الإنتاجية الفعلية للأرض، فنسبة الـ ١٣ ٪ التى حازها اليهود ، كانت تقع فى أخصب سهول فلسطين وأكثرها وفرة فى مياه الرى فإنتاج ٢٠ دونم من هذه الأراض يوازى ١٧١ ٪ من عائد ١٠٠ دونم(٥٦٦) غير مروية على نحو ما سنرى بعد قليل أثناء دراستنا للعلاقات الإنتاجية

العلاقات الإنتاجية في القرية الفلسطينية:

هى العلاقات التى تقوم بين ملاك الأرض والحائزين فى مجال العمل الزراعى إنتاجاً وتوزيعاً وتسويقاً وتعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لما تمثله بالنسبة للاقتصاد الفلاحى ككل.

من خلال دراستنا امكننا تمييز أساليب المزارعة تبعاً لنوع الحيازة ذاتها سواء على الممتلكات الخاصة، أو على الأراضى الأميرية أو الأراضى الحكومية، وكذلك أراضي المؤسسات الدينية(٥٦٧)، ونبدأ هنا بدراسة:

أولا: الأراضي الأميرية:

تشغل هذه الأراض نحو ٩٥ ٪ من أراضى فلسطين الزراعية ويعيش عليها معظم فلاحى فلسطين والقائمين بشئون الزراعة . وكان القانون العثمانى قد أكسبهم حقوقاً واسعة فى استغلالها والتصرف بها بيعا ورهناً وتوريثاً تشبه إلى حد كبير الأراضي الملك مقابل ضرائب والتزامات يقدمونها للحكومة . ومع بداية الاحتلال البريطانى أصبحت تجرى تقديرات سنوية تقوم بها لجان خاصة لتحديد قيمة الضرائب سواء الخاصة بالممتلكات أو بالمزروعات بعد أن قلبت القوانين العثمانية رأسا على عقب لتسحب منهم هذه الحقوق الواسعة على نحو ما أوضحنا فى الفصلين الأول والثالث. وأصبح يتم تحديد القيم

---

(٥٦٦) ووفق تقديرات الحكومة كانت تعادل نحو ٢٤٪ انظر نشرات المكتب العربي، المصدر ذاته، ص ٤٨.

(٥٦٧) حول العلاقات الإنتاجية في القرية الفلسطينية، انظر، هند البديري: ماجستير غير منشور، ص ص ٢٥٧-٢٩٥.

الإيجارية على أساس نقدى بعد أن كان عينياً[٥٦٨].

وتعتبر ضريبة الممتلكات فى القرى بمثابة إيجار يدفعه الحائز للدولة نظير حق الانتفاع بالأرض . وفى حين بنى قانون الضرائب عام ١٩٣٥ على أساس ايجاد علاقة بين الضريبة والدخل الصافى للأرض – بعد استبعاد ما يستخدم للمؤونة والبذار. كما كان يتم تحديد هذه الضريبة وفق درجة خصوبة الأرض ومعدل الانتاج الصافى للدونم[٥٦٩] – نرى أن قانون الضرائب لعام ١٩٤١ جعل ضريبة الممتلكات فى القرى متسقة مع ضريبة الممتلكات فى المدن، الأمر الذى ألقى بأعباء بالغة الضخامة على الفلاحين للهوة الكبيرة بين دخل كل من المدنى والفلاح كما أن القانون بنى على أساس تقدير دورى لقيمة الأرض حسب صنفها ونوعها وليس حسب إنتاجها الفعلى مما كان له بالغ الأثر فى رفع القيمة الضرائبية بسبب ارتفاع أثمان الأراضى الفاحش ، ليس هذا فحسب بل أنها أصبحت مرتبطة بضريبة الأعشار بمعنى أن الضريبة أصبحت تصاعدية مما شكل إجحافاً خطيراً على دافعى الضرائب القرويين الذين كانوا يتعرضون ، بالإضافة لكل ما ذكر ، لعسف «المخمنين»* الذين اكتسبوا مزيداً من الصلاحيات وفق هذا القانون كما شهدت الضرائب ارتفاعات متتالية لمعدلاتها مع كل قانون سن بعد هذا التاريخ على نحو ما أوضحه الفصل الأول من هذه الدراسة لقانون ضريبة الأملاك فى القرى. كما أصبح من حق الدولة وفق هذا القانون اعتبار الأراضي بمثابة رهن أولى ، وفى حالة عجز القروى عن دفع الضريبة تطرح أرضه بالمزاد العلنى[٥٧٠]. وكان يتم تحصيل الضرائب عن أى مكاسب تأتى من الزراعة أو تربية الماشية أو التحريج أو البستنه بعد خصم مصاريف تكلفة إنتاج هذه الأرباح[٥٧١].

---

(٥٦٨) كان الفلاح يدفع ضريبة المزروعات والحيوانات بنحو ٣٨٪ من قيمة المحصول والممتلكات بنحو ٣٤٪ من قيمة الإيجار و١٥٪ من قيمة الدخل وكذا ضرائب ثانوية خاصة بالمعارف والطرق وغير ذلك أنظر المرجع السابق والصفحات.

(٥٦٩) المرجع ذاته والصفحات.

* المخمن هو المثمن أو المقدر وهو مصطلح فلسطينى يطلق على من يقوم بعملية تقدير الثمن.

(٥٧٠) راجع نص القانون ودارسته فى الفصل الأول من هذه الدراسة.

(٥٧١) مثل إيجار الأرض وأجور العمال وثمن البذار (المادة ١١) من قانون ضريبة الدخل المعدل لعام ١٩٤٤، انظر فؤاد صالح سابا ، مجموعة القوانين التجارية بفلسطين، الجزء الأول، ضريبة الدخل وقضاياها ، سابق ص ص ١٩– ٢٠.

ومن خلال الجدول رقم (٤)[٥٧٢] نستطيع أن نلاحظ مدى ارتفاع القيم الضرائبية القروية والحضرية** ، بين عامى ١٩٣٤ ، ١٩٤٥ مقدرة بالجنيه الفلسطينى .

الجدول رقم (٤)

تطور الضريبة القروية والحضرية من ١٩٣٧ - ١٩٤٥ بالجنيه الفلسطينى

نوع الضريبة	١٩٣٥/١٩٣٤	١٩٣٨/١٩٣٧	١٩٤١/١٩٤٠	١٩٤٤/١٩٤٣	١٩٤٥/١٩٤٤
قيمة الضرائب القروية منازل وأراض	--	١٢٨ر٩٨٠	١٦٥ر٩٨٦	٢٥٠ر٧٠٢	٤٦٤ر٥١٨
الاعشار	١٠٨ر٩٢٠	٧ر٢١٦	٧ر٤٢٩	١١ر٠٠٠	١٠ر٧١،١
ضريبة الحيوانات	١٦ر٤٦	٢٢ر.٣٣	٣٣ر٦٢٨	٢٨ر٣٢٧	٢٠٩ر٤٩٥
المجموع	١٢٥ر٣٨٠	١٥٨ر٢٢٩	٢٠٧ر٠٤٣	٢٩٠ر٠٢٩	٦٨٤ر٧٢٤
الضريبة الحضرية	٢٢٥ر٥٨٠	٢٥٨ر٨٢٨	٤١٠ر٢٢٥	٥٣٨ر٦٣٥	١٨٠ ,٣٩٨
ضريبة المنازل والأراضى	١٢٦ر٧١٠	٧ر١٦١	٣ر٣٩٣	١ر٥٧٧ •	١ر٧٢٢
المجموع	٣٥٢ر٢٩٠	٢٦٥ر٩٨٩	٤١٣ر٦١٨	٥٤٠ر٢١٢	٦٨٢ر١٢٠
الإجمـــــــمـــــــالى	٤٧٧ر٦٧٠	٤٢٤ر٢١٨	٦٢٠ر٦٦١	٨٣٠ر٢٤١	١ر٣٦٦ر٨٤٤

وتثبت دراسة الجدول زيادة النسب الضرائبية إذ تضاعفت فى ضريبة الممتلكات نحو مايزيد عن ثلاث مرات ونصف المرة فى عام ١٩٤٥ عما كانت عليه عام ١٩٣٨ وبلغت نسبة الزيادة للأعشار نحو مرة ونصف فى حين شهدت ضريبة الحيوانات زيادة قدرها نحو ثلاثة عشر ضعف فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه الضرائب الحضرية انخفاضاً

---

(٥٧٢) A Survey of Palestine, vol II, op. cit. P. P. 544

وانظر أيضا: M.F. ABACARIUS Palestine through the fog of Propaganda, Ibid, P.P. 133-134.

** هى الضريبة المفروضة على المنازل والأراض المخصصة لغير أغراض الزراعة.

ملحوظاً حتى أن الضرائب القروية زادت عنها فى أعوام ١٩٤٤ / ١٩٤٥ مما يفسر إرتفاع أثمان الأرض المترتب عليه زيادة الضرائب المقدرة وفق أسعارها ، الأمر الذى أوهن كاهل الفلاحين وأثقلهم بديون فاحشة أدت إلى تسرب مساحات من أراضيهم تسديداً لرهنياتهم.

ثانيا : أراض الدولة

تختلف هنا العلاقات الإيجارية، حيث تكون أكثر وضوحاً وتحديداً. فخلال العهد العثمانى كان مستأجر أراض الدولة يدفع ضريبة الويركو والعشر وبعض الضرائب الأخرى لقاء الانتفاع بالأرض. ولما كان القانون العثمانى يعطى للمستأجر (الحائز) الذى أقام فوق أرض زراعية عشر سنوات متصلة حقوقاً واسعة تشابهت مع الملك الصرف. فيما عدا استبقاءَ حق طرده فيما لو ثبت اهماله زراعة الأرض لمدة ثلاث سنوات متصلة. أو مات دون وريث، أو بدّد تربة الأرض الزراعية.

وحتى المتعدّين على الأراضي المحلولة كان لهم حق الشفعه ودفع بدل المثل خلال مهلة قانونية. وحتى إذا اكتشف أمره قبل فوات عشر سنوات متصلة فله حق الشفعه أيضا.

إلا أن مقادير الحائزين لأراضي الدولة أصبحت في مهب الريح حين حددت السلطة العسكرية البريطانية **فترة الايجار للأراضي الزراعية بثلاثة شهور** ثم كانت تخضع لتثمين دورى يرفع معدلات الإيجار بشكل كبير، كما قصرت كافة تعاملات التصرف بأى شكل من الأشكال ما لم يتم ذلك داخل دوائر التسجيل وبتقديم كافة المستندات الرسمية التى تثبت الملكية. علما بأن حقوق الحيازة كانت محفوظة طبقا للعرف والعادة عبر العصور. وكثير من عرب فلسطين لم يكن بحوزتهم بالفعل هذه المستندات مما جعل مصائر الحائزين قبض الريح. كما أباح قانون ١٩٢٢ للمندوب السامى حق تحويل الأرض الأميرية إلى أراضى حكومية أو ملك، وأصبح إلحاق تهمة اهمال الحائز في زراعة أرضه كافيا لطرده ومصادرتها منه، كما تم تهديد كل من تعدى على أرض من أراضى الدولة بالحبس أو الغرامة أو بالغرامتين معاً. ولما كانت الأراضى الزراعية التابعة للحكومة والمؤجرة لعرب

أو ليهود تخضع لتقدير دورى وفق نص القانون السابق ذكره ، فقد رفع اليهود عقيرتهم بالشكوى للضرر الذى لحق بمصالحهم من جرائه ، مما دفع الحكومة لتعيين لجنة عام ١٩٤٠ استجابة لطلبهم ، لترسي المبادئ الأساسية الواجب اتباعها لتأجير أراضى الدولة ، وكانت النتائج التى توصلت إليها عام ١٩٤١ تشير بضرورة اعتماد الايجار على قيمة الأرض وقت التأجير دون النظر لتزايد أسعار الأرض المتنامى عاما بعد عام ، وهذا من منطلق تشجيع الاستيطان اليهودى لأراضى الدولة ، كما طالبت اللجنة بتثبيت القيمة الإيجارية بنسبة ٦٪ من قيمة الأرض عند التأجير ولمدة ٤٩ عاماً قابلة للتجديد إلى ٩٩ عاماً إذا قام المستأجر بتحسينها فى تلك الفترة[٥٧٣] .

وكان المستفيد الوحيد من هذه القرارات، اليهود، الذين كانوا يحوزون أراضي الدولة بعقود إيجارية طويلة المدى، فى حين كانت تجدد سنوياً تقريباً للعرب على نحو ما مر بنا فى الفصل الأول من هذه الدراسة مما كان يضاعف من معاناة هؤلاء الحائزين، مع كل تقدير دروى حيث كان يصل إيجار الدونم الواحد فى الأراضي المروية إلى أربعة جنيهات سنوياً وخاصة الأراضي الواقعة فى نطاق المجالس المحلية[٥٧٤].

ثالثا: أراضى المؤسسات الدينية:

تشابهت العلاقات الإيجارية على أراضي الأوقاف الإسلامية مع ما كان على الأراضى الأميرية إلا أن الحكومة كانت تجمع ضرائب الممتلكات وتعطيها لدائرة الأوقاف الصحيحة . أما عوائد الأوقاف غير الصحيحة فكانت تجمعها لنفسها . وكانت هذه وتلك مجحفة وشديدة الوطأة على الحائزين كما أصبحت عملية تحويل الأراضى من صنف لأخر تهدد حقهم فى الحيازة على نحو ما حدث لحائزى الأراضى الأميرية أما العلاقات الإيجارية

(٥٧٣) MF. ABACARIUS, Palestine through the fog, op.cit 133.

(٥٧٤) Heny Rosenfeld, from peasantry to wage labor peoples and cultures of the middle east vol. 2, New York 1969. P .144.

على أراضى الأوقاف المسيحية فقد كانت أكثر إحجافا كما كان حائزوها أكثر بؤسا حيث كان عليهم أن يدفعوا ضرائب الحكومة على نحو مشابه لحائزى الأراضى الأميرية إضافة لما كان عليهم أن يدفعوه من ايجارات للكنائس فيما إذا قدمت الأخيرة البذور ليقسم المحصول عندئذ بالمشاركة وغالبا ما كان الفلاح يدفع نحو ثلث المحصول أو يزيد علاوة على المعاناه الناجمة عن استغلال الرهبان. ودون أن يحصل على أى حق من الحقوق على هذه الأراضي .

رابعاً: أراضى المشاع:

كان المشاع واسع الانتشار فى فلسطين وخاصة فى الجنوب . ويعتمد هذا النظام على أسلوب التوزيع الدورى للأرض ليقوم الأفراد بزراعتها، والعلاقات الإيجارية هنا ليست واضحة المعالم فالأسر هنا تتناوب أعمال الزراعة على قطع الأراضي المختلفة لمدة عامين فى الغالب وكان الفلاحون أو البدو يزرعون ثلاثة مواسم ثم يتركون الأرض فى الموسم الرابع بلا زراعة لإراحتها(٥٧٥). ويعتمد نظام المشاركة هذا على تقسيم المحصولات بين الأفراد، إذ يعتبر الاقتصاد الزراعى هنا استهلاكيا على وجه العموم وإن كان يتم بيع الفائض من المحاصيل. وخاصة الشعير الذى كان على قائمة المحاصيل البدوية المصدرة للخارج وتقسم عوائده على أفراد العشيرة .

وفى حالة وجود أراض مؤجرة ، يتم تقسيم المحصول بين الحائزين والمستأجرين وفقاً لنوع الاتفاق الذى تم بين الطرفين إذ كان يقدر إيجار الأرض بخمس المحصول تقسم على

(٥٧٥) حول العلاقات الإيجارية لأراض المشاع راجع ، هند البديرى المرجع السابق ، ص ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .
وأيضا : أورى ديفيس ، المجتمع البدوى ، ص ص ١٧ - ١٩ .
ويذكر بأن اتباع هذه الطريقة يعنى بالضرورة أن المساحة المزروعة فعلياً على هذا النحو تكون ثلاثة أرباع مساحة الأراضى الزراعية . ويضيف بأن دائرة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية أعطت تفصيلات عن الأراض المزروعة فى النقب والمقدرة بـ ٢.١٠٩.٢٣٤ دونم بأن زراعتها موزعة على النحو التالى : ١.٧٠٠.٠٠٠ دونم مزروعة شعيراً و٤٠٠.٠٠٠ دونم قمحاً و٥٠٠ دونم ذرة و ٢٠٠٠ دونم بطيخ و٥٠٠٠ دونم بقوليات و١.٧٣٤ دونم محاصيل أخرى.

الحائزين المشاركين أما الباقى فيعتبر حصة «العمل والبذار» ويقدر بـ ثلاثة أخماس المحصول تقسم بالتساوى بين أولئك الذين قاموا بأعمال الزراعة[٥٧٦].

خامسا: أراضى الملك الصرف *

وهى فى فلسطين ليست ذات أهمية كبيرة في الأراضى الزراعية لضآلة مساحتها وتتسم العلاقات الإيجارية على هذه الأراضي بوضوح شديد يميزها عن كافة العلاقات السابقة والتى تكاد تكون مطموسة المعالم؛ فيما عدا تلك التى على ممتلكات الحكومة ذلك أن الحائز للأراضى الأميرية والأوقاف كان يعتبر نفسه مالكاً للأرض وفق نص القانون العثمانى على نحو ما كان شائعاً لعدة قرون خلت ولم تكن ضريبة الممتلكات التى يدفعها لتمثل له أكثر من ضريبة كان يدفعها دائما تحت مسميات مختلفة وإن تكن قد أضحت مبالغا بها . ولم يكن يعلم أنها أصبحت إيجاراً مؤقتا لأرض لم يعد يمتلكها بل أنه سيقتلع منها قريباً.

لقد نظّم العرف والعادة العلاقة بين الملاك والحائزين فى فلسطين دون أن تكون هناك عقود مكتوبة. وبالنسبة لأراضي كبار الملاك الغائبين فقد كانت هذه العلاقة تتم عن طريق الوكلاء. ومعظم هذه الأراضي تعرض حائزوها للاقتلاع والطرد منها قبل عام ١٩٣٩ . وما بقى من أراضي كبار الملاك العرب لم يكن كبيزا وتم تنظيم العلاقة بين الملاك والحائزين فى الأربعنيات قانونياً بتحديد الفترة الايجارية بثلاث سنوات على الأكثر حتى لايكتسب المستأجر أية حقوق على الأرض.

وغالباً ما كان الملاك يقدمون البذور وأدوات الإنتاج ويدفعون الضرائب . فى حين كان المستأجر لايحصل إلا على طعامه وأقامته ومردود قليل مقابل كل الجهد المبذول من

(٥٧٦) للمزيد حول نظم الحيازة والعلاقات الإنتاجية فى أراضى المشاع أنظر : Granott, Ibid, P.P. 232-248

* وهى الأراض المملوكة ملكية خاصة .

– حول العلاقات الإيجارية على الأراض الملك راجع : هند البديرى ، السابق ، ص ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

جانبه(٥٧٧).

سادساً: العلاقات الانتاجية بين الفلاحين

دأب كبار الفلاحين على إضافة أراض مستأجرة أخرى لأراضيهم سواء داخل زمام القرية أو خارجها وفق اتفاقات محددة وقد انتشر مثل هذا النوع من الايجارات فى جنوب فلسطين وغالبا ما كان يحصل المالك هنا على نصف المحصول إذا ما قدم البذور والحيوانات. كما كان يدفع ضريبة المتلكات(٥٧٨).

وقد استأجر فلاحون معدمون قطعا من الأراضي واستقروا عليها وقاموا بزراعتها ، وانتشر هذا النوع بكثرة فى شمال فلسطين وخاصة فى منطقة الجليل الأدنى ، حيث يدخل الفلاح فى محاصصة مع المالك يقدم فيها أدواته وحيواناته وقوة عمله وحصة ليست كبيرة من المحصول مقابل استئجار أراضي المالك(٥٧٩). وفى هذا النوع من العلاقة تكون مسئوليات المستأجر قليلة ووضعه أفضل من حالات أخرى سنأتى على ذكرها .

كما كان البدو يؤجرون أراضيهم للفلاحين مقابل ربع المحصول كما وجدت إيجارات لفترات قصيرة انتشرت فى انحاء فلسطين لتستمر غالباً لموسم واحد فقط لايجدد(٥٨٠). وغالبا ما كان البدو هم الذين يقومون بها.

وعمل فقراء الفلاحين والبدو فى المساعدة فى أعمال الزراعة فى مناطق أخرى من شرق الأردن مقابل خمس المحصول(٥٨١).

---

(٥٧٧) Granott, Ibid, P.P.288 - 290, 312-314.
وأنظر أيضا : Rosenfeld, Ibid, P.P. 146 - 289.
- وأنظر أيضاً . هند البديرى ، المرجع السابق ، ص ص ٢٦٧ - ٢٦٨.
(٥٧٨) ذات المرجع والصفحات.
(٥٧٩)المرجع ذاته.
(٥٨٠) هند البديرى، المرجع السابق، ص ٢٦٨.
(٥٨١) الدباغ بلادنا فلسطين جـ٦ ، ق ١ ، ص ٤٩١ وأنظر أيضا :
- Granott, op. cit. P. P. 288 - 290, 312 - 314.

أما عن **القيمة الإيجارية الشائعة** فغالبا ما كانت تقدر بنحو ثلث المحصول بعد خصم ضريبة العشر عن المحاصيل الزراعية ، وتختلف الأجور تبعاً لنوع الاتفاق وفيما إذا تم تقديم البذور أو أدوات الانتاج ، تقدر القيمة الإيجارية من ربع إلى نصف الغلة - تبعاً لجودة التربة ونوع المحصول - التى كانت تقسم بعد خصم مصاريف الحراثة. وفى هذه الحالة يقع عبء الضريبة على كاهل المستأجر والمؤجر معاً[٥٨٢] .

وفى بساتين الكروم والفاكهة تكون الايجارات على نوعين : فى الأولى يأخذ الفلاح المأجور ربع الغلة مقابل انجاز العمل. أما فى الثانية فتحدد القيمة الايجارية وفق اتفاق مبرم بين الطرفين يكون قابلا للزيادة أو النقصان تبعاً لحجم الإنتاج الفعلى . ويدفع المستأجر نصف سعر السماد المستخدم لتخصيب البساتين ، كما يكون مطالباً بالعناية بكل ما يتصل بهذا الأمر ، وكثيرا ما كانت تطول فترات الاستئجار فيزرع المستأجر أشجاراً خاصة به فيصبح مالكاً لها دون الأرض . ويتعامل هؤلاء المالكون ملكية جزئية مباشرة مع ملاك الأرض كما يقومون بنفس الوقت بتأجير هذه الممتلكات من الباطن لمستأجر ثان وثالث ويدعون فى هذه الحالة بالوكلاء ويتقاضون ما بين ٨ ٪ لـ ١٥٪ من المحصول انتشر مثل هذا النوع من الملكية الجزئية فى منطقة الغور وكانت تتم مع بدو الأردن الذين كانوا يملكون أراض زراعية واسعة يحضر إليهم بعض فلاحى فلسطين ، ويقدمون أدواتهم وحيواناتهم وقوة عملهم ويحصلون مقابل ذلك على ربع المحصول[٥٨٣].

وارتفعت معدلات الإيجار بشكل جنونى نتيجة زيادة أسعار الضرائب وخاصة بعد قانون عام ١٩٤١ الخاص بضرائب الممتلكات الذى ربط ضريبة الأعشار بالممتلكات والتى

---

(٥٨٢) المراجع السابقة والصفحات .

(٥٨٣) حول ما كتب أنظر:

- هند البديرى، سابق ص ص ٢٦٨ - ٢٧٠.
- صلاح الدين البحيرى، أرض فلسطين والأردن، ص ٧٣.

* المل هو أصغر وحدة فى الجنيه الفلسطينى الذى يبلغ ١٠٠٠ ملاً .

ربطها بسعر السوق وفق التخمين الدورى ، الأمر الذى أدى إلى زيادة هذه الضريبة ففى حين كان يتراوح إيجار الدونم المزروع حبوبا عام ١٩٣٠ بين ١٠٠ - ١٥٠ ملا* أصبح عام ١٩٤٨ يقدر بجنيهين[٥٨٤] للدونم وكان يصل أحياناً إلى أربعة جنيهات[٥٨٥].

وفيما **يخص الحراثون** فقد كان الفلاحون يستأجرونهم للقيام ببعض أعمال الزراعة وكانت أجورهم تختلف فيما إذا قدم أحدهم أدواته وحيواناته حيث تزيد بهذه الحالة ستة أضعاف عن أولئك الذين يكتفون بتقديم قوة عملهم فقط[٥٨٦] . ومما لاشك فيه أن أحوال الحراثين كانت أشد بؤساً من سابقيهم لضآلة أجورهم التى لم تكن تسمن أو تغنى من جوع .

دخل الفلاح

تعتبر السياسة التى استوحت الحكومة البريطانية ايديولوجيتها من توصيات البعثة الصهيونية التى زارت فلسطين عام ١٩١٩ المسؤولة الأولى عن فرض ظروف اقتصادية بالغة السوء والتردى للإقتصاد الفلاحى، التى انعكست على الفلاح، الذى تعرض للاعتصار والاستغلال، بهدف تقويض أركان الاقتصاد الزراعى الفلسطينى، وإقامة اقتصاد زراعى يهودى على أنقاضه.

على نحو ما أشرنا منذ قليل فإن معظم فلاحى فلسطين أصبحوا يحوزون مساحة أرض لا يكفى إنتاجها الفلاح.

وقد قدر متوسط الدخل الصافى للفلاح الذى يحوز مساحة أرض قدرها ٧٥ دونماً وهو

---

(٥٨٤) مجلة فلسطين ، نشرة دورية ، تصدرها الهيئة العربية العليا لفلسطين ، بيروت في ١٥ مايو ١٩٦١ ، ص ٥ .

(٥٨٥) محمد على الطاهر ، أوراق مجموعة ، سابق ، ص ص ١٣٠ - ١٧٨ .

(٥٨٦) عن مقابلة مع عبد البديع محمد عراق ، عضو اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين فى القاهرة باعتباره مالكاً سابقا فى قرية سنجل فى قضاء رام الله - وقد أجرتها الباحثة معه بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٩٢.

الحد الأدنى[٥٨٧] بعد خصم تكلفة الإنتاج والضرائب عام ١٩٣٠ (١١ جنية و٨٠٠ مل) فلسطيني ليعول أسرة متوسط عدد أفرادها ٦ أفراد في حين قدرت لجنة (جونسون وكروسبى) أن متوسط تكلفة معيشة الأسرة المكونة من ٦ أفراد يساوى ٢٦ جنيها فلسطينياً سنوياً. علما بأنه طبقاً لمعيطات الفلاحين كان ٣٨ جنيهاً. وهو رقم أقرب للحقيقة في منظورنا طبقاً لمجموع ما كان يدفعه الفلاح من الضرائب المختلفة كما سيتضح لنا في هذا الفصل هذا بخلاف ما كان يضاف عليه من غرامات مشتركة بين الحين والآخر.

وإذا كان هذا هو حال الفلاح فما بالنا بمن لا يملك الأرض ولكن يستأجرها ليفلحها فمثلاً من استأجر ١٠٠ دونم. منها (٧٦ دونماً للحبوب و١٨ دونماً للفواكه و٦ دونمات بور) فقد قدر متوسط دخله بـ (٣ جنيه و٦٠٠ مل) بعد حسم النفقات[٥٨٨].

ثم لابد أن تعتورنا الدهشة عندما نعلم كيف كانت الديون تثقل كواهل الفلاحين بما تعجز الكلمات عن وصفه.

ديون الفلاح

بلغت المعاناة أشدها مع تسلم (هربرت صموئيل) دفة حكم الإدارة المدنية في فلسطين فكانت بداية ممارساتها، لتضييق الخناق حول رقبة الفلاح حين طالبت الفلاحين بدفع القروض التى كانت في الأصل هبات وردت لمساعدة منكوبى الحرب وحولتها الإدارة العسكرية إلى قروض بشروط مجحفة[٥٨٩]، واستخدمت شتى السبل في الضغط على

---

(٥٨٧) قدرت لجنة جونسون وكروسبى التى درست أحوال المزارعين مساحة الحد الأدنى من الأرض التى يكفى إنتاجها أسرة مكونة من ستة أشخاص بـ ٧٥ دونماً كحد أدنى هذا بغض النظر عن نوع هذه الأرض وخصوبتها وتوفر مياه الرى وهى أمور جوهرية تحدد حجم الإنتاج. فإذا ما علمنا أن أخصب أراضى فلسطين اغتصبها اليهود وأنهم وضعوا أيديهم على معظم مصادر المياه الرئيسية في البلاد عرفنا مدى البؤس والشقاء الذى لاقاه الفلاح. أنظر جونسون وكروسى، سابق، ص ٢٧-٣١.
وسميسون، سابق، ص ص ١٠٠-١٠٢.

(٥٨٨) جونسون وكروسبى السابق.

(٥٨٩) المقطم فى ١٩١٩/٢/٨. زعمت بعض المصادر البريطانية أن السبب في ديون الفلاح نجم عن فترة الرخاء التى سادت بعد الحرب الأمر الذى عاش مـ ـه الفلاح فى مستوى معيشه مرتفع، وعندما هبطت قيمة اسعار الحاصلات الزراعية، انخفض مستوى

الفلاح لتحصيلها فعملت على اغلاق البنك الزراعى العثمانى عام ١٩٢١ بالاتفاق مع الوكالة اليهودية لاحكام الحصار حول الفلاحين مما اضطر معه هؤلاء إلى بيع محصولهم بربع ثمن التكلفة كما اضطر الفلاح أيضا لبيع مواشية بربع اثمانها[٥٩٠]. وقامت الحكومة بالحجز على مزروعات المدينين بالقروض الزراعية وكان مأمور المالية يعين خفراء على البيادر (الاجران) منذ بداية فصل الحصاد، وحتى انتهاء الاعمال فيها لمراقبة الحاصلات حتى لا يتصرف الفلاح بأى جزء منها. كما كان على الفلاحين دفع أجرة الخفراء!! ومن خلال الأساليب المختلفة التى لجأ إليها (صموئيل) اضحى الفلاحون في جميع انحاء البلاد عاجزون تماما عن سداد الديون الفاحشة المطلوبة منهم، كما لم يتمكنوا ايضا من تجهيز الأرض للفلاحة، والزراعة للموسم التالى، وتذكر صحيفة وطنية فلسطينية ان معظم فلاحى طولكرم شرعوا في بيع ادواتهم واراضيهم لان جميع حاصلاتهم لا تسد دين شخص واحد بالإضافة لان مصاريفهم واتعابهم طوال السنة من ثمن بذار وحبوب وغير ذلك، لا تعطيهم ناتجا بمقدار نصف المصروف، وبهذا اعلنوا عجزهم التام واضطروا لبيع أراضيهم بابخس الأسعار[٥٩١]. وطالب الخبير البريطانى سمبسون الحكومة باعفاء ٥٠٪ من سكان القرى من ضرائبهم بسبب قلة دخولهم. نتيجة هبوط الأسعار هبوطا فاجعا، أدى إلى وقوعهم في براثن الديون التى عجز معظمهم عن تسديدها مما دفعهم إلى جحيم

الفلاح الذى تعود على الرخاء فلم يستطع أن يكيف معيشته وفق الظروف الجديدة فلجأ إلى الاستدانة ليحافظ على مستواه. إلا أن هذه المزاعم غير صحيحة فالحرب التى خلفت الدمار والخراب والفقر والجوع لم يكن من السهولة بمكان اجتياز أزمتها بفترة عام أو عامين، صحيح أن الفلاح قد لا يكون استنزف فى بداية الحكم العسكرى على النحو الذى تم بعد ذلك مع الحكم المدنى إلا أنه لا يمكن أن يكون قد عاش رخاء بالمعنى المفهوم. أنظر زعم كل من لجنة جونسون وكروسبى مصدر سبق ذكره ص ٦١ وأنظر زعم اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، مصدر سبق ذكره ص ٦٦١ وأنظر أوضاع الفلاح المتردية في تلك الفترة في المقطم فى ١٩١٧/٨/١٦، فى١٨/١٠/١٩١٨، وفي ١٩١٩/١/١١. وهى الجريدة المعروف عنها تعاطفها مع اليهود.

(٥٩٠) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية جـ٣، مصدر سبق ذكره ص ٦٣١ من شهادة جمال الحسينى أمام اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧، وثيقة رقم ٢٥٢ وأنظر أيضا، المصدر نفسه الجزء الأول وثيقة رقم ١٠٢، تقرير لجنة هايكرافت ص ٣٨٥ وأنظر أيضا: صدقه، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦ وأنظر أيضا ملف وثائق وأوراق المصدر نفسه الجزء الثالث وثيقة رقم ٢٥٣ ص ١٧٤.

(٥٩١) جريدة فلسطين يافا، في ١٩٢٦/١٠/٢٢ ص٦ وجريدة فلسطين في ١٩٣٠/٩/٢١ ص٤ وأنظر سمبسون مصدر سبق ذكره ص ١٠٧-١٠٨.

المرابين، كما أن قانون تأمين الديون الذى صدر عام ١٩٣٥ اطلق يد المصارف والشركات «الموافق عليها» باصدار قروض قصيرة الأجل، وقروض موسمية بضمان الحاصلات[٥٩٢]، مما اتاح الفرصة لهذه المؤسسات المالية في توسيع عملية النهب المخطط للفلاح.

وبرغم نص القانون على أن لا تزيد قيمة الفائدة عن ٩٪ إلا أن هذا القانون ظل حبرا على ورق، لعدة أسباب أولها وأهمها أن الفلاح ذاته كان لا يجرؤ على استخدام القانون للدفاع عن النفس، خوفا من إغلاق المرابين الأبواب في وجهه إلى الأبد وهو الذى لم يعد قادرا عن الاستغناء عن خدماتهم[٥٩٣] بسبب الظروف الاقتصادية الطاحنة التى يرزح تحت اعبائها الناجمة عن عمليات الامتصاص والاعتصار النهم لكل موارده وطاقاته حتى أصبح معدل ما يدفعه الفلاح من فائدة على ديونه درجة غير قابلة للتصديق، ويعترف الخبير البريطانى سمبسون بالاسباب التى اوصلته لهذا البؤس حين يقول أن الفلاح العربى «نجيب، وجاد، ويعمل بهمة ونشاط لتحسين مستوى زراعته ومعيشته»، إلا أن العناية الموجهة له لا تكاد تذكر[٥٩٤]. وحتى ان المزارعين بلغوا «حافة اليأس والقنوط»، وفق تعبير مدير المعارف في فلسطين[٥٩٥] كما يقرر المندوب السامى لفلسطين آرثر واكهوب « بأن الفلاحين العرب «بلغوا درجة من الافلاس لا رجاء بعدها»[٥٩٦]، كما اعترف واكهوب بضآلة المبلغ الذى يعيش عليه الفلاح عاما كاملا وبأنه لا يزيد عن أربعة أو خمسة جنيهات المفروض أن تكفى الغذاء والكساء، والعلاج. غير صنوف الضرائب والديون[٥٩٧]. هذا بخلاف مصروفات الزراعة ذاتها.

---

(٥٩٢) تقرير اللجنة الملكية، لعام ١٩٣٧، ص٣٦٦.

(٥٩٣) سمبسون، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(٥٩٤) سمبسون، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١ وأنظر أيضا جونسون وكروسبى، مصدر سبق ذكره فى وصفه لحالة الفلاح، ص٦٠-٦١.

(٥٩٥) المصدر نفسه والصفحة.

(٥٩٦) سعدى بسيسو، اسرائيل جناية وخيانة، حلب ١٩٥٦ الطبعة الثانية، ص٨ من محضر الجلسة ٢٢ للجنة الانتدابات الدائمة عام ١٩٣٢ (بالفرنسية).

(٥٩٧) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية جـ٢ وثيقة رقم ٢٠٣ ص ٤١٥. وحول تعرض الفلاحين للأفلاس واغتصاب أراضيهم أنظر: Walter lehn, the Jewish National fund, Ibid, P.P. 63-64.

وحسب تقدير (جرانوفسكى) فإن متوسط دين الفلاح كان ٢٧ جنيها عام ١٩٣٠، وقد بلغ حجم ديون الفلاحين العام لنفس السنة مبلغ هائل هو ٣١٤ ألف جنية مع فائدة سنوية قدرها ١٧٠ ألف جنية، في حين كان دخل الفلاحين السنوى الصافى عن المزروعات القليلة وما يتمكنون من بيعه ١٥٩ ألف جنية[٥٩٨] أى أن قيمة العجز بلغت ٣٢٥ ألف جنية، وقد كانت قيمة الفائدة التى يدفعها الفلاح تصل إلى نسبة ٢٠٪ وتعتبر نسبة الـ ٥٠٪ لمدة ثلاثة شهور أمراً عادياً إلا أنها عادة ما تتجاوز هذا الحد بكثير ذلك أن المرابين يلجأون لأساليب متعددة لزيادة قيمة الفائدة. ثم كثيرا ما يحجز المرابى على حاصلات الفلاح، حال وصولها إلى البيادر (الأجران) لاستيفاء مستحقاته من القروض، الأمر الذى يصبح معه الفلاح مفلسا مما يضطر معه مرة أخرى للارتماء في أحضان مرابى آخر من تجار الحبوب، للاستدانة من جديد للموسم المقبل وشراء بعض الضروريات الملحة[٥٩٩]، وهو في ذلك يقع في شرك لا يستطيع منه فكاكا فمن دين لآخر، حتى أن المثل المعروف في قرى فلسطين وهو «من يتزوج بالدين ينجب أولاده بالفائدة» يقدم دلالات واضحة على أن الفلاحين كانوا مغرقين بالدين من رأسهم حتى أخمص أقدامهم، وكثيرا ما كانت الأرض هى كبش الفداء الذى يقدم على موائد المرابين لعتق الفلاح من غياهب السجون التى غصت بالفلاحين، نتيجة عدم قدرتهم على الوفاء بديونهم ويؤكد الخبير البريطانى سمبسون أن عدد المسجونين بلغ خلال الشهرين الأولين من عام ١٩٣٠ من خلال الكشف المقدم إليه (٢٦٧٧) مذكرة سجن[٦٠٠]، تم بالفعل حتى حينها سجن (٥٩٩) منهم. كما أن محكمة صلح حيفا حققت عام ١٩٢٩ (٨٧٠١) دعوى بشأن ديون الفلاحين، واصدرت قرارا بالحجز على (٤٨٨٢) فلاحا وسجلت (٢٧٥٦) استدعاء يطلب فيها أصحابها سجن المديونيين. هذا برغم أن عدد سكان قضاء حيفا لا يزيد عن ٦٧ر٨٠٠ نسمة، ويقدر سمبسون أن عدد القضايا

(٥٩٨) غوجانسكى، تطور الرأسمالية، سابق، ص ١٥٨. كان متوسط سعر الفائدة ٨٪ طبقاً لجرانوفسكى.

(٥٩٩) جونسون وكروسبى، المصدر السابق، ص ٦٠ – ٦١.

(٦٠٠) سمبسون، المصدر السابق، ص ١٠٥

التى نفذت في اهل القضاء تقدر بنحو ٢ر٦٤٪ من عدد العائلات القاطنة في القضاء[٦٠١] الأمر الذى يضفى مزيدا من الضوء على سوء أحوال فلاحى فلسطين.

وبرغم أن السلطة سنت قانونا يحرم الربا الفاحش عام ١٩٣٤، إلا أن مثل هذه القوانين لم تقدم أى نوع من الحماية طالما أن الفلاح نفسه لا يجرؤ على اللجوء إليها، ولم تكن الحكومة التى سنته بغافله عن عدم جدوى مثل هذه القوانين الى كانت تسعى بشتى السبل لتعتصر الفلاح، وإنما هى تستخدم مثل هذه القوانين ذرا للرماد في العيون، يؤكد ذلك **قانون تامين الديون الذى سنته عام ١٩٣٥، الذى اطلقت من خلاله يد المؤسسات والشركات لتساهم في عمليات نهب الفلاحين بضمان حاصلاتهم [٦٠٢]، وكان قانون الإفلاس الذى سنته عام ١٩٣٦ والذى جعلته يشمل المزارعين، علما بأنه قانون تجارى كان نوعاً من التأكيد على نواياها تجاه الفلاحين الذين أصبحوا معرضين في حالة عدم سداد ديونهم ليس لبيع أراضيهم وممتلكاتهم فحسب[٦٠٣] بل لسجنهم أيضا وفق القوانين الخاصة بذلك لعام ١٩٣١ و١٩٣٢ المعدل[٦٠٤]**. أما الجديد في هذا القانون فهو «قناعة المأمور» قبل الإقدام على حبس المدين بأن لديه ما يفى بالدين[٦٠٥]. ومنطقى أن المدين لو كان يملك ما يفى دينه، فلن يستسلم للسجن بأى حال. وحماس الحكومة البريطانية حقيقة لم يتوقف عند حد فهى ما تركت بابا تستطيع الولوج منه إلى الفلاح لم تطرقه، في سبيل الإسراع في الانتهاء من المهمة الثقيلة التى اضلعت بها لتسهيل قيام «وطن قومى لليهود»، ولذا فقد كانت تحركاتها بالغة السرعة والتشابك والعنف. وكانت الضرائب واحدة

---

(٦٠١) سمبسون، المصدر نفسه، والصفحة.

(٦٠٢) تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ مصدر سبق ذكره ص ٣٦٤ - ٣٦٦.

(٦٠٣) الاقتصاديات العربية، السنة الأولى، العدد ٢٣، ١/٢/١٩٣٥، ص٤-٥ وتضيف المجلة أن «مثل هذا القانون لا يطبق إلا على التجار، وتطبيقه على غير هؤلاء يحدث ارتباكا لا حدود لها لجميع الناس، حيث يضعهم تحت طائلة كوارث عظيمة، ويكبدهم خسائر جسيمة».

(٦٠٤) تقرير اللجنة الملكية، المصدر السابق، ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٦٠٥) الاقتصاديات العربية، المصدر السابق، ص٤-٥.

من الابواب الفسيحة التى استطاعت من خلالها الاطباق على عنق الفلاح. وان تكن في ذلك قد تغاضت تماما عن الالتزام المزدوج في صك الانتداب الذى ينص على عدم الضرر بالأهالى أيضا. كما غضت الطرف عن التزامها الدولى كما تنص عليه المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم وهى «أن غاية الانتدابات هى تقدم ورفاهية سكان البلاد المنتدب عليها».

أما دعوى حماية الحائزين عبر القوانين الحكومية فلم تكن سوى مظلة مثقوبة لم تكن لتحمى فلاحى فلسطين من الضربات المتوالية التى كانت تكيلها الحكومة إليهم.

قوانين حماية الحائزين ومدي فعاليتها

أدى استثناء الحكومة لحائزى الأراضي الأميرية من قانون حماية الحائزين المعدل لعام ١٩٤١ إلى مضاعفة أعداد المبعدين عن مظلة الحماية الممزقة أصلاً[٦٠٦]. فقد ساهمت القوانين المتعددة التى درسناها فى الفصل الأول إلى تهديد العديد من الحائزين بسحب حقوقهم الراسخة على أراضيهم عن طريق تحويلها من صنف إلى آخر. وكانت الحكومة قد اعتبرت أن لها أراض تخصها من الأراضي الأميرية تزيد مساحتها على مليون دونم واعتبرت حائزيها معتدين على أراضي الدولة [٦٠٧] فعاقبتهم بسحب مظلة قانونها واعتبرتهم غير مشمولين بهذه الحماية. مما جعل عشرات الآلاف من الحائزين دون أدنى حماية لأية حقوق لهم . كما أن تاريخ هذه القوانين كان حافلاً بالثغرات العديدة التى ترتب عليها فشل ذريع . كما لم يكن القانون الجديد بأفضل حالا من سابقيه ففى اقراره لمبدأ «التعويض » هدم الركن الأساسى المتعلق بضرورة تأمين الحائز ، من خلال الإبقاء على قطعة أرض تكفيه لمعاشه وتحميه مغبة الاقتلاع والتهميش.

ليس هذا فحسب بل أن قانون الطوارئ لعام ١٩٤٢ أضاف الفئات التى يشملها قانون

---

(٦٠٦) الوقائع الفلسطينية العدد ١١٦٧ ملحق ٢ في ١٩٤٢/٢/٢٦.
(٦٠٧) المصدر ذاته وأنظر الفصل الأول من هذه الدراسة.

حماية المزارعين إذ أصبح لايسرى على كل من مارس الزراعة فوق أرض هى ملك للحكومة أو قد تعتبرها هى ملك لها فيما بعد[٦٠٨]!!! .

وهكذا فقد أصبح نحو ٩٥ ٪ من أراض فلسطين الزراعية غير مشمول بالقانون لأن الحكومة ترى أن هذه الأراضي من حقها باعتبارها وريثة للدولة العثمانية ويجب أن تؤول إليها.

كما أضاف قانون الطوارئ إلى هذه الأراضي، كل الأراضي التى تحتاجها الحكومة أثناء الحرب وتصادرها فيصبح من حقها طرد مزارعيها بعد تعويضهم ماليا. وقد أدى تداخل قانون الطوارئ وقانون الدفاع لعام ١٩٣٩ مع قانون حماية الحائزين إلى استثناء مئات من قطع الأراضى من تطبيق قانون الحائزين عليها سواء فى بيسان أو جبول أو كفر سابا وغيرها[٦٠٩].

هذا بخلاف الإعلانات التى تتالت بعد عام ١٩٤١ لتشمل مناطق أخرى لمصادرة الأراضي وطرد آلاف الحائزين طبقاً لقانون الطوارئ مما أثار البلبلة وكثيراً من الانتقادات لهذه القوانين الظالمة التى أخضعت الناس « للرعب الرسمى » وفق تعبير البعض الذى قال: «أنه لاداعى لإرتكاب جريمة ما، بل أن قراراً يتخذ فى بعض المكاتب يكفى ليدين الناس بإرتكاب جرائم لم يقترفوها » ولتعلن أراضيهم مبّورة .. ومن ثم تضع وزارة الزراعة يدها على هذه الأراض بإعتبار أنها غير مزروعة[٦١٠] الأمر الذى أدى إلى إتساع قاعدة المقتلعين،

---

(٦٠٨) الوقائع الفلسطينية العدد ١١٦٧ ملحق ٢ في ١٩٤٢/٢/٢٦.

(٦٠٩) الوقائع الفلسطينية العدد ١١٣٨ فى ٦ نوفمبر ١٩٤١ ص١٢٤٧، والوقائع العدد ١١٦٧ ملحق٢ فى١٩٤٢/٢/٢٦ ص ٤٨٥ . ومن خلال إعلانين فقط صدرا على التوالى فى مارس ١٩٤٠ شملت مئات قطع الأراض لمساحة قدرها ٢٨٩٧ دونم فى منطقة بيسان وإعلان آخر شمل عشرات قطع الأراض بلغت مساحتها نحو ألف دونم فى منطقة بيسان وكفر سابا وجبول أنظر :

- Palestine gazett, no. 994, sup. no 2 18 / 3 / 1940, P.P. 510 - 511

وأيضا : op. cit, no. 1012 sup. 2, 30 / 5 / 1940, P.P.735-736

(٦١٠) فيما يخص قانون الطوارئ راجع الفصل الأول من هذه الدراسة ، وأنظر أيضا :

– الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الأول ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ ، وأيضا :

– رجاء جارودى ، فلسطين أرض الرسالات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٨ .

الذين ارتفعت عقيرتهم بالشكوى وإزداد عدد الإدعاءات ضد الحكومة لسبب هذه الانتهاكات مما دفع المندوب السامى لتعيين لجنة برئاسة الخبير كروسبى فى فبراير ١٩٤٢ للنظر فيما إذا كان هناك داع لتعديل القانون(٦١١).

وخرجت توصيات اللجنة بضرورة تقديم المزيد من الحماية للمزارعين بسبب سوء استغلال القانون وتجاوزاته سواء من قبل الملاك(٦١٢) أو الحائزين ذاتهم أو ممن يقوم على تنفيذ القانون(٦١٣). وإن تكن قوانين الدفاع هى المقصودة أساساً لكثرة ما أسئ استخدامها لطرد شاغلى الأرض ليس بهدف حماية حقوق الملاك ، وإنما لطرد الحائزين من مناطق كانت لهم عليها حقوق مؤكدة. وخاصة إذا كانت تقع ضمن المناطق التى كان يطمع اليهود بها حيث كان يتم طرد الحائز بعد فترة إنذار قدرها ١٥ يوماً فقط دون الالتفات للحقوق الثابتة من خلال صكوك الملكية والمستندات القانونية ، ويكتفى فى هذه الحالة بدفع بعض التعويض مع شراء صمت الحائز بواسطة دهاء المحامين وأساليب السماسرة الملتوية(٦١٤).

فى الواقع لم تكن عمليات اقتلاع الحائزين تمر بسهولة إذ كانت مقاومة الحائزين تتخذ سبلاً شتى . وبعد أن تمنى بالفشل كل المحاولات بما فيها المنازعات القضائية التى كان يرفعها الحائزون مدعمة بالسندات والوثائق ، كان يتم اقتلاعهم بقوة الجيش بعد أن تصادر الحكومة الأراضي للصالح العام(٦١٥).!!

---

(٦١١) وأنظر أيضا: M.F. Aabacarius, op. cit, P.P. 132-133.
A Survey of Palestine, Vol. I, op. cit. P.P. 292 - 294.

(٦١٢) كان هؤلاء يحتفظون بحق تحديد نوع المحاصيل وحق إدارة المزروعات مستغلين ثغرات القانون حتى لايحصل الحائز على أية حقوق .

(٦١٣) كان بعض الحائزين يرتكبون المخالفات أحيانا إما بالامتناع عن دفع الإيجار أو بشغل أراض ليس لهم حقوق فيها.
وأنظر : M.F. Aabacarius, Loc, cit.

(٦١٤) M.F.Ababcarius, Loc.cit,

(٦١٥) وهذا ماحدث لقرويى معلول الذين كانت لهم حقوق مؤكدة على أراضى باعها سرسق لليهود عام ١٩٢١ فيما عدا ٢٠٠٠ دونم وسعت الحكومة حلاً للأزمة بإقناع شركة تطوير الأراضي بتأجير العرب ٣٠٠٠ دونم من هذه الأراضي و ١٥٠ دونم من أراضي المراعى بسبب المصاعب الجسيمة التى تولدت عن هذه القضية التى استمر عرضها فى المحاكم منذ ١٩٢١ وحتى ١٩٤٤ وانتهى بطرد القرويين بعد أن صادرت أراضي معلول وفاوضت الصندوق القومى على أراض بديلة فى خليج حيفا وبيسان، للمزيد أنظر:
- A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P.P. 299 - 303.

ولاقى عرب الزبيد نفس المصير بعد أن سمحت الحكومة عام ١٩٤٤ بالإقامة المؤقتة على أراض تابعة لها مؤجرة « لمؤسسة الاستعمار الاستيطانى » بعقود طويلة الأجل ولما كانت هذه المؤسسة لاتسمح بإقامة طويلة لهؤلاء على أراض تعتبرها من حقها قامت الحكومة بتعويض هؤلاء عن الطرد بدفع ١٠٠ جنيه لكل أسرة[٦١٦]!!!

واستمرت عمليات الإقتلاع جارية على قدم وساق بتهم واهية موجهة من قبل السلطات فالرعى، أو الاحتطاب، أو حتى سقى الحيوانات كان عملا يكفى لتشكيل جريمة تستحق العقاب الرادع تمارسها لجان عينت خصيصاً لهذه الغاية . كان يتم بناء على قراراتها طرد الحائزين من أراضيهم[٦١٧] .

ويكفى ماذكرناه ليؤكد حقيقة أن قوانين حماية المزارعين كانت مفرغة من محتواها حيث بقى الحائزون يعانون من الجور الشديد حتى أن خبيراً صهيونياً يشهد على ذلك ويؤكد أن هذه القوانين بالإضافة إلى أنها لم تقدم أى جديد فقد كانت وراء معوقات التقدم الاقتصادى للقرية وللقرويين العرب وللاستيطان اليهودى أيضا[٦١٨] .

ووفق التقديرات الرسمية فقد بلغ عدد الأسر المقتلعة من أراضيها عشرون ألف أسرة وصفتهم الحكومة بأنهم « مهاجرون من الريف للمدينة » ، لإضفاء نوع من التخفيف اللفظى أى أن نسبتهم تقدر بنحو ١٤ ٪ لباقى عدد الأسر القروية وإن كنا نعتقد أن هذا الرقم أكبر بكثير من ذلك . وبعد تعرضنا بالدراسة للعلاقات الانتاجية ولظروف الحائزين العرب نتساءل كيف كانت هذه العلاقات فى الجانب اليهودى؟

---

(٦١٦) A Survey of Palestine, Vol. I. Ibid, P.P. 298-299.

وقد كان ٦٨ أسرة من عرب الزبيد فى قضاء صفد قد طردوا من أراضيهم ، أنظر أيضا حول عشرات الآلاف الذين طردوا من الساخنة وغور بيسان وطبعون والزبيدات ، تقرير اللجنة الملكية لفلسطين لعام ١٩٣٧ ، مصدر سبق ذكره ص ص ٣١٧ - ٣١٩ . وأنظر أيضا .

(٦١٧) الوقائع الفلسطينية ، العدد ١٥٧١ ملحق ٢ فى ١٣ أبريل ١٩٤٧ ، ص ٧٠١.

(٦١٨) خبير الأراض الصهيونى هو جرانوت وحول رأيه هذا أنظر: Granott, op, cit. P.P. 312-314

العلاقات الانتاجية اليهودية:

كنا قد ذكرنا بعضا من العلاقات الإنتاجية لليهود خلال العهد العثمانى في الفصل الثانى من هذه الدارسة ومنعا للتكرار نتابع هنا الفترة اللاحقة[٦١٩] * في العهد البريطانى بلغ عدد القرويين اليهود عام ١٩٤٤ - ١٣٩,٠٠٠ يهودى[٦٢٠]، هم سكان المستوطنات، شكلوا نسبة قدرها ٢٦ ٪ لباقى عدد اليهود البالغ ٥٢٨,٧٠٢ يهودى. وفى عام ١٩٤٨ قدر عدد القرويين اليهود بنحو ١٨٨,٥٠٠ أو ما نسبته نحو ٢٩ ٪ لباقى عدد اليهود المقدر بـ ٦٥٠ ألف يهودى ويوضح الجدول رقم (٥)[٦٢١] توزيع القرويين اليهود وفق نوع المستوطنات.

الجدول رقم (٥)

توزيع القرويين اليهود على المستوطنات الزراعية

من عام ١٩٤١ - ١٩٤٨

السنة	عدد المستوطنات	توزيع القرويين على المستوطنات حسب نوعها			جملة السكان المستوطنات	جملة السكان اليهود
		مستقلة	تعاونية	اشتراكية		
١٩٤١	٢٣١	٦٣,٢٤٠	٢٤,٢٨٠	٢٣,١٩٠	١١,٢٥٠	٤٧٤,١٠٢
١٩٤٤	٢٥٩	٧٦,٠٠٠	٧٦,٠٠٠	٢٩,٥٠٠	١٣٩,٠٠	٥٢٨,٧٠٢
١٩٤٨	٣٠٠(*)	التفصيلات	غير	متوفرة	١٨٨,٥٠٠(**)	٦٥٠,٠٠٠

---

(٦١٩) للمزيد حول العلاقات الإنتاجية فى العهد العثمانى أنظر:

* هند البديرى، تطور حيازة الأراضى الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الفصل الرابع، تطور الملكية الزراعية اليهودية ص ٣٨٢ وماتلاها.

(٦٢٠) يوسف عبد الله صايغ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣، وأنظر أيضا: ASurvey of Palestine, Vol. I. Ibid, P. 72

(٦٢١) يوسف عبد الله صايغ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

* - هذا الرقم مأخوذ من خطاب ألقاه داڤيد بن جوريون، في البرلمان الإسرائيلي عام ١٩٥٢، أنظر: إسرائيل خطر سياسى، واقتصادى، وعسكرى، وسياسى، المكتب الدائم لاتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة فى البلاد العربية، طبعة ثانية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٢ ص ١٧.

** - استخرجت الباحثة الرقم معتبرة نسبة الـ ٢٩ ٪ وهو رقم مقدر لعدم وجود أرقام دقيقة.

واتسمت العلاقات الانتاجية علي هذه المستوطنات بخصائص مميزة فبداية كانت أي أرض تقع تحت حيازة اليهود تصبح ملكاً أبدياً موقوفاً علي الشعب اليهودي لايجوز انتقالها لغيره وخاصة تلك الأراض التي حازتها المؤسسات وفقاً لدستور الوكالة اليهودية[٦٢٢]. ونظمت القوانين الصارمة نظم الحيازة والعلاقات الإيجارية فيها والتي بنيت علي دعامتين هامتين الملكية الأبدية والعمل العبري والذاتي. وأبرزتها عقود الإيجار الخاصة بالصندوق القومى اليهودى واضحة لا لبس فيها . على نحو ما أتضح لنا فى الفصل الثانى . كما برزت أيضا فى عقود مؤسسة البيكا بعد التطورات التى طرأت عليها بعد صدور الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والذى يعتبر نقطة تحول لمفاهيم الصهيونية التى فتحت أعينها على مزيد من التمركز والانتشار مع أحكام القبضة على أى أراض ممكن الوصول إليها دون اعتبارات الخصوبة وغير ذلك على نحو ما مر بنا .

العلاقات الانتاجية علي أراضى مؤسسة البيكا :

وتعتبر هذه المؤسسة من أقدم وأكبر المؤسسات اليهودية ، واتسمت حيازاتها فى بداية نشأتها بتشابهها مع المزرعة العربية من حيث اتساع مساحتها ، وتشتت وتفتت الملكية فيها[٦٢٣] .

وكانت المؤسسة تؤجر أراضيها لليهود والتى تحول الكثير منها فيما بعد إلى ممتلكات

– بلغ عدد مستوطنات الكيبوتز ١٧٦ مستوطنة ، بلغ عدد أعضائها القاطنين بها ٢٨.١٢٦ كلهم منظمين سياسياً للمزيد أنظر : حرب فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٤٨ الرواية الرسمية الإسرائيلية ، ترجمه عن العبرية ، أحمد خليفه ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، نيقوسيا ١٩٨٤ ، ص ٢٥ .

– وكان معظم اليهود يقيمون فى المدن الكبرى الثلاث ، القدس ، تل أبيب ، ويافا أنظر المرجع ذاته ص ٢١.

(٦٢٢) المادة د من دستور الوكالة اليهودية أنظر:

– الوثيقة رقم ١٣٣ ملف وثائق فلسطين، مجموعة وثائق وأوراق خاصة القضية الفلسطينية جـ١ ق ٦٣٧ – ١٩٤٩، وزارة الإرشاد القومى للهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٣٩٧.

(٦٢٣) Granott, op. cit., P.P. 274-275.

وللمزيد أنظر: هند البديرى، المرجع السابق، ص ص ٤٢٥–٤٣١.

خاصة[٦٢٤] مع استمرار بقائها كمالك رسمى مقابل تسديد الحائز المالك للديون التى غالباً لم تكن تتم.

ومع أن المؤسسة قدمت العديد من الأراضي التى حازتها للمستوطنات التعاونية والاشتراكية، وكان لها حق الإشراف الدورى عليها الذى لم تكن صارمه تماماً فى تنفيذه إلا بعد عام ١٩٣٩ حيث أخذت تحكم قبضتها. حيث أصبحت عقود التأجير تحفظ للبيكا ليس حق الرقبة فقط بل والإشراف التام على استخدام التربة وزراعتها . ويكون الإيجار لفترات طويلة بشروط شديدة التشابه مع شروط الصندوق القومى الذى أوضحنا مدى تغير سياسته بعد الكتاب الأبيض .

ويعتبر الصندوق القومى اليهودى أداة الاستعمار العمالى **كما أنه يحتفظ ببقايا المعتقدات الدينية التى تعبر عنها عقود الإيجار التى يبرمها لمدة ٤٩ عاماً باعتبارها إحياء للتشريع الزراعى** الذى ورد ذكره فى التوراة التى تعتبر سنة «اليوبيل» الموعد الذى تردّ فيها جميع الأراضي إلى ملاكها السابقين[٦٢٥] .

وتتسم سياسة الصندوق بالانعزالية، والشوفينية المتطرفة كما تفضح شروط الصندوق سياسته العنصرية وأهدافه الاستعمارية.

العلاقات الانتاجية على أراضي الصندوق القومي:

استمرت الشروط التى تبناها الصندوق فى عقوده الايجاريه منذ عام ١٩٣٥ وحتى بعد عام ١٩٤٨ ، حيث حددت المدة الإيجارية بـ ٤٩ سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة إذا التزم المستأجر بشروط العقد كما يحق للمستأجر أن يطلب تمرير الأرض للورثة أو لغيرهم للفترة

(٦٢٤) A Survey of Palestine, Vol. I. Ibid, P. 375.

(٦٢٥) ناتان وانستوك، الصهيونية ضد إسرائيل، القسم الثانى، سابق ص ٢٣٣، وحول هذه الأساطير انظر: رجاء جارودى، الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية، دار الغد العربى ترجمة عن الفرنسية قسم الترجمة بدار الغد العربى الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٦.

الايجارية اللاحقة، والصندوق له حق القبول أو الرفض حسب مقتضيات الحال[٦٢٦].

ويبدأ المستأجر بدفع ١ ٪ من القيمة التقديرية للأرض بعد السنة الخامسة[٦٢٧] وبعد السنة العاشرة يدفع ٢ ٪ من هذه القيمة . ويتمتع المستأجر فى الفترة الأولى بنوع من الإعفاء الإيجارى إذ لايكون عليه سوى أن يدفع رسوماً رمزية كما يكفل له الصندوق عدم زيادة رسوم الإيجار بالكامل عن ٥٠ ٪ من القيمة التقديرية للفترة المحددة ولاتنقص عن ٢٥٪[٦٢٨].

ويحق للصندوق بعد مرور ثلاثين عاماً. ثم كل عشرين عاماً لاحقة بعد ذلك أن يعيد تأجير الممتلكات سواء للمالك ذاته أو لورثته وفق ما تدلى به لجنة متخصصة تؤكد فيما إذا كانت المساحة المؤجرة كافية أم أنها أكبر مما ينبغى، لتكون وحدة زراعية يكفى إنتاجها المستأجر . وعند فصل قطع صغيرة عن القطع الأساسية يراعى عند تجميعها بأن تتوافق والوحدة القياسية الكافية لإعالة أسرة لتصبح وحدة قابلة للتأجير ، ويتم تعيين الحد الأدنى لهذه القطعة من وقت لآخر بواسطة هيئة متخصصة . وفى حالة اقتطاع أجزاء من أراضي المستأجر يدفع الصندوق تعويضاً له عن الأرض والمبانى والمزروعات . وتعتبر قرارات الهيئة قاطعة وغير قابلة للمناقشة وملزمة لكلا الطرفين . ويحتفظ الصندوق هنا برؤى مستقبلية لما قد يطرأ من تطورات تقنية قد تؤثر على الوحدة القياسية للحد الأدنى لقطعة الأرض الكافية لإعالة الأسرة . والنص على عدم تقسيم قطعة الأرض من أهم شروط العقد

ويعتبر الزوجين وباقى أفراد الأسرة كمستأجر واحد للقطعة ولايجوز لهم تقسيمها تحت أى ظرف وإن سمح لهم بحق رهن ممتلكاتهم كلياً أو جزئياً أو تأجيرها كلها أو قسما منها

---

(٦٢٦) Walter lehn, Ibid, P.192.
أنظر الفقرة ١ ، من عقد الأيجار «على أن يخطر المستأجر الصندوق قبل انتهاء العقد بـ ١٢ شهراً».

(٦٢٧) الفقرة ٦ ، من عقد الإيجار، وأنظر أيضا: A Survey of Palestine, Vol. I. Ibid, P. 376

(٦٢٨) الفقرات ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ويمنح للمستأجر حق ترشيح شخص من أسرته لاستئجار القطعة ويبقى القرار النهائى بيد اللجنة التى تحدد قيمة التعويض أيضا أنظر: Walter lehn, Loc. cit.

من الباطن وفق رضى وموافقة الصندوق ولابد أن يتم ذلك فيما بين أشخاص يهود(٦٢٩).

ويتعهد المستأجر بالالتزام بزراعة ورعاية الأرض وحصر كل الأعمال المتعلقة بالأرض والزراعة بين اليهود فقط دون غيرهم ، ويدفع المستأجر غرامة قدرها عشرة جنيهات فى حالة مخالفة هذا الشرط واستخدام عامل غير يهودى عن أى يوم أو كسر اليوم . ويعتبر فعله هذا خرقاً لقوانين الصندوق ويكفى تكرار مثل هذا الانتهاك لمرات ثلاثاً ليصبح عقده لاغياً ويطرد من الأرض التى يستعيدها الصندوق(٦٣٠).

ولضبط العملية الزراعية فقد أعطى الصندوق لنفسه حق التفتيش على الأراض فى أى وقت ليرى فيما إذا أساء المستأجر استخدامها(٦٣١).

كما يتعهد المستأجر بدفع كل الضرائب والنفقات العامة(٦٣٢). وباحترام عطلة السبت وأى عطلات خاصة بأعياد اليهود الدينية أو غيرها ويلزم المستأجر بالتعهد عن نفسه وعن أسرته وعن مستخدميه بضرورة احترامها وعدم ممارسة أى عمل خلالها من أى نوع(٦٣٣). لتعميق الروح الدينى بالغ الأهمية في ترسيخ العملية الاستيطانية بإعتبارها تلبية لوعود الرب .

ويلزم الصندوق المستأجر بضرورة التأمين على الممتلكات والمبانى والمزروعات ضد الحريق وفق المقدار المخصص لهذه العين(٦٣٤). وأى خرق لأى بند من بنود العقد يدفع

(٦٢٩) الفقرات ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، من عقد الإيجار ، وتتناول المواد بالتفصيل الأحوال التى يجوز ولايجوز فيها عملية الانتقال مع الاشتراط على موافقة مؤسسة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية ، كما يشرح أسلوب دفع التعويضات للورثه فى حالة اختيار أحدهم فقط لوراثة العين المؤجرة . أو في حالة عدم رغبة الورثة فى الاحتفاظ بالعين . أو غير ذلك على ضوء الفقرات ١٨ ، ١٩ ، ٢٠، أنظر المصدر السابق ص ١٩٩ .

(٦٣٠) الفقرتين ٢٤ ، ٢٥ ، المصدر ذاته ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٦٣١) الفقرة ٢٦ من عقد ايجار الصندوق ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٦٣٢) الفقرة ٣٥ من عقد ايجار السابق ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

(٦٣٣) الفقرة ٤٠ من العقد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣.

(٦٣٤) الفقرة ٣٨ من العقد، المصدر ذاته والصفحة.

المستأجر غرامة عنه قدرها ١٠٠ جنيه فلسطيني[٦٣٥].

ويتضمن العقد تفاصيل أخرى كثيرة تتسم بالصرامة ويفرض روح الانضباط التي تعتبر ذات أهمية بالغة لبناء «الوطن الحلم» وكلها تحكم العلاقات الايجارية للأفرا بالصندوق على كافة أراضيه سواء ما كان يحوزها أفراد أو ما كانت تحوزها مستوطنا عمالية صغيرة يشترط على حائزها أن يكون عضواً بالهستدروت[٦٣٦] وتسرى عليه نفس شروط العقد السابق سواء فيما يتعلق بالعمل العبرى أو بأيام العطلات وغير ذلك ويبقى دائماً للصندوق حق الرقبة سواء للأرض أو ما في باطنها من ثروات معدنية أو مصاد مياه . ولايجوز للمستأجر سوى استخدام سطحها فقط[٦٣٧].

عمليا لم تكن هناك فروق كبيرة فى العلاقات الإيجارية على أراض المؤسسات اليهود وإن كان هناك ثلاث نظم زراعية مختلفة هى **الجماعية** أو ما يطلق عليه بالعبرى اسم كيبوتز » وهو نمط استغلال اشتراكى جماعى تكون فيه الملكية عامة بين الأفرا **والتعاونية** وتدعى « الموشاف» ويسمح هذا النوع من المستوطنات بالملكية الفردية ويق على تعاون الملاك ويعتمد على النشاط الصناعى إلى جانب الزراعة. والموشاف على أنو سنأتى على ذكرها فيما بعد. ثم بخلاف الموشاف هناك **المستوطنات الفردية (الموشافا)** وتعنى القرية وجمعها موشافوت[٦٣٨] .

أ - وفيما يتعلق **بالنمط التعاونى (الموشاف) وجمعها (موشافيم)** فهو : أنواع هى:

---

(٦٣٥) الفقرة ٤٢ من العقد، المصدر ذاته، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٥.
(٦٣٦) الفقرة السادسة من عقد الإيجار من الباطن، المصدر ذاته، ص ٢١٢ وأنظر أيضا نص الفقرة ١٣.
(٦٣٧) المرجع السابق والصفحات.
(٦٣٨) ابراهيم العابد ، القرى التعاونية فى إسرائيل ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠ - ٦٣ ، ٩٣ وأنظر أيضا: على الدين هلا النشاط الاستيطانى والكيبوتزات ، المجتمع الإسرائيلى ، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مركز الأ الاستراتيجى ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١٢٢ . وأيضا : خليل أبو رجيلى ، الزراعة اليهودية فى فلسطين ، سابق ، ص ص ٩ ٥٠.

١ -(**الموشافيم أوفديم**) : وهى مستوطنات تعاونية لصغار الملاك من العمال .

٢ -(**الموشافيم اوليم**) : وهى خاصة بصغار الملاك من المهاجرين الجدد .

٣ - (**الموشافيم شيتوفيم**) : وهى مستوطنات لصغار الملاك .

١ - (**الموشافيم أوفديم**): ويعتبر هذا النوع من المستوطنات، النمط الأكثر شيوعاً ويتكون من جميعات منظمة لها هدف مشترك تحصر ضمن حدودها مصدر عمل وعيش أفرادها[٦٣٩] وهم من العمال الذى يقومون بممارسة الزراعة إلى جانب أعمالهم الأخرى فى قطعة أرض صغيرة ملحقة بالمنزل وكان حجم المزرعة فى الغالب نحو نصف دونم ولايتعدى الـ ٢ دونم[٦٤٠] ويقوم الصندوق القومى اليهودى بتأجير هذه الأراضي للموشافات لمدة ٤٩ عاماً تجدد فى نهايتها ، ويقدر الإيجار الرسمى بـ ٢ ٪ من مجموع دخل الفرد وإن لم تكن تتجاوز فى الواقع ١ ٪ سنويا وتتراوح مساحة الأراضي المؤجرة للموشاف ككل بين ٣٠ - ٤٠ دونم . ولما كانت وظيفة هذه الموشافات تتعلق بالشئون الأمنية لذا فقد كان يتم اختبار موقعها وتربتها ومصادر المياه المتاحة وتحدد لها نوع الزراعة الملائمة لها بما يتواءم والاعتبارات الأمنية والاستراتيجية لتؤمن لها احتياجاتها لتتمكن من القيام بمهامها العسكرية [٥٤١]. وقد منح مستوطنو هذه الموشافات قروضا تمتد من ٢٠ إلى ٢٥ سنة[٦٤٢] .

٢ - (**موشافيم أوليم**) : وهى مستوطنات خاصة بصغار الملاك من المهاجرين الجدد تأسست لأول مرة عام ١٩٤٨ لتنفيذ برنامج استيطانى واسع النطاق لاستيعاب المهاجرين الجدد الذين تدفقوا على فلسطين . وتعتبر الأرض فى هذا الموشاف وحدة اقتصادية لايمكن تقسيمها، وتكون ملكية الأراضي والبيوت فيه تابعة للموشاف. ويشترك

---

(٦٣٩) ابراهيم العابد ، القرى التعاونية ، السابق ، ص ص ٥ - ٦٣ ، ٩٠.
(٦٤٠) للتفاصيل حول حجم الحيازة في هذه المستوطنات وفق إحصاء ١٩٤١-١٩٤٢ أنظر: Granott, Ibid. P. 264-268
(٦٤١) العابد، السابق والصفحات.
(٦٤٢) المرجع ذاته.

جميع أفراد الموشاف فى عملية الانتاج ويتمتعون بالمساواة فى الدخل كما يعتبر هؤلاء عمال مأجورون يتم فصلهم بعد سن المعاش من الموشاف لتعيين عناصر شابة قادرة على العمل والقتال . ولم يكن يسمح للأعضاء بإقامة مزرعة خاصة حول المنازل خوفاً من تقويض ولاء الفرد للمزرعة المشتركة(٦٤٣).

٣ – (**موشافيم شيتوفيم**) : وهى مستوطنات الطبقة الوسطى التى أسسها التجار والحرفيون منذ العشرينات ، وتميزت نظم الزراعة فى هذه المستوطنات ببعض الحرية برغم تطبيق النظم التعاونية ، وعادة ما كانت الأسرة تقوم وحدها بأعباء الزراعة مع ممارسة الزراعة المختلطة(٦٤٤) ، ولما كانت خبرة مستوطنى هذه المستوطنات قليلة فى شئون الزراعة لذا كان اعتمادها كبيراً على التعاونيات التى أنشأتها لهم خصيصاً الوكالة اليهودية منذ عام ١٩٣٨ . لقد كانت غالبية قطع الأراضي فى هذه المستوطنات تنتمى للملكية الخاصة وعادة ما كانت القطع صغيرة يتراوح حجمها بين ٧ – ١٧ دونماً. وكانت تمارس الزراعة الكثيفة لخصوبتها. وكان هناك بعض الفروق بين هذا (الموشاف) و(الموشاف أوفديم) (وكفار شيتوفيم) ففى حين اعتمد هذين الموشافين على تمويل المؤسسات العامة فقد كان على المستوطن فى هذا الموشاف أن يقدم نصف المال المطلوب وتقدم الوكالة اليهودية النصف الثانى وإن يكن ما يتم تقديمه فعلياً من قبل المستوطن لايزيد عن الثلث. كما أن الإقامة فى الموشاف ليست إجبارية كما فى الموشافات المذكورة السابقة بالإضافة لتمتعه بحق اختيار نوع المزروعات أو الحيوانات فى مرزعته وفقاً لرغبته وميوله(٦٤٥) .

كما لم يخضع هذا الموشاف لتنظيمات سياسية صارمة كما فى باقى الموشافات وإن كان هناك العديد من أوجه الشبه بينه وبين الموشافات الأخرى ، خاصة فيما يتعلق

---

(٦٤٣) العابد، المرجع السابق والصفحات.

(٦٤٤) والزراعة المختلطة تعنى بتربية الطيور والحيوانات وبعض الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية والحيوانية إلى جانب الزراعة.

(٦٤٥) العابد، المرجع السابق ص ص ٥٧ – ٥٩.

بالمبادىء التعاونية والتسويق المشترك والمؤسسات التموينية المركزية بالإضافة للخدمات التعليمية الإجبارية وغير ذلك(٦٤٦).

(**الموشافا**): واستندت هذه المستوطنات على مبادرات فردية وأموال خاصة فى تأسيسها وتميزت بالزراعة الكثيفة التى تستدعى استخدام عمالة كبيرة بأجر. مما ساهم فى استيعاب العديد من المهاجرين الجدد. وتعتبر الموشافا من أقدم المستوطنات لذا فهى قرب المدن والموانى الأمر الذى أدى إلى تخصصها بزراعات سلعية نقدية كالحمضيات والكروم والفواكه مما ساهم فى تحويل الموشاف إلى مدن صغيرة فيما بعد متأثرة بالمحيط الجغرافى والاقتصادى وتحول معظم مستوطنى هذه المدن الصغيرة عن الزراعة بعد أن أصبحت تدار فيها مؤسسات صناعية هامة حتى بلغ نسبة من يعتاش على الزراعة فيها لايزيد عن ٢٨ ٪ من سكانها . وفى الموشافات الأقل حجماً بلغت نسبتهم ٤٢ ٪ فقط من إجمالى عدد سكانها(٦٤٧) .

ب - النمط الاشتراكى :

(**الكيبوتز**): وهى المستوطنات الاشتراكية التى تم انشاؤها وفقاً لأيديولوجية صهيونية تهدف إلى إعتبار المستوطنة وحدة قتالية من الواجب نشرها على الحدود المرحلية(٦٤٨). يمارس سكانها الزراعة الكثيفة لتكفى ذاتها فيما يخص شئون الاستهلاك ولتستوعب المزيد من المستوطنين. ولاعتبارات أمنية عسكرية تم التوسع فى إنشاء هذه المستوطنات ، ذات الملكية الجماعية والتى يعمل داخلها الفرد كل حسب مقدرته ولكل

---

(٦٤٦) للمزيد أنظر العابد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٧ - ٦٠.

(٦٤٧) يرجع عهد الموشافا إلى عام ١٩٠٨ عندما أسس صغار العمال قرى صغيرة إلى جوار المزارع الكبيرة للعمل فى هذه المزارع إلى جانب أعمالهم ، للمزيد أنظر :

- عصام رفعت ، نمو وتطور الاستيطان الصهيونى ، الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين ، مرجع سابق. ص ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

وأنظر أيضا : الكيالى ، الكيبوتز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

(٦٤٨) وثيقة صهيونية ، الراية القطرية ، مصدر سبق ذكره فى ١٠ / ٢ / ١٩٨٠ ، ص ٧ .

حسب حاجته دون تقاض أية أجور . وعادة ما يتشكل اقتصاد الكيبوتز من الانتاج الزراعى والصناعى التعاونيان[٦٤٩] والذى يتم من خلال لجان تنفيذية منتخبة من أعضاء الكيبوتز ذاته[٦٥٠]. وكان الصندوق القومى هو المسئول عن الإمداد والتموين سواء بالأرض أو بالمال[٦٥١].

وكان عدد سكان الكيبوتز الواحد يتراوح عادة بين ٤٠٠ -٩٠٠ مستوطن ، وإن يكن فى الغالب يتراوح بين ١٠٠ - ٣٠٠ مستوطن[٦٥٢] وكانت أعماله التجارية والصناعية النشطة تستوعب أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد[٦٥٣] وكانت الهاجاناه تدعم وجود هذه (الكيبوتزات)[٦٥٤] . وقد تميزت مزرعة (الكيبوتز) بطابع المزرعة الكبيرة التى تستخدم الآلات الحديثة كما تؤمن لها العديد من المؤسسات الخدمات الزراعية بخلاف توفير القروض، وقد ساعد حجم (الكيبوتز) على تنوع الإنتاج من حبوب وخضار وعلف وفواكه وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك. ويقسم العمل فى المزرعة إلى قطاعين أساسيين، قطاع إنتاج وقطاع خدمات وتقسم الأيدى العاملة مناصفة بين القطاعين[٦٥٥].

وتميزت (الكيبوتزات) بنشاطها الصناعى المتنوع من ملابس جاهزة ومفروشات وأدوات زراعة وغير ذلك حتى كان دخلها من النشاط الصناعى يوازى نحو ٣٧ ٪ من دخلها العام لعام ١٩٤٠[٦٥٦].

---

(٦٤٩) G- Muenzner, Ibid. P.P. 24 -27

(٦٥٠) تقرير بعثة الجمعية الزراعية الملكية إلى فلسطين عن مشاهداتها اثناء رحلتها من ٢٥ مايو لغاية ٤ يونيه ١٩٤٤ القاهرة ١٩٤٤، سابق، ص ص ٧٣ - ٧٥ .

(٦٥١) G - Muenzner, Ibid, P.P. 25 - 27.

(٦٥٢) الكيالى ، الكيبوتز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ .

(٦٥٣) G - Muenzner, op. cit. P.P. 24 - 27.

(٦٥٤) وثيقة صهيونية ، المصدر السابق والصفحة وأنظر أيضا :
- الكيالى ، السابق ، ص ٥٥ .

(٦٥٥) الكيالى ، السابق، ص ٥٥ .

(٦٥٦) المرجع ذاته والصفحة .

ومن الجدير بالملاحظة أن المستوطنين اليهود تمتعوا بالعديد من التسهيلات فى اقتناء الأراضي الزراعية، كما كانت الايجارات فى معظم الأحيان رمزية وخاصة فترة السنوات الأولى إذ كانت شبه مجانية ثم يدفع بعد ذلك المستوطن ايجار رمزى لايزيد عن ٢ ٪ من قيمة العقار المخمن. هذا بخلاف ما كان يحصل عليه المستوطن من مسكن وأدوات زراعية وحيوانات وطيور وشتلات وبذور وتقف على خدمته تعاونيات متعددة . وكان ذلك كله بهدف تشجيع الاستيطان وتعميق الصلات بين المستوطنين والأرض من خلال تبنى فكرة العمل اليدوى والعمل الذاتى أو ما يعرف « بالعمل العبرى» لخلق بنية تحتية تكون أساسا «للوطن القومى».

وبعد دراسة العلاقات الإنتاجية فى شتى المستوطنات التابعة للمؤسسات المختلفة نلاحظ أنه لم تكن هناك اختلافات جوهرية فيما يخص هذه النظم حتى بما فيها الملكيات الفردية فكلها تعمل على محور واحد خاصة بعد قرارات مؤتمر حركة الموشافيم عام ١٩٣٥ الذى دعا إلى عدم الاكتفاء باستملاك الأرض وإنما تبنى مزيد من الاجراءات التى تكفل منع انتقال قطع الأراضى للورثة إلا بعد التأكد بأنهم سيزرعونها بأنفسهم ولحفظ ملكية الأرض لكل يهود اليشوف (المجتمع اليهودى فى فلسطين) من خلال تسجيل كل الموشافيم أوفديم فى قانون الجمعيات التعاونية ليصبح الموشاف هو صاحب الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء مما أتاح للسلطات فرض إرادتها على كل الممتلكات الفردية . وفى عام ١٩٣٩ أكدت الحركة هذه القرارات كما دعت إلى تسجيل كل العقود التى تبرم مع الصندوق القومى فى الدوائر العقارية باسم الموشاف وليس باسم الفرد المتعاقد مباشرة خوفاً من أى أضرار قد يلحقها الأفراد بحقوق الموشاف[٦٥٧] .

---

(٦٥٧) العابد ، الموشاف ، المرجع السابق ، ص ص ٣٣ - ٣٤ وللمزيد حول المستوطنات اليهودية وأسماء القرى العربية التى محيت من الوجود وأقيمت على انقاضها مستوطنات ، وحول أصل تسمياتها وكثير من التفاصيل عنها أنظر :
- مصطفى مراد الدباغ جـ١ ، ق ١ ، ص ص ١٥٤ - ١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٥٦ - ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ . والدباغ جـ١ ، ق ٢ ، ص ص ٣١٤ - ٣٢٤ ، ٣٤٦ والدباغ جـ٣ ، ق ٢، ص ص ٤١٠ ، ٤٢٢ ، ٦٤ . والدباغ جـ٣ ، ق٢ ص ص ٤١٠ - ٤٢٢ . و جـ٥ ، ق ٢، ص٣٣٠ ، وجـ٦، ق ٢ ، ص ص٢٤٢ -٢٥١- ٤٣٥ - ٤٢٢، ٥٣١ ، ٥٣٧. وجـ٨ ، ق٢، ص ص٢٠٥- ٢٠٨.

وبخلاف علاقات الإيجار على أراضي المؤسسات والملكيات الخاصة كان هناك ثمة نوع آخر من الإيجارات شكلت الحكومة أحد أطرافه كنا قد تعرضنا فى الفصل الثالث لدراسته فيما يتعلق بتأجير ممتلكات الحكومة لليهود والتى اتسمت غالباً بالإيجارات الممتدة إلى ٩٩ عاماً بإيجارات رمزية كما أتضح لنا أن معظم الأراضي المؤجرة من قبل الدولة كانت ليهود علماً بأن القانون الدولى لايسمح للدولة المنتدبة بتأجير الأراض لمثل هذه الفترات .

وكان المستوطن يدفع للحكومة الضريبة عن الأرض. وكنا لاحظنا كيف أن تثمين قيمة الإيجار وفق قيمة الأرض لم يكن يتم لليهود سوى مرة واحدة فى حين كان العرب يدفعون إيجارات فاحشة بسبب التثمين السنوى لقيمة الأرض لأن عقودهم غالبا ما تكون لموسم أو موسمين. ولم تكن الحكومة تتدخل فى زراعة هذه الأراضي بل كانت تكتفى بتقديم كافة أشكال الدعم لها.

وبعد أن تعرضنا بالدراسة للعلاقات الإيجارية والمزارعة نحاول إلقاء الضوء على الإنتاج الزراعى لكلا الطرفين وصولا لاستكمال دراسة العلاقات الإنتاجية القروية الفلسطينية لأهميتها فى الاقتصاد القروى ومستوى معيشة الفلاح .

الإنتاج الزراعى فى فلسطين

يخضع الانتاج الزراعى سلبا وإيجابيا لعديد من العوامل المؤثرة وتعتبر التربة واحدة من أهم هذه العوامل، وهى فى فلسطين تتنوع من خصوبة شديدة إلى متوسطة إلى فقيرة كما يتنوع المناخ ويتباين تبايناً شديداً. مما ساهم في تنوع الإنتاج الزراعى.كما تشكل المياه عاملاً شديد الأهمية وفي فلسطين تتنوع مصادرها من أنهار ومياه جوفية وأمطار وندى.

وقد ازدهرت الحضارة على أراضى فلسطين منذ الأزمنة الغابرة وعرفت حضارة راقية قدمت مدينة أريحا كاقدم مدينة معروفة بالتاريخ.

يؤكد ازدهارها أيضا رواية فرعونية ترجع للألف الثانية قبل الميلاد يصف صاحبها فلسطين بأنها تمتلأ بالخيرات من حنطة وشعير وزيتون وأثمار وتين وعنب وعسل ومواشى وطيور وغير ذلك[٦٥٨] وتؤكد التوراة هذه الحقيقة.

كما وصف الرحالة والمؤرخون في العصور الوسطى فلسطين بالازدهار التجارى والزراعى[٦٥٩] وكانت لا تزال آثار السدود والأقنية في غور الفارعة وغيرها بادية للعيان كما ذكر الرحالة الأجانب وكيف كان العرب في فلسطين يحفظون مياه الأمطار في مساقى وصهاريج كما وصفوا الوديان الجارية من الجبال والعيون الكثيرة المنتشرة في العديد من الأماكن هذا بخلاف الانهار الأساسية كنهر الأردن والعوجا والمقطع وغير ذلك[٦٦٠].

.كما يقدم الرحالة والتاجر (دارفيو)[٦٦١] في العقدين السادس والسابع من القرن السابع عشر صورة بالغة الدقة لمناطق فلسطين المختلفة والتى دون ملاحظاته عنها بعين واعية وعقل ناضج ولخبرته الغزيرة فقد جاءت بالغة الأهمية خاصة وأنه زار فلسطين عدة مرات وبقى في ربوعها فترة كافية لتقديم صورة كاملة عن الفعاليات المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطينى في تلك الفترة.

وقد وصف ريف فلسطين بأنه «ريف ضاحك» و«ريف جميل جداً» خصيب ومزروع زراعة جيدة كما قال بأن «الزراعة فيه طيبة والخير وفير». وبين مناطق الزراعة المنتشرة في

(٦٥٨) صاحب الرواية (سنوحى) وهو أحد رجال بلاط الفرعون (امنمحت) الأول (Amenmehet) وقد فرَّ إلى فلسطين وعاش فيها نحو ٢٥ سنة للمزيد أنظر:

- الدباغ، بلادنا فلسطين، حـ١، ق١، سابق، ص ص ٥٠٦ - ٥٠٧.

(٦٥٩) حول هذا الازدهار راجع ما كتبه الرحالة مثل (فولنى)، (ويوست) و(هوار) في كتاب:

- محمد كرد على، خطط الشام، حـ٤، ص ص ١٣٩.

وحول هذا الازدهار إبان الحروب الصليبية وقبلها وبعدها أنظر المصدر ذاته ص ص ٢٤٤-٢٤٦.

(٦٦٠) محمد كرد على خطط الشام السابق، جـ٤، ص ١٣٣.

(٦٦١) هو تاجر فرنسى ولد في عام ١٦٣٥ وتوفى عام ١٧٠٢ أجاد عدة لغات، عين قنصلا لبلاده في الجزائر وحلب كان قد أقام فى استانبول خمس سنوات ثم عاش في صيدا سبع سنوات عمل خلالها بالتجارة وقام أثنائها بعدة رحلات في انحاء بلاد الشام أهمها رحلة غزة عام ١٦٥٩ تم رحلته إلى الأماكن المقدسة وإلى جبل الكرمل، حول هذا الرحالة أنظر:

ليلى الصباغ، فلسطين فى مذاكرات الفارس دارفيو، سابق ص ص ١٠ - ٢٤.

فلسطين من سهول وهضاب كما أشاد بالفلاح الفلسطيني وباستخدامه للمدرجات الجبلية للزراعة ومدى فعالية السكان ونشاطهم ووصف وسائل الري ونوع التربة والمزروعات ومعوقات الزراعة مستفيداً خبرته بشئون الزراعة.

وقدم وصفاً تفصيلياً للزراعة الخصبة في كل من السهل الساحلي وسهل عكا وسهل مرج بن عامر ومنطقة حيفا والرملة وقيصرية وغزة وريفها، وسلسلة جبال الكرمل التي ابدى اعجابه بنباتاتها سواء الطبيعية أو المزروعة، وكذا عن الناصرة ومنطقة الجليل بأكملها إذ قال عنها أنها «من أجمل مناطق فلسطين وأخصبها وأكثرها متعة للعين» ومنطقة السامرة جنوبي الجليل التي تعتبر نابلس مركزها. كما وصف منطقة جبال القدس والخليل والطريق إلى بيت لحم حيث «تمتد الكروم على الطرفين» والأودية خلابة للنظر مزروعة كلها «بالزيتون والتين والكرمة»[٦٦٢]. أما «الوديان بين التلال فقد زرعت قمحاً وحبوباً وخضراً ريانه». ويقدم وصفا لبيت جالا ومدينة الخليل بقوله «كلتاهما تغوصان في أرض خصبة انتشرت فيها الكروم وأشجار الثمار الممتازة» حتى أن بعض عناقيد العنب تصل زنته إلى (١٢ ليفره)[٦٦٣]، كما وجد المدرجات الجبلية تنحدر من قمة الجبال إلى أسفلها زرعت بالزيتون والتين والكروم والقمح وجميع أنواع الخضر، أعتمد فيها الفلاح على الأمطار وعلى الندى الدائم الذي لا ينقطع ووصف إنتاجها بأنها «أفضل الثمار وأجود الحبوب».

ووصف أيضا جزء من منطقة الغور (طبريا) و(أريحا) والطرق إليها التي قال «تمر في سهل مزروع بعناية بالقمح» كما قال عن طريق آخر إلى جبل الطابور بأنها «خصبة وجميلة» تتناثر فيها القرى.

وأشار إلى غنى سهل أريحا وجداوله العديدة[٦٦٤] هذا بخلاف تربية الماشية والدواجن

(٦٦٢) المصدر السابق، ص ص ٩٨ - ١٠٥.

(٦٦٣) وحدة وزن رومانية الأصل تختلف قيمتها من مكان لآخر إلا أنها تعادل اليوم نحو نصف كيلو جرام أنظر:

- ليلى الصباغ، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٦٦٤) ذات المصدر ص ص ١٠٥ - ١٠٧.

في انحاء فلسطين المختلفة حيث المراعى الطبيعية في الريف وإشار إلى البدو وقطعانهم الكبيرة من الجمال والغنم والماعز والبغال والحمير والخيول ويقول أنهم «خبراء بتربيتها» وهى «أثمن ما يملكون».

وهكذا يتضح لنا أن فلسطين عبر العصور كما في العقدين السادس والسابع من القرن السابع عشر كانت غنية بمحاصيلها الزراعية المختلفة من حبوب وقطن وأرز وخضر ونباتات وأشجار مثمرة وحمضيات وزيتون وفواكة أنظر الخارطة رقم (٧)[٦٦٥].

وأكت دراسة جغرافية تاريخية في أواخر القرن السادس عشر هذه الحقيقة[٦٦٦] عن فلسطين وخصوبة أراضيها وازدهار زراعتها التى قامت على أيدى فلاحيها أبناء أرضها وهذا الازدهار في الإنتاج ترجم إلى حركة تجارية نشطة شهد لها قناصل الدول الأوروبية عن الكميات الضخمة المصدرة من القطن وغيره على نحو ما سنرى بعد قليل.

وبقيت فلسطين مزدهرة بزراعاتها المختلفة ففى أواخر القرن التاسع عشر وفي العام ١٨٩٥ بلغت مساحة الأراضى المزروعة في أربع سناجق هى القدس ويافا وغزة والخليل (٢٫٢٠٠٫٠٠٠) دونم كانت تزرع الحبوب والبقول والخضر والأشجار المثمرة من فواكه متعددة وزيتون والحمضيات وغير ذلك. وقد بلغ انتاج متصرفيه القدس عام ١٩١٣ من القمح والشعير والذرة والسمسم والعنب والدخان فقط ما حجمه (١٠٠٫٥٨٠) طناً. كما بلغت قيمة صادرات فلسطين الخارجية عام ١٩٠٨ (١٫١٣٣٫٢٤٠)[٦٦٧] جنيها مصرياً.

(٦٦٥) ليلى الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس دارڤيو، السابق، ص ١٠٩.

(٦٦٦) هذه الدراسة أجراها الباحثان (ولف ديتر هوتروت) و(كمال عبد الفتاح) في دراسة تاريخية جغرافية عن فلسطين وشرق الأردن وجنوبى سوريا، في أواخر القرن السادس عشر اعتمدت على (دفاتر المفصل) Hutteroth (Wolf-Dieter), Kamal Abdulfttah, Historical Geography of Palestine, Trans Jordan and southern Syria, in the late 16th century, Frlangen 1977, p. 76.

نقلا عن:

- ليلى الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس دارڤيو، سابق، ص ص ١٠٠.

(٦٦٧) عنان العامرى، التطور الزراعى والصناعى الفلسطينى، ١٩٠٠ - ١٩٧٠، بحث احصائى، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٤، ص ٣١.

كما بلغ متوسط إنتاج الدونم الواحد من القمح ٧٦ر٦ كغ ومتوسط إنتاج الدونم الواحد من العنب ٥٦٩ر٦كغ مما يؤكد نجاح هذه الزراعات.

وقد قدر حجم الأراضى العربية المزروعة حمضيات عام ١٩١٨ (٩٩٣ر٢٠) دونماً بنسبة ٦٩٪ لمجموع الأراضى المزروعة حمضيات[٦٦٨] إذ كان اليهود يزرعون٢٥٤ر٩ دونماً وفي عام ١٩٣٥ أصبح العرب يزرعون ٥٠٠ر٣٠ دونم ارتفع عام ١٩٣٩ إلى ١٤٥ ألف دونم[٦٦٩]. كما بلغت مساحة الأرضى المزروعة والقابلة للزراعة نحو ٠٠٠ر٥٠٠ر١٠ دونم[٦٧٠] عام ١٩٤٣. في حين ذكر احصاء عام ١٩٤٥ مساحة الأراضى المزروعة بالفعل بأنها (٥٣٨ر٢٠٥ر٩) دونم كان منها في أيدى العرب (١٢٩ر٧٩٧ر٧) دونم أو ما نسبته ٧ر٨٤٪ ومع الحكومة (٦٦٤ر٢٣١) دونم أو ما نسبته ٥ر٢٪ والباقى ٥ر١٢٪ مع اليهود[٦٧١]. واستمر العرب يحوزون ما نسبته ٥ر٨٠٪ من مساحة الأراضى المزروعة حتى عام ١٩٤٨. ونورد فيما يلى جدولاً يبين مساحة الأراضى المزروعة مصنفة وفقاً لزراعتها موزعة بين العرب واليهود عام ١٩٤٣ ذلك أننا لم نعثر في مصادرنا على مثل هذه التفصيلات لفترة لاحقة. حتى يصبح بإمكاننا معرفة إسهام كل من الطرفين في دعم الاقتصاد الفلاحى ومدى تأثيره فيه من خلال الجدول رقم (٦)[٦٧٢].

---

(٦٦٨) جريدة فلسطين، القاهرة، السنة الأولى، العدد ٢٠١١، يونيو ١٩١٨.

(٦٦٩) برون، الزراعه، النظام الاقتصادى، حمادة، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٦٧٠) وقد قدرت اللجنة الانجلو أميركية عام ١٩٤٦ مساحة الأراضى الزراعية بنفس الرقم المذكور، أنظر: خليل أبو رجيلى، الزراعة العربيه في فلسطين قبل قيام إسرائيل، شئون فلسطينية العدد ١١ يوليو، مركز الابحاث الفلسطينية، بيروت ١٩٧٢، ص١٣٦ وأيضا العامرى سابق، ص ١٤.

(٦٧١) Village statistics, 1945, Ibid, P. 19.

(٦٧٢) A Survey of Palestine Vol. II, Ibid, P. 723.

والأرقام الخاصة بمساحه أراضى اليهود استخلصتها الباحثة من ناتج طرح مساحة الأراضى العربية من الرقم الإجمالى.

الجدول رقم (٦)

توزيع الزراعات مصنفة وفق أنواعها ومساحة الأراض المزروعة بها

كما كانت عليه عام ١٩٤٣

نوع المزروعات	الأراضي العربية بالدونم	نسبتها للمجموع	الأراضي اليهودية بالدونم	نسبتها للمجموع	إجمالي الأراض بالدونم
الحمضيات	١٤٥ر٥٧٢	٪٥٠ر٨	١٤١ر١٨٨	٪٤٩ر٢	٢٨٦ر٧٦٠
الموز	٢ر٣٠٠	٪٦١ر٧	١ر٤٣٠	٪٣٨ر٣	٣ر٧٣
مزروعات مختلفة	١ر٠٩٧ر٧٨٨	٪٩٣ر٤	٧٧ر٥١٤	٪ ٦ر٦	١ر١٧٥ر٣٠٢
حبوب تدفع الضريبة	٣ر٩١١ر٤٨٢	٪ ٨٤	٧٤٧ر٣٦٧	٪ ١٦	٤ر٦٥٨ر٩٤٩
حبوب لا تدفع الضريبة	٩٠٠ر٢٩٢	٪٩٤ر٦	٥١ر٠٥١	٪ ٥ر٤	٩٥١ر٣٤٣
المجموع	٦ر٠٣٩ر٤٣٦	٪٨٥ر٣	١ر٠٣٦ر٦٤٨	٪١٤ر٧	٧ر٠٧٦ر٠٨٤

يوضح الجدول أن معظم انتاج الأرض من مختلف الزراعات كان بيد العرب الذين أسهموا بنسبة ٨٥.٣ ٪ في العملية الإنتاجية وقد حققت الزراعة العربية تطوراً يذكر خاصة مع ظروف الحرب العالمية الثانية بسبب إغلاق معظم موانى المتوسط ووقف الاستيراد وخاصة الحبوب الذى ازدادت حاجة الجيش البريطاني إليها في أعوام ١٩٤٢/ ١٩٤٣ الذى قدر بنحو ٦٠٠ ألف طن ساهمت فلسطين فيه بـ ٩٥ ألف طن أو نحو ١٦ ٪ قدمها عرب فلسطين[٦٧٣]. خاصة وأن الانتاج اليهودى يعتبر ضئيلاً بالمقارنة مع الانتاج العربي خلال الحرب العالمية الثانية والموضح بالجدول رقم (٧)[٦٧٤].

(٦٧٣) عبد الرحيم أحمد حسين، النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤، ص١٦٧.

(٦٧٤) جدول مركب أخذت مادته عن عبد الرحيم أحمد، النشاط الصهيوني، سابق ص ١٦٧ أخذا عن: Supplement to Palestine Economic Review, 1946, P. 31.

الجدول رقم (٧)

الإنتاج الزراعى العربى واليهودى خلال الحرب العالمية الثانية

نوع المنتج	الإنتاج العربى بالطن	الإنتاج اليهودى بالطن	مجموع الإنتاج بالطن	نسبة الإنتاج العربى لليهودى بالمئة
الخضر	١٨٩ر٠٠٠	٤٠ر٤٠٠	٢٢٩ر٠٠٠	٨٢ر٥٣٪
الفواكه	٧٣ر٠٠٠	١١ر١٥٠	٨٤ر١٥٠	٨٦ر٧٤٪
اللحوم	٥٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	٥٢ر٠٠٠	٩٦ر١٥٪
حبوب الخبز	٤٥٠ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠	٤٦٣ر٠٠٠	٩٧ر١٩٪
الزيتون	٧٨ر٠٠٠	١ر٢٠٠	٧٩ر٠٠	٩٨ر٤٨٪

من خلال دراسة الجدول نتبين أن معظم الزراعات كانت عربية وهى نتيجة منطقية فمعظم الأراضي الزراعية كانت بيد العرب وإن تكن النسبة التى احتلها اليهود من الأراض كانت في أكثر مناطق فلسطين خصوبة. وإنتاجها يزيد عدة أضعاف عما يماثلها في الحجم والمساحة في المناطق العربية. ولكن ظل الفلاح الفلسطيني يتمتع بالمهارة الفائقة التى اعترف بها الخبراء البريطانيين ذاتهم[٦٧٥] فبرغم الظروف الصعبة تمكن من تحقيق تقدم ملموس في هذا القطاع عن طريق استخدام الدورات الزراعية الثنائية واستخدام الأسمدة الطبيعية كما كان يقوم بنفسه بتوزيع منتجاته دونما وسيط في المدن المجاورة.

وقد ساهمت فئة كبار الفلاحين والأغنياء العرب في تطوير زراعاتهم باستخدام الأسمدة

(٦٧٥) قال سمبسون الخبير البريطانى أن الفلاح الفلسطينى يتميز بالاجتهاد والمثابرة والذكاء والفطنة الفطرية، أنظر سمبسون، سابق، ص ٩٥.

ورش المزروعات بالمبيدات واستخدام الميكنة الحديثة وصيانتها وأثبتت جدارة باستخدام التقنية الحديثة إنتاجاً وتسويقاً مما رفع إنتاجية الدونم في مختلف الزراعات(٦٧٦) كما نجح عرب فلسطين في تطوير المزراع المختلطة وبلغت قيمة الثروة الحيوانية لعرب فلسطين عام ١٩٤٣ بـ ٣٠٠٠ر١٥٠ر٣ جنية فلسطيني. في حين كانت عند اليهود ٠٠٠ر٤٤٠ر١ جنية فلسطيني(٦٧٧).

ولظروف موضوعية ولأهداف استراتيجية تم دعم المزراع المختلطة في الجانب اليهودى بشكل مكثف بذلت فيه المؤسسات اليهودية مبالغ طائلة لدعمها.

وبرغم النجاح الذى حققته المزارع المختلطة اليهودية فقد بقى الإنتاج العربى هو الرصيد الأساسى لتأمين استهلاك السكان في فلسطين الأمر الذى أقلق الدوائر الصهيونية التى كانت تسعى لخلق مجتمع زراعى قادر على الاكتفاء الذاتى باتباع كافة السبل والجدول رقم (٨)(٦٧٨) يوضح النسبة التى كانت تساهم فيها المزارع المختلطة اليهودية لإجمالى إنتاج هذه المزراع عام ١٩٤٨.

---

(٦٧٦) للمزيد حول باقى الزراعات أنظر:

- هند البديرى، تطور حيازة الأراضى الزراعية رسالة ماجستير غير منشورة ص ص ٣١٢ - ٣٦٣ عن الفترة من ١٩١٧ - ١٩٣٩ ونفس العنوان في رسالة دكتوراه غير منشورة ص ص ١٥٠ - ١٧٩ عن الفترة من ١٩٣٩ - ١٩٤٨.

(٦٧٧) المزارع المختلطة، هو نمط من الزراعة كان شائعاً في فلسطين منذ عدة قرون ويقصد به ممارسة أعمال أخرى إلى جانب الزراعة يأتى على رأسها تربية الماشية وممارسة بعض الصناعات التى تقوم على الإنتاج الزراعى أو الحيوانى وغالباً ما كان يتم ذلك لسد حاجات الاستهلاك ولكن مع نمو المدن والتحول نحو الزراعات السلعية النقدية لاقى هذا النوع من الزراعة رواجاً يذكر. للمزيد أنظر: هند البديرى، رسالة دكتوراه غير منشورة السابق، ص١٦٢ وأنظر أيضا. The Jewish Agency for Palestine, the Jewish case, before the Anglo American Committee of Inquiry on Palcstine as presented by the Jewish Agency for Palestine statment and memoranda Jerusalem, 1947, P.P. 451, 535,

(٦٧٨) جالينا نيكيتينا، دولة إسرائيل، خصائص التطور السياسى والاقتصادى، دار الهلال، بدون تاريخ، ص ٢٦.

الجدول رقم (٨)

نسبة إنتاج المزارع المختلطة اليهودية لإجمالى الإنتاج عام ١٩٤٨

نوع الزراعة	نسبة الإنتاج اليهودى ٪
الحبوب، قمح وشعير	٦٪
زراعة الفواكه ما عدا الحمضيات	٧٪
الخضار والبطاطس	١٠٪
الدواجن والطيور	٢٨٪
الإنتاج الحيوانى ومنتجات الألبان	٢٤٪
الإنتاج الآخر من المواشى والأسماك	٦٪
العلف والمحصولات الصناعية	١٤٪

ويتضح من الجدول مدى ضآلة الانتاج اليهودى بالنسبة للانتاج العام وأن انتاج الطيور الداجنة ومنتجات الألبان هى الأكثر نجاحاً لباقى الفروع فى تطورها وأن هذا التقدم النسبى إضافة للمنتجات الحقلية لم يساهم فى تأمين سوى نحو ٤٠٪ من احتياجات المستوطنات اليهودية فقط(٦٧٩) . وكان اليهود ينفقون نحو خمسة ملايين جنيه لتغطية احتياجاتهم من الطعام ويقدمون نحو ٦٠ ٪ من حساب المدفوعات يذهب للغذاء الذى ينتجه العرب ويحتاجه اليهود(٦٨٠) الأمر الذى دفع اليهود لمزيد من البحث والتقصى لتحقيق مزيد

(٦٧٩) كان إنتاج الحليب ومشتقاته يكفى ٤٠ ٪ والبيض ٤٢٪ من الاستهلاك اليهودى أنظر :

- Palestine and Middle east Economic (monthly) Magazine Tel Aviv, No. I vol. XII Jan, 1946, op. cit, P.P. 295 - 296.

وأنظر أيضا :

- ناثان وانستوك ، الصهيونية ضد إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٦٨٠) Palestine and Middle east Loc cit.

من الاكتفاء الذاتى[٦٨١] على يد علماء متخصصين لإجراء دراسات عن التربة[٦٨٢] وتحسين السلالات للحيوانات والبذور واسهم معهد (رحوبوت) إسهاماً كبيراً فى هذا المجال حتى أنه كان يصدر البذور لمنطقة الشرق الأوسط .

كما نالت مشاريع الرى اهتماماً واسعاً من قبل اليهود، ولأهميتها البالغة نتناولها بالدراسة.

– **المياه و مشروعات الرى** تعتبر مشارع الرى ذات أهمية قصوى فى تأثيرها على حجم الحيازة وتطورها والتى أمكن بفضلها خفض مساحة حجم الحيازة على نحو ما رأينا .

ويعود الاهتمام بالمياه ومشاريع الرى لعام ١٨٧١ عندما أوفدت بريطانيا بعثة فنية خاصة كان معظم أعضائها من اليهود لدراسة كل ما يتعلق بالماء والينابيع والأمطار والتربة لمدة ست سنوات فى فلسطين لمعرفة قدرة البلاد على استيعاب المهاجرين[٦٨٣] ومنذ ذلك الحين تعددت الدراسات والاستنتاجات التى توصل إليها المهندسون.كانت تنصب فى مجملها على تحويل مجارى المياه اللبنانية والسورية إلى فلسطين وقد نجح وايزمن عام ١٩١٨ مع لجنته التى زارت فلسطين فى التأثير على قرارات مؤتمر الصلح التى بلورتها اتفاقية الحدود بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٢٢ بضم منابع نهر الأردن والليطانى فى أصبع الجليل. وبحيرة الحولة وطبريا إلى فلسطين بدلا من ابقاء قسماً منهما مع سورية

---

(٦٨١) عبر بن جوريون عن الأفكار الخاصة بسياسة الاكتفاء الذاتى والاعتماد على النفس باعتبارها سياسة استراتيجية وضرورة قصوى للصهيونية فيما إذا أرادت الاستمرار والبقاء أنظر : – اسرائيل خطر اقتصادى وعسكرى وسياسى ، سابق ، ص ١٥ – ١٨.

(٦٨٢) تم وضع كتاب هام درس التربة دراسة دقيقة عام ١٩٣٦ باسم :

- A. Reifenberg, The soils of Palestine. London, Thomas Murby, and co. 1947.

وهو كتاب من ٧٨ صفحة نشرت طبعته الأولى عام ١٩٣٦ والثانية عام ١٩٤٧ .

(٦٨٣) المقتطف جـ١ ، السنة الثالثة ، ١٨٧٨ ، ص ١٥٤.

كما أسفرت توصيات اللجنة عن حصول اليهود على امتياز، وضع أهم ثلاثة أنهار فى البلاد تحت أيدى رجل يهودى واحد هو روتنبرغ على نحو ما مر بنا في الفصل السابق من أجل توليد الطاقة الكهربية وتم اطلاق يده فى مصادرة حقوق الرى على مساحات واسعة من أراضي عرب فلسطين[٦٨٤] بالإضافة لانتزاع الأراضي التى يحتاجها المشروع[٦٨٥]. ولم يقتصر حرص اليهود على فرض سيطرتهم على منابع الأنهار بل كانوا حريصين أيضا على السيطرة على مصباتها ولما كان نهر الأردن يصب فى البحر الميت الغنى بالثروات المعدنية فقد أصابوا هدفين برمية واحدة حين سعوا للحصول على امتياز استثمار املاح البحر الميت وتم لهم ما أرادوا منذ ١٩٣٠[٦٨٦] والذى حصدوا من ورائه منافع مادية واستراتيجية لا حصر لها بخلاف ضمانهم السيطرة على مسارات المياه من منابعها وحتى مصابها ولم تنج بحيرة الحولة من مخططهم الهادف للسيطرة على مياه فلسطين وجيرانها طبقا لاتفاقية ترسيم الحدود عام ١٩٢٢ وتمكنوا بأساليب ملتوية من

---

٦٨٤) حول ما كتب راجع : - المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية ، الهيئة العربية العليا لفلسطين بيروت ١٩٦٢ ، ص ص ٦ -٧٠ . وأنظر أيضا: محمد محمود ابراهيم، حدود فلسطين، فيما يتعلق بنصوص اتفاقات الحدود بين بريطانيا وفرنسا ، سابق

- غالب الداودى ، نظام الانتداب وجريمة فلسطين ، دار الطباعة الحدثة ، عشار ١٩٦٥ ، ص ١٦ .

كان أحد المهندسين اليهود قد اقترح تحويل مياه نهر الليطانى إلى نهر الحاصبانى أحد منابع نهر الأردن لمضاعفة كمية المياه فيه ويرد مثل هذا الاقتراح في العديد من المشاريع اليهودية اللاحقة لاستغلال مياه نهر الأردن أنظر :

- وثيقة صهيونية ، الراية القطرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

- حسن عبد القادر ، الأساس الجغرافى للنزاع العربى الإسرائيلى ، حول مياه نهر الأردن . مجلة كلية الآداب ، الاردن ، العدد الأول ، المجلد الثالث ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨ . لمعرفة المزيد من التفاصيل. وحول المفاوضات العديدة التى دارت بين بريطانيا وفرنسا بخصوص الحدود والاتفاقات التى تمت بهذا الشأن والتى تضمنت لاستمرار ضمان وجود حدود بحيرة طبرية الشمالية الشرقية ضمن حدود فلسطين ضرورة الاحتفاظ بعشر أمتار بين خط الحدود والشواطئ الشمالية الشرقية لبحيرة طبريا فيما إذا تغيرت حدود البحيرة وزحفت شواطئها إلى الشرق كلما انتقل خط الحدود معها للإبقاء على مسافة العشرة أمتار . انظر المرجع السابق ذكره ، ص ٥٠ .

(٦٨٥) قام روتنبرغ بحجب مياه الري عن الأراضي العربية فى قرية الشيخ مؤنس وحولها إلى مستوطنة بتاح تكفا لرى ٣٠ ألف دونم . كما حرم العرب من الرى وانتزعت أراضيهم في مناطق مطحنة الجريشة ، وسد الهدرة ، والأراضى الواقعة على ضفة اليرموك عند مدخله من سمخ وكذا الأراضي الواقعة عند ملتقى وادى أبو لجة مع نهر العوجا وغير ذلك الكثير . للمزيد انظر ، هند البديرى ، سابق ، ص ص ٥٣٩ - ٥٤٧ .

(٦٨٦) أنظر هند البديرى ، رد دعوى نزع الملكية ، سلسلة صامد الاقتصادى ٢٩ دار الكرمل عمان ١٩٨٧ ، ص ٤٣ .

انتزاع حقوق سوريا في هذه البحيرة، وانتزاع حقوق أصحاب هذا الامتياز السابقين والحصول لأنفسهم على امتياز تجفيف بحيرة الحولة عام ١٩٣٤[٦٨٧]. ولما شرعت اللجنة الملكية بوضع التواصى الخاصة بتقسيم البلاد عام ١٩٣٧ قام اليهود بممارسة مختلف الضغوط للتأثير على اللجنة لتخرج توصياتها متضمنة تجميع مصادر المياه فى القسم اليهودى[٦٨٨] مستجيبة لهذه الرغبات .

وعضدت السلطات البريطانية خطط الصهيونيين الهادفة للسيطرة على مصادر المياه فى فلسطين ليس بتمكينها من الامتيازات المذكورة فقط ولكن بالإسهام المالى ورعاية الدراسات والأبحاث الخاصة بذلك على نحو ما فعلت بالمشروع الاستعمارى الصهيونى لإصلاح ورى أراضى النقب لاستيعاب ملايين اليهود . كما كلفت مدير دائرة التعمير فى شرق الأردن بالقيام بدراسة مشاريع استغلال نهر الأردن فى الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٣٩ والذى خرجت تواصيه منسجمة مع المشارع اليهودية[٦٨٩] . وتذكر احصائية يهودية بأن دائرة الزراعة البريطانية صرفت على تحسين سبل الرى خلال الفترة من ١٩٣٨ - ١٩٣٩ أكبر جزء من ميزانيتها الذى بلغ ١٠,٠٠٠ جنيه فلسطينى بخلاف ما صرف من قروض لشركات المياه أما ما صرفته هذه الدائرة على خطط الرى لـ ١٩ مستوطنة فقد بلغت ٦٨,٠٠٠ جنيه فلسطينى علاوة على العديد من الابار التى حفرتها على عمق ١,١٠٢ متر الأمر الذى ساهم بزيادة المساحة المروية إلى ٧٦٧٣ دونم فى حين تم رى باقى الأراض بواسطة الرش الصناعى[٦٩٠].

وفى عام ١٩٤٢ أصدرت السلطات البريطانية قانوناً يسمح لها بالسيطرة الكاملة على

---

(٦٨٧) المرجعين السابقين ، ص ص ٥٤٨ - ٥٥٢ . و ص ص ٤٦ - ٤٧.

(٦٨٨) المراجع ذاتها والصفحات.

(٦٨٩) المطامع اليهودية ، الهيئة العربية العليا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠ - ١١ .

(٦٩٠) محمد عبد الرؤوف سليم ، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٨ .

مصادر المياه السطحية والجوفية ويضعها تحت تصرف المندوب السامى الذى خول سلطة إعلان أى أرض . منطقة خاضعة لمشاريع مد قنوات أو تجفيف أو غير ذلك محرماً بذلك استخدام الأرض فى الزراعة أو أى شئون أخرى . وبعد الانتهاء من المشاريع يحق للحكومة مطالبة كل من حقق فائدة من هذه المشاريع سواء كانت صحية ، أو كانت منافع خاصة بالأرض ، بدفع جزء من التكاليف وفق ما يتراءى لها[٦٩١] .

وفى عام ١٩٤٥ ومن خلال امتياز منحته السلطات لشركة أمريكية لمد أنابيب البترول عبر فلسطين خولها « حق استخدام مياه الأنهار والبحيرات الموجودة فى فلسطين لتغطية كافة احتياجاتها مع مراعاة أن تبقى للأهالى مقداراً معقولاً من المياه لاحتياجاتهم»[٦٩٢]!!! . على نحو ما مر بنا .

وهذا الاهتمام الحكومى بمشارع المياه الخاصة باليهود قابله كثير من اللامبالاة فيما يتعلق بالعرب ففى فترة ثلاثين عاما هى مدة حكم هذه السلطات فى فلسطين اكتفت السلطات البريطانية بتعيين سبعة مناطق لحفر الآبار . وتخطيط خرائط فى خمس مناطق أخرى . وكذا باستكشاف ثلاث عشرة منطقة جبلية تصلح لانشاء خزانات لجمع مياه الأمطار . دون أن يتم تنفيذ أى من هذه المشروعات[٦٩٣] . وأدلت الولايات المتحدة بدلوها فى هذا المجال حين أرسلت وزارة الزراعة الأميركية عام ١٩٣٨ – تلبية لطلب من الوكالة اليهودية – الخبير الأمريكى بشئون الأراض والرى « المستر لودر ميلك » إلى فلسطين وأجرى هذا الأخير دراسة شاملة وواسعة فى جميع مناطق فلسطين وقدم تقريره للوكالة

(٦٩١) A Survey of Palestine, Vol. I, Ibig, P.310

(٦٩٢) الوقائع الفلسطينية ، العدد ١٤٨٥ ، ملحق رقم ١ فى ٣١ مارس ١٩٤٦ ، ص ص ١٦٨ – ١٦٩ وأنظر أيضا :
– المقطم ، العدد ١٧٦٦٤ ، السنة ٥٨ فى ٩ يناير ١٩٤٦ والعدد ١٧٦٧٨ السنة ٥٨ فى ٢٥ يناير ١٩٤٦ ص ١ .

(٦٩٣) مذكرة عصبة التحرر الوطنى مقدمة للأمم المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢٩ . وأنظر أيضا :
- A Survey of Palestine, Vol. I, op.cit, P.397 .
– صادق سعد ، فلسطين بين مخالب الاسعمار ، لجنة القاهرة للتأليف، مطبعة دار التأليف ١٩٤٦، ص ص ٤١ – ٤٢.

اليهودية والذى انطوى على مشروع ضخم لرى أراضي فلسطين والنقب واستصلاح التربة بقى سراً حتى نشره لودر ميلك عام ١٩٤٤ فى كتاب أسماه فلسطين « أرض الميعاد » ولم يكن ما اقترحه جديدا ولكن طور الفكرة وفق التقنية الحديثة(٦٩٤). وحصل مشروع لودر ميلك على اهتمام يهودى كبير حتى اعتبرت توصياته بمثابة أهداف سامية كما اعتبر «دستور اليهود المائى»(٦٩٥)، خاصة وأنه رأى أنه بالإمكان استصلاح ١,٢٠٠,٠٠٠ دونم . وزيادة المساحة المروية وقد أوصى بالاستيلاء الكامل على مياه نهر الأردن وبتجفيف بحيرة الحولة وفتح قنوات واسعة لتجرى فيها مياه نهر الأردن لرى منطقة بيسان وبنقل الفائض من المياه لمنطقة النقب كما أوصى بضرورة الاستيلاء على الأنهار اللبنانية والسورية وتحويل مياهها لبحيرة اصطناعية ثم نقل مياهها لمنطقة النقب كما رأى استغلال منخفض وادى الأردن ليصبح بالإمكان استيعاب أربعة ملايين لاجئ يهودى من أوربا ، بعد تحويل منطقة النقب لمنطقة صناعية ، وبإمكان نقل العرب غير الراغبين فى الإقامة فى مثل هذا المجتمع الصناعى بسهولة إلى وادى الفرات ودجله ، حيث أن الأراضي هناك واسعة تستوعب أعداداً هائلة منهم(٦٩٦) !!! وهو أمر طالما روجت له الصهيونية تدعمها الرأسمالية

---

(٦٩٤) أمضى لودر ميلك حياته دارسا للعلاقة بين الشعب والأرض وهدف من وراء مشروعه لرى أراضي فلسطين بكاملها وخاصة منطقة النقب لتصبح منطقة صناعية بفضل توليد الطاقة وقدرتها على استيعاب ملايين المهاجرين اليهود ، للمزيد حول مشروعه انظر مؤلفه :

Walter clay lowder milk, Palestine, land of promis, Harper and brothers Pablishers, New York and London, 1944 .

وأنظر أيضا : Esco foundation, Vol. 2. Ibid, P.P. 1073 - 1076.

(٦٩٥) انظر . المطامع اليهودية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠ -١٢ وأنظر حول مشروعه عن وادى الإردن.

(٦٩٦) للمزيد حول ذلك أنظر مؤلفه وأنظر أيضا: W. C. Lowder milk, Ibid, P.P. 169-172.

- الوثيقة ١٨٨ ، ملف وثائق فلسطين ، وزارة الإرشاد ، ١٩٦٩ ، ص ٧٤٣ .

وأنظر أيضا: Esco foundation, Ibid, P.P. 1073 - 1076.

وأنظر أيضا المطامع اليهودية ، الهيئة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١ - ١٢ .

وأنطوى مشروع النقب على شق ترعة بين البحر المتوسط قرب حيفا إلى جبل الكرمل لتجرى بها مياه البحر ثم تتساقط لتولد الطاقة الكهربية وتكمل سيرها للبحر الميت لتعويضه عما سيفقده من صب نهر الأردن فيه الأمر الذى سيوفر طاقة رخيصة كفيلة بنشر مجتمع صناعى، متقدم كما اقترح بإقامة سدود على نهر اليرموك الذى تفيض مياهه شتاء لتحويلها عبر قنوات للنقب لتجمع

العالمية دون أى إعتبارات إنسانية أو أخلاقية . وعلى أثر دراسة لودر ميلك توجهت لجنة فنية وهندسية اميركية لمسح ودراسة أراضي فلسطين لتنفيذ مشروع الرى وتوليد الكهرباء . وقدمت اللجنة المكونة من هايز – سافيدح تقريرهما عن المشروع لوزارة الخارجية الأميركية . وكان لها بعض التحفظات عليه(٦٩٧) . وبالفعل بدأ اليهود فى تنفيذ التوصيات فقاموا بأعمال تجفيف بحيرة الحولة وشق الأقنية لتحويل مياه نهر الأردن .

ومارس اليهود بدعم من الولايات المتحدة ضغوطاً ضخمة على لجنة الاونسكوب* عام ١٩٤٧ ليضمنوا إدخال كل مصادر المياه فى فلسطين أو القريبة من حدودها ضمن نطاق «دولتهم» بما فيها أراض النقب وميناء العقبة وبالفعل جاء قرار التقسيم عام ١٩٤٧ متوافقاً تماما ورغباتهم التى عبر عنها أحد الخبراء بقوله . « أنه من حسن الحظ أن الذين كانوا مسؤولين عن وضع تفاصيل مشروع التقسيم كانوا على معرفة بوجهات النظر الأساسية لمشروع لودر ميلك وسافيد ج – هايز وانهم اتخذوا إلى حد بعيد قاعدة عينوا على أساسها حدود المناطق العربية والمناطق اليهودية»(٦٩٨) والتى أسفرت عن ضم النقب بما فيه ميناء العقبة لليهود وهو الأمر الذى لم يرض عنه الكونت برنادوت الوسيط الدولى الذى عاد ليطالب بضرورة وضع هذه المنطقة ضمن حدود الدولة العربية الأمر الذى كلفه حياته ثمناً لعدم رضى اليهود عن اقتراحه هذا .

وفى عام ١٩٤٦ اقترحت حكومة فلسطين البريطانية بضرورة تعاون الحكومتين

فى بحيرات صناعية يمكن استخدامها بالرى . ولمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع أنظر :

- W.C. Lowder milk, Ibid. P.P. 196 - 197.

(٦٩٧) إذ رأى الخبراء أن هناك قصوراً فى مشروعه لتلبية حاجات الرى خاصة فى السنوات الجافة التى يقل فيها هطول الأمطار، أنظر : – الوثيقة ٢٠٥ ، ملف وثائق فلسطين ، المصدر السابق ، ص ٨٩٣ وأيضا الوثيقة رقم ٥٧ في حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية، الجزء الثانى، سابق، ص٣٩٣.

* (UNSCOP): United Nations Special Committee on Palestine.

(٦٩٨) المطامع اليهودية ، مرجع سابق ، ص ص ١٢ – ١٦ .

البريطانية والأميركية على المساهمة فى تنفيذ اقتراح الخبراء الخاص بمراقبة[٦٩٩] موارد المياه على جناح السرعة لإتاحة الفرصة فى استيعاب المزيد من اليهود المهاجرين من أوربا عن طريق زيادة قدرة البلاد على الاستيعاب .

ومن الجدير بالذكر أن الوكالة اليهودية أنشأت شركة «ميكروث للمياه» «Mecroth Water Co.» التى كانت مهمتها إجراء الدراسات وتنفيذ المشروعات المائية والتحكم فى موارد المياه[٧٠٠] . وحتى عام ١٩٣٧ كان عدد الجمعيات المهتمة بشئون الرى ٨٧١ جمعية تعاونية مسجلة[٧٠١] بلغ رأسمالها لنفس العام (١١٦ . ١٢.٦٣٠) جنيهاً فلسطينياً كانت إحداها «جمعية المياه التعاونية» التى بلغ عدد الجمعيات التعاونية التابعة لها ٦١ جمعية تعاونية لتحسين وسائل وسبل الرى . كما أسست« شركة فلسطين الاقتصادية» « Palestine Economic corporation » «شركة فلسطين للمياه » بهدف توسيع عمليات الرى[٧٠٢] كما كانت «شركة نير» تساهم بمد المستوطنات بالمياه عن طريق حفر الابار أو بناء الخزانات[٧٠٣].

وهكذا يتضح مدى حرص الجانب اليهودى على السيطرة على كل مقدرات الأمور المتعلقة بمشروعات الرى وكيف حرم أصحاب البلاد الأصلية من ثرواتهم المائية.

وننتقل لدراسة عنصر آخر من عناصر العلاقات الانتاجية لتتضح لنا صورة الاقتصاد

(٦٩٩) مذكرة عصبة التحرر الوطنى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢٩ . وأنظر أيضا :

- A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P.397 .

(٧٠٠) وكانت هذه الشركة تعمل على مد سهل مرج بن عامر من مصادر المياه حول حيفا للمزيد أنظر :

– عايدة أبو هيف ، المتغيرات في الاقتصاد الإسرائيلى ١٩٤٨ – ١٩٧٣ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الجامعة العربية ، ١٩٧٥ ، ص ٥٩ .

(٧٠١) من هذه الجمعيات ما يتبع الاتحادات التجارية ، أو مايتبع البنك المركزى للمؤسسات التعاونية وبنك الرهونات العقارى الزراعى للمزيد أنظر :

– هند البديرى ، ماجستير غير منشورة ، سابق ، ص ٤٧٦ .

(٧٠٢) المرجع ذاته والصفحة .

(٧٠٣) محمد عبد الرؤوف سليم ، نشاط الوكالة اليهودية ، سابق ، ص ٣٩٩ . وكانت هذه الشركة قد مدت ٤٠ مستوطنة زراعية بالماء فى فترة الثورة الكبرى ١٩٣٦ – ١٩٣٩ بلغ إجمالى تكاليفها ٨٠.٠٠٠ جنيه فلسطينى.

الفلسطيني وانعكاساته على المجتمع القروى لفلسطين ونقصد به:

أدوات الإنتاج: كان لهجرة اليهود إلى فلسطين وتدفق رؤوس الأموال والخبرات العلمية والفنية أثر كبير على انتشار الميكنة الزراعية من جرارات وموتورات وغير ذلك من تقنيات ، الزراعة وكان انتشار هذه التقنية أوسع منه عند اليهود من العرب ففى الوقت الذى كان فيه لكل ١٣,٠٠٠ دونم فى انحاء فلسطين جرار واحد ، فقد كان لكل ١٢٠٠ دونم من مايحوزه اليهود من أراض جراراً واحد[٧٠٤]. وبلغ عدد الجرارات اليهودية حتى عام ١٩٤٨ ٦٩٣ جراراً[٧٠٥]. أما آلات الحصاد فبلغت ٢٦١ آلة حصاد و ٢٣٧ آلة بذار ونحو ١٠,٠٠٠ سيارة[٧٠٦]. ومع أن معظم هذه الآليات كان فى الجانب اليهودى ، إلا أن الزراعات العربية الرأسمالية تأثرت من غير شك بهذه التقنية الحديثة وحازت إدواتها. كما كان لبعض الفلسطنيين الذين درسوا فى فرنسا أثر فى تبنى التقنية الحديثة حيث عادوا ليطبقونها فى مزارعهم العديدة، والتى أثنت بعثة الجمعية الملكية المصرية على النتائج المبهرة التى حققتها هذه المزارع عن طريق اتباعها لهذه التقنية فى زراعاتها المتعددة للحمضيات والخضار والفاكهة بالإضافة لما اتبعته من تأمين خدمات متكاملة داخل المزرعة للتصنيع الغذائى، سواء فى عصر الزيتون ، وتعبئة الزيت، أو فى عصر السمسم وصناعة الطحينة والحلاوة أو فى تصنيع المنتجات الحيوانية كالألبان المبسترة ، وتصنيع الصناديق من أخشاب المزارع لتعبئة الحمضيات، وانتاج البذور الجيدة المنتقاه ، والاعتناء بزراعة التبغ بجودة عالية ، وأثنت البعثة على مدى التقدم الهائل والانتاج الغزير لهذه المزارع المنتشرة فى مناطق متعددة والتى كانت تستخدم المخصبات الطبيعية وتستعين بموتورات

---

(٧٠٤) محمد عزة دروزة، فى سبيل قضية فلسطين والوحدة العربية، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا، ١٩٧٢، ص ٢٣ وأنظر أيضا:

(٧٠٥) ايليا زريق، [illegible] في إسرائيل، هيئة الاستعلامات، كتب مترجمة ٧٤٦، ص ٧١ ولقد ورد الرقم بالهكتار وحولته الباحثة على أساس أن [illegible] = ١٠ آلاف متر مربع.

(٧٠٦) محمد عرابى نخلة، [illegible] المجتمع فى فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.

الرى ، وطالبت اللجنة بضرورة الاستفادة من خبرات هذه المزارع فى تحسين بعض أنواع السلالات فى مصر ، وعلاج الضعيف منها(٧٠٧).

وهذا التقدم لم يكن على أى حال ليشكل نسبة عالية بالنسبة لمجموع المزارع العربية . إذ أن ذلك كله كان يعتمد على جهود ذاتية بحتة على عكس ما كان عند اليهود الذين اعتمدوا على رساميل عالية واردة من الخارج ودعم هائل قدمته لهم السلطات البريطانية على نحو ما رأينا وفى هذا المجال أسهمت بإنشاء غرف تبريد لحفظ المنتجات فى المستوطنات، وقدر مادفعته الحكومة عام ١٩٤٠ لتحقيق هذه الغاية نحو عشرة آلاف جنيه وفى عام ١٩٤٢ ارتفعت إلى ١٠٥,٠٠٠ جنيه(٧٠٨).

ونظرة فاحصة على تزايد الاستهلاك الكهربى الخاص بالرى تؤكد مدى انتشار وتطور هذه التقنية لتوفير مياه الرى والتى يوضحها الجدول رقم (٩)(٧٠٩)

الجدول رقم (٩)

تطور استهلاك كهرباء الرى من ١٩٣٩ - ١٩٤٤

السنة	كيلو وات	السنة	كيلو وات
١٩٣٩	٢٣ر٦٠٠ر٠٠٠	١٩٤٢	٤٢ر٤٠٠ر٠٠٠
١٩٤٠	٢٦ر٣٠٠ر٠٠٠	١٩٤٣	٥٠ر٨٠٠ر٠٠٠
١٩٤١	٣٣ر٦٠٠ر٠٠٠	١٩٤٤	٥٨ر٠٠٠ر٠٠٠

(٧٠٧) أنظر. تقرير بعثة الجمعية الزراعية الملكية إلى فلسطين، سابق، ص ص ٩١-٢٩. وتؤكد هذه الحقيقة نشرات المكتب العربى، النشرة الثانية، مشكلة فلسطين، عرض عام مطبعة بيت المقدس ١٩٤٧، ص ١١٩.

(٧٠٨) G Muenzner, Jewis Labour Economy in Palestine, Ibid, P. 44

(٧٠٩) J. B. Hobman, Palestine Economic Future, Percylund company Ltd, London, 1946, P.187.

ووردت أرقام استهلاك عام ١٩٣٩ على أنها ٤٥٤ر٤٠٥ر٢٨ وعام ١٩٤٠ على أنها ٢١٠ر٢٣٤ر٢٨ كيلو وات ولعام ١٩٤١، ٥٦٠ر٢٩٧، ٣٣ كيلو وات أنظر: Walter clay lowder milk,Ibid., P 87.

كما يوضح الجدول رقم (١٠) المبالغ التى دفعت أثماناً للآلات الزراعية قبل الحرب وبعده[٧١٠].

الجدول رقم (١٠)

أسعار الأدوات المستوردة من ١٩٣٧ - ١٩٤٥

الالات الزراعية	في سنوات ما قبل الحرب من ١٩٣٧ - ١٩٣٩ بالجنية الفلسطينى	عام ١٩٤٥ بالجنية الفلسطينى
ماكينات زراعية	٣٥٫٦٧٢	٧٦٫٥٠٤
أدوات زراعية وعدد	١٢٫٥٥٩	٣٩٫٣٨١
تراكتورات وشاسيهات وموتورات	١٢٥٫٣٥٢	٩٨٫٨٢٨
آلات الضخ	٥٣٫٣٠٨	٨٫٧٣٩
قطع غيار مكن	١٠٢٫٣٠٢	٣٩٧٫٠٦٢

من الواضح أن بعض الأرقام تعرضت لانخفاض واضح وخاصة مثل التراكتورات وآلات الضخ وقد يرجع ذلك فى تقديرنا لتأثر الاستيراد بظروف الحرب العالمية الثانية واغلاق الموانى، وتوضح زيادة استهلاك قطع الغيار صعوبة استيراد آلات جديدة وزيادة الضغط على استهلاك الموجود بالفعل. وبرغم ماتثيره هذه الأرقام من دلالات على مدى التطور التقنى إلا أن ذلك كله لم يحقق للزراعة اليهودية هدف الاكتفاء الذاتى والتى رأينا كيف أنها ظلت تعتمد على ٦٠ ٪ من احتياجاتها مما ينتجه العرب كما ظلت المستوطنات غير قادرة على تسديد ديونها.

التعليم الزراعى فى فلسطين: ارتبطت الزراعة في فلسطين عبر العصور باكتساب

(٧١٠) The Jewish case before Anglo American, op. cit, P 438

الخبرة عن الأباء والجدود جيلا بعد جيل. ولكن مع بداية المد الامبريالى ونشاط الحركات التبشيرية افتتح الألمان في فلسطين مزرعة (نيتر) سابقة الذكر كما ساهم الاستيطان اليهودى في أواخر القرن التاسع عشر لفلسطين في افتتاح مدارس أخرى مثل (مكفة إسرائيل) وغيرها لارتباط الايديولوجية الصهيونية بغرس المستوطن بالأرض ولما كان اليهود يأنفون ممارسة الأعمال اليدوية فكان لابد من تعليمهم هذه المهارات بالمدارس الزراعية.

أما **أثناء العهد البريطاني** فقد تعرضت حكومة فلسطين البريطانية لانتقادات كثيرة بسبب الإهمال المتعمد لشئون التعليم فى فلسطين[٧١١] وجهتها لها بعض دول المحور لتعرية أهدافها أمام الجماهير العربية الأمر الذى دفعها لتعيين لجنة خاصة بهدف تحسين الخدمات التعليمية وزيادة عدد المدارس إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد اهملت توصيات اللجنة[٧١٢] وبقيت الأمية متفشية بين القرويين العرب فى فلسطين بنسبة ٩٠ ٪ برغم اقبال الشعب الفلسطينى على التعليم بحماسة شديدة طبقا لرأى الخبراء الذين زاروا فلسطين كما بذل القرويون بسخاء كل مرتخص وغال لبناء المدارس ودفع نفقات التعليم[٧١٣]. وانشئت عشرات المدارس بالجهود الذاتية خلال عشرة أعوام هذا بخلاف ثلاث مستشفيات كبيرة[٧١٤]. وذكرت إحدى المصادر أنه كان فى فلسطين ٢١٣ مدرسة قروية عربية بنيت بالمجهود الذاتى وملحق بها حدائق مدرسية تزرع فيها الخضروات وأشجار الفاكهة ويعنى بعضها بتربية الدجاج والنحل وكانت دائرة الزراعة البريطانية تشرف على

(٧١١) البديرى ، رسالة ماجستير غير منشورة سابق ، ص ص ٢٧٦ - ٢٨١ .

(٧١٢) عبد الله القطشان، التعليم فى فلسطين ، الجزء الأول ، صامد، ١٣ ، الجزء الأول، دار الكرمل ، عمان ١٩٨٧ ، ص٦٤.

(٧١٣) لمزيد من التفاصيل حول المدارس الموجودة لمراحل التعليم المختلفة أنظر الجدول رقم ٥ فى ملاحق دراسة القطشان ، ص٢١٣

(٧١٤) مذكرة عصبة التحرر الوطنى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ وقد ساهم العديد من أبناء الشعب فى دفع التبرعات لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر :

- مصطفى مراد الدباغ ، بلادنا فلسطين جـ١ ، ق ٢ ، ص ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

وحول ايجابية شعب فلسطين وعدم وقوفه مكتوف الأيدى أنظر وجهة نظر بريطانية وردت فى جريدة أخبار الحرب البريطانية ، العدد ٤٨ ، فى ١٩٤٣/١١/١٧ ، ص ١٣ .

هذه المدارس ويقدم لها الخبراء الإرشاد والنصح لاتباع سبل الزراعة الحديثة(٧١٥).

أما فيما يخص المدارس الزراعية فلم يكن يوجد فى فلسطين سوى مدرستان إحداهما مدرسة (خضورى)(٧١٦) فى طولكرم والتى تديرها الحكومة البريطانية والتى قدمها للعرب مع أخرى مثلها لليهود كهبة ، الثرى اليهودى العراقى (قدرى خضورى) وكان عدد تلاميذها ٧٥ تلميذاً يتخرج منها سنوياً نحو ٣٠ تلميذاً ، ويشمل حقلها زراعات حقلية مختلفة تمارس فيها عمليات الإكثار وبها محطة لتوليد الكهرباء لإدارة الآلات والماكينات الزراعية ، كما تعنى هذه المدرسة بتربية الأبقار والأغنام والدواجن ، ورفع كفاءتها الانتاجية(٧١٧). وبرغم ضآلة طلاب هذه المدرسة التى لم تكن لتكفى احتياجات البلاد ولا حتى بتزويدها بالمعلمين المؤهلين للعمل فى القرى فقد تم غلق هذه المدرسة مع بداية ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وبقيت هكذا حتى عام ١٩٤٤ أى بعد خمس سنوات من انتهاء الثورة بحجة قمع الثورة(٧١٨). أما المدرسة الثانية فكانت فى القدس وأنشأها أحمد الخالدى بالتبرعات الذاتية للسكان وكانت خاصة بالأيتام وكانت تهدف لتخريج مزارعين قادرين على ممارسة الزراعة الحديثة وكان بها ٤٠ تلميذاً فقط ، وحققت بساتينها نجاحاً كبيراً(٧١٩) . إلا أن هذه وتلك بقيت لاتقدم ما يقتضيه النهوض بالزراعة العربية .

---

(٧١٥) M.F. Aabacarius Palestine through the fog, Ibid, P.P. 149 - 150.

وأنظر أيضا :

- تقرير الجمعية الزراعية الملكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ - ٨٨ . وأنظر أيضا :
- الوقائع الفلسطينية العدد ١١٣ ، ١٠ تموز ١٩٤١ ص ٧٧١ وأنظر أيضا .
- الدباغ بلادنا فلسطين ، جـ٣ ، ق ٢ ، ص ٢٦٠ ، وأنظر أيضا :
- القطشان مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٨٤٩ - ١٩٩٠ .

(٧١٦) ذكرناها سابقاً وهى التى تبرع بها الثرى اليهودى خضورى لكل من العرب واليهود.

(٧١٧) المراجع السابقة ذاتها والصفحات.

(٧١٨) القطشان المرجع السابق، ص ص ١٨٩ - ١٩٠.

(٧١٩) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، جـ١، ق١، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

المدارس الزراعية اليهودية : وعلى النقيض مما كانت عليه المدارس الزراعية العربية سواء فى قلة أعدادها وقلة إمكاناتها وإهمال السلطات لها . فقد تمتعت المدارس اليهودية بوفرة فى إعدادها فحتى عام ١٩٤٨ كان هناك سبع مدارس زراعية وكان أشهرها مدرسة (خضورى) سابقة الذكر فى طولكرم . الزراعية ، ومدرسة (بردس حنا)، ومدرسة (ميكفة اسرائيل) وهى تتسع لـ ٤٠٠ طالب وطالبة لمرحلة ما بعد الإعدادية، وكذلك مدرسة (نهلال) الزراعية كما كانت هناك مدارس زراعية خاصة كمدرسة (الاليانس)، (وهداسا)، بخلاف حقول التدريب فى المستوطنات[٧٢٠].

وكان طلاب المدارس الزراعية يدخلون كلية الزراعة التابعة للجامعة العبرية لمتابعة دراستهم العليا ، أو إلى المعهد الزراعى الجامعى القومى الذى أسسته المنظمة الصهيونية العالمية[٧٢١].

ولم يكن لحكومة فلسطين أى إشراف أو مراقبة على هذه المؤسسات اليهودية. ومن أبرز المعاهد العلمية معهد (رحوبوت) وملحقاته من مزرعة ومحطة تجارب ومركز أبحاث ومعهد وكلية زراعية ويعتبر هذا المعهد مؤسسة متكاملة معنية بالزراعة وتطوير انتاجها واكثارها واستنباط سلالات جديدة ، كما تبحث فى كيمياء التربة ، وفى تربية الحيوانات وطرق اكثارها وتحسين سلالاتها، وتبحث أيضا فى أمراض النبات والحيوان ومكافحتها مع الحشرات ، بالإضافة لشئون التخطيط الاقتصادى والتصنيع الغذائى والكميائى[٧٢٢].

ومما تقدم بالإمكان إدراك مدى التفوق الذى أحرزه اليهود فى مجال المدارس الزراعية

(٧٢٠) ابراهيم رضوان الجندى ، التعليم فى فلسطين ، ابان عهد الانتداب البريطانى ، افاق عربية العدد (١) فى سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٣٣ . وأنظر أيضاً :

- مسعود ظاهر ، ملكية الأراضى الفلسطينية ابان الانتداب البريطانى ، مجلة قضايا عربية ، العدد (١١) نوفمبر ، بيروت ١٩٨٠ ولمزيد من التفاصيل حول هذه المدارس وعدد طلبتها وانجازاتها انظر ٠

(٧٢١) تقرير الجمعية الملكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٩ - ٤٩ .

(٧٢٢) المصدر السابق والصفحات .

والتى كانت تحتاج لدعم مالى هائل وفرته لها المؤسسات الصهيونية لإدراكها مدى ما ستلعبه هذه المعاهد فى تغيير نمط الملكية والحيازة والإنتاج والعلاقات الإنتاجية لدفع عجلة الاستيطان برفع مقدرة البلاد على الاستيعاب لملايين المهاجرين « الدعائم البشرية » للوطن المنوى انشاؤه .. وعلى النقيض من هذا التفوق فقد ووجه التعليم الزراعى العربى بفلسطين بمعاول هدم كالتها له سلطات الانتداب بتحيزها الواضح على النحو الذى عبرت عنه اللجنة الانجلو اميركية التى زارت فلسطين عام ١٩٤٦[٧٢٣].

وكما أن لأدوات الإنتاج وتوفر مياه الرى والتعليم الزراعى أهمية قصوى فى دعم الاقتصاد الزراعى فقدكان هناك ضرورة قصوى لدعم كل ذلك عن طريق جمعيات تعاونية تهتم بكافة شئون الاقتصاد الزراعى وترعاه وسنحاول هنا إلقاء الأضواء على هذه الجمعيات .

النشاط التعاونى فى المجال الزراعى : تعرضنا خلال دراستنا للعلاقات الإنتاجية اليهودية للجمعيات التعاونية التى أسهمت بأعمال متعددة سواء بتقديم القروض أو الأدوات أو حفظ المنتجات أو توزيعها أو الإرشادات أو غير ذلك كما عرفنا عند دراستنا لمشاريع المياه دور هذه الجمعيات فى مد شبكات الرى والصرف وغير ذلك .

فى الواقع شهدت الحركة التعاونية فى فلسطين إزدهاراً ضخماً حيث اعتبرها اليهود أحد أهم دعائم الاقتصاد الفلاحى منذ فترة مبكرة بفضل أولئك المهاجرون القادمون من الدول الاشتراكية متأثرين بالأفكار الماركسية. لذا فقد شهدت هذه الحركة التعاونية نشاطاً فى كافة المجالات فى الجانب اليهودى سنعرض له بعد قليل .

---

(٧٢٣) الوثيقة رقم ١٩٥ ، ملف وثائق فلسطين ، وزارة الإرشاد ، ١٩٦٩ جـ ١ ، ص ٧٧٨ . والتي طالبت بتحسين المستوى المعاشى عند العرب عن طريق رفع مستوى التعليم لإزالة الفوارق الاجتماعية بين العرب واليهود بعد إصلاح النظم اليهودية المشبعة بالروح العبرية العدوانية من قبل الحكومة والتى طالبتها بزيادة ميزانية التعليم لإرساء جذور التعليم الإجبارى وبخاصة عند العرب.

أولا : الجانب العربي : طالبت العديد من اللجان التى درست أحوال المزارعين العرب فى فلسطين الحكومة بضرورة انشاء جمعيات تعاونية للتغلب على العجز المالى الشديد للفلاحين واستجابة لهذه اللجان انشئت حكومة فلسطين البريطانية نحو ٦٠ جمعية عام ١٩٣٦ كلها للتسليف إلا أن مجموع أموالها الخاصة لم يتجاوز ١١٧ . ١٠ جنيهاً فى حين كانت الأموال الخاصة للجمعيات اليهودية (٤٠٠ . ٩٢٦ . ١٤) جنيهاً فلسطينياً. برغم أنها ليست كل الجمعيات اليهودية الموجودة[٧٢٤] . والمقارنة هنا لاتحتاج إلى تعليق وتكفى للرد على مزاعم السلطة بأنها انشأت هذه الجمعيات لخدمة العرب ورفع الأعباء عن كواهلها . إذ برغم ارتفاع عدد الجمعيات التعاونية الحكومية إلى ١٣٥ جمعية عام ١٩٤٥ التى أصبح عدد أعضاء الجمعية الواحدة فيها ٥٢ عضواً[٧٢٥] بعد أن كان ٤٣ عضواً عام ١٩٣٦ . إلا أن الأعضاء المستفيدين من هذه الجمعيات فى جميع انحاء فلسطين لم يزد عن ٧٠٢٠ عضواً وإن وارتفع معدل القروض من ١٤ جنيهاً عام ١٩٣٦ إلى ٢٢ جنيهاً فلسطينياً للشخص الواحد عام ١٩٤٥ . ولهذا فلم تسهم هذه الجمعيات فى سد احتياجات الفلاحين سواء لنقص أعدادها أو لقيمة القروض المقدمة وظل الفلاحون يدفعون للمرابين فوائد قدرت بنحو ٦٠ ٪[٧٢٦] سنوياً وكثيرا ما كانت ترتفع عن ذلك . أما الجمعيات المذكورة فغالباً ما انحصرت مساهماتها فى خدمة المزراعات الرأسمالية على نحو ما مر بنا فى الفصل الأول من هذه الدراسة من خلال تعرضنا لقوانين الجمعيات التعاونية ذلك أن

---

(٧٢٤) حول هذه الجمعيات وعدد اعضائها ونسبة الفوائد لكليها أنظر :

- هند البديرى ، رسالة ماجستير ، سابق ، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٦ .

(٧٢٥)المشروع الإنشائى العربى، قانونه وتقاريره، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٦ - ٦٧.

أما عن أرقام المقارنة لعام ١٩٣٦ فمأخوذة من البديرى، المرجع السابق والصفحات.

(٧٢٦) A Survey of Palestine, Vol I, Ibid, P. 365.

ويذكر المصدر أن الجمعيات التعاونية ساهمت بتخفيض ديون الفلاحين للمرابين وفق استقصاء تم على أربعة أقضية من أصل ١٦ قضاء عام ١٩٤٥ والذى دل على أن هذه الديون انخفضت في قضاء بنسبة قدرها ٦٠ إلى ٩٠٪ وفي قضاء ثان بنسبة ٢٥٪ وفي الباقي ظلت كما هى.

قروض الحمضيات ارتفعت من ١.٠٧٠.٠٠٠ جنيهاً عام ١٩٣٩ إلى ٢.٩٠٠.٠٠٠ جنيه عام ١٩٤٥[(٧٢٧)].

ومن أسف فان الحركة التعاونية فى القطاع الزراعى العربى الفلسطينى ظلت قاصرة ودون المستوى المطلوب ، كما أنها لم تقدم إسهامات فى غير مجال التسليف وحتى عندما حاولت الحركة العمالية الفلسطينية ، دمج العمل النقابى مع النضال الوطنى ، وأخذت تشكل جمعيات تعاونية خارج إطار اتحاد العمال مثل انشاء جمعيات لمزارعى التبغ والصيادين كما انشأت بنك التسليف والتوفير الذى بلغ رأسماله ٣٠ ألف جنيه والذى كان من الممكن أن يلعب دوراً بارزاً فى انجاح مشروع الجمعيات التعاونية للمزارعين لوكان انشئ فى فترة مبكرة . إذ لم تمهل الأحداث الجسيمة التى انهالت على فلسطين من تقسيم وما تبعه من ضياع فلسطين، العمال فى تحقيق طموحاتهم[(٧٢٨)] .

ثانيا : الجمعيات التعاونية اليهودية

أهتمت التعاونيات اليهودية بكل ما يتعلق بعمليات الإنتاج ، وأضفى قانون التعاونيات الذى صدر عام ١٩٣٣ – ليحل محل كل ما سبقه من قوانين – الشرعية على علاقة الجمعيات التعاونية مع كل من الوكالة اليهودية فى فلسطين والمنظمة الصهيونية العالمية والهستدروت والمؤسسات المالية الرئيسية المتفرعة عنها ، وقد استمر هذا القانون حتى بعد قيام الدولة[(٧٢٩)]

---

(٧٢٧) A Survey of Palestine, Vol. I, op. cit, P. 365.

(٧٢٨) أسعد صقر، الحركة العمالية، سابق، ص ١٢٧، وأنظر أيضا:

– روز مارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

(٧٢٩) للمزيد حول القانون وعدد الجمعيات ونوعياتها أنظر :

– العابد ، الموشاف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٧ – ١٨ وأنظر أيضا :

– البديرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ص ٤٧٥ – ٤٧٩ .

وحظيت التعاونيات اليهودية بتسهيلات حكومية تمثلت باعفائها ضرائبياً . ولعب «الهستدروت» الاتحاد العام للعمال دوراً شديد الأهمية فى دعم الجمعيات التعاونية إنطلاقا من سياسته الهادفة لخلق عمل يهودى وتعميق صلة المستوطن بالتربة إلى جانب عمله كنقابة للعمال والعديد من المهام الأخرى بالغة الأهمية التى أخذها على عاتقه(٧٣٠). واعتمد الهستدروت على التنظيم التعاونى فى كافة المجالات مما جعله يشكل العمود الفقرى للدولة التى أصبح قيامها وشيكاً. عن طريق وضع أسس متينة لزيادة قدرة البلاد على استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود .

وقد غطى القطاع التعاونى ٧٦ ٪ من المشتغلين بالزراعة(٧٣١). فقد كان بإمكان المستوطن الحصول على قروض طويلة المدى بفائدة قدرها ٢ ٪ وكان بالإمكان اقتراض المزيد فى حالة قيامه بالزراعة الكثيفة فى المزارع المختلطة أو لتحسين زراعته(٧٣٢). فى حين كانت «مؤسسة الإنشاء» تقدم قروضاً للمستوطنات الجماعية لآجال طويلة بفائدة مماثلة أيضا وكانت قيمة القروض تتراوح بين ٦٠٠ – ٧٠٠ جنيه فلسطينى(٧٣٣). ومن أهم هذه الجمعيات كانت جمعية (نير) التعاونية التى كانت تقدم قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل للمزارعين اليهود(٧٣٤). ومن أبرز التعاونيات التى اهتمت بتنظيم عمليات تسويق المنتجات الزراعية مؤسسة (تنوفا) التى أقامت مصنعا حديثاً للألبان ومنتجاتها(٧٣٥). وانشئ على غرار هذه التعاونية تعاونيات أخرى(٧٣٦). وكان هناك جمعيات خاصة بالمستوطنات تحتوى على

---

(٧٣٠) G.M. Jewish labour Economy in Palestine, Ibid, P.P. 16 - 17.

(٧٣١) جالينا نيكتينا، دولة إسرائيل ، سابقة ، ص ٢١٦ .

(٧٣٢) M.F. ABACARIUS, Ibid, P.P. 136 - 137.

(٧٣٣) تقرير الجمعية الزراعية الملكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٩ – ٨٠ .

(٧٣٤) شركة نير هى مؤسسة مالية أسستها الهستدروت – لهذه الغاية للمزيد أنظر ، البديرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مرجع سابق ، ص ٤٧٧ .

(٧٣٥) تقرير الجمعية الملكية ، المصدر السابق ، ص ص ٦٥ – ٦٨ .

(٧٣٦) للمزيد حول أسماء الجمعيات وأعدادها ومجالات أعمالها المختلفة ، أنظر العابد ، القرى التعاونية مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٨ – ٥٩ .

ثلاجات كبيرة لحفظ الثمار والمنتجات المختلفة لحين تصريفها[٧٣٧].

وجمعيات أخرى تقدم الآليات الزراعية الكبيرة ليستخدمها المزارعون بالمشاركة ، وتقدم أجهزة معالجة الحشرات والآفات وكانت تتقاضى نظير هذه الخدمات ايجارات رمزية[٧٣٨].

بالإضافة للجمعيات التى تقدم كل ما يحتاج له المستوطن من سكن وأثاث والات وأدوات هناك جمعيات تقدم له كل مايحتاجه للزراعة من شتلات وبذور وحيوانات وطيور من سلالات مستنبطة حديثة وقروض بخلاف جمعيات أخرى تقوم بتوسيع شبكات الرى ومد القنوات والترع وشق الطرقات التى كان يكلف فلاحو فلسطين بتعبيدها خاصة فى أوقات الحصاد!!. هذا بخلاف جميعات تعاونية أخرى تتولى عمليات تصريف وتسويق المنتجات وغير ذلك من خدمات ومزايا على نحو ما مر بنا منذ قليل برغم كل صنوف الدعم للمستوطن والمستوطنات تفوق حد الخيال. إلا أن الأمر الجدير بالملاحظة أن هذه المستوطنات ظلت غير قادرة على تسديد نفقاتها ليس هذا فحسب بل أن العديد منها كان يرزح تحت ظل أعباء ديون ضخمة ففى عام ١٩٤٥ بلغ الدين الزراعى اليهودى فيما عدا مزارع الحمضيات لكل عامل زراعى ما قيمته ٥١٤ جنيهاً فلسطينياً أو ١٣,٧ جنيه لكل دونم ، أما فى مزارع الحمضيات فقد بلغ هذا الدين ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيهاً فلسطينياً أو بمعدل ٢٧,٥ للدونم الواحد وفى الوقت الذى قدر فيه الدخل الزراعى ١١ مليون جنيه كان إجمالى الدين ١٢,٣٠٠ مليون جنيهاً لنفس العام[٧٣٩].

وهذه الديون كانت تتفاوت من مستوطنة لأخرى ففى إحدى هذه المستوطنات التى رصدت لها كافة الإمكانات حتى بلغ قيمة القرض لكل مستوطن ٦٠ ألف جنيه وبرغم كافة

---

(٧٣٧) تقرير الجمعية الملكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٥ - ٨٠ .

(٨٣٨) المصدر ذاته والصفحات.

(٧٣٩) يوسف عبد الله صايغ، الاقتصاد الإسرائيلى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٤ - ٦٥ وأنظر أيضا:

- A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P. 368.

النشاطات والخدمات التعاونية والمزارع مختلفة الإنتاج وفندق سياحى كان موجود بها كمنتجع صيفى قدر دخله ٢٠ ألف جنيه سنوياً . برغم كل ذلك فقد قدرت ديون المستوطنة بـ ٥٠ ألف جنيه تصل مع فوائدها إلى ٦٠ ألف جنيه الأمر الذى يجعل حساب الأرباح تبعاً لحساب التكلفة الحقيقية إذا ما قيس بالقياس التجارى بالغ الارتفاع(٧٤٠). وتعتبر (الكيبوتزات) أكثر المستوطنات عجزاً عن تسديد ديونها خاصة وأنها انشئت فى المقام الأول لأهداف عسكرية واستراتيجية مما دفع هذه المستوطنات للبحث عن نشاطات غير زراعية لتسد العجز الناجم عن الزراعة والذى كان يشكل نحو ٣٧٪ عام ١٩٤٠(٧٤١).

وهكذا نلاحظ أن المستوطنات الزراعية برغم الدعم الهائل كانت تعانى من مشاكل حادة وأنها لو تم التعامل معها كما كان يتم التعامل مع العرب ودفعت هذه المستوطنات التزاماتها المالية ولودفع مستوطنيها الفوائد العادية فقط لأضحى مستوى معاشهم أسوأ مما كان عليه الفلاح العربى. فالقطاع الزراعى العربى برغم فقرْه فقد كانت ديونه أقل من ديون القطاع الزراعى اليهودى فمن دراسة تمت عام ١٩٤٥ شملت تعاونيات ٨٨ قرية عربية فى الألوية الست فى فلسطين ضمت نحو خمس فلاحى هذه القرى بلغ متوسط الدين ١١١(٧٤٢) جنيها . علما بأن ديون الفلاحين المشمولين بالدراسة لم تتعد نصف دخلهم الزراعى كما كانت الديون الزراعية العربية لمزارعى الحمضيات أقل منها فى المزارع اليهودية فوفق احصاء ١٩٤٣ كانت الصورة على النحو المبين فى الجدول رقم (١١)(٧٤٣).

---

(٧٤٠) M.F. Abacarius, Palestine through the fog, op. cit., P.P. 136-147

كانت مساحة هذه المستوطنة ٤٠٠ دونم ويزرعها ١١٠ أفراد بالغين.

(٧٤١) خليل أبو رجيلى، الزراعة فى فلسطين المحتلة، المرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٧٤٢) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلى، المرجع السابق، ص ٦٤ - ٦٥، وأنظر أيضا:

- A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P. 365.

(٧٤٣) صايغ، المرجع السابق والصفحات.

الجدول رقم (١١)

الديون الزراعية العربية واليهودية فى مزارع الحمضيات عام ١٩٤٣

الاستدانة التقريبية للدونم الواحد	البيارات العربية	البيارات اليهودية٪
مزرعة حمضيات حرة من الديون	٨٢٫٨٪	٦٤٫٧٪
مزرعة حمضيات أقل من ٥٠ جنيهاً	١٣٫٣٪	٢٨٫٢٪
مزرعة حمضيات من ٥٠ - ١٠٠ جنية	٢٫٧٪	٥٫٦٪
ديون فوق ١٠٠ جنيه	١٫٢٪	١٫٥٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪

ويوضح الجدول مدى كبر الديون الزراعية اليهودية بالرغم من أن الصندوق المالى اليهودى «الكيرن هايسود» قد وظف مبلغ ٥,٨٥٠,٠٠٠ جنيه فلسطينى منذ ١٩٢٠ وحتى ١٩٤٥ لمساعدة المستوطنات التعاونية والجماعية فقط[٧٤٤]. وبرغم ذلك فقد أفلست العديد من المستوطنات وهدد الإفلاس مستوطنات أخرى بسبب تراكم الديون عليها وعدم قدرتها على الوفاء بها[٧٤٥].

ولم يكن هذا حال كل المستوطنات فبعض المستوطنات حققت بعض الأرباح وإن لم تتناسب مطلقاً مع ضخامة الأموال المستثمرة بها والجدول رقم (١٢)[٧٤٦] يبين لنا مدى الأرباح التى حققتها هذه المستوطنات .

(٧٤٤) خليل أبو رجيلى ، الزراعة اليهودية فى فلسطين المحتلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(٧٤٥) أفلست عام ١٩٣٩ مستوطنة قريات حاييم وكانت تاسع مستوطنة تتعرض لهذا المصير وبيعت أدوات هيآتها بالمزاد لتسديد ديونها التى لم تفى بالمطلوب وبقى عليها دين قدره ٤٦٠٠ جنيه وهدد الإفلاس تسعة عشر مستوطنة أخرى أنظر : - المقطم العدد ١٥٣٥٧ ، في ٣ فبراير ١٩٣٩ ، ص ٧ .

(٧٤٦) صايغ ، المرجع سابق الذكر ، ص ص ٦٦ - ٦٨ وهذه الأرقام ناتجة عن قسمة الربح الصافى على الناتج أما لو تم تقسيمها على قيمة رأس المال المستثمر لكانت النسبة أصغر من ذلك بكثير للمزيد حول خسائر المستوطنات الزراعية اليهودية راجع صايغ المرجع ذاته ص ص ٦٤ - ٦٦ .

الجدول رقم (١٢)

الأرباح التى حققتها المستوطنات منذ ١٩٣٦ لما بعد ١٩٤٨

مستوطنات تم انشاؤها بين ١٩٣٦ - ١٩٤٣	أرباحاها ٢ لـ ٦ من الإنتاج
مستوطنات تم انشاؤها بين ١٩٤٤ - ١٩٤٧	أرباحاها ٧ لـ ٥ من الإنتاج
مستوطنات تم انشاؤها بعد ١٩٤٨	أرباحاها ٢ لـ ٤ من الإنتاج

ومن الجدير بالذكر أن أرباح المستوطنات لم تكن هى الهدف الأول من انشائها وإن يكن هدفا طموحاً للاستراتيجية الصهيونية بعد تأمين قواعد استيطانية لامتصاص أكبر قدر ممكن من المهاجرين .

وبعد أن تناولنا بالدراسة الانتاج والعلاقات الانتاجية فى فلسطين وسلطنا الأضواء على مكامن العلل وأسباب التطور ودور كل من سلطات الانتداب والرساميل الخارجية والاستراتيجية الصهيونية ودور عرب فلسطين فى تطور هذه العلاقات سلبا وايجابا نرى أن ننتقل لدراسة الاقتصاد الفلسطينى ككل لنضفى بعداً أخر على حجم الاقتصاد الزراعى ودوره ومداه وأهميته فى التأثير على الحيازة والملكية .

الاقتصاد الفلسطينى غير الزراعى وعلاقته بتطور الحيازة

وسوف نعالج من خلاله حجم كل من المجال الصناعى والتجارى والنشاط المالى ومؤسساته ثم الدخل القومى والضرائب والديون والأسعار ثم حجم النشاط الزراعى فيه.

الصناعة في فلسطين

تعتمد الصناعة على المواد الخام وفي العصور القديمة نشأت هذه الصناعات في أماكن تواجد المواد الخام لتلبى احتياجات السكان. وتعتبر بلاد الشام غنية في موادها الخام التى ساهمت في تقدم صناعتها عبر العصور وازدهرت من صناعاتها صناعة النسيج في

العديد من مناطقها[٧٤٧] ومنها فلسطين التى كانت زراعة القطن تجود فيها والتى برع الصناع في حلجه وغزله حتى ليعترف القنصل الفرنسى في صيدا عام ١٦٩٢ في تقاريره بأن القطن المغزول لا يوجد له مثيل في اتقان صنعه من حيث بياضه ونعومته وبأنه لو غزل في بلاده بمثل هذا الاتقان لارتفع سعره ٤٠٪ عن سعر بلاد الشام[٧٤٨]. كما أشار دارڤيو إلى جودة صناعته أيضا التى كانت تزدهر في عكا واللد والقدس والرملة[٧٤٩] وصفد.

كما ازدهرت معه صناعة الصباغة منذ القرن السادس عشر[٧٥٠]. كما جادت صناعة غزل الصوف وخاصة بين البدو.

كما اشتهرت في فلسطين صناعة زيت الزيتون التى كانت تستورده فرنسا وكذا صناعة الصابون الذى نال شهره واسعة خاصة المصنوع في نابلس وكان يصدر للعديد من الأماكن[٧٥١].

هذا بخلاف صناعة الدبس والزبيب وصناعة الحصر والسلال، وصناعة الزجاج في الخليل والذى كانت تصنع منه الأوانى الزجاجية الملونة[٧٥٢]. كما كان هناك معمل مشهور في المسجد الأقصى لصناعة القاشانى في عهد سليمان القانونى الذى كان أول من استخدم القاشانى في زخرفة قبة الصخرة من الخارج وقد اشتهرت فلسطين بصناعة المرايا والقناديل التى كانت تصدر منها في القرون الوسطى إلى أوروبا[٧٥٣]. وعرفت في فلسطين صناعة الصدف وأدوات الزينة والمسابح والصلبان والمشغولات الخشبية من

---

(٧٤٧) محمد كرد على، خطط الشام، جـ٤، ص ٢٠٠ وللمزيد حول الصناعة انظر حتى ص ٢٣٢.

(٧٤٨) ليلى الصباغ، فلسطين فى مذكرات الفارس دارڤيو، سابق، ص ١٢٠.

(٧٤٩) ذات المصدر ص ص ١١٩.

(٧٥٠) المصدر ذاته والصفحة نقلا عن B. Lewis, Population and Revenue in Towns of Palestine in the sixteenth century, Princeton University Press, 1978, P.P. 59-62,63.

(٧٥١) ليلى الصباغ، السابق، ص ص ١١٨- ١١٩.

(٧٥٢) الصباغ، المصدر السابق، ص ص ١١٨ - ١٢٠.

(٧٥٣) محمد كرد على، خطط الشام، جـ٤، السابق ص ص ٢٢١، ٢٢٤.

خشب الزيتون تتميز بدقة الصنعة وجمال الحفر وتفنن أهالى بيت لحم في هذه الصناعات وكذلك في القدس[٧٥٤] وكذلك صناعة الحصر والسلال التى جادت في منطقة طبريا[٧٥٥]. هذا بخلاف صناعة التبغ في حيفا ويافا والقدس وغيرها[٧٥٦].

وفي العهد العثمانى استمرت هذه الصناعات التحويلية كالطحن والعصر أو كيماوية كصناعة الصابون علاوة على صناعة النسيج والصباغة والدباغة كصناعة صغيرة تابعة لطوائف الحرف ولكن مع المد الامبريالى أخذت هذه الصناعة بالتطور في القرن التاسع عشر حيث أخذت المصانع تعتمد على الميكنة وأصبحت تنتج الالات والأسلحة وأدوات الزينة وغير ذلك ولكن بقيت المصانع صغيرة لا يزيد عدد عمالها عن ثلاثين عاملاً وقدر عدد المصانع بنحو ٢٥ مصنعاً بخلاف معامل صيانة السكك الحديدية في حيفا

وكانت مطاحن الدقيق المنتشرة في قرى فلسطين تدار بقوة المياه إذا توفرت، أو بالهواء، أو عن طريق الحيوانات. ثم أخذت المطاحن الآلية بالانتشار في يافا وغزه وغيرها عام ١٩١٢[٧٥٧] كما قامت بعض الصناعات الغذائية كالمكرونة والمعجنات والفطائر في القدس ويافا[٧٥٨].

أما صناعة عصر الزيتون والتى تعتبر من أهم الصناعات في فلسطين فقد قدر عدد معاصر الزيتون في نفس العام بـ ٢١٠ معصرة عدد عمالها نحو ثلاثة آلاف عامل قدرت قيمة المحصول السنوى بـ ٣٠٠ ألف جنية مصرى[٧٥٩].

(٧٥٤) المرجعين السابقين، الأول ص ١١٩ وكرد على، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٧٥٥) ذات المراجع ص ص ١١٩ و ٢٢٨.

(٧٥٦) كرد على، السابق، ص ٢٢٩.

(٧٥٧) الحسينى، التطور الاجتماعى، سابق، ص ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٧٥٨) حمادة، الصناعة، التطور الاقتصادى، سابق، ص ٢٧٣.

(٧٥٩) فائق طهبوب، الحركة العمالية فى فلسطين ١٩٢٠ - ١٩٤٨، منشورات شركة كاظم للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٨٢، ص ٣٥. وأنظر أيضا: الحسينى، السابق، ص ١٢٤.

كما كان في فلسطين حوالى ٤٠ معملاً لعصر السمسم المنتج الزراعى الهام كان معظمها في يافا، واللد، والرملة، كما كان هناك معملان كبيران يهوديان في يافا مجهزان بمعاصر تدار بقوة المياه[٧٦٠] وكانت صناعة النسيج رائجة في غزة والمجدل وأيضاً صناعة الأوانى الخزفية والتى اشتهرت بها الخليل كما اشتهرت بدباغة الجلود.

واشتهرت القدس بصناعة مواد الزينة من خشب الزيتون. وبيت لحم بصناعة الصدف وغير ذلك من الصناعات[٧٦١].

وكان عدد المنشآت التى تدار بالقوى الطبيعية عند العرب عام ١٩٢١ (٧)، ارتفع عام ١٩٣٥ إلى (٣١٢) منشأة. وفي عام ١٩٣٩ بلغ (٥٤١) منشأة[٧٦٢].

وفي عام ١٩٣١ وقبل أن يتسع النشاط الصناعى اليهودى، كان معظم العاملين في القطاع الصناعى من العرب الذين بلغ عددهم نحو (٦٩) ألف عامل في الصناعة والحرف يمثلون نسبة قدرها ٥ر٦٧٪ تقريبا لمجموع العاملين بهذا القطاع.

وفيما يتعلق بالتقنية والتطور في استخدامها في القطاع الصناعى فالجدول رقم (١٣) يوضح مدى زيادتها التى تضاعفت مرتين ونصف خلال تسعة أعوام في زيادة ثمن الآلات الصناعية ونحو (١٤) مرة في استهلاك الكهرباء ونحو ثلاث مرات في قيمة المستورد من

للمزيد حول الصناعة أنظر المراجع السابقه و

- هند البديرى، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ص ٥١ - ٥٦.

(٧٦٠) حمادة، الصناعة، سابق، ص ص ٢٢٧ - ٢٨٠.

(٧٦١) الحسينى، السابق، ص ١٢٤ وحول عدد المصانع وأماكن تواجدها وعدد عمالها عام ١٩١٨ أنظر: الحسينى، ص ١٢٦ أو

- هند البديرى، رسالة ماجستير غير منشورة، سابق ص ص ٥٤ - ٥٥.

(٧٦٢) الأرقام مستخرجة من الملحق (د) معطيات مختارة من احصاء السكان لعام ١٩٣١، وللمزيد حول القطاعات التى غطتها هذه الصناعات أنظر:

غوجانسكى، تطور الرأسمالية فى فلسطين، سابق، ص ٢٣٨.

المواد الأولية في الفترة ما بين ١٩٢٦ - ١٩٣٧[٧٦٣].

الجدول رقم (١٣)

تطور استخدام التقنية في المجال الصناعى في فلسطين من ١٩٢٦ - ١٩٣٧

السنة	قيمة الآلات الصناعية المستوردة بالجنية	مبيعات شركة الكهرباء الفلسطينية من القوى الكهربائية كيلو وات	قيمة المستورد من المواد الأولية والبضائع غير المصنوعة
١٩٢٦	١٧٦،٧١٢	١،٤٢٧،٤٧٥	٢٨١،٥٠٦
١٩٣١	١٩٢،٩٨٢	٣،٢٣٩،٢٥٨	٤١٧،٩٠٤
١٩٣٧	٤٤٨،٧٠٧	٢٠،٣١٤،١١٤	١،٦٠٧،٨٨٥

مع نهاية الحرب العالمية الثانية ارتبط الاقتصاد الفلسطيني بـ ... بريالية عالمية، خاصة مع بروز الكارتل النفطى العالمى[٧٦٤]. الذى بدأ أعماله في المشرق العربى منذ عام ١٩٣٣ وحصول شركات البترول الأميركية وغيرها على امتيازات في السعودية عام ١٩٣٥ وفي قطر والبحرين. ثم أصبحت شركة أرامكو تتحكم في نفط السعودية عام ١٩٣٩. وقد اتسع نشاطها مع الحرب العالمية وأهمية البترول لكفاية حاجات الجيش حتى أصبحت الأحتكارات الأمريكية منذ ١٩٤٦ تغطى ٤٤،٧ ٪ من جميع الاحتياطات النفطية العربية. والبريطانية ٤٨،٥ ٪ والفرنسية ٤،٧ ٪ والهولندية ٢،٨ ٪. وقد دعم هذا الكارتل الاستيطان الصهيونى منذ ذلك الحين بدعوى حماية مصالحه[٧٦٥] البترولية فى المشرق

(٧٦٣)عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨، بيروت ١٩٨١، ص ٦٤.

(٧٦٤) يتكون الكارتل النفطى من الشركات الاحتكارية الأميريكية والانجليزية والفرنسية والهولندية، للمزيد حول هذه الشركات وأسمائها وهويتها ومدى سيطرتها على النفط العربى أنظر.

- فؤاد مرسى، الاقتصاد السياسى لإسرائيل، سابق، ص ص ٨٠ - ٨٦.

(٧٦٥) عرض الصهيونيون على بريطانيا وأمريكا استعدادهم لتأمين قواعد بحرية وعسكرية وجوية لهم في فلسطين مقابل موافقة ومساندة هؤلاء على إقامة دولة يهودية فى فلسطين ، للمزيد انظر :- المرجع السابق والصفحات .

العربي وساهم دخول فلسطين هذه الدائرة بتسارع النمو الاقتصادى الزراعى والصناعى نتيجة ضخ الأموال الضخمة لتمويل عمليات الاستثمار الاستيطانى الأمر الذى ساهم فى توسع قاعدة البنية التحتية فى فلسطين[٧٦٦] . التى ساعدت على الازدهار الاقتصادى.

وقد دفعت الحرب العالمية الثانية عجلة الصناعة فى فلسطين بقوة لسد الاحتياجات الكثيرة خاصة بسبب غلق الموانى ونقص الاستيراد فضلاً عن ازدياد عدد السكان فى فلسطين الناجم عن الهجرة والتى كانت تزخر بذوى الخبرة والعلم إلى جانب عودة العديد من عرب فلسطين الذين درسوا الهندسة الصناعية فى الغرب وأدلو بدلوهم بقدر فى نهضة البلاد كما ساهمت حكومة الانتداب فى تشجيع الصناعة وحمايتها من المنافسة الخارجية من خلال عديد من القوانين التى أستنتها لذلك كالإعفاءات الجمركية للمواد الخام والأولية اللازمة للصناعة والآلات والماكينات المستوردة وكذلك للمنتجات نصف المصنعة ففى عام ١٩٤٤ أعفى ٧٣,٥٪ من مجموع البضائع المستوردة اللازمة للصناعة من الرسوم[٧٦٧] .

يوضح الجدول رقم (١٤) مدى التطور الصناعى عند كل من العرب واليهود وشركات الامتياز[٧٦٨] فيما بين العامين ١٩٣٩ و١٩٤٢.

---

(٧٦٦) توسعت شبكات الاتصال وانشئت الموانى والسكك الحديدية وازدادت الطرق نحو ثمانية أضعاف ما كانت عليه ، وولدت الطاقة الكهربية ومدت أنابيب البترول لنقله من العراق وتكريره فى فلسطين . أنظر :

- صادق سعد ، فلسطين بين مخالب الاستعمار ، سابق ، ص ص ٦٢ - ٦٣ وأيضا

- عارف العارف المفصل في تاريخ القدس جـ١ ، مطبعة المعارف معهد الدراسات العربية ١٩٦١ ص ٤٦٦ .

- المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ، سابق، ص ٤٧ .

(٧٦٧) الحسينى ، التطور الاجتماعى ، سابق ص ص ١٢٦ - ١٣٠ .

(٧٦٨) لمزيد من التفاصيل حول عدد المصانع العربية ونوعيات الصناعة أنظر : الحسينى المصدر السابق ، ص ص ١٣٦ - ١٣٩.

* فيما يخص عدد المؤسسات أخذاً عن مذكرة عصبة التحرر الوطنى ، ص ص ٤٣ - ٤٥ ويذكر المصدر أن عديد من المؤسسات العربية عبارة عن ورش مهنية قد لايزيد عدد عمالها عن واحد .

الجدول رقم (١٤)

تطور الصناعة بين العرب واليهود وشركات الامتياز

البيان	عــــرب		شركات امتياز (٧٦٩)		يهــــود	
	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢
عدد المؤسسات*	٥	٥	-	١٩٠٣	-	١٥٥٨
عدد الأفراد العاملين بالصناعة	٤١١٧	٨ر٨٠٤	٢ر٦١٩	٣ر٤٠٠	١٣ر٦٧٨	٣٧ر٧٧٣
قيمة الإنتاج القائم ج.ف	١ر٥٤٥ر٠٠٠	٥ر٦٥٨ر٠٠٠	١ر٢٥١ر٠٠٠	٢ر١٣١ر٠٠٠	٦ر٠٤٦ر٠٠٠	٢٩ر٠٤١ر٠٠٠
قيمة الإنتاج الصافى ج.ف(٧٧٠)	٣١٣ر٠٠٠	١ر٧٢٥ر٠٠٠	١ر١٠٦ر٠٠٠	١ر٦٣١ر٠٠٠	٢ر٤٥٥ر٠٠٠	١١ر٤٨٨ر٠٠٠
الرأسمال المستثمر ج.ف	٧٠٤ر٠٠٠	٢ر١٣١ر٠٠٠	٥ر٧٩٩ر٠٠٠	٦ر٢٩٤ر٠٠٠	٤ر٣٩١ر٠٠٠	١٢ر٠٩٤ر٠٠٠
قوة الماكنات بالحصان	٣ر٩١٤	٣ر٨١٢	١٣٣ر١٢٨ر٠٠٠	١٣٣ر٦٧٣ر٠٠٠	٤١ر٦٩٤ر٠٠٠	٥٧ر٤١٠ر٠٠٠
الأحور والرواتب المدفوعة ج.ف	١٢٢.٠٠٠	٥١١ر٠٠٠	٢٧٤ر٠٠٠	٦١١ر٠٠٠	١٠٠٨ر٠٠٠	٥ر٦٤١ر٠٠٠

وتوضح دراسة الجدول أن الصناعة العربية حققت نجاحا برغم العراقيل التى وضعت أمامها وبرغم قلة الرساميل المستخدمة ، فى ذات الوقت الذى رجحت فيه كفتى اليهود

---

(٧٦٩) وتتألف شركات الامتياز من خمس شركات ثلاث منها يهودية وهي شركة كهرباء فلسطين المحدودة (روتنبرغ) وشركة البوتاس المحدودة ، وشركة الملح المحدودة أما الشركتان الأخريان فأحداهما انجليزية وهى شركة القدس للكهرباء والخدمات العامة المحدودة والأخرى عربية وهى شركة شكرى الديب وأولاده للملح . أنظر :

- الحسينى المصدر ذاته ص ١٣١ .

(٧٧٠) يذكر الحسينى أن صافى القيمة تم الحصول عليه بعد طرح قيمة المواد الأولية والوقود المستخدم . المصدر ذاته والصفحة. ويذكر مرجع آخر أن التعداد لايشمل مطابع الصحف وكراجات اصلاح السيارات وينوه بأن المؤسسات اليهودية تتضمن شركات يزيد عدد عمالها عن ٣ عمال . أما فى المخابز فالحد الأدنى لتكون مؤسسة واحدة هو خمس عمال : أنظر الملحق الوثائقى في كتاب : عبد الوهاب الكيالى ، تاريخ فلسطين الحديث المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، طبعة أولى نوفمبر ١٩٧٠ . ص ٤٢٠

وشركات الامتياز سواء فيما حققتاه من أرباح صافية أو من ضخامة الرساميل المستخدمة أو استخدام الميكنة أو بعدد العاملين بالصناعة وكذا بالأجور المدفوعة مما يؤكد أن الصناعة كانت تتركز بشكل جوهرى بيد اليهود أفراداً ومؤسسات .

ولايرجع تضاؤل المساهمة العربية فى هذا القطاع لقصور فى امكانات العرب ولكن يرجع بشكل جوهرى لسياسة السلطات البريطانية والتى انحصرت أهدافها منذ بداية احتلالها لفلسطين بوضع البلاد فى ظروف اقتصادية وسياسية تمكنها من انشاء وطن لليهود طبقا لالتزاماتها وفق وعد بلفور وصك الانتداب والذى تمثل بكيل معاول الهدم التى ما فتئت تكيلها طوال الثلاثين عاماً التى قضتها فى البلاد ويكفى أن نذكر هنا وضعها مقدرات البلاد المائية والاقتصادية بين يدى اليهود الأمر الذى جعلهم يحتكرون الماء والكهرباء والثروات المعدنية الثمينة فى البحر الميت ذات الأهمية البالغة فى الصناعة وهذه الضربة وحدها كافية لتجعل الاقتصاد الفلسطينى كسيحاً فما بالنا بما كيل لهذا القطاع من ضربات موجعة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، حبس الرخص المطلوبة عن العرب لتأسيس مصانع جديدة كما كانت دائرتا الصناعة الثقيلة والخفيفة تقف موقفاً معاديا ضد الصناعة العربية ففى صناعات النسيج كانت ترفض تخصيص مقدار كاف من الخيوط للعرب فى نفس الوقت الذى توفره فيه لليهود مما عمل على إضعاف صناعة النسيج العربية[٧٧١] . كما مارس اليهود ضروباً من الاحتكار بما لديهم من مال ونفوذ لضرب الصناعة العربية على نحو ماتم على يد شركة الكبريت اليهودية الكبرى حين قضت على معمل الكبريت العربى بالناصرة[٧٧٢] . هذا بخلاف موقف الحكومة المشجع لدعم الصناعة اليهودية بسن قوانين للحماية الجمركية وإعفاء الآلات والمكائن والمواد الخام اللازمة للصناعة اليهودية من الرسوم الجمركية[٧٧٣] وبفضل سياسة الانتداب فى اعتصار

(٧٧١) الحسينى، مصدر سابق، ص ١٣٨.

(٧٧٢) مذكرة عصبة التحرر الوطنى، مصدر سابق، ص ص ٤٣ - ٤٥.

(٧٧٣) الحسينى، المصدر ذاته، ص ص ١٢٦ - ١٣٠.

شعب فلسطين فلم يكن فى البلاد سوى مدرسة صناعية واحدة يتخرج منها عشرون طالبا سنويا يفتقرون للتعليم الصناعى الحديث[٧٧٤] ومع كل ذلك فقد كان للنهضة الصناعية فى فلسطين اثناء الحرب العالمية الثانية ومابعدها أثر كبير على زيادة الانتاج الزراعى ذلك أن معظم الصناعات الفلسطينية كانت صناعات زراعية مما أسهم فى تغير شكل الحيازة بقدر يسير بفضل دفعها للاستغلال الرأسى للأراضي الذى نجم عنه تضاؤل حجم الحيازة النمطى هذا فضلاً عن امتصاص المصانع لاعداد ليست قليلة من الفلاحين المقتلعين من أراضيهم . لينضموا لفئة العمال غير المهرة . وإذا كان هذا هو حال الصناعة فكيف كان إذا حال التجارة فى فلسطين فى تلك الفترة .

النشاط التجارى في فلسطين

وهو انعكاس لنشاط زراعى صناعى ازدهرت به فلسطين عبر العصور. وقد شهدت موانئ بلاد الشام وميناء عكا بخاصة نشاطاً كبيراً قبل الحروب الصليبية حيث كانت تتردد السفن الفرنسية والإيطالية وغيرها. يستوردون القطن والحرير والكتان، سواء الخام أو المصنع والقمح وغيره كما راجت هذه التجارة أثناء وبعد الحروب الصليبية. كما واستمر هذا النشاط في القرن الخامس عشر[٧٧٥]. في عكا وصيدا وحيفا وصفد وغيرها.

ويشير الرحالة والتاجر الفارس (دارڤيو) إلى هذا الازدهار التجارى في فلسطين في منتصف القرن السابع عشر والذى يؤكد أهمية ميناء عكا وغيره من الموانئ الفلسطينية بتصدير القمح والأرز والقلى والقطن الذى يصدر لكلا من فرنسا وأيطاليا وانجلترا وهولندا[٧٧٦].

---

(٧٧٤) مذكرة عصبة التحرر المصدر ذاته والصفحة.

(٧٧٥) محمد كرد على، خطط الشام، جـ٤، سابق. ص ٢٤٤ - ٢٤٦ ويذكر المؤلف معاهدتين الأولى عقدت عام ٨٧٥ قبل الحروب الصليبية وامراء سالرن، ونابل وجايت، وأمالفى والثانية بين صلاح الدين يوسف عام ١١٧٢ مع جمهورية بيزا، ثم حصل أهل فلورنسه من قايتباى سلطان مصر والشام على امتيازات . وتعتبر هاتان المعاهدتان أول امتياز لأجانب في البلاد العربية وإن كانت لتنشيط التجارة.

(٧٧٦) ليلى الصباغ، فلسطين في مذكرات الفارس دارڤيو، سابق، ص ص ١٢١ - ١٢٦.

ويذكر سفير فرنسا في القسطنطينية خلال جولته في المنطقة عام ١٦٧٤ بأن الفرنسيون وحدهم كانوا يحصلون على ٨٠٠ بالة من القطن الخام و (٥٠٠ - ٦٠٠) بالة من غزل القطن. وكانت قيمة المصدر من القلى عام ١٦٧٣ ٣٤٠٠ كنتال وكان الفرنسيون يتهافتون عليه لأرباحه الكبيرة وكان يرسل لمرسيليا لصنع الصابون[٧٧٧].

وكانت موانئ حيفا وغزه وطنطورا تلى ميناء عكا في الأهمية أما ميناء يافا فكان مدخل المسيحى الأوربى لأرض فلسطين.

كما تشير مذكرات دارڤيو لازدهار بعض المدن الفلسطينية تجاريا وسياحياً مثل غزة واللد والرملة والقدس وبيت لحم وغيرها[٧٧٨].

كما تؤكد دراسات عن فلسطين في أوائل القرن السابع عشر نشاط أسواقها التجارية وخاصة في نابلس وصفد وكفركنا وبيت لحم والخليل[٧٧٩].

وقد ربط دارڤيو النشاط التجارى في فلسطين بموقعها على الطرق التجارية الكبرى، البرية والبحرية وإلى وجود زراعات متنوعة، وكذا لوجود نمطين انتاجيين رعوى وريفى. كما ربط هذا النشاط بكثرة عدد السكان في فلسطين، وبتوافر سبل الأمن (حامية عسكرية وحصون) وكذا مدى صلاحيتها لاستقبال قوافل التجارة لوجود الخانات والمخازن والأسواق الجيدة والمخازن التجارية وقد أشاد بجمالها ونظافتها ولم ينس المناخ اللطيف وصلاحية الموانئ[٧٨٠].

---

(٧٧٧) والبالة هى حمل من القطن يزن بالنسبة لفرنسا (٥٥٠) ليفرة وزن مرسيليا أى ما يعادل ٢٧٥ كغ و (٣٥٠) ليفرة من القطن المغزول وكان تمن الـ ٨٠٠ بالة ١٨,٠٠٠ ايكو. والايكو نقد فرنسي، وهو اسم لعملة متنوعة، كان فى عهد دارڤيو نقداً فضياً سك في عهد لويس الرابع عشر وقيمته (٦٠) صولاً أو (٣) ليرات وهو يعادل القرش. أكان هو العملة العثمانية أو الاصلانى الهولندى للمزيد أنظر: ليلى الصباغ، فلسطين، مذكرات الفارس دارڤيو، سابق ص ص ١٢٦ - ١٤٤ وهامش ص ١٥٧. والكنتال يعادل (٥٥٠) ليفرة وزن مرسيليا.

(٧٧٨) ذات المصدر والصفحات.

(٧٧٩) دراسة هوتروت، وعبد الفتاح، سبق الإشارة إليها ص ص ٨٦ - ٨٧ عن ليلى الصباغ المصدر السابق، ص ١٤٦.

(٧٨٠) فلسطين في مذكرات الفارس دارڤيو، السابق، ص ١٤٤. أنظر وصفه للحصن والخان والقهوة والسوق، ص ص ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢، وص ١٣٨ - ١٣٩.

والخارطة رقم (٦) توضح طرق المواصلات البرية والمراكز والأسواق التجارية من خلال مذكرات دارڤيو.

ولم يتوقف النشاط التجارى الفلسطينى مع المد الامبريالى بل أنه ازداد في أواسط القرن التاسع عشر وخاصة خلال الثلاثين عاما التى سبقت الحرب العالمية الأولى حيث تضاعف مرتين عما كان عليه عام ١٨٨٠[٧٨١].

إلا أنه مع بداية الاحتلال البريطانى لفلسطين سددت ضربات متلاحقة للتجارة الفلسطينية بدأتها الحكومة العسكرية التى رفعت أجور الشحن وحظرت تجارة الزيت وبعض أنواع الفاكهه. كما اتخذت إجراءات متعددة لحظر الإتجار بالمواد الغذائية عام ١٩٢٠ وخاصة القمح والشعير من خلال قانون أصدرته للحفاظ على المخزون الاستراتيجى لخدمة جيوشها. الأمر الذى أوقع بفلاحى فلسطين خسائر جمة[٧٨٢].

ثم الحقت ذلك بضربات أخرى أكثر ضراوه حين أغرقت الأسواق بالمنتجات الزراعية المماثلة للمنتجات الفلسطينية قبل موسم الحصاد بقليل على نحو ما فعلت عام ١٩٢٩ حين أغرقت الأسواق بـ ٢٥٠٠ طن زيت مستورد غير مكرر و٧٦٥ طن جفت زيتون أعقبه هبوطا فاحشاً بالأسعار أصاب الفلاحين بخسارة مدمرة[٧٨٣].

هذا بخلاف رفع أجور الشحن والنقل بشكل مبالغ أصبحت معه التجارة غير ذى جدوى فتراجعت تجارة معظم المنتجات الزراعية والتى لم تشكل سوى نسبة قدرها ٤ر٤٪

(٧٨١) شكلت حصة سوريا والعراق وفلسطين نحو ربع الواردات وخمس صادرات الامبراطورية العثمانية، أنظر:
- لوتسكى: تاريخ الأقطار العربية، ص ٣٨٣.
(٧٨٢) عن نشرة غرفة يافا التجارية الوطنية أنظر: المقطم، السبت فى ١٩٢٦/٨/٢٨.
(٧٨٣) حونسون وكروسبى، سابق، ص ٥٨ وأيضا:
- سمبسون، سابق، ص ص ١٤٩ - ١٥٠ وكذا أنظر:
- نص البرقية المرسلة من هربرت صموئيل إلى حكومة جلالته فى ١٩٢٣/٥/١٦.
P. R. O. 317/No. 49, 16 May 1923.

لقيمة الصادرات والتى كانت في معظمها تجارة الحمضيات والتى لم تعانى كغيرها بل أنها أزدهرت لأسباب موضوعية حيث كان اليهود يقبلون عليها أقبالا كثيراً ولهذا تركتها الحكومة لتزدهر صحيح أن العرب كانوا يملكون أكثر من نصفها، ولكنها كانت ذات أهمية بالغة عند اليهود.

وقد شكلت ٨٣٪ لباقى الصادرات عام ١٩٣٢ ثم ارتفعت إلى ٨٧ر٢ عام ١٩١٦ وإلى ٩٥ر٦٪ عام ١٩٣٧[٧٨٤].

وبالرغم من نجاح تجارة الحمضيات إلا أن الميزان التجارى كان عاجزاً باستمرار بسبب زيادة المستورد عن المصدر. ففى عام ١٩٣٣ تراوحت قيمة المستوردات ما بين ست إلى سبعة ملايين جنية فلسطينى في حين تراوحت قيمة الصادرات ما بين ٢ إلى ٥ر٢ مليون جنية[٧٨٥]. الأمر الذى أنهك الاقتصاد الفلسطينى.

وبرغم نشوب الحرب العالمية ظلت التجارة نشطة إلى حد ما بسبب احتياج بريطانيا للكثير من المواد الخام اللازمة للصناعات الحربية فضلا عن استيراد القمح[٧٨٦]. وساهم في رواج هذه التجارة الخط الحديدى الذى مد منه ٢٠٣٢ كم من عام ١٩٠٢ وحتى عام ١٩١٦[٧٨٧].

ومع نمو العلاقات السلعية النقدية زاد تصدير الحمضيات في أواخر القرن التاسع عشر حيث شهدت هذه التجارة رواجاً كبيراً إذ بلغت كمية المصدر منها عام ١٩٠٦ (٥٠٠ر٠٠٠) صندوق أو نحو (١٧ر٥٠٠) طن ارتفعت عام ١٩١٣ إلى (١ر٥٥٣ر٨٦١)

(٧٨٤) باسم فارس، مجلة الاقتصاديات العربية، العدد ٢٣، السنة الأولى في ١٩٣٥/٢/١
- أرقام النسب مستخرجة من برون، الزراعة، سابق، ص ٢٦٤ انظر مفصلا عنها في:
- هند البديرى، تطور حيازة الأراضى الزراعية، رسالة ماجستير، سابق، ص ص ٣٥٤ - ٣٦٤.
(٧٨٥) وثيقة رقم (٣ ٢) من رد حزب الاستقلال العربى على بيان المندوب السامى الذى القاه أمام لجنة الانتدابات فى جنيف عام ١٩٣٣، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، حـ ٣، سابق، ص ٤٣٤.
(٧٨٦) صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، سابق، ص ص ٣٨ - ٣٩.
(٧٨٧) نداب، مجلة صامد الاقتصادى، السنة الثالثة، العدد ١٧، بيروت ١٩٨٠ ص ٣١.

صندوق أو نحو (٣٨٥ر٥٤) طن[٧٨٨].

كما كان يصدر الصابون النابلسي ذو الشهرة الكبيرة، وكذا الخمور والشعير الذى كانت ليفربول تستورده بالكامل لمصانع البيره فيها. هذا بخلاف القمح والبقول والسمسم والزيت والزيتون والبطيخ والذرة والبيض. والأوانى الخزفية إلى البلاد العربية وأوربا[٧٨٩].

وقد بلغ مجموع صادرات موانئ يافا وحيفا وغزه عام ١٩٠٨ (٢٤٠ر١٣٤ر١) جنيها وفي عام ١٩١٢ بلغت (٥٠٠ر٢٢٧ر١) جنيها[٧٩٠].

ولعب ازدهار التجارة دورا فى زيادة الانتاج الزراعى والذى أدى بدوره لزيادة الاستغلال الرأسى للأرض والذى أثر بشكل أو بأخر على شكل الحيازة وحجمها . وبإمكاننا متابعة النشاط التجارى الخارجى لفلسطين من الجدول رقم (١٥) فيما بين ١٩٣٨ - ١٩٤٤[٧٩١]

(٧٨٨) مونتاكيو برون، الزراعة، سابق، ص ١٧٦. يذكر المؤلف أن سعة الصندوق ٣٥كغ. وعلى هذا الأساس استخرج الوزن بالطن.
أخذت أهمية حيفا كميناء تزداد مع افتتاح الخط الحديدى الحجازى عام ١٩٠٦ وأنظر:
(٧٨٩) الحسيني، التطور الاجتماعي، سابق، ص ص ١٤٥ - ١٤٦.
(٧٩٠) المصدر ذاته والصفحات.
(٧٩١) نجيب صدقه، قضية فلسطين، مصدر سبق ذكره، الملحق الوثائقى، ص ٣٧٣. وللمزيد حول الصادرات والواردات أنظر:
- الحسينى، التطور الاجتماعى، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٨ - ١٥٠ ولم يدخل فى الجدول السابق الحمضيات التى كانت ممنوعة حتى تاريخه. وللمزيد حول النشاط التجارى وأنواع الوارد والصادر أنظر:
- دمشق مجلة شهرية، الأعداد ٢، ٣، ٤، ٧، ١١ السنة الأولى صفحات ٦١، ٥٦، - ٥٨ عام ١٩٤٠.

الجدول رقم (١٥)

التجارة الخارجية لفلسطين من ١٩٣٨ - ١٩٤٨ بألوف الجنيهات الفلسطينية

البيان	الواردات		الصادرات	
	١٩٣٨	١٩٤٤	١٩٣٨	١٩٤٤
مأكولات، مشروبات، دخان	٣٤٨٢٦	١٤٢٨٥١	٤١٧٢١	٢١٦٤١
مواد خام للصناعة	١١٣٨٤	١٣٧٣٤١	٢٠٧٩	٥١٢٦٤
مصنوعات	٩٥٩٠٣	٨٠٦١٨	٦٣٩٦	٧٣٤٧٤
متفرقات	٣١١	١٤٢٧	٨	٦
المجموع	١٤٢٤٢٤	٣٦٢٢٣٧	٥٠٢٠٤	١٤٦٣٨٥

يوضح الجدول الخلل الكبير فى الميزان التجارى ، إذ بلغت نسبة زيادة الواردات عن الصادرات ٤٠ ٪ وكان يتم تغطية هذا العجز بالرساميل اليهودية المتدفقة إلى فلسطين . وقد نجمت زيادة الواردات عن زيادة الاستهلاك من جراء زيادة عد السكان الناجم عن تدفق موجات المهاجرين وسكنى معظمهم للمدن[(٧٩٢)] .

ومما لاشك فيه أن الوكالة اليهودية كانت باستمرار تبحث عن كل السبل لتحقيق مصالح اليهود بإملاء رغباتها على حكومة الانتداب التى عدّلت النظام الجمركى ليصبح أكثر حرصاً على تحقيق مصالح المنتج اليهودى . والذى أدى إلى رفع الأسعار بشكل فاحش وقع عبؤه بالكامل على كاهل المكلف الفلسطينى[(٧٩٣)] .

(٧٩٢) صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٨ - ٣٩.

(٧٩٣) محمد عبد الرؤوف سليم، التجارة اليهودية في فلسطين حتى قيام إسرائيل، شئون فلسطينية العدد ٧٢ نوفمبر ١٩٧٧، ص ١٣٤.

- كما تمكن اليهود من احتكار تجارة الوساطة «القومسيون» بحيث أصبح لا يستطيع التاجر العربى أن يستورد ما يحتاج إليه إلا

ونشطت التجارة اليهودية إلى البلاد العربية حتى ١٩٤٥ إلا أن قرارات المقاطعة العربية التى لم تبدأ فعاليتها قبل العام ١٩٤٦ عرقلت مسيرة التجارة اليهودية ففى فترة ماقبل الحرب العالمية تمكن اليهود من تصدير ١١ ٪ من انتاجهم للبلاد العربية قدرت قيمتها بـ ٢٩٠.٠٠٠ جنيه فلسطينى وقد ارتفعت هذه القيمة إلى ٦٠٪ من غير الماس فيما بين ١٩٤٤ - ١٩٤٦ إلا أن المقاطعة العربية حققت أهدافها وأغلقت العديد من المصانع اليهودية بسببها مما أثار حفيظة اليهود والبريطانيين(٧٩٤). خاصة وأن لليهود أحلاما ضخمة لغزو أسواق المشرق العربى بالمنتجات اليهودية .

وقد اقترح مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ تكوين مجلس اقتصادى مشترك ليوفر لفلسطين منفذاً عادلاً متساوياً لأسواق التصدير على أن تدفع جميع المشاريع المدارة من قبله أجورا عادلة على أساس واحد(٧٩٥) . وحتى تتضح صورة الاقتصاد نرى من الضرورة بمكان تسليط الأضواء على العناصر الفاعلة فيه والتى تشكل المؤسسات المالية عصباً هاماً وأساسياً فى توجيهه .

المؤسسات المالية فى فلسطين :

فيما يخص الجانب العربى لم تكن هناك مؤسسات مالية كثيرة ويعتبر البنك العربى أحد أهم هذه المؤسسات العربية وقد انشئ عام ١٩٣١ وبلغ رأسماله عام ١٩٤٣ ١٥٠.٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ٣٧.٥٠٠ سهم قيمة السهم الواحد أربعة جنيهات وكان

من خلال وسيط يهودى أنظر:

- يوسف هيكل، القضية الفلسطينية، تحليل ونقد، مطبعة الفجر يافا فلسطين ١٩٣٧، ص ١١٢.

(٧٩٤) اعترض الصهيونيون والبريطانيون على قرارات المقاطعة واعتبروها مخالفة صريحة للاتفاقات المبرمة مع الدول العربية. الأهرام، العدد ٢١٨٨٣ السنة ٧٢ في ١٩ فبراير ١٩٤٦ ص ١.

- محمد عبد الرؤوف سليم، السابق، ص ١٣٧.

- سحر على حنفى تطور القضية الفلسطينية ١٩٣٩ - ١٩٤٨، ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية الآداب قسم التاريخ جامعة القاهرة ١٩٩٢، ص ١٣٦.

(٧٩٥) ملف وثائق فلسطين، الوثيقة ٢٠٦، ورارة الإرشاد، جـ ١، مصدر سبق ذكه، ص ٢٠٧.

له فروعا فى المدن الرئيسية فى فلسطين وفى شرق الأردن ومصر[٧٩٦] وبلغت قيمة الأموال المودعة فيه عام ١٩٤٧ ٣٩,٣٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطينى[٧٩٧] وقدم خدمات جليلة للاقتصاد العربى الفلسطينى وكان هناك البنك الزراعى العربى الذى انشئ عام ١٩٣٣، قدم مساهمات متواضعة فى خدمة الزراعة والمزارعين، وشراء الأراضى وإصلاحها ، برأس مال قدره ٩٥,٥٢٦ جنيهاً وبلغت قيمة القروض ٧٨,٠٠٠ جنيهاً[٧٩٨]. وقد تحول إلى بنك تجارى اسمه بنك الأمة العربية وكان له فروع فى كافة انحاء فلسطين وفى مصر ولبنان وأصبح رأس ماله يزيد عن مليون جنيه [٧٩٩].

أما المشاريع التى تقدم بها البعض لإنشاء مصارف عربية زراعية تقدم قروضاً طويلة الأجل بفوائد، فلم تحظ بنجاح يذكر[٨٠٠] . كما لم يحظ مشروعاً آخر قدم إلى الجامعة العربية لإنشاء مؤسسة مالية تابعة لها لتأمين تسليف زراعى عقارى[٨٠١] وهكذا فلم يكن على الساحة العربية سوى البنكان المشار إليهما .

أما المؤسسات المالية البريطانية فقد كانت امتداداً للاحتكارات الامبريالية العالمية وكانت تعمل على مصادرة أراضي عرب فلسطين ، فبنك « باركليز » يعتبر حلقة فى السلسلة الصهيونية الموجهة للاستيلاء على أراضي الفلاحين بصورة مشروعة . ففوائده

---

(٧٩٦) الوقائع الفلسطينية، العدد ١٢٧١ في ١٩٤٤/٦/١٠، ص ٦٠٠ وأنظر أيضا:
- الاقتصاديات العربية، العدد ٩، السنة الثانية فى ١٩٣٦/٢/٢٩ وتذكر المجلة أن البنك أستطاع مضاعفة رأسماله ثلاث مرات حتى عام ١٩٣٦ ووسع أعماله بافتتاح فرعين آخرين له في حيفا ويافا.

(٧٩٧) مذكرة عصبة التحرر، مقدمة للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٥ - ٤٦.

(٧٩٨) عارف العارف، المفصل فى تاريخ القدس. الجزء الأول، مطبعة المعارف، القدس ١٩٦١، ص ص ٤٧٦ - ٤٧٧، ويذكر العارف أنه فى مطلع ١٩٤٧ كان فى فلسطين ١٦ بنكا اثنان منهما عربيان والباقى انجليزى ويهودى وواحد تركى للمزيد حول هذه البنوك وأسمائها وتاريخ تأسيسها ورؤوس أموالها أنظر.
- المرجع المذكور والصفحات.

(٧٩٩) وحول البنك الزراعى الذى كانت القروض الصغيرة ذات الآجال الطويلة ترهقه ماليا مما اضطره للتحول لبنك تجارى أنظر: المشروع الإنشائى العربى، قانونه وتقاريره، مصدر سابق، ص ٥٥.

(٨٠٠) تقرير الخبيرين ، سعيد حماده ، ورجائى الحسينى المقدم للجامعة العربية بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٤٥ ، المشروع الانشائى العربى ، قانونه وتقاريره ، مصدر سابق ، ص ص ٥٠ - ٥٦ .

(٨٠١) الأهرام العدد ٢١٩٧٨ السنة ٧٢ ، فى ١٣ / ٦ / ١٩٤٦ ، ص ١ .

كانت مرتفعة إذا اضطر الفلاح إلى اللجوء إليه وكنا أوضحنا فى الفصل الأول من هذه الدراسة كيف أباح القانون للشركات أن تكون المزايد الوحيد لتشترى بأبخس الأثمان(٨٠٢) وبالفعل فقد قام هذا البنك بمصادرة العديد من أراضي الفلاحين .

أما بنك « انجلو بالستين » فقد كان يمنح قروضا للملاك اليهود إذا لم تكن مزارعهم تابعة للصندوق القومى اليهودى بشرط التعهد باستخدام العمالة اليهودية فى مزارعهم(٨٠٣) فى تحريض سافر على تكريس الروح العنصرية .

المؤسسات المالية الصهيونية (٨٠٤):

وتنبثق فى الواقع كلها عن المنظمة الصهيونية العالمية متمثلة بالوكالة اليهودية والصناديق المالية والقومية والهستدروت ، ثم يندرج تحت هذه المؤسسات فروع شتى ذات تخصصات مختلفة وهنا سنكتفى بالإشارة لدورها فى دعم الاستيطان الزراعى .

الصندوق التأسيسى الفلسطينى الكيرن هايسود "Palestine foundation fund"

يملك هذا الصندوق ٥٩ ٪ من المستوطنات التى تغطى مساحتها نحو ٤٤ / من مساحة الأراض اليهودية المزروعة والتى يعمل عليها نحو ٣١ ٪ من مجموع العاملين بالزراعة اليهود، كما تملك هذه المؤسسة ٥٠ ٪ من المواشى(٨٠٥) التى تربيها المستوطنات ، وكان هذا الصندوق يدعم المستوطنات التعاونية والجماعية التى بلغ مجموع استثماراته بها حتى عام ١٩٤٣ نحو ٨,٥ مليون جنيه(٨٠٦) وفرت دراسات بحثية ومعملية فريدة لنهضة البناء الاقتصادى فى كافة المجالات مع توفير أحدث الأجهزة والآلات ، وانشاء المستوطنات

---

(٨٠٢) خليل أبو رجيلى ، الزراعة اليهودية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ أخذاً عن شهادة مطران عكا وحيفا غريغوريوس الحجار.

(٨٠٣) Walter lehn, The Jewish national fund, Ibid. P. 41

(٨٠٤) حول تاريخ هذه المؤسسات ونشأتها انظر : البديرى ، تطور حيازة الأراضى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص ص ٣٨٨ - ٣٩٩ .

(٨٠٥) خليل أبو رجيلى ، الزراعة اليهودية فى فلسطين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(٨٠٦) Muenzner Jewish Labour Economy, Ibid, P.P. 22-23, 47.

وتوفير مياه الرى وتخصيب التربة وتوفير كافة الخدمات التعاونية . أما قيمة الفوائد التى كان يتقاضاها عن قروض طويلة الأجل من ٤٠ – ٥٠ سنة تبلغ ٢ ٪ مع ضرورة التعهد باستخدام عمالة يهودية واحترام الأعياد الدينية اليهودية(٨٠٧)

الهستدروت (Histodruth)

تحولت هذه المؤسسة فى الواقع إلى امبراطورية اقتصادية بفضل الموارد التى وضعتها الصهيونية تحت تصرفها ، وتنبع أهميتها من تنوع نشاطاتها التى تكاد تشكل هيكلاً حقيقياً للدولة الذى أصبح قيامها وشيكا بل أنها فعلا عمودها الفقرى برغم أنها كانت تعمل أساساً كوكالة مساعدة(٨٠٨) وبشكل خاص لمؤسسة (تنوفا) التعاونية، والمنظمة المركزية للشراء (هاما شبير هامركزى) وبنك العمال، والمؤسسة المالية (نير التعاونية) التى أسستها (الهستدروت)(٨٠٩) ، وبدورها أخذت على عاتقها انشاء (كومنولث يهودى) وتولت عمليات تنشيط الهجرة الواسعة والحصول على الأراضي بأى شكل، كما كانت تنشئ المستوطنات ، وتوفر لها كافة احتياجاتها وتعتبر مسؤولة عن انتاجها وتسويقها وتنظيم العمال ، وتجنيد الشباب والشابات ، ولهذا فقد كانت خصائص هذه المؤسسة تفوق كثيرا خصائص النقابات العمالية(٨١٠) .

كما ساهمت هذه المؤسسة بالعديد من المشروعات بالاشتراك مع الأجانب واليهود المحليين وتميزت هذه المؤسسة مع الوكالة اليهودية بطابع الاحتكار التابع للرأسمالية اليهودية العالمية(٨١١) .

---

(٨٠٧) أنظر الفصل الثانى من هذه الدراسة حول عقود إيجار الصندوق وشروطه.

(٨٠٨) حول الهستدروت ودوره الهام أنظر: فؤاد مرسى، الاقتصاد السياسى الإسرائيلى، مرجع سابق، ص ٩٢ – ٩٦. وأنظر أيضا:

- G. Muenzner, Ibid. P P. 16 -17, 22 - 23.

(٨٠٩) Loc. cit.

(٨١٠) فؤاد مرسى، السابق، ص ص ٩١ – ٩٢.

(٨١١) G. Muenzner, loc. cit.

الصندوق القومى اليهودى :

سبق أن أشرنا إلى الدور الكبير الذى اضطلعت به هذه المؤسسة ، وهى تقدم قروضاً طويلة الأجل بشرط عدم استخدام عمالة غير يهودية مع ضرورة الالتزام واحترام الأعياد الدينية اليهودية .

ومن الهيئات التى تدور فى فلك المؤسسات سابقة الذكر، بنك السلفيات الصغيرة الذى كان يقدم قروضاً قصيرة وطويلة الأجل تتراوح بين ٣ – ١٠ سنوات للمتزوجين حديثاً[٨١٢] . كما ساهمت مؤسسات صغيرة أخرى بتقديم قروض للعمال مثل مصرف العمال "Worker bank" وللفلاحين مثل مصرف الفلاحين "Farmer bank" كما كانت شركات أخرى أسستها الوكالة اليهودية تسهم فى هذا المجال[٨١٣] وهكذا نرى الدور الحاسم الذى لعبته هذه المؤسسات فى دعم ركائز الاقتصاد اليهودى الزراعى والصناعى الذى لولاهما لما قامت لدولة الظلم قائمة[٨١٤] .

لقد بلغت قيمة الأموال المستثمرة فى المشاريع الزراعية والصناعية اليهودية ٢٨,٦٠٠,٠٠٠ جنيه فلسطينى تقريباً[٨١٥] وكانت المنظمة الصهيونية قد خصصت ٥٨

(٨١٢) للمزيد حول الصندوق وسياسته انظر : Walter lehn, The Jewish national fund, op. cit, P. P. 41 - 42.
وراجع الفصل التانى من هذه الدراسة .

(٨١٣) جورج حكيم ، ومحمد يونس الحسيبى ، النظام النقدى والصرافى و النظام الاقتصادى ، لمحرره سعيد حماده ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦٨ – ٦٧٠ .
وحول العديد من هذه المؤسسات أنظر: G. Muenzner Jewish labour, Ibid, P. 28

(٨١٤) كانت شركة عازار ليحاك المحدودة تقدم قروضاً لليهود، كما كانت مؤسسة كيرن هاميو هاد هاكيبوتز تقومان بنفس العمل،وقد بلغ حساب هذه المؤسسة فى نهاية عام ١٩٤٥ ٨٠,٠٠٠ جنيه دفعت لقروض طويلة الأجل لأغراض الصناعة . كما كان هناك صندوق وقفية فلسطين الذى تأسس عام ١٩٢٢ وهو شركة مساهمة لتحويل الأموال (المتبرع بها كهبات) إلى «آليشوف » فى فلسطين وأموالها معفاه من الضرائب . للمزيد أنظر : G. Munzener, Loc. cit.
– أوبرين لى ، المنظمات اليهودية ، سابق ، ص ص ١٥٧ – ١٥٨ .

(٨١٥) عبد الرؤوف سليم ، نشاط الوكالة اليهودية ، مصدر سابق ، ص ص ٣٢٥ – ٣٢٦ أنظر : مذكرة عصبة التحرر ، مصدر سابق ، ص ص ٤٥ – ٤٦ وللمزيد حول أرقام الاستثمارات أنظر :
– الأهرام العدد ٢٢١١ فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٦ ص ١ والعدد ٢٢١٤١ فى ٢٤ / ١٢ / ١٩٤٦ ، ص ١ وأنظر نشرات المكتب العربى النشرة الثانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٥ – ١١٨ .

مليون دولار من ميزانيتها لدعم أوجه نشاط الحركة الصهيونية خلال عام ١٩٤٧[٨١٦]. وفى حين كان المستثمر فى القطاع الزراعى العربى (١٣,١٠٠,٠٠٠) جنيه فلسطينى كان المستثمر فى هذا القطاع عند اليهود مقدراً بـ (١٦,٥٠٠,٠٠٠) جنيه ، أما الأموال المستثمرة فى القطاع الصناعى العربى فكانت (٢,١٠٠,٠٠٠) جنيه فلسطينى واليهودى (١٢,١٧٠,٠٠٠) جنيه . وكان رأس المال التجارى العربى ٢ مليون جنيه واليهود (٩,٢٠٠,٠٠٠) جنيه أما الأموال المودعة العربية فكانت (٣٩,٣٠٠,٠٠٠) جنيه فى حين كانت عند اليهود (٦١,٧٠٠,٠٠٠) جنيه عام ١٩٤٧[٨١٧] والأرقام ومقارنتها لاتحتاج لكثير من التعليق لابراز وضع كل من الاقتصاد العربى واليهودى .

الحكومة والميزانية العامة

عانت ميزانية الإدارات المختلفة فى المنطقة الحدودية للدولة العربية وفق خطة التقسيم لعام ١٩٣٨ عجزاً سنوياً بلغ (٤٦٠,٠٠٠) جنيه تقريباً فى حين حققت ميزانية المنطقة الحدودية للدولة اليهودية المنوى انشائها وفق خطط التقسيم وفراً سنوياً فى ميزانيتها قدره (٦٠,٠٠٠) جنيه باستثناء نفقات الدفاع لتلك المناطق[٨١٨] .

وهذا العجز فى الميزانية العربية كان نتيجة حتمية للسياسة التى تبنتها السلطات البريطانية تجاه عرب فلسطين لإفقارهم على النحو الذى اتضح لنا اثناء دراستنا للقوانين التى أستنتها وللأساليب التى طبقت بها وعلى رأس على هذه الأنظمة كان النظام الضرائبى الذى قوض الاقتصاد الزراعى العربى .

وبرغم أن الأعباء الرئيسية للضرائب وقعت على كاهل المكلف الفلسطينى إلا أن محصل

---

(٨١٦) G. Muenzner, op. cit, P. 28

(٨١٧) خليل أبو رجيلى، الزراعة اليهودية، مرجع سابق، ص ٢٥ أخذا عن شهادة مطران عكا وحيفا « غريغوريوس الحجار».

(٨١٨) حلاصة لجنة وودهيد المقدمة إلى المستر ماكدونالد عام ١٩٣٨ فيما يخص الشئون المالية فى فلسطين ، الوثيقة رقم ١٦٩ ، ملف وثائق وأوراق قضية فلسطين ، وزارة الإرشاد ، الهيئة العامة للاستعلامات ، مصدر سابق ، ص ٦٤٨.

الخدمات التى كان ينالها من سلطات الانتداب لا يكاد يذكر لضآلته والجدول رقم (١٦) يوضح أوجه صرف الميزانية وفق الاحصاءات الرسمية[٨١٩] .

جدول رقم (١٦)[٨٢٠]

أوجه صرف الميزانية العامة لحكومة فلسطين من ١٩٣٤ - ١٩٤٨

أوجه الصرف	١٩٣٤/٣٥ ج.ف	١٩٤٤/٤٥ ج.ف	١٩٤٥/٤٦ ج.ف	١٩٤٦/٤٧ ج.ف	١٩٤٧/٤٨ ج.ف
الميزانية العامة	٥,٤٥٢,٦٦٣	١٧,٤٩٦,٦٨٢	١٦,٨٣٤,٧٨١	٢١,٩١٥,٠٠٠	٢٤,٦٣٥,٠٠٠
الخدمات العامة	٢,٣٥٩,٧٢٢	٦,٠٣٨,٦٦٦	٧,١٠٩,١٤٤	١٢,٥١٢,٠٠٠	١٤,١٥٥,٠٠٠
الأمن الداخلى	٨٤٢,٥٨٨	٣,٢٧٦,٧٠٠	٩,٧٢٥,٦٣٧	٩,٤٠٣,٠٠٠	١٠,٤٨٠,٠٠٠
خدمات الحرب أو الخدمات الطارئة	-	٨,٨٨٢,٢٢٨	-	-	-

والمتفحص لأرقام الميزانية يلاحظ بازديادها عاماً بعد عام مما كان يعنى بالضرورة زيادة الأعباء الضريبية على المكلف الفلسطينى والتى بلغت نسبة زيادتها عام ١٩٤٤ نحو ٣٢١ ٪ عما كانت عليه عام ١٩٣٤ وازدادت عام ١٩٤٧ / ١٩٤٨ عما كانت عليه عام ١٩٤٤ بنسبة ١٤٠ ٪ . وهذه الزيادة فى الميزانية لم تعد على المواطن بالمزيد من الخدمات . ففى عام ١٩٤٤ / ٤٥ لم تزد عن ٣٤ ٪ فى نفس الوقت الذى ابتلعت ميزانية الأمن الداخلى والطوارئ نحو ٧٠ ٪ من الميزانية تقريباً وفى عام ١٩٤٥ / ٤٦ كانت ميزانية الخدمات

(٨١٩) حذكرة عصبة التحرر الوطنى، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٨٢٠) مذكرة عصبة التحرر الوطنى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ ولمزيد من التفاصيل حول ميزانية البلديات كل على حده أنظر : مصطفى الدباغ : الأجزاء ١ ، ق ٢ ، ص ص ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ٢٢٥ ، ٣٥٥ ، والجزء ٣ ق ٢ ص ٦٣ ، ص ٢٢٥ - ٣٠٠ . والجزء ٦ ق ٢ ص ص ١٣١ ، ٣٤٣ ، ٣٥٨ . والجزء ٨ ، ق ٢ ، ص ص ٢٤٣ ، ٢٥٩ ، ٤٣٦ - ٤٣٧ ، ٤٦١ - ٤٦٢ ، ٤٧٢ ، ٥٥٨ . والجزء ١٠ ق٢ ، ص ٢٠٤ . وحول زيادة المصاريف العسكرية أنظر المذكرة التى رفعتها الحكومة البريطانية للأمم المتحدة ١٩٤٧ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤ .

العامة ٤٢ ٪ فى حين شغلت ميزانية أجهزة القمع نحو ٥٨٪ وإن يكن فى العامين التاليين حدث تبديل مواقع وتحسنت ميزانية الخدمات العامة فشغلت ٥٧ ٪ من الميزانية فى حين تراجعت ميزانية الأمن إلى ٤٣ ٪ أو ٤٢ ٪.

وهكذا يتضح أن الميزانية التى بلغت نحو ١٨ مليون جنيه[٨٢١] . والمفترض أنها مخصصة للخدمات الاجتماعية لم ينفق منها على هذا الباب أكثر من ٧ ٪ فى نفس الوقت الذى تضاعف فيه سكان فلسطين نحو ثلاثة مرات .

ومن ناحية أخرى لم تكتف حكومة فلسطين البريطانية بذلك بل أنها تمادت أكثر فكانت تقدم القروض للبلديات اليهودية وتحرم العرب منها ففى الوقت الذى وافقت على منح بلدية تل أبيب قروضاً قيمتها ١.١٠٠.٠٠٠ جنيه امتنعت عن تقديم قرض لبلدية يافا بقيمة ١٣٠ ألف جنيه طلبته البلدية لمشاريع الإسكان والمعارف ولم تكن القروض اليهودية لترد للخزينة مطلقا حيث دأبت السلطات البريطانية طوال ثلاثين عاما على إصدار قرارات بإعفاء البلديات اليهودية من السداد بحجة عدم مقدرتها على الدفع[٨٢٢] . هذا غير ما أعلنته الحكومة من أنها ستتحمل تكاليف معسكرات المهاجرين اليهود الذين أبقتهم فى قبرص بما قيمته ثلاثة ملايين جنيه تدفعها من ميزانيتها[٨٢٣] . وهو الأمر الذى أثار حفيظة شعب فلسطين دافع الضرائب الذى اعترض على هذا القرار وطالب بضرورة أن يتحمل مخالفوا

---

(٨٢١) الوقائع الفلسطينية ، العدد ١٣٦٨ ، الملحق رقم ١ فى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، ص ص ١٤٤ - ١٤٧ عن نص قانون اعتماد الميزانية ١٩٤٤ - ١٩٤٥ رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٤ ويقصى باعتماد مبلغ لايزيد عن ٢٠.٥٩٤.٠٠٥ لمدة اثنى عشر شهراً تبدأ من ابريل ١٩٤٤ وتنتهى فى ٣٠ مارس ١٩٤٥ بلغت مخصصات المندوب السامى ١٢.١٤ جنيه فى حين بلغت ميزانية جمعيات التعاون ٩.٥٧٢ جيه وميزانية دائرة الصحة ٢٩٥.٥٠٠ جنيه وإدارة الدفاع والخدمات الحربية ٧.٧٨٣.٨٩٨ حنيه وبلغت قيمة المصروفات ١٢٧ ١٧.٧٩١ جنيهاً . وحول ماصرف على أجهزة القمع انظر ما ذكره سكرتير عام الحكومة الفلسطينية بشأن دفع نحو ١٣ مليون حيه لشئون مكافحة الإرهاب أنظر . الأهرام العدد ٢٢١٦٨ فى ٢٤ / ١ / ١٩٤٧ .

(٨٢٢) محمد على الطاهر ، أوراق مجموعة ، مرجع سق ذكره ، ص ص ١٩٣ ، ٣٢٠ ، وحول القروض انظر أيضا : أخبار الحرب العدد ١٩ ، أول أكتوبر ١٩٤٢ ص ٣ والعدد ٥٢ فى ١٢ يناير ١٩٤٤ أنظر أيضا :

- الأهرام العدد ٢٢١٣٢ السنة ٧٢ فى ١٣ / ١٢ / ١٩٤٦ ص ١ والعدد ٢٢١٣٩ فى ١٩٤٦/١٢/٢٢ ص ١ .

(٨٢٣) كما كانت الحكومة قد أعلنت فى الصحف عن رغبتها فى شراء مجموعات ضخمة من الملابس لإرسالها لليهود المقيمين فى قبرص أنظر : محمد على الطاهر ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

القانون هذه الأعباء ، وأعلنوا الاضراب العام فى جميع انحاء البلاد وهددوا بعدم دفع الضرائب[٨٢٤] .

وبعد أن عالجنا بالدراسة دور كل من المؤسسات المالية والحكومية فى القطاع الاقتصادى **يبقى أن نلقى بعض الضوء على الدور الهام الذى اضطلعت به الشركات والامتيازات فى تقويض اقتصاد عرب فلسطين وبناء اقتصاد صهيونى على أنقاضه وتم ذلك كله بتنسيق تام مع السلطات البريطانية الحاكمة فى فلسطين التى منحت امتيازات لأربع شركات يهودية كبرى وأطلقت يدها فى السيطرة على الأراض والمياه وثروات البحر الميت كما فتحت الأبواب للشركات الاحتكارية العالمية الأميركية والبريطانية لتستثمر أموالها فى فلسطين** والمذكورة في الفصل السابق.

كما حظيت شركات البترول الأميركية على امتيازات هامة فى فلسطين منها شركة بترول العراق حصلت على امتياز مدته سبعون عاماً وقامت السلطات البريطانية بانشاء ميناء خاص للبترول فى حيفا تم انشاؤه عام ١٩٣٦ على حساب المكلف الفلسطينى ودون أى عوائد تذكر من هذه الشركات لحكومة فلسطين البريطانية، أو الشعب العربي الذى تحكمه .

كما حصلت « شركة أنابيب البترول عبر الصحراء العربية » وهى فرع من شركة البترول العربية الاميركية عام ١٩٤٦ على حقوق واسعة فى انشاء وإدارة خط أنابيب البترول . وبلغت قيمة رؤوس الأموال الأميركية المستثمرة فى فلسطين فى أواخر عهد الانتداب ١٥٠ مليون دولار[٨٢٥] .

---

(٨٢٤) انظر فى المذكره التى أذاعتها الهيئة العربية العليا والمقدمة للمندوب السامى حول تصريح وزير المستعمرات البريطانية فى مجلس العموم عن قيمة ما تنفقه حكومة فلسطين على المهاجرين اليهود غير الشرعيين فى قبرص : الأهرام العدد ٢٢١٣٢ سبق ذكره ص ١ والعدد ٢٢١٣٩ فى ١٩٤٦/١٢/٢٢ والعدد ٢٢١٦٨ فى ١٩٤٧/١/٢٤ ص ١ .

(٨٢٥) مذكرة عصبة التحرر الوطنى، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٦ – ٤٩.

وساهمت الاحتكارات المالية البريطانية أيضا فى نهب موارد فلسطين على نحو ما مر بنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

كما نشطت شركات شراء الأرض وحيازتها بكافة الطرق ففى عام ١٩٤٠ نشرت الجريدة الرسمية خبر تسجيل ٤٣ شركة لهذا الغرض معظمها فى تل أبيب وبرساميل تبدأ من ٤٢ ألف جنيه[٨٢٦] وتقوم بأعمال ضخمة فى هذا المجال وفى عام ١٩٤٣ نشرت الجريدة الرسمية إعلان تسجيل العديد من الشركات الخصوصية . بمقتضى قانون الشركات ، وكانت رؤوس أموالها تبدأ من ١٠٠٠ جنيه مقسمة على ١٠٠٠[٨٢٧] سهم ، وعلى نحو ما اتضح لنا من الفصل الأول من هذه الدراسة، الامتيازات المتعددة التى حظيت بها هذه الشركات . وبلغ مجموع الشركات المسجلة فى فلسطين حتى عام ١٩٤٥ ٥٢٣ شركة منها ٣٧٧ شركة يهودية و ١١٤ شركة أجنبية و ٣٢ شركة عربية . شغلت شركات الأراضي من هذا الرقم ٦٢ شركة يهودية وواحدة أجنبية واثنتان عربية و٧ شركات زراعية منها ٥ يهودية وواحدة عربية وأخرى أجنبية : ثلاثة شركات للمياه و ١٨ شركة يهودية ، وأربع شركات عربية للتموين أما باقى الشركات فقد كانت تغطى قطاع التجارة والسمسرة والأشغال والسينما والمطاعم والأخشاب والجلود والسكك الحديدية وغير ذلك[٨٢٨] .

وكانت الشركات اليهودية تحظى بمحاباة السلطات البريطانية التى كانت تفضلها عما سواها حتى وإن تكن أفضل منها[٨٢٩] . وهو مايؤكد الدور المريب الذى لعبته السياسة

(٨٢٦) الرابطة العربية، السنة الرابعة، المجلد السابع عشر، الجزء ١٨١، القاهرة في ١٩٤٠/٢/١٤ ص ٢.

(٨٢٧) الوقائع الفلسطينية، العدد ١٢٦٧، فى ١٩٤٣/٥/٢٠، ص ٥٢٩ والعدد ١٢٧١ فى ١٩٤٣/٦/١ ص ص ٥٩٨ - ٦٠٠، أنظر أسماء تسع شركات، سجلت فى هذين العددين.

(٨٢٨) عارف العارف المفصل فى تاريخ القدس ، جـ١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٧٤ - ٥٧٥ .

(٨٢٩) تذكر إحدى المصادر أنه فى عام ١٩٤٢ كان ١٨٠٠ مشروعاً صناعياً كلفت ١٤ مليون جنيه تنتج سلعاً بمثل هذه القيمة ويعمل بها ٤٥٠٠٠ يهودى ، وأن الرساميل الضخمة وجهت للمشاريع الهامة كالهرباء والبحر الميت لاستثمارها ، ولايجاد مشاريع ضخمة لاستيعاب عشرات الآلاف من المهاجرين . وحول حقائق المحاباه التى ذكرها المصدر أنظر :

- فرنسيس املي نيوتن ، خمسون عاماً فى فلسطين ترجمه عن الروسية وديع بستانى ، مطابع صادر ريحانى ، بيروت ١٩٤٧ ، ص ص ١٣١ - ١٣٢ .

البريطانية فى دعم الاستيطان. وساهم التشابك العميق للمصالح الامبريالية فى خدمة هذا الهدف فقد كانت المصارف البريطانية الكبيرة كاللويدز والباركليز تمنح القروض لمنظمة الكارن هايسود فى ذات الوقت الذى كانت تدير فيه شخصيات صهيونية امبريالية الشركات الانجليزية(٨٣٠) .

بعد أن تعرضنا بالدراسة والتحليل للنشاط الصناعى والتجارى ودور المؤسسات المالية فى الاقتصاد الفلسطينى نرى أن نتابع الدخل القومى فى فلسطين لندرك مدى ما حققه النمو الاقتصادى من فوائد ومدى تأثيرها على المستوى المعاشى لعرب فلسطين والجدول رقم (١٧) يوضح معدل الدخل القومى فى فلسطين عام ١٩٤٤ موزعاً على قطاعات الانتاج المختلفة(٨٣١).

(٨٣٠) وانستوك ، الصهيونية ضد إسرائيل القسم الثانى ، سابق ، ص ٢٣١ .
(٨٣١) محمد يونس الحسينى ، التطور الاجتماعى والاقتصادى ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٢.

الجدول رقم (١٧)

الدخل القومى فى فلسطين عام ١٩٤٤ من مصادر الانتاج الرئيسية بالجنيه الفلسطينى

البيان	المجموع ج. ف	عرب وأخرون ج. ف	اليهود ج. ف	نسبة العرب للمجموع
الزراعة والحيوانات ومصايد الأسماك	٢٩.٥٠٠.٠٠٠	٢٠.٤٠٠.٠٠٠	١.١٠٠.٠٠٠	٪ ٦٩
الصناعة والأعمال اليدوية	٢٨.٢٠٠.٠٠٠	٣.٣٠٠٠.٠	٢٤.٩٠٠.٠٠٠	٪ ١١ ٧
البيوت	٦.١٠٠.٠٠٠	٢.٩٠٠.٠٠٠	٣.٢٠٠.٠٠٠	٪ ٤٧.٥
البناء والانشاءات	٥.٦٠ .٠٠٠	٢.٩٠٠ ٠٠	٢.٧٠٠ ٠٠٠	٪ ٥١.٨
وزارة الحرب ، خدمات المدنيين	٣.٩ .٠٠٠	٢.٧٠٠.٠ ٠	١.٢٠٠.٠٠٠	٪ ٦٩.٢
الجنود الفلسطينيون	٢.٣٠٠.٠٠٠	٠.٢٠٠.٠٠٠	٢.١٠٠.٠٠٠	٪ ٨.٦
النقل والمواصلات	٨.٣٠٠.٠٠٠	٣.٥٠٠.٠٠٠	٤.٨٠٠.٠٠٠	٪ ٤٢
التجارة والمالية	١٩.٧٠٠.٠٠٠	٥.٩٠ . ٠٠	١٣.٨٠٠.٠٠٠	٪ ٢٩.٩
الحكومة والبلديات	٧.٥٠٠.٠٠٠	٤.٨٠٠.٠٠٠	٢.٧٠٠.٠٠٠	٪ ٦٤
الفنادق والمطاعم والمقاهى	٣.١٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	٢.١٠٠ ٠٠٠	٪ ٣٢.٢
موارد أخرى	٨.٨٠٠.٠٠٠	٢.٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٨٠٠.٠٠٠	٪ ٢٢.٧
المجموع	١٢٣.٠٠٠.٠٠٠	٤٩.٦٠٠.٠٠٠	٧٣.٤٠٠.٠٠٠	٪ ٤٠.٣

توضح دراسة الجدول أن اسهام الجانب اليهودى فى الناتج القومى أكبر منه فى الجانب العربى. وفى الوقت الذى شغل الدخل القومى العربى فى القطاع الزراعى نحو٧٠٪

لمجموع الدخل القومى من هذا القطاع نرى أن القطاع الصناعى اليهودى شغل ٨٨ ٪ من هذا القطاع. فإذا ما عرفنا أن الاستيراد خضع فى ظل ظروف الحرب لرقابة حكومية صارمة اعطيت المواد الخام فيه الأولوية المطلقة مما دفع عجلة الصناعة اليهودية بقوة خاصة مع الرساميل الضخمة التى رصدت لتوظيفها فى هذا القطاع مما أدى إلى احتكار اليهود للصناعة وساهمت سياسة الحماية الجمركية التى انتهجتها الحكومة إلى رفع أسعار منتجاتهم الصناعية بشكل خطير مما رفع أجور العمال بسبب الأرباح التى جناها أرباب الصناعة اليهودية من المكلف العربى أساسا نتيجة حظر الاستيراد وبالتالى فالشكل الظاهر هو إسهام اليهود بشكل أكبر فى ايرادات الدولة من خلال ضريبة الدخل العام أما فى الواقع كان المواطن الفلسطينى هو الذى يدفع أعباءها بشكل غير مباشر . خاصة وأن سياسة العمل العبرى كانت لاتتيح لأى عربى أن يعمل فى أى قطاع عمل يهودى[٨٣٢] . وهذا الفرق فى الأجور نجم عنه اختلاف فى المستوى المعاشى لكل من المواطن العربى والمستوطن اليهودى وبإمكاننا متابعة توزيع السكان على قطاعات الانتاج عام ١٩٤٥ من خلال الجدول رقم (١٨)[٨٣٣]

---

(٨٣٢) حول الأوضاع الاقتصادية عشية الحرب أنظر: M. F. Abacarius, op, cit. P.P. 182 -183.

(٨٣٣) يوسف عبد الله صايغ، الاقتصاد الإسرائيلى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

الجدول رقم (١٨)

توزيع السكان العرب واليهود على قطاعات الإنتاج عام ١٩٤٥

القطاع	العرب وآخرون			اليهود		
	عدد العاملين	نسبة المجموع	إنتاج الفرد ج.ف	عدد العاملين	نسبة المجموع	إنتاج الفرد ج.ف
الزراعة والحيوانات والمسالك والغابات	١٥٢.٠٠٠	٥٠٪	١٦٧*	٢٤ر٠٠٠	١٠٪	٤٠٠
الصناعة والحرف	١٩.٠٠٠	٦٪	٣٥٢	٦٦ر٠٠٠	٢٧٪	٤٥٢
العقارات والبناء والتشييد	٢ .٠٠٠	٦ر٦٪	١٦٥	٩ر٠٠٠	٤٪	٤٠٠
التوظيف المدنى في دائرة الحربية	٢٠.٠٠٠	٦ر٦٪	١٢٥	٥ر٠٠٠	٢٪	٢٢٠
قوى الجيش (الفلسطينيون)	٣. ٠٠	١٪	-	١٧ر٠٠٠	٧٪	-
النقل والمواصلات	١٤.٠٠٠	٥٪	٢٢٨	١٢ر٠٠٠	٥٪	٤٢٥
التجارة والمالية ،الفنادق المطاعم	٣١. ٠٠	١٠ر٢٪	٢٨٤	٤٣ر٠٠٠	١٧٪	٣٧٩
دوائر الحكومة والسلطات المحلية	٣٢.٠٠٠	١٠ر٦٪	١٦٥	١٢ر٠٠٠	٥٪	٢٦٧
قطاعات مختلفة	١٢.٠٠٠	٤٪	٢٧٥	٥٧ر٠٠٠	٢٣٪	١٠٤
المجموع والنسبة المئوية	٣٠٣	١٠٠٪	٢٠٨ر٨	٢٤٥	١٠٠٪	٣٣٥ر٣

* يذكر الحسينى أن متوسط دخل الأسرة من الزراعة ١٦٨ جنية وأن هذا الرقم مضخم فى الواقع بنسبة ٢٤٢٪ لأن جدول الأسعار القياسية بلغ ٢٤٢ فى التاريخ الذى قدر فيه دخل الأسرة بـ ١٦٨ جنيهاً أنظر: الحسينى، التطور الاجتماعى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤ وأنظر أيضا.

- ناتان وانستوك، الصهيونية ضد إسرائيل، القسم الثانى، مصدر سق ذكره، ص ٢٧٩.

تعطى دراسة الجدولين مؤشرات عامة ذات دلالات. لمدى الفروقات الضخمة بين القطاعين العربى واليهودى فإذا عرفنا متوسط دخل كل من المواطن الفلسطينى*، والمستوطن اليهودى سنرى أن دخل الأخير يوازى ضعف دخل المواطن العربى على النحو الموضح بالجدول رقم (١٩)[٨٣٤] . فإذا كانت الدخول للطرفين قد حققت ارتفاعا بلغت نسبته للمواطن العربى ١٩٪ وللمستوطن نحو ٢٣٪ خلال تسع سنوات ما بين ١٩٣٦ و ١٩٤٥[٨٣٥] ندرك أنها ليست على النحو الذى ما انفكت الصهيونية تدعى بأنها حولت فلسطين من بلد قفر إلى بلد ذى اقتصاد حيوى عاد بفوائد جمة على العرب . والذى أثبتت دراستنا فى غير موقع أن ماجناه عرب فلسطين من ويلات وماحصدوه من دمار وخراب لاشئ فى الدنيا قط يمكن تعويضه .

(٨٣٤) يوسف عبد الله صايغ، وقد وجدنا بعض الأخطاء فى حاصل جمع النسبة المئوية للمجموع عند العرب وأيضا بمتوسط إنتاج الجبية عند العرب وعند اليهود فقمنا بتصحيح الأرقام.
(٨٣٥) المرجع ذاته، مصدر سابق، ص ص ٧٢ - ٧٣.

الجدول رقم (١٩)[٨٣٦]

متوسط ايرادات الفرد من القطاعات الاقتصادية المختلفة فى فلسطين عام ١٩٤٤ بالجنيه الفلسطينى

القطاع	العرب	اليهود	نسبة متوسط دخل اليهودى للعربى
الزراعة	١٣٤	٣٧٩	٢٨٢ر٨٪
الصناعة	٢٥٤	٣٦٤	١٤٣٪
البناء	١٤٥	٣٠٠	٢٠٦٪
استخدام الحرفيين بالجيش	١٠٤	١٧١	١٦٤٪
الجيش	١٧١	١٢١	٧٠٪
النقل والمواصلات	٢٣٣	٢٠٠	١٧١ر٦٪
التجارة والمالية	٢٣٨	٣٧٠	١٥٥٪
البوليس والإدارة	١٥٠	٢٢٥	١٥٠٪
قطاعات مختلفة	١٨٧	١٢٤	٦٦٪
المتوسط	١٦٥	٣٠٠	١٨١٪

(٨٣٦) ناتان وانستوك، المرجع السابق والصفحة.

الجدول رقم (٢٠)

أسعار السلع للرطل[٨٣٧] الواحد بالقرش الفلسطينى قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها

نوع السلعة	أسعار ١٩٣٨	أسعار ١٩٤٧	نسبة الزيادة ٪	نوع السلعة	أسعار ١٩٣٨	أسعار ١٩٤٧	نسبة الزيادة ٪	نوع السلعة	أسعار ١٩٣٨	أسعار ١٩٤٧	نسبة الزيادة ٪
الأرز	٦	٢٤	٤٠٠٪	الذرة	٢	١٢	٦٠٠٪	الزيت	١٠	٦٠	٦٠٠٪
السكر	٦	٣٠	٢٠٪	الصابون	١١	١٢	١٠٩٪	الزبدة	٢٥	٨٥	٣٤٠٪
الحنطة	٣	١٨	٦٠٠٪	السمن	٢٥	١٢٠	٤٨٠٪	الحليب	٤	١٥	٣٧٥٪
الشعير	٣	١٤	٤٦٦٪	السبرج	١٢	٤٥	٣٧٥٪				

ولاشك أن أسعار السلع الأساسية التى لايستطيع الفلاح أن يستغنى عن معظمها قد ارتفعت ارتفاعا فاحشاً لم يتواكب وزيادة دخل الفلاح مما نجم عنه هبوطاً شديداً فى مستوى معاشه . فى نفس الوقت الذى زادت فيه أعباء المكلف الفلسطينى بسبب ارتفاع المعدلات الضريبية التى أصبح يدفعها دون أن يتعرض دخله لأية زيادة. لقد بلغت قيمة الزيادة فى الضرائب غير المباشرة عشرة أضعاف ما كانت عليه نتيجة ارتفاع الأسعار. هذا بخلاف ما كان يدفعه من ضرائب مباشرة .

الضرائب[٨٣٨]:

كان أول وأهم تغيير طرأ على أسلوب دفع الضرائب هو تحولها من قيمة عينية إلى قيمة

(٨٣٧) ويساوى الرطل ٢٨٨٤ جرام أنظر العارف، المصدر السابق، ص ٤٦٦، وللمزيد حول أسعار سلع أخرى وخدمات أنظر:
– موسى البديرى، تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين، مقدمة تاريخية، ومجموعة وثائق ١٩١٩ – ١٩٤٨، دار الكاتب، الأردن، ١٩٧٩، ص ص ٩ – ١١.

(٨٣٨) حول قوانين الضرائب أنظر الفصل الأول من هذه الدراسة.

نقدية، بدأته السلطة العسكرية البريطانية عام ١٩١٨ طبقاً للتعديلات التى أضافتها لنظام العشور. مما كان له عميق الأثر على التحولات التى طرأت على العلاقات الإنتاجية وتوجهها نحو الاقتصاد السلعي. وبالتالى أدى إلى زيادة العبء الضريبى على الفلاح الذى أصبح ملزماً بدفع الفرق بين أسعار منتجاته أثناء التثمين قبل الحصاد وبعده عند البيع. كما وأنها وأن ألغت نظام الالتزام شكلاً إلا أنها أبقته موضوعاً. ذلك أنها حولت شخص الملتزم إلى لجان خاصة تقوم هى بتعيينها لتمارس عملية تثمين المحصول وتقوم بجمع قيمة العشر المطلوب دفعها وأدت الصلاحيات الواسعة التى منحت لهذه اللجان في التثمين وزيادة مرتباتها عند ارتفاع القيم الضرائبية المجموعة من الفلاحين إلى أفساح المجال واسعاً أمام هذه اللجان بالتلاعب سواء بتخفيض قيمة الأعشار للأغنياء، للحصول على الرشاوى منهم أو برفعها على الفقراء لزيادة حاصل الضرائب لترتفع أجور اللجان، هذا بخلاف ما كانت تؤدى إليه عمليات التثمين من تأخير نزول المحاصيل للأسواق في الوقت المناسب مما كان يفتح الباب أمام محاصيل البلدان المجاورة المنافسة، ومحاصيل الأغنياء التى كانت تتم عمليات تثمينها على وجه السرعة .

وقد أثار عسف لجان التثمين ثائرة الفلاحين الذين جأروا بالشكوى والاعتراضات على ارتفاع تقديرات لجان التثمين وفسادها مما كان يؤدى إلى عطب محاصيلهم لتصبح خسارتهم مزدوجة. حتى لأصبحت هذه اللجان تفوق ملتزمى الضرائب في العهد العثمانى ضراوة وحدة وعنفاً ومبالغة في تقدير الاثمان بعشرة أضعاف السعر الحقيقى[٨٣٩].

(٨٣٩) حول العشور وعسف اللجان أنظر:
- ميشال ابكاريوس، النظام المالى الحكومى، النظام الاقتصادى، حمادة، سابق،ص ٦٨٧.
- نداب، سابق، ص ٣٧.
- موسى البديرى، الحركة العمالية، سابق، ص ١٣٧ - ١٣٨.
- فى الواقع تفيض الجرائد بوصف حالة البؤس والتردى التى وصل إليها الفلاحون بسبب أساليب الاستغلال والاعتصار التى كانت تفوق كل التصورات حتى تلك التى عرف عنها ميولها الصهيونية، فقد طالبت الحكومة البريطانية بانصاف الفلاح لما قد يؤدى إلى مخاطر ضخمة فيما لو ثارت هذه القاعدة العريضة من الفلاحين المتضررين للمزيد أنظر:
- جريدة فلسطين، القاهرة، اسبوعية العدد ٢ السنة الأولى في ١٩١٨/٦/٢٧ والعدد ١٩ في ١٩١٨/٨/١٥ ص ٦.

هذا بخلاف ما قامت به هذه السلطة العسكرية في مطالبة الفلاحين بالضرائب المتأخرة عليهم من الأعشار التى كانت تجبيها الدولة العثمانية عام ١٩١٥ دونما اعتبار لظروف الحرب العالمية الأولى الطاحنة وما لاقاه هؤلاء الفلاحون، مما أثار حفيظة الأهالى وثورتهم أدى إلى تراجع السلطة والمطالبة بمفعول رجعى لمدة شهرين فقط في العام ١٩١٨ أى منذ مارس.

وأصدرت الإدارة المدنية عام ١٩٢٠ قانون ضريبة العشر المعدل الذى كان فيه تخفيض الضريبة صورياً وفي عام ١٩٢٧ الغت لجان التثمين وأصبحت الضريبة تجبى على أساس متوسط العشور للسنوات الأربع أو الخمس الماضية ولكن كل النظم الضرائيبية التى اتبعتها الحكومة البريطانية سواء العسكرية أو المدنية لم تؤدى إلا إلى مزيد من افلاس وتردى ظروف الفلاحين وبؤسهم وشقائهم حتى أن ما كتب عن معاناتهم في الجرائد والدوريات يحتاج لمجلدات ضخمة لتعبر عنه ولم يعد يجدى أى إصلاح لظروف الفلاح التى وصفها سمبسون بأنها وصلت إلى درجة من «اليأس والافلاس لا رجاء بعدها»[٨٤٠].

وبالإمكان تصور مدى هذا الغبن الذى وقع على الفلاح إذا عرفنا أن مجموع ما كان يدفعه الفلاح من ضرائب أيام الحكم العثمانى لم يزد عن عشرة شلنات* في حين ارتفع هذا الرقم عام ١٩٢٣ إلى ستون شلناً[٨٤١]. ثم إلى نحو ٥ جنيه ونصف عام ١٩٣٧ كضريبة

- فلسطين، يافا فى ١٩٢٣/٦/٢٩ وفى ١٩٢٣/١١/٢٣ والعدد ٩١٩- ٦٥ فى ١٩٢٦/١٠/٢٢ ص ٦.
- المعطم فى ١٩٢٣/٧/١٤، ص ٨.
- الجامعة الإسلامية.فى ٩/١٠ وفى ١٩٣٣/٩/٢٨ العددين ٣٥٤ و ٣٧٠.
- فلسطين، يافا، العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ فى ١٩٣٠/٩/٢١ ص ٤.

(٨٤٠) للمزيد حول احكام دوائر الضغوط الضريبية وأساليبها التى مارستها الحكومة البريطانية على فلاحى فلسطين أنظر.
- هند البديرى، تطور حيازة الأراضى الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، سابق، ص ص ٢٩٥ - ٣١٠.

* الجنيه الانجليزى كان يساوى ٢٢ شلن ويساوى مبلغ الـ ٦٠ شلنا ٢٫٧٢ جنيه.

(٨٤١) من بيان ميشيل بيروتى، العضو السابق فى المجلس الاستشارى خلال المؤتمر العربى الفلسطينى المعقود فى يافا في ١٩٢٣/٦/٢٠ والذى رفع شعاراً له «لا ضرائب من غير تمثيل» أنظر: المقطم فى ١٩٢٣/٦/٢٣ ص ٦.

أعشار وممتلكات وحيوانات وجمارك[٨٤٢] هذا بخلاف ضريبة المعارف والطرق والغرامات المشتركة التى كانت تمتص ليس فائض الإنتاج فحسب بل أنها كانت تأتى على القدر اليسير الباقى من قوت الفلاح.

كان يتم ذلك في نفس الوقت الذى يمنع فيه تصدير بعض الحاصلات التى كان عرب فلسطين يصدرونها للبلدان المجاورة وبنفس الوقت تفتح أبواب الاستيراد أمام الحاصلات الزراعية المنافسة قبل موعد جنيها بقليل مما كان له كبير الأثر في كساد المحاصيل الفلسطينية وإفلاس أصحابها(٨٤٣).

وقد ساهم في هذا الخراب الفلاحى الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٧ ثم ما اتبعته الحكومة البريطانية عام ١٩٢٨ عندما قامت بجمع المتأخرات من الأعشار عن طريق لجنة خاصة[٨٤٤].

ولم تكن هذه الممارسات آخر المطاف حيث لجأت السلطة لإجبار الفلاحين على تعبييد الطرق التى كانت في معظمها للمستوطنات اليهودية تحت التهديد، في حالة الرفض إما بدفع غرامات مالية ضخمة أو بالضرب المبرح.

وعادة ما كان يساق الفلاحين إلى أعمال السخرة هذه في فترة جنى المحاصيل الأمر الذى كان يضر ضرراً فادحا بمحاصيل الفلاحين[٨٤٥]

(٨٤٢) سابا، وتيقة رقم ٢٥٧، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية حـ٣ سابق ص ٢٣٤.
(٨٤٣) برون، الزراعة، النظام الاقتصادى، حماده، سابق، ص ص ١٥٣ - ١٨٨ وأيضا أنظر - فلسطين، العدد ١٥٩ - ١٥٣٩ فى ٢١/٩/١٩٣٠. ص ٤
(٨٤٤) موسى البديرى، سابق، ص ص ١٣٧ - ١٤٣.
- فلسطبن، يافا فى ٨/١٠/١٩٢٦ ص١ وفى ٢٩/٣/١٩٣٢.
- المعطم فى ٦/٦ وفى ٧/١٢ وفى ٢٢/٨/١٩٣١ وفى ٥/١٠/١٩٣٢.
(٨٤٥) Report on Palestine and trans Jordan for the year 1938, Paragrph 29.
- سمبسون، سابق، ص ص ١٠٨ - ١٠٥
- حوتسون وكروسى، سابق ص ٦٢.
- بيان فؤاد سابا أمام اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ وثيقة رقم ٢٥٧، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية جـ ٣، ص ٢٣٤.

هذا بخلاف الغرامات المشتركة التى كانت تفرض على الفلاحين بعد الهبات الثورية والانفجارات المتعددة التى قام بها الفلاحين نتيجة الضغوط غير العادية التى كانت تمارس ضدهم في أعوام ١٩٢٠ و١٩٢١ و١٩٢٤ ١٩٢٧، و١٩٢٩ و١٩٣٣ و١٩٣٦ و١٩٣٩ والتى وجدتها السلطات البريطانية فرصة سانحة لتمارس من خلالها مزيد من الضغوط بفرض غرامات باهظة على القرى.

وهكذا ضاقت الحلقات حتى استحكمت على خناق الفلاح لهدم اقتصاده الزراعى فقد كان على الفلاح أن يدفع العديد من الضرائب تفوق كل احتمالاته ولاتتناسب مطلقا مع انتاجه ودخله . فبداية كان عليه أن يدفع عن كل شخص بلغ ستة عشر عاماً ضريبة سنوية قيمتها خمسة حنيهات ثم عليه أن يدفع ضريبةالمتلكات وفق نوع أرضه التى يعاد تثمين سعرهاً سنوياً ولاشتداد الطلب على الأراضي كانت ترتفع أسعارها بشكل جنونى سنوياً مما أدى لأن يدفع الفلاح ضرائب تتراوح ما بين ٢.٤٠ لـ ٤ جنيهات عن كل دونم(٨٤٦). وكان عليه أن يدفع ضريبة استبدال الأعشار عن الحاصلات والتى أصبحت تحصل كمبالغ مالية بعد أن أصبح قانون الضرائب القروية مرتبطا بضريبة الأرض فكلما تزايدت ضريبة الأرض كلما تصاعدت ضريبة العشر بنفس المعدل ، وهذا ظلم فادح لحق بالفلاح . كما كان عليه أن يدفع ضريبة عن كل رأس من الحيوانات التى يمتلكها والتى تضاعفت نحو عشر مرات عما كانت عليه عام ١٩٣٨ . ثم يدفع مرة أخرى ضريبة استخدام المياه عنه وغن حيواناته وأراضيه التى تروى أو عن معصرة الزيتون إذا كان يمتلك واحدة سواء كانت تدار بواسطة الحيوانات أو الآلات.

ليس هذا فحسب بل كان عليه أن يدفع عن كل دونم من أراضيه إذا اجريت عليها

- للمزيد حول قيمة هذه الغرامات والمناطق التى فرضت عليها والأساليب التى كانت تطبق على القرى أثناء جمعها من دخول القوات البوليسية للقرى واستنزاف الفلاحين طوال فترة إقامتها أنظر:
- هند البديرى، رسالة ماجستير غير منشورة، سابق، ص ص ٣٠٨ - ٣١٠.

(٨٤٦) حول هذه الضرائب راجع الفصل الأول من هذه الدراسة.

أعمال التسوية وتم افرازها ٨٠ مل عن كل دونم أو جزء منه أو القسيمة الواحدة باعتبار أكبر المبلغين . وغالبا ما كانت أرض الفلاح تتكون من ١٢ قطعة أرض قد لاتزيد عن بضعة أمتار موزعة فى المتوسط على ١٢ موقعا أى أنها نحو ١٢ قسيمة مما يعرض الفلاح لدفع مبالغ كبيرة . ثم يدفع عند ايجار الأرض أو رهنها ضريبة عن كل دونم ١٢٠ مل وعليه أن يدفع عن رخصة الرعى مبلغا يتراوح بين ١٠٠ - ١٠٠٠ مل أو عند الاستفادة بأخشاب الغابة ٢٠ مل عن كل قطعة خشب يتجاوز طولها المتر الواحد ويترتب عليه غرامة قدرها ٢٠٪ فى حالة تأخره عن الدفع[٨٤٧] . ثم كان عليه أن يدفع مبلغا إضافيا عن المبلغ المحدد لايجار المحراث الآلى كضريبة بعد اضافة الحكومة ضريبة على القروض والسلف الخاصة بالحراثة بواسطة «التراكتور»[٨٤٨] .

وشكلت ضريبة الأيلولة التى فرضت عام ١٩٤٥ ضغطاً آخر على المكلف الفلسطينى[٨٤٩].

وتوضح أرقام المبالغ التى تم تحصيلها عن ثلاثة ضرائب فقط هى الضرائب القروية والأعشار وضريبة الحيوانات مدى ارتفاعها ففى حين بلغت هذه الضرائب ١٥٨.٢٢٩ جنيهاً فى الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٨ أرتفعت إلى ٦٨٤.٧٢٤ جنيهاً فى عامى ١٩٤٤ - ١٩٤٥[٨٥٠] أى أنها زادت نحو ٤٣٣ ٪ عما كانت عليه . فما بالنا لو جمعنا كل الضرائب السابق ذكرها والتى لم تكن وحدها فقط بل أن هناك ضريبة أخرى كان على الفلاح أن يدفعها لانعاش القرية، فإذا أخذنا قرية أدنا فى قضاء الخليل كمثال لنرى كميات الضرائب التى كان عليها أن تدفعها سنرى أنها كانت ملزمة بدفع ٧٠٠ جنيه فلسطينى سنوياً ضريبة

---

(٨٤٧) راجع الفصل الأول من هذه الدراسة حول هذه الضرائب.

(٨٤٨) صدر مرسوم من المندوب السامى يقضى بضرورة جباية الضرائب الخاصة بالقروض والسلفيات على الحراثة بالتراكتور في ديسمبر ١٩٤٧ أنظر: الدفاع العدد ٦٤١ الملحق ٢ في ١٥ يناير ١٩٤٨، ص ٣٢.

(٨٤٩) الأهرام، العدد ٢١٥٩٣، السنة ٧١ فى ١٨/٣/١٩٤٥، ص ٦

(٨٥٠) لمتابعة تطور الضرائب القروية والحضرية أنظر: A Survey of Palestine, Vol. II. Ibid, P. 544

ممتلكات و ٦٥١ جنيه ضريبة أغنام و ٩٧٠ جنيه ضريبة المعارف و٢٦٠ جنيه لمشروع انعاش القرية أى بمجموع كلى يوازى ٢٥٨١ جنيهاً عن هذه الضرائب المباشرة فقط دون غيرها ودون الضرائب غير المباشرة فى حين كان مجموع ما تتلقاه القرية من الحكومة عبارة عن ٢٦٠ جنيهاً لمدرسة القرية و٣٠ جنيهاً للصحة بما فيها مرتب موظف الصحة ومجموع ذلك قدره ٢٩٠ جنيهاً[٨٥١].

فإذا عرفنا أن عدد سكان القرية كان عام ١٩٤٥ ٢١٩٠[٨٥٢] نسمة أو بمعدل ٣٦٥ أسرة كان على كل أسرة أن تدفع عن هذه الضرائب سبعة جنيهات سنوياً هذا بخلاف باقى الضرائب التى ذكرناها . بالإضافة للغرامات المشتركة التى كانت تفرضها السلطات البريطانية بشكل جماعى على القرى العربية والتى كانت تنفذ بأسلوب بالغ الصرامة بإضافتها للسلع الاستهلاكية بقيمة عشرة قروش عن كل سلعة مضافا للثمن الأساسى[٨٥٣]. وعبر عرب فلسطين عن اعتراضهم على هذه الضرائب الكثيرة والضخمة والتى جعلت المكلف الفلسطينى يدفع أكثر من أى مكلف فى كل الأقطار الشقيقة كما اعترضوا على فساد النظام الضرائبى الرامى لإقتلاع عرب فلسطين من أراضيهم[٨٥٤].

وقد تبرر سياسة السلطات البريطانية بأنها كانت تضع الظروف الصعبة فى حسبانها فتقوم بتخفيض أو إعفاء القيم الضرائبية على بعض المناطق على نحو ما حدث عام ١٩٤٠

(٨٥١) صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٠ - ٤٢.

(٨٥٢) وكانت مساحة أراض القرية ٤٣,٠٠٢ دونم، أنظر. Village statistics, 1945,Ibid, P. 50.

(٨٥٣) على النحو الذى تم في قرية سلمة في قضاء يافا. وكذا في قرية بيت طيما فى قضاء غزة أنظر:

- الوقائع الفلسطينية العدد ١١٤٢ ملحق ٢ في ٢ نوفمبر ١٩٤١ ص ٢٠٩٤ وانظر.

- الدفاع، العدد ٣٨٦٨، يافا ، الأربعاء فى ٢٨ يناير ١٩٤٨، ص ص ١ ،٤.

(٨٥٤) عقد مؤتمر عربى كبير فى يافا بلغ عدد الحضور فيه ما يزيد عن ألفى شخص يمثلون مختلف المدن الفسطينية للاعتراض على سياسة الحكومة المتمثلة بفرض ضرائب جديدة لتغطية عجز ميزانيتها وتشكيل وفد لمقابلة المندوب السامى أنظر:

- الأهرام العدد ٢١٥٩٣، السابق، والصفحة.

بسبب دمار محصول الحمضيات[٨٥٥] ، كما قد اعفى قضاء اللد بالكامل نتيجة تأثره بنسبة مئة بالمئة[٨٥٦] وقد اعفيت جميع المناطق المغروسة بالحمضيات بسبب هبوط قيمة المحاصيل عام ١٩٤١[٨٥٧]. وتجدر ملاحظة أن زراعة الحمضيات من الزراعات الرأسمالية وهى مناصفة تقريباً بين العرب واليهود .

وتم تخفيض ضريبى آخر عام ١٩٤٧ شمل العديد من المناطق بسبب الجفاف الذى نجم عنه قحط فى معظم المناطق[٨٥٨]. إلا أن الحكومة أخذت بالشمال ما أعطته باليمن حتى قبل أن تصدر آخر تخفيضاتها الضريبية ، حين فرضت ضريبة على قرض الحبوب لسنة ١٩٤٧ تستوفى من كل من وزعت عليه الحبوب[٨٥٩].

والكثير من هذه الضرائب لم تكن تفرض على المستوطنين اليهود فالأراضى تمتلكها المؤسسات وتؤجرها لفترة ٤٩ سنة مما يجعلها غير خاضعة للتثمينات السنوية التصاعدية والتى تدفع ضريبة الأعشار .

وبعد أن تابعنا بالدراسة الأوضاع الاقتصادية فى فلسطين ومن قبلها الانتاج والعلاقات الانتاجية نحاول هنا رصد تأثيراتها وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والمستوى المعاشى لكل من مواطنى فلسطين العرب والمستوطنين اليهود .

الأنعكاسات الاجتماعية فى فلسطين :

عكست دراستنا للإنتاج والعلاقات الإنتاجية مدى التغيرات العميقة التى هزت الأوضاع الاجتماعية لأعرض قطاعات شعب فلسطين ونقصد بها الفلاحين والعاملين بالزراعة الذين

---

(٨٥٥) وتم انقاص مقدار الصريبة لكل المساحات المزروعة حمضيات. ماعدا منطقة عكا - لمقدار ١٥٠ مل للدونم أنظر: Palestine Gazette, no. 1028, 3 sup. 2, p. 880.

(٨٥٦ Ibid, no. 1063 P.P. 1742 - 1742

(٨٥٧) الوقائع الفلسطينية العدد ١١٤١ ملحق رقم ٢ في ١٣ نوفمبر، ص ص ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤.

(٨٥٨) وشملت هذه التخفيضات قضاء القدس وقضاء نابلس وجنين.

(٨٥٩) الوفائع الفلسطينية العدد ١٦٢٢ ملحق رقم ٢ في ١٦/١٠/١٩٤٧. ص ١٩٣٤.

تعرض عشرات الآلاف منهم للاقتلاع من الأرض وتهميشهم على أطراف المجتمع المدنى الذى ارتفعت نسبة سكانه من ٢٦ ٪ عام ١٩٣٦[٨٦٠] إلى ٣٤ / عام ١٩٤٤ شكل عددهم ٤١١,٠٠٠ نسمة [٨٦١]، وكما ترجع نسبة الزيادة أيضا لإرتفاع معدلات الهجرة اليهودية وازدياد عدد سكان المدن من اليهود . وكان الفلاحون يعيشون بشكل أساسى فى القرى ونادرا جدا ما كان يقيم هؤلاء فى المدن ففى عام ١٩٣١ كان ٨٦ ٪ من سكان القرى المسلمين و ٧٣ ٪ من العرب المسيحيين يكسبون عيشهم عن طريق الزراعة ، كما كان هناك أعمال أخرى ملحقة بالزراعة أو تقوم عليها أو قطاع خدمات يستوعب باقى القرويين .

فى عام ١٩٤٦ أصبح عدد المستفيدين الفعلى من الأرض لايزيد عن ٢٦,٨ ٪ من مجموع القرويين على نحو ما اتضح لنا فى بداية هذا الفصل وأن ٦٣ ٪ من القرويين بعد فقدان أراضيهم فقدوا أيضا خصائص القروى ولم يكتسبوا مهارة العمال والحرفيين وإن يكن قد انضووا تحت لواء هذه الطبقة كعمال غير مهرة أو عاطلين أو أشباه عاطلين .

كما أرسلت عديد من الأسر التى بقيت لها أراض صغيرة المساحة قسماً من ابنائها لم تعد تستوعبهم الأرض - إلى المدن لإكمال تعليمهم الثانوى[٨٦٢] . خاصة وأن القرى شهدت اقبالا شديدا على تعليم ابنائها لقناعتها بأهميته فى ترقية الأوضاع اجتماعيا واقتصاديا فأخذت تنشئ المدارس على نفقتها الخاصة وبجهودها الذاتية .

وأرست الهبات والثورات التى قادها شعب فلسطين ، مفاهيم جديدة تكشف أهمية التكاتف الاجتماعى والعمل الجماعى . كما كان لنجاح التجربة التعاونية اليهودية كبير الأثر فى اقبال الفلاحين على النمط التعاونى فى الانتاج والتسويق وإن لم يبلغ هذا النمط

---

(٨٦٠) وكان عدد سكان المدينة العربية يتراوح بين ٣ آلاف إلى ١٥ ألف نسمة تزداد فيهم نسبة المسيحيين بشكل واضح ذلك أن نحو ٧٥٪ من المسيحيين يعيشون فى المدن وأكثر من نصفهم يعيشون في القدس وحيفا ويافا للمزيد أنظر: ناتان وانستوك، الصهيونية ضد اسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٨٦١) A Survey of Palestine, Vol. II, Ibid. P. 692

(٨٦٢) روز مارى صايغ، الفلاحون الفلسطينيون، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

المستوى المطلوب لضعف الامكانات المالية . ولقلة مساهمة حكومة الانتداب فى دعم العمل التعاونى العربى على نحو ما رأينا(٨٦٣). أما دخل الفلاح فقد اثبتت الدراسة أن ٦٣ ٪ من قروى فلسطين الذين أصبحوا بلا أرض هم تحت خط الفقر وأن متوسط قطعة الأرض التى حازها الفلاح قدرت بنحو ١٦,٤ دونم للأرض فى حين أن متوسط قطعة الأرض التى يكفل ريعها مستوى معاش متواضع لايقل حجمها عن ١٣١ دونم ، وأن ٩٩ ٪ من فلاحى فلسطين لايمتلكون الحد الأدنى من قطعة الأرض هذه ، كما أثبتت الدراسة أن معظم الأرض التى بقيت بيد العرب أصبحت موارد الرى فيها قليلة أو معدومة إذ أن إنتاج ٢٠ دونم فى أرض مروية يقدر بـ ٧٩ جنيهاً تقريباً فى حين كان انتاج ١٠٠ دونم من أرض غير مروية نحو ٢٩ جنيهاً . أى أن دخله الإجمالى مع تربية الحيوانات والأعمال الإضافية التى كان يلجأ إليها لم يكن ليغطى مصاريفه خاصة وأن الضرائب غير المباشرة قد ازادت عشرة أضعاف ما كانت عليه نتيجة لرفع الأسعار وأن الضرائب المباشرة قد ارتفعت أيضا عدة أضعاف مما أدى إلى خلل ضخم بين الدخل والمصروف دفع الفلاح مكرهاً للارتماء فى أحضان المرابين (نظرا لعدم وجود مصارف زراعية ، خاصة بعد أن أغلقت السلطات البنك العثمانى) وكان هؤلاء يتقاضون فوائد فاحشة تتراوح بين ٦٠ - ١٠٠ ٪ سنوياً خاصة وأن أعداد من استفادوا من الجمعيات التعاونية لا يكاد يذكر كما انحصروا تقريباً فى دائرة مزارعى الحمضيات(٨٦٤) .

أما من انضم من المقتلعين من الأرض لصفوف العمال الزراعيين أو الصناعيين أو فى قطاع الخدمات فقد لاقوا جورا مضاعفا انحصر الأول بازدياد الأعباء المعيشية عليهم لاضطرارهم للبحث عن مسكن كان يبتلع جزءاً كبيراً من أجرهم كما كان عليهم أن يشتروا طعامهم والذى لم يكن في السابق يشكل عبئاً عليهم، فقبل أن يفقدوا أراضيهم كان من

(٨٦٣) حول نفس النتائج التى توصلنا إليها أنظر: نبيل بدران، التعليم والتحديث، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.
(٨٦٤) مذكرة عصبة التحرر الوطنى بفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٣ - ٥٤ والمل يساوى ١/٠ ١٠ من الجنية.

الممكن فى ظل أية ظروف أن يجدوا ما يمكن أن يقتاتوا عليه مما زرعته أياديهم . أما العامل الثانى فقد انحصر بالتحيز الفاقع فى تحديد قيمة أجر العربى عن نظيره اليهودى فطبقا للتقديرات الرسمية كانت الفوارق بين اجور كل من العمال الزراعيين العرب واليهود ما بين عمال مهرة من رجال ونساء وأطفال تتراوح ما بين ضعف وضعفان لاجور اليهود عن العرب عام ١٩٣٠(٨٦٥) وكان هذا التحيز واضحا في أجور الحكومة ذاتها والتى تثبتها المصادر المقدمة للجنة الانجلو اميركية التى تبرز معدل أجور العمال العرب غير الفنيين كان عام ١٩٤٥ فى دائرة البرق والبريد ٤٣٤ ملا للعامل فى اليوم فى حين كان أجر العامل اليهودى لنفس العمل فى اليوم ٥٣٤ ملاً (٨٦٦).

وفى ميناء حيفا كان معدل أجور العمال العرب غير الفنيين ٣٧٦ ملا للعامل فى اليوم فى نفس الوقت كان نظيره اليهودى يتقاضى ٨٤٥ ملا فى اليوم لنفس العمل . الأمر الذى كان يغذى الصراع العنصرى بين العرب واليهود لسياسة « فرق تسد » البريطانية والهادفة بنفس الوقت لخلق مجتمع يهودى عنصرى بحت قادر على تحقيق مآربها الامبريالية من خلال تغذية هذا الصراع. ولم يكن العاملون فى القطاع الزراعى أحسن حالا من اخوانهم العاملين فى القطاع الحكومى فقد تباينت أجورهم عن نظرائهم اليهود ولكن الظلم انهال عليهم هذه المرة من بنى جلدتهم من أغنياء الفلسطينيين والجدول رقم (٢١)(٨٦٧) يوضح هذا التباين .

---

(٨٦٥) أنظر التفاصيل فى: A Granovsky, Fiscal system of Palestine, Palestine and near east Publications, Jorusalem, 1935. P. 183.

(٨٦٦) مذكرة عصبة التحرر السابق والصفحات.

(٨٦٧) محمد يونس الحسينى، التطور الاجتماعى، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

الجدول رقم (٢١)

الأجور اليومية التى تقاضاها العمال الزراعيون العرب واليهود فى ١٩٣٩ و ١٩٤٤ / ١٩٤٥ (بالمل)

نوع العمل	العمال العرب في المزارع العربية				العمال اليهود في المزارع اليهودية			
	١٩٣٩		١٩٤٥/٤٤		١٩٣٩		١٩٤٥/٤٤	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
عمال البيارات	١١٠	٦٠	٤٥٠	٣٠٠	٣٦٣	١٧٥	١٠١٠	٢٦٥
الحراثون	٢٠٠	–	١٠٠٠	–	٢٢٥	–	١٠٠٠	–
عمال الحفر	١٠٠	–	٤٥٠	–	–	–	–	–
عمال زراعة الدخان	١١٠	٧٠	٤٠٠	٢٥٠	–	–	–	–

وبرغم ما يتضح من الجدول من ارتفاع اجور العمال العرب إلا أن ذلك لم يؤدى إلى رفع المستوى المعاشي للعامل بسبب التضخم واضطرار العامل لدفع جزء كبير من أجره للسكن والأكل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نلاحظ مدى التباين بين أجر كل من العربى واليهودى ففى أجور أعمال البيارات لم تزد نسبة ما كان يتقاضاه العربى عن ٣٠ ٪ من أجر نظيره اليهودى وعند النساء لم يزد أجر العاملات العربيات عن ٣٤ ٪ من أجر نظائرهن اليهوديات فى حين لم تكن هناك فروقا تذكر فى أعمال الحراثة للطرفين بعد عام ١٩٤٤ .

وبشكل عام يبقى معدل الأجور متدنياً لكلا الطرفين بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة الناجم عن التضخم الأمر الذى كان له كبير الأثر فى تدنى ظروفهم الصحية والاجتماعية

ذلك أن العديد منهم كان يعيش فى غرف غير صحية تبتلع ٤٠ ٪ من أجورهم[٨٦٨] أذ أنهم كانوا يعشيون فى بيوت الصفيح التى ساهمت على تردى الأوضاع الصحية وتفشى الأوبئة[٨٦٩] خاصة وأنهم كانوا يعملون نحو ستة عشر ساعة فى اليوم كما تفشت ظاهرة البطالة الجزئية والكلية فى صفوفهم[٨٧٠].

ولعب تردى أوضاع الطبقة العاملة فى فلسطين دوراً فى تكتلها فى المدن الكبرى واتحاد صفوفها وبروز أهداف محددة لها ترجمت عمليا بتشكيل حركة نقابية قوية منظمة تتسم بوضوح الرؤيا دون أن تنال اعترافا رسميا[٨٧١] طوال عشرين عاما من الكفاح إلى أن اعترفت الحكومة بكيان جمعية العمال العربية برغم غياب القانون الذى يسمح بذلك فى عام ١٩٤٤ وعملت هذه الجمعية على توحيد جهود الطبقات الكادحة بالإنضمام لصفوف الفلاحين وتنظيمهم نقابيا وتعاونياً، ولعبت دوراً هاماً على الساحة السياسية[٨٧٢] .

وقد أدى انخراطهم فى العمل النضالى إلى ضياع الكثير من الأجور بسبب تكرار عمليات الإضراب التى بلغت عام ١٩٤٠ نحو ٢٤٠ ألف يوم ضائع وفى عام ١٩٤٢ ١٣٤ ألف يوم عمل وفى عام ١٩٤٣ نحو ١٦٧ . ٢١ يوماً أما فى عام ١٩٤٤ فقد ارتفعت لتصل إلى رقم قياسى إذ بلغ ٢٤٨ ألف يوم[٨٧٣] . وكان لتطور ونهضة الحركة العمالية العربية أثر فى وضع مشروع قانون لحماية العمال عام ١٩٤٥ ، إلا أن السلطات البريطانية فرغته من

(٧٦٨) صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢، وأنظر أيضا-

- مذكرة عصبة التحرر، مرجع سابق، ص ص ٥٢ - ٥٣.

(٨٦٩) الأهرام، العدد ٢١٩١١، السنة ٦٩ في ١ يناير ١٩٤٣.

(٨٧٠) صادق سعد، المرجع ذاته، ص ص ٥١ - ٥٢.

(٨٧١) أسعد صقر، الحركة العمالية فى فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٥ - ١٢٨.

(٨٧٢) للمزيد حول الحركة العمالية أنظر: بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية فى فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١، ص ص ٤٨٠ - ٤٩١. وص ص ٥١٦ -

(٨٧٣) عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩.

محتواه باستغلال الثغرات المقصودة فى نصوصه مما جعله عديم الجدوى فى حماية حقوق العمال سواء فى تعيين الحدود الدنيا للأجور أو لساعات العمل أو للشروط التى تضمن مصلحة العامل[٨٧٤].

وتعتبر توصية اللجنة الانجلو أميركية عام ١٩٤٦ الموجهة لحكومة الانتداب والخاصة برفع المستوى المعاشى للعرب سواء الاقتصادى أو العلمى أو السياسى ليتوازى مع التقدم اليهودى[٨٧٥] خير دليل على تقصير وإهمال حكومة الانتداب بالتزاماتها وتعهداتها المنصوص عليها فى صك الانتداب . أما بالنسبة لليهود فقد انعكست التركيبة الاجتماعية شديدة التناقص لليهود على أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية فبالرغم من اهتمام الصهيونية الشديد بزيادة أعداد المزارعين وبالرغم من ارتفاع معدلات الهجرة بشكل خطير إلا أن نسبة المشتغلين بالزراعة منهم لم تواكب معدلات زيادتهم إذ لم تزد نسبة القرويين للمجموع عن ٢٦٪[٨٧٦] عام ١٩٤٤ وفى احصائية أن ١٢٢ ألف كانوا يحصلون على دخولهم من الزراعة كان هناك ٩٠ ألف منهم أو ٧٤ ٪ يعتمدون على عملهم الذاتى فى حين كان الـ ٣٢ ألفا منهم عمالا زراعيين كان منهم نحو ٥٠٠ يعملون بالرعى أما الباقى فكانوا يعملون كاجراء[٨٧٧] .

وفى حين لم تزد نسبة العاملين بالزراعة عن ٢٦ ٪ نرى أن الطبقة العاملة اليهودية قد تضخمت حتى بلغت ٧٠ ٪ من عدد اليهود وكانت هذه الطبقة مجردة من وسائل الإنتاج تعتمد على العمل المأجور فى قطاع الصناعة والخدمات[٨٧٨] . لقد عانت الطبقة العاملة

---

(٨٧٤) مذكرة عصبة التحرر الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٣ – ٥٤.

(٨٧٥) طالبت اللجنة بهذه التوصية في معرض اقتراحها لتشكيل حكم ذاتى موضحة ضرورة سد الفجوة الكبيرة بين العرب واليهود ليتسنى لكلا الشعبين بناء مصير مشترك، وفق تعبيرها.

(٨٧٦) أنظر العلاقات الإيجارية اليهودية في هذا الفصل.

(٨٧٧) ايليا زريق، الفلسطينيون في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٦ – ٦٧.

(٨٧٨) يورى ايفانوف، احذروا الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥.

اليهودية من الفقر والبطالة الجزئية إذ قدر عدد العاطلين جزئيا عام ١٩٣٨ بنحو ١٢ ألف عامل انخفض إلى ستة آلاف عاطل جزئيا وكلياً عام ١٩٤٥ مع الإزدهار الاقتصادى . ثم عاد ليرتفع عام ١٩٤٧ نتيجة المقاطعة العربية ، لاضطرار العديد من المصانع اليهودية إما إلى تخفيض انتاجها والاستغناء عن العديد من العمال أو لإغلاق مصانعها تماماً ، حتى بلغ عدد العاطلين تماما عن العمل بـ ١٢ ألف عاطل وكان نحو عشرين ألف عامل لايشتغلون إلا أياما معدودة فى الأسبوع(٨٧٩) . وقد قدر دخل ٦٠ ٪ من العمال عام ١٩٣٨ بأقل من ستة جنيهات فى الشهر . ولم يكن يعنى ذلك ما كان يعنيه لمثلهم من اليهود فقد بقى الهستدروت يقدم خدماته لهؤلاء فبرغم فقرهم إلا أن هناك حداً أدنى يكفل لهم السكن والطعام والرعاية التى يظلل بها الهستدروت عماله .

* * *

هكذا لعبت السياسة البريطانية دوراً بالغ الأهمية فى التغيرات التى طرأت على نظم الحيازة وبالتالى طبعت هذه التغيرات الانتاج والعلاقات الانتاجية بطابعها كما كان للمتغيرات العالمية التى شهدتها الفترة أثر واضح فى ذلك . **فالتغيرات التى طرأت على نظم الحيازة أدت إلى اقتلاع آلاف الأسر الفلسطينية من أراضيها وفرضت على الـ ٩٩ ٪ الباقية منهم فى أراضيها بأن لاترقى متوسط حيازاتهم للحد الأدنى من الأرض التى يكفل للفلاح مستوى معاشي شديد التواضع وانتهت دراستنا إلى أن أراضي فلسطين الزراعية لم تعد تكفى سوى ٣٦٪ من قروييها ، فى فترة الدراسة وفى ذات الوقت الذى كان يتم فيه ذلك كانت المؤسسات الصهيونية تسعى إلى غرس اليهود فى أراضي عرب فلسطين فى عملية إحلال واستبدال فضلا عن مصادرة حقوق عرب فلسطين فى أراضيهم نهائياً بجعلها ملكية أبدية ليهود العالم** . وكانت تعطى حق

(٨٧٩) صادق سعد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٣ - ٥٥.
- سحر على حنفى، تطور القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق. ص ١٢٦.

الانتفاع بها للأفراد كاجراء عليها ليس لهم أية حقوق بالأرض سوى زراعتها وانتقالها لأحد الورثة بموافقتها ودون تقسيمها تحت أى ظرف مع ضرورة التعهد بالالتزام المطلق بشروطها وضرورة العمل الذاتي والعمل العبرى ، وهى على هذا النحو لاتسعى لتثبيت المستوطن فقط بل تغذى وتعمق لديه الشعور الشوفينى المتعصب ، كما أعطت لنفسها حق المراقبة الصارمة على المستوطن والأرض والزراعة مع ابقاء حق سحب الأرض منه فى حالة المخالفة .

واثبتت الدراسة أيضا أنه فى الوقت الذى لم تزد فيه نسبة الأراضي الزراعية التى حازها اليهود عن ١٣ ٪ من الأراض الزراعية وحتى عام ١٩٤٧ إلا أنها كانت فى أفضل مناطق فلسطين استراتيجية وخصوبة وأكثرها توفراً لمياه الرى لذا فقد كانت انتاجيتها تعادل عدة مرات حجمها الحقيقى إذ كان انتاج ٢٠ دونم مروية يعادل ١٧١٪ عائد مزرعة مكونة من ١٠٠ دونم غير مروية.

وفيما يخص الانتاج الزراعى فبرغم التطورات التى طرأت على الانتاج العربى فى الاتجاه نحو الزراعات السلعية النقدية أو فى تطوير زراعتها باستخدام الاساليب التقنية الجديدة من استخدام الآلات أو المخصبات ، وخاصة فى مجال زراعة الحمضيات والخضر والذى أدى لتغيرات اجتماعية أثرت على قطاع من الفلاحين الأكثر قربا من المدينة والذين تبنوا نظام السوق الخاضع للعرض والطلب . أقول أنه برغم ذلك **فقد بقى الانتاج الزراعى بمعظمه استهلاكياً إذ شغلت زراعة الحبوب ٧١ ٪ من مجموع الإنتاج الزراعى . وكان الانتاج العربى ككل يغطى ٦٠ ٪ من الاستهلاك اليهودى الذى لم يكن من الممكن بحال الاستغناء عنه لأهميته وبالرغم من نقص الامكانات المتاحة إلا أن الفلاح الفلسطينى استطاع رفع انتاجية الدونم وحسن من جودة المنتج عن طريق استخدام تخصيب الأرض طبيعياً . وكانت الزراعة العربية تغطى ٨٠ ٪ من الانتاج الزراعى فى فلسطين وتنافس الزراعة اليهودية وقد ساهمت النظم الضرائبية وربطها بالقيم المتصاعدة للأرض بالإضافة لتعدد أنواع الضرائب بارتفاع معدلاتها ، علاوة**

على تضخم العملة وارتفاع الأسعار بشكل فاحش فى إثقال كواهل الفلاحين بما لايتفق إطلاقا وانتاجيتهم مما جعلهم لايستفيدون من ارتفاع أسعار منتجاتهم كما أدي ذلك بإيقاعهم فى براثن المرابين الذين كانوا يصادرون أراضيهم المرهونة تسديداً لديونهم . فى حين كانت قوانين حماية الحائزين مفرغة من محتواها لكثرة ما فيها من ثغرات بالإضافة لحرمان الحكومة لكل المقيمين فوق مليون دونم من الأراضي الأميرية من هذا القانون واعتبارهم معتدين على أراضيها وبالتالى لم يكن القانون يشملهم.

هذا بخلاف تأثير باقى القوانين التى درسناها فى فصول سابقة . كانت كلها تدور حول محور واحد هو اقتلاع فلاحى فلسطين وغرس اليهود مكانهم بكافة السبل الممكن منها وغير الممكن .

كما كان للهبات والثورات المتلاحقة أثر كبير على زيادة الوعى الفلاحى بأهمية العمل الجماعى والتعاونى وبالإقبال على التعليم بالجهود الذاتية للنهوض والتقدم . وكان ذلك كله مدعاة حقيقية للإعجاب بهذا التقدم الذى أحرزه عرب فلسطين بالرغم من القوانين الباطشة التى عملت على اقتلاعهم من أراضيهم ومصادرتها ولكن الشعب لم يقف مكتوف الأيدى أمامها بل أن صلابته فى الدفاع عن أرضه تعلن عن نفسها لضآلة ما تمكنت حكومة الانتداب ومن خلفها الامبريالية الصهيونية العالمية بكل جبروتها وقوتها من أن تنزع أكثر من ٦.٦ ٪ من إجمالى مساحة أراض فلسطين العربية و١٩٫٦٪ من مساحة الأراضى الزراعية حتى عام ١٩٤٧ من أيدى الفلاحين الذين استطاعوا برغم كل صنوف القهر والظلم والاعتصار الضرائبى وبرغم الثورات المتعددة والهبات والعقوبات الجماعية والمحاصيل المدمرة وأيام العمل الطويلة الضائعة ومصادرة أهم موارد المياه وكل الثروات المعدنية ووضعها فى أيدى اليهود وفتح البلاد أمام الشركات الاحتكارية لتنهب خيرات البلاد. الصمود الخارق والذى يترجمه ضآلة ما تمكنت هذه القوى من مصادرته من أراضٍ حتى عام ١٩٤٨.

أما المؤسسات اليهودية والمدعمة بالرساميل الضخمة فقد تمكنت من استثمارها فى

القطاع الزراعى عبر المؤسسات البحثية ومحطات التجارب مما أحدث ثورة تقنية زراعية انعكست على توسع الزراعة الرأسية وانكماش وتقلص متوسط حجم الحيازة كحد أدنى يكفى انتاجه الاستهلاك بشكل كبير مع التوسع فى الزراعة المختلطة والمتخصصة والتوسع فى زراعة العلف لزيادة الثروة الحيوانية والسمكية والنهوض فى تقنية حفظ المنتجات الزراعية وتصنيعها وزيادة الانتاجية مع توسيع الرقعة المزروعة عن طريق استصلاح الأراض وتحسين تقنية الرى وابتكار أساليب جديدة واستخدام الميكنة والتوسع فى الزراعات الرأسمالية ذات المردود النقدى العالى وفتح اسواق جديدة للتصدير . ويعتبر الانتاج اليهودى انتاجا سلعيا نقديا على عكس الانتاج الزراعى العربى ذو الصفة الاستهلاكية . **كما تميز النمط الزراعى بالشكل الاشتراكى ولكن على عكس ما تم فى النظم الاشتراكية التى تملك وسائل الانتاج للقطاعات المنتجة وتحتكر المنتج. فى حين كانت المؤسسات اليهودية تحتكر ملكية وسائل الانتاج وتترك المنتج وإن كان يخضع لتنظيم تعاونى فى التسويق والتصنيع. وهكذا ارست المؤسسات الصهيونية نظما اشتراكية بدعم رأسمالى هائل في تناقض متشابك وعجيب.**

وساهمت الحرب العالمية الثانية فى تغيير أسلوب اليهود بالتوسع السريع فى انحاء فلسطين المختلفة دون الاهتمام بالخصوبة والمياه كما كان سابقا ولكن باهتمام بالغ بالتوسع فى بناء المستوطنات العمالية والكيبوتز ذو الصبغة العسكرية فى سباق مع الزمن لتوسيع قاعدة الدولة وشيكة القيام .

بالإضافة للنهضة الصناعية التى تمتعت بدعم سلطات الانتداب والتى اتسعت اسواقها عبر البلاد العربية والتى لم تحد من غزوها سوى قرارات المقاطعة العربية . **وبرهنت الدراسة أنه برغم كل هذا الدعم بقيت المستوطنات غير قادرة على القيام باعبائها وتسديد ديونها بشكل عام وأن انتاجيتها لاتوازى مطلقاً المبالغ المستثمرة بها .**

* * *

الفصل الخامس

الأراضـــــــــــى والحـركـة السياسيـة فى فلسطـين

« ما مات حق وراءه مطالب »
وما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها
جمال عبد الناصر

السياسة البريطانية في فلسطين : من المؤكد أن المصالح التى ربطت بين الامبرياليتين الانجلو صهيونية كانت أقوى من كل القوانين الدولية والتعهدات التى ارتبطت بها بريطانيا التى ما فتئت تقدم الدعم الهائل لليهود منذ عام ١٨٣٩ على نحو ما مر بنا لتهيئ أرض فلسطين لتكون قاعدة «لدولة يهودية» تنوى إقامتها.

ولتحقيق ذلك قفزت فوق القوانين العثمانية التى كانت تمنع اليهود من دخول فلسطين أو حيازة الأراضى فيها فمنحتهم جوازات سفر بريطانية.

وفي ذات الوقت الذى دعت بريطانيا فيه الشريف حسين عام ١٩١٥ بإقامة دولة عربية تمتد من أقصى شمال سورية إلى أقصى جنوب الجزيرة العربية ومن البحر المتوسط غرباً وحتى الخليج العربى ونهر دجلة شرقاً (أنظر الخريطة رقم ٢)، نراها وقد أجرت معاهدة سرية مع كل من فرنسا وروسيا عام ١٩١٦ لاقتسام المشرق العربى. (انظر الخريطة رقم ٣). ثم لم تلبث أن حطمت وعودها للعرب بالالتزام بإقامة «وطن قومى لليهود» في فلسطين على لسان وزير خارجيتها اللورد بالفور عام ١٩١٧ اتبعته مباشرة بشن هجوم على فلسطين واحتلالها لتدير بنفسها دفة الأمور لتحقيق هذا الالتزام طبقاً للتوجيهات الصهيونية التى وضعت أطرها اللجنة الصهيونية برئاسة وايزمن عام ١٩١٨ والتى أتى صك الانتداب فيما بعد انعكاساً صارخاً لكل مطالبها.

ولما قررت بريطانيا الجانب الذى تنحاز اليه فما كان للقوانين الدولية التى تلزم الدولة المنتدبة بالحفاظ على الدول المنتدب عليها وحقوق شعبها وممتلكاتها، أى اعتبار كما لم

تحترم بريطانيا التزاماتها الواردة في صك الانتداب ذاته تجاه فلسطين وشعبها. في تناقض كريه لا أخلاقى بين ما تقول وتفعل، وهى السمة التى ظلت ملازمة لها طوال فترة حكمها لفلسطين.

ومنذ باشرت الادارة العسكرية عام ١٩١٧ الحكم في فلسطين ثم تبعتها الادارة المدنية عام ١٩٢٠، ثم السلطة الانتدابية عام ١٩٢٢، فقد آلت على نفسها في اعتصار وافقار ونهب الموارد الاقتصادية والمائية لشعب فلسطين ومن أجل ذلك قلبت القوانين العثمانية رأساً على عقب لتضفى مشروعية على عدوانها، كما فتحت أبواب فلسطين للمهاجرين اليهود من كل حدب وصوب لتهيئ الدعامة البشرية لإقامة «الدولة العبرية» في محاولة منها للاحلال والاستبدال.

وقد أدت هذه السياسة لضغوط هائلة على عرب فلسطين اقتصادياً وديموغرافياً وسياسياً عبر عنها هؤلاء بانفجار هبات وثورات متعاقبة خلال العهد العثمانى في أعوام ١٨٨٧، ١٨٩٢، ١٩١٣ و١٩١٤، ثم بعد الحكم البريطانى في ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٤، ١٩٢٧، ١٩٢٩، ومن عام ١٩٣٥وحتى عام١٩٣٩ ثم حرب ١٩٤٨. وقد دأبت السلطة البريطانية على استقدام اللجان تلو اللجان بعد كل هبة أو ثورة، ولكننا سنحاول هنا إلقاء الضوء على السياسة البريطانية خلال فترة الثلاثينيات التى قادت إلى تردى الأحوال الاقتصادية والسياسية في فلسطين إلى درجة خطيرة بسبب زيادة عدد المهاجرين اليهود وما نجم عن ذلك من ضغط هائل على كل مناحى الحياة للشعب الفلسطينى مع استمرار انتقال أراضى عرب فلسطين واقتلاعهم وزيادة عدد المتبطلين. الأمر الذى أدى إلى تفجر ثورة ١٩٣٦ كبركان غضب كامن زلزل فلسطين من أقصاها إلى أقصاها، وقد واجهتها الحكومة بمزيد من العسف والبطش واستعانت بقواتها المرابطة خارج فلسطين للقضاء عليها مستخدمة الطائرات والقنابل ونسفت الأحياء والمنازل وأعملت القتل والتشريد، وسفك الدماء، واتلاف المزروعات. وزجت بالآلاف في السجون، وفرضت الغرامات المشتركة الباهظة على المدن

والقرى[٨٨٠]. إلا أن أعمال العنف هذه لم تزد الثورة إلا اشتعالاً وانفجاراً حتى كاد يفلت زمام الأمر من يدها لولا أنها سارعت بالاستعانة بالملوك والرؤساء العرب لتهدئة الجماهير الغاضبة واعدة بحلول سياسية لترضيتهم، وبعد أن نجح هؤلاء في مسعاهم أرسلت بريطانيا – جريا على عادتها – لجنة ملكية عام ١٩٣٧ للبحث والتقصى بهدف امتصاص بعض الغضب، وتمخضت أعمالها عن مشروع لتقسيم فلسطين[٨٨١]. فاندلعت أعمال عنف في جميع أنحاء فلسطين الغاضبة الثائرة واعتقل العديد من رموز النضال الوطنى وتم نفيهم إلى سيشل وزج الآلاف في السجون وازدادت أعمال القمع واعدم الكثير[٨٨٢]

ولم يرفض العرب وحدهم مشروع التقسيم بل حذا اليهود حذوهم وبلورت قرارات مؤتمرهم الصهيونى العشرين، الذى عقد في زيورخ عام ١٩٣٧؛ رفض أفكار اللجنة القائلة بثبوت عدم قابلية التقسيم للتطبيق وطالبوا لجنة المؤتمر التنفيذية بمقاومة أى تجاوز يضر بحقوق اليهود التى ضمنها لهم دوليا وعد بلفور وصك الانتداب[٨٨٣]، كما خولوها الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لمعرفة شروطها لإقامة الدولة اليهودية. وامتثالا للرغبة الصهيونية قررت بريطانيا إجراء مزيد من البحث والتمحيص وطرح الخطة على بساط البحث لمعرفة ما إذا كان التقسيم حلا عمليا في كل من البرلمان البريطانى. وفي اجتماعات لجنة الانتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم وهيئة اللجنة الملكية، وقامت بهذه المهمة لجنة

---

(٨٨٠) حول الفظائع التى ارتكبها البريطانيون ضد عرب فلسطين أنظر:

– فرنسيس اميلى نيوتن، خمسون عاماً في فلسطين، مذكرات صديقة العرب، مرجع سابق الذكر، ص ١٦٠ وأنظر أيضا حول هجوم الطائرات على القرى والغرامات المشتركة:

– المقطم، العدد ١٥٣٦٣، فى ١٩٣٩/٢/٩، ص ٥. وللمزيد حول ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ أنظر:

– تريفور. ن. دبوى، النصر المحير، الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية كتب مترجمة ٧٦٨.

(٨٨١) أنظر الخريطة رقم (١٧) فى ملاحق الدراسة التى توضح خطة تقسيم اللجنة الملكية.

(٨٨٢) سجلت الحكومة ٥٫٧٠٨ حادث عنف خلال عام ١٩٣٨ تشمل هجوم على المسترطنات اليهودية، ومراكز البوليس، وقطع أسلاك الهاتف، ونسف السكك الحديدية وغير ذلك للمزيد أنظر: A Survey of Palestine Vol, I, Ibid. P.P. 46-69.

(٨٨٣) الوثيقة ١٦٩ الخاصة بقرارات المؤتمر الصهيونى، ملف وثائق قضية فلسطين، وزارة الإرشاد، مصدر سابق، ص ٦٤٦.

وودهيد بدعوى أنها لجنة فنية بحتة غير مخّولة بمناقشة مبدأ التقسيم ومدى عدالته. وقدمت اللجنة تقريرها لوزير المستعمرات وعضو مجلس العموم (مالكولم ماكدونالد) الذى تمثل بقناعتها برفض مشروع التقسيم المقدم من قبل اللجنة الملكية بإجماع أربعة من أعضاء اللجنة وقدمت مشروعا للتقسيم استنبطته هى باعتباره أفضل مشروع للتقسيم(٨٨٤). طرحت من خلاله رؤيتها لكل ما يجب اتباعه بخصوص الحدود، والأمور المالية والاقتصادية لكلتا الدولتين وما يتعلق بالإدارات المختلفة والامتيازات. **أما فيما يخص الأراضي فتتلخص رؤيتها بإمكان اجراء تبادل اختيارى في الأراضي والسكان،** مع احتمال توسع استيطانى آخر عن طريق تحسين الأراضي ورفع قدرتها الإنتاجية لسد احتياجات استيطان الراغبين في الانتقال من منطقة لأخرى(٨٨٥).

لقد لعب اليهود دوراً في التأثير على اللجنة وقراراتها. وقد استجابت اللجنة لإلحاح الوكالة اليهودية عليها لإطلاعها على نواياها وإن تكن قد حاولت نفى تهمة التأثر بوجهات نظرها وبأنها قامت برفض رأى الوكالة اليهودية باعتباره لا يقوم على اجراء مشاورات مع عرب. إلا أن النتائج التى توصلت إليها اللجنة(٨٨٦) كانت كافية لاثبات مدى تأثرها بوجهات نظر الوكالة، ذلك أنها كانت انعكاسا صارخاً لهذه الرغبات. وما أن أعلنت قرارات اللجنة حتى اندلعت الثورة تهز أربعة أركان فلسطين. أما بريطانيا، ولغرض في نفس يعقوب، فقد رأت أن تتحفظ على قرارات اللجنة في تلك المرحلة الحرجة وترفض خطط التقسيم وتعلن استمرار حكم فلسطين بما يتفق وروح صك الانتداب. كما أنها لم تكتف بذلك بل سعت لايجاد نوع من التفاهم بين العرب واليهود فدعتهم لمائدة مستديرة – متنصلة بذلك من

---

(٨٨٤) أنظر الخريطة رقم (١٨) التى توضح تعديل اللجنة على مشروع التقسيم السابق في ملاحق هذه الدراسة.

(٨٨٥) A Survey of palestine, Ibid, Vol. I, P.P. 43-44, 47-48.

وحول احتصاصات هذه اللجنة أنظر:

– رجاء حارودى، فلسطين، أرض الرسالات، مرجع سابق، ص ٤٦، وأنظر أيضا: A Survey Loc. Cit.

(٨٨٦) الوثيقة ١٦٩ سابق الذكر والصفحات.

اعتراف مسبق لها يقضى باستحالة التفاهم بين العرب واليهود على نحو ما ورد في كتابها الأبيض الصادر في ٣ يوليو ١٩٣٧[٨٨٧].

مؤتمر المائدة المستديرة:

عندما عقد المؤتمر بسط وفد فلسطين قضية بلاده والنتائج التى نجمت بسبب زيادة اليهود من ٧٪ إلى ٢٩٪ وما تبع ذلك من حيازة اليهود للأراضي العربية، ومدى تناقض سياسة الانتداب وتحيزها الفاقع لليهود من خلال قوانينها الساعية لإقامة الدولة اليهودية. وطالب الوفد بالاستقلال التام[٨٨٨]، ووقف الهجرة وانتقال الأراضي وإنهاء تجربة الوطن القومى. إلا أنها لم تستجب لهذه المطالب كما أنها لم ترحب بسياسة التفاهم التى قدمها زعيم الحزب العربى الفلسطينى جمال الحسينى، الذى دعا لإيجاد نوع من التفاهم مع اليهود ومنحهم حقوقا مساوية للعرب داخل دولة فلسطينية، مع منح حكم ذاتى في الأماكن اليهودية[٨٨٩]. وكان هذا تساهلا كبيراً في تلك المرحلة الزمنية مع ما يعنيه ذلك بالنسبة لعرب فلسطين أصحاب الحق المطلق في البلاد وأراضيها.

كما رفض البريطانيون أيضا مطالب اليهود بإقامة دولة لهم في فلسطين وهكذا فشل

---

(٨٨٧) المصادر السابقة والصفحات، وأيضا:

- محمد عزة دروزة، المرجع السابق والصفحة. وأيضا:

- أحمد طربين، فلسطين، تاريخها وقضيتها، جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار .. بدون تاريخ،مرجع سابق، ص ص ٧٢ - ٧٤ وأيضا:

- عارف العارف، النكبة، جـ ١، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٨٨٨) بيان الوفد الفلسطينى في مؤتمر المائدة المستديرة في قصر سان جيمس بلندن ١٩٣٩، الوثيقة ٢٨١، ملف وثائق وأوراق القضية، جـ٣، سابق، ص ص ٢٨١-٤٢٤.

(٨٨٩) وطالبت المذكرة التى قدمها عزت طنوس لوزير المستعمرات البريطانية باعطاء حقوق مدنية وسياسية متساوية لكل من العرب واليهود مع إقامة حقوق وطنية لكل فئات الشعب بنسبة عددهم مع ضمان حقوق الأقليات، وأيضا ضماناً لمصالح بريطانيا في المنطقة باجراء معاهدة شبيهة بتلك التى عقدتها مع العراق للمزيد أنظر:

- الوثيقة ٢٧٣، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية جـ٣، ص ٣٦٧.

مؤتمر المائدة المستديرة لعدة أسباب أولا: تعليق الانجليز فترة الانتقال، وإنشاء دولة جديدة إلى أن يتم اتفاق مباشر بين العرب واليهود(٨٩٠).

ثانيا: إصرار بريطانيا على فتح أبواب الهجرة خلال فترة الانتقال ليدخلها ٧٥ ألف مهاجر جديد.

ثالثا: إصرارهم على إباحة بيع الأراضي لليهود في بعض المناطق(٨٩١).

وأتت موافقة بريطانيا على حل المشكلة بإنشاء دولة فلسطينية ترتبط معها بمعاهدة مماثلة لمعاهدتيها مع كل من العراق ومصر على أن يتم تمثيل اليهود في هذه الدولة بنسبتهم في تلك الفترة، والتى كانت نحو الثلث. مع تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق يباح بيع الأراضى لليهود في المنطقة الأولى بدون قيد أو شرط ويحدد في الثانية ويمنع في الثالثة(٨٩٢).

وشهدت تلك الفترة إقبالا صهيونياً محموماً لحيازة الأراضى مع تدفق عدد المهاجرين عبر كل السبل، بعد أن أصدر الهستدروت بيانا طالب فيه جميع اليهود باستنكار السياسة البريطانية ومقاومتها وعدم قبول أى سياسة من شأنها التضييق على إنشاء الوطن القومى(٨٩٣) ونشطت أثر ذلك المنظمات الصهيونية(٨٩٤) المتخصصة بخدمة وتسهيل الهجرة حتى بلغ مجموع المهاجرين سراً ما بين ١٩٣٩ وحتى مايو ١٩٤٨ (٥٨) ألف مهاجر. في

(٨٩) الوثيقة ١٧٩، ملف وثائق وأوراق السابق جـ١، ص ٧١٧.

(٨٩١) السابق والصفحة.

(٨٩٢) الرابطة العربية، المجلد الثالث، الجزء ١٤٣، القاهرة في ٢٩ مارس ١٩٣٩، ص ٩.

(٨٩٣) حول بيان الهستدروت أنظر: A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P.P. 51-55.

(٨٩٤) مثل منظمة بير تشاح، واليابيت، اللتين هربتا ٤٠٠ ألف يهودى من أوروبا إلى فلسطين ما بين ١٩٣٧-١٩٤٧ وهو رقم نرى أنه مبالغ فيه للمزيد أنظر:

- حون لافين، العقلية الإسرائيلية، وزارة الإعلام والهيئة العامة للاستعلامات كتب مترجمة ٧٥٠، كاسيل ليمتد، لندن ١٩٧٩، ص ص ٦٧-٧٤.

حين بلغ مجموع عدد اليهود حتى عام ١٩٤٨ نحو ٦٥٠٫٠٠٠ يهودى[٨٩٥]. ولعب الكيبوتز دورا مهما في إخفاء المتسللين اليهود. وكان المندوب السامى قد أعلن عام ١٩٤٠ عن عدم مشروعية هذه الكيبوتزات وإساءتها للأوضاع المحلية وتأثيرها السلبى عليها وعدم موافقة الحكومة على هذا الخرق العلنى للقوانين، وقامت الحكومة إزاء عمليات تهريب المهاجرين بحجز باخرتين محملتين بالمهاجرين في إحدى المستعمرات البريطانية ولم تسمح لهما بدخول فلسطين ليتقرر مصيرهما فيما بعد انتهاء الحرب. كما انفجرت بعض السفن وغرقت وعلى متنها العديد من المهاجرين الأمر الذى أدى إلى إنفجار أعمال عنف يهودية ضد السلطات البريطانية في فلسطين[٨٩٦] والتى بدت سياستها كما لو أنها تحاول مهادنة العرب وكان هذا صحيحا إلى درجة ما خاصة بعد أن أصدرت بريطانيا كتابها الأبيض، عندما لاحت نذر الحرب بالأفق.

السياسة البريطانية في فلسطين قبيل الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على قضية الأرض، مثل الكتاب الأبيض محاولة من قبل بريطانيا لتهدئة مشاعر غضب العرب وامتصاص نقمتهم واعدة بالحد من انتقال الأراضي كما مر بنا - والسعى لقيام دولة فلسطينية مستقلة بعد عشر سنوات لا هى عربية ولا يهودية مشترطة قيام علاقات حسنة

---

(٨٩٥) الياس سعد، الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة، مرجع سابق ص ص ٣٧-٣٨. فى حين يذكر يوسف صايغ (الاقتصاد الاسرائيلى سابق ص ٤٧) أن عدد هؤلاء يبلغ نحو ٤٥٤٫٢٠ مهاجر وهو فى تقديرنا لا يعكس الواقع لما عرف عن اشتداد الهجرة السرية وحول هذه الهجرة انظر ايضاً . :

- وليم فهمى الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٨٩٦) حول انفجار السفينة باتريا وغرق ٢٥٥ يهودى وملابسات هذه القضية وحول غرق السفينة ستورما وفيها ٧٦٩ يهودى والتى قيل أنها من تدبير اليهود. أنظر: A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid. P P. 63-67.

- حول نوعية المهاجرين أنظر: رجاء جارودى فلسطين أرض الرسالات، سابق، ص ٥٧٨.

وحول الأساليب الملتوية التى لجأ إليها اليهود لاستمرار تدفق المهاجرين أنظر:

- عارف العارف، المفصل فى تاريخ القدس جـ١، سابق، ص ص ٤٢١-٤٢٢.

بين الطرفين. وقد كان لتحديد عدد المهاجرين بـ ٧٥ ألف مهاجر[٨٩٧] أثر ايجابى في امتصاص النقمة الشعبية إلى حد ما.

كما قامت في نفس الوقت بالغاء بعض أحكام الإعدام الصادرة بحق الثوار وإهمال القضايا الجنائية في المحاكم البريطانية في فلسطين، والغاء سلطة المحاكم العسكرية واخلاء سبيل المعتقلين[٨٩٨] كبادرة لحسن النوايا لكسب ود العرب أملا في وقوفهم إلى جانبها في الحرب التى باتت وشيكة.

ولم يكن اليهود وحدهم ضد هذه السياسة البريطانية بل أن حزب العمال البريطانى المتأثر بالصهيونية اعترض على سياسة الكتاب الأبيض وقانون انتقالات الأراضي وطالب بفتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود دون قيود وتقديم مساعدات مالية لهم. وإباحة انتقال الأراضي. ولكن بريطانيا كانت حريصة في تلك الفترة على موازنة سياستها حرصا على مصالحها. وفي سبيل تحقيقها سعى اللورد لويد للتعرف على مطالب الزعماء الفلسطينيين، التى ذكر الكتاب الأبيض أنه يعتبرها أساسية لتسوية القضية. لذا فقد أرسل في شهرى يوليو وأغسطس الكولونيل «نيو كمب» عضو مجلس العموم البريطانى للقيام بهذه المهمة، ودارت مفاوضات شبه رسمية في مبنى وزارة الخارجية العراقية حضرها كل من جمال الحسينى وموسى العلمى ممثلين عن الشعب الفلسطينى، ونورى السعيد رئيس الوزراء العراقى ورشيد عالى الكيلانى ممثلين عن العراق، وأفضت المحادثات إلى نتائج مؤداها إنشاء دولة فلسطينية مستقلة يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة مقابل

---

(٨٩٧) للمزيد من التفاصيل حول الكتاب الأبيض أنظر النص في:

Official Documents, Pledge and resolution on Palestine, documents of special intersting study of the Palestine case, new York, 1958. P.P. 64-71.

وأيضا: A Survey of Palestine Vol. I. Ibid,P.P. 90-120.

(٨٩٨) دمشق مجلة شهرية، العدد ٤ السنة الأولى، ابريل ١٩٤٠، ص ٥٨.

توقف الهجرة اليهودية توقفا تاما، وضرورة وضع القوات العراقية المسلحة تحت تصرف الحكومة البريطانية. واقترنت موافقة الحسيني والعلمي على المقترحات بشرط تنفيذها أولا. ولأن الحكومة البريطانية لم تقدم هذه المقترحات إلا لتتنصل منها فيما بعد، ولها في ذلك رصيد حافل، فقد أعلنت عدم اعترافها بهذه المحادثات بدعوى عدم قدرتها على التخلي عن سياستها المعلنة(٨٩٩). ورد اليهود على السياسة البريطانية تجاه العرب بعنف بالغ برغم تأكيدات وزير المستعمرات البريطاني بأن الكتاب الأبيض لن يقف عائقا في سبيل تحقيق الوطن القومي الذى التزمت بريطانيا بانشائه(٩٠٠).

وانتهزت بريطانيا ذكرى وعد بلفور عام ١٩٤١ لتؤكد لليهود مدى التزامها بهذا الوعد وحرصها على تحقيقه بمنتهى القوة(٩٠١). ولم تكتف بذلك بل أنها قدمت بيانا تشرح فيه سياستها في الكتاب الأبيض وأكدت مرة أخرى التزامها بصك الانتداب ووعد بلفور كما اعتبرت أن قيام وطن قومي لليهود في فلسطين هو حق وليس منّة وأنه مضمون دوليا ومعترف به رسميا كما الزمت نفسها باعتبارها الدولة المنتدبة بضمان تحقيق دولة فلسطينية مستقلة في النهاية يساهم فيها الشعبان العربي واليهودى بما يضمن المصالح الرئيسية لكلا الطرفين، وهو الأمر الذى يحتاج إلى فترة انتقال تكون الحكومة البريطانية خلالها هى المسئولة عن تطبيع العلاقات بينهما. وأعطت فترة عشرة سنوات لتشكيل

---

(٨٩٩) سحر على خليفة، رسالة ماجستير غير منشورة، سابق، ص ص ٤٨-٥٠.

- وانعكست سياسة الود البريطانية هذه في خطاب القاه هارولد مكمايكل المندوب السامى الفلسطينى فى الراديو بتاريخ ١٤/٦/ ١٩٤ ناشد من خلاله الشعب الفلسطينى الوقوف إلى حانب الحلفاء مما كان له أثر إيجابى فى الأوساط العربية حيث تطوع العديد لمعاونة الحلفاء أملا فى تحقيق الوعود أنظر:

- الاهرام الاعداد ٢٠٠٣١ في ١٥/٦ و٢٠٠٣٢ فى ١٦/٦/١٩٤٠.

(٩٠٠) Esco foundation, Vol. II, Ibid, P.P 934-937.

وللمزيد عن ذلك راجع ما كتبناه بهذا الشأن فى الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٩٠١) A Survey of Palestine, Vol. I, op cit, P. 62.

حكومة مستقلة في فلسطين[٩٠٢] يشارك فيها الطرفان وترتبط مع بريطانيا بمعاهدة. ولكن برغم كل هذه التأكيدات البريطانية إلا أن خلو الكتاب الأبيض من وعد صريح بإنشاء دولة يهودية أدى إلى اشتداد نقمة اليهود على بريطانيا خاصة بعد تشكيل تشرشل لوزارة جديدة وتصريحه بأن الكتاب الأبيض يشكل خرقا لوعد بلفور وخروجاً عليه[٩٠٣].

وجاءت قرارات مؤتمر بلتمور عام ١٩٤٢ الذى عقده الاميريكيون الصهيونيون لا ليعلن الرفض المطلق اليهودى للكتاب الأبيض فحسب بل ليكرس أهداف الصهيونية العالمية مما دفع الوكالة اليهودية عام ١٩٤٥ للتقدم للحكومة البريطانية بمطالبها الخاصة بضمان إقامة وطن قومى لليهود[٩٠٤] على نحو ما سنرى واتسمت السياسة البريطانية منذ إصدار الكتاب الأبيض بالازدواجية والمراوغة حيث كانت تعطى نفس الوعود للطرفين[٩٠٥] وبرغم خبرة العرب الطويلة بحنث بريطانيا لتعهداتها إلا أنهم قرروا الوقوف إلى جانبها في الحرب ولم تتوانى بريطانيا مرة أخرى عن وأد آمالهم عندما أسفرت عن وجهها الحقيقى الذى أخفته تحت قناع الكتاب الأبيض الذى لم يكن سوى واجهة بيضاء لنوايا سوداء.

كان اليهود يدركون تماما أهداف بريطانيا وحرصها على إقامة الوطن القومى خدمة لمصالحها الامبريالية في إيجاد ركيزة لها في المشرق العربى لتكون جسرا لامبراطوريتها وللسيطرة على الممرات المائية والمضائق البحرية لتأمين سفنها وللاستيلاء على ثروات المشرق العربى بما فيها البترول. وقد عبر أحد أقطاب الصهيونية عن ذلك بقوله «نعرف ما تتوقعون منا، أن نكون حراس طريقكم إلى الهند عبر الشرق الأدنى، نحن على

(٩٠٢) لمزيد من التفاصيل حول بيان الخطة السياسية الصادرة عن حكومة جلالته انظر نص البيان:
- الوثيقة ١٧٩، ملف وثائق فلسطين وزارة الإرشاد، سابق جـ١، ص ٧٢٢.
(٩٠٣) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، سابق، ص ص ٥١٨ - ٥١٩ وأنظر أيضا:
- عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين، سابق، ص ٩.
(٩٠٤) A Survey of Palestine, Vol. I, Ibid, P.P. 64-65.
(٩٠٥) وثائق خطيرة، تقرير سرى، وضعه ديفيد بين جوريون، مجلة المصور، العدد ١١٦٢ في ١٩٤٧/١/١٧، ص ص ٩- ١٠

استعدادلتقديم هذه الخدمة العسكرية ولكن من الضرورى تمكيننا من أن نصبح قوة حتى نتمكن من القيام بهذه المهمة». كما كان يتوقع البريطانيون أيضا من اليهود التصدى لتيار وحركة القومية العربية مما يساعد بريطانيا على تنفيذ مخططاتها[٩٠٦]. وقد برز الدور السياسى لليهود بفعل قوتهم المالية التى جعلتهم من ذوى النفوذ في عديد من الدول التى أصبحت سياستها تخضع لهذا النفوذ المالى، برغم ما قد يبدو من أن السياسة أقوى من المال وفق تعبير كارل ماركس[٩٠٧]، كما حقق اليهود نجاحا ضخماً في الوصول للعديد من المراكز الحساسة سواء في بريطانيا أو في الولايات المتحدة[٩٠٨] وغيرها. الأمر الذى أسهم في دعم قضيتهم بشكل مضطرد. وتميزت الأفكار الصهيونية بالتطرف الشديد والعنصرية[٩٠٩] كما اعتمدوا أسلوب السياسة الميكيافيلية في تحقيق مآربهم والتى عبر عنها بن جوريون في تقرير سرى حين طالب اليهود باستخدام المال في شراء كل شئ حتى الذمم، كما طالبهم باحياء الحزازات القديمة بين المسلمين والمسيحيين[٩١٠] (الفتنة الطائفية) لإضعاف شوكة العرب لتسهيل القضاء عليهم. كما طالبهم بالمراوغة والخداع من خلال التظاهر دون قناعة بأنهم مستعدون للتفاهم مع العرب حتى يصدق هؤلاء هذه الأكذوبة. كما أعلن أن صديق الصهيونية وحليفها كل من يساعدها اليوم، أما إذا انتهت مساعدته غدا، فصداقته تنتهى معها[٩١١]. وهذا ما يفسر الانقلاب الشديد الذى مارسه اليهود ضد

---

(٩٠٦) صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، سابق، ص٥٩ نقلا عن رأى اللورد متشلت وأمثاله من الاحتكاريين وأيضا.
- أميل توما، ستون عاما، سابق، ص١٢ نقلا عن أقوال ماكس نوردو إلى شعبه.

(٩٠٧) حول كارل ماركس ورأيه في ذلك أنظر: المسألة اليهودية، مكتبة الجيل، ١٩٥٢، المقدمة، ص ص ٥٤ - ٥٥.

(٩٠٨) حول سيطرة اليهود على عديد من مرافق الحياة السياسية والاجتماعية أنظر: هنرى فورد، اليهودى العالمى، تعريب خيرى حماد، منشورات الكتاب التجارى للطباعة والتوزيع، بيروت.

(٩٠٩) يعتبر مناحم بيجن من أشد الدعاة إلى فكرة التفوق العرقى اليهودى وحق اليهود في أرض الميعاد أنظر:
- مناحم بيجن، التمرد، قصة الأرجون نصوص ودراسات في الصهيونية(١)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.

(٩١٠) تقرير بن جوريون السرى موجه من مركز اللجنة التنفيذية الصهيونية في لندن إلى أعضاء المجلس الصهيونى عام ١٩٣٨، وثائق خطيرة، مجلة المصور، العدد السابق والصفحة.

(٩١١) المصادر السابقة ذاتها والصفحات.

بريطانيا حين اضطرت للتظاهر بمظاهر الود للعرب. على نحو ما سنرى بعد قليل.

فإذا كانت تلك هى سمات الصهيونية **فكيف كانت سياستها إذا؟ من الممكن إبراز اتجاهات ثلاث، ميزت السياسة الصهيونية** التى ازداد نشاطها خلال الحرب العالمية الثانية استعداداً لنتائج الحرب فيما إذا انتصر الحلفاء. قاد **أولها وايزمن الذى كان يؤيد سياسة التدرج المرحلى وسار هذا في ركاب السياسة البريطانية** وأحرز نجاحاً كبيراً عندما حصل على وعد بترحيل عرب فلسطين وفق برنامج حزب العمال الذى وضعه اتلى وبيفن[٩١٢].

وقضية ترحيل العرب إلى العراق وسوريا رددها الكثير من القادة والزعماء الغربيين بما فيهم اللجنة الملكية. وهو أمر مثير للدهشة والاستغراب الشديدين لمدى ما تحمله الفكرة من تناقض إذ كيف يقتلع شعبا من جذوره الممتدة في عمق التاريخ لآلاف السنين ليستعاض نه بشراذم من جميع أنحاء العالم لا يجمعهم شئ سوى الدين والصهيونية. وقد انقطعت الصلة بين اليهود (الذين هم أصلا وافدون إلى فلسطين من بلاد الرافدين) والذين أقاموا في فلسطين لمدة لا تزيد عن مائتى سنة فقط لا غير ثم طردوا منها منذ أكثر من ألفى عام[٩١٣]!!.

(٩١٢) اتخذ حزب العمال البريطانى قرارا عام ١٩٤٤ يرمى إلى تشجيع العرب على الخروج من فلسطين ليدخل اليهود الذين يتعرضون للمذابح فى أوربا باعتبار أن للعرب مناطق واسعة وعليهم أن يتركوا فلسطين الضيقة أنظر:

- الوثيقة ١٨٧، ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد جـ١، ص ٧٤١ وأنظر أيضا:
- مانويل أ فرانك ، بين أمريكا وفلسطين، ترجمة يوسف حنا، منشورات دائرة الثقافة والفنون، وزارة الثقافة والاعلام عمان ١٩٦٧، ص١٤٦.
- المصدر السابق والصفحة وأيضا:
- الوثيقة رقم ١٨٦، ملف وثائق فلسطين السابق، جـ١، ص ٧٣٩ وأيضا:
-مذكرة، عن قضية فلسطين ومطالب الشعب العربى الفلسطينى مقدمة إلى مؤتمر التضامن الأسيوى الأفريقى من الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة ٢٥ ديسمبر ١٩٥٧، ص ص ١٢-١٣.
- وعن سهولة ترحيل العرب من وجهة النظر اليهودية أنظر: Eliaho Ben Horin, the middle east cross roads of history, New York, 1943, P.P. 230-234.

(٩١٣) المرجع السابق، ص ٢٣٤.

كما استغل اليهود نفوذهم في بريطانيا لتحقيق مآربهم فسعى وايزمن وبن جوريون في انجلترا منذ عام ١٩٤٠ لانشاء جيش يهودى بصفة رسمية وبشرط عدم تعرض القوات البريطانية لقوات الهاجاناة السرية. والإسراع بإنشاء قوتين مقاتلتين من اليهود أحداهما في فلسطين والأخرى في الشتات ولإنشاء مصنع للأسلحة في فلسطين وإعداد كوادر الجيش اليهودى وتدريبهم لدى قوات الجيش البريطانى(٩١٤).

كما استجاب تشرشل لمطالب الوكالة اليهودية بتكوين فيلق يهودى ليصبح قسماً من الجيش البريطانى ضمن حملته على ايطاليا عام ١٩٤٤(٩١٥). ليس هذا فحسب بل أن القوات البريطانية في فلسطين تعاونت مع العصابات الإرهابية اليهودية السرية أثناء ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩(٩١٦). كما كان يوجد أعضاء من عصابة الأرجون في الجيش البريطانى في فلسطين هذا بخلاف ما حصل عليه اليهود من أسلحة خفيفة وثقيلة وطائرات ومطارات في فلسطين من بريطانيا(٩١٧).

* **وانحصر الاتجاه الثانى بممارسة سياسة الضغط على بريطانيا بمعاونة يهود الولايات المتحدة** لسحب الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والسعى للحصول على تأييد القضية اليهودية خاصة بعد اشتداد الإضطهاد العرقى في أوربا فيما بين عامى ١٩٤١-١٩٤٢ ونتيجة للضغط الصهيونى تخلت الولايات المتحدة عن سياسة العزلة ودخلت الحرب الأمر الذى شكل منعطفا بالغ الأهمية. وحالف هذا الاتجاه نجاح واضح تمثل ببرنامج بلتمور لعام ١٩٤٢ الذى طالب بإنشاء كومنولث يهودى في فلسطين والذى يعتبر

---

(٩١٤) محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأى العالمى ١٩٤٥-١٩٦٧، دار المعارف ١٩٧٩، ص ص ٤٧-٤٨.

(٩١٥) محمد أمين الحسينى، حقائق عن قضية فلسطين، سابق، ص ص ٦١-٦٢.

(٩١٦) اريك سيلفر، بيجن، سيرة حياته، سابق، ص ص ٦٧-٦٨. وأنظر أيضا:

- العقلية الإسرائيلية، جون لافين وزارة الإعلام، سابق، ص ص ٧٥-٧٧.

(٩١٧) محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، سابق، ص ص ٥٠-٥٢.

علامة فارقة في تاريخ العلاقات الانجلو صهيونية حيث تولى اليهود لا الانجليز من الآن فصاعدا تنفيذ وعد بلفور بدعم أمريكى تمثل في قرارات الحزبين الديمقراطى والجمهورى ومجلس الشيوخ المؤيدة بقرار من الكونجرس عام ١٩٤٤ وعدد كبير من رجال الكنائس البروتستانتية. بوجوب تدخل أمريكا لفتح أبواب فلسطين المغلقة أمام المهاجرين اليهود لإقامة دولتهم[٩١٨]. وقامت الوكالة بناء على ذلك بالتقدم عام ١٩٤٥ بمطالبها للحكومة البريطانية والمتمثلة فيما يلى:-

١- إعلان قرار فورى باعتبار فلسطين دولة يهودية دون تجزئة أو نقصان.

٢- تخويل الوكالة اليهودية حق الإشراف على الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

٣- تأمين قرض دولى لتمويل هجرة أول مليون يهودى إلى فلسطين.

٤- منح تعويضات عينية من ألمانيا للشعب اليهودى كى يعيد بناء فلسطين، وكبداية تستعمل جميع الممتلكات الألمانية في فلسطين لإعادة إسكان يهود أوربا.

٥- تأمين جميع التسهيلات الدولية الحرة لخروج ونقل جميع اليهود الراغبين في الاستيطان بفلسطين. جدير بالذكر أن عدد اليهود لم يكن يمثل أكثر من ثلث السكان فقط.

٦- المطالبة بتحقيق الغرض الأصلى لوعد بلفور وصك الانتداب اللذين اعترفا بالصلة التاريخية بين الشعب اليهودى وفلسطين كما يتيحا الفرصة أمام تأسيس كومنولث يهودى وفق ما جاء في تصريح الرئيس ويلسون[٩١٩].

---

(٩١٨) فرانك أ. مانويل، بين أمريكا وفلسطين، سابق، ص ١٤٦.

- عاصم الدسوقى، الصهيونية والقضية الفلسطينية في الكونجرس سابق، ص ٣٦.

- مذكرة عن قضية فلسطين من الهيئة العربية السابق، ص ص ١٢-١٣.

(٩١٩) سامى هداوى، ملف القضية الفلسطينية، سابق، ص ص ٣٨-٣٩.

وفي البند السابع والثامن طالبوا بضرورة تشكيل جيش يهودى وتسليحة تحت ستار الاشتراك في الحرب. كما طالبوا ببناء فلسطين وتنمية الأراض المتروكة والبور(٩٢٠).

* **وتبلور الاتجاه الثالث بتبنى سياسة العنف وتصعيد الأعمال الارهابية ضد السلطات البريطانية** خاصة بعد وجود ظهير قوى لليهود متمثل بالولايات المتحدة الأميركية. وقد تنوعت أعمال العنف – التى كانت تقودها ثلاثة منظمات إرهابية هى (شتيرن، وزفاى ليئومى، والأرجون) بخلاف (الهاجاناة) والتى كانت كلها بمثابة ميلشيات عسكرية مدربة ومنظمة ومسلحة تسليحاً حديثاً، خاصة بعد أن أنخرط ٢٨ ألف متطوع يهودى في صفوف الجيش البريطانى، وأن يكن في حالات كثيرة ليس تطوعاً بل إكراها مارسه الزعماء اليهود مستخدمين الإرهاب ضد الممتنعين عن المشاركة آملين في بناء جيش قوى ومدرب. وتراوحت أعمال هؤلاء بين عمليات اغتيال للمسؤولين البريطانيين ونسف وتخريب للمنشآت البريطانية داخل فلسطين ومحاولات خارجها، كما وجهت أعمال العنف أيضا للعرب وكانت الوكالة اليهودية تقف وراء كل هذه الأعمال الإرهابية برغم تظاهرها باستنكارها(٩٢١). وقد أدى العنف اليهودى إلى إرباك بريطانيا المنهكة التى كانت تعانى من

---

(٩٢٠) أسعد رزوق، المرجع السابق والصفحات.

(٩٢١) للوقوف على أنواع الأعمال العدائية وطبيعتها، وكيفية الحصول على الأسلحة والتدريبات وغير ذلك أنظر:

- حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، سابق وانظر أيضا:

- الوثيقة ٢٠٠، ملف وثائق فلسطين وزارة الإرشاد، جـ١، سابق، ص ص ٣٨١، وتذكر الوثيقة مدى عجز بريطانيا عن صد هجمات اليهود أو التصدى لها أو للهجرة السرية. وأيضا:

- الوثائق أرقام ٣، ٦، ٩، ٢١، ٢٢، ص ص٢٩، ٣٨، ٥٤، ١١٥، ١٢٠ من كتاب عبد الفتاح أبو علية، من وثائق تاريخ فلسطين المعاصر، دار المريخ للنشر، السعودية، ١٩٨٧.

- نشرات المكتب العربى، النشرة الثانية، سابق.

- الأهرام الأعداد ٢٠٩٤٣ في ١٩٤٣/٢/٨، ٢١٤٠٨، ٢١٤٦١ ،٢١٤٩٥، ١١٢٧٢، ٢١٥١٤ سنة ١٩٤٤ والأعداد ٢١٦٤٥، ٢١٧٧٢، ٢١٧٧٩، ٢١٧٧٥، ٢١٧٩٠، ٢١٨١١، ٢١٧٤٦، ١٩٤٥/٢١٧٤٨ والعدد ١٩٤٦/٢١٨٨٩.

- دمشق، مجلة شهرية، عدد يناير، ١٩٤٠.

متاعب جمة خاصة بعد خروجها من الحرب مما أثر كثيرا على سياستها وقراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية. ومن الجدير بالملاحظة أن ظروف بريطانيا الصعبة في تلك الفترة واحتياجها لقرض مالى من الولايات المتحدة وحصولها عليه مشروطاً بفتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود، هذا بخلاف شروط أخرى تقيد بريطانيا اقتصاديا(٩٢٢)، كان أمراً على درجة كبيرة من الأهمية لأنه كان ارهاصاً بأفول النجم البريطانى من الساحة الدولية مفسحا الطريق لاستعمار من نوع جديد. وسنرى كيف سارت السياسة البريطانية حين نتعرض بالدراسة لمشاريع التقسيم.

وفي الواقع لم تكن الاتجاهات الثلاث المذكورة هى كل ما في الجعبة الصهيونية فقد كانت لهم مبادئ أخرى خطها لهم منظروا السياسة الصهيونية، كسياسة التوسع التى أقرها هرتزل في كتابه الدولة اليهودية حين قال «فليضمنوا لنا السيادة على جزء صغير من الكرة الأرضية كبير بقدر ما يشبع الحاجات المشروعة لأمة قومية، وأما الباقى فسنصنعه بأنفسنا». وقال أيضا كلما زاد المهاجرون وجبت زيادة الأرض(٩٢٣).

وسياسة الأمر الواقع التى تبناها الصهيونيون تقوم على وضع اليد على أية أرض تدخل خططهم المرحلية بالقوة ثم ينفذون مشاريعهم بإقامة مستوطنات أو بالسيطرة على منابع المياه أو غير ذلك على نحو ما مر بنا وما سيمر بعد قليل حين أخذوا ينشئون المستوطنات بالقوة ودون أى إعتبار لقرارات محلية أو دولية كما أخذوا يسيطرون على

- الرابطة العربية العدد ٤٠٣ فى ١٩٤٤/٧/٨.
- حول محاولة الصهيونية لإرتكاب جرية لتلويث مصادر المياه في لندن بجراثيم الكوليرا في مطلع ١٩٤٨، أنظر:
- محمد الفرا، سنوات بلا قرار، سابق. ص ص ٣٩- ٤٠. وأيضا.:
- ميللر بوررو، سابق، ص ص ١٤٦ - ١٩١.

(٩٢٢) الأهرام العدد ٢٢٠٠٣ فى ١٩٤٦/٧/١٢ ص ١ والعدد ٢٢٠٢٤ في ٦ أغسطس ١٩٤٦ ص ١، وتذكر الجريدة أن هناك شروطا تفرض حق مشاورة الولايات المتحدة فى وضع السياسة الاقتصادية لبريطانيا.

(٩٢٣) رجاء جارودى، أرض الرسالات، سابق، ص ٤٩٩.

أراض خارج حدود التقسيم ضاربين عرض الحائط بالقرارات الدولية برغم وجود مراقبين دوليين.

كما لجأوا لاستخدام **أسلوب التهويل الإعلامي** لإبراز قوة اليهود بأكثر مما هى عليه والمبالغة إلى أقصى حد بقدرتهم على سحق أعدائهم في نفس الوقت الذى تبث فيه أجهزة الإعلام ما يفيد بمدى ضعف العرب وانهيارهم والتقليل من شأنهم والحط من كرامتهم لتكون بمثابة حرب أعصاب تزيد من تدهور العرب[٩٢٤].

وعملوا على **استخدام اقصى درجات العنف والأعمال الإجرامية** لتحقيق الغاية إذ طالب القادة الصهيونيون مواطنيهم بأن لا تأخذهم شفقة عندما يقتلون العرب (على نحو ما حدث في دير ياسين وغيرها) وهذا بهدف (تدمير الحضارة العربية) التى يأملون أن يشيدوا على أنقاضها «الحضارة اليهودية» وبأن «الأسلحة العبرية هى التى ستقرر حدود الدولة العبرية أما السلام فلا يمكن شراؤه من الأعداء بالمفاوضات، والسلام الوحيد الممكن شراؤه هو سلام المقبرة»[٩٢٥].

ولابد للقوة أن تصحبها **أساليب المراوغة والخداع والتضليل** إذ يطالب القادة مواطنيهم بالعمل على انقسام العرب وبث الذعر بين صفوفهم[٩٢٦]. وانطلاقا من مبدأ الغاية

---

(٩٢٤) وثيقة سرية مطبوعة بالجيلاتين أرسلتها جولدا مايرسون (مائير) مديرة الشئون الخارجية والسياسية في الوكالة اليهودية بالقدس إلى الجواسيس بإرشادات يجب اتباعها، للمزيد أنظر:

- المنار العدد ٣٧٧، السنة الثانية، دمشق فى ٢٧ فبراير ١٩٤٨ ص ٤.

والعدد ٤٧٧ فى ٢ سبتمبر ١٩٤٨ ص ٣.

- ينصح هرتزل، وجابوتنسكى، وبن جوريون، وبيجن، بضرورة استخدام العنف، وارتكاب المجازر البشعة لالقاء الرعب في قلوب العرب وجمعهم وإلقاء القنابل عليهم: أنظر آراء بيجن، التمرد، سابق، ص ص ٥-٩.

(٩٢٥) المرجع السابق، والصفحة.

- شبتاى تبت، شخصيات صهيونية، سابق، ص ٢٥٢.

(٩٢٦) تقرير صهيونى سرى يشرح مدى أهمية ابقاء العرب منقسمين:

- جريدة المنار، العدد ٤٧٧، دمشق، ٢ سبتمبر ١٩٤٨ ص٣.

تبرر الوسيلة نرى أن الصهيونية لم تر حرجاً في الأضرار ببنى جلدتها لتحقيق مكاسب سياسية، فقد دبرت العديد من حوادث اغراق وتفجير سفن المهاجرين اليهود بهدف كسب تأييد الرأى العام كما أوصت الهاجاناة الجيش الألمانى ببث الرعب بين صفوف اليهود في المعتقلات في ألمانيا وأوربا مع أيقاف تزويدهم بالمواد الغذائية بهدف توجيهم إلى فلسطين. والتهاون اليهودى أمام ما كان يتم في المعسكرات النازية ضد اليهود بهدف دفع الباقى للهجرة إلى فلسطين[٩٢٧].

وهكذا فقد استخدم اليهود كل الأساليب السابقة لتحقيق مآربهم لإقامة كيان لهم على أرض فلسطين العربية. ولمزيد من فهم أعمق للدور الصهيونى في فلسطين نرى إبراز دور المستوطنات الزراعية اليهودية السياسى في فلسطين.

دور المستوطنات الزراعية اليهودية السياسى والعسكرى في خدمة (الوطن القومى اليهودى)

برغم الصبغة الزراعية للمستوطنات إلا أنه من المفيد تسليط الأضواء على المهام الأخرى المنوطة بها ذات الأهمية الخاصة في توطيد أركان الوطن القومى وتعزيز عمليات السيطرة على الأراضي لهذا الغرض. قامت مستوطنات الكيبوتز الجماعية والتى كانت تبنى على شكل حصون وقلاع في الفترة ما قبل ١٩٣٩ بدور هام في خدمة اخفاء المهاجرين اليهود خفية (وتدريبهم على الأعمال العسكرية) من خلال تعاون وثيق بينها وبين الهاجاناه التى أنشأت مؤسسة موساد «Mosad» للتخابر والتى كانت على علاقة وثيقة مع قوات الشرطة

(٩٢٧) يعترف الحاخام عمانويل رابينو بيتش فى خطاب له بأنهم سمحوا للعصابات النازية بقتل جزء من شعبهم لأهداف سياسية مستقبلية ويقول أن موت بضعفة آلاف من اليهود ليس ثمناً باهظاً للسيطرة على العالم. أنظر: كتب سياسية، مجموعة مصرية ١٠٠٪ عدو فرنسا رقم (١) سابق، ص ص ٥٠- ٦٠.

- رسالة دكتوراه تقدم بها الفرنسى هنرى روك، سابق، الاهرام العددين ٣٦٣٧٦ - ٣٦٣٧٨.

البريطانية[٩٢٨]. وعلى غرار ما حدث عام ١٩٣٠ عندما صدر الكتاب الأبيض بعد هبة ١٩٢٩ لامتصاص النقمة الشعبية الفلسطينية والتى لوحت الحكومة البريطانية بأنها لا تستطيع إهمال التزاماتها تجاه العرب. فاندفع اليهود لإنشاء مزيد من المستوطنات[٩٢٩]. فقد تكرر نفس الفعل عام ١٩٣٨ عندما اتضح أن سياسة التوفيق قد تطبق بعد أن توصلت لجنة وودهيد إلى عدم جدوى التقسيم فانتهجت الوكالة اليهودية نهجاً جديداً لتنمية الاستيطان ذاتياً فتولت هى الإشراف على زيادة الهجرة السرية ورعايتها ووضعت مخططاً استراتيجيا لإنشاء المستوطنات حتى دون موافقة السلطات على نحو ما فعلت حين قامت بإنشاء مستوطنتين في منطقة قرية خان الدوير (دان) في قضاء صفد. ليلا في أوائل مايو ١٩٣٩ وكانتا آخر مستوطنتين انشئتا على نسق سور وبرج للمراقبة النهارية (وهو النمط الذى كان سائداً حتى تلك الفترة) والذى اجبر الحكومة على الرضوخ لقبولهما بعد أن تم انشائهما بالفعل[٩٣٠].

ورداً على سياسة الكتاب الأبيض وما نجم عن قوانين انتقال الأراضي لعام ١٩٤٠ من تقليص المساحات المسموح بانتقالها وتحدياً له انشأت الوكالة اليهودية في ليلة واحدة سبع مستوطنات متبعة تكتيكا جديدا يقوم على بناء سور وبرح للمراقبة الليلية دون موافقة

---

(٩٢٨) للمزيد حول دور هذه المستوطنات والعلاقة بين الموساد وقوات الشرطة أنظر:

- حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، سابق، ص ص ٥٢، ٩١ - ٩٢.

- هند البديرى، رسالة ماجستير، سابق، ص ص ٤٠٦ - ٤١٢.

(٩٢٩) حتى عام ١٩١٨ لم يكن عدد المستوطنات اليهودية ليزيد عن ٢١ مستوطنة ارتفعت حتى بلغت عام ١٩٣٩ نحو ١٦٠ مستوطنة. من الجدير بالذكر أن عدد المستوطنات اليهودية اختلف من مصدر لآخر ونعتقد أن سبب هذا الاختلاف يرجع إلى اعتبار البعض «المزارع» كمستوطنات.

للمزيد أنظر المرجع السابق، ص ص ٤١٨ - ٤١٩، ٤٢٦، وأيضا الوثيقة الصهيونية السابقة.

* فيما يخص المستوطنات الأخرى فقد تقدم ذكرها فى الفصل الثانى من هذه الدراسة.

(٩٣٠) وثيقة صهيونية، الرابة الفطربة، الملحق الأسبوعى، فى ١٩٨٠/١٢/١٠، سابق، ص ٧.

السلطات التى اضطرت مرة أخرى للموافقة بعد انشائها باعتبارها سياسة «الأمر الواقع» التى فرضتها الوكالة اليهودية[٩٣١]

كما تم وضع استراتيجية استيطانية فورية رداً على سياسة الكتاب الأبيض إذ قررت الوكالة نشر مستوطنات يهودية للبحارة وصيادى الأسماك على امتداد الشواطئ هدفها الحقيقى تهريب المهاجرين خلسة، أو ما دعى بعملية «غزو البحر» كما اقتضت هذه الاستراتيجية من العمل على خلق حيفا «يهودية» بواسطة ايجاد مستوطنات في المواقع الهامة حول حيفا خاصة وأن عدد العرب كان في حيفا يمثل ٥٠٪. كما تبلورت سياسة العصيان ضد السلطة البريطانية والكتاب الأبيض للحيلولة دون الوقوف في وجه الاستيطان وانتشاره في اتباع أسلوبين، تمثل الأول في «احتلال الأرض بالقوة» لخلق مستوطنات تشكل حزام عرض يمتد من شاطئ البحر المتوسط إلى القدس وجبال نابلس والثانى التوغل جنوباً خلف حدود مستوطنة «بيرطوفيا» شمال غزة وإلى النقب. كما تم انشاء «حرس السواحل» في جنوب حيفا[٩٣٢].

وقد كلف مهندسو المياه بدراسة إمكانية تنفيذ مشروع رى للنقب ولهذا تم انشاء مستوطنة «نيجفا» في يوليو ١٩٣٩ شمال غزة لاستغلال مصادر المياه هناك. وأصبح الإعتبار الأمنى يأتى مسبقا للإعتبار الاقتصادى الذى كان سائداً قبل عام ١٩٣٩ وذلك بهدف توسيع حدود الدولة المنوى إقامتها. ولحماية طرق المواصلات إليها، وأخذت المؤسسات الاستيطانية على عاتقها مهمة «احتلال الأرض». كما ربط الكيبوتز نفسه بالمهام التالية[٩٣٣].

---

(٩٣١) المصدر ذاته.

(٩٣٢) الوثيقة الصهيونية، السابقة.

(٩٣٣) المصدر ذاته.

١- إرسال المبعوثين إلى الحركات الطلائعية بالمنفى (لتدريبهم وتوعيتهم)

٢- تنظيم الهجرة السرية.

٣- القيادة والتوجيه في قوات الهاجاناه.

وغير الصندوق القومى من اهتماماته ليشارك في الاستراتيجية الجديدة. وبعد أن كانت أمواله مكرسة لحيازة الأراض أصبح يشارك في استصلاح الأراضي الصخرية في الجليل بهدف دق وتد أساسى في المنطقة تمهيداً لانتشار استيطانى متكامل ومتواصل مع باقى المستوطنات[٩٣٤].

كما أصبح الارتباط بين الاستيطان والأمن، الذى يعبر عنه بمصطلح «استراتيجية استيطانية» أمراً لا جدال فيه. وجدير بالذكر أن قوات الهاجاناه السرية كانت الوحيدة التى مارست تخطيط المستوطنات وانشائها كوسيلة من وسائل التدعيم والانتشار العسكرى في تلك الفترة لتحقيق هدف التواصل الإقليمى والاقتصادى داخل حدود المستوطنات اليهودية التى كانت تشبه حرب (N) الانجليزى والتى دعيت لهذا «بالإن الاستيطانية» التى ترسم حدود «الدولة اليهودية» في تلك الفترة والمنوى انشائها وفق مشروع بيل. ولهذا فقد أصبح من الضرورى الانطلاق والربط بين مناطق مرج بنى عامر[٩٣٥] وغور الأردن وبين السهل الساحلى والغور وتعزيز ايجاد «حيفا يهودية» والطريق إلى النقب من جنوب حيفا حتى أطراف غزة ومنها إلى بئر السبع ثم المناطق المحيطة بالحولة وطبريا بالإضافة لاهتمام خاص بالاستيلاء على أراض في الشمال للسيطرة على منابع المياه[٩٣٦].

---

(٩٣٤) الوثيقة الصهيونية، السابقة.

(٩٣٥) المصدر ذاته.

(٩٣٦) وثيقة صهيونية، السابق والصفحة.

واهتمام اليهود بهذه المناطق أمر قديم، فقد أثار هؤلاء مشكلة دولية بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٩ من أجل تغيير الحدود

وبرغم تأثر الهجرة السرية نتيجة إغلاق المنافذ البحرية أمام السفن المدنية بسبب الحرب العالمية الثانية إلا أن عمليات الاستيطان استمرت ولكن ليس بنفس الوتيرة السابقة وما أن تم انعقاد مؤتمر بلتمور الذى طرح الصهيونيون من خلاله ضرورة إقامة «جمهورية يهودية» حتى عاد الاستيطان إلى نشاطه السابق وأقبلت الوكالة اليهودية على إعداد خطط تتوائم وروح بلتمور من خلال إقامة سلسلة من المستوطنات على امتداد الحدود اللبنانية وغور الأردن من بيسان وحتى البحر الميت ثم التوغل في مناطق داخلية لم يكن قد تم استيطانها من قبل وكذلك في نابلس وغزة بهدف دق وتد عرضى ثان، ولتكون المستوطنات بمثابة خطوط مجابهة(٩٣٧) مع العرب للحفاظ على حدود الدولة.

وقد جابهت خطة التوغل في منطقة النقب بعض المشاكل السياسية والاقتصادية لعدم وجود بنية تحتية كافية. وإن يكن قد تمت محاولات لدراسة إمكانية الزراعة في المنطقة ولذا فقد تم إنشاء ثلاث مستوطنات لجمع المعلومات في منطقة النقب عام ١٩٤٣(٩٣٨) ثم تم إنشاء مستوطنة أخرى من أصل أربعة عشر مستوطنة كان ثمة نية لانشائها عام ١٩٤٥ لإسكان الجنود اليهود المسرحين من الجيش البريطانى بهدف تدريب عشرات الآلاف من اليهود واعدادهم عسكريا بعيدا عن عيون السلطة(٩٣٩) ليس هذا فحسب بل عمل هؤلاء على تهريب وتخزين الأسلحة بكميات كبيرة من كل نوع(٩٤٠). وفي عام ١٩٤٦ شرع اليهود

الشمالية لفلسطين بهدف السيطرة على منابع المياه وحوض اليرموك في أقصى الشمال وإدخال أصبع الجليل الذى كان تابعا وفق التقسيمات الدولية الانتدابية لفرنسا. وبالفعل ضغطت بريطانيا على فرنسا برغم تحفظ الأخيرة وتم تغير الحدود لتدخل خان الدوير «دان» المنطقة البريطانية. للمزيد أنظر: محمد محمود ابراهيم الديب، حدود فلسطين، سابق، ص ص ٢٣ - ٣١ وأنظر أيضا:

- وتيقة صهيونية، الراية القطرية، ١٩٨٠، ص٦.

(٩٣٧) وتيقة صهيونية السابق، ص٧.

(٩٣٨) أورى ديفيس، المجتمع البدوى فى النقب واقتصادياته، سابق، ص ص ١٠-٢١.

(٩٣٩) الأهرام العدد ٢١٩٧٠ السنة ٧١ فى ٢ نوفمبر ١٩٤٥ وأيضا:

- الأهرام العدد ٢٢٠٧٧ السنة ٧٢ في ٨ أكتوبر ١٩٤٦.

(٩٤٠) الرابطة العربية، العدد ٤٠٣ في ١٩٤٤/٧/٨، ص٩ نقلا عن تقرير خبير امريكى.

بانشاء إحدى عشر مستوطنة في النقب تحت اسم عملية «النقب» لفرض سياسة «الأمر الواقع»[٩٤١].

ومن أجل إقامة هذه المستوطنات كانت هناك فرق مسلحة مكونة من عدة آلاف تقوم بشن هجوم على المناطق المراد احتلالها واقتلاع البدو منها دون موافقة السلطات. والتى لم يكن يحرك حضور قواتها للموقع ساكنا[٩٤٢].

وأنشأت الهاجاناه ثلاثة مستوطنات أخرى في مايو ١٩٤٧ بعد أن تم تمديد أنابيب مياه للمنطقة حيث أصبح عدد المستوطنات هناك ثمانية عشر مستوطنة على الحدود المصرية بلغ عدد سكانها بين ٨٠٠ – ١٠٠٠ يهودى[٩٤٣] كما رسمت الخطة الصهيونية ضرورة مضاعفة عدد المستوطنات من ٢٤٠ مستوطنة إلى ٤٨٠ مستوطنة. وقد تم إنشاء ١٤٠ مستوطنة في الفترة من ١٩٣٩ – ١٩٤٧ من مستوطنات التوغل كان قد انشئ منها ٧٤ مستوطنة فيما بين ١٩٤٣ – ١٩٤٧[٩٤٤] وقد انشئ ٦٠ كيبوتزا فيما بين مايو ١٩٤٠ ومايو ١٩٤٨ وحوالى ٢٠ موشافاً وكان العديد من الكيبوتزات هذه قد انشئت في حوض الحولة الأعلى وفي شمال ووسط فلسطين وفي الجنوب وتعتبر هذه المرحلة مرحلة بناء مستوطنات «القلاع والحصون»[٩٤٥].

---

(٩٤١) ديفيس المرجع السابق والصفحة.

(٩٤٢) لمزيد من التفاصيل حول الهجوم واستكانة السلطات البريطانية لسياسة الأمر الواقع أنظر:

– الأهرام العدد ٢١٧٩ السنة ٧١ في ٢ نوفمبر ١٩٤٥، ص١.

– الاهرام العدد ٢٢٠٧٧ السنة ٧٢ فى ٨ أكتوبر ١٩٤٦.

(٩٤٣) أورى ديفيس، المجتمع البدوى فى النقب، سابق والصفحات ، وأيضا

– الأهرام العدد ٢٢١٨ السنة ٧٣ في ٩ فبراير ١٩٤٧، ص١ وأيضا:

– المقطم العدد ١٧٩٧١ فى ٨ فبراير ١٩٤٧ ص١.

(٩٤٤) مدحت جابر، بعض جوانب جغرافية العمران فى فلسطين، مرجع سابق، ص٥٦ وأيضا وثيقة صهيونية السابق وأيضا:

– أورى ديفيس، السابق والصفحات.

(٩٤٥) Peter Beaumont and others, the middle east, A Geographical study second edition P.P. 447 - 448.

وكانت العصابات الصهيونية كالبالماخ تستولى على الأراضي بالقوة وتعدها كمستوطنات عسكرية ثم تحولها فيما بعد إلى مستوطنات مدنية[٩٤٦].

وهكذا يلاحظ أن الاستيطان قد مر منذ خريف ١٩٤٥ وحتى فبراير ١٩٤٧ بثلاثة مراحل، **الأولى** استمرت حتى صيف ١٩٤٦ تم خلالها التشديد على التوسع في الهجرة السرية وتوجيه أعمال عنف مسلحة عدائية ضد السلطات البريطانية وبناء مستوطنات دون موافقتها.

والمرحلة الثانية توقفت فيها الأعمال المسلحة من قبل العصابات الصهيونية باستثناء أعمال التخريب مع استمرار استيطاني.

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت مع عرض المشكلة الفلسطينية على الأمم المتحدة حيث تركزت الأهداف الصهيونية للحصول على قرار يحظى بأغلبية الأصوات في الأمم المتحدة من خلال الضغوط التى مارستها الشركات الامبريالية الصهيونية على الدول الأعضاء. أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فقد تصور اليهود أن احتلال الأراضي وإقامة مستوطنات في النقب وفقا لسياسة الأمر الواقع قد أدى لإحراز إعجاب السوفيت الذين منحوهم موافقتهم في الأمم المتحدة[٩٤٧]. علما بأن الاتحاد السوفيتى كان يسعى لتحقيق مصالح خاصة به لتصوره بأن العديد من اليهود الروس المتأثرين بالفكر الماركسى سيقومون بنشر الأفكار الاشتراكية في المنطقة بما يدعم الاتحاد السوفيتى. فضلا عن أن الضغوط التى مارستها الصهيونية والكارتيل النفطى والولايات المتحدة على باقى الدول

وتذكر مصادر يهودية أن عدد الكيبوتزات بلغ ١٧٦ مستوطنة يقطن فيها ٢٨ر١٢٦ حتى نهاية ١٩٤٧ وكان هؤلاء منظمين سياسيا للمزيد أنظر: حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، سابق، ص ٢٥.

(٩٤٦) مدحت جابر السابق والصفحة.

(٩٤٧) محمد مدحت حابر، السابق، ص ٥٦ وأيضا:

- اورى ديفيس، المجتمع البدوى، سابق ص ص ٢٠ - ٢١.

تُعد هى المسؤلة عن إحراز أصوات الأغلبية في المنظمة الدولية. خاصة وأن المؤسسات المالية الأميركية الضخمة كانت تسيطر عليها الرساميل اليهودية التى كونت (الاتحاد الاقتصادى الفلسطينى) الذى سيطر على المنشآت التعاونية في فلسطين وعلى (بنك القروض) (ونقابة التعدين الفلسطينية)، (وبنك الرهونات) (وشركة البوتاس)، (وشركة المنسوجات)، (وشركة مياه فلسطين)، (واتحاد الأراضي)، (وشركة منتجات الفواكة الفلسطينية) (وبنك التوفير)، (وشركة كهرباء فلسطين) . وكان مركز الاتحاد الاقتصادى، في نيويورك ويقدر رأسماله بملايين الدولارات والتى أخذت تتضاعف(٩٤٨). ولهذا فقد رسم هذا الاتحاد سياسة فلسطين بمعرفة الوكالة اليهودية كما كان له وللبنوك اليهودية أثر كبير في توجهات الرؤساء الامريكيين والهيئات السياسية بفعل الضغوط التى كان يمارسها هؤلاء منذ ١٩٤٢(٩٤٩)، والتى توجت بالدور الخطير الذى لعبته الولايات المتحدة اثناء الاقتراع على مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ الذى أعيد الاقتراع عليه مرة أخرى عندما لم يحقق النسبة اللازمة للموافقة عليه بما يخالف القوانين(٩٥٠). وبرغم تحذيرات

---

(٩٤٨) للمزيد حول دور المؤسسات المالية اليهودية فى الولايات المتحدة وأسماء أصحابها وقوة الضغوط اليهودية أنظر:
- فؤاد مرسى، الكارتل النفطى، سابق ص ص ٨٠ - ٨٦.
-يورى ايفانوف، احذروا الصهيونية، سابق، ص ص ١٥٢ - ١٦٠.
- عبد المنعم الغزالى، إسرائيل قاعدة للاستعمار وليست أمة، دار الفكر، ١٩٥٨، مشاكل القومية العربية، ص ص ٦٠ - ٦٣.
- حالينا نيكتينا، دولة اسرائيل، سابق، ص ص ٤٦ - ٤٧.
- ب. جنسين، مؤامرة فلسطين، كتب سياسية، الكتاب ١١٩، الجزء الثانى، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص ٥.
- وأيضا: أوبرين لى، المنظمات اليهودية الاميركية، سابق، ص ١٦٦.

(٩٤٩) المراجع السابقة، وأيضا: حول أول كسب سياسى امريكى مؤيد لليهود أنظر:
- فرانك أ. مانويل، بين امريكا وفلسطين، سابق، ص ص ٨٩، ١٤٥.

(٩٥٠) حذر جيمس فورستال وزير الدفاع الأمريكى من خطر الضغط الرهيب على الدول الصغيرة للحصول على نسبة الثلثين اللازمة للموافقة على المشروع لما قد يعود على الولايات المتحدة من ضرر خاصة وأن هناك الكثير من المصالح الامريكية في البلاد العربية. انظر:
- عودة بطرس عودة، القضية الفلسطينية، سابق، ص ٤٣٥، وأيضا للمزيد حول دور الولايات المتحدة فى إرساء قيام دولة يهودية في فلسطين أنظر:
- ارونولد توينبى، فلسطين جريمة ودفاع، تعريب عمر الديراوى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦١، ص ص ٧٢ - ٧٣.

البعض لخطورة هذا الموقف الذى أسفر عن تحويل ٥٦٪ من أراضي فلسطين لليهود طبقا لمشروع التقسيم الذى كان نتاجاً لعدة مشاريع سابقة للتقسيم طرحت في الفترة السابقة ولكن أيا منها لم تصل به الجرأة لأن يعطى من أراضي عرب فلسطين هذه النسبة ونظرا لما كانت تعنيه **مشروعات التقسيم لفلسطين** من دلالات خطيرة على تطور وتعقد مشكلة حيازة الأرض الزراعية وتمكين اليهود من اقتلاع أصحابها منها نرى من اللازم أن نقدم عرضا موجزا لتلك المشروعات التى انفردت بمعظمها بريطانيا والتى طرح **أولها عام ١٩٣٧ من خلال اللجنة الملكية** اثر اندلاع ثورة ١٩٣٦، والتى طالبت بتقسيم فلسطين وأعطت أخصب الأراضي وأكثرها استراتيجية للمنطقة اليهودية التى كان للعرب فيها مساحات خصبة واسعة تبلغ ثلاثة ملايين وربع المليون من الدونمات كما أوصت بتبادل السكان والزام حكومة كل قسم بشراء ممتلكات وأراضي الجنس الآخر ولم يكن لليهود في المنطقة العربية سوى ١٠٠ ألف دونم فقط[٩٥١]. والموضحة في خريطة التقسيم رقم (١٧) في ملاحق الدراسة ولم يحظ المشروع لا بموافقة العرب ولا اليهود ولذا فقد **وضعت الوكالة اليهودية عام ١٩٣٨ مشروعها الخاص بالتقسيم** والقائم على أيجاد دولة يهودية تمتد على معظم الساحل الفلسطينى وتتكون من قسمين وتشمل أفضل الأراضى الزراعية والاستراتيجية في حين تقسم الدولة الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام مع ابقاء منطقة انتدابية توضحها الخريطة رقم (١٩) في ملاحق الدراسة[٩٥٢].

ثم كان **اقتراح لجنة وودهيد البريطانية عام ١٩٣٨** الذى رفض المشروع الصهيونى لضم منطقة الجليل العربية بالكامل ووضعت مشروعا بديلاً أعطى العرب مناطق ساحلية فى حين أعطى الدولة اليهودية الساحل الشمالى من عكا وحتى تل أبيب ليمتد شرقاً حتى حدود الأردن بما فيها بحيرة طبريا وشمال بيسان، وأعطى الدولة العربية

(٩٥١) المذكرة البريطانيه المرفوعة عام ١٩٤٧، سابق، ص ص ٣٧ - ٣٨.

(٩٥٢) خيرية قاسمية، الصراع العربى الإسرائيلى في خرائط، سابق، ص ص ٥٤ - ٥٧

الساحل الجنوبى من يافا وحتى رفح تقوم في وسطها منطقة انتدابية تتضمن القدس، وبيت لحم ورام الله. والموضحة في الخريطة رقم (١٨) في الملاحق(٩٥٣).

ولكن حفظت هذه المشاريع عندما لاحت نذر الحرب العالمية الثانية في الأفق والتى تلونت معها السياسة البريطانية لضمان وقوف العرب إلى جانبها وقدمت الكتاب الأبيض وقانون انتقالات الأراضي القاضى بتحديد الهجرة وحظر انتقال الأراضي وهو الأمر الذى فجر أعمال العنف اليهودية ضد بريطانيا والتى أدى تفاقمها إلى ارتباك السياسة البريطانية التى طفقت تبحث عن مشاريع تحل بها المشكلة الفلسطينية فطرحت عديد من المقترحات، **تمثلت بمقترحات لجنة التخطيط المشتركة بوزارة الحرب عام ١٩٤٢** التى طالبت باستمرار الانتداب لضمان حصول بريطانيا على قواعد بحرية وجوية وحق الاشراف على الخط الحديدى الممتد إلى مصر(٩٥٤).

وفي عام ١٩٤٤ قدم اقتراح آخر من قبل لجنة مجلس الوزراء البريطانى طالب بالتقسيم مع إبقاء بعض المسؤوليات بيد المندوب السامى. **وفي عام ١٩٤٥ قدم طرح آخر وضعه (إدوارد جريج)** طالب بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية بهدف تخفيف أعباء ومسئوليات بريطانيا(٩٥٥). بالإضافة لمشاريع أخرى

---

(٩٥٣) المرجع ذاته والصفحات.

(٩٥٤) نحو فهم عميق للسياسة البريطانية تجاه فلسطين والتحولات التى طرأت عليها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أنظر: الدراسة الوثائقية القيمة: - أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين، سابق، ص ص ١٠ - ١١.

(٩٥٥) للمزيد حول هذه المشاريع، أنظر:

- سحر على خليفة، سابق، ص ص ٦٣-٦٥، ولمعرفة مدى الضغوط الأميركية الصهيونية أنظر:

- A survey of Palestine Vol. 1. Ibid, P.P. 80-83.
- Colenl, R. Meinert, Zhagen, Meddle east Diary, 1917-1958. The cresset Press, London 1959.

وأنظر أيضا:

- Official documents, compiled by the Palestine Arab Refugee office, New York, 1959, P.P. 80 - 81.

باءت جميعها بالفشل وعكست مدى تخبط السياسة البريطانية في ظل الظروف التى انهكت فيها بريطانيا اثر الحرب العالمية الثانية. والتى دفعتها – ضغوط الصهيونية والولايات المتحدة الامريكية لفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية – إلى اتخاذ قرار بتشكيل لجنة انجلو امريكية لدراسة الأوضاع في فلسطين وفي أوربا حتى لا تتحمل وحدها تبعة هذا القرار.

اللجنة الانجليزية الاميركية ١٩٤٥ – ١٩٤٦

قامت هذه اللجنة بجولة في أوربا وفلسطين وتبلورت مقترحاتها بمشروع للتقسيم «توضحه الخريطة رقم (٢٠) في ملاحق الدراسة» مع وصايا عشر على رأسها السماح لـ ١٠٠ ألف مهاجر يهودى فورا بدخول فلسطين مع ما يترتب عليه من كثافة سكانية عالية تحتاج أراض واسعة وخاصة زراعية لتستوعبها ولذا فقد رأت اللجنة في توصيتها السابقة بضرورة الغاء نظام الأراضي لانه يقيد حيازة اليهود، وطالبت بحرية انتقال الأراضي لمن يشاء وكيف يشاء ثم طالبت بضرورة حماية صغار الحائزين بما يتناقض تماما والمطلب السابق ولم تنسى اللجنة أن تقترح على حكومة الانتداب اجراء تحريات واسعة بحثا عن موارد المياه والسيطرة عليها سواء كانت ينابيع أو أنهار لتيسير سبل الاستيطان(٩٥٦).

وقد عكست الوصايا العشر للجنة مدى تحيزها الفاقع للصهيونية ولمشروع الوطن القومى. الأمر الذى أثار سخطاً شديدا في العالم العربى بسبب تحديها الصارخ لحقوق شعب فلسطين. في نفس الوقت الذى أثارت فيه أيضا سخط اليهود لعدم نص بنودها على

---

(٩٥٦) انظر نص التقرير: Ibid., P. 86.

وأيضا الوثيقة ١٩٥، ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد، جـ١، سابق، ص ص ٧٦٥ – ٧٧٧.

– وأيضا زكى صالح، فلسطين والتقرير الانجليزى الامريكى لعام ١٩٤٦، نقد وتعريف، دار الفكر العربى ١٩٤٧، ص ص ٥ – ٤٢ ويذكر المؤلف أن قرارات اللجنة صدرت في كتاب عام ١٩٤٤ وضعها استاذ في علوم السياسة قبل عامين من صدور قرار اللجنة.

اقامة دولة يهودية صراحة مما فجر أعمال العنف بحدة ودموية أكثر من ذى قبل.

وقد أفضت المباحثات المكثفة بين البريطانيين والاميريكيين حول توصيات اللجنة الانجلو امريكية إلى طرح بريطانى جديد للتقسيم وافق عليه الجانب الأمريكى من خلال **لجنة جريدى وموريسون في يوليو ١٩٤٦ "Grady - Morisson"** والتى تلخص مشروعها بوضع نظام يكفل حكماً ذاتياً لكل من العرب واليهود تحت إدارة حكومة مركزية تقسم فيها فلسطين لأربعة مناطق عربية، تغطى ٤٠٪ من مساحة فلسطين ويهودية، وتشمل معظم المناطق التى تمركز فيها اليهود وتغطى ١٧٪ من مساحة فلسطين مع ترك حق فتح باب الهجرة على مصراعيه فيها لإدخال المئة ألف مهاجر أيضا ولكن بشرط أن يكون ذلك على نفقة الحكومة الأميركية. وتركت منطقتى القدس والنقب لإشراف حكومى بريطانى عليها[٩٥٧].

كما وافق المشروع على توصيات اللجنة الخاصة بالنهوض بالقسم العربى صحياً وتعليمياً وزراعياً من خلال تأمين القروض للفلاحين بفوائد قليلة أو من خلال تطبيق النظم التعاونية. ورفع القدرة الإنتاجية للأرض للإرتقاء بالمستوى المعاشى للفلاح وكذا فيما يتعلق بموارد المياه. وهو الأمر الذى يحتاج لدعم مالى كبير واقترح الخبراء تقديم منحه مالية كبيرة لفلسطين لانجازه[٩٥٨].

---

(٩٥٧) وضع المشروع نائب رئيس الوزراء البريطانى وزعيم البرلمان العمالى موريسون وعرف المشروع باسمه في حين كان هنرى جريدى رئيس اللجنة وهو وكيل وزارة الخارجية الامريكية، أنظر:

– محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة، حـ٤، سابق، ص ص ٤٨ – ٦٠.

– خطب الوفود في مؤتمر فلسطين في لندن ١٩٤٦، ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد، جـ١، ص ص ٧٩٥ – ٨٥٠ وأيضا: – عبد الرحيم مصطفى، السابق، ص ص ٩، ٢٨.

(٩٥٨) وثيقة صهيونية، الراية القطرية فى ١٠/١٢/١٩٨٠، وص٧ وأيضا.

– مشروع موريسون المعدل، الوثيقة (٣) في ٣١ يوليو ١٩٤٧، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩٤٧ – ١٩٥٠، سابق، ص ص ٤٢ – ٤٣.

وقد تحفظ البعض على هذا المشروع لما قد يثيره من مشاكل لبريطانيا كما لم يحظ بقبول من الولايات المتحدة حيث رفض ترومان هذه المقترحات وأصر على إدخال مائة ألف يهودى خاصة بعد إعلان اليهود لقرارهم بإقامة الدولة اليهودية فوراً التى عبر عنها مؤتمرهم الصهيونى الدولى الذى عقد في يوليو ١٩٤٦ والتى أعلنها بن جوريون الذى رفض مشروع موريسون وقدم **مشروعا بديلا باسم الوكالة اليهودية** عاكسا أفكار مؤتمر بلتمور مطالبا بإقامة دولة يهودية تمتد من ساحل المتوسط إلى ساحل البحر الميت مع ضم منطقة النقب والجليل والقدس وابقاء منطقة صغيرة في فلسطين للعرب ورفض سيطرة بريطانيا بأى شكل على الدولة اليهودية لتعارضها مع الحكم الذاتى(٩٥٩). (أنظر خريطة المشروع رقم (٢١) في ملاحق الدراسة). وبرغم إدعاء بريطانيا بأن مشروع موريسون أفضل وسيلة لحل مشكلة فلسطين إلا أنها لم تتمسك به وأدخلت تعديلات عليه تتواءم مع مشروع الوكالة اليهودية فأضافت بعض أقسام من منطقة النقب للمنطقة اليهودية فرفض العرب المشروع وعادت بريطانيا لدعوة العرب واليهود لعقد مفاوضات يكون مشروع موريسون أساسا لها وافتتح مؤتمر لندن في لانسكتر هاوس في ٩ سبتمبر ورفض العرب خطة الحكم الذاتى البريطانية كما رفضوا مشروع موريسون وقدموا **مشروعا عربيا مقابلا** يقوم على إنشاء حكم ذاتى فلسطينى تكون حكومته مكونة من وزراء عرب ويهود وفق النسبة العددية لكل منهم في ذاك الوقت ٧٠٪ عرب و٣٠٪ يهود تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية تحت إشراف بريطانى طوال فترة الانتقال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة في فترة لا تتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ وركز المشروع العربى المقابل على ابقاء القيود على انتقال الأراضي وفق قانون ١٩٤٠ وحرم الهجرة نهائيا وجعلها مشروطة

---

(٩٥٩) T.G. Frazer, Partation in Irland, India and Palestine theory and Practice, st. martins press, New York 1984, P. 156.

- تقرير سرى من بن جوريون للمجلس الصهيونى، مجلة المصور، العدد ١١٦٣ في ١٩٤٧/١/٢٤، ص ص ١٣ - ١٦.

بموافقة العرب في حالة الضرورة[٩٦٠]. وقد عكس المشروع العربى سعة إدراك واضعيه لمدى عمق المشكلة فقبلوا سياسة الأمر الواقع كما أنه اتسم بالتسامح الشديد وخاصة في تلك الفترة الزمنية. ولكن وبالرغم من ذلك فقد رفضت بريطانيا المشروع.

أما مشروع الحكم الذاتى البريطانى الذى رفضه العرب فقد رفضه اليهود أيضا خاصة بعد أن عقد مؤتمرا صهيونياً. في سويسرا في فترة انفضاض مؤتمر لندن واستنكروه باعتباره يتناقض تماما والتزامات بريطانيا ولأنكارها حق استقلالهم حتى في الأرض المخصصة لهم في المنطقة اليهودية[٩٦١]. ثم قدم **اليهود** بعد عودة المؤتمر للانعقاد في ٢٧ يناير ١٩٤٧ **ثلاث مقترحات بخصوص الدولة اليهودية:** طالب أولها وهو **مقترح جولدمان** بـ ٦٥٪ من مساحة فلسطين مقابل منح بريطانيا قواعد بحرية وجوية وتسهيلات مختلفة[٩٦٢]. ومع فتح باب الهجرة على مصراعيه وكمقترح بديل في حالة عدم قبول الأول عبر **المقترح الثانى** عن ضرورة اباحة انتقال الأراضي لليهود في كل انحاء فلسطين وفتح أبواب الهجرة لليهود في حين اكتفى **المقترح الثالث** بقبول دولة يهودية تكون لها حدود كافية[٩٦٣]. وأن تكن المقترحات الثلاث على نحو ما هو واضح قد خرجت كلها من عباءة واحدة تسعى لإقامة دولة يهودية على أكبر قدر ممكن من الأرض.

---

(٩٦٠) للمزيد من التفاصيل حول مؤتمر لندن أنظر:

- المذكرة البريطانية إلى الأمم المتحدة، سابق، ص ص ٦٢-٦٣.
- الوثيقة ٢٠٠ نص خطاب كميل شمعون من مؤتمر فلسطين، ملف وثائق وزارة الإرشاد جـ١، ص ص٨١٢-٨١٨.
- المشروع العربى المقابل كما اقترحته الوفود العربية فى مؤتمر لندن ١٩٤٦، المصدر السابق، ص ص ٨٤٤-٨٥٣. لمزيد من التفاصيل حول بنود المشروع.

(٩٦١) عُلق مؤتمر لندن لتتمكن بعض الوفود من حضور جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس وزراء الخارجية أنظر:

- المذكرة البريطانية، السابق، ص ص ٦٥ - ٦٦.

(٩٦٢) وتغطى المنطقة، الجليل بالكامل والسهل الساحلي والنقب فى حين تتبع القدس وبيت لحم والناصرة نظام كنسى دولى. أنظر المذكرة البريطانية السابقة والصفحات. وجولدمان هذا هو العضو الأمريكى في اللجنة التنفيذية التابعة للوكالة اليهودية.

(٩٦٣) ذات المصدر والصفحات.

إلا أن بريطانيا **ناقشت مقترحين آخرين** بخصوص التقسيم لجعله أكثر قبولاً في ٤ يناير ١٩٤٧ حرصاً على المصالح النفطية في المنطقة فكانت أميل **لدولة فلسطينية اتحادية عبر عنها بيڤن في خطته المطروحة في مجلس الوزراء** ثم قدم مقترحا أخر عرف **بخطة بيڤن** تمحورت بشكل أساسى على استمرار الانتداب تحت الوصاية البريطانية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لتكون بمثابة فرصة لكلا طرفى النزاع لاثبات قدرتهما على العمل سويا لخير الطرفين. ولإرضاء اليهود تم منحهم من خلال هذه الخطة حق فتح باب الهجرة بما يتقارب والعدد المطلوب وهو مئة ألف يهودى على مدى سنتين[٩٦٤]. وهو ما سيؤدى حتما لأغلبية يهودية تستأثر بمعظم فلسطين فيما بعد ملبية الالتزامات البريطانية والمطالب الصهيونية.

ورُفض المشروع من الطرفين العرب واليهود[٩٦٥] لنفس الأسباب السابقة وطرحت أفكارا أخرى للنقاش في مجلس الوزراء البريطانى تتلخص **بضرورة رفع القضية للأمم المتحدة** دون التخلى عن الانتداب[٩٦٦] لاستحالة فرص التسوية السلمية بدون مساندتها. ولا تغفل عين مبصرة مدى حرص بريطانيا في تلك المرحلة على استمرار نفوذها بأى شكل من الأشكال في فلسطين حرصا على مصالحها[٩٦٧] كما عكست المشاريع المختلفة للتقسيم

---

(٩٦٤) مستر بيڤن وفلسطين، مجلس العموم في ٢٦ يناير ١٩٤٦، إدارة الاستعلامات، السفارة البريطانية، القاهرة، ص ص ٦-١١ وأيضا:

- أنظر نص المشروع في المذكرة البريطانية المرفوعة للامم المتحدة، سابق، ص ص ٦٠-٦٧ وأيضا:
- احمد عبد الرحيم مصطفى، السابق ٢ ٢ ٤٦ - ٤٧، ٥٥ وأيضا:
- الوثيقة رقم ٣، مشروع موريسون المعدل، السابق، ص ٢٤.

(٩٦٥) قبل اليهود كحد أدنى بالغاء الكتاب الأبيض لما سيمثل ذلك من فتح باب الهجرة والسماح بانتقال الأراضي.

(٩٦٦) المصادر ذاتها والصفحات.

(٩٦٧) فيما يخص المذكرات السرية التى توضح مدى حرص بريطانيا على مصالحها في فلسطين وابقاء نفوذها أنظر:

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، ، السابق، ص ص ٤٨-٤٩.

تمحورها حول إيجاد الوطن القومي ودعمه من خلال استقلال ذاتى وأن حرصت بريطانيا في تلك الفترة على استبعاد فكرة التقسيم مقدمة طرحاً جديداً لم يسبق وأن استخدمته بريطانيا من قبل ويتمثل بأن اليهودية «دين لا أمه» كما هاجمت سياسة الولايات المتحدة لإصرارها على التقسيم. كما تميزت السياسة البريطانية في تلك الفترة بالتخبط الشديد[٩٦٨]. وربما طرحها الخاص بعرض القضية على الأمم المتحدة كنوع من الضغط مارسته ضد كل من العرب واليهود الذين كانا يخشيانه بشدة ظناً منهم بأن قرارها لن يكون في مصلحة أى منهم.

وصدق حدس بريطانيا عندما قدم متشددو اليهود بعض التنازلات بهدف الحيلولة دون عرض القضية على الأمم المتحدة عندما وافق بن جوريون على مشروع فرض الوصاية البريطانية لمدة خمس سنوات تمتنع خلالها الوكالة اليهودية عن ممارسة أى ضغوط في سبيل إقامة دولة يهودية مع إبقاء شرط السماح الخاص بإدخال ١٠٠ ألف مهاجر يهودى. ولكن جاء هذا العرض متأخراً[٩٦٩]. إذ أعلن وزير الخارجية البريطانى في ١٨ فبراير ١٩٤٧ موافقة مجلس الوزراء على عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة. وطالب بادراج القضية في جدول أعمال الأمم المتحدة ويعقد اجتماع خاص للجمعية العامة في أوائل ابريل ١٩٤٧.

ومهما يكن من أمر فقد اثمر اجتماع الجمعية العامة عن تعيين لجنة تحقيق لبحث مشكلة فلسطين قامت بتحرياتها ووضعت تقريرها. القاضى بإنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين على أن تتولى الأمم المتحدة الإشراف خلال فترة الانتقال وبعد خلاف من

---

(٩٦٨) المذكرة البريطانية، السابق، ص ٦٨ وأيضا:

- مستر بيفن وفلسطين، السابق، ص ص ٦-١١.

- قدم بن جوريون موافقته في ١٣ فبراير ١٩٤٧، المصادر السابقة والصفحات.

(٩٦٩) المصادر السابقة والصفحات.

أعضاء اللجنة قدم طرحان عبر الأول عن مقترحات اللجنة الفرعية الأولى التى بلورت مقترحاتها مدى تأثرها بالأفكار الصهيونية ومطالبها القائمة على التقسيم موصية بأن تتضمن الدول العربية المرتفعات الصخرية والأراضي قليلة الخصوبة في مناطق الجليل والضفة الغربية والقدس والخليل مع غور الأردن وجزء من الساحل الجنوبى الممتد من أسدود حتى الحدود المصرية[٩٧٠] كما أجرت اللجنة تعديلات على حدود الدولة العربية إذ انتزعت مزيداً من أراضي الضفة الغربية لصالح الدولة اليهودية كما انتزعت يافا وأراضي النقب. وهكذا حققت اللجنة الأولى الحلم الصهيونى الذى عبر عنه «نشيد البالماخ من المطلة حتى النقب ومن البحر حتى الصحراء»[٩٧١] متوجا الضغوط الصهيونية الضخمة التى مارسها هؤلاء على اللجنة[٩٧٢]. وهكذا فقد جاءت الدولة اليهودية أكبر بكثير من جميع المقترحات السابقة بالإضافة لأنها أعطت اليهود أفضل الأراضي الزراعية وكذا معظم مزارع الحمضيات برغم أن نصفها للعرب وقد لاحظ بيفن ذلك ورأى أنه يشكل ظلما لعرب فلسطين لا يرضى ضمير بريطانيا[٩٧٣].

ولما طرح المشروع للتصويت عليه في الأمم المتحدة لم يحظ بأغلبية الأصوات المطلوبة فاعيد للاقتراع عليه مرتين متتاليتين قامت خلالهما الولايات المتحدة وعلى رأسها ترومان شخصيا والصهيونية العالميةوالشركات الامبريالية باستخدام كافة أنواع الضغوط لمساندة

---

(٩٧٠) ويسكن هذه المناطق ٧٢٥ ألف عربى و١٠ آلاف يهودى للمزيد حول مقترحات اللجنة: - Official Documents, pledeges, Ibid, P.P 108-109.

(٩٧١) للمزيد حول مقترحات اللجنة الفرعية أنظر:

المصدر السابق والصفحات أيضا:

أحمد عبد الرحيم مصطفى، السابق، ص ٥٥ وأيضا: وثيقة صهيونية، الراية القطرية، السابق والصفحة.

(٩٧٢) وفق ما جاء في تصريح بن حوريون أنظر: Ben Gurion, A secret Zionest Documents, Publication of the Arab bureau, Damascus, P.P. 8-29.

(٩٧٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى السابق، ص٥٩.

مشروع التقسيم وانجاحه كما جاءت موافقة الاتحاد السوفيتى له دعما غير متوقع[٩٧٤] واتت موافقة الجمعية على اقتراح التقسيم موصية باجراء بعض التعديلات على المنطقة اليهودية حين أعطت يافا و٢ مليون دونم من أراضي النقب للعرب. وأصبحت الدولة اليهودية تمتد على ٥٦ر٤٧٪ من أجود أراضي فلسطين في حين بقى للدولة العربية المقترحة ٨٨ر٤٢٪ من مجموع مساحة فلسطين أما القدس الدولية فكان لها ٦٥ر٠٪. بالإضافة لاجراءات أخرى وافقت اللجنة عليها وفق ترتيبات معينه. هكذا وبمنتهى البساطة أصبح اليهود الذين لا يمتون لفلسطين بصلة والمهاجرين اليها من شتى أصقاع الأرض والذين لم يكن يزيد عددهم عن ثلث السكان وبقرار دولى مالكين لما يزيد عن ٥٦٪ من أراضي فلسطين دون إى إعتبار لشرع أو قانون[٩٧٥] (وتوضح الخريطة رقم (٢٢) في ملاحق الدراسة توزيع الأراضي على كل من الدولة العربية واليهودية والدولية المقترحة).

وطالب مشروع التقسيم فيما طالب بتنمية أمور الزراعة واستصلاح التربة والاهتمام بشئون الرى وتمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى مصادر المياه ومصادر الطاقة. في حين أن هذه عمليا أصبحت تحت سيطرة اليهود بالكامل لوقوع أهم مصادر

---

(٩٧٤) استخدمت أساليب الرشوة والخداع والمراوغة للضغط على الدول لانتزاع موافقتها فضلا عن الدور الذى لعبه السكرتير العام للأمم المتحدة المستر تريجفى الذى جند ثلاثة آلاف موظف يعملون بالهيئة ليندسوا بين الأعضاء يمارسون ضغوطهم، كما قامت الشركة الاحتكارية للمطاط فايرستون الصهيونية لممارسة ضغوطها على الدول الافريقية لانتزاع موافقتها وقد صوت للمشروع ٣٣ دولة وعارضت ١٣ دولة، وامتنعت عن التصويت عشر دول للمزيد أنظر:

- جيمس فورستال، اللعب بالنار، قضية فلسطين وموقف الولايات المتحدة منها في مذكرات وزير الدفاع الامريكي نقله للعربية رمضان لاوند، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٦، ص ص ٣٢ - ٤٠.

- روجية جارودى، ملف اسرائيل، سابق، ص ص ٥٨ - ٥٩.

- محمد كمال يحيى، السوفيت والقضية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، دار الطباعى العربى ١٩٨٦، ص ص ٣-٩، ٢٠.

(٩٧٥) الوثيقة رقم ٢٦، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ملف وثائق فلسطين، جـ١ سابق، ص ص ٩٠٣-٩١٣، وأيضا:

SAMI HADAWI united Nation Resoulions on Palestine, 1947-1965. P.P.13.

- جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى ١٩٤٨ - ١٩٧٤. سابق، ص ص ٤-٩.

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، السابق، ص ٥٩.

المياه ومشاريع الكهرباء عليها في منطقتهم[٩٧٦].

وبرغم أن مشروع التقسيم طالب بالغاء الامتيازات الشخصية الممنوحة للأفراد فقد أبقى على الامتيازات التجارية الممنوحة للشركات[٩٧٧]. وهو الأكثر خطراً وتفجرت أعمال العنف احتجاجا على التقسيم في فلسطين مما دفع الولايات المتحدة إلى التراجع عن قرار التقسيم خوفا على مصالحها وهذا أدى إلى أتخاذ الصهيونية قرارها منفرداً في تنفيذ التقسيم بالقوة فقامت بحملة ضخمة لمساندة التقسيم الذى أوشك على الانهيار[٩٧٨] وفي ٢٠ ابريل ١٩٤٨ قدم وارين اوستن مندوب الولايات المتحدة مشروعا لوضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة يسمح بادخال عدد يحدد فيما بعد من يهود أوربا إلى فلسطين كما أباح حرية انتقال الأراضي[٩٧٩] ولكن اعترضت عليه الأمم المتحدة إلا أن اليهود لم يبالوا بموقفها وراحت الهاجاناه تنفذ خطة هجومية شاملة ليس بهدف السيطرة على الدولة اليهودية وفق خطة التقسيم ولكن عملت على توسيع حدودها معتمدة على الخطة العسكرية المعروفة باسم «الخطة «د» دالت»[٩٨٠]. والتى تقوم على ثلاث عشر عملية عسكرية بدأ تنفيذها في أول ابريل ١٩٤٨ ليصبح من المتعذر إقامة دولة عربية على النحو المقترح وفق

---

(٩٧٦) ذات المصادر والصفحات.

(٩٧٧) ذاته.

(٩٧٨) قدم فى ١٩ مارس ١٩٤٨ مشروع امريكى لالغاء قرار التقسيم ووفق عليه في مجلس الأمن بالاجماع للمزيد أنظر:

- وثيقة رقم ٢٠٨ ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد، سابق، ص ٩٢١.
- عارف العارف النكبة، جـ١، سابق، ص ص ١٣٦-١٣٧.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى، السابق، ص ص ١٢٠-١٢١.

(٩٧٩) للمزيد أنظر المراجع السابقة والصفحات وحول بنود المشروع انظر:

- الوثيقة ٢١١ ملف وثائق فلسطين وزارة الإرشاد جـ١، السابق، ص ٩٢٧.

(٩٨٠) حول الخطة وتفاصيلها أنظر: حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨ الرواية الاسرائيلية، سابق، ص ص ٣٤٦-٣٥١ وأيضاً.
Khaldi Waild, from Haven to Conquest, The institute for Palestine studies, Beirut 1971 P 856.

حطة التقسيم واعتمدت الخطة بشكل عام على توصيل وربط المناطق اليهودية ببعضها عن طريق تدمير القرى العربية واحتلالها وطرد سكانها. وبرغم أن هذه العمليات لم تنجح بكاملها ولكن مما لاشك فيه أنه حققت مكاسب ضخمة لصالح اليهود «والخريطتين رقم (٢٣) ، (٢٤) توضحان الأراض التى تمكن اليهود من احتلالها بالقوة اثناء الحرب في نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مايو ١٩٤٨».

ولا يمكن بحال أغفال الدور البريطانى هنا فبرغم اعلان بريطانيا أنها ستنسحب في ١٥ مايو ولكن ما حدث أنها انسحبت من عديد من المدن والقرى قبل هذا التاريخ وفق ترتيبات خاصة مع اليهود ليتمكنوا من السيطرة على المدن والقرى العربية والمنشآت الهامة وهذا ما حدث بالفعل حين احتلوا يافا وحيفا وعكا وغيرها من المدن والقرى منفذين خطة حدوة الحصان لإثارة الفزع والرعب في سكان القرى مما ساهم في نزوح عشرات الآلاف من العرب من قراهم. بخلاف احتلالهم لمطار اللد الدولى وغيره وبعد قرار الهدنة في ٢٩ مايو ١٩٤٨ قدم الكونت برنادوت، الوسيط الدولى، بتكليف من هيئة الأمم مشروعا يتلخص بضم النقب كله أو جزء منه للعرب بما فيه مدينتى الفالوجة والمجدل واخراج مدينتى اللد والرملة من الدولة اليهودية للدولة العربية وضم الجليل الغربى كله أو جزء منه للاقليم اليهودى[٩٨١]. أما الجليل الشرقى فيضم بالكامل للدولة الهيودية مع ضم مدينة القدس للأقليم العربى وغير ذلك من أمور خاصة بالحكم ودعا برنادوت إلى حق عودة سكان فلسطين الذين غادروها بسبب النزاع القائم واسترجاع ممتلكاتهم دون قيد أو شرط[٩٨٢] وأغضبت

---

(٩٨١) وثيقة رقم (٢) المكاتبات المتبادلة بين الوسيط الدولى والأمين العام.، بعثة الوسيط والأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص ١-٩. ٤٩-٥١. وأنظر مشروع برنادوت الخريطة رقم (٢٥) فى الملاحق.

– الوثيقة رقم ٢٢٣، ملف قضية فلسطين، وزارة الإرشاد جـ١، ص ٩٥٥

(٩٨٢) المصادر السابقة والصفحات.

مقترحات برنادوت اليهود برغم انحيازه إليهم[٩٨٣] فاغتالوه مع مساعده الفرنسى في سبتمبر ١٩٤٨[٩٨٤].

وفي ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر مجلس الأمن قراراً آخر بوقف اطلاق النار ودعا إلى رسم خطوط الهدنة كما أصدرت الجمعية العامة قراراً بتأليف لجنة توفيق دولية لحل مشكلة فلسطين مشيرة إلى ضرورة وضع القدس تحت المراقبة الدولية[٩٨٥]. وقد اعتبرت الحدود الدولية لدولة فلسطين أيام الانتداب البريطانى حدوداً طبيعية للدولة اليهودية مع اعتبار المنطقة الوسطى فلسطين (الضفة الغربية) استثناء مؤقتا تحت السلطة العسكرية الأردنية إلى حين التسوية النهائية التى يجب أن تتم مع كل دولة عربية على انفراد[٩٨٦].

الحركة الوطنية فى فلسطين

قدر لشعب فلسطين أن يخوض غمار نضال عنيف زوداً عن أرضه، منذ بدأ اليهود في

(٩٨٣) من خصائص مشروع التقسيم المقترح ضم الوحدات الاقليمية الثلاث واتحاد اقتصادى للمزيد أنظر:

– تقرير مرفوع إلى سكرتير عام الأمم المتحدة من وسيط الأمم المتحدة فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٨، جامعة الدول العربية، الادارة السياسية، ص ص ١٠-٢٨.

– الوثيقة رقم ٢٢٢، خلاصة تقرير برنادوت الأول، ملف قضية فلسطين، السابق، ص ٩٥٣.

– أكد هذا أمين عام الأمم المتحدة المستر تريجفى لجريدة نيويورك تايمز أنظر:

– محمد الفر سنوات بلا قرار، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٩٨٤) نفذت عملية الاغتيال عصابة شتيرن برئاسة اسحق شامير أنظر اعتراف القاتلين في الأهرام العدد ٣٧١٦٧ في ١٩٨٨/٩/١١، ص١.

(٩٨٥) أنظر للمزيد حول ذلك:

– الوثائق ٢١٠، ٢١٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ملف وثائق فلسطين جـ١، السابق، ص ص ٩٢٥، ٩٢٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٥١، ٩٦١، ٩٦٢.

(٩٨٦) الوثيقة ٢٥٠، بروتوكول لوزان في ١٢ مايو ١٩٤٩، ملف وثائق فلسطين جـ١، السابق، ص ١٠٥١.

– وللمزيد حول قرارات الجمعية العامة المتعلقة بحق العودة أو التعويض لمن لا يرغب بالعودة وباحترام حقوق اللاجئين والحفاظ على ممتلكاتهم وغير ذلك أنظر:

– الوثيقة ٢٥٥، قرار الجمعية العامة ملف وثائق فلسطين، جـ١، السابق ص ١٠٦٧.

– عارف العارف، النكبة جـ٤، السابق، ص ٧٩٧.

اغتصاب أراضيه في القرن التاسع عشر، فقد تكرر هجوم الفلاحين، الذين أجلوا عن أراضيهم بالقوة، على المستوطنات اليهودية، في أعوام ١٨٨٧و ١٨٩٢ وطالبت عرائض الاحتجاج، التى قدمها هؤلاء، للدولة العثمانية بمنع هجرة اليهود، وتحريم استملاكهم للأراضى، وبرغم صدور أوامر تؤكد هذا المعنى، فقد أصدرت الدولة العثمانية قراراً آخر عام ١٩٠١، بسبب تزايد زخم النضال الفلسطينى ولكن التفاف القنصلية البريطانية في القدس على القوانين العثمانية، وتدخل السفير البريطانى في القسطنطينية أبطل مفعول هذه القرارات(٩٨٧).

إلا أن استمرار النضال الفلاحى لاستعادة ما اغتصب من أراض، وفضح الصحف في كل من فلسطين ودمشق وبيروت للأهداف الصهيونية، ومظاهرات الغضب الصاخب التي عمت فلسطين ضد محاولة بيع السلطات العثمانية أراضي بيسان، صبغ الجو السياسى بالتوتر وهياج الرأى العام، مما دفع السلطة لإغلاق الصحف خاصة بعد ظهور جمعيات مكافحة الصهيونية في أعوام ١٩١٣ و١٩١٤(٩٨٨).

وكانت ممارسة الإدارة العسكرية البريطانية بعد احتلال فلسطين عام ١٩١٧، وما تلاها من إدارة مدنية، لسياسة الافقار واستنزاف الموارد ونهب الأراضي، بخلاف ما خلفته الحرب العالمية الأولى من ظلال كثيفة، ألقت بوطأتها الشديدة على عرب فلسطين، سبباً جوهرياً لهبة ١٩٢٠ التى تمكن خلالها الثوار العرب، من احتلال مستوطنة (تل حى) في حين هرب مستوطنو كفر جلعادى والمطلة في شمال فلسطين من مستوطناتهم(٩٨٩).

---

(٩٨٧) الأرض الفلسطينية بين الشرعية والاغتصاب، مرجع سابق، ص ص ٢٣ -٢٤

- بكر تنتره، المجتمع الفلسطينى، قبل موجات الهجرة، الاستعمار الاستيطانى، سابق، ص ص ١٣٠-١٣٤.

(٩٨٨) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية وثائق أرقام: ١١٣، ١١٥، ١١٩، ١٢٨ - ١٣٠، ص ص ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٦٩، ٤٧٢.

(٩٨٩) وثيقة صهيونية الراية القطرية، سابق ص ٦.

كما قاد الفلاحون هبة أخرى عام ١٩٢١ أكثر شمولاً وعنفاً لم يوقفها إلا تدخل الجيش البريطانى، وتدخل لجنة الأعيان والوجهاء. وسعت بريطانيا بعدها لاستقدام لجنة هايكرافت للتحقيق في أسباب الاضطرابات، والتى كانت فاتحة لجان عديدة استقدمتها السلطة بعد كل هبة أو ثورة بهدف التسويف والمماطلة.

وقاد الفلاحون عام ١٩٢٤ نضالاً مريراً دفاعاً عن أراضيهم التى اقتلعوا منها حتّى بلغ عدد الأسر المقتلعة من ٢٢ قرية في مرج بن عامر (٢٧٤٦) أسرة. ونحو (١٥ر٥٠٠) مواطن من وادى الحوارث. ونحو (١٥) ألفاً آخرين من منطقة الحولة. وغيرهم آلاف من كل من الساخنه وطبعون وغوربيسان والزبيدات وغيرها. استشهد خلالها العديد من الفلاحين العزل الذين استبسلوا في الدفاع عن أراضيهم ولكنهم لم يصمدوا أمام مدافع الجيش البريطانى الرشاشة وسياراته المصفحة وسنابك خيوله التى عجنت اجسادهم بتراب الوطن[٩٩٠]. كما هاجم نحو ثلاثمائة قروى شاكى السلاح، البوليس البريطانى عام ١٩٢٧، دفاعاً عن حقوقهم المغتصبة [٩٩١].

وفجرت الجماهير الفلاحية الغاضبة هبة عام ١٩٢٩ التى استمرت نحو خمسة أشهر، راح ضحيتها مئات الشهداء، وغصت المستشفيات بالجرحى وأقام اليهود مذابح وحشية للعرب في قرى صور باهر ولفتا وغيرها وأعدمت السلطة رموز النضال في فلسطين[٩٩٢].

واستنجدت الحكومة البريطانية بقواتها المرابطة في مصر بعد أن تدهور الموقف وأصبح بالغ الخطورة، ومنع التجول في معظم مدن فلسطين[٩٩٣].

---

(٩٩٠) انظر وصف اميلى نيوتن، لكارثة الحوارث في: خمسون عاماً، سابق ص ١٥١.

- الدباغ، بلادنا فلسطين، جـ١، ق١، ص ص ٤١، ٥٢ وجـ٣، ق٢، ص ٣٤٤.

- سممبسون، سابق ص ١٢٤.

(٩٩١) المقطم فى ١٩٢٧/٢/٣ وفي ١٤، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ١٩٢٩/٨/٣١ و ٣-١٩٢٩/٩/٩.

(٩٩٢) القبس في ٦/١٢ وفي ٢١، ٨/٢٧ وفي ١٩٢٩/٨/٣٠.

(٩٩٣) القبس في ٥/٣ و٦/ ٨ و ٩، ١١و١٩٢٩/٩/١٥.

وكان لفرض الحكومة غرامات مشتركة على ٢٦ قرية من قرى المجدل التابعة لغزة، كبير الأثر في اضرام نار الثورة من جديد فتتالت أعمال العنف وعممت الغرامات المشتركة على معظم مدن وقرى فلسطين، وزج المئات من كبار السن والأطفال في السجون كما توالت أحكام الأعدام.

وكانت هذه الهبة تعبيراً عفوياً عن مدى الاجحاف والظلم الذى لحق بالشعب الفلسطينى على أيدى الحكومة الأنجلو - صهيونية.

ومع استمرار سياسة انتزاع الأراضي واقتلاع أصحابها الذى بلغ عدده عام ١٩٢٣ (٨٦) ألف أسرة وما يحتمه هذا الوضع من تردى أحوال المواطنين تفجرت هبة كبيرة في نفس العام في جميع أرجاء فلسطين.

ومع استمرار زيادة المعتقلين وزيادة عدد المتبطلين بسبب السياسة العنصرية للعمل العبرى. ومع استمرار تدفق الأسلحة لليهود بكميات ضخمة. وتردى الأوضاع الاقتصادية نشطت الخلايا السرية لحركة الشيخ عز الدين القسام عام ١٩٣٥ في جميع أنحاء فلسطين كإرهاص لثورة قادمة.

وكان اضراب الستة شهور عام ١٩٣٦ ايذاناً ببدء ثورة متأججة فجرّت براكين الغضب لتهز أربعة أركان فلسطين، شارك فيها كل فئات الشعب، وعمت المظاهرات وانتشرت الحرائق في كل مكان، واستخدمت السلطة البريطانية طائراتها ومدافعها وقنابلها وأساطيلها لكبح جماح الثورة، واعتقلت آلاف الأشخاص حتى بلغ عددهم نحو ٥٠ ألف معتقل. ونسفت البيوت. وانتشر الدماروالخراب في كل مكان وفرضت الغرامات الباهظة على القرى. إلا أن الثورة الفلسطينية كانت بالغة العنف والشراسة بمقدار الضغوط الهائلة التى واجهها عرب فلسطين طوال فترة الحكم البريطانى لفلسطين. كما اتسم الثوار بشدة البأس والعزيمة وكانت هجماتهم سريعة خاطفة أربكت أعداءهم.

جدير بالذكر هذا التناغم الرائع والتعاون التام بين كل فئات الشعب وتوزيع الأدوار بمهارة واقتدار لخدمة الثورة والثوار.

من اللافت للانتباه تركيز الثوار على تدمير مزروعات اليهود حيث تم احراق ١٦ ألف دونم مزروعة بالمحاصيل المختلفة، الأمر الذى يوضح مدى ردة الفعل الطبيعية للثوار تجاه أراضيهم التى تم اغتصابها أو مصادرتها لمصلحة اليهود. وتؤكد دراسة علمية للثورة أن معظم قادتها ينتمون إلى شريحة الفلاحين أو لأصول فلاحية. حيث شكل الفلاحون القاعدة العريضة لثورة ١٩٣٦. وهو أمر منطقى ومفهوم لبلد يشكل الفلاحون غالبيته الساحقة. وتشكل الأرض والزراعة مقومات اقتصاده[٩٩٤].

---

(٩٩٤) حول كل ما تقدم راجع:

- ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية جـ٢ وثائق أرقام: ١٨٠، ١٨٤، ٢١٤، ٢١٥، ص ص ٣٧١، ٤٨٣-٤٨٧.
- ذات المصدر جـ٣ وثائق رقم: ٢١٨، ٢٢١ - ٢٢٢.
- رجب الرضيعى، ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، دراسة عسكرية، ص ص ٤٥-٤٦، ٥٤، ٦١، ٩٥ - ١٠٦.
- غنيم الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، سابق، ص ص ٣٣ - ١٣٠.
- توما، فلسطين عبر ستون عاماً، سابق، ص ص ٤٢-٦٠، ١١٣-١٤٩.
- المقطم في ١٨ - ١٩٣٦/٥/٢٩ ومن ١-٥ ومن ١٦ - ١٩٣٦/٥/٣١ ومن ٢-٦/٢٩ ومن ١-١٩٣٦/٧/٢٧. وللمزيد حول ما كتبنا بخصوص الحركة الوطنية في فلسطين انظر:
- ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، الجزء الأول، وثيقة رقم ١٠٧، وثيقة رقم ١١٩، ١٢٨ - ١٣٠، ص ٤٧، ٤٦٩، ٤٧٢ ، ٤٧٦ على التوالى.
- ملف وثائق وأوراق المصدر ذاته جـ٣، وثيقة رقم ٢٦٥ ص ٢٧٦.
- خلة، فلسطين والانتداب البريطانى، سابق، ص ص ٤٧، ٥٤، ١٦٠-١٦١، ٢٥٢-٢٧٠، ٣٤٠-٣٩٥، ٥٣١ وأيضا الملحق رقم ١٩ والملحق رقم ٢٠.
- روز مارى، سابق، ص ٥٩-٦٩.
- خليل السكاكينى، كذا أنا يادنيا، سلسلة احياء التراث الثقافى الفلسطينى، ٨، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الأمانة العامة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ١٦٤ وما بعدها.
- يوسف أيوب حداد، السكاكينى، حياته ومواقفه وآثاره، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ص ٥٨-٦٦.

القوي السياسية فى فلسطين وحيازة الأراض

تمثل النضال الفلسطينى تجاه الهجمة الانجلو صهيونية على فلسطين أرضاً وشعباً بثلاثة اتجاهات:

الأول قادته جماهير الفلاحين والعمال على نحو ما رأينا. ذلك أن هذه الفئة آمنت **بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها.**

والاتجاه الثانى: قاده رجال الدين فقد كانت منابر المساجد أداة هؤلاء، لتوعية الجماهير وكشف الأعداء الحقيقيين للأمة متمثلاً بالاحتلال البريطانى والتغلغل اليهودى فى نسيج الأمة واحتلال أراضيها.

فكانت الفتاوى التى يصدرها رجال الدين بمثابة أوامر عليا وخاصة فيما يتعلق بمن يفرط فى أرضه. حيث تم اهدار دم هؤلاء واعتبروا خارجين عن ارادة الأمة ومصالحها وتم وصمهم بالخيانة العظمى وكانت الجماهير الغاضبة تقول كلمتها حيث كان يتم اغتيال هؤلاء جهاراً نهاراً ..

وقد الهب رجال الدين المتنورون هؤلاء، جماهير الأمة العربية الفلسطينية بحثها على الجهاد فى سبيل الله والاستشهاد ذوداً عن الوطن.

وكثيراً ما كان يزج بهؤلاء القادة فى غياهب السجون عقاباً لتأليبهم الجماهير على سلطة الاحتلال.

- قاسمية، عونى عبد الهادى، أوراق خاصة، سابق، ص ص ٨٤ - ٢٣٢.
- فلسطين، العدد ٨٣٦ - ٧٩ فى ١٩٢٥/٢/١.
- المقطم فى ١٩٢٣/٥/١١ وفى ١٥، ١٨، ٢٠، ١٩٣٠/٢/٢٥.
- دروزة، القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها الجزء الأول.

فى ذات الوقت الذى كبلت فيه القيود المجلس الاسلامى الأعلى. وبرغم محاولة بعض قياداته كسر قيوده والثورة ضد الاحتلال منذ عام ١٩٣٣ إلا أن أداء المجلس الذى ولد كسيحاً بقى دون المستوى المطلوب.

وإن استمر الضغط الشعبى لدفع المجلس لتبنى الاسلوب الثورى انطلاقاً من الاحترام الشديد لرموزه، ولكن من أسف لم تكن النتائج ايجابية فى كل المرات.

وأيا ما كان الأمر فقد بقى موقف المجلس الإسلامى الاعلى أقل كثيراً من أن يحقق طموحات الأمة هذا بخلاف تشتيت جهودها.

في حين قادت الاتجاه الثالث الوجاهات التقليدية والفئات المثقفة والبرجوازية الكبيرة والصغيرة، وجماعات رأت أن تناضل سياسياً من خلال المؤسسات والأحزاب والجمعيات.

وقد قامت في فلسطين عدة أحزاب عربية سنعرض لها بإيجاز وسنهتم هنا بما له صله في بحثنا هذا.

تشكل أول هذه الأحزاب **عام ١٩٢٣ وهو الحزب الوطني**، ثم تبعه **عام ١٩٢٤ حزب الزراع وفي عام ١٩٢٥ تأسس حزب الأهالي** ولكن لأسباب متعددة منها انتماءات مؤسسى هذه الأحزاب المختلفة عن نبض الجماهير وللتناقضات المتباينة بين البرامج المعلنة وسلوك اعضاء الأحزاب وغير ذلك نرى أن دور هذه الأحزاب لم يكن فاعلاً في تلك الفترة الحرجة من تاريخ فلسطين[٩٩٥].

وعبر الحزب الحر الفلسطينى عام ١٩٢٧ عن تفاعل جنينى بين النخبة السياسية والبرجوازية المتوسطة والصغيرة التى انتمى لها مؤسسى الحزب ولكن بقى دور الحزب

---

(٩٩٥) توما، فلسطين عبر ستون عاماً، سابق، ص ٤٩.

- الحوت، القيادات والمؤسسات، سابق، ص ١٨١.

قاصراً بسبب التخبط وعدم وضوح الرؤيا لديهم[٩٩٦].

وشكل عام ١٩٣٢، منعطفاً هاماً في الحركة الوطنية الفلسطينية بعد أن استوعبت الفئات الوطنية الدرس عقب هبة ١٩٢٩، فقامت بتصحيح مسار الحركة الوطنية من الانحراف والشلل الذى أصابها. ولهذا فقد لاقى هذا الحزب تجاوباً كبيراً مع الجماهير الفلسطينية لم يحظ به حزب قبله وذلك بسبب برنامجه الوطنى الذى حدد الأسلوب النضالى ضد الامبريالية، ومواقفه الايجابية من حفظ الأراضى وثروات البلاد الاقتصادية بين أيدى أصحابها. وطالب بإلغاء الانتداب، وتسليم الحكم لأبناء الشعب الفلسطينى[٩٩٧].

وعكست الصحافة المناخ الثورى الذى ساد فلسطين مما ساهم في تفجير هبة ١٩٣٣ العنيفة التى عمت فلسطين.

وكان قيام حزب الدفاع عام ١٩٣٤ انتكاسة كررت صورة الأحزاب السابقة التى لم تسهم ايجابياً في تحسين أو تحرير. كما لم تساهم شركة انقاذ أراضى بئر السبع التى كونها الحزب برأسمال قدره ٢٥ ألف جنية رفعت فيما بعد إلى ٥٠ ألف جنية بإنجاز يذكر[٩٩٨].

وفي عام ١٩٣٥ قام الحزب العربى برئاسة جمال الحسينى، وبرغم طابع قيادته الطبقى إلا أن الحزب توجه نحو الفلاحين، ودعا إلى سن قانون يحمى الفلاح بتحديد حد أدنى للملكية تحفظ للفلاح معاشه. كما نص برنامج الحزب على مقاومة انتقال الأراضى لليهود وإن لم يقدم انجازاً يذكر على هذا الصعيد.

---

(٩٩٦) الحوت، وثيقة رقم ٨، السابق، ص ٧٢٣.

- الكشاف العدد ١١، فى ١٩٢٧/١٢/٩، ص٢.

(٩٩٧) المراجع السابقة ذاتها.

- الحوت السابق، وثيقة رقم ١٥، قانون الحزب، ص ٧٣٥.

(٩٩٨) عجاج نويهض، رجال من فلسطين، منشورات فلسطين المحتلة، ص ص ١٩٣ - ٢٩٧.

وتأسس في نفس **العام حزب الاصلاح العربى الفلسطينى** ولم يخرج برنامجه عن إطار برامج الأحزاب من المطالبة بضرورة ايقاف الهجرة وانتقال الأراضي وتأسيس حكم ذاتي ورفع مستوى الفلاح. ولكن تميز الحزب عن غيره بعدم انتخاب رئيس له حيث تولى شئونه ثلاثة أفراد.

وقد أدت المتغيرات الشديدة على الساحة الفلسطينية التى أعقبت ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ وما نجم عنها من نفى لزعماء الأحزاب وما تلاه من صدور الكتاب الأبيض ثم دخول فلسطين في معمعة الحرب العالمية الثانية إلى تلاشى معظم الأحزاب أو خمود حركتها برغم المحاولات الساعية لإعادة الحياة لبعضها أو بإنشاء أحزاب جديدة وان بقى دور الأحزاب قاصراً بشكل عام.

وسنهتم هنا بذكر الأحزاب التى تعلقت برامجها بالأرض وكان لها دوراً واضحاً، فمثلا كان حزب الاستقلال[999] الذىْ تأسس عام ١٩٣٥ قد وضع مشروع صندوق الأمة لانقاذ

أراضى فلسطين ولكن نفى أعضائه للخارج حال دون نجاح المشروع. وحاول أعضاءه إعادة تنظيم حزبهم وإعادة الروح للمشروع وكلف (أحمد حلمى) مؤسس بنك الأمة بإدارة المشروع[1000]. بعد أن كانت أعماله متوقفه أثناء الثورة وأثناء الحرب العالمية الثانية[1001].

---

(٩٩٩) حول الأحزاب والحركة الوطنية راجع:

- شفيق الرشيدات فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربى، فرع مصر، طبعة ثانية ٩٦٨، ص ص ٢١١-٢١٢ وعن رجال حزب الاستقلال واسماءهم انظر:

- بيان نويهض، القيادات والمؤسسات، سابق، ص٤٦٩ وعن الصندوق أنظر:

- نجيب صدقه، قضية فلسطين، سابق، ص ص ٣١٢-٣١٥.

(١٠٠٠) بيان نويهض السابق، والصفحة.

(١٠٠١) الرابطة العربية، العدد ٤٠، السنة الثامنة، القاهرة في١٧/٦/١٩٤٤ ص١٥ والعدد ٤١ في ٢٤ يونيو ١٩٤٤، ص١٤.

مشروع صندوق الأمة:

وقد تأسس هذا الصندوق كشركة محددة الضمان ليس لها رأس مال بل أسهم تعتمد على التبرعات والهبات.[١٠٠٢]

ويعتبر المشروع هيئة وطنية قائمة بذاتها مستقلة تمام الاستقلال عن بنك الأمة وسائر البنوك ويشرف على هذا المشروع ٤٨ عضواً من كبار رجال فلسطين[١٠٠٣].

تركزت أهداف المشروع على انقاذ أراضي عرب فلسطين من انتقالها لليهود ووجه أعضاء المشروع نداء للأقطار الشقيقة وجميع البلاد العربية والإسلامية بمؤازرة المشروع وانقاذ الأراضي المقدسة والحفاظ على عروبة فلسطين بواسطة شراء الأراضي المرغوب بيعها خوفا من تسريبها لليهود مع تأجيرها للعرب. وابقاء الفلاحين فيها. وقد تمكن الصندوق من انقاذ ما يربو عن عشرة الاف دونم حتى عام ١٩٤٥ عن طريق الشراء، هذا فضلا عما تمكن من انقاذه عن طريق احباط مساعى السماسرة. بخلاف خدماته للفلاحين فيما يتعلق بقضاياهم الخاصة بالأراضي في المحاكم. وبإذكاء الروح الوطنية ونشر التوعية لديهم وسجلت بعض المآخذ على الصندوق، إلا أنه مما لاشك فيه أنه قام قدر طاقته بدرء خطر تحويل الأراضي العربية لليهود ومحاولة انقاذها من براثنهم. ودعم الفلاح. وقد تمكن الصندوق من تأجير ١٠٠ ألف دونم ما بين ١٩٣٥–١٩٣٩ للفلاحين العرب. كما أنه أنقذ مساحات واسعة في منطقة غزة ولكن من أسف غير معروف مساحتها، وكان التنافس عليها شديداً مع اليهود[١٠٠٤].

جمع الصندوق أمواله من تبرعات الدول الشقيقة والإسلامية كما عرض فكرة عقد قرض من قبل الدول العربية بمليون جنيه لدعم المشروع. أما في الداخل فقد كان يتم جمع الأموال عن طريق ضرائب اختيارية على المشتروات تتراوح بين مليم وعشر مليمات سواء

(١٠٠٢) المشروع الإنشائى، قانونه وتقاريره، سابق، ص ص ١٦. ٢٢، ٥٥، ٦٨ – ٧١.
(١٠٠٣) الرابطة العربية، السابق نفس العدد والصفحات
(١٠٠٤) المشروع الإنشائى، السابق والصفحات.

في المتاجر أو عربات الأجرة والاتوبيسات وتذاكر السينما والمسرح. أو عن طريق جمع التبرعات من الأفراد والشركات فضلا عن قروض تقدمها الشركات أو بواسطة طرح أسهم وتخصيص أرباح عليها تحصل عائداتها من ايجارات الأراضي التى يملكها الصندوق. وكانت تشرف لجان محلية على الأراضي نيابة عن البنك يكون رؤساؤها من العرب أو غيرهم باستثناء اليهود[١٠٠٥]. وقد اقترح انشاء شركات فرعية مهمتها شراء الأبنية إلى جانب نشاطها في شراء الأراضي لجذب المستثمرين. يستغرق مشروع الصندوق ٩٩ عاماً تسجل الأراض بعد انقضائها وقفاً ينتفع به العرب. وتصرف أمواله لترقية أمور الزراعة والتقنية الزراعية والتشييد ونلاحظ هنا تأثر المشروع إلى حد ما بالأفكار التى طرحها الصندوق القومى اليهودى.

أخذ على المشروع عدة مآخذ منها أن ميزانيته وأمواله لم تكن مكشوفة للجماهير كما أخذ عليه بأنه خلق فرص للمضاربة على الأراض مع اليهود مما أدى إلى ارتفاع أسعارها لعدم قدرته مجاراة اليهود في هذا المجال لقلة ميزانيته مما أتاح الفرصة لضعاف النفوس من المفاضلة بين الأسعار المعروضة من قبله وتلك التى يعرضها الصندوق اليهودى. كما أخذ عليه تحويل الملاك لمستأجرين[١٠٠٦]. وهو أمر لا نرى أنه يسجل مأخذا فهو أفضل من أن تفقد الأرض نهائيا. كما أنه وبرغم السلبيات فقد كان له بعض الايجابيات وفق طاقاته وقدراته وامكانياته.

الحزب العربى الفلسطينى[١٠٠٧]: وينص برنامجه على مقاومة انشاء وطن قومى

(١٠٠٥) المراجع السابقة ذاتها والصفحات، أنظر:

- المقطم العدد ١٧٨٨٦ في ١٩٤١/٩/٣٠ السنة ٨٥ ص٢ وذكرت الجريدة أن أهداف المشروع زراعة ثلاثة غابات بمنطقة غزة. أنظر التبرعات المقدمة للصندوق في الأهرام العدد ٢١٨٥٣ في ١٩٤٦/٢/١٦ والأهرام في ٢٩ يناير وفي ١٩٤٦/٥/١٤. وتذكر الجريدة أن جملة التبرعات من مصر بلغت ٣٥٤٣ جنيهاً كما أصدر الاتحاد النسائى المصرى طابع يخصص ثمنه لصندوق الأمة قيمته قرش صاغ. وأن تبرعات سوريا بلغت مليون ليرة لانقاذ الأراضي. أما ما جمع من عرب فلسطين في تلك الفترة فقد بلغ ١٦٨ ألف جنية استرلينى.

(١٠٠٦) الرابطة العربية العددين السابقين والصفحات، وأيضا: نجيب صدقه، قضية فلسطين، السابق ص ص٣١٢-٣١٥.

(١٠٠٧) للمزيد حول الحزب وظروف نشأته وأسباب ركود نشاطه وأسماء أعضائه وغير ذلك أنظر: بيان نويهض، القيادات

لليهود منذ تأسس عام ١٩٣٥ وبرغم معاودة هذا الحزب لتنظيم صفوفه عام ١٩٤٤ إلا أن بقى مشلولا وإن يكن رئيسه جمال الحسينى قد تمكن من تشكيل تجمع جديد يشمل أعضاء الحزب القديم مع أعضاء جدد وقد أطلق على تجمعه الجديد اسم **اللجنة العربية العليا*** التى أبدت نشاطا يذكر إذ أنها أرسلت مذكرة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة تضمنت ثلاثة مطالب هى(١٠٠٨).

١- الغاء الانتداب والكف فوراً عن السماح بهجرة اليهود ومنع انتقال الأراضي لهم.

٢- انشاء دولة عربية ديموقراطية تكون عضوة في الجامعة العربية.

٣- انسحاب جميع القوات الأجنبية من فلسطين والغاء الوطن القومى لليهود.

وأعلنت اللجنة رفض فلسطين لتوصيات لجنة التحقيق واستعدادهم للدفاع عن بلادهم بكل ما لديهم من وسائل.

أما على الصعيد العملى فقد اشترت اللجنة العربية قرية في شمال فلسطين بمبلغ ٣٦ ألف جنية في مزاد علنى كخطوة أولى سعت إليها لمكافحة تسرب الأراضي لليهود(١٠٠٩).

الهيئة العربية العليا: تألفت هذه الهيئة في ١٢ يونيو ١٩٤٦ عن طريق التعيين من قبل الجامعة العربية كما عين المفتى أمين الحسينى رئيسا لها، وبقيت هى المؤسسة السياسية العليا الوحيدة للشعب الفلسطينى وحتى النكبة وكانت كل من اللجنة العربية العليا والجبهة العربية العليا وكذا جميع الأحزاب قد قامت بحل نفسها حين تكونت الهيئة بهدف الحفاظ على الوحدة الوطنية ولم يبق سوى الحزب العربى. وفيما يتعلق بدورها في الحركة الوطنية فسنبحثه عند ذكر دور الجامعة العربية وقد كان هناك عدد من المؤسسات

والمؤسسات، سابق، ص٣٨، ص٤٧٥،

* تكونت اللجنة العربية العليا السابقة ممثلة لجميع الأحزاب فى ابريل ١٩٣٦ كنتيجة حتمية لتكاتف القوى اثناء ثورة ١٩٣٦ للمزيد أنظر: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها جـ١، سابق، ص ص ١٢٢-١٢٣. وقد رفضت هذه اللجنة عام ١٩٣٩ الكتاب الأبيض وأوضحت مدى خطورة الوضع على أراضي فلسطين الزراعية. أنظر:

(١٠٠٨) الرابطة العربية، العدد ٥٤٨، السنة العاشرة في ١٩٤٦/٥/٢٥، ص١٦.

(١٠٠٩) لم نحصل على تفاصيل بشأن مساحة القرية أو اسمها: الاهرام العدد ٢١٩٨٧ فى ٢٤ يونيو ١٩٤٦، ص١.

محسوبة على القيادة العليا من زاوية الرأى العام، وهى الحزب العربى، ومنظمة الشباب العربى، وبيت المال العربى واللجان القومية(١٠١٠).

بيت المال العربى: يعتبر المؤسسة الوحيدة التى انشأتها الهيئة العربية العليا بالمعنى التنظيمى الحديث وهى مؤسسة اقتصادية انبعثت فكرة تكوينها في منتصف عام ١٩٤٦ ولم تكن جديدة تماما فقد سبقها مشروع صندوق الأمة، كما أنها قامت لنفس الغرض والهدف الخاص بصندوق الأمة إلا أن جمال الحسينى كان يؤثر قيادة الأمور بنفسه وهكذا فقد كانت ممثلة لنفوذ الحزب العربى ولكن تحت إشراف الهيئة العربية العليا(١٠١١). وأعلن رسميا عن مولد بيت المال في ٥ أبريل ١٩٤٧ وجاء دستوره في ٣١ مادة. وينص دستور بيت المال على صرف نصف ميزانيته على الأراضي سواء بتخليصها من براثن اليهود أو تحسينها أو استثمارها، أما النصف الثانى فيتم صرفه على التنظيم الوطنى والرياضى. وبرغم ضخامة الجهاز وتنظيمه الدقيق إلا أن ميزانيته لم تزد عن ١٢٠ ألف جنيه فيما بين ابريل ١٩٤٧ ومارس ١٩٤٨ ولم تصرف على الأراضي ذلك أن فلسطين دخلت في طور نزاع مسلح وانفرط عقد بيت المال(١٠١٢).

اللجان القومية: تأسست هذه اللجان بشكل عفوى اثناء اضراب الستة شهور عام ١٩٣٦ وتطوعت للعمل فيها جميع الفئات السياسية فضلا عن المستقلين والوجهاء من جميع الأعمار وعامة أفراد الشعب مما جعلها تجمعا وطنيا حقيقياً وأتى دور القيادة لاحقا لتلبية حاجة الجماهير في تلك المرحلة. وبعد أحد عشر عاما وبمجرد إعلان التقسيم وتفجر الغضب الجماهيرى أعلنت الهيئة العربية الإضراب لثلاثة أيام بداية من ٢ ديسمبر ١٩٤٧

(١٠١٠) المصدر السابق والصفحات وأيضا أنظر الوثيقة رقم ٥٣، المصدر ذاته ص ص ٨٢٤-٨٢٥.

(١٠١١) المصدر السابق، ص ص ٥٩٤-٥٩٥.

(١٠١٢) الوثيقة رقم ٦٢ من كتاب، القيادات والمؤسسات، بيان نويهض السابق، ص٨٣٣.

كما كانت تجربة اللجان تختلف من مكان لآخر لمزيد من التفاصيل حول هذه اللجان ودورها أنظر المصدر السابق، ص ص٥٩٩-٦٠٥.

فلبت الجماهير النداء وثار المتظاهرون وأحرقوا سوقاً يهوديا[١٠١٣] واندلعت أعمال العنف الذى وقفت السلطة منه موقف المتفرج علنا والمحرض للطرفين سراً بما يتمشى وسياستها التقليدية، وبرغم أن هذه اللجان اختلفت عما كانت عليه حين ظهورها لأول مرة حين تكونت اللجان وبحثت من ثم عن القيادة لكن في هذه المرة وجدت القيادة لتبحث عن اللجان ومهما يكن من أمر فقد قامت هذه اللجان والتى تعتبر بمثابة لجان فرعية للهيئة العربية العليا في كل انحاء فلسطين بالإشراف على الشئون السياسية. وشئون الأمن والشئون الصحية والقروية وجمع التبرعات لبيت المال والقيام بإعداد وتموين المجاهدين الذين هبوا للدفاع عن الأرض والعرض. كما ألفت لجان طوارئ ومحكمة للطوارئ قامت بإعدام الجواسيس والخونة[١٠١٤]. وكانت تصدر البيانات لتوعية الجماهير وحثهم على قيام كل بواجبه لحفظ النظام مواصلة الكفاح كما كانت تضرب على أيدى المستغلين والجشعين مع توصيات هامة للتوعية والإرشاد في هذه المرحلة العصيبة والتى كان لها أكبر الأثر في قيادة النضال للشهور الأولى لحرب ١٩٤٨ والتى أدت إلى تراجع الولايات المتحدة عن سياسة التقسيم. وهو ما نبهت إليه اللجان من ضرورة مواصلة الكفاح بهذه القوة العارمة دون الركون للمفاجآت مع التحذير من الأعمال الفردية وضرورة الاحتماء بمظلة القيادة ورأيها[١٠١٥]. ومن المؤسسات السياسية التى قادت حركة النضال الفلسطينى وكان لها دورا فاعلا أيضا.

الحزب الشيوعى الفلسطينى: تأسس عام ١٩١٩ ولم يكن عربى النشأة، كانت غالبية اعضائه من اليهود وظل هكذا حتى أواخر العشرينات. وبرغم ذلك فقد تبنى قضايا فلسطين الوطنية، وخاصة مقاومة إنشاء «وطن قومى يهودى» أى أنه كان ضد تحويل

(١٠١٣) انظر نص البيانات المتعددة للجان فى الوثيقتين رقم ٦٣ و٦٤ و٦٦ في المرجع السابق، ص ص ٨٣٤-٨٤٠.

(١٠١٤) الوثيقة رقم ٦٢، بيان نويهض السابق، ص٨٣٣.

(١٠١٥) أنظر نص البيانات المتعددة لهذه اللجان في الوثيقتين رقم ٦٣ . ٦٤ . ٦٦ فى المصدر السابق، ص ص ٨٣٤-٨٤٠.

الأرض لليهود، وقاد نضالاً حقيقياً من أجلها، ولعبت جريدته (إلى الأمام) التى صدرت عام ١٩٢٩ دوراً فاعلاً لما قدمته من أفكار ناضجة بلغة عربية مبسطة ساهمت في زيادة وعى الفلاحين والعمال العرب، ودعتهم إلى تنظيم صفوفهم، واتحادهم، وتشكيل نقابات لهم كما اهتمت بقضايا الأرض والفلاحين، وحرضتهم على الثورة ضد المستغلين من عرب وأجانب وطالبتهم بانتخاب لجان ثورية قادرة على قيادة الحركة الثورية. كما كان لها أثر كبير في تفجير ثورة عام ١٩٣٣.

وقد ساهمت الاضرابات التى كان يقوم بها العمال بين الحين والآخر والتى حققت بعض النجاح، في اعتماد الحركة الوطنية الناهضة أساليب الاضراب التى تكررت كثيراً وكان أهمها اضراب الستة شهور الذى كان مقدمة لثورة عام ١٩٣٦ وقد تعرض الحزب لانتكاسة بعد بروز النزاع بين اعضائه العرب واليهود أدى إلى تفتيت الجزب عام ١٩٤٣ خاصة بعد أن انحل الكومنترن وانتهز الأعضاء العرب هذه الفرصة وأعلنوا عن تأسيس عصبة التحرر الوطنى بعد شهر واحد من حل الحزب[١٠١٦].

عصبة التحرر الوطنى: شكلت هذه العصبة تياراً معادياً للصهيونية ظلت متمسكة به حتى قرار التقسيم عام ١٩٤٧ بنفس القدر الذى كان فيه أعضاء الحزب الشيوعى اليهود يزدادون قربا من المجتمع اليهودى ويشاركون في مؤسساته[١٠١٧]. وتبرز أهمية

(١٠١٦) للمزيد حول الحزب الشيوعى ودوره أنظر:

- موسى خليل، الحزب الشيوعى الفلسطينى ١٩١٩-١٩٤٨، شئون فلسطينية، العدد ٣٩ نوفمبر ١٩٧٤، ص ص١٢٦-١٢٧.

- الوتيقة رقم ٣٨، برنامج الحزب، بيان نويهض الحوت، سابق، ص٧٧٩.

- حريدة إلى الامام لسان حال اللجنة المركزية للحزب التسيوعى مارس ١٩٢٩ و١/١/١٩٣٠ و١/٥/١٩٣٠ ويناير ١٩٣١ وديسمبر ١٩٣٢ وابريل ١٩٣٣ فى موسى البديرى، تطور الحركة العمالية. مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩-١٩٤٨، دار الكاتب ١٩٧٩، ص ص ١٥٠، ١٨١، ١٨٧، ٢٠١، وأيضاً: - مجلة حيفا (مجلة العمال استمرت قرابة عامين ق ١٩٢٤-١٩٢٥) انظر: الديرى، السابق، ص ص ٧ - ٩، ٢٥، ٣٨، ٨٠، ٨٤، ٨٦.

(١٠١٧) برنامج الحزب الوثيقة، ٣٨ المصدر السابق والصفحة.

العصبة من استقلاليتها التامة واستمراريتها مع تعاونها التام مع قيادة الحركة الوطنية وقد لعبت عصبة التحرر دوراً هاماً لأنها نشأت أصلا من حاجة الشعب إليها، عمالاً وفلاحين ومثقفين، ونشرت العصبة برنامجها عام ١٩٤٦ الذى أعلن أهدافها التى تتلخص بضرورة تحرير فلسطين وجلاء القوات الأجنبية عنها وتأسيس حكومة ديمقراطية مستقلة في فلسطين تعارض الصهيونية الامبريالية التى ترى أنها عدوانية حتى لليهود ذاتهم وطالبت اللجنة برفع المستوى المعاشى للعمال والفلاحين وبضرورة وضع قوانين تحمى الفلاح وتقيه شر الاقتلاع كما كانت تؤيد الفلاحين في نضالهم وفي محاولاتهم لرفع انتاجية الأرض ورفع مستواهم المعاشى بواسطة إصلاح زراعى، كما طالب برنامجها أيضا بتطوير التعليم ومساندة كافة القوى الاجتماعية الأخرى(١٠١٨). وعكس برنامج العصبة فهماً جيداً للروح الامبريالية المتمثلة بالصهيونية والاستعمارين الأمريكى والبريطانى وبأطماعهم البترولية في المشرق العربى والتى استخدمت الصهيونية لتكون أداتها في المنطقة وقاعدة استعمارية لها، كما طرحت القضية الفلسطينية في المجال الدولى من خلال المؤتمر الدولى للنقابات في مارس ١٩٤٥ وطالبت بالغاء الانتداب واقامة حكومة وطنية وايقاف الهجرة وحماية المزراعين والافراج عن المعتقلين وهكذا ربطت العصبة مصيرها بالحركة الوطنية بوعى ووضوح رؤيا كما رفضت العصبة مشروع التقسيم وأى مشروع آخر كان يسعى إلى بلقنة المشرق العربى. كما شجبت العصبة دور لجنة تقصى الحقائق الامريكية ودورها المشبوه وطالبت باحالة القضية للأمم المتحدة عام ١٩٤٦(١٠١٩) واستمرت تجارب التقسيم حتى عام ١٩٤٧(١٠٢٠)، حين أخذت عوامل الانقسام تدب بين أعضائها الذين انقسموا إلى فريقين أحدهما يؤيد حمل السلاح والنضال من أجل التحرير والآخر

(١٠١٨) برنامج الحزب، الوثيقة رقم ٣٨، السابق، ص ص ٧٧٩-٧٨١.

(١٠١٩) السابق، والصفحات.

(١٠٢٠) موسى خليل البديرى، السابق، ص١٣١.

يرى أن التقسيم هو الحل الأمثل وهو الأمر الذى ألب الهيئة العربية ضد العصبة وإن لم ينتقص ذلك من دور العصبة الفاعل في الحركة الوطنية الفلسطينية والتى كانت تعكس بحق التفاعلات الجديدة التى طرأت على المجتمع العربى الفلسطينى والمتغيرات التى أثرت فيه وعليه والتى نجمت عن نمو الطبقة العمالية المنظمة وتفاعلها مع قوى المجتمع الأخرى كالفلاحين والمثقفين والطلاب وصغار التجار، تدافع عن مصالحهم وتحميها وتعبر عن تطلعات الجماهير الشعبية وتقود نضالها ضد الامبريالية.

جماعة الإخوان المسلمين:

نشأت هذه الجماعة في مصر وانتشرت في العواصم العربية وفي عديد من مدن فلسطين منذ ١٩٤٦ حيث افتتح أول فرع لها في القدس تبعه عقد مؤتمر عام في حيفا في ١٨ أكتوبر لنفس العام عبرت الجماعة فيه عن اهتمامها بقضية الأرض ضمن اهتمامها بالقضية ككل من خلال قراراتها المقدمة في هذا المؤتمر والتى يؤكد بعضها على تأييد المشاريع الرامية إلى انقاذ أراضي فلسطين وعدم الاعتراف باليهود الطارئين على البلاد[١٠٢١].

أما في موتمرهم المعقود في حيفا في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧[١٠٢٢] فقد أعلن الإخوان رفضهم المطلق لعرض القضية على هيئة الأمم لعدم قناعتهم بهذه الهيئات وبأنها لا تمثل سوى أطماع الدول الكبرى وأعلنوا تصميمهم على الدفاع عن بلادهم بجميع الوسائل والتعاون مع الهيئات الوطنية وتقديم نصيبهم الكامل في تكاليف النضال الذى شاركوا به بالفعل في حرب ١٩٤٨ حين أعلنوا الجهاد المقدس، وطالبوا حكومة مصر وباقى الحكومات العربية باتخاذ كافة السبل لانقاذ فلسطين[١٠٢٣]، وكان دور الإخوان النضالى في فلسطين بارزاً ومميزاً.

(١٠٢١) بيان نويهض، السابق، ص٥٠٣.

(١٠٢٢) مقررات مؤتمر الإخوان في حيفا، الوثيقة رقم ٤١، نويهض، السابق، ص٧٩٤.

(١٠٢٣) مقررات مؤتمر الإخوان في حيفا، السابق والصفحات.

حزب البعث العربي:

نشأ هذا الحزب في سوريا عام ١٩٤٧ وبرز دوره في الثلث الأخير من هذا العام وبسبب توجهاته العربية فقد شارك في (جمعية تحرير فلسطين) التى انحصرت مهمتها بإرسال متطوعين مدربين إلى فلسطين وأسس الحزب في أوائل عام ١٩٤٨ مكتباً دائماً له في فلسطين واتخذ قراراً بتجنيد جميع أعضائه للإشتراك في المجهود الحربى حيث توجهت كتيبة مدربة إلى أرض المعركة وشاركت في القتال دفاعاً عن الأرض واستشهد العديد من رجالها[١٠٢٤].

وتعكس بيانات مجلس الحزب وعيه بخطورة التقسيم وإقامة الدولة اليهودية والمخطط الامبريالى في فلسطين إلا أن عوده الغض من ناحية. ونشأته المتأخرة حيث كانت قضية فلسطين قد دخلت حينها مرحلة حرجة لم يمكّنه من القيام بدور فاعل برغم توجهه الوطنى الوحدوى، ومحاولة تعرية الأنظمة العربية وجامعتها الضعيفة، مبرزاً أوجه القصور، مطالبا ببذل المال والدماء لتحرير فلسطين، والقضاء على الصهيونية، بواسطة ضغط الشعوب على حكوماتها وأنظمتها الضعيفة التى تنتظر الحلول عن طريق مباحثات لا تجدى مع أنه بإمكانها لى ذراع الأنظمة الامبريالية فيما لو استخدمت البترول كسلاح وفسخت اتفاقاتها معه[١٠٢٥]. وهو ما يدل على مدى وعى الحزب ليس بالأطماع الامبريالية واستخدامها للصهيونية للسيطرة على المشرق العربى وثرواته فقط بل بالأسلوب الذى كان بالإمكان ردع هذه الانظمة فيما لو استخدم.

كما ظهر وعيه بمدى فعالية استخدام اسلوب المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية والتعاون مع شركاتها ووعيه أيضا بمدى خطورة الهدنة والاستكانة لنتائج المباحثات[١٠٢٦]

(١٠٢٤) رجاء جارودى، فلسطين أرض الرسالات، سابق، ص٤٦٣.

(١٠٢٥) بيان نويهض، السابق، ص ص ٥٠٥-٥٠٧.

(١٠٢٦) الوثيقة رقم ٤٢ ، ٤٣، بيان نويهض السابق، ص ص ٧٩٤-٧٩٩.

مما كان يعكس بالفعل وضوح شديد لرؤياه.

منظمة النجادة ومنظمة الفتوة وتوحدهما تحت اسم منظمة الشباب العربى:

أدت أحداث الثورة في عام ١٩٣٨ وماتلاها من قمع وسفك دماء على أيدى السلطات البريطانية من ناحية وعلى أيدى العصابات الإرهابية اليهودية المسلحة من ناحية أخرى إلى تفجير الغضب في نفوس الشباب الثائر الذى رأى أنه لا مناص من تنظيم الجهد من خلال تنظيم عسكرى للزود عن قضية الحق. فرفعوا لواء الثورة السرية بعيدا عن الحزبية والطائفية ونزاعات الأسر[١٠٢٧] منذ أواخر ١٩٤٥ تحت رئاسة المفتى[١٠٢٨] متظاهرين برفع شعارات رياضية للحصول على موافقة السلطات. ويعكس النظام الداخلى الرياضى دقة متناهية في التنظيم وحصلت بالفعل على موافقة السلطات في ديسمبر ١٩٤٥ حتى برغم إعلانها بعض الأهداف السياسية في شعارها مثل «بلاد العرب للعرب»[١٠٢٩].

ولعبت هذه المنظمة دوراً بارزاً في الدفاع عن الأرض خاصة بعد صدور قرار التقسيم إذ قادت حرب عصابات منظم واتبعت أسلوب «اضرب واجرى» وقد لاقت نجاحاً جماهيريا لدى شعب فلسطين بخلاف باقى الأحزاب. ذلك أنه وقبل مضى سنة واحدة على تأسيسها كان لها وجود في كل قرية ومدينة كما بلغ عدد أعضائها عدة آلاف[١٠٣٠].

وحين أصدرت اللجنة الانجلو أمريكية تقريرها في أول مايو ١٩٤٦ هبت فلسطين عن

(١٠٢٧) محمد الفرا، سنوات بلا قرار، وقد شهد المؤلف تشكيل منظمة النجادة، انظر المرجع، ص ص ٦-٧ وأنظر أيضا:
- البلاغات الثلاث فى الوثيقة رقم ٤٤ عام ١٩٤٦، بيان نويهض، السابق ص ص ٥٠٨-٥١٣.
- وحول منظمة النجادة والفتوة أنظر: حرب فلسطين، الرواية الاسرائيلية، ص ١٢.

(١٠٢٨) رونى جباى، دراسة سياسة للنزاع بين العرب واليهود، القسم الأول، مرجع سابق، ص ص ٥٨-٥٩.

(١٠٢٩) الوثيقة ٤٤، بيان نويهض، السابق والصفحات.

(١٠٣٠) رونى جباى، سابق، القسم الأول، ص ص ٥٨-٥٩.

بكرة أبيها لتعلن عن غضبها العارم وألفت اللجنة العليا «لجنة طوارئ» عهد اليها درس موضوع العصيان المدنى وعدم التعاون مع الحكومة والامتناع عن دفع الضرائب وغير ذلك من التدابير وتعبئة قوى الشباب للدفاع الوطني، وعمت الاضرابات سائر مدن وقرى فلسطين وتم تشكيل منظمة الجهاد المقدس من قبل الهيئة العربية العليا في يونيو ١٩٤٦ أسدت قيادتها إلى عبد القادر الحسينى الذى تولى تنظيم المجاهدين وأدى عمله السابق في دائرة التسوية[١٠٣١] إلى نشر حركته السرية في أعماق القرى الفلسطينية كما كان من أكثر القادة غير النظاميين فعالية[١٠٣٢].

كما أدت الأحداث التى طرأت على فلسطين بعد قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وردود الفعل العربية غير الموافقة على التقسيم إلى اختفاء المشاحنات الداخلية بين الزعماء السياسيين العرب. وسيطرت اللجنة العربية العليا على المسرح السياسى وأعلنت الهيئة رفضها المطلق للتقسيم واعتبر نائب رئيسها «جمال الحسينى» خط التقسيم هو خط النار والدماء ونودى باضراب لأيام ثلاث في جميع انحاء فلسطين احتجاجا على قرار لجنة الانسكوب واعتبرت هذه الأيام الثلاث نقطة تحول في الجهود العربية دفعت جمال الحسينى رئيس اللجنة العربية ورئيس الحزب العربى إلى تأليف منظمة الفتوة[١٠٣٣] كجناح رسمى للحزب والتى انضوى تحت لوائها ثلاثة آلاف وخمسمائة عضو كان بعضا منهم ممن استقالوا من النجادة وانضموا إلى الفتوة.. وأدى خوف النجادة من تشتيت الجهود والصراع على السلطة إلى البحث عن حل خوفاً من انهيار المنظمتين والذى تفتق عن دمج المنظمتين معاً تحت اسم منظمة الشباب العربى عام ١٩٤٧[١٠٣٤]. والتى لم يختلف نظامها

(١٠٣١) انضم عبد القادر لدائرة التسوية عام ١٩٣٢ ثم استقال منها في مطلع ١٩٣٥. أنظر:

– مجلة فلسطين، نشرة دورية تصدرها الهيئة العربية العليا لفلسطين، بيروت فى ١٥ مايو ١٩٦١، ص ص١٢–١٦.

(١٠٣٢) تريفور. ن. دبوى، النصر المحير، سابق، ص ص٣٦–٤٥.

(١٠٣٣) السابق والصفحات.

(١٠٣٤) لمزيد من التفاصيل حول منظمة الفتوة واندماجها مع النجادة أنظر:

الداخلى مطلقاً. إلا في بعض بنوده الخاصة بانتخاب القائد. وأمور أخرى صغيرة[١٠٣٥] لم تكن تستدعى وجود منظمة جديدة طالما أن الأهداف واحدة. ولكن من أسف هو صراع الأسر والصراع على السلطة والذى كان إحدى نقائص الحركة الوطنية الفلسطينية إلا أن أعمال المنظمة الجديدة جديرة جديرة بكل التقدير لاسهاماتها الهامة في النضال الوطنى الفلسطينى. وقد اتسمت عملياتها بالجرأة والعنف دفاعا عن أرض فلسطين ووقف شعب فلسطين بكامله خلفها يدعمها بالمال والملجأ والطعام بالإضافة لموارد دعم أخرى كانت ترد إليها من العالم العربى الذى استشاط من الغضب لموقف الدول الكبرى تجاه فلسطين وإهدار حقوق شعبها حتى بدت العواصم العربية كخلية نحل لا تهدأ تقوم على تجنيد وتدريب المتطوعين الذين شكلوا فيما بعد قوام جيش التحرير العربى[١٠٣٦].

ولعبت جمعيات غير سياسية الصبغة مثل جمعية الكشاف العربى التى كان قوامها نحو عشرة آلاف عضو دوراً وطنيا حين أخذت تجمع الأموال للمشاريع الوطنية وساهمت في النضال الوطنى والذى لاقت بسببه اضطهاداً من السلطات البريطانية.[١٠٣٧] وفي عام ١٩٢٥ كون بعض الأفراد جمعية مساهمة لشراء الأراضى وإعادة بيعها لذوى الدخول الصغيرة بإقساط لا ترهقهم ولكن دورها لم يكن فاعلاً[١٠٣٨].

- بيان نويهض، السابق، ص ص ٥١٠-٥١٤: أنظر أيضا:
- الوثيقة رقم ٤٥ لمنظمة الشباب العربى، المصدر السابق، ص ص ٨٠٠-٨١٥ وأنظر أيضا:
- حرب فلسطين، الرواية الاسرائيلية، سابق، ص ص ١٢-١٣.

(١٠٣٥) كانت أعمال هذه المنظمة تعيد إلى الذاكرة عنف ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ كما يذكر المؤلف أنظر:
- رونى جماى، السابق والصفحات.

(١٠٣٦) بيان نويهص السابق، ص ص ٥١٤-٥١٥.

(١ ٣٧) ذاته.

(١ ٣٨) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، جـ١، وثيقة رقم ٩٢و ١٠٧ ص ص ٣٤٨، ٤١٧ وأيضا:
- الحوت، سابق، ص ١٧٩-١٨٧، ٧٣٠.
- فلسطين العدد ٢٥ - ١٩٨٣، فى ٩/٣/١٩٣٢، ص٢
- المقطم في ١٥/٣/١٩٢٠ و٢٧/٨/١٩٢٥ وفى ٢٣/١ و٢٨/١٠/١٩٣٢.

كما تأسست **شركة زراعية عربية عام ١٩٣٢** لانقاذ الأراضي عن طريق الشراء والاستثمار والرهن والتأجير والقيام بجميع الأعمال الزراعية بلغت قيمة أسهمها ١٢٠٠ جنية ثم ارتفعت لخمسة آلاف. وحققت هذه الشركة نجاحاً يذكر لمعاضدة الأهالى لها فاشترت في السنة الأولى لها ما يقرب من ألف دونم من أراضي بيسان قامت بحرثها وغرسها وما إلى ذلك[١٠٣٩].

كما تكونت شركة أخرى لانقاذ أراضي فلسطين عام ١٩٣٢ ولكن بقى دور هذه الجمعيات محدوداً للغاية[١٠٤٠].

وفي عام ١٩٣٥ تأسست **شركة صندوق الأمة العربي** كشركة محدودة الضمان بهدف شراء الأراضي الزراعية والعقارات لانقاذ أراضي الوطن واستثمارها بصورة تكفل حفظها وتضمن أرباحاً معقولة للمساهمين بها، بلغ رأسمال هذه الشركة ٦٠,٠٠٠ جنية بعد أن تم الاكتتاب عام ١٩٣٦، وشرعت بالعمل الجدى، فاشترت في مدة قصيرة ٧٠٠ دونم إلا أن ثورة عام ١٩٣٦ أصابتها بالشلل ولم تعاود أعمالها إلا قبيل الحرب العالمية الثانية[١٠٤١].

وأنشأ عربان بئر السبع جمعية هدفها مقاومة انتقال الأراضي لليهود فقاموا بتكوين فرقة خيالة مؤلفة من أربعين خيالاً يتجولون بين مضارب البدو لارشادهم وتوعيتهم وحثهم على التمسك بأراضيهم. كما عملت شركة انقاذ أراضي بئر السبع التى أقرها حزب الدفاع الوطنى عام ١٩٣٥ برأسمال قدره ٢٥ ألف جنية زيدت فيما بعد إلى ٥٠ ألف جنية على حماية أراضى بئر السبع[١٠٤٢].

ومن التنظيمات غير السياسية التى لعبت دوراً نضالياً كذلك التنظيمات العمالية.

(١٠٣٩) الاقتصاديات العربية، العدد السابع، السنة الأولى في ١٩٣٥/٤/١ ص٣٧.
- غنيم، القوى الاجتماعية، سابق، ص ٢٨.
(١٠٤٠) المراجع السابقة ذاتها.
(١٠٤١) المراجع السابقة ذاتها.
(١٠٤٢) صدقة، قضية فلسطين، سابق، ص ص ٣١٢، ٣١٤.
- المقطم في ٨/٦ وفي ١٩٣٥/٥/٢٠.

التنظيمات العمالية الفلسطينية:

لعبت هذه التنظيمات دوراً بالغ الأهمية في الحركة الوطنية وكانت هذه القوى الاجتماعية ظاهرة من ظواهر التحول في المجتمع الفلسطيني منذ انطلقت في العشرينات في مدينة حيفا واتسعت حتى شملت فلسطين بأكملها خاصة مع ازدهار الصناعة في الأربعينات. وازدادت أعداد العمال العرب الذين سعوا لتنظيم صفوفهم تحت جناح حركة نقابية عانت كثيراً من تجاهل السلطة لها وإن تمكنت في النهاية من احراز اعتراف بوجودها كحركة عمالية في ١٩٤٤ حيث أصبحت منذ ذلك الحين قوة لا يستهان بها إذ أصبحت تشكل نحو ثلث عدد سكان المدن أو ما يزيد عن ١٠٠ ألف عامل. وقد قادت الاضرابات وانشأت النقابات وعملت على رفع أجور العمال العرب ومساواتها بأجور العمال اليهود وتصدت لتحيز الحكومة بتشغيل العمال اليهود وإهمال العرب وتمكنت من فرض قاعدة لتشغيل العمال والفنيين العرب بنسبة الضعف وفقا للنسبة العددية مما جعلها تقف ككيان رسمى في وجه الهستدروت[١٠٤٣]. من أهم انجازاتها العمل على توحيد صفوف الفلاحين والعمال التى لعبت عصبة التحرر فيها دورا هاما حين تبنت الدفاع عن هذه الطبقات في إطار كفاح وطنى واع. وفضلا عما ذكر فقد ظهرت بعض الجمعيات السرية الأخرى مثل:

- «**جمعية الدم**» العربية لمكافحة انتقال الأراض في أواخر عام ١٩٤٥ كانت تهدد باعدام كل من تسول له نفسه ببيع أرضه لليهود، من خلال منشورات تلصق على جدران شوارع القدس[١٠٤٤]، وتعتبر هذه الجمعية الأولى من نوعها المماثلة لتلك الجمعيات السرية

(١٠٤٣) حول الحركة العمالية أنظر:
- أسعد صقر، الحركة العمالية في فلسطين، سابق، ص ص١٢٥-١٢٨ وأيضا أنظر:
- عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة، سابق، ص ص ١٩٤-١٩٧ وأنظر:
- بيان نويهض، السابق، ص ص ٥١٦-٥٢٨.
- القضية الفلسطينية، إعداد المكتب العربى للدعاية والنشر بدمشق وبيروت، نشرت بمناسبة عقد مؤتمر بلودان للدفاع عن فلسطين، دون تاريخ، ص ص١١-١٤.

(١٠٤٤) الاهرام العدد ٢١٨٤٧ في ١٩٤٦/١/٩.

التى ظهرت اثناء ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩. ومن المؤسسات التى لعبت دوراً أيضا في حركة النضال العربى.

- «**المكاتب العربية**»: وهى منظمة غير رسمية انشئت بمعونة مالية من فلسطين ومن بعض الدول العربية[١٠٤٥] وبتشجيع من بريطانيين أصدقاء للعرب مناصرين لقضيتهم*. كانت لها ثلاثة مكاتب. المركزى ومقره القدس واثنان أحدهما في لندن والآخر في واشنطن انحصرت مهمة هذه المكاتب بتقديم المعلومات الوافية بخصوص القضية الفلسطينية لمن يطلبها وخاصة لاولئك المهتمين بالشئون الفلسطينية سياسياً واقتصادياً ودينياً ولرجال الصحافة. كما عملت هذه المكاتب على شرح القضية الفلسطينية وتنوير الرأى العام الأوروبى والأمريكى بعدالة القضية كما كانت تسعى لتحظى فلسطين بتأييد من هذه الدول ولم يكن لهذه المكاتب علاقة رسمية بأى من اللجنة العربية العليا أو بالجامعة العربية وآراءها كانت تعبر عنها وان تكن متوافقة مع آراء هاتين الهيئتين ولكنها ليست ملزمة لأحد[١٠٤٦]. وقدم المكتب العربى نشرتين لشرح القضية الفلسطينية الأولى وهى من ٣٨ صفحة عرضت على لجنة التحقيق الامريكية عبرّ المكتب من خلالها عن رفض عرب فلسطين التام للتقسيم لما يشكله من اجحاف خطير بحقوق شعب فلسطين. وطالب بإقامة دولة فلسطينية ديموقراطية غير عنصرية يكون لليهود فيها حق المواطنة كما طالب بايقاف

(١٠٤٥) تذكر الاهرام عن التبرعات السخية من سكان فلسطين للمكاتب العربية أنظر:

- الاهرام العدد ٢١٥٩٤ في ١٩٤٥/٣/١٩.

* تذكر فرنسيس املى نيوتن صديقة العرب أنها مع بعض أصدقائها البريطانيين المناصرين للقضية استشعروا ضرورة وجود مثل هذه المراكز وعرضت الفكرة على وفد فلسطينى كان في لندن اثر ثورة ١٩٣٦ ورحبوا بالفكرة فأسست مع أصدقائها المركز الفلسطينى فى لندن بإدارة بريطانية. وكان اميل الغورى المندوب العربى وهى سكرتيرة شرف: انظر كتابها، خمسون عاماً، ترجمة وديع بستانى، سابق، ص ص ١٦٠-١٦١.

(١٠٤٦) نشرات المكتب العربى، النشرة الأولى، مشكلة فلسطين، سابق، ص ص٦-٢٢، وأيضا:

- نشرات المكتب العربى، النشرة الثانية، مشكلة فلسطين عرض عام، سابق، ص٦٤.

الهجرة وايقاف انتقال الأراضي بواسطة نظام أكثر صرامة يشمل جميع أراضي فلسطين. كما شُرحت أهداف الصهيونية التوسعية واخطارها، والنشرة الثانية وهى من ٢٢٢ صفحة عرضت على لجنة التحقيق البريطانية الاميركية، في مارس ١٩٤٦، أوضح من خلالها رفض عرب فلسطين التام لقيام دولة يهودية وبأنهم مستعدون لقبول اليهود في دولة فلسطينية ديموقراطية ولكن بشرط ايقاف الهجرة وانتقال الأراضي، مبرزة خطر الصهيونية وأهدافها التوسعية، ونزعاتها العدوانية، وأخطارها الاقتصادية والسياسية على العالم العربى[١٠٤٧]. كما انشأت هذه المكاتب منظمات للخدمة الاجتماعية وأخرى اشتراكية وديموقراطية. وقد توقفت هذه المكاتب عن أعمالها في أواخر عام ١٩٤٧ وكلفت الأمانة العامة للجامعة العربية بمباشرة أعمالها في أمريكا وبريطانيا[١٠٤٨].

الجامعة العربية وموقفها من قضية الأراضى فى فلسطين:

نظراً لأهمية الأراضي وخطورة انتقالها قامت عديد من المشاريع لانقاذها من قبل عرب فلسطين ففى الفترة ما بين ١٩٢٦-١٩٣١ أى قبل قيام الجامعة العربية حيث بادر المجلس الإسلامى الأعلى بمحاولات لشراء الأراض العربية ووقفها وقفاً إسلاميا للحد من انتقالها ولكن محاولاته لم تحقق كبير نجاح لضعف امكاناته.[١٠٤٩]

وتمثلت **المحاولة الثانية** في الدور الذى لعبه صندوق الأمه العربى عندما تأسس عام ١٩٣٥ على نحو ما مر بنا منذ قليل.

أما المحاولة الثالثة فكانت للمشروع الانشائى: وفكرة المشروع الإنشائى اقترحها وأعدها الاستاذ موسى العلمى وطرحها في أولى جلسات جامعة الدول العربية

(١٠٤٧) وثيقة رقم ٥٨، المقررات السرية للحكومات العربية بشأن التقسيم في ١٩٤٧/١٢/١٧ من كتاب بيان نويهض السابق، ص ص٨٢٩-٨٣٠.

(١٠٤٨) نجيب صدقه، المرجع السابق، والصفحات، وأيضا:

- المشروع الانشائى، قانونه وتقاريره سابق، ص ص١٦، ٢٢، ٥٥، ٦٨، ٧١.

(١٠٤٩) المشروع الإنشائى، ذاته والصفحات

ووفق عليها وتم عرضها على لجنة تحضيرية لدراستها. اجتمعت اللجنة الاقتصادية في ١٥ يوليو ١٩٤٥ في وزارة الخارجية المصرية[١٠٥٠] ووفق على المشروع مع بعض التعديلات، ويتلخص المشروع بانشاء صندوق قومى عربى عام تشترك فيه جميع البلدان العربية وتشارك فيه برأسمال كبير (دون التفكير بربح) قدر بنحو خمسة ملايين جنية فلسطينى تدفع على خمس سنوات باعتبار أن هذه المدة اللازمة لتنفيذ المشروع كحد أدنى. وهدف هذا الصندوق هو المحافظة على أراضي عرب فلسطين من خلال شرائها وتحويلها إلى وقف أبدى لهم.كما كان يهدف المشروع لمعالجة الأسباب التى تؤدى إلى تسرب الأراضي ومحاولة منعها من خلال تحسين أحوال الفلاحين الزراعية والمعيشية ورفع مستواهم الاقتصادى من خلال رفع كفاءة الأرض الانتاجية وتحسين الصناعة وتشجيع التشجير والبستنة والتحريج، مع مساعدة الفلاحين على تصريف منتجاتهم والاعتماد على النظام التعاونى في شتى مجالات الاقتصاد الزراعى. وارتكز المحور الأساسى الذى يقوم عليه المشروع للاحتفاظ بالأراضي بين يدى الفلاحين على عدة نقاط أولها تسديد ديون الفلاحين على أن يدفعها هؤلاء بالتقسيط للجمعية بدون فوائد مقابل أن يصبح الإشراف الزراعى للجمعية وإدارتها ومهندسيها الذين يعملون على تحسين السلالات وزيادة الكفاءة الانتاجية وتعليم الفلاحين الأساليب التقنية الجديدة وطريقة تربية الحيوانات ورعايتها وصناعة الألبان ومنتجاتها واحياء الصناعات القروية مع تقديم الآلات والأسمدة اللازمة وتأمين الخدمات الطبية والصحية وبناء المدارس ونشر الثقافة والتعليم مقابل وقف الأرض وقفا ذريا لتبقى الأرض عربية إلى الأبد. أما في حالة شراء الصندوق للأرض فيقترح أن توقف وقفا صحيحاً على أن تؤجر للمزراعين الذين يحصلون على الخدمات السابقة نظير دفع الإيجار للصندوق. كما اقترح المشروع طريقة أخرى للاحتفاظ بالأرض بين أيدى العرب عن طريق ربط الفلاح بكفالات قانونية تضمن بقاءها بيد العرب لقاء تقديم خدمات اجتماعية

(١٠٥٠) نجيب صدقه، قضية فلسطين، سابق، ص ص. ٣٢٠-٣٢١.

واقتصادية على النحو المذكور[١٠٥١].

ومن الجدير بالملاحظة أن عملية شراء الصندوق للأرض لانقاذها من براثن اليهود أتت كحل أخير وفي حالة الضرورة القصوى وهو بذلك يختلف عن المشاريع السابقة التى اعتبرت عملية شراء الأرض والاحتفاظ بها على رأس اهتماماتها. وهو في ذلك ينهج نهجاً منطقياً بمعالجة جذور المرض. ومع أن المشروع هاما، فإن امكانية تنفيذه كانت تحول دونها عدة أسباب أهمها وجود حكومة محتلة جعلت أهم أهدافها اقتلاع الفلاح وتحويل أرضه لليهود وحاصرته بضرائب ثقيلة وأغلقت أسواق تصريف منتجاته ومارست شتى الضغوط الاقتصادية والسياسية ضده. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم يكن بالإمكان تقديم ضمان من قبل الدول العربية لتفى بالتزاماتها المالية المنوطة بها مستقبلا. والمقدرة للعام الأول بمليون جنيه فلسطينى باعتبارها رهناً لظروف اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية أضف إلى أنها قد تطلب حق المراقبة والتدخل لقاء مساهمتها مما قد يعوق تقدم المشروع[١٠٥٢].

وقد اقترح كحل مقبول انشاء شركة تجارية مغفلة تباع اسهمها في الاسواق العربية[١٠٥٣] على أن تشترى الحكومات قسما منها وإن تضمن للمساهمين فائدة سنوية معقولة لأموالهم وبهذا فلن يكون على هذه الحكومات فيما بعد سوى دفع الفوائد السنوية للمساهمين في حالة عدم ربح المشروع وتغطيته لهذه الفوائد من أرباحه. وعقب على المشروع باقتراحات وانتقادات خاصة وأنه كانت هناك بعض الصعوبات التى ستواجهه مثل الحصول على المكائن الزراعية والأسمدة الكيماوية وايجاد الفنيين المؤهلين وغير ذلك مما سيحتاج معه المشروع لوقت طويل قبل أن يؤتى ثماره لذا فقد تقدم الخبراء المصريون

(١٠٥١) المشروع الانشائى، قانونه، وتقاريره، السابق، ص ص ١٦، ٢٣، ٢٦، ٥٢.

(١٠٥٢) ذات المرجع والصفحات.

(١٠٥٣) نجيب صدقه، السابق والصفحات.

بتكليف من الجامعة بمقترحات تتعلق بانشاء بنوك ائتمان لتقدم قروضها للفلاح ليتمكن من شراء ما يلزم أرضه من بذور وآلات وأسمدة. وطرح منتقدو المشروع ضرورة حمل حكومة الانتداب على وقف هجرة اليهود والتشديد على عدم انتقال الأراضي باعتبار أن المشكلة سياسية قبل أن تكون اقتصادية ومحاربة وقف الهجرة والعمل العبرى الذى يؤدى إلى خسارة مزدوجة بواسطة تشديد الجامعة العربية على حكومة الانتداب بضرورة تطبيق روح الكتاب الأبيض ومعالجة أسباب تسرب الأرض الناجم عن الفقر وتراكم الديون عن طريق جمعيات ترقى بمستوى الفلاح بواسطة تدريبه على استخدام التقنية الزراعية الحديثة وانشاء تعاونيات وغير ذلك مع ضرورة تقديم ضمانات قانونية تعقد مع الفلاح كالوكالات الدورية والرهونات صعبة التحويل وشراء الحصص الصغيرة بحق الشفعة والوقف الذرى. وشراء الأرض عند الضرورة على أن توزع على صغار الفلاحين بالسرعة الممكنة دون ربح أو بخسارة وبشروط سهلة وميسرة(١٠٥٤).

ولقد تعطل المشروع، برغم موافقة الجامعة على المساهمة في انقاذ أراضي فلسطين بواسطة صندوق الأمة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أكثر من عام حتى حظى بالموافقة النهائية في نوفمبر ١٩٤٥ بحيث يتم تكوين منشأة مالية متعددة الأغراض، قسم منها لمساعدة الملاك على تحسين أراضيهم واستصلاحها وآخر للتسليف لرفع قدرة الفلاح على الزراعة. وآخر للاستغلال الزراعى والتعليمى حيث تقوم المنشأة بشراء قطع من الأراض بأسعار اقتصادية ثم بيعها بعد ذلك لصغار المزارعين بشروط ميسرة مع تسهيلات في الدفع، وقطع أخرى لإصلاحها وبيعها، وكذا شراء الأراض عند الضرورة على أن تؤجر لصغار الفلاحين بشروط ميسرة، أو تباع لهم بأثمان مقسطة لآجال طويلة. وتكون هذه المؤسسة

(١٠٥٤) حول اقتراحات الخبراء المصريين وانتقادات سعيد حمادة ورجائى الحسينى عليها أنظر:

- المشروع الانشائى، السابق، ص٥٥، ٧٧-٧٨ وأيضا:

- الرابطة العربية العدد ٤٣٨، القاهرة ١٩٤٥، ص١٩.

على شكل شركة مساهمة محدودة. كما قرر المجلس تكوين قسم تشريعي يعمل بالاتصال مع الجامعة العربية على تعديل الضرائب العقارية الزراعية، وجعلها ترتبط بانتاج الأرض وليس بقيمتها الرأسمالية كما يهدف إلى تعديل تشريع ملكية الأراض وانتقالها بما يحقق أهداف المنشأة(١٠٥٥). ولم نعثر من خلال دراستنا للقوانين على ما يفيد بأن هذا المجلس استطاع أن يحقق أى فائدة تذكر.

وأخيراً وفي الدورة الثالثة لمجلس الجامعة العربية وافق المجلس على تأليف لجنة لدراسة مسألة انقاذ الأراض في مارس ١٩٤٦(١٠٥٦). وفي ابريل من نفس العام وافقت الجامعة على المشروع الانشائى مع التعديلات على أن يكون المركز الرئيسى للمؤسسة الخاصة بانقاذ الأراضي خارج فلسطين وقدمت الجامعة سلفا قدرها ١٠٠٠ جنية لشركة انقاذ الأراض في ١٢ ديسمبر ١٩٤٦(١٠٥٧). أن مثل هذه الاجراءات الروتينية بالغة التعقيد أسهمت في تأجيل مشروع كان من المفروض أن يباشر أعماله فوراً نظراً لأهميته القصوى. كما قد ساهمت الضجة الإعلامية التى رافقت هذه القرارات والمناقشات دون أدنى عمل ايجابى بالإضافة لقرارات أخرى اتخذتها مثل تحريم بيع أو انتقال الأراضي لليهود(١٠٥٨) في حث المؤسسات الصهيونية إلى الحصول على مزيد من الأراضي العربية بأى شكل

(١٠٥٥) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، السابق، ص٤٦.

(١٠٥٦) المصدر ذاته والصفحة وأيضا:

- الاهرام العدد ٢١٩١١ السنة ٧٢ في ١٩٤٦/٣/٢٦. ص٣.

(١٠٥٧) قرارات المجلس، السابق، ص ص٤٨-٥٦.

(١٠٥٨) ووفق على مشروع اعتبار بيع أراض أو المساعدة عليها بطريق السماسرة، جرما جنائيا، في ١٩٤٦/٦/١٢ وقدم مكرم عبيد مشروعا لانقاذ أراضى فلسطين بواسطة انشاء مؤسسه مالية فى قلب الجامعة تكتتب فيها الحكومات والشعوب العربية لتأمين التسليف العقارى والزراعى. أنظر:

- قرارات مجلس الجامعة، السابق، ص٥٢.

كما وافقت الجامعة بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٤٧ على تسهيل أعمال الشركة العقارية العربية المصرية المؤسسة بمرسوم ملكى للحصول على ما يلزمها من أموال ومباشرة أعمالها وتأدية رسالتها بانقاذ أراضي فلسطين وبقيت هذه الشركة تمارس أعمالها خارج نطاق فلسطين حتى عام ١٩٥٠ أنظر قرارات مجلس الجامعة، السابق، ص٦٧.

حتى بالقوة على نحو ما مر بنا كما ساهمت حكومة الانتداب بتمرير أراضي العرب لليهود عن طريق إعطاء مساحات واسعة من أراضي الغابات والنقب وغيرها للجنود اليهود المسرحين من جيشها هذا فضلا عما اتاحته من فرص للبلديات اليهودية في ضم أراض ذاتِ أهمية قصوى تحت مسميات مختلفة على نحو ما أوضحنا في فصول سابقة.

وربما كانت اسهامات الجامعة العربية بعيداً عن انقاذ الأراض في فلسطين أكثر ايجابية ذلك أن الجامعة أصدرت عام ١٩٤٥ قرارها بمقاطعة البضائع الصهيونية التى كانت تصدر للبلاد العربية بعدة ملايين من الجنيهات سنويا قدرت عام ١٩٤٤ بنحو أربعة ملايين ونصف جنيه وتشكل نحو ثلثى صادرات فلسطين للدول العربية الخمس مصر والعراق وسوريا وشرق الأردن وبلاد العرب. وامتثلت الغرفة التجارية العربية لنداء الجامعة فوجهت نداء إلى جميع العرب للامتثال لقرار الجامعة منذ أول يناير ١٩٤٥[١٠٥٩]. كما وجهت اللجنة العربية العليا نداء لعرب فلسطين بمقاطعة البضائع اليهودية عبر المنشورات والصحف وبتوعية الجماهير بمدى خطورة استمرار التعامل مع اليهود، الأمر الذى دفع بالوكالة اليهودية للاعتراض والاحتجاج لدى الجمعية العمومية للأمم المتحدة وما تبعه من ملابسات[١٠٦٠] على نحو مارأينا والتى انشأ اليهود بسببها لجنة حماية السلع اليهودية رداً على المقاطعة، لاتسمح لأى تاجر يهودى بالعمل إلا من خلالها. كما اتخذت اجراءات لتصدير أو استيراد المبيعات لفلسطين عن طريق الدول العربية بهدف انجاح

(١٠٥٩) محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، سابق الذكر، ص٢٨٦.

- الاهرام العدد ٢١٨١٧ فى ١٩٤٥/٢/١٥ ص٤، والعدد ٢١٨٢٤ في ١٢ ديسمبر ١٩٤٥ وتذكر الجريدة أن الحكومة السورية ألغت اذونات الاستيراد للمنتجات اليهودية تلبية لقرارات جامعة الدول العربية وكانت قيمة ما استوردته سوريا من فلسطين خلال السنوات الأربع الأخيرة نصف مليار فرنك كما قررت معاقبة المخالف بالاشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة.

- الاهرام العدد ,٢١٨١٧ فى ١٩٤٥/٢/٥ والعدد ٢١٨٤٢ فى ١٩٤٦/١/١٤ والعدد ٢١٨٤٧ في ١٩٤٦/١/٩ ص١ والعدد ٢١٩٨٨ فى ١٩٤٦/٦/٢٥.

(١٠٦٠) الاهرام العدد ٢١٨٦٠ فى ١/٢٥ والعدد ٢١٨٦٤ في ١/٢٩ و٢١٨٧٢ فى ٢/٨ و٢١٨٧٨ في ٢/١٤ و٢١٨٩٥ في ٣/٧ و٢١٩٢٥ فى ٤/١١ و٢١٩٨٨ في ٦/٢٥ و٢٢٠١٥ في ٧/٢٦ و٢٢١٠٧ في ١٩٤٦/١١/١٤.

الحصار الاقتصادى[١٠٦١]. كما أيدت الجامعة العربية في مؤتمراتها السرية والعلنية مطالب شعب فلسطين في نضالهم وشد ازرهم بكافة الوسائل ورفضت تقرير اللجنة الانجلو اميركية ووصفته بالتحيز وحذرت بريطانيا وامريكا بإعادة نظر الدول العربية بهاتين الدولتين في حالة اصرارهما على التقسيم وبحرمان رعاياهم من أى امتيازات وكان أخطر القرارات وأكثرها فعالية فيما لو تم تنفيذه قرار الغاء امتيازات النفط. ولكن السعودية رفضت التنفيذ. كما طالبت الجامعة، الدول العربية بتكوين لجان للدفاع عن فلسطين ولكن ظلت معظم هذه القرارات حبراً على ورق[١٠٦٢].

ولما تم اتخاذ قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر أعلنت الجامعة العربية وقوفها إلى جانب شعب فلسطين وقررت إرسال متطوعين لا يقل عددهم عن ثلاثة آلاف مقاتل وعشرة الاف بندقية وهو ما لا يتناسب على الإطلاق مع امكانات اليهود التى كانت تعرف الجامعة تماما مدى قوتها وقدرتها العسكرية وأسلحتها بعد اطلاعها على تقرير اللجنة الانجلو اميركية. لكن عرب فلسطين لم ينتظروا وهبوا يدافعون عن أراضيهم بكل ما اتوا من قوة خاصة بعد أن قرر اليهود شن هجومهم المسلح قبل انسحاب بريطانيا بوقت طويل حين أعلن سكرتير الوكالة اليهودية (شارتوك) – ثالث شخصية في الحركة الصهيونية – أن زمام المبادرة أصبح بيدهم تحت سمع وبصر حكومة فلسطين بل وبترتيبات سرية بين الجيشين. وشكلت اللجنة العربية العليا جيش (الجهاد المقدس) في يناير ١٩٤٨ من الفلاحين والعمال والشباب والذى خاض معارك دامية مع القوات اليهودية واستطاع أن يؤدي دورا بطوليا برغم ضعف امكاناته وقلة تسليحه وتمكنه من توجيه ضربات قاضية للقوات اليهودية

(١٠٦١) الدفاع العدد ٣٨٦٨٩ فى ١٩٤٨/١/٢٩، ص٤

- الاهرام العدد ٢٢٣٢٥ السنة ٧٣ فى ١٩٤٧/٧/٢٨، ص٦.

(١٠٦٢) الوثيقة ٢١٤ مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة بشأن تدخل قوات الدول العربية فى فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨، ملف وثائق فلسطين، جـ١، السابق، ص٩٣٥.

زعزعت كيانها وشلت حركتها وكادت تقضى عليها بعد أن سيطر عرب فلسطين على قلب البلاد وأطرافها في حين تحصن اليهود في مستوطناتهم مما دفع بريطانيا وأمريكا للتراجع عن قرار التقسيم[١٠٦٣] على نحو ما مر بنا . ولكن بعد دخول جيوش الانقاذ العربية ضعيفة الأعداد والعدة ناقصة التدريب والتسليح والتنظيم والتنسيق تدهورت الأوضاع لأسباب عديدة وما يعنينا هو مدى الخسائر التى لحقت بأراضى عرب فلسطين في هذه الحرب بعد أن قامت السلطات البريطانية بتسليم حيفا ويافا لليهود والحقتهما باللد والرملة على أيدى الجيش الأردنى ذى القيادة البريطانية ، كما استولى اليهود على أكثر من عشرين قرية كبيرة وخمسين قرية صغيرة ، وكذلك على مطار اللد الدولي بكامله[١٠٦٤]. ثم اعقبها سقوط مدينة الناصرة والعديد من القرى. وبرغم صدور قرار من مجلس الأمن يقضى بفرض الهدنة في جميع انحاء فلسطين في ١٥ يوليو ١٩٤٨ إلا أن اليهود خرقوا الهدنة في اليوم التالى مباشرة واحتلوا التلال المشرفة على طريق اللطرون رام الله واستولوا على قرية عجنجول وما حولها وطردوا أهلها العرب كما استولوا على منطقة النقب[١٠٦٥]. وأيضا على قرية قاقون كما اغتصبوا معظم أراضي زيتا وعلى نصف أراضي قرية العيسوية الواقعة قرب الجامعة العبرية ومستشفى هداسا في القدس. وقد تكررت حوادث خرق الهدنة من قبل اليهود مما دفع وسيط الامم المتحدة إلى رفع تقرير

(١٠٦٣) الدفاع الاعداد ٣٧٩٨-٣٩٤١، السنة الرابعة عشر من ٧ نوفمبر ١٩٤٧ وحتى ٢٢ ابريل ١٩٤٨.

- الرابطة العربية، العدد ٥ ٦ السنة الثانية عشر فى ٣ يناير ١٩٤٨ ص٥، والعدد ٤٢٨ السنة التاسعة في ٢٧ يناير ١٩٤٥، ص ص١٤-١٥.

- شفيق الرشيدات، السابق، ص ص٢٤٨-٢٥٤.

(١٠٦٤) مصطفى مراد الدباغ، جـ١، القسم الثانى، سابق، ص ص٣٢٤، ٣٣٩ وأنظر أيضا:

- عبد الله التل، كارثة فلسطين، سابق، ص ص٢٤٧-٢٥٩، ٢٨٩-٢٩١، وأيضا:

- محمد نمر الخطيب من اثر النكبة، سابق، ص٣٤٣، وأيضا - عارف العارف، العيسوية القرية المنسية، فلسطين العدد ٢١ ملحق المحرر العدد ٦٣٨ فى ١٩٦٥/٧/١٢، ص٤.

(١٠٦٥) تقرير مرفوع إلى سكرتير عام الأمم المتحدة من وسيط الأمم المتحدة سابق، ص ص٦٦-٦٨ وأيضا:

- المقطم العدد ١٨٤٩٤ فى ١٩٤٨/٩/١٥، ص وانظر الرواية الرسمية الاسرائيلية عن حرب فلسطين، السابق.

يفضح أعمال اليهود «وارتكابهم لمخالفات خطيرة» ذاكرا اعتداءهم على ثلاث قرى عربية هى «عين غزال» «واجزم» «وجبع» الواقعة جنوب حيفا، كما طالب بإعادة بنائها على حساب السلطات البريطانية، هذا فضلا عما نجم عن هذه الكارثة من طرد أربعة آلاف عربى من أراضيهم بالقوة وقتل عدد كبير منهم بلغ نحو ثلاثين شخصاً أثناء دفاعهم عن أراضيهم بخلاف تدمير قريتين تدميراً كاملا عندما قصفها اليهود جواً وبراً، مما اعتبره التقرير «منتهى الفظاعة وخرقاً صارخاً للهدنة»[١٠٦٦].

كما دمرت قرى «كفر كنا» «وطرغانة» «ومسكة» «وطمره»، «وحطين» ذات التاريخ المجيد، وطرد سكانها العرب بعد قتل الكثير منهم[١٠٦٧]. وبرغم وجود الهدنة أيضا احتل اليهود قرى «عبدس» «وبيت داراس»، «وجسير»، «وجولسن» ثم «المجدل» «وعراق سويدان»، «وبيت عفا»، «وحليقات»، «والفالوجة» في قضاء غزة بعد حصار دام ١٣٢ يوماً، كما سقطت بئر السبع في ٣١ أكتوبر ١٩٤٨ بعد هجوم بالطائرات والمصفحات وقاذفات الألغام[١٠٦٨] كما اعتدى اليهود على المناطق المحايدة المجاورة لمنطقة الصليب الأحمر[١٠٦٩]. وتكررت الاعتداءات اثناء فترة الهدنة الثانية وبالذات وقت الحصاد بهدف اتلاف المحصولات والحاق اضرار فادحة بالعرب.

وأدى انسحاب الجيش الاردنى من منطقة النقب إلى احتلال اليهود لها واحتلال قرية «أم الرشراش» (ايلات) فيما بعد دون قتال[١٠٧٠]. ومصادرة أراضي النقب الشاسعة بحجة

(١٠٦٦) عارف العارف، العيسوية القرية المنسية، السابق، ص٤.

- تقرير مرفوع من وسيط الأمم المتحدة إلى سكرتير الأمم المتحدة سابق، ص ص ٥٦، ٦٦-٦٨ وأيضا:

- المقطم الأعداد ١٨٤٩٤ فى ١٩٤٨/٩/١٥ والاعداد ١٨٧٢٦ في ٦/١٦ والعدد ١٨٧٧٠ في ١٩٤٩/٧/١٥، ص٥.

(١٠٦٧) عبد الله التل، السابق، ص ص ٨٤-٢٨٨.

(١٠٦٨) مصطفى مراد الدباغ، السابق الجزء الأول، القسم الأول، ص ص ٣١-٣٢.

(١٠٦٩) تقرير مؤقت مرفوع إلى سكرتير الأمم المتحدة، السابق، ص٥٦.

(٧ ١) انظر الوثائق السرية التى [illegible] الفصل الرابع عشر وحتى السابع عشر من مذكرات عبد الله التل، كارثة فلسطين، السابق، ص ص ٤٣٧-٥٦٧.

أنها ممتلكات الحكومة وأنها من حقهم علماً بأن الحكومة لا تملك في النقب سوى مساحة ضئيلة للغاية على نحو ما اتضح لنا. كما قاموا بطرد البدو بالقوة. وقد بلغ عدد القرى العربية التى اندثرت ومحيت من الوجود منذ ١٩١٨ وحتى ١٩٤٨، ٦١ قرية[١٠٧١].

وهكذا ساهمت عوامل عديدة داخلية وخارجية وخاصة انسحاب بريطانيا المبكر من عديد من المدن والقرى العربية غيلة وغدرا بعد ترتيبات سرية مع اليهود ليحتلوا مناطق تمركزها. بالإضافة لخيانة القادة البريطانين فى بعض الجيوش العربية، والى ضعف جيش الانقاذ وغياب التخطيط والإعداد الجيد والتسليح في الجانب العربى مقابل تسلح جيد وتنظيم في الجانب اليهودى فضلا عن استخدام الخطة دالت[١٠٧٢] «حدوة الحصان» بالإضافة لأسباب أخرى كثيرة في ضياع ملايين الدونمات قدمت الحكومة البريطانية منها ٥ر١ مليون دونم بسبب انسحابها من حيفا وطبريا وصفد ويافا وساهمت القيادة البريطانية للجيش الأردنى بتقديم ٩٥٠ الف دونم من خلال صفقات التسليم لكل من اللد والرملة تنفيذاً لقرارات التقسيم ولاتفاقات رودس، والاتفاقات السرية بالإضافة لما تم نهبه اثناء تخطيط الحدود، الأمر الذى ادى إلى ضياع ١٢ر٨٧٥ مليون دونم من أراضي النقب اثر صفقة النقب مع ضياع قرية أم الرشراش، ثم صفقة الجليلين الشرقى والغربى التى استولوا من خلالها على ٢ مليون دونم عام ١٩٤٩ وكذلك صفقة الشونة ورودس عام ١٩٤٩ تمكن اليهود من خلالها بالاستيلاء على منطقة المثلث ومن

(١٠٧١) كان اليهود يسممون مواشي البدو ويفرضون الغرامات الباهظة عليهم بهدف تهجيرهم من هذه المناطق، أنظر: غسان كنفانى، فلسطين، العدد رقم ٩، ملحق المحرر العدد ٤٩٧ بيروت في ١٩٦٥/٢/٢٥، ص ص ٧-٩، وللمزيد حول أسماء هذه القرى وأماكن وجودها أنظر: مصطفى مراد الدباغ، الاستيطان اليهودى في ريف فلسطين في العهدين العثمانى والبريطانى، سابق، ص٤١.

(١٠٧٢) حول هذه الخطة وخطط أخرى أنظر: حرب فلسطين، الرواية الاسرائيلية، سابق، ص٢٤٦.

منطقة الخليل على نحو ١٫٦٧٥ دونم أما مجموع مساحة هذه الصفقات فقد بلغ ١٧٫٥ مليون دونم ساهمت كل هذه العوامل مجتمعه وغيرها فى تسهيل تمريرها لليهود فضلا عن الـ ١٫٥ مليون التى قدمتها حكومة الانتداب[١٠٧٣].

وهكذا يتضح لكل ذى عين كيف تم استلاب أراضي فلسطين والقوى الحقيقية الفاعلة والتى تقف على رأسها بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات الامبريالية الصهيونية العالمية ثم في ذيلها الرجعية العربية.

وليس بحال من الأحوال عرب فلسطين التى ما فتئت الصهيونية وأبواقها الدعائية في الترويج بأنهم باعوا أراضيهم فالأوطان لا تباع ولا تشترى. وقد اثبتت الوثائق العبرية والبريطانية ذاتها عبر فصول دراستنا هذه الحقيقة بلا جدال. وابرزت زيف وبهتان هذه المزاعم والافتراءات.

وتبقى حقيقة لا يمكن اغفالها وهو دور عرب فلسطين في حركة النضال دفاعاً عن أراضيهم ذلك أن الأرض الزراعية قد حفرت بصمات غائرة في أعماق الفلاح الفلسطينى ذلك لما تمثله الأرض من قيمة اقتصادية واجتماعية تجعلها تعادل معنى وجود الانسان ذاته ومصدر عزته وكرامته بل أنها أصبحت من مكونات شخصية الفلاح الذى جبل بطينها فتوحدا فأصبحت عنده أغلى من أى نفيس وعكست الأمثال الشعبية الفلسطينية هذه الحقيقة المتمثلة بقول «بيع الذهب واشترى العتب» بل أنه قرنها بعرضه الذى يمثل أغلى ما يتشرف به الانسان فقال « بياع أرضه ضاع عرضه» أو «الأرض كالعرض» أو «ما أغلى من العرض إلا الأرض». ولأن جذورة غائرة العمق بها قال «من باع ملكه باع أصله»، ويعكس المثل القائل «أرحل عن الأرض ولا تبيعها» مدى تشبثه بالأرض وعدم احتمال فكرة بيعها حتى في حالة الرحيل. ففكرة البيع تكاد تكون محرمة في عرف الفلاح الذى رأى أن

(١٠٧٣) عبد الله التل، السابق، ص ص ٣ ٦-٤ ٠ ٦. وراجع الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الأرض ينبوع الحياة الدائم فازداد ولها بها وتدلها بحبها حتى أشار بضرورة أن يمرغ الإنسان وجهه بطينها ليزداد جمالا حين قال «من طين بلادك حنى خدادك». وعلى هذا النحو بإمكاننا إدراك مدى مقاومته العنيدة والشرسة بلا حدود عن أرضه والتى برهنت وثائقنا عليها والتى تشهد عليها ضآلة ما استطاع اليهود حيازته من أراضي فلسطين طوال ما يزيد عن قرن من الزمان. ومحاولات مستميته بدعم بريطانى غير عادى. فلم تتجاوز ٦ر٦٪ من مساحة فلسطين الإجمالية أو ٦ر١٩٪ من مساحة أراضيها الزراعية حتى عام ١٩٤٨.

ولهذا فقد شكل الفلاح لحمه وسدى كل الثورات والهبات التى شهدتها فلسطين منذ بدأت أول عملية اقتلاع من المنتصف الثانى للقرن الماضى. وإن تكن مراحل النضال التالية قد شهدت تطوراً ملحوظاً نتيجة المتغيرات الاجتماعية الناجمة عن ازدياد أعداد المهاجرين واتساع قاعدة المقتلعين من عرب فلسطين وتهميشهم بعد تحويل أراضيهم لليهود وتحولهم لعمال أنصاف مهرة ساهمت القوانين العنصرية اليهودية بارتفاع اعداد العاطلين عن العمل كما غذت الصراع العنصرى بين العرب واليهود والذى تبلور في الكفاح المسلح الذى ضم الفئات الكادحة من عمال وفلاحين منذ فترة مبكرة اتضحت معالمها بوضوح منذ ١٩٣٣ وما تلاها تحت شعار الجهاد الإسلامى لتحرير البلاد من المستعمر الغاصب. واتسم هذا الكفاح بوضوح الرؤيا وتحديد أس البلاء وهى بريطانيا داعياً للتخلص منها للحيلولة دون وصول الصهيونية للسلطة من خلالها.

ولم تفتر بعدها حركة النضال بل أن الجماهير ازدادت وعيا بأعداء الأمة ووضعت أسسساً لتنظيم النضال داخليا وخارجيا شكل فيها العمال والفلاحين العمود الفقرى خاصة بعد اتساع قاعدة العمال مع نمو الصناعة وقد تمثلت حركة النضال بقيام جمعيات سرية مثل جمعية «الدم العربية» وإذاعة سرية تحث على الجهاد لأول مرة. وقيام منظمات للجهاد المقدس. كما تمثلت بمقاطعة شعب فلسطين للمنتجات اليهودية وبإنشاء المدارس الزراعية

والجمعيات التعاونية لنهضة الفلاح برغم ضعف الإمكانات لظروف موضوعية كما تمثلت بالحث على التعليم لزيادة الوعى وباشتراك النساء في النضال وتعبئة الشباب والدعوة للجهاد تحت شعار «حياة كريمة أو الموت بشرف فالحياة عقيدة وجهاد» وبمحاولة ابراز حق شعب فلسطين وقضيته العادلة وكسب تأييد ودعم العالمين العربى والإسلامى وكذا العالم الغربى.

وفي أثناء حرب ١٩٤٨ شهدت الشهور الأولى بطولات خارقة أدت إلى قلب موازين القوى وتراجع الدول الاستعمارية عن قرار التقسيم ولكن نكب عرب فلسطين مرة أخرى بتدخل الدول العربية التى كانت تزخر ساحاتها بالمتناقضات، خاصة وأنها كانت فى معظمها قد تحررت حديثاً من القوى الاستعمارية شكلاً فى حين بقى العديد منها خاضعا بشكل أو بآخر للنفوذ الاستعمارى.

وقد ادى دخول جيوشها الضعيفة غير المنظمة الى الكارثة الكبرى. **ولكن تبقى هناك حقيقه راسخه كالطود بأن نكبة فلسطين هى تحصيل حاصل للهجمة الشرسة للثالوث الجهنمى للقوى الامبرياليه المتمثل بالدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا ثم فيما بعد الولايات المتحدة ومن ورائهما الشركات الاحتكارية والصهيونية العالمية، التى تعتبر المسؤوله الاولى عن هذه الكارثة والمدبرة الحقيقية لها.**

مصادر الدراسة

أولاً : الوثائق غير المنشورة

ثانياً : الوثائق المنشورة

ثالثاً : الدوريات

رابعاً : البحوث والمؤلفات

خامساً : المقالات العلمية

سادساً : مقابلات شخصية

أولا : الوثائق غير المنشورة:

* P.R.O., F.O. Palestine, Report on Palestine Administration, 1992, 371/ 9003.
* P.R.O., F.O., Report of Administration of Palestine Mandate, 1922, FO. 371/10112, E, 4970/4300/65.
* P.R.O., F.O., 371/10106, Memorial Submitted to League of Nations by Palestine Arab Executive, 1924.
* P.R.O., F.O., 371/E5082/1343/165 the Palestine Order in Council.
* P.R.O., F.O., 371, No. 594, 16 May, 1923.
* P.R.O., S./381

  C. O/814

  Palestine Administration Reports 1946-1947.
* B.R.O. S./381

  C. O/814

  Palestine Department of forest, Annual Report for the year 1946. Printed by the government printer 1946.
* Palestine Department of Survey for the year 1940, 1946 published march 1947. نفس التصنيف السابق

ثانيا : الوثائق المنشورة

أ- بالعربية

* اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية، سلسلة الوثائق الأساسية - ٣- شباط/فبراير - تموز/يوليو ١٩٤٩، نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها منشورات مؤسسة الدراسة الفلسطينية بيروت ١٩٦٨.
* إسرائيل، خطر اقتصادى وعسكرى وسياسى، أعده المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة

في البلاد العربية، دار العلم للملايين بيروت ١٩٥٢.

* القضية الفلسطينية، اعداد المكتب العربى للدعاية والنشر، نشرت بمناسبة عقد مؤتمر بلودان للدفاع عن فلسطين العربية، بيروت – سوريا، بدون تاريخ.

* المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، تاريخ فلسطين السياسى تحت الإدارة البريطانية، ترجمة فاضل حسين، جامعة بغداد، مطبعة الحرية – بغداد ١٩٦٧.

* المشروع الإنشائى العربى قانونه وتقاريره، مطبعة بيت المقدس، القدس ١٩٤٦.

* المكتب الدائم لاتحاد غرف الصناعة والتجارة والزراعة في البلاد العربية، طبعة ثانية، دار العلم للملايين بيروت ١٩٥٢.

* أملاك العرب وأموالهم المجمدة في فلسطين، إدارة فلسطين، شعبة اللاجئين، جامعة الدول العربية الأمانة العامة، أعده الدكتور يعقوب الخورى وكيل إدارة فلسطين، دار الهنا للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

* الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى ١٩١٥-١٩٤٦ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية.

* الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩٤٧-١٩٥٠ جامعة الدول العربية، الإدارة العامة لشئون فلسطين.

* الوثائق التى سرقتها إسرائيل من محكمة القدس وعمرها أكثر من ٥٠٠ عام تؤكد وجود أوقاف للمسلمين في القدس وغزة في جريدة العرب الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢.

* الموسوعة الفلسطينية، أربع مجلدات، المجلد الأول، الطبعة الأولى، هيئة الموسوعة الفلسطينية ١٩٨٤.

* الوكالة اليهودية، قضية مينائى يافا وتل أبيب، نشرات الوكالة اليهودية، القدس، حزيران (يونية) ١٩٣٧، نشرة رقم ٤.

* الهيئة العربية العليا لفلسطين، قضية فلسطين، المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية، المشاريع الصهيونية للاستيلاء على مياه نهر الأردن ١٩٦٢.

* أوقاف وأملاك المسلمين في فلسطين في ألوية غزة، القدس الشريف، صفد، نابلس، عجلون، منظمة المؤتمر الاسلامى، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول ١٩٨٢.

* بعثة وسيط الأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين، المكاتبات المتبادلة بين الوسيط والأمين العام، المطبعة

الأميرية، القاهرة ١٩٤٨.

١٥- بيان الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية، القاهرة يونيو ١٩٤٧.

* بيان المجلس الشرعى الإسلامى الأعلى بيت المقدس عن السنوات ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣ هجرى، الموافقة لسنى ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤ مطبعة دار الأيتام الإسلامية الصناعية بالقدس.

* تقرير بعثة الجمعية الزراعية الملكية إلى فلسطين عن مشاهداتها اثناء رحلتها من ٢٥ مايو لغاية ٤ يونيه ١٩٤٤، وضعه محمد زكى الابراشى باشا رئيس البعثة وأحمد محمود بك السكرتير الفنى للبعثة القاهرة ١٩٤٤.

* تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، تموز/يوليو، ١٩٣٧.

* تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت في شهر آب (أغسطس) ١٩٢٩، والترشو،١٩٢٩.

* تقرير عن الهجرة ومشاريع الاسكان، سمبسون، ١٩٣٠، القدس مطبعة دار الايتام السورية.

* تقرير مؤقت مرفوع إلى سكرتير الأمم المتحدة من وسيط الأمم المتحدة لفلسطين في ١٨ سبتمبر ١٩٤٨، جامعة الدول العربية، الهيئة السياسية.

* تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس، مراجعة وتقديم عادل حسن غنيم، دار الزهراء للنشر ١٩٩٤.

* جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى من ١٩١٥-١٩٤٦، الأمانة العامة - إدارة فلسطين الشعبة السياسية، مركز بحوث الشرق الأوسط.

* جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، والصراع العربى الإسرائيلى ١٩٤٧-١٩٧٤، مراجعة وتحقيق جورج طعمه.

* حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، مجلدين، والمجلد الثانى، وثائق ونصوص تاريخية، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.

* خطب الوفود العربية في مؤتمر فلسطين بلندن، سبتمبر ١٩٤٦، جامعة الدول العربية، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٧.

* دعيبس المر، احكام الأراض المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية، مطبعة بيت المقدس، ١٩٢٣.

* عبد الله التل، كارثة فلسطين مذكرات قائد معركة القدس، الجزء الأول، دار القلم، القاهرة ١٩٥٩.

* عصبة التحرر الوطنى بفلسطين، طريق فلسطين إلى الحرية، المذكرة التى قدمتها عصبة التحرر الوطنى في فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة في آب ١٩٤٧ وملحق ببيان عصبة التحرر الوطنى في فلسطين التى حددت به موقفها من توصيات لجنة التحقيق الدولية ومقترحات أكثرية اعضائها.

* عصبة العمل القومى، مركز بيروت، مذكرة العصبة ردا على تقرير اللجنة الملكية الانجليزية بشأ الجزء الجنوبى من ديار الشام «فلسطين»، مطبعة الكشاف بيروت.

* فاضل حسين، (مترجم) تاريخ فلسطين السياسى تحت الإدارة - البريطانية، المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٧، إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، مطبعة الحرية بغداد، ١٩٦٧.

* فلسطين والتقرير الأمريكى لعام ١٩٤٦، نقد وتعريف، بقلم الدكتور زكى صالح، استاذ التاريخ الحديث في دار المعلمين العالية ببغداد، دار الفكر العربى ١٩٤٧.

* قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين الصادرة منذ الدورة الأولى وحتى الدورة الخامسة والثلاثين يونية حزيران ١٩٤٥، مارس آذار ١٩٦١، دار القاهرة للطباعة ١٩٦١.

* قضية فلسطين، مذكرة مقدمة إلى مؤتمر التضامن الآسيوى الإفريقى من الهيئة العربية العليا لفلسطين ٢٥ ديسمبر١٩٥٧.

* كشاف البلدان الفلسطينية، هيئة القدس العلمية بالاشتراك مع قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٣.

* مستر بيفن وفلسطين، مجلس العموم في ٢٦ يناير ١٩٤٦ إدارة الاستعلامات السفارة البريطانية، القاهرة.

* معهد الدراسات العربية، وثائق فلسطين، العدد الخامس، كانون الأول (يناير) ١٩٧٠.

* مصلحة الاستعلامات (مصر) موسوعة القضية الفلسطينية، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ٣ أحزاء، القاهرة ١٩٧٠ وما بعدها.

* ملف وثائق فلسطين الجزء الأول، الهيئة العامة للاستعلامات وزارة الإرشاد القومى ١٩٦٩.

* ملف وثائق فلسطين، مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الجزء الأول من عام ٦٣٧-١٩٤٩ وزارة الإرشاد القومى للاستعلامات، القاهرة ١٩٧٠.

❋ ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، الجزء الثالث، موسوعة القضية الفلسطينية، مكتبة فلسطين، الهيئة العامة للاستعلامات.

❋ منشورات اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين، الأرض الفلسطينية بين الشرعية والاغتصاب، دراسة تبين تطور الملكية الزراعية في فلسطين ما بين سنة ١٨٥٦ حتى ١٩٤٨، الكويت بدون تاريخ.

❋ منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، سلسلة خرائط وصور فلسطينية رقم ٤، بيروت، فبراير سنة ١٩٧٠.

❋ موسوعة فلسطين الجغرافية، قسطنطين خمار، سلسلة كتب فلسطينية، ١٦ منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩.

ب- الوثائق المنشورة الأجنبية

❋ Arab National Bureau, Damascus. Ben Gurion, A Secret Zionist Document.

❋ A Survey of Palestine Prepard in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American committee of inquiry 2 vol. 18th Feburary 1946 printed by the government printer Palestine.

❋ ESCO Foundation, Palestine A study of jewish Arab and British Policies vol. 2 New Haven Yale University press, London 1949.

ونسخة أخرى طبعت عام ١٩٨٠.

❋ Folk Bernadotte to Palestine translated from the swedish by Joan Bulman London, Hodder and Stoughton. 1951.

❋ His Majestys stationery office London Palestine Review of commercial conditions February 1945.

❋ Official Documents pledges and Resolution on palestine Documents of special interest in any study of the Palestine case/compiled by the Palestine Arab refugee office New York 1959.

❋ Palestine and trans - Jordan, December 1943. B.R. 514 Geographical Handbook series, Naval intelligence division.

❋ Palestine Census of Palestine, 1931, Population of villages, Towns,

and Administrative Areas. (by. E. Mills superintendent of census) Jerusalem, 1932.

* Report of palestine and Trans-Jordan, 1925.
* Report of the Joint Palestine Survey Commission 1928.
* Report of Palestine and Trans-Jordan, for the year, 1934.
* Report on Palestine and Trans-Jordan for the year, 1935.
* Report on Palestine and Trans-Jordan for the year, 1938.
* Report of the Excutive of the Zionist Organization and Jewish Agency for Palestine submitted to the XXth. Zionist Congress, August, 193
* The Arab higher committee, The Palestine case 1947, costatsournas and co. Cairo.
* The Jewish Agency for Palestine the Jewish case, before the Anglo American committee of Inquiry on Palestine as presented by the jewish Agency for Palestine, Statment and memoranda, Jerusalem, 1947.
* United Nations resolutions on Palestine 1947 - 1965, Edited by Sami Hadawi, the Institute for Palestine studies Beirut, Lebanon, 1965.
* Village statistics, 1945, Facts and figures no. 43, by Sami Hadawi.
* Yearbook of the United Nations 1951 October 1952, Department of public information, United Nations, New York.

ثالثا : الدوريات

أ- العربية

❋ أخبار الحرب من العدد ١ - ٥١ من أول يناير ١٩٤٢ وحتى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٣ وأصبح أسمها أخبار الحرب والعالم من العدد ٥٢ فى ١ يناير ١٩٤٤ وحتى العدد ١١٢ في ١ مايو ١٩٤٦ (تصدر اسبوعيا).

❋ الاجتهاد، مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربى الاسلامى، التاريخ الاقتصادى العربي، الأزمنه الحديثة، العدد السادس والثلاثون السنة التاسعة، بيروت ١٩٩٧.

❋ الأردن، أسبوعية، حيفا، ١٩٢٤.

❋ الاقتصاديات العربية، القدس، نصف شهرية، ١٩٣٥-١٩٣٧.

❋ الأهرام، مجلدات أعوام ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٩ (القاهرة) يونيه. ثم أعداد متفرقة.

❋ الثريا، تصدر شهريا في تونس المجلد ٢ لعام ١٩٤٥ من العدد ٢-١١، والاعداد من ١-١١ عام ١٩٤٦.

❋ الجزيرة، يومية، يافا، ١٩٢٤-١٩٣١.

❋ الحقوق، شهرية، يافا، ١٩٢٣-١٩٢٦.

❋ الحكمة، شهرية، أورشليم، ١٩١٣.

❋ الخبر، أسبوعية، القاهرة السنة الأولى من ٨ ديسمبر ١٩٤٤ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٥ والاعداد ٢٨، ٦٣ السنة الثانية والعدد ٥٧ السنة الثالثة ١٩٤٦ وحتى العدد ١٠٠ في ديسمبر ١٩٤٧ السنة الرابعة. ومن العدد ١٥٠ في يناير ١٩٤٨ وحتى العدد ١٨٠ في ٢١ أكتوبر ١٩٤٩ (السنة الخامسة).

❋ الدفاع، جريدة يومية سياسية (يافا) فلسطين السنة الرابعة عشر في ٧ نوفمبر ١٩٤٧ العدد ٣٧٩٨ وحتى السنة الخامسة عشر في ٢٢ ابريل ١٩٤٨ والعدد ٣٩٤١.

❋ الرابطة العربية، المجلد السادس، السنة الثالثة، الجزء ١٢٦، القاهرة في ١٦ نوفمبر ١٩٣٨ (اسبوعية) وحتى الجزء ١٣١ لعام ١٩٣٨ ومن ١٣٢ وحتى ١٥٠ لعام ١٩٣٩، والمجلد السابع من الجزء ١٥٣ وحتى ١٨٠ لعام ١٩٣٩ ومن ١٨١ وحتى ٢٥٠ لعام ١٩٤٠ ومن ٢٥١-٢٧٥ لعام ١٩٤١ ومن ٢٧٦-٣٠٢ لعام ١٩٤٢ ومن العدد ٣٥١-٤٠٠ في ١٧ يونيو ١٩٤٤ ومن ٤٠١-٤٤٥ لعام ١٩٤٥ ومن العدد ٥٠١-٥٥٠ لعام ١٩٤٦ و٥٥١-٥٨٥ لعام ١٩٤٧ ومن العدد ٥٨٦-٦٢٦ لعام ١٩٤٨ ومن العدد ٦٢٧-٦٧١ لعام ١٩٤٩.

* الراية، يومية، الدوحة، قطر، ١٩٨٠.

* الزهرة، شهرية، حيفا، ١٩٢١.

* السياسة الاسبوعية، اسبوعية، القاهرة العدد ٦٣٨ في ١٩٢٤/١١/١٨ والاعداد من سنة ١٩٢٦-١٩٢٧، والعدد ١٥٤ في ١٩٢٩/٢/١٦.

* الشرق العربى، الأردن، ١٩٢٣ - ١٩٢٥.

* الشعاع، مجلة اسبوعية، النجف العراق (تصدر مرتين بالشهر مؤقتا)، العدد ٢-٤ السنة الأولى مايو ١٩٤٨، والأعداد ٢١، ٢٢ لعام ١٩٤٩.

* العرب، بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢ جريدة (تصدر في لندن).

* العلم، دمشق في ٢٩ يناير ١٩٤٦.

* القبس، دمشق ١٩٢٣و١٩٢٩.

* الكرمل، يومية، حيفا، ١٩٠٨.

* الكشاف، القاهرة، يومية، ١٩٢٧ - ١٩٢٨.

* الكفاح الجديد، دمشق، ذات الجريدة بامتياز جديد من الأعداد ٢٣٩٣ - ٢٤٢٥ لعام ١٩٤٩.

* الكفاح، دمشق الأعداد من ٢٣٢٠ - ٢٣٩٣ لعام ١٩٤٩.

* المصور، مجلة، الأعداد ١٣٦٠ - ١١٦٣ من ٣/١/ وحتى ١٩٤٧/١/١٧ القاهرة.

* المقتطف، جـ١ السنة الثالثة ١٨٧٨ والمقتطف، الجزء ٩٥/٩٤ لعام ١٩٣٩ والجزء ٩٧/٩٦ لعام ١٩٤٠ والجزء ٩٨ لعام ١٩٤١ الجزء ١٠١/١٠٠ لعام ١٩٤٢ والجزء ١٠٣/١٠٢ لعام ١٩٤٣ والأجزاء ١٠٤-١١٣ من عام ١٩٤٤-١٩٤٨.

* المقطم، القاهرة، يومية من ١٩١٧ - ١٩٣٩، ومن العدد ١٥٣٢٥ يناير ١٩٣٩ وحتى العدد ١٨٨٩٣ دسمبر ١٩٤٩.

* المنار، دمشق، الأعداد ٣٤٦ - ٥٠٢ لعام ١٩٤٨.

* النشرة التجارية لغرفة تجارة يافا الوطنية، ربع سنوية، يافا، ١٩٢٤.

* النضال، دمشق الأعداد ١٨٦٧ يناير ١٩٤٨ وحتى العدد ٢٠٦٤ ديسمبر ١٩٤٨.

* الوقائع الفلسطينية الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين، ملحق الأعداد من ١٠٨٢ - ١١٥٤ لعام ١٩٤١ وملحق رقم ٢ من ١١١٢ - ١١٥١، والأعداد من ١٢٤١ - ١٢٣٧ لعام ١٩٤٣ والأعداد ١٢٠٩ - ١٢٤٤ لعام ١٩٤٤ والملحق رقم ١ الأعداد من ١٣٢١ - ١٢٥٩ لعام ١٩٤٤ وملحق رقم ٢ الأعداد من ١٢١١ - ١٢٤٤ لعام ١٩٤٤ والأعداد ١٢٨١ - ١٤٢١ لعام ١٩٤٥ والملحق رقم ١ والملحق رقم ٢ عام ١٩٤٦ عام ١٩٤٦ والأعداد ١٥٤٦ - ١٥٩٠ لعام ١٩٤٧ والأعداد ١٦٣٨ - ١٦٤٥ لعام ١٩٤٨.

* اليرموك، يومية، حيفا، ١٩٢٤.

* بيت المقدس، فلسطين، ١٩١٩ - ١٩٢٣.

* دمشق، مجلة شهرية أدبية سياسية اجتماعية اقتصادية تصدر كل شهر السنة الأولى والثانية ١٩٤٠، ١٩٤١.

* روضة المعارف، نصف شهرية، القدس، ١٩٢٢.

* شئون فلسطينية، مركز الابحاث الفلسطينية، بيروت، لبنان المجلدات ١. ٢ لعام ١٩٧١ ،١٩٧٢، وكانت تصدر مرة كل شهرين ثم أصبحت شهرية منذ مارس ١٩٧٢ والأعدا من ٢٤-١٩٧٣/٢٨ والأعداد من ٢٩-١٩٧٤/٤٠ والأعداد من ٤١-١٩٧٥/٥١ والاعداد من ٥٣-١٩٧٦/٦١ والاعداد من ٧٢-١٩٧٧/٧٣ والاعداد ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨/ ١٩٧٨.

* فلسطين، أسبوعية، الجيش البريطاني، في القاهرة، ١٩١٨-١٩٢٠.

* فلسطين تصدر في بيروت ١٩٦١، (مجلة شهرية).

* فلسطين مجلة ملحق نصف شهرى لمجلة المحرر، مدير تحريرها غسان كنفانى، الأعداد ٢، ٣، ٥، ٨-٩ وحتى العدد ٥٨ من ١٩/١٠/١٩٦٤ وحتى ٢٥ فبراير ١٩٦٧ ثم الاعدادمن ٦٢- في ٦ ابريل ١٩٦٧ وحتى العدد ٧٤ في يوليو ١٩٦٧.

* فلسطين (مجلة) نشرة دورية تشرف عليها الهيئة العربية العليا لفلسطين لبنان بيروت ١٩٧٢ السنة الثانية عشرة العدد ١٣٠ فى ١/١٢/١٩٧٢ والعدد ١٣١ وحتى العدد ١٣٥ في يونيو ١٩٧٢.

* فلسطين، مرتين اسبوعيا، الداود، العيسى ١٩١١-١٩٣٢ (مجموعة أعداد متفرقة).

* لسان العرب، يومية، القدس، ١٩٢١- ١٩٢٣.

* مجلة مركز الدراسات الفلسطينية بغداد، المجلد (١) لعام ١٩٧١ والأعداد الأول والثاني والثالث لعام ١٩٧٢ والأعداد ١ - ٤ لسنة ١٩٧٣ والمجلد الرابع لعام ١٩٧٦ والأعداد من ١٧-١٩ لعام ١٩٧٦ والاعداد ٢٠-٧٤ لعام ١٩٧٧.

رابعا: البحوث والمؤلفات

أ- باللغة العربية

* أبا ايبان، الدبلوماسية الجديدة، مذكرات الجزء الثاني، الشئون الدولية في العصر الحديث، كتب مترجمة ٧٩٧، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩١ واندوم هوس، نيويورك.

* ابراهيم أبو لغد، محرر، تهويد فلسطين، ترجمة أسعد رزوق، سلسلة كتب فلسطينية ٣٧، رابطة الاجتماعيين، الكويت، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث ١٩٧٢.

* ابراهيم العابد، الموشاف، القرى التعاونية في اسرائيل، دراسات فلسطينية (٢٦) منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث ١٩٦٨.

* ابراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة ١٩٨٦.

* إحسان نزار عطية، مصادرة الأراض في المنطقة المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٠، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٠.

* أحمد الشرباصى، قضية فلسطين، المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين ١٩٥٣.

* أحمد خليفة، مترجم، حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمة عن العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٤.

* أحمد رمزى، من وحى فلسطين، ابحاث ومقالات وأحاديث مطبعة الرسالة، ١٩٤٩.

* أحمد طربين، فلسطين، تاريخها وقضيتها، جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، بدون تاريخ.

* أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار ١٩٣٩-١٩٤٧، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٣.

* أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥-١٩٤٩ دراسة وثائقية، دار الشروق ١٩٨٦.

* أحمد فراج طايع، صفحات مطوية عن فلسطين، القاهرة، بدون تاريخ.

* أحمد محمد الهوارى، الاصلاحات العثمانية ابتداء من عهد السلطان سليم الثالث حتى عهد السلطان عبد العزيز في ضوء المصادر التركية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨١.

* أرنولد توينبى، فلسطين جريمة ودفاع، تعريب عمر الديراوى، دار العلم للملايين ١٩٦١.

* أريك سيلڤر، بيجن، سيرة حياته، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة ٧٨٧.

* أريه. ل. افنيرى، دعوى نزع الملكية، الاستيطان اليهودى والعرب ١٨٧٨-١٩٤٨، ترجمة بشير شريف البرغوثى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ١٩٨٦.

* أسعد رزوق، اسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعى الصهيونى، سلسلة كتب فلسطينية ١٣. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٦٨.

* أسعد صقر، الحركة العمالية في فلسطين منذ عهد الانتداب البريطانى وحتى عام ١٩٨٠، منشورات دار الجرمق للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨١.

* أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية تنظيمها وأعمالها، ١٨٩٧-١٩٤٨، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧.

* أسكندر عزيز، فلسطين، دار الفكر الحديث للطبع والنشر، ١٩٤٨.

* أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥.

* القاء اللوم على الضحايا، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة ٧٩٥، القاهرة ١٩٩١.

* القضية الفلسطينية والصراع العربى الصهيونى، اتحاد الجامعات العربية الجزء الأول، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٣.

* القضية الصهيونية والخطر الصهيونى، وزارة الدفاع الوطنى الجيش اللبنانى، الأركان العامة، الشعبة الخامسة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم ٣٤ بيروت ١٩٧٣.

* النعمانى أحمد السيد، التركيب الاجتماعى للمجتمع الاسرائيلى وأثره على النسق السياسى، ١٩٤٨-١٩٧٥، القاهرة ١٩٧٥.

* الياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، دراسات فلسطينية، ٦٦، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٩.

* أماني فريد، مصرية في ربوع الشام، القاهرة، مكتبة الانجلو ١٩٤٨.

* اميل الغورى، فلسطين عبر ستين عاما، دار الهنا للنشر بيروت ١٩٧٢.

* اميل توما جذور القضية الفلسطينية مركز الأبحاث الفلسطينية دراسات فلسطينية رقم ٩٢ بيروت ١٩٧٣.

* اميل توما، ستون عاما على الحركة القومية العربية، بيروت، ١٩٧٨.

* أنجلينا الحلو، عوامل تكوين اسرائيل، بيروت، ١٩٦٧.

* اوبرين لى، المنظمات اليهودية الاميركية ونشاطاتها في دعم اسرائيل، ترجمة مجموعة من الاساتذة باشراف محمود زايد. نيقوسيا ١٩٨٦.

* أورى ديفيس، جون ريتشارد سون، المجتمع البدوى في النقب واقتصادياته، سلسلة دراسات صامد الاقتصادى، دار الكرمل، عمان وبيروت ١٩٨٥.

* ايليا زريق، الفلسطينيون فى اسرائيل، هيئة الاستعلامات كتب مترجمة ٧٤٦.

* بو على باسين، قراءة في وثائق الوكالة اليهودية ١٩٣٠-١٩٤٠ اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٢.

* بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية فى فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨ مؤسسة الدارسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١.

* بنيامين عمرى، اسرائيل وفلسطين بعد الحقبة الصهيونية، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة ٧٦٥.

* بهجت صبرى، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها ١٩١٤ . ١٩٢٠ جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٢.

* بيىر جروز، اسرائيل المتغيرة، الهئية العامة للاستعلامات كتب مترجمة ٧٨٦.

* تريفور. ن. دوبوى، النصر المحير، الهيئة العامة للاستعلامات جمهورية مصر العربية، وزارة الإعلام، كتب مترجمة ٧٦٨.

❋ تمار غوجانسكى، تطور الرأسمالية في فلسطين، ترجمة حنا ابراهيم، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الثانية ١٩٨٧.

❋ جابريل بير، دارسات في التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال ، القاهرة ١٩٧٦.

❋ جالينا نكيتينا ، دولة اسرائيل، خصائص التطور السياسى والاقتصادى، دار الهلال، بدون تاريخ.

❋ جب وبوون، المجتمع الاسلامى والغربى، الجزء الثانى، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٠.

❋ جلال الماشطة، (مترجم)، يوميات دبلوماسى فى بلاد العرب، كتاب الأهالى رقم ٢٣، القاهرة، مارس ١٩٩٠.

❋ جفريز، فلسطين اليكم الحقيقة ٤ أجزاء ترجمة أحمد سعيد الحاج، القاهرة ١٩٧١-١٩٧٣.

❋ جميل الشقيرى، قضية فلسطين الحربية والسياسية، نشر بموافقة حكومة عموم فلسطين، الاسكندرية، الاقليم الجنوبى، الجمهورية العربية المتحدة، بدون تاريخ.

❋ جنسين. ب. كتب سياسية الكتاب ١١٩ مجموعة عربية ١٠٠٪ الجزء الثانى، الدار القومية للطباعة والنشر بدون تاريخ (يحتوى على مجموعة وثائق).

❋ جون لافين، العقلية الاسرائيلية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات كتب مترجمة.

❋ جيمس فورستال، اللعب بالنار، قضية فلسطين وموقف الولايات المتحدة منها فى مذكرات وزير الدفاع الأمريكى نقله للعربية رمضان لاوند، دار العلم للملايين بيروت ١٩٥٦.

❋ حامد سلطان، المشكلات القانونية المتفرعة على قضية فلسطين، مشكلة قناة السويس، مشكلة خليج العقبة، مشكلة الانتفاع بمياه نهر الاردن، مشكلة اللاجئين. معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٦٦ - ١٩٦٧.

❋ حديث الاذاعة، القسم العربى في دار الاذاعة الفلسطينية الجزء الأول، القدس ١٩٤٢، المطبعة التجارية بالقدس.

❋ حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، مجلدين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣.

* حسن عبد الخالق مطاوع، دراسات استراتيجية وعسكرية عن فلسطين، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات، القاهرة ١٩٧٠.

* حقائق عن قضية فلسطين، صرح بها سماحة السيد محمد أمين الحسينى مفتى فلسطين رئيس الهيئة العربية العليا، مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين بالقاهرة طبعة ثانية ١٩٥٦.

* خليل أبو رجيلى، الحمضيات في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٠.

* خليل أبو رجيلى، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٠.

* خليل سكاكينى، كذا أنا يادنيا، سلسلة أحياء التراث الثقافى الفلسطينى، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الامانة العامة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.

* خيرى حماد، كتب قومية، التطورات الأخيرة في فلسطين المحتلة، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٤.

* خيرية قاسمية، الصراع العربى الاسرائيلى في خرائط معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩.

* خيرية قاسمية، النشاط الصهيونى وصداه ١٩٠٨-١٩١٤.

* خيرية قاسمية، عونى عبد الهادى، أوراق خاصة، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٤.

* خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات القاوقجى، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٥.

* داديانى، الصهيونية على حقيقتها، ترجمة الياس شاهين، دار التقدم، موسكو ١٩٨٩.

* دافيد بن جوريون، اليهود في اراضيهم، القسم الثانى والثالث، ترجمة بمعرفة المخابرات العامة ١٩٦٩.

* دعيبس المر، احكام الأراض المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمانية، مطبعة بيت القدس ١٩٢٣.

* رجاء جارودى، الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية، دار الغد العربى، ترجمة عن الفرنسية، ١٩٩٦.

* رجاء جارودى، فلسطين أرض الرسالات الإلهية، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار التراث القاهرة ١٩٨٦.

* روجيه جارودى، ملف اسرائيل، دراسة للصهيونية، ترجمة مصطفى كامل نور، دار الشروق طبعة ثانية ١٩٨٤.

* روز مارى صابغ، الفلاحون الفلسطينيون، من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ١٩٨٠.

❋ رونى جباى، دراسة سياسية للنزاع بين العرب واليهود أربع أقسام المخابرات العامة.

❋ ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠.

❋ سامى الجندى، يهود وعرب، العداء الكبير، مترجم عن الالمانية المخابرات العامة.

❋ سامى هداوى، ملف القضية الفلسطينية، إعداد سامى هداوى، تحرير يوسف صايغ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، يوليو ١٩٦٨.

❋ سحر على حنفى على خليل، تطور القضية الفلسطينية ١٩٣٩ - ١٩٤٨ ماجستير مقدمة لقسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة القاهرة، غير منشورة ١٩٩٢.

❋ سعدى بسيسو، الصهيونية نقد وتحليل، دراسة علمية سياسية قانونية للصهيونية والانتداب البريطانى، القدس ١٩٤٥.

❋ سعيد حماده، محرر، النظام الاقتصادى في فلسطين (مجموعة باحثين) الجامعة الاميركية، بيروت ١٩٣٩.

❋ سليم عرفات المبيض، ملامح الشخصية الفلسطينية في أمثالها الشعبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠.

❋ سيد يسين، وعلى الدين هلال، الاستعمار الاستيطانى الصهيونى في فلسطين، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧٥.

❋ شبتاى تيبت، شخصيات صهيونية، بن جوريون والعرب، ترجمة غازى السعدى، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان ١٩٨٧.

❋ شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربى، فرع مصر، طبعة ثانية ١٩٦٨.

❋ صابر عبد الرحمن طعيمة، اليهود في موكب التاريخ، القاهرة، ١٩٦٩.

❋ صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، لجنة القاهرة للتأليف، مطبعة دار التأليف ١٩٤٦.

❋ صالح محمد صالح، الاقطاعية والرأسمالية الزراعية في مصر من عهد محمد على إلى عهد عبد الناصر، بيروت، ١٩٧٩.

* صالح مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار الفتح للطباعة والنشر بيروت ١٩٦٨.

* صبرى جريس، تاريخ الصهيونية، الجزء الثانى ١٩١٨-١٩٣٩، مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا ١٩٨٦.

* صلاح الدين البحيرى، فلسطين، أرض فلسطين والأردن، طبيعتها وحيازتها واستعمالاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٧٤.

* صلاح العقاد، قضية فلسطين، المرحلة الحرجة ١٩٤٥-١٩٥٦ جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٨.

* عادل حامد الجادر، اثر قوانين الانتداب البريطانى في إقامة الوطن القومى اليهودى في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لمعهد البحوت والدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢.

* عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية فى ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠.

* عادل حسن غنيم، القضية الفلسطينية، دراسات معاصرة لبعض جوانبها، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٢.

* عادل حسن غنيم، القوى الاجتماعية فى فلسطين فيما بين الحربين العالميتين، القاهرة ١٩٨٠.

* عادل حسن غنيم، محمد عزة دروزة وحركة النضال الفلسطينى، دار النهضة القاهرة ١٩٧٨.

* عادل سمارة، اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع، منشورات دار مفتاح، ١٩٧٩.

* عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، الجزء الأول، مطبعة المعارف القدس ١٩٦١.

* عارف العارف، النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، الجزء الأول ١٩٤٧-١٩٥٥ منشورات المكتبة العصرية، صيدا ١٩٥٦. والجزء الرابع منشور عام ١٩٥٩ والجزء الخامس منشور عام ١٩٦٠.

* عاصم الدسوقى، الصهيونية والقضية الفلسطينية في الكونجرس الأمريكى ١٩٤٣-١٩٤٥، الرياض ١٩٨٣، مطبوعات دار الملك عبد العزيز ٣٦٠.

* عايدة سليمة، مصر والقضية الفلسطينية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦.

* عايدة عبد الحميد أبو هيف، المتغيرات فى الاقتصاد الاسرائيلى ١٩٤٨-١٩٧٣، معهد البحوث

والدراسات العربية، الجامعة العربية ١٩٧٥.

❊ عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملى للصهيونية، القدس، ١٩٨١.

❊ عبد الرحيم أحمد حسين، النشاط الصهيونى خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤.

❊ عبد العزيز السيد أحمد، عز الدين القسام ١٨٧١-١٩٣٥، الكويت، ١٩٧٧.

❊ عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤. درار المعارف، ١٩٦٩.

❊ عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨-١٩٤٨، بيروت، ١٩٨٠.

❊ عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطينى قبل العام ١٩٤٨، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٥.

❊ عبد الغفار الجيار، فلسطين للعرب، دار الكتاب العربى بمصر ١٩٤٧.

❊ عبد الفتاح حسن أبو علية، من وثائق تاريخ فلسطين المعاصر، دار المريخ للنشر السعودية، ١٩٨٧.

❊ عبد الكريم العطار، فلسطين الشهيدة، الحلقة الثانية من سلسلة ثورة فلسطين، القاهرة، بدون تاريخ.

❊ عبد الكريم رافق، غزة دراسة عمرانية واجتماعية واقتصادية، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٠.

❊ عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية بسوريا ولبنان ١٨٢٠-١٩٢٠، القسم الأول، دار العامرى، بيروت ١٩٦٦.

❊ عبد الله عبد السلام القطشان، التعليم في فلسطين، الجزء الأول ١٩١٦-١٩٤٨، كتاب صامد، ١٣، دار الكرمل، عمان ١٩٨٧.

❊ عبد الملك خلف التميمى، الاستيطان الاجنبى في الوطن العربى، دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٧١، الكويت، ١٩٨٣.

❊ عبد المنعم الغزالى، اسرائيل قاعدة للاستعمار، وليست أمة، دار الفكر، ١٩٥٨.

❊ عبد الوهاب الكيالى، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٠.

❊ عبد الوهاب الكيالى، الكيبوتز، أو المزارع الجماعية في إسرائيل، دراسات فلسطينية، ٤ منظمة التحرير الفلسطينية،مركز الابحاث، بيروت ١٩٦٦.

* عبد الوهاب بكر محمد، الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨-١٩٥٢ دار المعارف، ١٩٨٢.

* عبد الوهاب المسيرى، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية رؤية نقدية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ١٩٧٥.

* عبد الوهاب المسيرى، هجرة اليهود السوفيت، منهج في الرصد وتحليل المعلومات، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٠.

* عز الدين خيرو، الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطانى، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية ١٩٧٧.

* عجاج نويهض، رجال من فلسطين، منشورات فلسطين المحتلة.

* علاء البكرى، (واخر) الاوضاع القانونية لملكية الأراض في الضفة الغربية، القدس، حمعية الدراسات العربية، ١٩٨٢.

* على الدين هلال، (اشراف) المجتمع الاسرائيلى، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كتاب دورى رقم ١، القاهرة ١٩٨٠.

* على محمد على، نهر الاردن والمؤامرة الصهيونية، كتب قومية، العدد ٢٧٢ الدار القومية للطباعة والنشر.

* عماد أحمد الجواهرى، الأوضاع الاقطاعية فى فلسطين في العصر الحديث سلسلة دراسات فلسطينية (٢)، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد ١٩٨٣.

* عمر محى الدين وآخرين، الاقتصاد الاسرائيلى، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ١٩٧٣.

* عنان العامرى، التطور الزراعى والصناعى الفلسطينى، ١٩٠٠-١٩٧٠ بحث إحصائى، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧٤.

* عواطف عبد الرحمن، الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧-١٩٥٤، دراسة تحليلية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٠.

* عودة بطرس عودة، القضية الفلسطينية في الواقع العربى، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة ١٩٧٠.

* عيزرا وايزمن، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازى السعدى، دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٤.

* غالب الداودى، نظام الانتداب وجريمة فلسطين، دار الطباعة الحديثة عشار ١٩٦٥.

❋ فائق طهبوب، الحركة العمالية والنقابية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨، الكويت، ١٩٨٢.

❋ فايز صايغ، الاستعمار الصهيونى في فلسطين، ترجمة عبد الوهاب الكيالى، بيروت، ١٩٦٥.

❋ فايز صايغ، مشروع همر شولد وقضية اللاجئين، نحو فجر جديد (١)، دار الفجر الجديد، بيروت، بدون تاريخ.

❋ فايز صايغ. هل تعلم؟ عشرون حقيقة أساسية عن القضية الفلسطينية سلسلة حقائق وأرقام(١) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث بيروت ١٩٦٦.

❋ فخرى البارودى، كارثة فلسطين العظمى، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٥٠.

❋ فرنسيس املى نيوتن، خمسون عاما في فلسطين، مذكرات صديقة العرب، ترجمة وديع بستانى، بيروت ١٩٤٧.

❋ فلاح خالد على، فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٣٩-١٩٤٨، بيروت، ١٩٨٠.

❋ فلسطين، مجهول المؤلف والتاريخ موجود في معهد الدراسات العربية مصنف تحت رقم ٩٥٦/٩٥ فل. القاهرة.

❋ فؤاد حسنين على، المجتمع الاسرائيلى منذ تشريده حتى اليوم، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٦٧.

❋ فؤاد صالح سابا ، مجموعة القوانين التجارية بفلسطين، الجزء الأول ضريبة الدخل وقضاياها ، بدون تاريخ.

❋ فؤاد مرسى، الاقتصاد السياسى لاسرائيل، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٣، الطبعة الثانية.

❋ قسطنطين خمار، موسوعة فلسطين الجغرافية، سلسلة كتب فلسطينية رقم ١٦، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٩.

❋ قسطنطين زريق، معنى النكبة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٤٨.

❋ كارل ماركس، المسألة اليهودية، موسكو ١٩٥٢.

❋ كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٢٢-١٩٣٩، منظمة التحرير الفلسطينية بيروت ١٩٧٤.

❋ كتب سياسية، مجموعة مصرية ١٠٠٪، عدو فرنسا رقم ١، دار القاهرة للطباعة يوليو ١٩٥٧.

❋ كريستوفر سايكس، مفارق الطرق إلى اسرائيل، تعريب وتعليق خيرى حماد، دار الكتاب العربى، بيروت ١٩٦٦.

❋ كمال الخالدى، الأرض في الفكر الاجتماعى الصهيونى ١٩٤٨-١٩٧٣ الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دمشق ١٩٨٤.

❋ لوتسكى، ف، تاريخ الاقطار العربية الحديثة، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١.

❋ لوثروب ستود ارد، حاضر العالم الاسلامى، ترجمة عجاج نويهض، وهوامش الامير شكيب أرسلان أربع مجلدات، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٧٣.

❋ ليلى الصباغ، المجتمع السورى في مطلع العهد العثمانى، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣.

❋ ليلى الصباغ، فلسطين من مذكرات الفارس دارڤيو، دار المصادر، بيروت ١٩٩٦.

❋ محمد أمين الحسينى، حقائق عن قضية فلسطين، صرح بها سماحة مفتى فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا، أصدره مكتب الهيئة العربية العليا بفلسطين، القاهرة ١٩٥٤.

❋ محمد الفرا، سنوات بلا قرار، مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٨٨.

❋ محمد رفعت بك، اقرأ، ٥٨، قضية فلسطين، دار المعارف بمصر، ١٩٤٧.

❋ محمد سلامة النحال، سياسة الانتداب البريطانى حول أراض فلسطين العربية، منشورات فلسطين المحتلة، طبعة ثانية، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت ١٩٨١.

❋ محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ انشائها وحتى قيام دولة اسرائيل ١٩٢٢-١٩٤٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٢.

❋ محمد عرابى نخله، تطور المجتمع في فلسطين في عهد الانتداب البريطانى ١٩٢٠ - ١٩٤٨، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٣.

❋ محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، تاريخ ومذكرات وتعليقات، الجزء الأول، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، الطبعة الثالثة ١٩٨٤.

❋ محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الثانى، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، طبعة ثانية، ١٩٦٠.

❋ محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث وحتى الخامس، المكتبة العصرية ١٩٥١.

❋ محمد عزة دروزة، فى سبيل قضية فلسطين والوحدة العربية ١٩٤٨ -١٩٧٢، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، بيروت وصيدا.

❋ محمد على الطاهر، أوراق مجموعة، كتاب أحمر عن فظائع الانجليز فى فلسطين وغدر اليهود، مكتب الاستعلامات الفلسطينى العربى بمصر ١٩٤٨.

❋ محمد على علوبة، فلسطين وجاراتها، أسباب ونتائج، مطبعة لجنة البيان العربى، الطبعة الأولى ١٩٥٤.

❋ محمد فيصل عبد المنعم، أسرار ١٩٤٨، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٨.

❋ محمد فيصل عبد المنعم، فلسطين والغزو الصهيونى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٧٠.

❋ محمد كرد على، خطط الشام، مكتبة النورى، دمشق الطبعة الثالثة ١٩٨٣.

❋ محمد كرد على، غوطه دمشق، الطبعة الثانية، مطبعة الترقى دمشق ١٩٥٢.

❋ محمد كمال يحيى، السوفيت والقضية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، دار الطباعى العربى ١٩٨٦.

❋ محمد محمود ابراهيم الديب، حدود فلسطين، دراسة تحليلية لوثائق الانتداب، جامعة عين شمس ١٩٨٠.

❋ محمد مصطفى بكرى، بيجن وقضايا العنف والسلام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨١.

❋ محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين، أمام الرأى العالمى ١٩٤٥ - ١٩٦٧، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩.

❋ نحمد نمر الخطيب، من اثر النكبة، المطبعة العمومية، دمشق ١٩٥١.

❋ محمد يونس الحسينى، التطور الاجتماعى والاقتصادى فى فلسطين العربية مكتبة الطاهر اخوان، يافا، مطبعة بيت المقدس ١٩٤٦.

❋ محمود العابدى، تاريخ العرب، نابلس ١٩٤٧.

❋ محمود سعيد عبد الظاهر، الصهيونية وسياس العنف، زئيف جابوتنسكى وتلاميذه في السياسة الاسرائيلية، نصوص ودراسات (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩.

❋ مدحت جابر، بعض جوانب جغرافية العمران في فلسطين وتأثرها بالاستيطان اليهودى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٥.

* مصطفى مراد الدباغ، موسوعة بلادنا فلسطين مكونة من ١٠ أجزاء كل جزء قسمين، جـ١ قسم ٢ الديار الغزية، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٦، جـ٢، ق٢ في الديار النابلسية (٢) دار الطليعة بيروت ١٩٧٠ وفي الديار النابلسية (٢) نفس الدار ١٩٧١ والجزء الرابع ق٢ في الديار اليافية نفس الدار ١٩٧٢ مطبوعات رابطة الجامعيين لمحافظة الخليل والجزء الخامس القسم الثاني في ديار الخليل ذات الدار والسنة والجزء السادس القسم الثاني في ديار الخليل - جند الاردن ذات الدار لعام ١٩٧٤ والجزء السابع القسم الثاني والجزء الثامن ق٢ في ديار بيت المقدس ذات الدار والسنة والجزء التاسع ق٢ فى بيت المقدس (١) و (٢) نفس الدار لعامى ١٩٧٥؛ ١٩٧٦.

* معهد البحوث والدراسات العربية، كشاف البلدان الفلسطينية، بالاشتراك مع هيئة القدس العلمية، القاهرة، ١٩٧٣.

* مناحم بيجن، التمرد قصة الأرجون، نصوص ودراسات في الصهيونية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.

* موسى البديري، تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين، مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩-١٩٤٨، دار الكاتب، الأردن، ١٩٨٩.

* موسى العلمي، عبرة فلسطين، دار الكشاف للنشر والطباعة، لبنان ١٩٤٩.

* ميللر بورز، اسرائيل أجويتنا، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٥٦.

* ميشيل بارزوهار، قسمين، ترجم بمعرفة المخابرات العامة بدون تاريخ.

* ناتان وانستوك، الصهيونية ضد اسرائيل، ٤ أقسام ترجم بمعرفة المخابرات العامة.

* نبيل أيوب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربى الفلسطينى الجزء الأول، عهد الانتداب، مركز الابحاث، بيروت ١٩٦٩.

* نبيه عاقل، خلافة بنى أمية، سلسلة تاريخ العرب والاسلام، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥.

* نجيب صدقة، قضية فلسطين، دار الكتاب، بيروت، طبعة أولى ١٩٤٦.

* هانى حورانى، التركيب الاقتصادى الاجتماعى لشرق الاردن، مقدمات التطور المشوه، ١٩٢١-١٩٥٠، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٨.

* هرشلاغ، ز.ى، مدخل إلى التاريخ الاقتصادى الحديث للشرق الأوسط، بيروت، ١٩٧٣.

* هشام قطنا، انتاج الفواكه وتخزينها، دمشق، ١٩٧١.

* هند امين ابراهيم البديري، تطور حيازة الأراض في فلسطين ١٩١٧-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية الآداب قسم التاريخ، جامعة عين شمس، يوليو ١٩٨٤.

* هند امين ابراهيم البديري، تطور حيازة الأراض في فلسطين ١٩٣٩ - ١٩٤٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لكلية الآداب قسم التاريخ، جامعة عين شمس، سبتمبر ١٩٩٣.

* هند أمين البديري، رد دعوى نزع الملكية، نقد كتاب أريه افنيري، سلسلة صامد الاقتصادي ٢٩، دار الكرمل، عمان ١٩٨٧.

* هنري فورد، اليهودي العالمي، أعده عن الطبعة الأصلية جيرالد كي سميث، تعريب خيري حماد، منشورات المكتب التجاري للطباعة، بدون تاريخ.

* وديع تلحوق، المسألة الفلسطينية في منهاج المعارف السورية، دمشق، ١٩٤٨.

* ولهم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤.

* يوري ايفانوف، احذروا الصهيونية! ترجمة عن الرومنية أحمد داود، عن أوني المعركة ٧٠، منشورات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٦٩.

* يوسف أبو الحجاج، الاقتصاد الاسرائيلي في الميزان، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

* يوسف أيوب حداد، خليل، سكاكيني، حياته ومواقفه وآثاره، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨١.

* يوسف خوري، الصحافة العربية في فلسطين ١٨٧٦-١٩٤٨، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، بيروت ١٩٧٦.

* يوسف رجب الرضيعي، ثورة ١٩٣٦، دراسة عسكرية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢

* يوسف عبد الله صايغ، الاقتصاد الاسرائيلي، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية ١٩٦٣-١٩٦٤.

* يوسف هيكل، القضية الفلسطينية، تحليل ونقد، مطبعة الفجر، يافا، فلسطين ١٩٣٧.

ب- باللغات الأجنبية

* Abacarius, Palestine through the fog of propaganda hutchinson and co. Ltd. London 1947.

* Aestricher, J. M. & Sinai, A., Jerusalem, prepared under the auspices of the American Academic Association for peace in the Middle East, New York.

* BARBOUR, Nisi Dominus. A survey of the Palestine controvers 1946. George G harrap and company Ltd. London.

* Beaumont, Gerald. H. Blake, J. Malcolm. Wagstaff. The middle east, A geographical, study second edition.

* Ben - Gorion, David, Rebirth and destiny of Israel, Philosophical library, New York, 1954.

* Ben - Horin, Eloeaho, the Middle East cross roads of History, New York 1943.

* Castle, F. B. Reconcilation, in Palestine, Reprinted by permission from the Hibbert journal 1945. London.

* Cattan, Henry, Palestine and International law, longman, London and New York, seconed press 1976.

* Cattan, H. Palestine the Road to peace of Middle East, Longman, London 1970.

* Cattan. H. The Palestine problem in a Nutshell, Palestine liberation organization, Reserch center, Beirut 1971.

* Cattan. H. The Palestine question, croom Heln., London, New York, Sydny 1988.

* Cattan, H. To whom does Palestine Belong? the Institute for Palestine studies Lebanon, 1967.

* Doukhan, M., Israel, Jerusalem, 1953.

* Edwards, O. S. Palestine land of Broken Promise, A statment of the facts concerning Palestine and an examination of the Anglo. American commission, Brothy crisp and co. Ltd. 1946.

* El. Aref, Aref, Bedouin, Love law and legend. AMS press, New York, 1974. الطبعة الأولى كانت عام ١٩٤٤ في القدس

1974. الطبعة الأولى كانت عام ١٩٤٤ في القدس

✱ Fraser, T. G. Partition in Ireland, India and Palestine st. Martins press, New York 1984.

✱ Gabriel Baer, The Economic and sacial position of the Village - Mukhtar in palestine, J. of A.A.S., vol. 9. No. 3, Jerusalesm, 1973.

✱ Gabriel Ben Doe (edt.) The Palestinians and Middle East conflicts, A. A. S. J. vol. 9, No.3, 1974.

✱ Goodman paul the Jewish National Home 1917 - 1942. London, J. M. Dent and Sons Ltd. 1943.

✱ Granott, A. the land system in Palestine, History and structure, Eyre and spotts-woode. London 1952.

✱ Hadawi Sami, Palestine, Rights and losses in 1948. A comprehensive study. part V: An Economic Assessment of total Palestinian losses, Written by Dr. Atef Kubursi. First published 1988 by saqi Books, 26 West bourn Grove London.

✱ Hadawi Sami, Bitter Harvest, palestine between 1914-1867. The New world press, New York 1967.

✱ Hadawi Sami, The Palestine Arab refugee office, New York 1957.

✱ Hadawi S. Palestine: Loss of Heritage, the Naylor company texas 1963.

✱ Hobman, J. B. (Editior), palestine's Economic future, percy lund Humphies, and copany Limited London 1946.

✱ Hoexter, Miriam, The role of the Qays and Yaman factions in local political division, Jabal Nablus compared with the Judean hills in the first half of the 19th century, reprint from Asian and African studies, vol. 9, No. 3. Jerusalesm, 1973.

✱ Hyamson Albert M. Palestine: A policy Melthven and Co. ltd. London 1942.

✱ Hyamson A. M. Palestine under mandate 1920 - 1948, Greenwood press, publishers, second press, 1976.

✱ Infield Henrik, co-operative living in Palestine, kegan paul, trench Trabner and co. Ltd. London 1946.

✱ Johon Robert, Sami Hadawi, the Palestine diary 2 vol. The Palestine reserch center, Beirut 1970.

❋ Jones - Philip. Britain and Palestine 1914 - 1948, the British Academy, 1979.

❋ Khaldi Walid (Editor) from Haven to conquest. The institute for Palestine studies, Beirut, 1971.

❋ Lehn Walter, the Jewish National fund in association with Uri Davis, Kegan Paul international, London and New York 1988.

❋ Lowdermilk, walter clay, Palestine Land of promise, Hirper and brothers publishers, New York and London 1944 and another press 1947.

❋ Lynx J. J. the future of the jews Lindsay drummond limited, London 1948.

❋ Maccarthy Jutin, The population of Palestine population, History and statistics of the late ottoman period and the mandate, Colombia University press, new York, Oxford 1990.

The institute for Palestine statistics series Muhummad y. Muslih, the origins of Palestine nationalism 1988.

❋ Magnes J. L. and others, Palestine Divided or united, Greenwood press U.S.A. 1983.

❋ Mallison W. thomas and other, the palestine problem, long man group limited England 1986.

❋ Maugam Robin Approch to Palestine the falcon press, London 1947.

❋ Meinertzh a gen, Middle east diary 1917-1956, the cersset press London. 1959.

❋ Muenzner G. Jewish labour Economy in Palestine, London Victor Collancy ltd. 1946.

❋ Mosely, Ann, Arab Politics in Palestine 1974-1939, London, 1979.

❋ New man bernard, Mediteranean Back ground, Robert Hale Lte. London, 1949.

❋ Parkes, James, palestine No.31 Oxford Pamphlets on world Affairs reprented Dec. 1941.

❋ Poliak, Feudalism in Egypt, Syria, palestine and Lebanon, 1250-1900 London, 1939.

❋ Porath, g., the Palestine Arab national movement from Riots to rebellion, vol.2. 1929-1939, Framk cass 1977.

❋ Reifenberg, the soils of Palestine, London, Thomas murby and co. 1947 second press.

❋ Rosenfild Henry, From Peasantry to wag labor peoples and cultures of Middle east, vol.II Edited by lowis E, Sweet, Published from the Anericon Museum of natural History. The natural History press Gorden City, New York, 1969.

❋ Scott, J. H. The effecting Foreigners in Egypt, London, 1908.

❋ Shafir, Land labor and origins of Israeli Palestinian conflict 1882-1914, Cambridge university press 1989.

❋ Stien, Kenneth W., the land question in Palestine 1917-1939, the university of North Carolina press. Chapel Hill and London. 1984.

❋ Sweet, L. (Edt.) peoples and cultures of the Middle East, vol II., New York, 1970.

خامساً : المقالات العلمية

أ- باللغة العربية

❋ ابراهيم رضوان الجندى، الأرض والفلاح الفلسطينى في ظل الانتداب البريطانى، مجلة آفاق عربية، العدد (٨)، ابريل ١٩٧٩.

❋ ابراهيم رضوان الجندى، التعليم في فلسطين ابان عهد الانتداب البريطانى، مجلة آفاق عربية العدد (١) سبتمبر ١٩٧٨.

❋ ابراهيم رضوان الجندى، فلسطين ابان عهد الانتداب البريطانى مجلة سيرنا، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد (٣) سبتمبر ١٩٨٠.

❋ ابراهيم م. عويس، الاقتصاد الاسرائيلى، شئون فلسطينية العدد ٣٤ يونيو ١٩٧٤.

❋ اسرائيل شاحاك، اليهود والأرض والعرب، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

❋ حسن عبد القادر صالح، الاساس الجغرافى للنزاع العربى الاسرائيلى، حول مياه نهر الاردن، مجلة كلية الآداب، المجلد الثالث، العدد الأول. الجامعة الاردنية يناير ١٩٧٢.

❋ خليل أبو رجيلى، الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام اسرائيل شئون فلسطينية، العدد ١١ يوليو ١٩٧٢.

❋ شلشستر، الاستعمار الزراعى اليهودى وثورة ١٩٢٩، ترجمة رياض يونس، مجلة دراسات عربية، العدد ١٠، بيروت أغسطس ١٩٧٠.

❋ صابر موسى، ملكية الأرض في فلسطين، مجلة شئون فلسطينية العدد (١٠١) بيروت ١٩٨٠.

❋ عارف العارف، اتفاقية رودس وكارثة المثلث، فلسطين، العدد ١٨ ملحق المحرر العدد ٦٠٢ بيروت في ١ يوليو ١٩٦٥.

❋ عارف العارف، العيسوية، القرية المنسية، فلسطين العدد ٢١ ملحق المحرر العدد ٦٣٨ بيروت في ١٩٦٥/٨/١٢.

❋ غسان كنفانى، ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ في فلسطين خلفيات وتفاصيل، مجلة شئون فلسطينية، العدد ٦٤، بيروت، يناير ١٩٧٢.

* غسان كنفانى، ممتلكات الوقف الإسلامى التى سيطرت عليها اسرائيل، فلسطين العدد ٦ ملحق مجلة المحرر بيروت، العدد ٤٦٢ فى ١٤/١/١٩٦٥.

* غسان كنفانى، مؤامرات العدو لسلب أراضي عرب النقب. فلسطين، العدد ٩، ملحق مجلة المحرر بيروت العدد ٤٩٧ في ٢٥/٢/١٩٦٥.

* محمد عبد الرؤوف سليم، التجارة اليهودية في فلسطين حتى قيام اسرائيل، شئون فلسطينية، العدد ٧٢ نوفمبر ١٩٧٧.

* مسعود ظاهر، ملكية الأراض الفلسطينية ابان الانتداب البريطانى مجلة قضايا عربية العدد ١١ نوفمبر ١٩٨٠.

* مصطفى مراد الدباغ، الاستيطان اليهودى في ريف فلسطين في العهدين العثمانى والبريطانى من ١٨٥٤-١٩٤٨، مجلة دراسات عربية، العدد الخامس مارس، السنة الحادية عشرة، بيروت ١٩٧٥.

* موسى خليل، الحزب الشيوعى الفلسطينى ١٩١٩-١٩٤٨، شئون فلسطينية العدد ٣٩ نوفمبر ١٩٧٤.

* ناحوم ليشنسكى (نداب)، العلاقات الزراعية في بنيان الاقتصاد الفلسطينى قبل الحرب العالمية وحتى أواخر العشرينات، مجلة صامد الاقتصادى، العدد ١٧ يونيو، السنة الثالثة ١٩٨٠.

ب - الأجنبيــــة

* Palestine and middle east Economic (monthly) Magasine, Tel Aviv vol. XI Jon 1939 - Jan. 1940.

* Palstine Gazette sup. no. I and no. 2 1939, and sup. no I and no. 2 1940.
Palestine Gazette from P.P. 745-152 4/1943, and from P.P. 1-764 / 1942, and Palestine Gazett no. 2 from P.P. 771-1431/1942.
And sup. no. 2 from P.P 1-1072, and from P.P. 1638-1661/1942.

* The Middle East Journal vol. I. The midle East institute, was hington D.C. Copyright 1947.

سادساً : مقابلات شخصية

* مقابلة شخصية مع محمد عزة دروزة في دمشق بتاريخ ١٩٧٧/٧/٨.

* رسالة شخصية من حسن سعد الكرمى من لندن مؤرخة في ١٩٨٧/١/١٥. وعدة مقابلات بتواريخ مختلفة.

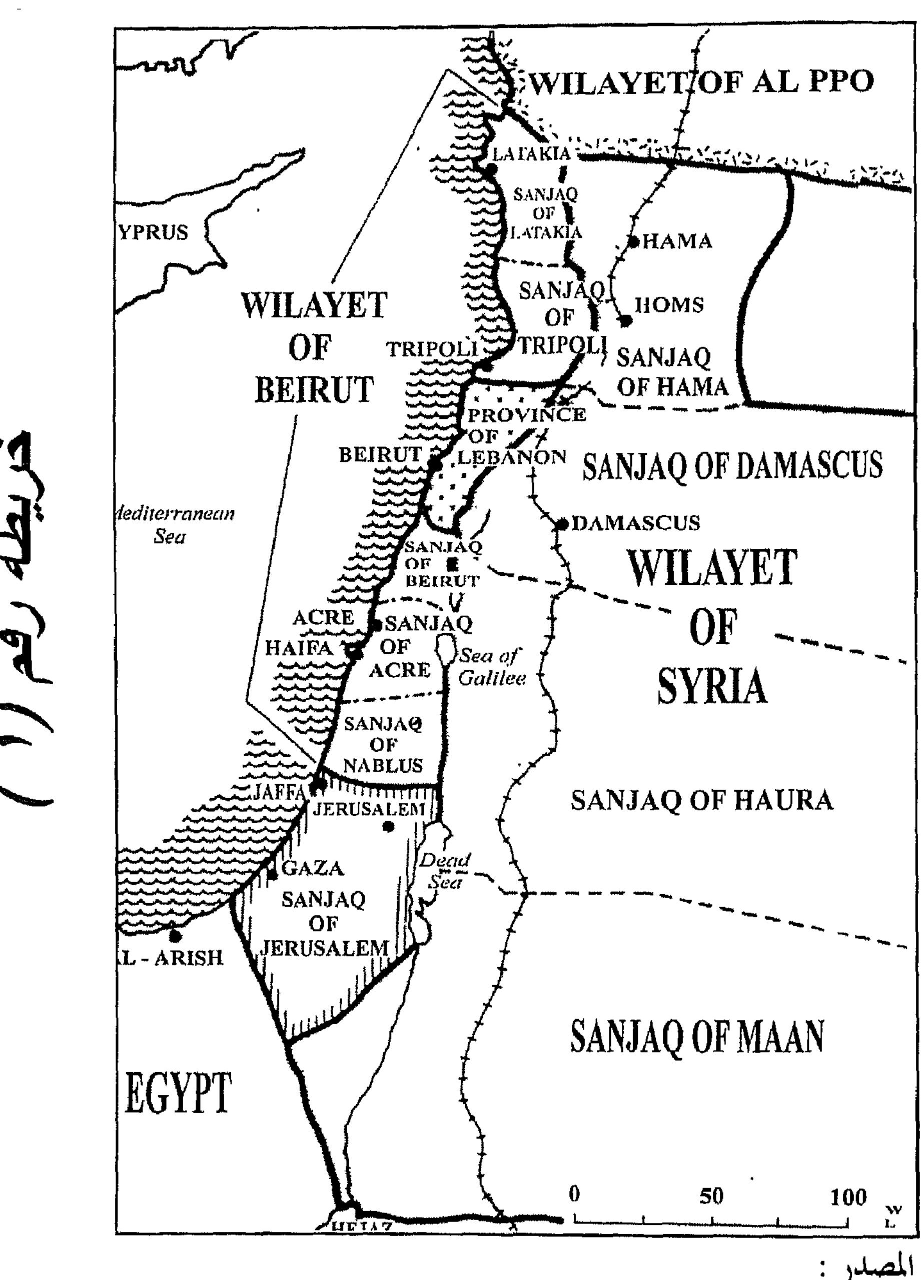
*مقابلة شخصية مع عبد البديع محمد عراق، عضو اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٢.

الخرائط

Syria and Palestine, 1915
Late Ottoman and Mandatory Palestine . 9

ولاية سوريا عام ١٩١٥
تحت الحكم العثمانى

خريطة رقم (١)



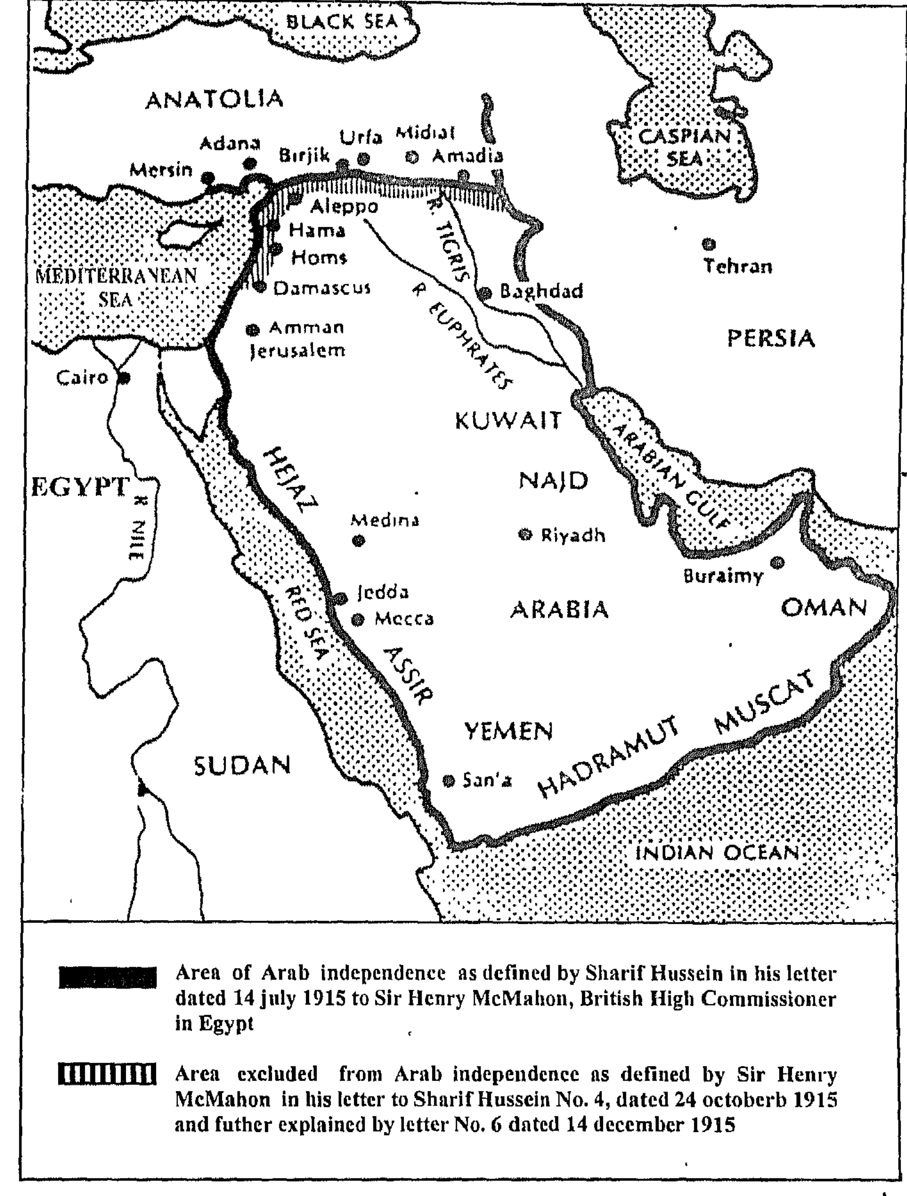
المصدر :

Kenneth W. Stein , The Land Question 1917 – 1929 , Ipid p.9

الدولة العربية كما حددها الشريف حسين
عام ١٩١٥

The Eastern Arab World

خريطة رقم (٢)



Area of Arab independence as defined by Sharif Hussein in his letter dated 14 july 1915 to Sir Henry McMahon, British High Commissioner in Egypt

Area excluded from Arab independence as defined by Sir Henry McMahon in his letter to Sharif Hussein No. 4, dated 24 octoberb 1915 and futher explained by letter No. 6 dated 14 december 1915

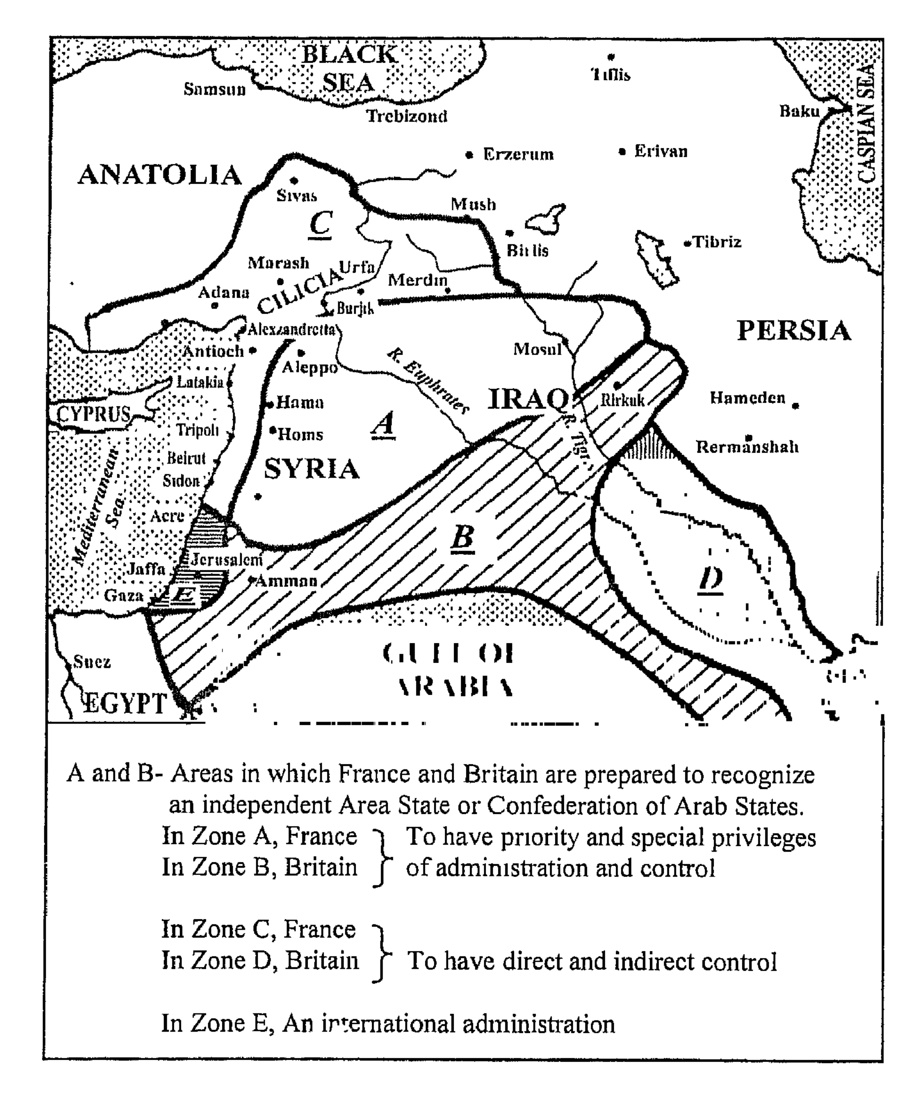
المصدر :

Hadawi, Palestine Rights and Losses in 1948, Ipid p.194

تقسيم المشرق العربي طبقا لاتفاقية سايكس بيكو
١٩١٦

Partition of Syria and Iraq
Under The Sykes-Picot Agreement (1916)

خريطة رقم (٣)



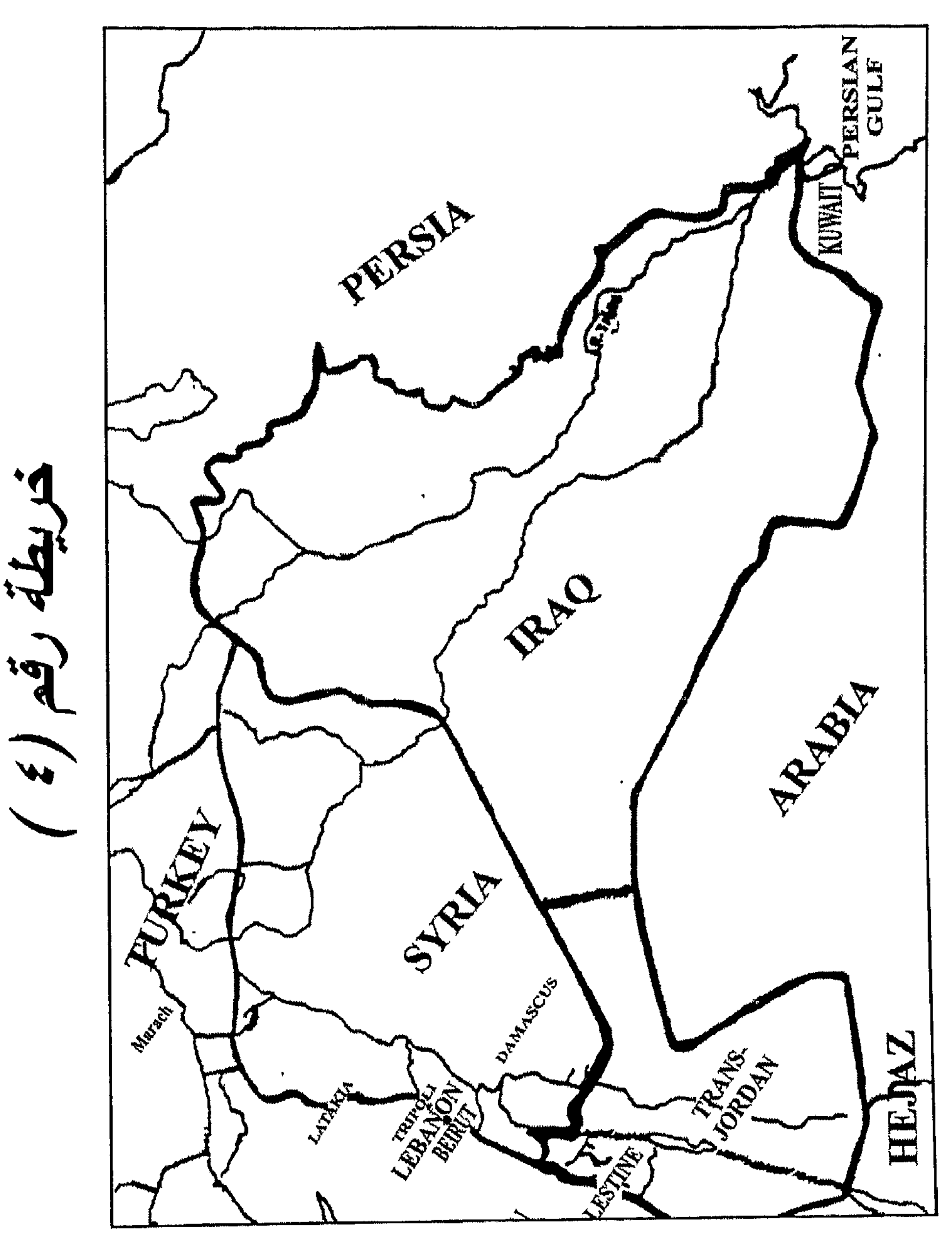
المصدر :

Hadawi, op. Cit , P.196

الانتداب البريطانى الفرنسى على المشرق العربى ١٩٢٠

British and French Mandates Over the Eastern Arab World (1920)

خريطة رقم (٤)

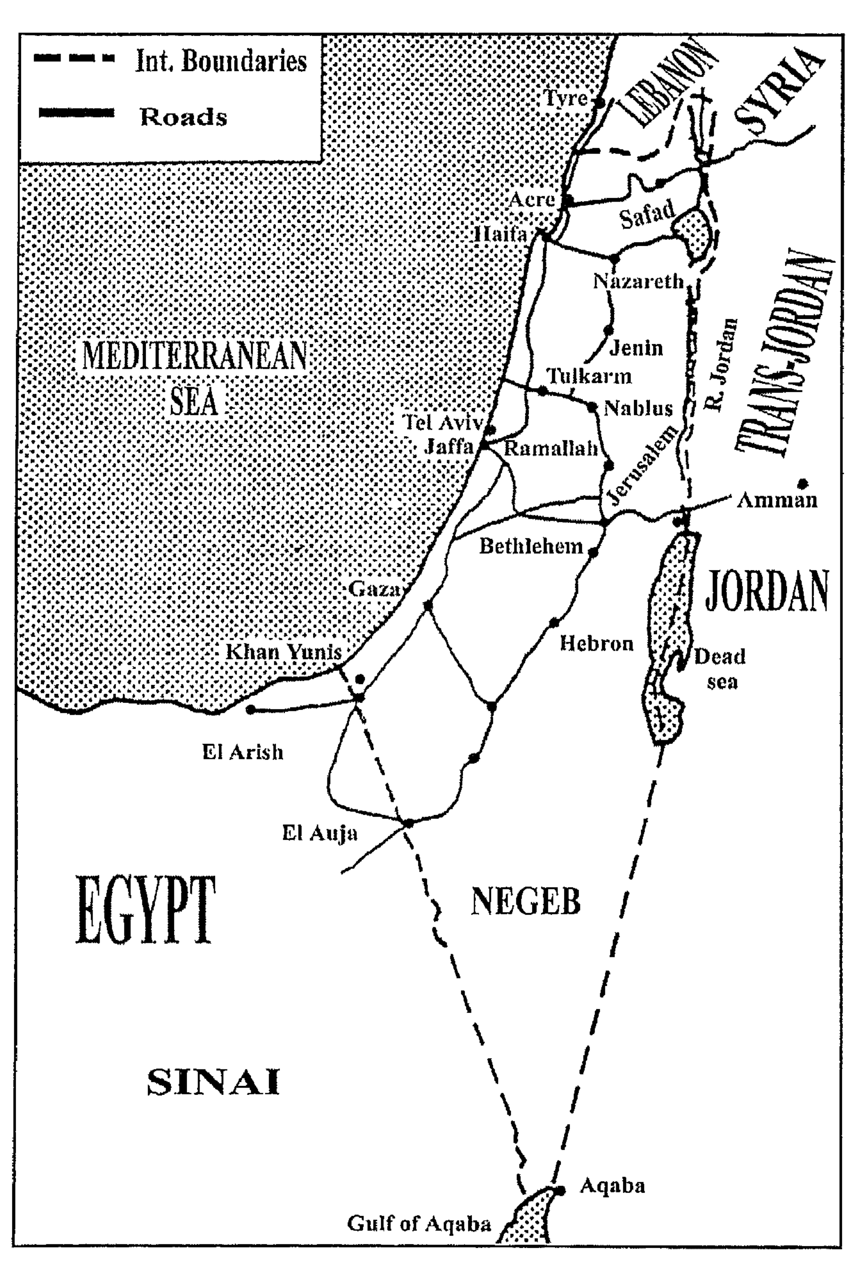


المصدر :

Hadawi , op,cit , P . 198

Mandated Palestine 1920-1948
Area : IO,435 sq. miles
الانتداب البريطانى على فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨

خريطة رقم (٥)



المصدر :

Hadawi , op. cit , P. 199

طرق المواصلات البرية و المراكز و الاسواق التجارية فى فلسطين من خلال مذكرات دارفيو

خريطة رقم (٦)

المصدر :

ليلى الصباغ ، فلسطين فى مذكرات الفارس دارفيو ، سابق ، ص ١٤٠

توزيع النباتات و المزروعات فى فلسطين

من خلال مذكرات دارفيو (تحديد المناطق تقريبى)

خريطة رقم (٧)

رقم المنطقة	أسم المنطقة	النباتات و المزروعات فيها
١	سهل عكا	القمح–القطن–الارز–بعض الاشجار المثمرة–عشب القلى .
٢	سهل مرج بن عامر	الحبوب و بخاصة القمح
٣	السهل الساحلى من طنطورة الى قرب غزة	مراع وحبوب
٤	ريف غزة	مراع–بعض الاشجار–برتقال–تين–وغيرها.
٥	جبال الكرمل	غابات البلوط و الصنوبر–الكروم–الخضر–البقول فى الاودية و التلال و أشجار الزيتون
٦	عكا–الناصرة–صفورية	مراع–أشجار الزيتون و أشجار أخرى.
٧	جبل الطابور	شجر البلوط–أشجار أخرى غابية–مراع.
٨	منطقة نابلس	الحبوب–القطن–أعشاب القلى–أشجار البرتقال–التين–الاجاص–التفاح و غيرها–الزيتون
٩	منطقة القدس و الخليل وما حولها	الحبوب –الخضر–الكروم–أشجار الزيتون–البطم–نباتات طبيعية.
١٠	طبرية	قمح–نخيل.
١١	سهل اريحا	الخضر–شجرالزقوم.
١٢	قرب البحر	أعشاب القلى

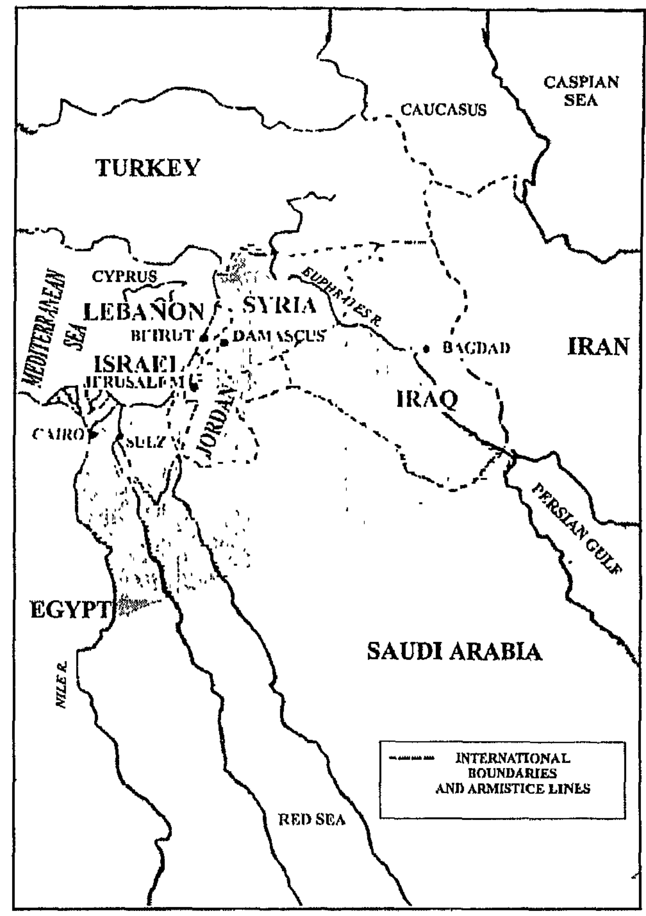
المصدر :

ليلى الصباغ ، فلسطين في مذكرات الفارس دارفيو ، سابق ، ص ١٠٩

إسرائيل كما حددها هرتزل عام ١٩٠٤ و رابى فيشرمان عام ١٩٤٧

The Israel of Theodore Herzl(1904) and of Rabbi Fischmann (1947)

خريطة رقم (١)



In his complete diaries, vol II, p. 711, Theodore Herzl the founder of Zionism : says that the area of the Jewish state stretches from the Brook of Egypt to the Euphrates. Rabbi Fischmann member of Jewish Agency for Palestine declared in his testimony to The World Especial Committee of Incury, on 9 JULY 1947. The Promised Land extends from the river of Egypt up to the Euphrates, it includes parts of Syria and Lebanon .

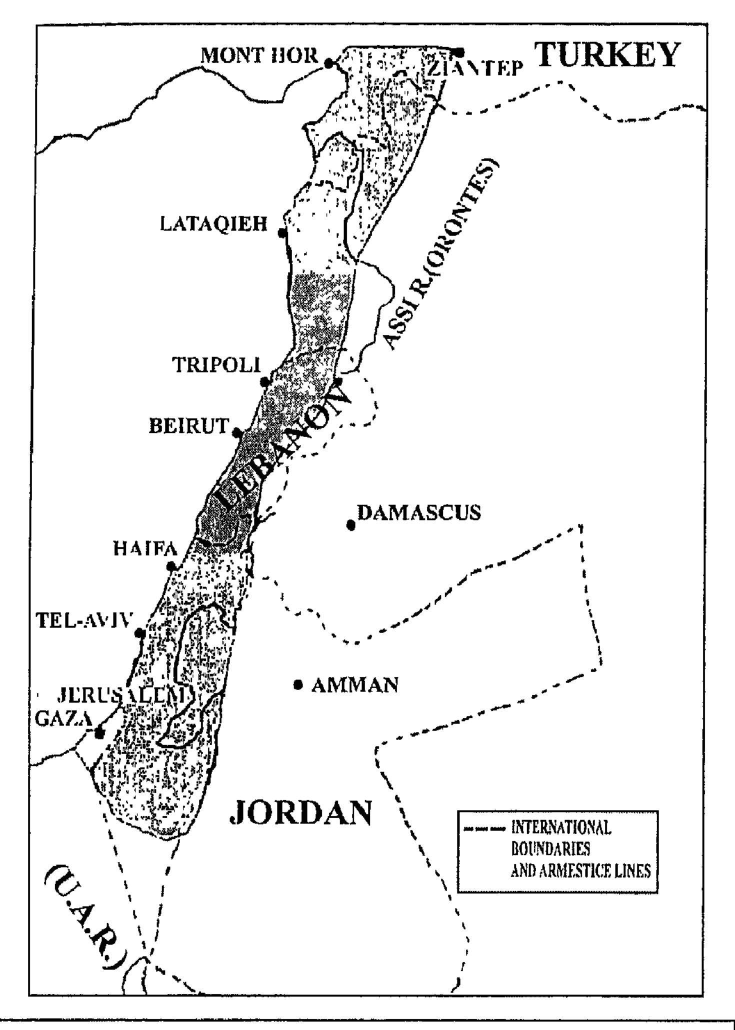
المصدر :

ملف وثائق و أوراق القضية الفلسطينية، الجزء الأول، اعداد علي محمد علي، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٣٩

خريطة رقم (٩)

اسرائيل كما حددها رابي اسحق ١٩١٧

The Israel of Rabbi Isaacs 1917



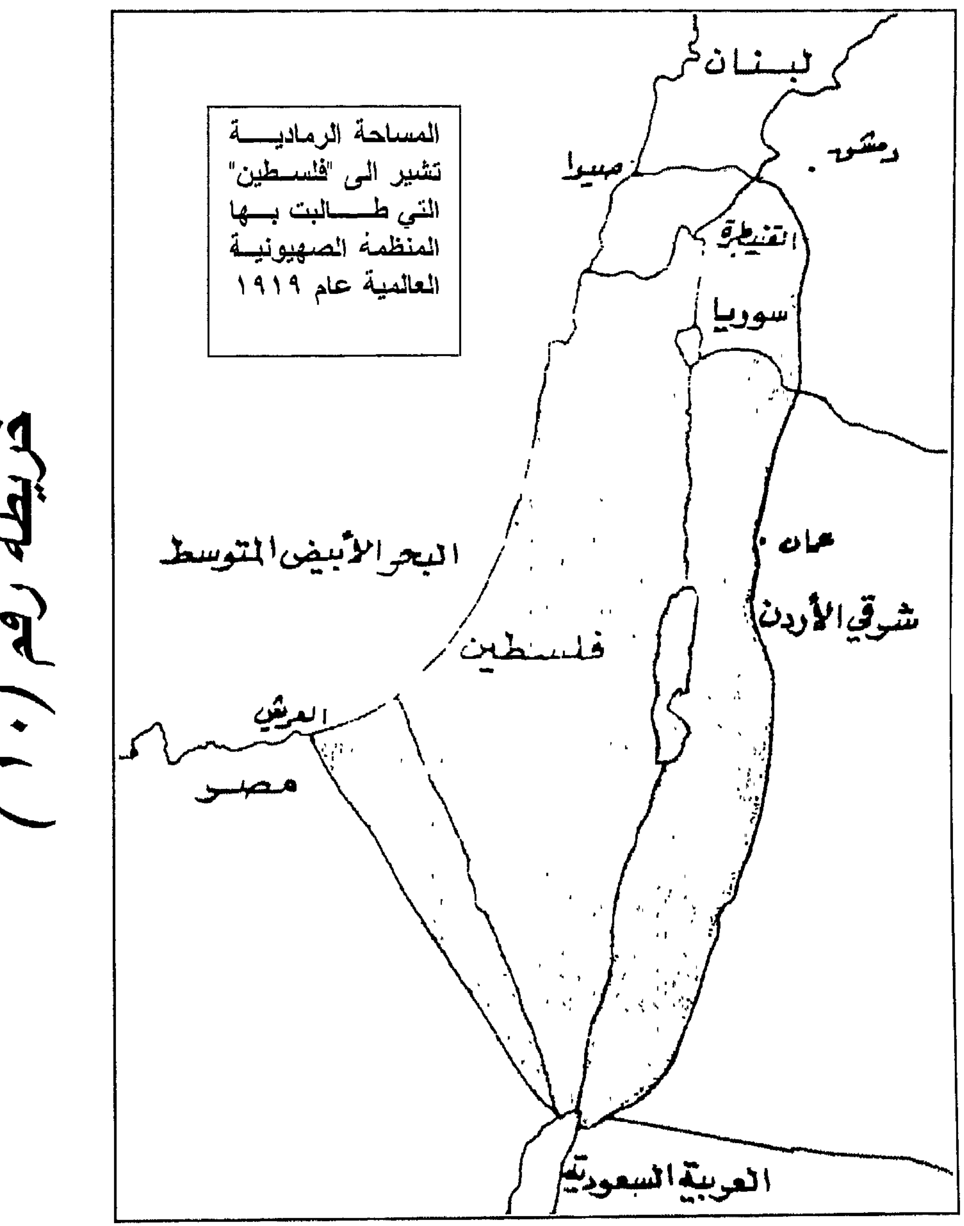
In 1917,Rabbi Isaacs wrote a book called the true boundaries of Jewish state which he submitted to post-war Peace conferance in this book he asks that the boundaries of Israel should extend from the Taurus mountains in the North to the Sinai desert in the South.

المصدر :

ملف وثائق وأوراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩ .

إسرائيل كما حددتها المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩١٩

خريطة رقم (١٠)



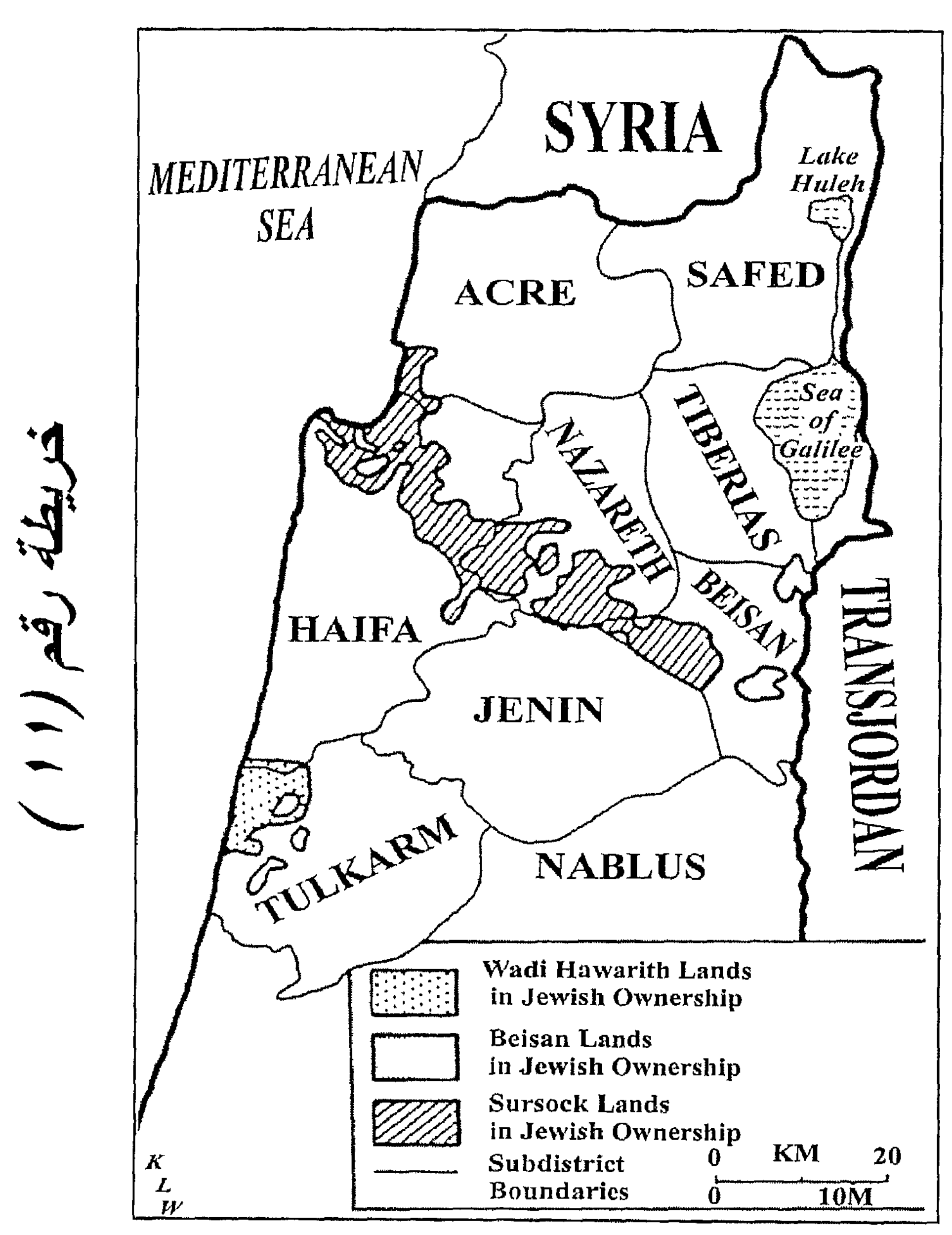
المصدر :

جون رودي، حركيات استلاب الأراضي، من كتاب تهويد فلسطين، سلسلة كتب فلسطينية، ٣٧، ص ٣٦

Wadi Hawarith ,
Beisan , and Former
Sursock Lands.

وادي الحوارث و مـــرج بيـن
عامر و أراضي بيسان التي تـم
الاستيلاء عليها عام ١٩٣٠

خريطة رقم (١١)



المصدر :

Kenneth W. Stein, The Land Question 1917 – 1929, 57

مسألة الاراضى ١٩٤٠-١٩٤٥

خريطة رقم (١٢)



المصدر :

. خيرية قاسمية ، الصراع العربى الإسرائيلى في خرائط ، ص ٦٣

حظر انتقال الأراضى في بعض المناطق طبقا لقانون ١٩٤٠

Palestine Land Sales Restricted Zones(1940)

خريطة رقم (١٣)

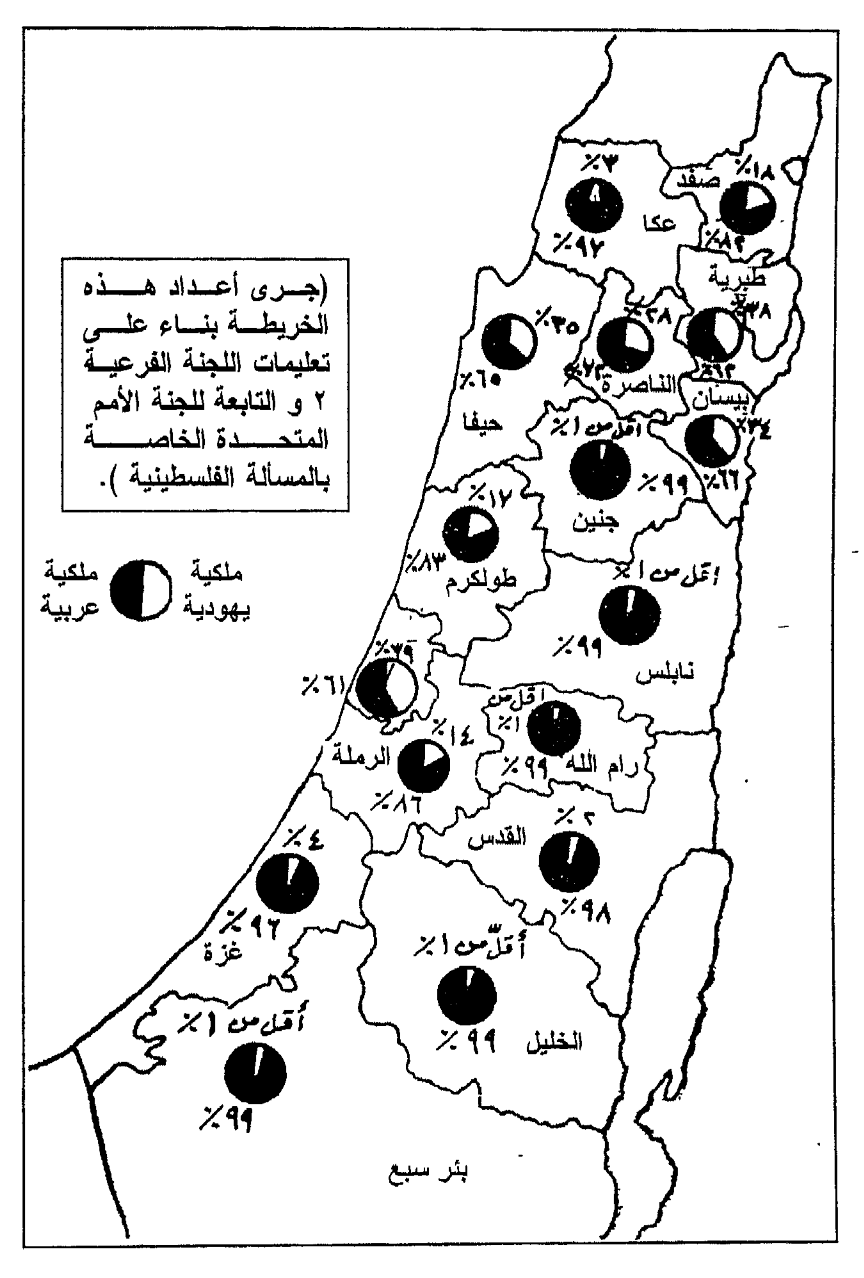


المصدر :

Hadawi , Palestine Rights and Losses IN 1948 P.201

حيازة الأراضى بفلسطين حسب الأقضية فى العام ١٩٤٤

خريطة رقم (١٤)

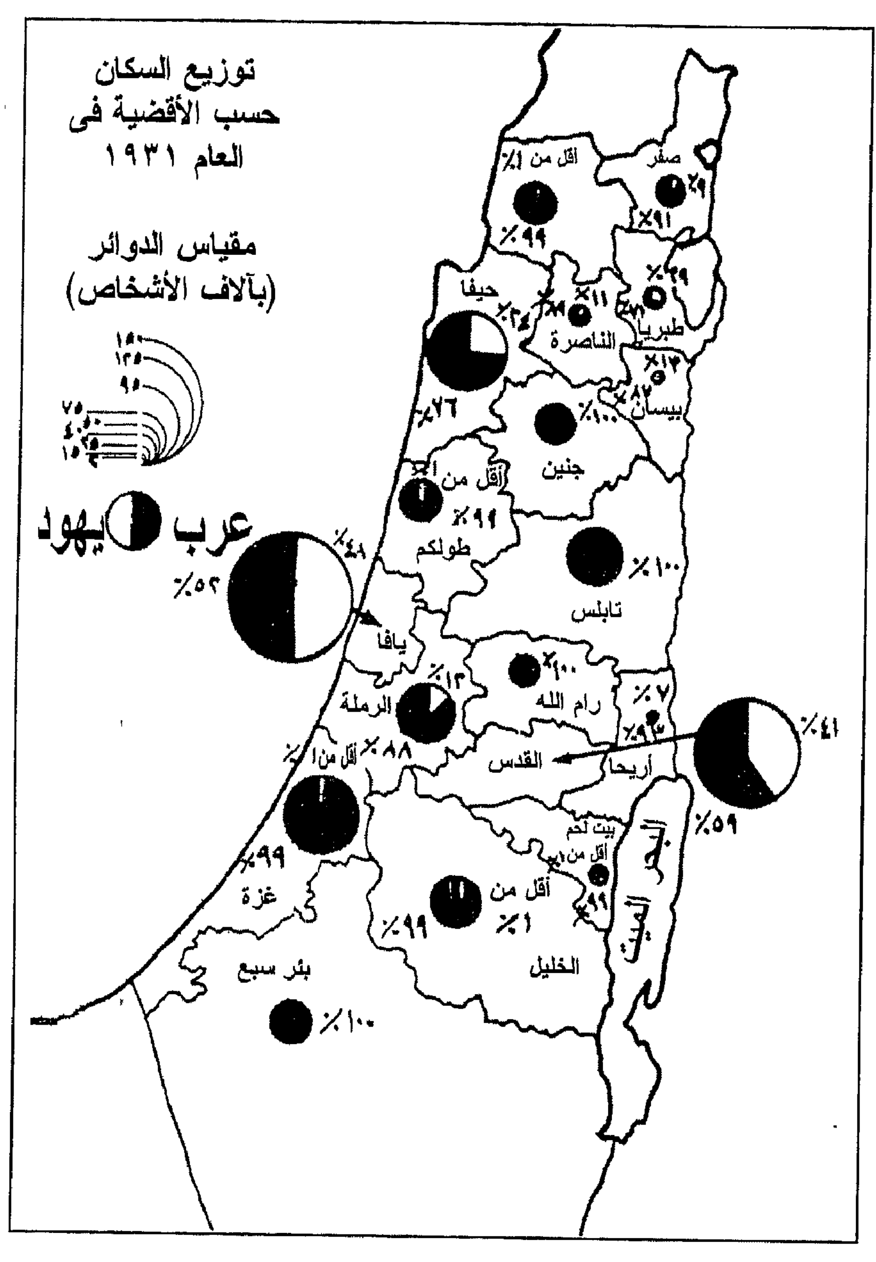


المصدر :

جون رودى ، مصدر سابق ، ص ١٣٦

توزيع السكان إلى عرب و يهود في فلسطين عام ١٩٣١

خريطة رقم (١٥)



المصدر :

جون رودى ، مرجع سابق ،ص ١٦٤

الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين

خريطة رقم (١٦)

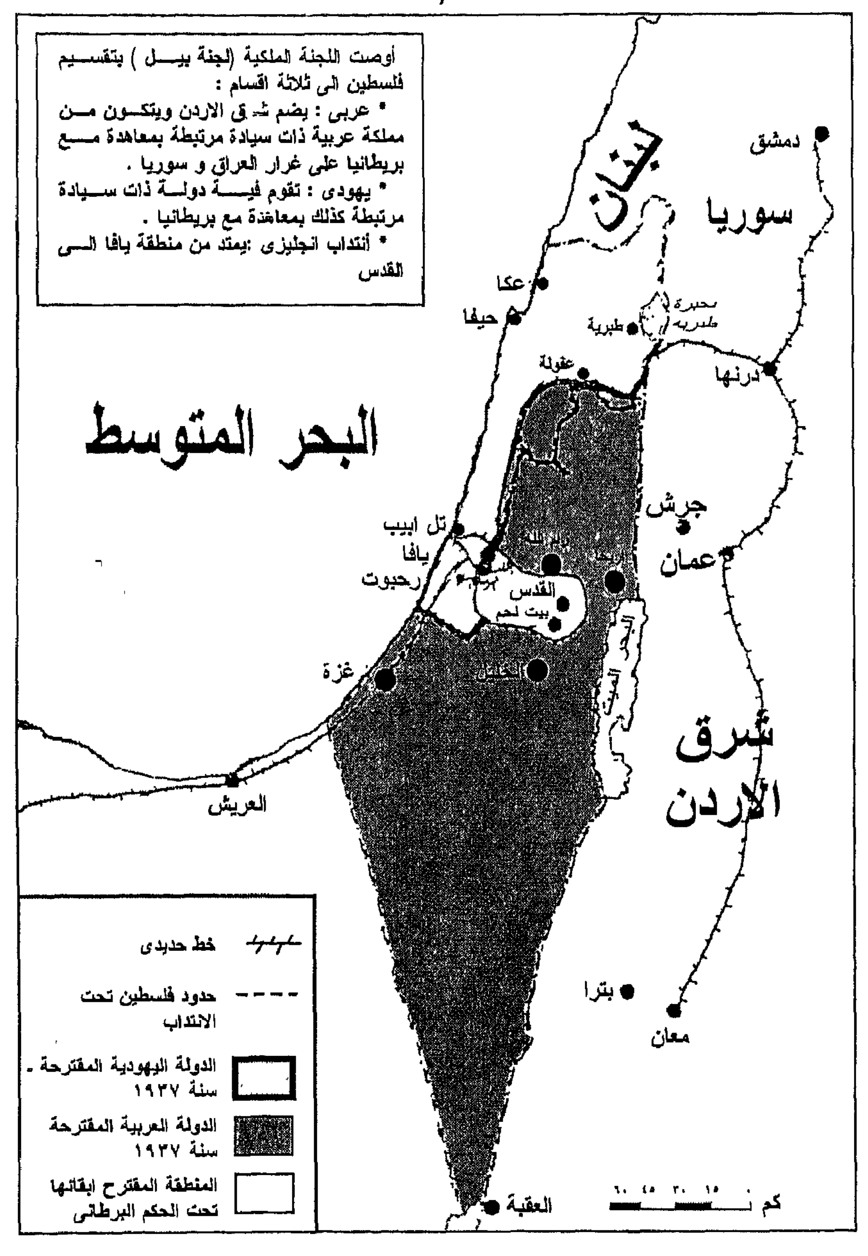


المصدر :

جون رودى ، مرجع سابق ،ص ١٣٢

مشروع لجنة بيل للتقسيم
يوليو/ تموز ١٩٣٧

خريطة رقم (١٧)

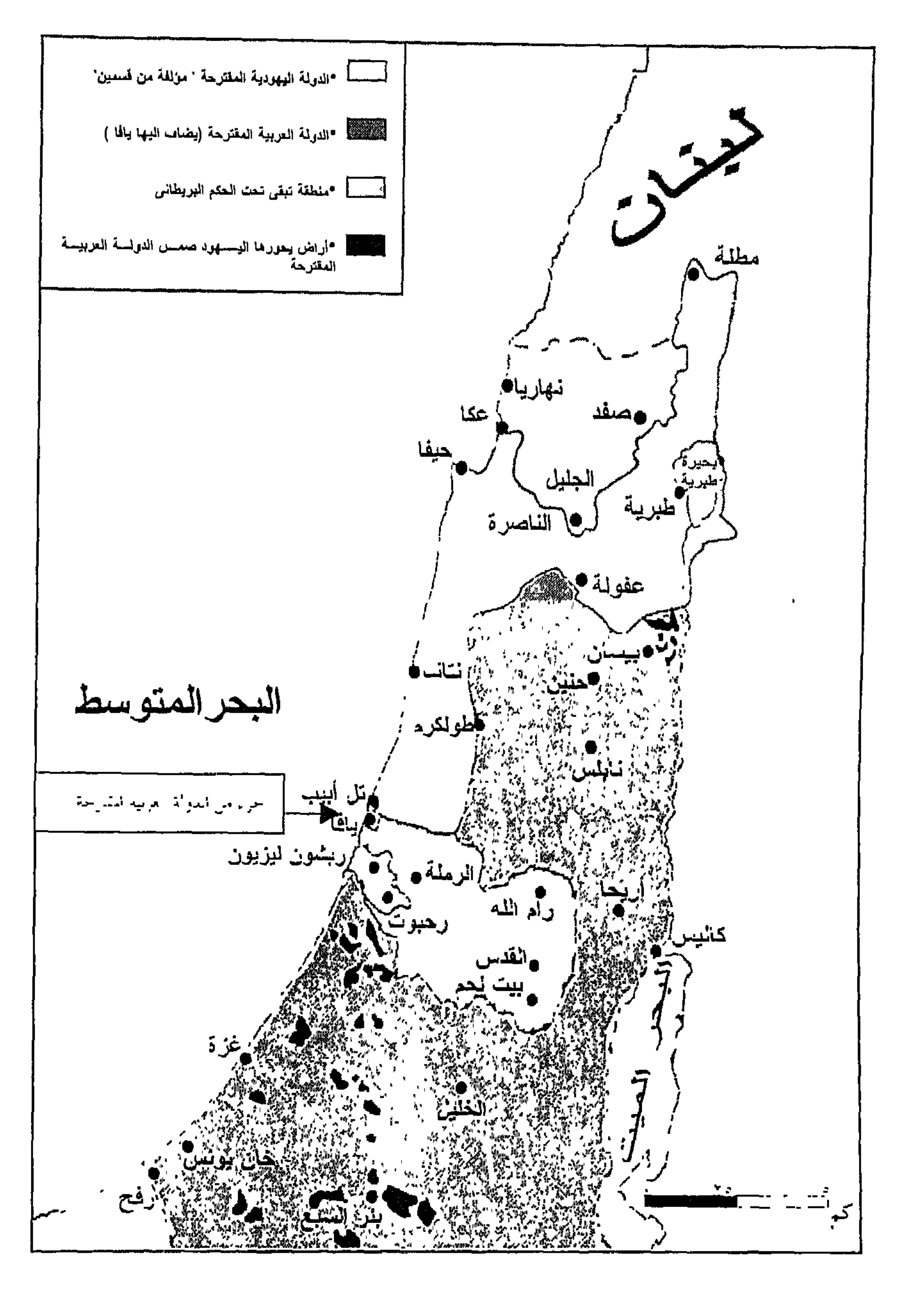


المصدر :

خيرية قاسمية ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٤٧

التعديل البريطانى لمشروع التقسيم
١٩٣٨-١٩٣٩

خريطة رقم (١٨)

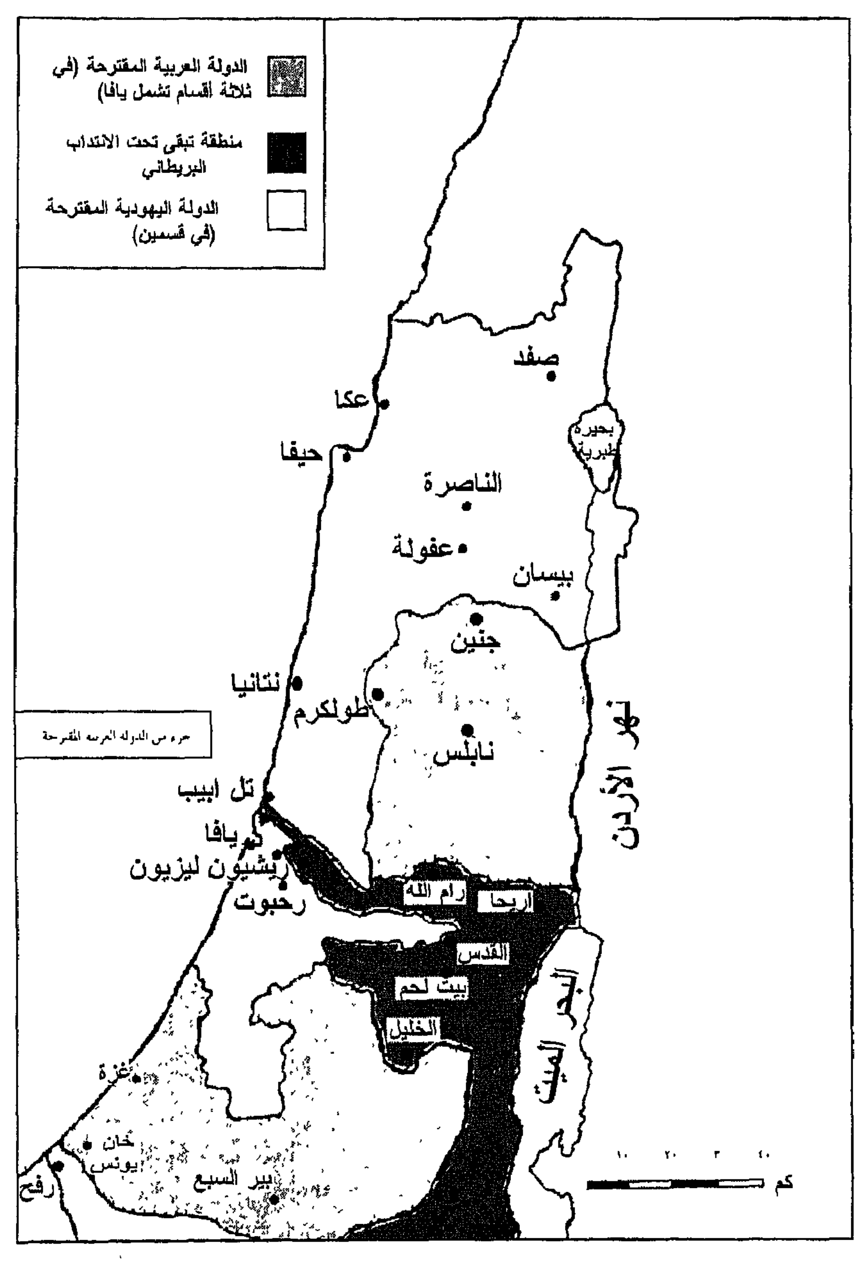


المصدر :

خيرية قاسمية ، مصدر سابق ، ص ٥٧

خريطة رقم (١٩)

أقتراح صهيوني للتقسيم ١٩٣٨

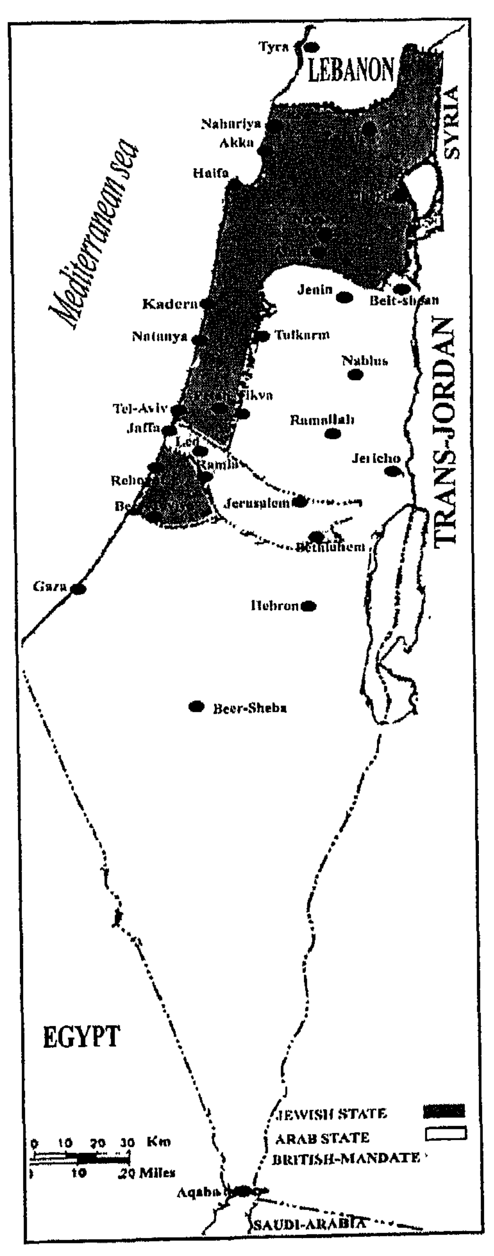


المصدر :

خيرية قاسمية ، مصدر سابق ،ص ٥٥

خريطة رقم (٢٠)

مشروع التقسيم الذى قدمتة اللجنة الانجلو-امريكية سنة ١٩٤٥

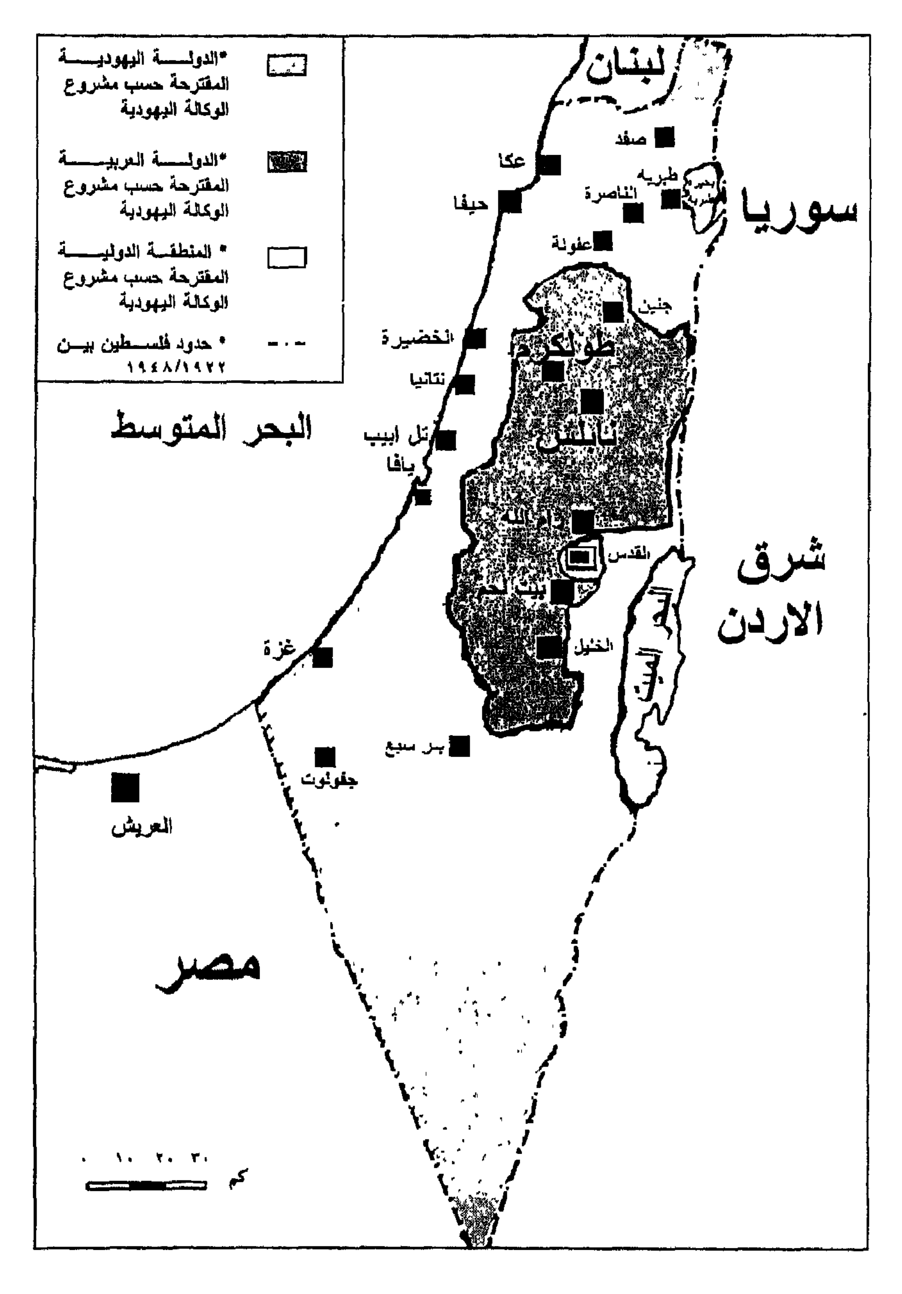


المصدر :

وزارة الارشاد القومى ، ملف وثائق فلسطين ، الجزء الاول ، القـــاهرة ١٩٦٦ ص ٧٥٥

مشروع التقسيم الذى اقترحتة الوكالة اليهودية عام ١٩٤٦

خريطة رقم (٢١)

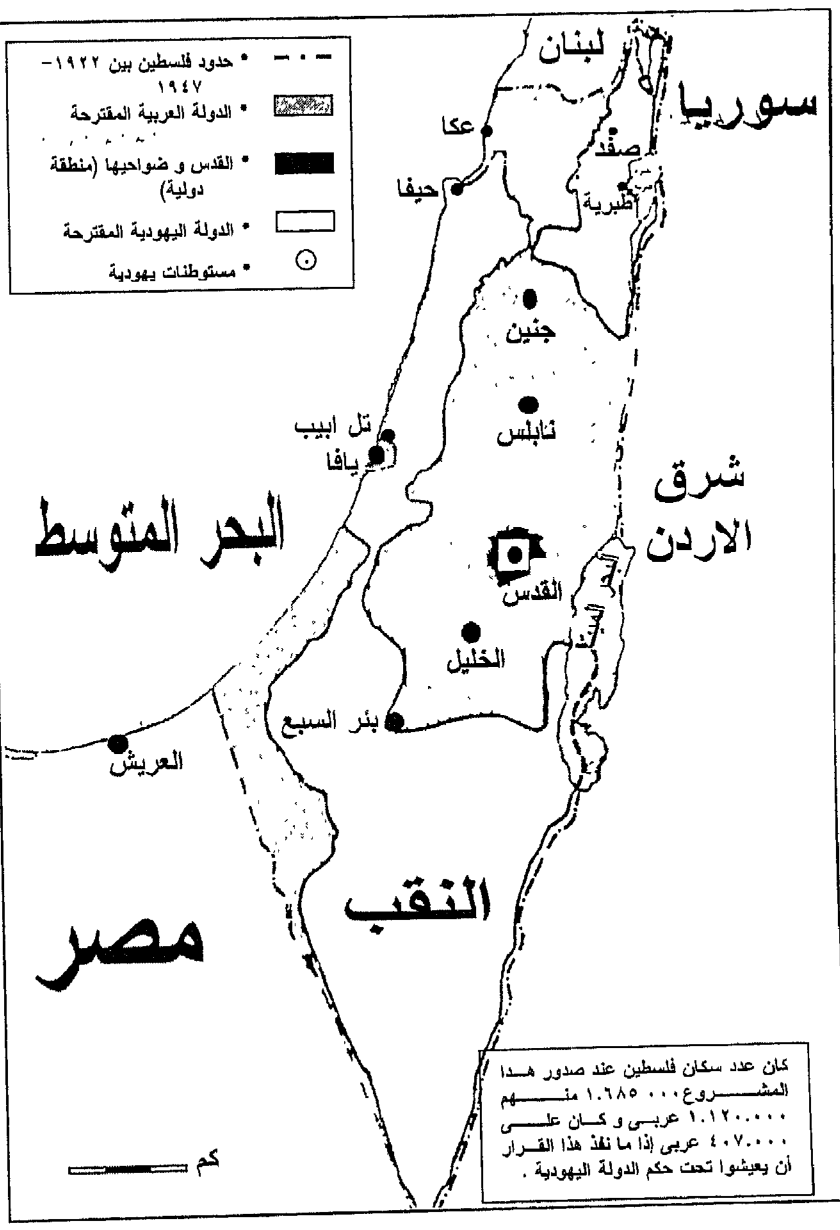


المصدر :

خيرية قاسمية ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٦٧

مشروع الامم المتحدة للتقسيم
٢٩ نوفمبر / تشرين ثانى ١٩٤٧

خريطة رقم (٢٢)



المصدر :

خيرية قاسمية ، مصدر سبق ذكرة ،ص ٦٩

الأراضى التى تمكن اليهود من إحتلالها ما بين ١٩٤٧-١٩٤٨

خريطة رقم (٢٣)

فلسطين

عامى ١٩٤٧- ١٩٤٨

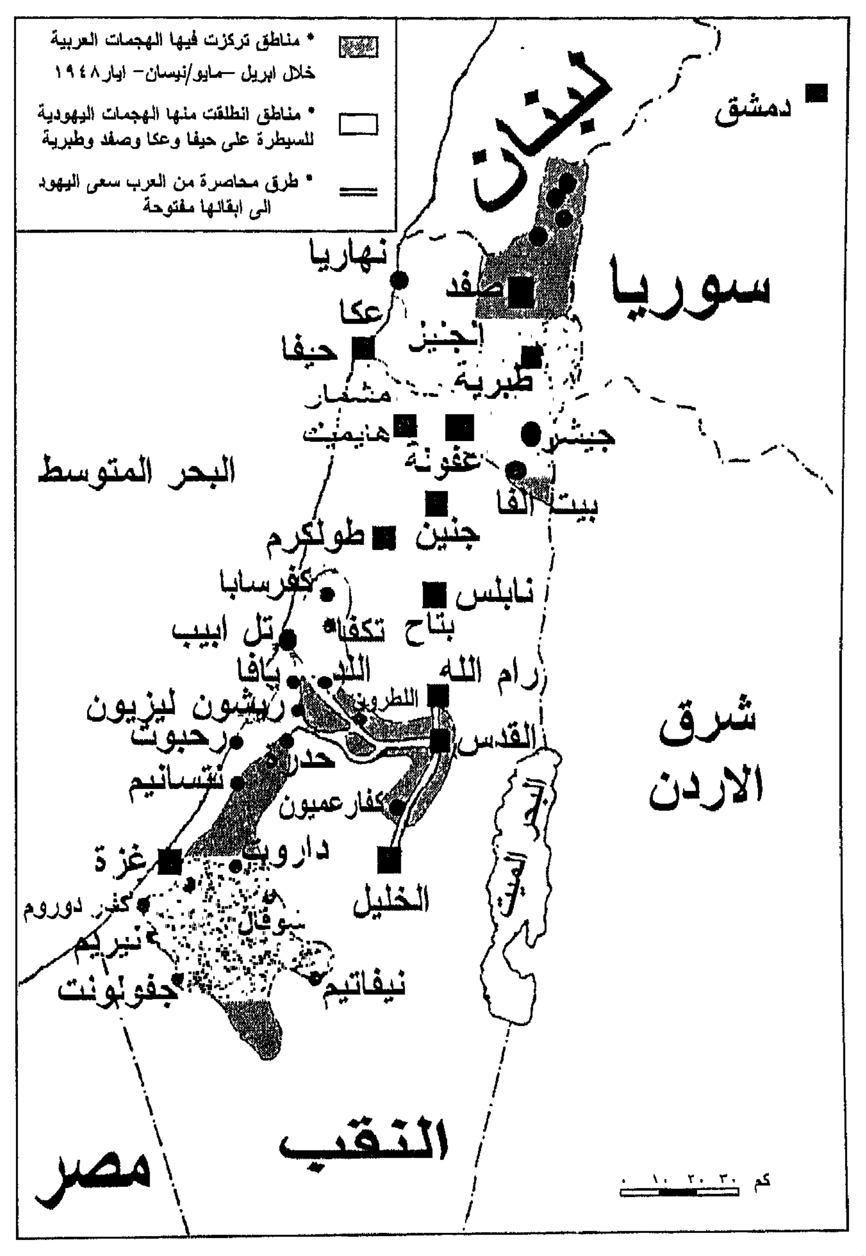
(::) يمثل الاحتلال اليهودى بين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وبين إنسحاب بريطانيا فى١٤ مايو سنة ١٩٤٨ .

المصدر :

وزارة الارشاذ القومى ، ملف وثائق فلسطين ، مصدر سبق ، ص ٩١٨

مناطق التوسع الارهابى
١٩ ابريل/نيسان - ٤ مايو/آيار ١٩٤٨

خريطة رقم (٣٤)

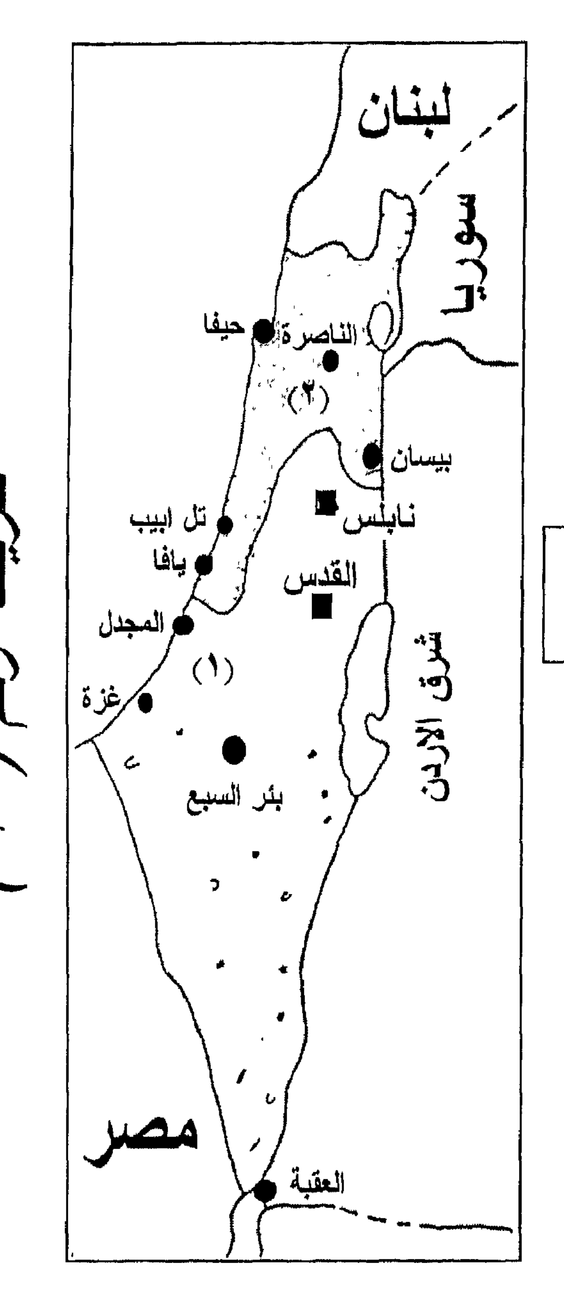


المصدر :

خيرية قاسمية ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٨٣

مشروع الوسيط الدولى برنادوت لتقسيم فلسطين
يونيو ١٩٤٨ (الهدنة الاولى)

خريطة رقم (٣٥)



(١) المنطقة العربية .
(٢) المنطقة اليهودية

المصدر :

وزارة الارشاد القومى ، ملف وثائق فلسطين ، مصدر سابق ، ص ٩٥٧

الكيان الصهيونى يوسع حدوده
١٩٤٨-١٩٤٩

خريطة رقم (٣٦)



المصدر :

خيرية قاسمية ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٨٧

فهارس

- قائمة الجداول
- قائمة الخرائط التوضيحية الملحقة
- المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الخرائط التوضيحية الملحقة

المحتويـــات

د. هند البديري



- فلسطينية / مصرية من مواليد القدس

- **الدرجات العلمية :**

- ليسانس آداب – قسم تاريخ جامعة دمشق / سوريا، ١٩٧٢م

- ماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر – جامعة عين شمس – مصر ١٩٨٤م بتقدير امتياز. نالت عنها جائزة المؤرخ المرحوم شفيق غربال، بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية – لأحسن رسالة ماجستير فى التاريخ الحديث عام ١٩٨٤.

- دكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر – جامعة عين شمس ١٩٩٣ بمرتبة الشرف الأولى.

- **الوظيفة :**

باحثة متفرغة فى الدراسات التاريخية.

- **عضوية الهيئات العلمية :**

- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية منذ ١٩٧٣.

- عضو عامل بإتحاد الكتاب الفلسطينيين.

- عضو اتحاد المرأة الفلسطينية.

- **الأعمال المنشورة :**

- كتاب الأرض والفلاح فى فلسطين العربية، دار المبتدأ للطباعة دمشق ١٩٩٣.

- رد دعوى نزع الملكية (نقد كتاب آرييه أڤنيرى، دار الكرمل ١٩٨٧).

- نشر العديد من الدراسات والمقالات العلمية بالعديد من المجلات العلمية والعربية.

طبع بمطابع جامعة الدول العربية

المعادي – القاهرة

الاشراف الفني : إدارة الشؤون الفنية والنشر بجامعة الدول العربية

التصفيف : نحمده أحمد بدر

المونتاج : فؤاد إمام أحمد – محمد مصطفي يوسف

مراجعة النص : د. هند البديري

رقم الايداع بدار الكتب المصرية : ١٤٨٢٥ / ٩٨
الترقيم الدولي : ٦ - ١٩ - ٥٠٢٤ - ٩٧٧
تم الطبع بتاريخ : ٢٨/١٠/١٩٩٨